



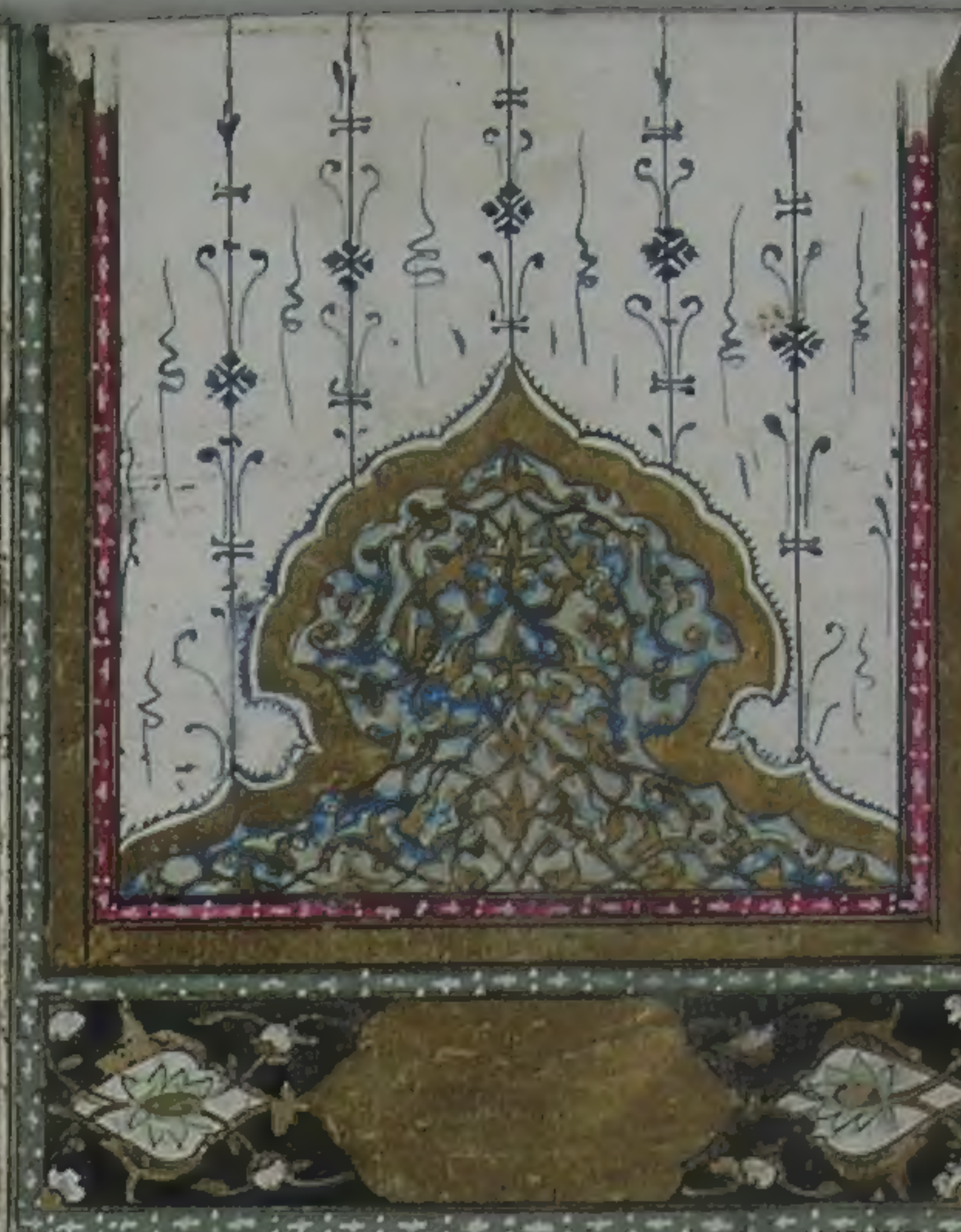
1

1128

سید محمد علی بن محمد
نایب السلطنه

Süleyman U. Kütüphanesi	
Kitap No	Hasan Hüsnî Ps.
Yıl	
Eski No	1128





الارض

2

بدليل انقلابه في الوقف يأثم استعمل بمجر نفسه الشئ وصارت الشجر أفلا يظن عينا
 وينسب مع ان يقال الصفات الذاتية ويكتب طويلا كانت والولة الطيرة والخوف
 والامن بالكره والفرح والعقل والبعد المفاضة ثم ان ذاته تعالى لا يميز تميزا تاما باجرا
 تلك الصفات وصار كأنه يشاهد حاضرا خالطه بقوله يا من دل كل احد حذف للقول
 لفظة التعميم مع الاختلاف عن ذاته اي وجوده وانما صفات الكمال بذاته بنفس الآيات
 المبينة في الافاق والانفس في الله تعالى ستر بهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم يبين لهم
 انه الحق وشهد بوحده آياته نظام مصنوعا اذ لو تعددت الالهة لتفاوتت انوارها
 قال الله تعالى لو كان فيها الالهة الا الله لفقدنا صلا ببقا شرعية واعلا ذكره في الدنيا
 ورضه في المقام المحمود والشفاعة الكبرى في الآخرة والاضافة في بنيك ورسولك
 لتعظيم المضاف للعلم بظلاله وفتح اللام جمع ظلما بجمع ظلمة والقياس سكون اللام كجر وحرا
 والصب جمع صوة واصلا صوا المحضوت وحيات المارب منتهى المراد الى جهة المتعبد
 النعمة المنسبة لمخرج الرغبة المرجوة الالهة كسرة العظمة والبهجة والكبر والحقوة المعارف
 جمع معرفة من عرفة بوزن معرفة وعرفانا اذا علمه كذلك العالم فاللفظ باعتبار النفاذ
 بينهما بالصفة الدينية المنسوبة الى دين محمد صلى الله عليه وسلم واليقينية المنسوبة
 الى اليقين وهو زالة الشك اعلنا شانا لا شرفية موضوعة وقائية وافوا يا برأنا
 تكون برأين الحج العقبية المؤيدة بالنعمة وانفعها نبيا لان بابا اباية بنفسها
 او ساي منه ووضعا نبيا لان المطلوب منه تحصيل اليقين فلا بد من اليقين الواضح فانه
 ياخذ باساسها لا يحتاج جميع العلوم الدينية اليه لانه عالم ثبت وجوده في حق
 لم يثبت شئ منها كما وصف به مفرضة بين المستدار والجزء والكاف الجارة لتشبيه
 معقول الجدة بالجملة ولا متعلق له كما في الرضى والشفيع التهنيد وهو في المثال والتحرير
 في الالف ظاهري خلاصة الجار الاكفارات الى اسماء الكتب المصنفة في هذا الفن من غير
 تخلف الابق الموقوع ناكيد لمن غير لفظ في رابطة التماس في نفسه استهتر او اوعوا
 استهتروا اي جحدوا بيمين من رجل يأثم ويوم متجر المطلعين على سائر الكتاب الى
 المرادين للاطلاع عليها او الواقفين على سائر بالاجال منقطعين الى ما يفيد برو
 خواطهم بالتفصيل الافتتاح السؤال من غير روية ليجتنبوا اي ينظروا الى ملك السرار

مجودة من اجنب العروس اذا نظرت اليها مجودة اي مكشوفة وفي بعض الشرح بايهم من جات
 مظهرات من سحر المراه اظهرت رزمتها للرجال البتة شبه حسة استعفهم من استعفت
 الرجل باجته اذا قفيتها لا فالتعبد بالي تعين من القصدا شدة الى ان الاستعاف
 كان قوليا فاستعاف على شرحه اي شرعت في شرحه لقوله ولا يستر لي انما الشوار وجمع
 شرو من شرو وروا اذا تفرقا اذا كان الشرح مذكورا ليعرف الشوار وفرة ليل ليعرف القبح
 بالطريق الاولى الاما طاعة الازالة الحرام جمع خربة بمعنى المراه بمعنى المراهة المذرة التي
 من سدالة وسدادة اليد الى الشئ وان شئ من شئت اطرا او اجرت ونظرت
 من اين جات والحياب بضم العين وتغيب الجيم او شدة باجاء والعب بجر المطا والتعزو
 غيرهما تشبه الفضل والغضلة خلاف النقص والتقصي والسدي الجود التشبيد الاحكام
 شأ والمحاظ بشبه طلاء بالشيد وهو ما طلى به حليظ منه جرح نحوه المعقبات ملائكة
 انيس والتمار لانهم يتعاقبون وانما انت الكثرة ذلك منهم فحساب وعلامة الدابر
 اخر كل شئ القيد فحسب كما من العاقر التي جازها الكلام وقد يعني باعين الحكمة والمراد
 مهنا عبقك جمع عتي في التما لينة تصحبه ارواح المؤمنين مالك رباب الام منقبة
 من اطلاق هذا الاسم على الخوف والمكارم جمع مكرمة بضم الراء من الكرم عند القوم والى ش
 جمع مكرمة وهي المكرمة لا تكثر في ذكره وبارت ما ترون بعد قرن المدى القارة القوارم
 جمع صرمة من صرمت الشئ اقطعتة القول جمع الغل بفتح وهو الكسر حدة السيف الذريع
 جمع ربح وهو الدابر بعينه يقال ماروى وروى وروا كلف والوسا كثره والبها الطين
قوله ينج الانسان ان قبيد بني آدم بنوع الانسان يشمل آدم عليه السلام ولا حاجة الى تقدير
 العتية لان الشكر من مناة التعظيم والاحتياج الى العتية مما وقع في التنزيل ولقد كررنا
 بني آدم ولا حاجة الى جملته على مع الشكرين كما في قوله تعالى هذا الذي كرمت على خي لايم
 بدون تقدير العتية ومع ذلك لا بد من تحصيل العتية بعد الملك والجن لانهم يكونون
 مخلوقين شرعا لان في الشكر المذكور والافانوا استب العلم للمخلق اي الانسان والملك
 والجن ثلاثة **قوله** عطف على كرم مع ما عطف عليه اي انه عطف عليه بعد اعطاء عطف
 امله عليه لان الامر بالتفكر منسوب على الشكر المقتضية بالامنية لا على الشكر المقتضية
 ولا عطف للعتي ولم يجز عطفها على عمل اي انتم على معنى الاصل او ليس على الامر

بالتفكر ناظرًا على ما في الآية المذكورة فان مناط التكليف هو العقل بالملكة عند الشئ
 الاشوي ولم يجل كلمة ثم على خبر الشرح في الداء اذ لا وجه لتخصيص قوله امرهم بذلك **قوله**
 وكلمة ثم على معناها اي يجوز ان يكون على معناها الاصلي بناء على مذهب الاثر انما اثاره
 اي كان مقتضى الظاهر متفرد عدل منه الى صيغة الفعل اشارة الى انقطاعه عما تقدم وان حجة
 مستأنفة لا في لفظها من الاعراب وقعت اعراضا بين الصفات لكونه ليس على الصفة ذاته بل
 بالصفة المذكورة فهو استنباط في قوله فوجه التقديم والبقاء والحق على الاستنباط البتة
 وهم لا مناسبة له بالمقام **قوله** فوجه لم يفرغ من هذه النكتة الاستنباط لظهور ما في اللفظ
 بشأن مضمونه روي عن العرف المتنبين للتقدم والبقاء لغير تعالى من الفلاسفة والرومايين
 لا تلبس مغايرة بل يعني ان المراد بتوجهه بالتقدم والبقاء عدم مشاكسة غيره فيها والعقبات
 ليست مغايرة بل بغيرية **قوله** وقيل على ما عدها ولو قال لا تلبس ما عدها لكان الظاهر ولم
 يخرج الى حمل الخبر على المعنى الاصطلاحي فان معناه ما عدها ما يجوز وانفك عنه في الوجود **قوله**
 وكلمة ثم ان يقع ان قوله عطف على قوله امرهم والبعثة وان كانت متقدمة على
 الامر المذكور لا حتم من ان على السنة الرسل لثبوت حجة عنه رتبة لكن لا باعتبارها
 في نفسه بل لان الامر في البعثة على الاطلاق مشتمل على احكام كثيرة اش رايها المعصنف
 من سوي الامر بالتفكر فانه ذكره سابقا ولا شك ان تلك الاحكام متاخرة عن
 الامر بالتفكر في الرتبة العقدية لانه اول الواجب على ما يسمي لانه باعتبار رغبته انشأ
 الى حيث التبعات والبعثة المذكورة هي من اشارة الى مباحث النبوات وما قبل من
 ان ما ذكره من مشتمل على الامر بالتفكر حيث قال وبما مردهم بموقفه فلا يصح استثناءه
 عن قوله اش رايها فهم لانه المذكور من الامر بالموقف لا الامر بالتفكر والتوجيه
 بان قوله سوي الامر الى امر متعلق بقوله مستقر على احكام كثيرة ورا الامر بالتفكر فيكون
 الامر جزءا من البعثة والحق مقدم على الكل رتبة سهوا لان كلمة سوي لا تستلزم الاطلاق
 ويعقده لان الظاهر ان يقال من جعلها الامر بالتفكر واستدراك اذ لا حاجة الى قوله
 اش رايها **قوله** والرسول نبي موكل به مكلما وقع في بعض الشئ وهو موافق
 لما في شرح العقيدة الشافية من انه بشرط ان الرسول الكتاب وفي بعض الشئ موكل
 وشرح موافق لما في شرح المفاهيم ان الرسول قد يخص لمن له شريعة وكن به هذه

العبارة ظاهرة في انه بشرط بینه كلاهما وجبته يرد الاعتراض المشهور كما يرد على الشئ
 الاولى من زيادة عدد الرسل على عدد الكتب ويجوز ان يكون معناه من يكون موكل
 ومن يكون معشره فلا يشترط اجتماعهما ويكون ماله الى من يكون موكل او معشره فلا يشترط
 الاعتراض المذكور لكن يرد النقض بما سماه جيل عبد السلام فانه رسول وليس صاحب
 كتاب ولا شريعة وقد يقال ان مال التوفيق واحد لان من كتب فله شريعة وليس شي
 لان الكتاب لا يجب ان يكون ناسخا لان ما وعد به السلام لا يجب ان يكون ادعية على ما
قوله والعقبات في شتم العلوم الحرفة اسم من الاخراف وهو الكتاب بالصفة
 او بالتجارة والصناعة بالكمس منه على ما في القراح وفي القاموس الحرفة الطهارة والعقبات
 ما يرتفع منها في الاول عطف العقبات عطف احد المتغاييرين على الآخر للتعميم وعلى الثاني
 عطف التفسير لبتين المراد من اللفظ المشترك وعطف قوله او صناعة بكلمة او يشير الى
 الوجه الاول وبكلمة الواو على ما في بعض النسخ يشير الى الوجه الثاني **قوله** او ردا على
 نوح البهائي والقراح روي بروي بالكمس والفتح وروي كرض سربا شدة وضو في الكل
 مقصود من هذا المعنى ان شفا على ما نقل عن سبويه ان الالف المدودة مقصورة زينة
 فيها الف لزيادة المدغم قبل الالف بغيرية ثم اشارة الى معنى الاصلي كما هو الظاهر وايضا
 المتعدي فانه قد يستعمل المصدر القارم بمعنى المتعدي كما في قوله تعالى واتتكم من الارض
 نباتا والى التوجيه من ان رالت رج بقوله اي رى او ارا قوله وفي القاموس هو العطف
 اشارة الى توجيه آخر وهو انه يجوز ان يكون بالفتح بمعنى الما الغلب اي القاطع للعطف آخر
 لغوات التناوب بقوله شفا فانه الظاهر جيتنيد وواحد شفا **قوله** ما وانه بالظرف
 لا حاجة الى هذا التكليف فانه ذكر الرضى ان الاسماء التي يجمع خصوصها او اخفها جيتنيد
 يكون منصوب للمحل على المصدرية بفعل محذوف فالنقص اتفاق الشفا والارواح خصوصا
 حال كون الهم فاصرة **قوله** ما يذكرفيه اي المقصد الذي يذكرفيه فلا يرد الخطبة والمراد
 بالوجوب الاستسنى وبالقديم التقديم على كل ما عده فلا يرد بعض المباحث الذي هو
 كما لا مور الى متى علم الكلام في تخصيصه سواها جلا منه كبحث القطار او لا كما تروى
 الغائية التي هي مبادى الشروع **قوله** فيما يجب تقديمه اية الى في بلي ما يجب تقديمه في
 كل علم يطلب تحصيله وانما تقدمه بالبدليس وهي مطلق التعريف والموضع والبقاء

واما لعل الاخصوصية بالكلام بدليل انه ذكر المصنف في كل مقصد وليلما على وجوب تقديم مطلقا
نقول المصنف بقومته خبر مبتدأ محذوف او خبر محذوف اي فيما يجب تقديمه تعريفه او يجب
تقديمه تعريفه وكذا الترك كلمة في كل المقاصد الستة في الفلاس والمقاصد والمراد والموا
وقولنا رجح اي توفيق العلم الذي اشارت اليه ان الفقيه يرجح الى علم لا الى كل التخصص بالحققة
مخطوط في المرجع بموت المقام وانما جعل العنوان في المقاصد الامور المذكورة مطلقا لكونها
اهتم بالاثبات لان تقديم الامور المخصوصة بالكلام انما وجب لكونها افرادا وانما قال ان
المراد بالامور المخصوصة بالكلام والكلام على حذف المضاد اي تقديم نوعه وان الفقيه قوله
توفيقه يرجح الى الكلام وان الكلام في قولنا رجح اي العلم للعلم فقد خطا خطأ **قوله**
بمعنى البطل وهو من التصور ان التعريف من الوجه الاسم او الاخصيصية
بالمرتبوية فيكون كل منهما سببا لسلك طريق الوصول واثبت المتن والركوب في الكلام
استفادته بالكتابة وتبين وتبين وانما قال وشك لانه لم يذكر التعريف المذكور لا يخط ما
لم يشرع في العلم ثم قولنا رجح وهي الفاقدة التي اشارت اليه في توجيه بين مبني الاوان خطا
عشوا مصدر للتشبيه والاضافة لاخصص فيكون تشبيها لخطا المفعول بالخطا المحسوس
ومبني الثاني ان المصدر يتنوع والاضافة بادني ماسة اي يخطا خطا يرا في قولهم
فلان ركب العشوا وهو خطا امر على غير نصرة فافهم فانه ذلك فيه اقدام **قوله** فقط
جون المواد المخصوصة بالعقائد وانما خص شفاة القصور مع ان المنطق يستفاد منه
مناسبة المبادي ايضا هي القوة من حيث المادة لان اكثر نظر المنطق في صحة الصورة
قوله او ليس فيه اقتدار تام لان اقتدار العام على ذلك الاثبات انما يحصل بعد حصول
العقائد المذكورة عن اولتها ووجه الشبهة عنها بالفعل والتمكن من استحضار ما
شوا ما علم الجدل والمنطق وانما يقيد التمكن على ذلك الاثبات في الجملة بمعنى انه
اذا حصل مباديها ورثها المكن له ذلك الاثبات **قوله** وان العقائد يراها من لو
قال بتقديمه على تخصيص العقائد بالدينية بمراد الجسوسية منهم انه يراها ولو علمته
ووجه الشبهة كان في تخصيص العقائد وليس كذلك بل لابد من الاخذ من الشريعة فانما
بذكر الاثبات التي اقترمت الاثبات لا لاخصص لكن لا يخفى ان الاشياء هي لان ذلك الاثبات
لا يدل على نفي التخصيص في شيوته التخصيص يجب ان يكون من الشريعة غايته ما يقال في الجاهل

ذكر

5
وذكر التخصيص لان ايراد الجسوسية لوجه الشبهة لوصول العلم في العدم الى الاثبات بشيئين كون ثمة
التخصيص **قوله** ولا يجوز انه وعلى العدمه النفاذ انما حيث يجوز حمل الاثبات على التخصيص في
مع اثبات العقائد الدينية تخصيصا والكس باجبت لخصيص الشريعة من التخصيص الى التخصيص
ووجه دفعه ان ذلك انما يرد لوجه العلم على التخصيص بقا وكذا امدد الاستحضار فانما
فانما يحصل بعد العلم وذكر الماشا امدد ولوجه العلم على التخصيص بقا وكذا امدد الاستحضار فانما
بمعنى ان من طالع تلك الكس على ووجه العلم على التخصيص بقا وكذا امدد الاستحضار فانما
التخصيصات فالعلم هو التخصيصات مع قطع النظر عن خصوص الحق على ما يقتضيه التمرة في
التخصيصات الجزئية القائمة بالحق على ما يشترط لفظ العقائد وحمل على تلك **قوله** الاستحضار
في شرح المقاصد ان التمهيد القريب بسبب حصول المآخذ والشرائط لتخصيص العقائد فليكن انما
الاطراف المكنة على ذلك التمهيد لكونه كيفية راسخة كمن اطلاق اسم العدم المدونة انما هو على
ملكة الاستحضار كما صرح به في المطالب ونص عبد السيد الشرف في شرح المصنف وصرح به كثير من
الفضلاء **قوله** يتوقف عليها توقف الكس على المبادي وحاصلها في المسئلة في
العلم يشوبها الى نوعها وان لم يجرح اليها بخصوصها **قوله** كثر كس الجسم من الجوهر الفرد و
جواز الخلاص حيث يخرج اليها من جهة اى الاجسام فان المحققين على الاستحضار بجميع الاجزاء
المستوفى على ما يدون عليه مقتضى ابراهيم عليه السلام في قوله تعالى قال اني كيف يحيى الموتى
وان العادة على ما جاءت به الشرائع انما هو باعدام هذا العالم واجبا دعالم آخر كما صرح به الشافعي
فدس سره في المقصد السادس في وجوب النظر في معرفة الله تعالى واذا كانت الامارة مستندة
لنفا هذا العالم يخرج من معتقدا الى جواز هذا فافهم ومن لم يفهم وضع الشريعة في التوقف في كفاها
باردة يعني نعم بوجه **قوله** بنا على محولات من انما حيث انما محولات ان الحقيقة من تامة
الموضوع فيجب ان يكون له مداخل في عوالم الاحوال يكون احوال فانية للعبادة ضرورة ان الفيد
انقص من الموضوع وفي قوله وان كان حيث المتكلمه انه رد على العلامة انفسا الى حيث
وكرر ان في التبعيض ان فون من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث المذكور نقص في مخرج لفظ
الموضوع فيجب ان يلاحظ الحقيقة في البحث عن احواله ولا يجب ان يكون لها مداخل في العوالم
ووجه الرد انه لابد من المدخلية لبيان حقيقة ما يشترط في تامة **قوله** فانه قد بحث
فيه انه مذكور على تقدير قوله ان ذاته تعالى موضوع كلام المناخرين وانما قوله موضوع

الكلام المنقذ من هذا هو البحث فيه عن الواجب والاعراض بل قاسوى واثبت القدر وصفاته واحكام
 واحكامه **قوله** لا يقال ذلك الى آخره تعرض لجواز ان يكون البحث منها على سبيل الاستطراد
 كتحصيل الغرض بان يذكر مع المطالب نوع من نوع معنى الفروع والقواضح والمنفادات او ان
 يكون البحث على سبيل الحكاية الكلام الخالف لان كثير من تلك المباحث مما يستلزم بياناً
 المتعلق به فلا وجه لطلبها استطراداً وليس البحث عنها على سبيل الحكاية ايضا **قوله** قد بينت
 آه لا يطابق على ان علم الامور يستدعي العينية وتبين فيها بعض مباديه وبفضل ذلك على
 ما ينبغي ببيان ان مبادي العلم قد يكون بعينه بنفسها وقد يكون غير بعينه فيبين نوع العلم على
 بعد ذلك من ان يبين في ذلك العلم كقولنا الجسم مركب من المهيول والقوة او في علم
 اوفى لثبوت شانه عن ان يبين في ذلك العلم كسلكه امتناع الجوز وقد بينت في ذلك
 العلم بشرط ان لا يكون مبداه الجمع سائده ليكون مسئلة من وجه ومبدأ من وجه في جميع
 تلك المباحث القواعد الشرعية ولا يخالف القطعية منها والآفاق جميع المستعمل و
 افعال التي هي اشرف المعلومات ولا شك ان افعالها المعلوم اشرف كان العلم به **قوله**
 ولا شك ان متوقف آه الظاهر ان القيمة راجع الى الاثبات فالأول على ذلك التقدير
 ان يكون اثبات الوجود للموضوع موقفاً على وجوده في نفسه وليس فيه توقف الشيء على نفسه
 بل العاقل كذلك فان اثبات اني شئونه موقوف على ثبوته في نفسه فلا يتم التقريب
 الا بتقدير المضاف الى على اثبات وجوده لان البنية المركبة بعد البنية البسيطة فانه
 ما لم يعلم وجوده في لا يطلب ثبوت شئ له وعلى هذا روي والاعراض ظاهرة لان اثبات ما
 سوى الموجود موقوف على اثبات الوجود ولا اثبات الوجود ولو جعل القيمة راجعاً الى الوجود
 المستفاد من قوله الاعراض الذاتية ولا شك ان عروض شئ بشئ موقوف على وجود
 المعروض في طرف العروض اذا التمس لا يكون موقفاً لشئ في ذلك الطرف فلو كان
 الوجود عرضاً ذاتياً لكان عارضاً له ضرورة ان الموضوع الذاتي ما يلحق الشئ لذاته اولا
 سباً وبه فيكون موقفاً على وجوده في نفسه فيدرك توقف الشئ على نفسه وعلى هذا التقدير
 لا بد والاعراض المذكور كما لا يخفى **قوله** واجيب في شرح المتعاضد فيه بحث اما اولاً فلا يتم
 لجوز ان يراد الوجود المقيد بالوجوب وانما ثانياً فلا يتم بسند من ان لا يكون وجود
 شئ من الموجودات مستلزم من العلوم فلا يخفى قولهم ان موضوع العلم انما يتبين بوجوده

في علم على منه وانما ثانياً فلا يتم قولهم موضوع العلم لا يتبين وجوده فيه بعد تقريره لا يثبت في
 العلم سوى الاعراض الذاتية يكون لغواً من الكلام والواجب عن الاول ان اعتبار التقيد
 بالوجوب في قول الواجب موجود بوجوده لا لغواً وكذا تقيد الجوهر بموجوده الوجود الوضوئي
 الى غير ذلك وايضا المبين انما هو الوجود مطلقاً لا المقيد الجوهرى والعرض موجود بالوجود
 وان كان متحققاً في ضمنه وعن الثاني ان وجود الاخص انما يتبين في الاعم بانفسه اليه و
 الى غير الانقسام من الاعراض الذاتية لا يتم كما ينبغي وعن الثالث ان التخصيص على الحكم الذي
 بعد بيان الحكم الحكمي اذا كان خفياً كونه جزئياً لا يكون لغواً **قوله** لا يخل مطلقاً بالمواطاة
 فلا ذكر ان راجع في نصا ينفك الجزئي الحقيقي متماثل في الوجود لا يتبع شئ من غير علمه و
 تفصيله في حواشينا على شرح الرسالة التمهيدية وما بالاشتقاق فلا صاحب العرض الجزئي
 جزئي حقيقي لا متعلق بالتخصيص العارض بذات شخص معروضه فاندفع ما قيل ان المعنى في حمل
 الاعراض الذاتية على بالاشتقاق ويجوز ان يقال زيد صاحب هذا البيت **قوله** بانفسه
 اليه والى غيره في الخارج اوفى الذي من اوفى نفس الامر وهو من الاعراض الذاتية لا يتم و
 يستلزم وجود الاقسام في طرف الانقسام مثلاً يقال في الاتي الموجود منقسم في الخارج
 الى الواجب والممكن الى الجوهر والعرض والجوهر الى الاقسام الخمسة والعرض الى الاجزاء التسعة
 الى جزئ ذلك فيدرك وجود تلك الاقسام في الخارج **قوله** فتمت الابتنى آه هذا بالنظر الى طول الفعل
 وانما مدار باب المضافات فتجوز على بداهة حتى قبل ان خفاه كمال ظهوره اذ لا
 له وسبيل الجنبه عن التمس على وجوده تعالى فقال اني القبيح في المصباح وعلى الحق
 يضافان وجوده للحا في سلكه الممكن لوجود واحد حارب الاعداد ووجود المضي
 بالآيات في الامور المستغنية بالجزء ووجود القابض بالآيات في الامور البقية القابضة بذاته وهي
 والدلائل التي اوردوها اخفى من هذا المطلب **قوله** بل اجابة آه افاد بالاضراب الى
 ان موطع اجابة فيما سوى الوجود ايضا مستنكر **قوله** ولا يخفى آه دفع لما يرد من
 ان العلوم والموجود المطلق من الامور الاعتبارية فكيف يقع القول بمبدأه اثباتها
 وحاصل الدفع ان المراد بانيتها ان مبداهما موجود وانما يخلو عليه لانها موجودان
 بذاتهما **قوله** ابي حنيفة آه دفع بهذا التفسير ما يرد على كلامه العارضة من ان البحث
 عن الامور لا باعتبار انهما موجودان لا يقتضي ان لا يكون تلك الاحوال احوال الامور

الوجود بل ان لا يكون وجودها ملحوظا في البحث فلا يتم القريب **قول** فان هذه مسائل
علامية تكونها متبوعا بل في اثبات العقائد الدينية فالقول بان مباحث النظر و
الدليل من المبادئ ومباحث الحال والمعلوم من تولى مسئلة الوجود ونفيها للمحقق
بالشخص لا يفي بل تكلف **قول** اي المتكلم اي جهوده في فهم مطلق الموجود ومضمون
على رأيهم فلا يرد ان جميع المناظرين فاعلمون بالوجود الذي فيمكن مطلق الوجود
موضوعا له عند فهمهم على ان تجري الاسلام القائل به منكر للوجود الذي **قول** اي
قانون آه حاصل ان هذا العقيد وان افي دامت اذه عن الالهية لكنه في بالنسبة لانه
قانون الاسلام انما هو المسائل الحق فبذلك خروج مسأل المظهر عن الكلام وهو خلاف المقيد
عندهم وان التزم في لغة القوم بذكر عدم امثاله مما ليس الكلام اعني مسأل
المظهر لانه ايضا يدعي ان احاطة الجواب ان قانون الاسلام مما هو المألوف والوجود الزام
فيشمل مسأل المظهر **قول** بالمكنه مأخوذة من بلا كيفية اي المستر في بقى الكيفية
حيث يقولون انه تعالى استوى على العرش لا يستوي ابناء له وجه ويد لا كوجهنا ويدنا
وفي بعض النسخ بالكيفية فالبسطة لثبوتها اي استلزامها للكيفية **قول** مأخوذة من الكفا
لعل مراده بالاختلاف في الجاهل في جميع تلك المباحث على القواعد الشرعية ولا يخالف
القطعية منها في اعتقاده فلا يرد ان المظهر في تلك المسائل القطعية لا يقع
لكن لان من يكون يعتقد انه مخالف للقطعية وان لم يكن في الغاي اعتقاده والافاضة
جميع المسائل من الكتاب والسنة غير صحيح فان زيادة الوجود وعينه وتركيبه في
الواجب القدره الى غير ذلك بصفات حرة غير مأخوذة منها **قول** لم يتوقف اه تمام
الكلام والالهية مع الاتحاد في الموضوع **قول** ان لم يعتقد آه جريا او طلبا مطلقا
او غير مطابق **قول** فائدة هي مخصوصة فاما ان لا يعتقد فائدة او يعتقد ان له
فائدة **قول** لم يتصور الشروع فيه حال قدس الله ربه في حواشي شرح الرسالة على
ما بين في محله اي في الحكمة من انه لا بد للفعل الاحتياج من التصديق بفائدة
مخصوصة لئلا يلزم التبرج بلا مرجح **قول** المأخوذة آه اش بذلك لان توقف الفعل
الاحتياج على التصديق بفائدة معينة احرظ به في اشهد وان القول بكيفية
جود الارادة في ترجيح احد المتساويين كما في قدس العرشان وطريق الهاد

كما ذهب اليه الاشاعرة اخرجني حتى قال بعض الاذكياء لا يتم وجود مثل هذه القضية لاستلزامه
اليها **قول** وربما لم يكن موافقا لموضوعنا فان كان فائدة العلم ان كانت مباحثة لا يتقيد
لم يكن مطابقا لموضوعه اصلا وان كانت اعم فربما يتحقق في ضمن الاخفى الذي اعتقده وان كان
اخفى حصل لبعض ما اعتقده وعلى التقديرين يكون موافقا لموضوعه فافهم فانه قد دل فيه كلام
قول مباحث فان العبث الوفي لا يترتب عليه فائدة مفيدة في نظره وفيه اشنا الى
ان المراد بقوله وفقا لعبث الوفي لا القوي وهو ما لا يترتب عليه فائدة اصلا فانه
متنوع في تحصيل العلوم **قول** عطف على دفعا بحسب المعنى اي طبعا لازداد وانما صرح
بالكلام فيه لعدم كونه مفيدا لفعل الفعل المعلن به **قول** ويرفع والذين آه الاول من الحكم
والكلام من قبيل الالتفات بغير تعقيب الكلام بحجة مستقلة مستلزمة له في المعنى على
المثل او الدعا او نحوها فلو لم يرفع فقر ظهري والغور من ضمن الظاهر والتدلي بينهما
على ان تحصيل العلم بعد دخوله في الذين آمنوا بدل على رغبة شانهم لاجل العلم
قول بخلاصها فان الاخلاص في الاعمال بقدر معرفته الله تعالى **قول** بقوته
لاستقامته الى الاذلة العقيدة المؤيدة بالنقبة **قول** اي شرفه في المرتبة بالشر
لان المبين فيها بعد جهات الشرف وان كان معناه المشرور به بين مرتبة ضاهاين
العلوم في التحصيل حيث عد في التروس اثمانية معبرا لشرف **قول** فيسأل
آه فيه احتمال من وجوه اما اولها انه لا حاجة الى هذه التفرع بعد التفرع بان موضوعه
العلم الامور اي الموضوع لا تقرر ان العلوم بنفسها بعد متبوع الموضوعات وممكن
ومفهومها واما ثانيا فلان مباحث ذاته تعالى وصفاته وافعاله من المسائل
ولامع لتناول الموضوع للمساكن واما ثانيا فلان على صحة عقيدة اثبات شرافة
الموضوع باعتبار شرافة المسكن واليسر على واما رابعا فلان قوله لا شك لان
المعنى آه بغيره اثبات شرافة العلم باعتبار معلوم والمقصود اثبات شرافة
باعتبار موضوعه وغاية التوجيه ان قدس سره جل الاعلى على من الاشراف لا على
رتبة ليكون تاسيما والغاي قوله فيتناول بغيره واسببنا فيه او لا بد
والجمله تعييل لكونه اشرف الموضوعات والتفسير المستر راجع الى موضوعه وفيه
الحقيقة ملحوظ اي لانه يتناول موضوعه من حيث انه موضوع اي مذهب عن في العلم

اشرف المعنى الذى به فاته تعالى وصفاته واضحا من حيث كونها مبرجاً عنها وكيفية
 بقا اول لا شعور الثلاثة من حيث انفسها لانه لا يفيد شراطة العلم الا ترى ان موضوع
 النسخة اول كلامه تعالى وكلام الرسول ولا يلزم منه شراطة من علم النسخة والحديث
 والاشارة الى كون الشا من حيث البحث فلهذا الشراطة قد تم لفظا بالبحث فالحاصل ان
 موضوع الكلام العلم الموضوع فيكون اشرف لان المعلوم ينصبا على الموضوع وان موضوعه
 اشرف الموضوعات لتناول ذاته وصفاته وافعاله التى به اشرف المعلومات ولا شك
 ان المعلوم الذى هو الموضوع اذا كان اشرف بسبب ذلك التناول كان العلم المتعلق
 به اى البحث عن احواله اشرف وخلاصته اثبات شراطة موضوعه باعتبار شموله
 لموضوعه وباعتبار نفسه ولذا عبر عن الموضوع في قوله ولا شكاه بالمعلوم **قوله**
 نفقاً من غير من نسبة احدهما وهو اسم تفصيل من جدي بحد وجدي بمعنى الاطلاق وليس
 مفقوداً بل ان اسم التفصيل لا يعبر عن المعنى بل الظاهر **قوله** في لغة النقل اى قطعية لا يبر
 النقل النقي الخ لفظ لفظي العقل ما اول بايواضحة **قوله** في لغة النقل اى بيا وجوب
 الكلام علم شرع فيه اجمالاً ليكون موافقاً لا تقدم ويجوز ان يكون معناه في بيان
 الكلام اجمالاً ويكون بيان وجوب تقديمه مبني على كل علم من دليله الذى ذكره الشرح
 مطوية في الكلام لا ينشأ من العلم اليه بعد ملاحظة ما تقدم وجوبه من جهة راجعاً
 الى قوله مبني على ان الشرح جعل ضمير مبني راجعاً الى كل العلم الذى يطلب الشرح
 فيه والدليل منه وكما لظهوره وجعل ضمير راجعاً الى ما يفهم من اللفظ اعني مبني
 الكلام راجعاً لمطابقة ما تقدم وتنبه الخ **قوله** وانما قال آه يعني ليس يتقيد
 بالتحفة لا حصر ارض المسكن التى ليست بمقدار للنسبة بل المقاصد بعضها
 على الحق المقصود بذات وانما حقيقة العلم والمبا دى وسلك **قوله** ان الموضوع
 اى موضوع العلم لا مفهوم الموضوع مطلقاً فانه يتبين في صناعة البرهان من المنطق اذ
 لا اختص من كشي من العلوم فيناسب ابراراً في المنطق الذى هو آلة لجميع العلوم
قوله من المبادى الشهيرة بوقوع موضوع المسئلة وما قيل انه مقدمة مقدمة
 الشرح لتوقف التعبد على الموضوعية عليه فكيف بعد من المبادى فقيه ان كونه
 من مبادى الشرح لا ينافي كونه من مبادى العلوم قبل ان الموضوع نفسه ان كان

من المبادى

من المبادى الشهيرة الا انه مذكور برأسه لثلاثة ارباب المسائل به وفيه انه ينافي
 ما قالوا في التعبد بان لا يلزم شراطة كيف يطلب بثبوت شئ له فانه صريح بان المراد به وجوبه
قوله الخ بوجه اتفاقاً وذلك لان التعبد بوجوب موضوعه الموضوع بعد صيرورته موضوعاً
 وهو بعد البحث عن عوارضه الذاتية فكيف يكون جزءاً من العلم **قوله** اعني وجوده من
 المبادى التعبد بيقينه آه اى ان كان ضمني الوجود وصرح به في الشرح حيث قال وهو
 الصانع فوجب ان يصدق به وان ينصوب جميعاً فما كان ظاهراً الوجود ضمني الى مثل
 الجسم الطبيعي بوضوح وجوده في العلم من الشغل بان يوضح حده فقط وما كان ضمني الوجود
 والحد من مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يصفون وجوده ايضاً ووضع من جهة
 مبادى الصناعة التى منتهى اصولاً موضوعه لانه مقدمة مشكوك فيها يفتي عليها الصانع
 انتهى بآه قال في مقبل سابق على هذا الفصل ان لكل واحد من الصنائع خصوصاً
 النظرية مبادى وموضوعات ومسائل والمبادى هى المقدمات التى منها يبرهن تلك
 وقال ايضاً ان المبادى التى منتهى علم ما على شئ من ان يكون خاصة بحسب ذلك
 كلمة او بحسب مسألة او مسائل انتهى ويحكم من كلامه انه قد يطلق المبادى على ما بين
 عليه الصنائع مطلقاً فويطلق على المقدمات التى يبرهن منها على تلك الصنائع فيمكن
 ان يكون عداية موضوعه جازماً نظراً الى المعنى الثانى الذى راجعاً الى جعل المبادى جزءاً من
 العلم وان كان داخل في المبادى بالمعنى الاول واليه يشير كلام العلامة الشافعى في
 شرح المقاصد وفي توصيف الشرح المبادى الصائفة بقوله التى يستلزم اصولاً موضوعية رز
 على القول بان الشيخ رده من المبادى الصائفة بالمعنى الثانى لا بالمعنى المصطلح **قوله** تفصيل
 اى الوقوع لا الاطلاق لان المسئلة من المعلومات **قوله** او بآية مستبها فان كانت مستبها اذا كانت
 نظرية كانت بهذا الاعتبار راجحة في الحكم المنطوق فلا وجه لادخالها في الضرورية فالتأخير
 في العلم اثبات العوارض الذاتية اى العلم بثبوتها وعلى هذا الاعتبار ريد به وبآية التوبة
 ليس من طبيعة العلم من ضرورية من حيث انها مسألة العلم **قوله** او بتوقف عليها ان
 ويكون رزباً اختصاصاً له بان حزن ذلك لاجلها فلا بد ان جميع العلوم العربية والعربية
 ما يتوقف عليها اثبات العقائد الدينية بالادلة العقلية او ليس نه وبهذا لاجل اثبات
 العقائد الدينية بخلاف مباحث النظر فان مجموعها وده وبهذا لاجل ذلك وبما ذكرنا بيننا

فما عاين ان العلوم الواسعة جزء من الآلة اقدر منه افرازا لكلامه من الطب والفرافيق
قوله ودينه يثبت آه فان علم التفسير والاصول يثبت ان كلام الله تعالى ونحوه من مباحث
الكلام وعلم الحديث يثبت عن اقوال الرسول وامكانه وتقريره من حيث انه رسول الله
المذكورة مثبتة فيه وعلم الفقه يثبت عن افعال المكلف من حيث يتعلق بالاحكام الشرعية
التي تبت بالامر والنهي وكونه تعالى امرا ونهيا مثبتة في الكلام وما قيل ان اثبات صحة
التي هي حقيقة الاعمال التي موضوع الفقه في الكلام لان اثبات صحة الاعمال وفادها انما يكون
بالعلوم الشرعية وقد عرفت ان الكلام مبني على ما ليس بشي لان علمه يترتب انما يثبت على اعتبار
الفقه اليه في ثبوت الحقيقة المذكورة لا على ان يثبت عليه **قال** فليست آه تبا على ان يجمع بين
فيه من العوارض الذاتية لموضوعه كما يثبت الشارع لا على ان يثبت مبني على الاعمال في العلم لا على
بغيره لانه قد بين مبادئ الاديان على قدر قدرته فلا يصح ان يفرع المذكور **قوله** على وجه
يثبت اول الموضوع للمساكن وهو ان يكون موضوعا للمساكن راجعا اليه وهو لا يثبت من الاعراض
الذاتية له **قوله** وجعلناه ما ذكره ههنا من جعل مباحث النظر من مفاهيم الكلام مذهب
الكلام هو رواد الحق عند الشارع ما ذكره جوامع في شرح حقيقة الاصول من مجموع العلوم في صحة
مواد ادلتها وصورها يحتاج الى المنطق وان علم على جباها ليس جزءا للعلم ولا يلزم
من ذلك كونه اعلى من الكلام والادنى لانه اجنب جها اليه باعتبار ما يعرض لها وجرها
القبولية والتعدي بغيره لا باعتبار المبادئ انفسها فلا يلقى لغة بين كلاميه والحق يلقى
ان مباحث النظر جزء من الكلام كونه من احوال المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد
الذاتية وهي في لغة كثير من المسائل المنطقية والاشتركية في البعض لا يستلزم الاتحاد
فكون المنطق اعلى لا على حدة لا يستلزم ان يكون جها للنظر كذلك وما قيل ان المسائل المنطقية
من حيث انها تتوقف عليها اثبات العقائد الذاتية من الكلام ومن حيث انها تتوقف
عليها اثبات المطالب مطلقا ليست جزء منه كلام بل هو عليه انما هو الضيق فانه يلزم منه
ان يكون تلك المسائل من حيث انها تتوقف عليه استنباط الاحكام الشرعية جزء من الاديان
وقرر على ذلك **قوله** مستغنية آه اي لا يكون يحتاج الى دليل ولا تنبيه ولا الى بيان الحقيقة
فلا يكون من المسائل لان المسئلة اما نظرية او بدئية يحتاج الى تنبيه والى بيان الحقيقة
كما مر **قوله** ويجوز ذلك آه روي العلامة التفتا زاني لما في شرحه المتفحص من انه

بجوز

بوزان يكون مبادئ الكلام على تقدير ان يكون موضوعه ذات الله تعالى مثبت في العلم الا ان يستق
فيجب وتنبه لا ينبغي ان يبعد رتبته عن غيره فلهذا علم **قوله** العالم ومع ذلك يرد
عليه ان المذاهب لا يلزم احتياج العلم اليه في غير الشرعي فيما يلقى فهمه وان اراد انه يلزم
الاحتياج في امر لم يثبت الشرع فليس كمن لا يفتح فيه اذا كان ذلك الامر مما يقبل الشرع والعقل
المستقيم وساق اليه البرهان القويم فان الحكمة من المؤمنين ياخذها اينما طوفوا وهل سلك
الابواب عصبية كيف وقد احتاج الفقه في فهمه التركة ومسائل الوصية الى علم الحق فيقال في
السلام في الاجابة ان نقد من فروض المكافاة **قوله** مما لا ينفك به يحصل بنا على ان الوصية
من العدم الشرعية لان مدونها اصل الشرع ولا كذلك الاكثى وقد عرفت ان ذلك مجرد
عصبية بقي منها بغير وهو انه يجوز في جوامع في تحضر الاصول كما يكون الكلام والاكثر
محتاجين الى علم المنطق ولا يلزم كونه اعلى منها بناء على انه لم يثبت فيه مبادئ بل ما
يعرض لمبادئها وبذلك يستحق ان يسمى خادما وان لهما ولا يخفى ان الفرق المذكور حكم
اذا الاحتياج في اثبات المسائل على التقديرين لازم لان ما يعرض لمبادئ من القوة ما
وصورة مما يحتاج اليه في اقامة الدلائل عليها **قوله** مما لا يتوقف عليها كمال بل
الرباط والحكمة والسكون والكيفيات وغير ذلك **قوله** من خلط آه يعني انه من
فضل الكلام تتحقق بعد الكلام كنفوذ حكم التفسير والحديث في الفقه **قوله** فليكون
ذلك آه وفيه انه يلزم ان يكون لعدم النحو وانتفاء رباية على علم التفسير والحديث والفقه
الان يقال ان ليس ذلك نقاد الحكم بل خدمته بناء على ان تدوين علوم الوصية لاجلها
كثرت اصول الفقه للفقه وليس تلك العلوم مقصودة بالاصالة ولذلك لا يلزم
رباية المبادئ اليه بل هي او يوفق بان لها رباية باعتبار التوقف وان كانت موقوفة
باعتبار كونها بغير مقصودة بالذات **قوله** فلا يثبت آه روي عن الشيخ الفاضل الا
ولك ان نقول خادما القوم سيدهم **قوله** وانما سمي آه كلمة انما لتأكيد لا لغيره
لها وجه آخر وكلمة او لاستفلال كلمتها لالا متناع الجمع او الخلو **قوله** يعني ان لهم آه
يعني ليس المنطوق في هذا الوجه انما وجرته النفع وهو ابرار القدي والافق ابرار
القدرة كونه بازاء المنطق فتعد الوجوه والعلامة التفتا زاني جملتها في شرح
العقائد وجها واجدا بناء على ان الاشتراك في مطلق النفع لا يحسن التسمية بلفظها

قوله قد ينفذ آه

الافتتاح اليه لان الكلام في بيع مغايرة حصول العلم المطلق وبين تصور ولا شك ان العلم المطلق
 امر خارج عن الذهن ليس بصفة ولا من صفاته فالعلم به لا يكون انما استيعابا **قوله** لا يصح لها
 اي ادراكها من حيث انما ارتسم بهودها لا يكون حصول تصور لها وان كان من حيث ان تلك
 الصورة فرد من العلم المطلق حصول تصور فيها في ضمن ذلك الفرد **قوله** لان الصورة تجسدية اي وهمة
 ليست في الواقع فكلية ربما لتفصيل القوة باعتبار الكيفية وهذا على تقدير ان يراد به
 ضد البصر وانما اذا اراد به ما ليس بمسبوق اول امتناع اخذ به ايضا فان قيل باعتبار
 الدليل الملهو كونه شبيهة **قوله** فحي ان يميزه آه بعف لا يشبهه لعدم سائر الكيفية النفسية
 ولا لعدم التصوري انما الاشياء لعدم التصديقي والقيمة المذكورة بتمييزها عننا تحصل معرفة
 العلم المطلق باقرا فلا يرد ان الكلام في العلم المطلق والقسم انما يميز العلم المتعدي
 عن الاعتقادات فلا يكون مقيدة لموضوعة **قوله** العلم ادراك البصيرة آه الظاهر ان المثال
 صفة لا ادراك البصيرة لا خارج ادراك البصيرة الذي لا يكون مشابها لادراك البصر اغنى ما
 يكون فيه شبهة جسيمة يرد ان هذا تعريف لعدم رسمه كونه من المشترك والمميز ان
 الكلام في المثال المقيد لموضوعة في لوجان جعل **قوله** ادراك البصيرة عطف بيان او بدلا
 من العلم لتبين الحق المراد فانه قد يطلق على الكلمة وعلى المعلوم وقوله المثال به خبره
 وبوجه ما في شرح المقاصد ان المثال فنوا ان ادراك البصيرة مثله لادراك البصيرة
قوله او يقال هو آه فاذ به ان المثال في كلام الفرائي يجوز ان يكون بمعنى الشبيهة
 النظير او بمعنى الجزئي لعدم ذكره المستقصى الاول لا يدل على الحق قال صلى الله عليه
 وحدها على ما هو التحقيق من ان يستلزم معرفة الشيء فهو موقوف واشتهر ان
 المسألة آه وتكون لازما بيننا ومجتمعا انما هو كماله والا يلزم ان لا يكون المنطق مجموع
 فوايقن الاكتب **قوله** اذ لا يقع على صيغة الغائب اي لا يقع الفرائي من التحديد
 سوى التوفيق حيث خرج على غير ان طريق موضع القيمة والمثال ولو كان مراده التحديد
 الحقيقي لكان الواجب ان يقول فطريق موضع الرسم واورده هذا الكلام بعد ابطال
 الرسوم التي ذكرها القوم **قوله** لتفصيل الذاتين فبهما بالانتماء بين التخصيص
 عن المراد والاضطرار من جعلها على معنى المشترك والمميز **قوله** بفكر حقيقة ولو
 بوجه ما **قوله** فطريقه انما يقال آه لان كلام المنقول نص في ذلك وما ذكر سابقا

ظاهر

ظاهر في ارادة التوفيق مطلقا بوجه من الظاهر بان مراده فطريق موضع الحق المنقول عليه
 القيمة والمثال وان كان كان موضع الرسم انما انه لم يقع حيث ظهر في الرسوم
 التي ذكرها القوم **قوله** اعتقاد الشيء على ما هو به اي على وجه ذلك الشيء متلبس في حقيقة
 من البشوت والمراد بالشيء الموضوع او النسبة الحكيمة **قوله** عن ضرورة او دليل اي كائن
 ذلك الاعتقاد المطابق عن ضرورة او دليل واعتقاد المقدور ان كان اشياء غير دليل لان
 المقدور لا يقدور الا ان مطابقة ليست ناشئة عن دليل بل انقاضي ولذا يتفقد قضا
 بهيب ويجلي فان دفع ما يخرجه ان ظروفا من ان التفسير اذا لم يكن عن ضرورة او دليل
 يلزم ان يكون تقسيم العلم بمقتضى القصور الى صفة الى الضرورية والنظري غير حاضرة
 خروج التفسير والحقوق الدخلة بالجملة الاسماع **قوله** خروج العلم آه يعني ان الظاهر ان المراد
 بالشيء ما هو المصطلح لان الحق الجفني عند فهم فيلزم خروج العلم المتعدي في المسجل
 كالعلم بان القبيضين بسجل اجتماعها وان شريك الباري حال سواء اريد بالشيء
 توفيق العلم الموضوع او النسبة لان النسبة الى المسجل بسجل ايضا لا منسبة ثبوت النسبة
 في الخارج مع ثبوت النسبة اليه **قوله** فان كل ما قيل آه يعني ان يتعلق به العلم المتعدي
 وبذلك العلم المتعدي يقتضي ثبوت الشيء عن الضرورة متعلق بالموضوع المسجل واسمها بسجل
 امتناع وجودها في الخارج ولا ينافي مطابقتها للواقع فاقبل ان ارادنا ان نعلق
 العلم المتعدي في المسجل كقولنا اجتماع التقيضين واقع وارتفع التقيضين واقع
 مثلا كحكمة فهو بطريقا اذا ادراك المتعلق به حصل لا علم وان اراد به ثبوت العلم
 بتصوره قسمه كمن لا جهة لتخصيص الاعتراض بخروج العلم بالمسجل او مطلق التصور
 خارج عنه وايضا بصير قوله نعم قد يعتد به باطلا اذ على تقدير نسبية المسجل ثبت لا
 بد من العلم به يعني تصوره في التوفيق لانه ليس باعقلا ومقتضاه عدم الفرق بين استعمال
 النسبة وصدقها فتدبر **قوله** ولا يتصور آه ذكره استطراد لبيان القوة في الرد على من انكر
 ثبوت العلم بالمسجل بانبات ثبوت توجبه به والا فلا دخل في النقص قوله نعم قد
 يعتد به اشارة الى ضعفه لانه يلزم استعمال الجازي في التوفيق من غير قسمة لان الحق
 التقوي سواء كان حقيقيا او جازيا مع جازي عند امس الاصطلاح **قوله** يستحق
 ثبوت الحق حقيقة او جازيا او ما يسي من ان امس التوفيق لا يعلقون الشيء على المعلوم

فالمراد بالاطلاق حقيقة قوله مع كونه مشتركاً في كماله وعلوه وعلوهما
او كليهما كما اثبت في انهما يكون العلم المطلق مشتركاً بين علم الواجب وعلم الممكن اشتراكاً
معنويًا فلا بد من دخول في تعريف مطلق العلم بخلاف المغترلة فانهم لا يفرقون بالعلم التام
يقولون انه عين ذاته تعالى فلفظ العلم عندهم مشترك لفظي فالتعريف المذكور يكون مطلق
العلم الحادث واذ لا مطلق سواه ولنا لم يورد النقض على تعريفهم لعلهم قد يرون هذا
ظهوراً لا يرد النقض لعلهم تعالى على تعريف الانعام لانه انما رضى المطالب العالمة نفي العلم
عن ذاته تعالى واثبات العالمة التي فتر ما بالمتعلق بين العالم والمعلوم **قوله** اذ المعلوم
آه يعني ان المعلوم وان كان المراد منه ما صدق عليه كلفه لا بد من ملاحظة مفهومه الذي
صادرة للملاحظة احراره ومفهومه ما يفتق به العلم والمراد منها امان ان يتعلق العلم
به فيلزم الدور فتدبر فانه زل فيه اقدم **قوله** جهالة لا موصفة اذ لا يقال في الوصف والصفة
والشيء بل هي من جهة كماله عارف كيف ولا يلزم ان يكون الجهل انما هو فهم فانه
فيل ان يكون اعتقاد الشيء لا على ما هو عليه جهالة غير مسلم ليس بشئ **قوله** بانتهائه
في العلم اي استخاره عند المتبين في العلم بالمعنى المقابل للثبوت والظن والجهل والوهم و
التقليد والمجاز المشهور حقيقة عرفية فيقع استحقاقه في التعريف من غير قرينة وما
قبل ان المنة المجازية لا دراك المشهور هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة مطلقاً فلا يلزم
تعريف الشيء بغيره ولا زيادة قيد على ما هو به فانه قد يقع بانه ذلك المعنى مشهور عند الحكماء
لا عند اصحاب هذا التعريف **قوله** فان العلم آه فيه بحث لان المراد بالمعلوم ما هو من شأن
ان يعلم ولا يلزم ان يكون الادراك المقتضى بما هو شأن العلم ان يكون على ما هو به نعم
لو اريد بالمعلوم ما هو معلوم بهذا الادراك لا بجهة ذلك **قوله** ما يصح من قام به
آه والتقليد والظن الغالب لا يدخل في هذا التعريف لان اتفاق الفعل ونجاسة
عن وجود الخلق انما يتصور اذا كان عالماً بالماضي والمصالح عالماً بيقين تفصيلياً
وذا استدعوا بان اتفاق العلم على علمه تعالى **قوله** اذ لا مدخل آه يعني ان الاتفاق
الايجاد على وجه الاحكام وذلك انما يتصور عن الموجود فيكون لعلهم لوجود المصالح
مدخل في الاتفاق واما غير الموجود فلا يفتق له بالايجاد فلا يتصور منه الاتفاق اذ لا
يمكن الاتفاق فعل الغير فلا يدخل في تعريفه في صفة الاتفاق واما القول بانه على تقدير

فرض

فرض الجواز لان اتفاق يكون علم ما يصح به اتفاق العقل فرضه لا دليل على ذلك فانه فرض العلم
في الجواز ان يتصور العلم وكذا ما قيل ان المراد بان اتفاق الفعل كسبياً كان ايجاباً او انكسباً
ببارة عن طرف القدرة والارادة في الفعل ولا يفتق له بالايجاد **قوله** بين المعلوم على
سببته التفتيش لكون صفة للعالم فيفتح حله على العلم لا على صيغة الفعل فانه صيغة المعلوم فكان
قيل بغير المعلوم وكشفه على ما هو به **قوله** وان التبيين مشوراً لانه مشتق من التبيين
وهو الفصل بين الشئين بعد الاتصال فكان الشيء قبل العلم به كان مشبهاً بالمشاور
عند العالم فاذا علمه فصله عنيا واظهره **قوله** يلزم ان يكون آه يعني ان اثبات
هو جعل الشيء ثابتاً على معنى بغير الثبوت فالعالم ما يوجد في تعالى في الخارج مثلاً يكون
جاء لوجوده ثابتاً وهو حال لان ذاته ليس محلاً للجهل وانما خص الوجود بالذكر لا بالثبات
استحالة ومن بين اظهر وجه تخصيص الاعتراض بعلمنا باري تعالى وانه قد يقع ما قبل
لا استحالة في كون العلم لوجوده اثبات الوجود له في الذهن وانه لا يتوقف الاستحالة
المذكورة على نفس الاثبات ولذا قد مره على التفسير **قوله** وانه يوجب آه يعني انه تعريف للعلم
المطلق فيكون شأنه لعلهم على منوجب كونه تعالى وانما بما علمه **قوله** وذلك آه
اي كون اباري وانما بما علمه ما يستحق الملائمة عليه شرعاً على لفظه غير من فلا يصح
اطلاق العالم لانه دليل العجز والضعف في شمس المعلوم وتوحيده اذا اعتمد عليه
في الحديث الثقة احد عجز وفي اثنان الثقة والموفق استوار شدة ويجوز بالبيان **قوله**
بموجب اي يكون ذلك الاعتقاد والمقيد بالجنس والمطابقة لما يشاء عن ضرورة او دليل
ضيق اليوم لا خارج الجمل المركب وتقيد المعنى وبموجب لا خارج تقيد المعنى فان
الاشتقاق وان كان ناشئاً عن التامس عن قول المقتد لكن مطابقة ليس ناشئاً من بل
اتفاق وقد مر **قوله** حصول صورة الشيء ان اريد بالصوره ما يميز الشيء في الخارج او
الذهن لتسلي العلم المحضوري ايضا لانه صورة خارجية فكونه تعريفاً لمطلق العلم ظاهر وكذا
علم الواجب على القول بكونه مجهول الحق في ذاته تعالى كما في الاشارات او كقولها
في الجبروتات كما في شرحه واما على القول بكونه عين ذاته او عبارة عن التجرد فلا وانه
اريد بما يميزه في الذهن على ما قبل الاشياء في الخارج اعني وفي الذهن صورته
بمعنى على نفي العلم المحضوري وان العلم بانفسنا وصفاتنا التقينية ايها حصول **قوله**

الى عنده بناء على اعتبار التوسيع في الظرفية باقوان الجهول في الآلات خصوصية لكونه في تفرقة
 كما يقال هذا المال في يه زبد لان في معنى مع على ما وهم لانه لا بد من حمل على مفارقة الحال
 المحل فلا تسكال بحاله **قوله** ظاهره الاختصاص الى بالنسبة الى التوفيق السابق وان كلمة
 في وان كان ظاهر في الظرفية المحققة لكنه يحل الظرفية التوسعية ايضا بخلاف في نفس
 المدرك عند المدرك بزيادة التعلق بنفس فانه يجهلها **قوله** فمثل ما بينه المدرك عند المدرك
 لم يوضح منه بكونه دورا بناء على ما ذكر المحقق في شرح الاشارات من انه توفيق
 لفظي لا بآلية شئ منه عن لزوم الدور او ليس الغرض من جعل الجاهل بل تعيين المعلوم **قوله**
 واجب واولى اذ لم يكن الى لفظه بآلية كما في هذا المقام فان المنطق لا كان جميع فوائده
 الا كتب لا بد لهم من توفيق علم **قوله** اي امر آت به للمعنى المأد فانه يطلق على ما يحل على شئ
 كما سبق وانته الى ان دلالة العطف على الغير الذي هو الحقي والموصوف دلالة تعينية
 وهي معتبرة في التوفيق فيكون قربة على تقدير حملها وموصوفا **قوله** بوجوب آه
 يعني ان العطف ليست تميز والا لوجب المفارقة بغير تميز فاعلم ان ايجابا لا مرد وما ذك
 الا الحقي المدلول عليه بذكر العطف **قوله** اي يجعلها بحيث آه يعني ان ايجابا لا يقتضي ليل
 باللفظ ضروره ان التميز عايدا عن ملاحظة المذكرات وتصور ما عايدا عن المراتب
 بوجوب هذه الحقيقة فلا يخفى عليك ان بيانه هذا يشوبه التميز منها بالخط
 المصدر في هذا نظر الى الظاهر والتحقيق ما سبق من ان المراد به ما به التميز في المعنى صفة
 توجب ما به التميز اي كونه بحيث تميز **قوله** اذراكات هذه الحواس اي ظاهرة للمعقولة
 كل واحد واما اذراكات الحواس باطنية التي اثبتتها البعض ضمني داخله في العلم
 عندهم اما التوهم فلكونه متعلقا بالمعاني الجوهرية الغير المحسوسة واما التحصيل فلكونه غير
 مشروط بظهور المادة بكون موجب بالذات لتمييز ارجائها الى الآلة لمطابقة المحسوس صار
 موجبا لتمييزه الا ترى ان تحصيل زبد موجب لتمييزه عما عداه سواء كان زبدا موجودا
 او معدوما **قوله** اي لا يجهل آه يعني ان المذكور فيما سبق امران العطف والتمييز ولا يكون
 ان يرد نقض العطف لعدم صحته في قوله تميز لا يجهل النقض فحينئذ الثاني فينبذ
 التميز في محل لا يجوز ارجاعه الى التميز اذ الشئ لا يجهل النقض نفسه الا ان يراد بالاختلاف
 جواز حصول نقضه بل عند المدرك وهو خلاف المتبادر فيكون راجعا الى المتعلق الاول

عليه لفظ التميز وبني المعنى **قوله** جمع الغن وانك والاهم اي تصورته النسبة من حيث
 يوضح من حيث الزود في الوضع واللاقع على التباين فانه هذا الاعتبار يعلم قوله
 من حيث ذاته في التصور الذي هو قسم العلم لا ياتي ذلك وهو المراد من قولهم الشك
 من قبيل التصور **قوله** بلا خلاف لكون الاحتمال فيها متخفا في الحيل بخلاف الجاهل المركب
 والتقدير فلهذا الاحتمال فيها باللفظ لكونها احتمالا مالا كما لا يتنبه والمراد بالاحتمال
 المنفي اعم من الاحتمال في الحيل او المثال **قوله** فابنه بجهل آه يفصح باعلم ضمنا من قوله
 صفة بوجوب تميز النقض على انه صفة حقيقة ذات تعليقين **قوله** ايجابا عايدا
 هذا على تقدير كونه تعريفيا لعدم الحادث واما على تقدير شموله لعدم الحادث والتقدير
 فالاجاب اعم من الحقيقي والعاوي **قوله** نقض ذلك التميز فالتمييز في التصور
 الصورة والمتعلق الما بينه المستورة في التصديق النفي والاشات والمتعلق
 الطرفان كذا افاده الشرح في حواشي شرح مختصر الاصول **قوله** اذ لا نقض له اي تميز
 بناء على ان التصور والتصديق البقني عبارة عن ما يوجب القوت والنفي و
 الاثبات لكنه ظاهر **قوله** ولا يمانع بين التصورات فان مفهوم الانسان آه بآية
 فيحتاج الى العبارة في مواضع عديدة فالظاهر ان يقول **قوله** وهذا الحديث
 ما يوجبهما ويحمل التصديق والتصور على المعنى المتعارف اعني الحكم والقوت **قوله**
 المتماثلان لاذنهما اي يكون ثبوت احدهما مستلزما لثبوت الآخر وبالعكس
قوله فان مفهوم الانسان الاثنان فان تصور الانسان والانس لا يمانع كما في الاية
 الا ان الشرح قصد المساواة بين المذيع المفهومين لا تماثل في الخارج ولا في
 الذهن فتفهمها فيها **قوله** يحصل قضيتان متساويتان اي في الخارج وفي الذهن
قوله صدقا وحق في اكثر النسخ صدقا وكذا في حواشي شرح مختصر الاصول صدقا و
 حواشي المطالع صدقا ولا كذا بالانسان في بينهما لانه لم يعبث وجود الموضوع كانا
 صدقا فقط وان اعتبر كانا متساويتين صدقا وكذا بان اعتبر الانسان بمعنى النسبة
 حتى يحصل من اعتبار ثبوت قضيتيه نسبة المحل كانا متساويتين صدقا وكذا وان
 اعتبر بمعنى العدل كانا متساويتين صدقا فقط **قوله** لا يمانع آه التماثل بين المركب
 التصديق يتحقق على اثني عشر باعتبار ثبوتها بنفي وباعتبار وقوع تلك النسبة

والتباين

بين

بما وارتقا هما سببا ومقتضا جيل تصديقات متناقضات والشارح نوضح لهذا الالتماس
فقط لكونه اقرب لان النسب التقيضية بعينها العلم وكذا قيل الاوصاف قبل الاوصاف
قبل العلم باخبار والاخبار بعد العلم باوصاف وتعرض للاختبارات الثلاث في
حواشي مختصر الاصول استيفاء للاختبارات **قوله** محمول على ان يزيل اي ان يزيل مضمون
التقيضين بان يراد بهما المتبادران غاية التبع لسواكنا ثمانية اولا و
الثاني ويزيل الحكم على الاطراف بالتقيض باعتبار الحكم المغاير لتصوراته وهو ان
الصورة لذلك الشيء والاول اوجه والى الثاني ذهب الفاضل البهري **قوله** فلي هذا
اي اذا لم يكن للتصورات التصورية تقيض يكون جميع التصورات اي ما يوجب الصور
علوم مع ان بعض الصور غير مطابق كما في اذا تصورنا شيئا بوجه لا يكون ذلك الوجه
وجعله **قوله** فاما اذا رايته ان كان ادراك الحواس داخل في العلم فهو مثال والا
فينظر **قوله** انما هو في حكم العقل وهذا الحكم صار ملكة للنفس لا اعتبارا بادراك
الكتب على ما هي عليه واعلم ان ما ذكرناه من حل لعبارة الشرع واما تفصيل الكلام
في التوقيف والابرادات عنيه والاجوبة عنها فمذكور في حواشيت اعلی الحاشي
الجينية فان ثبتت فارجع الى **قوله** وبهي العلوم المستندة الى العلوم التي سببها
جريان عادة الله تعالى بخلي متعلقاتها واثباتها على حاله وكيفيته مخصوصه
امكان كونها على خلاف ذلك فان قيل كيف يكون جواب العادة بمقتضى العلم بامكان
جواز خرق العادة قلت في العلم وقوع خلاف العادة لا خرق العادة وهذا كما ان
الحس وتطرع العقل بغير العلم به جواز الغلط فيها والسر ان كثيرا من الامور الجارية
في النفس ما يعلم انتفاؤها في الخارج بالبداهة **قوله** بوجوب ذلك الاحتمال لانه اذا كان
الجواهر متمايزة كانت الجواهر الموصوفة بالتصديقات الجينية محتما لان يتصرف بالعلم
الذمينة بخلاف ما اذا كانت متحدة فان الجواهر التي تتلف فيها الجيل يمنع انتفاء
باعتبارها لتبعات الذمينة فلا يكون العلم بان لم يتغير ذمينة العلم بالتقيض
قال الشارح فانما اخذ الموضوع ما هو قدر مشترك بينهما كما ان العقل لا يمكن الفلاني
من غير ملاحظة خصوصية كونه جديا فلا يكون الحكم واردا على خصوصية الجيل حتى لا يقع
الحكم عليه بجواز كونه ذمينة قبل المتصرف بالجينية في نفس الامر هو مجموع جواهر خصوصية

سماه بالجبل لا مفهوم الشاغل الذي جعل عنوانا وآلة للحكم فلي نقدر في لف الجواهر لم يخل
التقيض في نفس الامر وهو ظاهر واما الحكم فالظاهر ان الظاهر ان الشارح قد غلب على الفلاني
العهد الى ان كان انتقاد في لفها بالحققة فلا يجوز عنده ايضا والا فاحتماله لكونه لواحد الموضوع
خصوصية الجيل كان الامر كذلك فلا فرق بين اخذ الموضوع معين وبين اخذ مشترك
في ان وصف الجينية والذمينة لا يردان على موضوع واحد والاحتمال بالتقيض
على تقدير كونه قدرا مشترك واحد ولا نزاع فيه اقول المحكوم عليه على تقدير كونه
العنوان قدرا مشترك ما صدق عليه هذا العنوان من غير خصوصية الجيل فهذا العلم
المتعلق به من هذه الجينية كجمل التقيض بان يتصرف ما صدق عليه العنوان المشترك
بالذمينة بخلاف ما اذا كان المحكوم عليه الجيل بخصوصه فان لم يمنع انتفاءه بالذمينة فغير
الامر وعند الحكم العالم بنفي لفها **قوله** فانه ثم شذونه لان الشيء الواحد كالجبل اذا علم
كونه جريا في وقت استحالة ان يكون هو بعينه في ذلك الوقت ذمينة والا فكيف اجبا
التقيضين واذا علم بالعادة ايضا كونه جريا وانما استحالة ان يكون ذمينة في شيء من
الاحتمالات وما ذكر من الاستحالة هو المراد بعدم الاشكال كذا اذا ذكره الشارح في حاشيته
مختصر الاصول وخلاصة ان المراد بعدم احتمال التقيض جزم العقل بان التقيض
ليس واقعا في نفس الامر البتة وان كان ممكنا في ذاته **قوله** وثبوت الاحتمال
الاول او يعني ان هذا التوجه جار في جميع الحالات ولا اختصاص له بالامور العادية
مع ان ما علم من باحس الحصول الجسيم جنة لا يجمل التقيض انتفاها فلا فرق بين ان
يعلم كون الجبل جريا في هذه وبين ان يعلم عاده في التوجه العقلي اللازم لا يمكن
الانقائ ونفي الاحتمال بحسب نفس الامر مثلا اذا وقع احد طرفي الممكن فان قيل طرفه
الاخر الى ذاته من حيث ذلك هو كان ممكنا في ذلك الوقت وان جرس الى ذاته
من حيث انه متصرف بذلك الطرف كان مستغيا لا يجلب الات بل بحسب تقييده بما يتا
فهو امتناع بالغير على هذا فالممكن المطابق يمكن تقيضه باللات وهو من
التوجه العقلي ويسمى بالغير وهو معنى نفي الاحتمال بهذا نهاية التحقيق الذي افاد
الشارح في حواشيه مختصر الاصول **قوله** معنى النفي عنه اذ لا يفيد اخراج شيء ليس
من افراد المحدود بل لا يخرج بعض افراد المحدود **قوله** فهو محموله انه فلا يرد

ان الصواب بالعكس لان الطرد المنع والعكس **قوله** ومن قال انه نفس التقي آه هذه
 العبارة بناه في التميز في التوفيق بمعنى الاكشاف التقيوي لا يفيض له والاكتشاف
 التقيوي يعني التقي والاثبات لكل واحد منهما لفيض الآخر ومتقني الاول لا يجعل التقي
 اصلا ومتقني الثاني قد جئنا وقد لا يجنس وليس المراد به في التصور التقيوي على ما اذا
 الشارح في حواشي شرح مختصر الاصول اذ جئنا لا يكون العلم نفس التقي والعلة لاجل
 هذا لم يتوض من بيان التميز في التصور **قوله** تميز معنى عند النفس هذا مبني
 على قال الشيخ انه ليس ان التقي والتفهم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
 وما ذكره المصنف في شرح مختصر الاصول من ان التقي والواجب والوجوب بالذات ف
 اذا اعتبر نسبة الى نفس كان تميزا فلا يرد ان التميز صفة المعنى والعلم صفة العالم فلا
 يجوز توفيق احدهما بالآخر والقول بان المراد بالتمييز ما به التميز اعني التميز والتميز
 فيه على ظهور المراد مما يرمى به الطبع **قوله** احسن ما قيل آه لعدم التقي فيه بخلاف
 التوفيق السابق **قوله** والتقي هو الاكشاف التام اما لان صفة التقي هي التقي
 كما تكبر واما لانه المطلق فيصرف الى الحاصل **قوله** من قامت يخرج به النور فانه
 يتجلى به بغير من قامت به واختار كلمة من لانه يخرج التقي الى اصل الحيوانات **قوله**
 ليتناول الظنيات اراد بانظن آه بنا بالقابل اليقين كما يسمى في بحث توفيق النظر
 فيشمل جميع التصديقات اليقينية **قوله** او بالمعنى المقصود معنى الحدو وعدمه على كونه
 على تقدير صفة ذات تعلق ان لا يوجب الحكم وبوجه وعلى تقدير كونه نفسا
 ان لا يكون نفس الحكم وان يكون نفسه لان التميز عبارة عن التقي والاثبات وهو الحكم
قوله ان خلا عن الحكم آه ان اراد به ان يكون الخلق عن الحكم مقبلا فيه بلزم ان لا يكون
 ما صدق عليه هذا القسم معتبرا في التصديق فزوجه ان تصورات الاطراف المعبرة
 فيه انما يصدق عليها مطلق التصور لا التصور المقيد بعدم الحكم لاننا عند تصور الاطراف
 غفول عن الحكم وعدمه كما يشهد به الوجدان وان اراد ان لا يكون الحكم الحكم مقبلا
 فيه سواء اعتبر عدم الحكم او لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والمحقق الرازي اختار
 الاول والعلامة التقي راني اختار الثاني وكلاهما صحيح والتميز اعلم بمسار كلام
 عباده **قوله** او انثيئة اي نسبة التي لا يشوبها نسبة الخارجية **قوله** او نسبة خارجية

المعنى ان التميز في التوفيق

اي نسبة مشعورية خارجية **قوله** التبادر من هذه العبارة فيجب ان ذلك المعنى يعني
 خلا الوصول اليها او الى اوسع في الشارح يقال خلا به واليه واليه بمعنى واحد ومصدره
 الخلو واما خلا الوصول اليها بمعنى مقصوده الخلو المعنى في شدة الالتفات منه عدم الحصول
 فيه فحق القسم ان خلا عن الحكم بان لم يحصل فيه فتصور وان لم يخل اي حصل فيه فتصديق
 فيكون التقيوي عبارة عن الجوع كما اختاره الامام **قوله** كما يشهد به آه اذ لا يحصل
 لنا بعد تصور النسبة الادراك ان النسبة واضحة اوليت بواقعة واذا ما **قوله**
 لا الجوع آه اعترض عليه بان لا يفرق منه بيب الامام لانه يصدق عليه انه ادراك مفاد
 الحكم والجواب ان التبادر من المقارنة الجوع فالحق لا يفرق الجوع بل بعض آخر **قوله**
 فالقواب آه اي القواب ان يجعل الحكم نفسه شيئا من العلم اذ لو جعل مود منه والجميع
 المركب منها لم يكن التميز حاصرا في نفس عنه وهذا مبني على ان الحكم ليس داخل في
 التصور بالاتفاق وكيف يكون داخل فيه وقد اختلفوا على كتاب التصور من الموقف
 التقيوي من الجوع **قوله** فالقواب آه اي القواب ان لا يجعل الحكم نفسه ولا المركب منه
 ومن بغيره شيئا من العلم واما اطلاق التقيوي على التصور المقارن للحكم فيقسم العلم الى
 تصور سبيل والى التصديق الى تصور موه حكم كما يتبادر من عبارة فان الكتاب
 في التميز كماله وصف التصديق بالبداهة والظنية وبغيرها فانها اوصاف الحكم لا التصور
 المقارن له الا ان ينسج فيوصف ذلك التصور بوصف عارض له ذاته نقف **قوله**
 الى تصور سبيل آه والمقصود من التقي هو تصور ذلك العارض المنفرد عن موهوض بكتاب
 مخصوص وقد جعل بعضه لفظ العلم مستورا كما بين الموهوض وركب العارض وقسم العلم اليقيني
 فكانه قبل ما يطلق عليه لفظ العلم اما تصور وانما حكم وهو التصديق ويختلف آخرون
 بجعل الاشارة بمعنى تقيوا اشارة كان الاشارة فيسمى المعاني التي هي نسبة الى نفس الادراك
 والى ما يلحقه وسمى ما يلحقه الى ما يجعل محلا للصدق والكذب والى ما لا يجعل كذلك كما
 لهيات الاشارة في الامر والشيء والاستفهام والتمني وغير ذلك وهو المشرك
 بين القسمين الاولين على هذا كله على ان الحكم نفس والقواب خلافة كذا نقل عنه **قوله**
 كما قد وفي بعض النسخ كما ورد في بعض النسخ كما ورد في الكتب المعبرة كاشفا والتميز
 وان اول المحقق الرازي بان المراد ان العلم التصوري يحصل على وجهين وليس بالاشياء

انهم يتبعون ما على ان الحكم عند ادراك ضيق **قوله** فلا وجه لآه اما اذا كان ضيقا في المركب
 من الفعل والادراك لا يكون ادراكا عاما واما اذا كان ادراكا فليطرد الحصر ويبقى على
 التقديرين لا فائدة في تركيب الحكمين بل يميز لانه واحد فلهذا في قوله بطريق كاسب كذا نقل
 عنه **قوله** اي بالماينة لا يعني ان مما يميزها بالماينة لا يميز على غير المثلين بناء على جملة على مد
 المتأخرين لان التمايز بين التسمين جنة يكون باخر خارج وهو المفارقة بالحكم وعدم
 وما ذكره ان يبعث انما يبعث في غير المعارض والمعارض لا يميز القسمين فالجواب حمل
 قوله بالذات على معنى ينفع **قوله** ولا يوصف اي عند المتكلمين ولذا اخذوا في تنويعها
 المنفوق واما عند المنطقيين فداخل في الضروري لعدم توقفه على فطر ولذا جعل المنفوق
 الذي في المقسم شيئا ملامها ومن خط بين الاصطلاحين وقدره وروية الجدة فقال الفقيه
 مغيرة مفهومه غامض شأن جنة ان يكون حاصله بالنظر والعلم القديم ليس كذلك و
 يتعارض مع عدم دليل على هذا الاعتبار انما يتم لو كان علم الواجب في لفظ الجنس لم يمكن
 اقاله لو كان مخالفاً بالمتبع **قوله** الى ضروري قال الامدي الضروري يطلق على ما كره
 عليه وعلى ما دعوا الى جنة اليه وقوى كماله في الحقيقة وعلى ما سبب فيه الاختيار
 على الفعل والترك كركنة المرتضى واطلاق الضروري على العلم بهذا الاعتبار والاجر
 ضروري لا قدره المنفوق على تحصيله **قوله** واورده عليه آه لا يعني عليك ان خلاصة
 الايراد ابطال جنة التوفيق وهو حاصل بزوال العلوم الضرورية بطريق الاضداد
 سواء اريد بالانفكاك مطلقا او الانفكاك بعد الجهول وان قوله وان ينفق لا ينفق
 الا بطلانها مية على تقدير ارادة الانفكاك مطلقا فتكون كونه طوار وانتقض وليس
 ايراد آخر فقوله واوردها بغير تقدير على لانه يذهب الى عطف على واورده وان التناقض
 بتقدير **قوله** وان ينفق على قول جواز زواله ليصير حاصله انه لا يكون ارادة الانفكاك
 مطلقا ولا ارادة الانفكاك بعد الجهول اذ لا فائدة بعد ابطال ارادة الانفكاك
 بعد الجهول في ابطال ارادة الانفكاك مطلقا الا ان يقال انه قد تميز لان المتبادر من الانفكاك
 هو الغفلة عن الجهول فابطال ارادته انهم **قوله** وان ينفق آه فاذ حصل بعد
 ففقدانه لا ينفق فاعتد انه علم لا يجد سبيلا الى الانفكاك منه مطلقا لانه قد انفكاك في
 بعض الاوقات فلا يرد انه في وقت الغفلة ليس يعلم في وقت فهو خارج عن المقسم

المقسم الثاني العلم

قوله

قوله فلا يكون العلم ضروري لانه آه الظاهر ان يقول فلا يكون العلم ضروري مما لا يجد الجواب
 الى الانفكاك عنه سبيلا لا دائما ولا بعد حصوله لان منشا الاعتراض ليس اخذ التزوم في التوفيق
 بعدم وجدان الانفكاك الا انه في موضع ما هو لازم عدم الوجدان مفارقة اعتمادا على ظهور المقصود
 وفي تقديم قوله لا دائما ولا بعد حصوله اشارة الى ما قدس من ان الاتاق تقديم قوله انه ينفق
 على قوله جواز زواله **قوله** يفهم منه ان لا يقدر عليه مع عدم حصوله ومنه ان ذلك لان
 الانفكاك غير حاصل في وقت حصول العلم ضروري **قوله** فان فات آه يعني التفتيش المذكور
 وان المذبح بالنظر الى قوله بزم ثم لا يعني عليك ان تقرير الايراد بالنظر الى قوله لا يجد الى الا
 سبيلا يستلزم استدراك لفظ الجواز في قوله جواز زواله كما يشترطه قول الشرح
 وما ذكره من زواله بالاضداد فالاولى ان تقرير الايراد بالنظر الى قبل التزوم المذکور في
 التوفيق فان التزوم بنافي جواز الزوال وان ينفق الغفلة المنقضية ونور الجواب
 بان الغفلة معتبرة في التوفيق في المراد بالتزوم امتناع التزوم المقذور وجنته لا يكون
 الايراد واحدا فتدبر **قوله** ثم خيره بان قوله لا يجد صفة لانه لا يكون المنفك المطلق ليعبر
 كافي خربت فربما شديدا قوله فيكون آخر كلامه بان يكون قوله لا يجد جنة لا يخل لها من الاعراب
 مفسدة لقوله بزم والفرق بين الجوابين ان التزوم على الاول محمول على المنة النفوي وعلى
 الثاني على المنة الاصطلاحية **قوله** والغافي قوله فكذا آه يعني ان الف الاول للدلالة على ان
 ما قبله مورد لهذا السؤال والى الثاني في لانه لا على ان ما قبله اعني الجواب في هذا السؤال
 وذلك لانه لما اعتبر في القدرة على الانفكاك حصل توفيق صدق على السقوى بعد الجهول بخلاف
 ما اذا اعتبر عدم الانفكاك **قوله** ونقول نحن آه لم يظهر لي وجه زيادة نحن في النسخ المتخير
 وهو ان يكون في قوله ان التوفيقين مخدان مفهوم لا فرق بينهما الا باعتبار الحقيقة
 والكمور فلا يرد انه لم يخل على انه تعريف براسه كما هو الظاهر المتبادر وكون التوفيقين
 المتبادر والاحسن مع **قوله** لا يكون تحقيق آه الى العلم الى دث ان الذي لا يكون آه فلا يرد
 العلم بالاحسن المتبادر منه لا بعد ادراك الاشكال في قوله لا يمكن تحصيله آه وذلك لان
 لا يقع للقدرة الا انفكاك من الطرفين فاذا كان التوفيق مقدورا يكون تركه الذي هو التحصيل
 مقدورا فانه مع ما توفيق من الملائمة بان العلم بالتحصيل غير مقدور التحصيل لتوقفه
 على شيئا غير مقدور ومقدور الانفكاك تركه الاحسن الذي هو مقدور الانفكاك

النفكاك

أه بين إذا ورد السؤال المذكور بطريق اقتضى يمكن التفتق عنه بالمتبع المذكور وإنما إذا
أورد بطريق المنع فلا يتم الدليل المذكور إلا إذا التفتق إلى ما يمنع بمعلومية تلك الفضايا في نفس
الامر وإنما إذا منع معلومية جهة وعلى ذلك التقدير لا يسبب المسند إلا السكوت
قوله بان تلك الفضايا في الكلام في قوله فاعلموا لا بعد **قوله** معلومة علة أي على
ذلك التقدير **قوله** كيف أنه عطف على قوله فلا يكون معلومة علة داخل تحت
الزعم كأنه قيل فزعم أنه كيف يجوز التمسك بما في ابطال ذلك التقدير **قوله** إذ يجزى
أه وليس على كونه جهة فائدة على من اعترف **قوله** فلا كلام في أنه يجوز التمسك بها
قوله كان ذلك التقدير إذا الامر الواقعة في نفس الامر من جهة **قوله** بان لنا معلوما
أه فالتام في قوله فالمعلوم للمفسر **قوله** لانا إذا أثبتنا أه هذه الشرطية صادرة
لم يكن مفهوما صادرة فان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق طرفها فافضل المعرف
لطبق المعلوم بغير معلومية هذه الفضايا التي استدلنا بها فلا نفهم جهة علة جسيمة
فلا وجه لحمل كلام المفسر على هذا القول ليس بشئ لأن ورود المنع على صدق المقدم
لا يقع ورود هذا الاعتراض على تقدير صحة صدق على الدليل المذكور **قوله** بالضرورة
الوجوبية بمعنى مفاد الضرورة بالوجدان وان كان ظاهر الدلالة على أن يكون المراد
بغير الوجدان بناء على أن العام إذا قبل بالخاص براد به ما عدا الخاص براد به إلا أنه المراد
بها هو الخاص بموتة المقام ونفسه من الضرورة تنبها على أن هذا الوجدان لا يخاف فيه
بخلاف الأول وكذا اختلف فيه كما سيجي في المقصد الذي يليه **قوله** بنا ويل الظاهر في جمع طرفي
ليقع تذكير أربع فارة ينظر في تذكير العدد وثانيتها إلى واحد العدد وان كان جمعا لآلى
لفظ العدد **قوله** أي توقف بعض أه يريد أنه لا يجوز رجوع التفسير إلى الكل باعتبار
كل واحد وهو ظاهر فاما ان يرجع إلى البعض المعلوم من الكل أو إلى الكل كمن توقفه
باعتبار البعض أو إلى العلم المعلوم من الفرد **قوله** قال الامام الرازي أه ما يبدأ
لأنه قد علم من الحقل بدل على انفس العلم إلى الفردى ابتداء أو إلى ما لم منه
مؤزى به هو الكسبي عندنا وقولنا قد سمي قبل البقييات ضروريا بدل على
الطلاق الفردى عدا ما بدأ لانا بشرط قدرتنا ومن لم يهزم وتر في قبض فقال بشر
ينقل إلى ضعف ما وقع في بعض نسخ الكتاب بعد قوله وبه قال ناس وهو قول الامام

الرازي

الرازي ووجه ضعفه كما مر من كلام المحقق وإنما قد دللنا على المراد بالضرورة من القطعي
لا يقال نظري فان الاشارة إلى ما ليس في الشرح اثر منه لا يقع **قوله** دون البديهي والام
يقع نصيبه إلى الغميين **قوله** ان أرادوا الفرق بين الوجوه الثلاثة أنه على الأول بقي للتوقف
الوجوه مطلقا سواء كان سببا أو لا وعلى الثاني بقي للتوقف البيني وعلى الثالث بقي
التوقف كذا عن بقى البشر لا استخدام البشر للتوقف **قوله** أي بكونه أي بقوله أهل الحق
قوله بخلاف التصديق أه لأن ما يعتق به التصديق أهى الشبهة امر واحد معلوم تصور
جهولا لا تصديق فلا يجري الشبهة المذكورة فيه وكذا الثانية وهو ظاهر **قوله** ان المظهر
مفصلة أنه لو كان المظهر التصوري مكتبا لا يمنع طلبه والثاني باطل اما الملازمة فظاهر واما
بطلان الثاني فلاز المظهر التصوري اما مشغور به او غير مشغور به وكليهما يمنع طلبه فالمطلوب
التصوري يمنع طلبه واما حرا بما يقع ما قبل لم لا يجوز ان يحصل شئ منه بطريق ان ترتب اشيا
بري أنه على بودى إلى شئ أم لا يتفق ان بودى إلى تصور مخصوص **قوله** كنهه قدر هذا
اللفظ ليعرف مقابله بقول ولا شئ مما بعد في علة من حيث أنه يصدق عليه القرينة
على هذا التقدير ما تقرر من ان العام اذا قبل بالخاص براد به ووقع في بعض النسخ ولا شئ
ما يصدق فهو تقدير الموقوف **قوله** فان الجمل فرضا هو الذات أه اشارة بقوله وضفا
الى ان اعتبارا وهو لينة الذات بطريق التمثيل ايها ما شأن ما هو الا هم أهى التماس
التصور كحس الحقيقة وفي شرحه المفاضة جملية الذات لازمة فيها بطلب تصور شئ
عدم الشئ بحقيقة وقصد الاكتساب بعض العوارض لكان ذلك التمسك لا بالتوقف وهذا
بناء على ان تصور الشئ بحقيقة حصول الشئ بنفسه فلا يمكن طلب حصوله بغير حصول الشئ
امر عارض له والشئ اذا كان عامرا لا يطلب شئ آخر يكون أنه حضوره فليس المظهر الا بشئ
ذلك المعارض له لكونه وجه من وجوهه حال التصديق **قوله** مستبعد جدا اذا القيام بغير
العروض والحصول به متمسك في البراءة واما على الاستصحاب الباءة والبقية في الخبر فلاز لا يتصور
التقية والبقية لا بعد تعقل وجود كل منهما بدون الآخر ولا يعقل وجود الكل بدون الجزء
ولاجل الحقا في عدم متحة المصين الآخرين قال مستبعد جدا دون غير صحيح **قوله** ومنهم
من اثبت أه اعلم أنهم اختلفوا في علم الشئ بالوجه وعدم وجه الشئ فقال من لا يحقق له انه
لا تعابر منها امسلا وقال المتأخرون بانها براد ذات اذ في الأول إلى مثل في الذم نفس

الوجه

وهو آلة لملاحظة الشيء والشيء معلوم بالذات وفي الثاني الى اصل في الذهن صورة الوجه وهو
المعلوم بالذات من غير التفات الى الشيء ذي الوجه وقال المتقدمون التغاير بينها بالاعتبار
اذ لا شك في انه لا يمكن ان يشهد بانها حكم امر سواء الا انه اذا اعتبر صدقته على امر
واحد معه كافي موضع الحقيقة المحصورة كان علم الشيء بالوجه واذا اعتبر مع قطع النظر
عن ذلك كان علم الوجه كافي موضع الحقيقة الطبيعية اذا عدت بهذا فاعلم ان عدو الامام
اما بنى على عدم التغاير مطلقا وتقرر ان الشيء المشعور به من وجه دون وجه لا يطلب
بوجهين لان الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول فلا يطلب شيئا منهما فلا يمكن طلبه
اما بنى على راي المتقدمين فتقرر ان المطا اذا كان مشعورا به بوجه دون وجه كان
المعلوم والمجهول في الحقيقة هما الوجهان لكن من حيث صدقتهما على ذلك الشيء واتحادهما
به والمعلوم معلوم مطلقا والمجهول مجهول مطلقا لا يمكن طلب شيئا منهما فانه اجيب
على راي المتقدمين فالجواب ما ذكره المصنف وهو ان لازم ان الوجه المجهول مجهول مطلقا
لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء والمجهول مجهولا فليس
الحقيقة كان الوجه المجهول معلوما من حيث الاتحاد والمعلوم به ولا معنى حينئذ للجواب
المقتضى ان المطا ليس مرادنا لما عندهم وان اجيب على راي المناظرين في الجواب فانه
في النقد وهو انه لا يلزم من امتناع طلب وجهين امتناع طلب الامرات التي التي
هو ذو الوجهين فليكن ان الوجه المعلوم صادرا من ملاحظة الشيء ومراة لاكتشاف
ذلك يطلب ذلك الشيء بان يغير امرا جزائيا لملاحظة ومراة له وتفصيل ان عارض
الشيء قد يلاحظ في نفسه فيكون العارض معلوما والشيء معقولا عنه بالعلم وقد
يجعل آلة لملاحظة وجه يكون معلوما باعتبار ذلك العارض مجهولا باعتبار آخر فتبين
المعلوم والمجهول لكنه معلوم من حيثية ومجهول من حيثية اخرى والاشية رتبة ولا
منه حينئذ الجواب المصنف ان ليس المطا عندهم الوجه حتى يجاب بان الوجه المجهول ليس مجهولا
مطلقا فتدبر واتد الموفق واما ما ذكره الشارح من انه الزام امام حيث اعترف
بتغاير الوجهين لذي الوجهين فغلب ان العبارة المشعورة بالتغاير ليس الا قوله لكن
اجتمعا في شيء واحد اذ لا بد من التغاير بين الطرفين والمطوف وهو لا يقتضي التغاير
بالذات بل ان يكون مراده لا اجتماع في شيء واحد هو الكل من حيث هو لكل بل نقول

لا بد

لا بد من حمل كلامه على ذلك اذ لو حمل على ذلك لم يعم التغاير اذ لا يلزم من انتفاء الاحمال
في الوجهين انتفاء الاحمال في الشيء ذي الوجهين وحينئذ لا يتم التغاير اذ ليس الحقيقة
الا الوجهية ولا يمكن طلب شيئا منها **قوله** كانت قياسا مقتضا اي كانت مشتقة على
قياس مقسم فان ما اثبت بطلان الشيء قياس مقسم والبرهنة في نفسه قياسا
كما ترفت وحينئذ لا يمكن تغايرها بمكذ لو كان التصور مكتسبا لا يمنع طلبه لكن
النقل باطل لان المطا لا بد ان يكون معلوما ومجهولا ولا شيء من التصور كذلك لانه اما
معلوم مطلقا او مجهول مطلقا **قوله** وهذا العكس اه قبل ان العكس يقتضي كل منهما
عكس يقتضي الاخرى فلا حاجة الى اعتبار العكس السنوي ليس بشيء لان المسند لا يرفع
بالفائدة بينهما فانه نقول ان كلما لا يمنع طلبه فهو غير مشعور به ومشعور به كالمطالع
النصدي في وقد بين شراح المطالع عدم اجتماعهما في القدر فان من عكس يقتضي
احدهما **قوله** الى عين الاخرى ينتج المحسوس كلما لا يمنع طلبه فهو غير مشعور به وكل
مشعور به يمنع طلبه ينتج كلما لا يمنع طلبه **قوله** اخضع من يقتضي الثاني
لان يقتضيه سائبة جزئية اعني ليس كلما هو غير مشعور به يمنع طلبه وهذه موجبة جزئية
معدولة يقتضي وجود الموضوع **قوله** الاموجبة كلية معدولة واما انعكاسها الى
موجبة كلية سائبة بطرفين كما اثبت شراح المطالع فلا يفتقد منها لان الموجبة الى
الطرفين في حكم الالبسة البسيطة في عدم اخضاع وجود الموضوع في جواز ان يقال بهذا
عكس يقتضي كل منهما ولازمة بانتفاء الموضوع فلا ينافي في الاصل المقتضي لوجود
الموضوع وكذا اضم عكس يقتضي كل منهما مع عين الاخرى لا ينتج انتفاء الجواب القهري
وبما ذكرنا نثبت ان الجواب المذكور تام وان دفع ما قبل ان قولنا كلما لا يمنع طلبه
فهو غير مشعور به لازم قولنا كل مشعور به يمنع طلبه سواء لا سيما عكس يقتضي اولا و
بذلك القدر كاف في امتناع اجتماع المقدمتين على القدر في لانه ان اراد انه يفتق
العدول لازم له غير مسلم لان الشيء اما مشعور به او غير مشعور به وكل منهما مقتضى
طلبه فليس لا يمنع طلبه فرضي بصدي الايجاب العدول وان اراد بمعنى التسليم
لكن لا يقتضيه لا عرفت **قوله** واجيب بتقيد الموضوع اه وعندي جواب آخر لا بد
وهو ان الحقيقة لا تخوذه في القياس قولنا كل مشعور به مطلقا الى جميع الوجوه

يستحق طلبه وحسن تقبيله على ما لا يمنع طلبه ليس مشورا به مطلقا وعلى المستوى بعض ما ليس مشورا به
 مطلقا لا يمنع طلبه وهذا لا ينافي في الاصل بل هو اصدق باعتبار ان يكون ذلك البعض مشورا به
 من وجه دون وجه كالمطلوب التقديري **قوله** اي المفهوم التصوري اي ما من شأنه ان
 يتصور وقائده التفسير اخرج المفهوم التقديري فان الامام قائل بالكتابة والقرينة
 على ذلك التفسير اخرج المفهوم التقديري قول ان عرفت **قوله** فانما بنفسه اي من غير تقييد
 بالجزء فيجوز عنه التوفيق بجميع الاجزاء وبدخل في قوله كجزئها سواء كان آه شمس المركب
 من الداخل والخارج كما رسم التام **قوله** وعرف آه لما كان التام من توفيق البعض
 للخارج توفيق الشيء للخارج وما سببيل هو التوفيق بالخارج والتوفيق للخارج لا
 يستلزم التوفيق بالخارج فان الجزء اذا عرف الكل فهو توفيق للخارج وليس بالخارج
 جعل الخارج **قوله** الخارج صفة جرت على غير ما هي له فالمستتر ارج فيه الى البعض
 موصوف بالخارج وهذا بناء على مذهب الكوفيين من انه لا يجب ابراز القيمة فيما لا
 يرتفع بنفسه بالابرار كما يقع عليه في الرضى وحسن الخارج المقاصد عبارة الملتزم
 على التسامح ولعل وجهه انه لا يجوز اشمال احد الجزئين على الآخر لاقتناع الشكاريين
 الذي فيكون كل منهما خارجا عن الآخر فالنوع للخارج مستلزم لتوفيق بالخارج
قوله فلا بد ان توفيق جزء منهما اذا لم يوف شيا من اجزائها كانت الماتية
 معلومة بجميع اجزائها بدو شئ او شئ اخر او مجموع فلا يكون الجزء الموقوف متوقفا لها
قوله لان لا يلزم التكرار في الداعي فلا يكون الداعي ذاتيا **قوله** شاعلا
 اي معلوما شموله واختصاصه ليكون مترجعا لا اعتبارا بتوفيق دون ما عداه
قوله مقتضا الاول لم يعلم مقتضاه لا احتمال وجوده في بعض ما عداه فلم يفهم القيمة التامة
قوله فلهذا الاعتراضات الثلاث مبنية على حمل الجواب الذي ذكرناه قد
 انحصر على المعارضة لادليل مقدم من مقدمات تشبه الامام وهي قوله جميع اجزاء
 اشئ نفسه وان تركه وليس لها بناء على دعوى الظهور كما يشوب قول الشارح في توفيق
 جميع اجزائها لكن لا يخفى جواز حمل على الجمع والتشديد على الحق ذلك وجبته
 حمل الجواب الاول على اثبات المقدمات المنوطة واما الثاني والثالث فيغير وجه
 واما حمل ما ذكره صاحب النقد على النقض على ما فهم فيوجه لانه ذكر دليله بـ

على

على عدم التقبيل ولم يثبت ان دليل الامام يستلزم الحال **قوله** بطريق المعارضة انه اذا كان الذي
 في النقد معارضة كيف يمكن دفعه بطريق المعارضة فان المعارضة للمعارضة لا يمنع الا ان
 يقال لما لم يستدل اولا على ذلك المقدمه فكان المعارضة مستند على ابطال ما كان هذه المقامه
 معارضة لادليل المعارضة للمعارضة **قوله** يعني ان تلك العترة لما كان آه لما كان المستفاد
 من ظاهر المتن عدم التغاير بالذات بين الاجزاء والماتية والمستفاد من ظاهر ما ذكرناه من
 التغاير بين تصورات الاجزاء وتصور الماتية صفة الشارح الى ما هو الماهر بان الاجزاء
 المستخرجة من حيث انما مستخرجة هي العترة وان قوله في الماتية على حذف المضاف
 اي تصور **قوله** بل عنيها اي تصور الماتية عين الماتية بالذات ويمكن ان يعبر عنه
 بالماتية فلا حاجة الى حذف المضاف غايته في الباب ان يرا من حيث فيها ما لا
قوله كما استغنى اي في بحث العلم من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات متحدان با
 الاعتبار من حيث القيام بالذات **قوله** ينبغي على ما وقع قطع النظر عنه ينبغي معلوما
 هذه المغلطة الثانية آه فنه بحث اما اولها فلان ابراز هذه المقدمات في اثبات الجواب عن الشبهة
 لا وجه له جنسية واما ثانيا فلان ما نقله الشارح في الوجود دحلا مسرح بهذه الشبهة يجب
 انظاره فكان على الشارح ان يبين ان ما ذكره في الوجود وجه هذه الشبهة وان وقع فيها فغير
 ما اذا كان بالغا فلا بد على هذه الشبهة لافائدة في قوله وسنراه آه وما نوههم من انه
 بعض الشبهة الامام فليس شئ لانه لا دخل لطلد الامام في كونه نقضا ولا في انما يكون اشارة
 الى البعض لو قال بطرد هذه الشبهة بعضا في نفي التركيب لان التغير لا يتقى تلك الشبهة
 فيجوز ان يكون استدلالا بنفي التركيب بواسطة ذلك التغير وعندي في حمل هذه العبارة
 ان قوله هذه المغلطة اشارة الى المغلطة في الفرق بين جميع الاجزاء والكل الذي هو الماتية
 ولذا عبر عنه بالمغلطة وتامة **قوله** وسنراه آه الاشارة الى ما ذكرناه من تحقيق الفرق
 بين ما اوردته في نفي التركيب الوجود وغيره فلا يفيد حتمية ثابته بل يقتضي فيه على الجواب
 اجمالا وبما لا بد من هذه المغلطة في نفي التركيب عن الوجود وان قوله كان الوجود دحض بالبرهان
 بوجوه وانما يتم لو كان جميع الاجزاء التي فرض وجودها عين الوجود الذي هو مجموع الاجزاء
 والا فانه لا يتم ان يكون جميع الاجزاء الوجود دحض بالبرهان بوجوه وكذا **قوله** فذلك الزائد
 هو الوجود ومبنى على ان تلك الاجزاء نفس جميع الاجزاء وهي ليس الوجود فليكون الزائد هو الوجود

فقد تكرر وصدق قولنا ان كانت اجزائه وجودات اي صدف عليه الوجود وصف الذاتي
 سواء كان عام ما يتبعه يكون تلك الاجزاء مختلفة بالعدد او داخلها فيكون تلك الاجزاء
 مختلفة بالنوع **قوله** ستاوي الاجزاء الكل في تمام الماتية اي الجزء بلا واسطة ان كانت مختلفة
 بالعدد وبواسطة ان كانت مختلفة بالنوع فيبذل ان يكون الجزء جزوا ولا الكل كلا ولا
 يلزم تقدم الشيء على نفسه كما في المباحث المشرفة **قوله** وان كانت غير وجودات اي لم يبق
 غير ما صدف الذاتي **قوله** امرنا الذي عارض كما بدل عليه قوله موصفا **قوله** لا اجزاء
 وقد فرض ان اجزائه بهذا الخلف وبما حذرنا لك نظرا ان الدليل المذكور تام على نفي التركيب
 لولا انه عدم الفرق بين جميع الاجزاء والكل **قوله** وانت خيرة آية فيه حيث لان دلالة على
 نفي التركيب لا ينافي فيما ذكره المصنف من طرد الامام اياه في نفي التركيب التي روي حيث
 الوجود بسيط فلا يجد فانه مقصوده انه بسيط في نفسه فالمراد بالتركيب المادي التركيب
 المادي عن الذاتين لا التركيب في الالهي اذ لا ستره في عدم كون الوجود مركبا في الالهي
قوله اشعرا اياه فيه حيث اما او لا فلا في الاشعار المذكور حتى غابته الخفا واما ثانيا
 فلا يجهل ان يكون ترك التركيب بالبرهان ما ذكره يستلزم انتفاء التركيب
 عن المركبات مطلقا واما ثانيا فافادة الاشعار والمحال انه قد خرج فيما بعد بان ما ذكره
 يستلزم انتفاء التركيب المعنوية التركيب **قوله** لا يقال لانه استدلال اخر على امتناع
 التعريف ببعض الاجزاء **قوله** ان الوجود الهوي آية يعني ان الجزء الصوري في المركبات كالبر
 والبيت على حصول الماتية اذ الصوري ما به الشيء بالفعل وليس على طول الشيء
 من اجزاء المركب اما الجزء الذي فقدته على الصوري واما الصوري فلا امتناع على الشيء
 بنفسه واذا كان الجزء الصوري على حصول المركب المادي مع عدم كونه على الشيء من
 اجزائه فيخرج من ذلك في المركب الذي يعني فان الوجود والذاتية بمعنى الوجود المادي
 وما ذكره سابقا يعني ان اجتماع الاجزاء وانضمام بعضها مع بعض لا انضمام الصوري مع
 المادي خارج عن الماتية فلا مزية في ذلك فانه قد بينا ان **قوله** ما ذكرناه من
 ان معرف الماتية لا بد ان يوفى فانه في اجزائه **قوله** لغيره باللام الجزئية لان الكلام
 في تعريف الجزء شيء من اجزاء الماتية الذي هو خارج غير مبراج الى البعض الذي روي
 اليه التعريف في تعريفه وضمير عنه الى غيره ليكون التعريف بالجزء **قوله** فان قلت آية اخر

على قوله

على قوله او يكون موقفا بغيره ليس معنى لقوله ومن التزم على ما فهم فصح **قوله** لغير الذي هو خارج
 عنه الى الباطن المارة نظر الى هذه السؤالات **قوله** عاده الاشكال آية اي الاشكال المتعلق بالجزء
 والمخرج بدل عليه **قوله** وجود الجواب برهانه فانه ما اجاب عن التعريف بنفسه ولا يجوز حله
 على الاشكال المتعلق بالجزء فقط على ما فهم لانه يستلزم استدراك قوله بخلافه ورمته
قوله اذا كان لازما لها اي شاعلا بطبيع او اذ ما يقع التزوم لما بينه ثبوتها في نفس
 جميع الافراد بان لا يوجد فرد من افرادها بدون خال الشئ وانما حلت على ذلك اذ لا يجوز
 التعريف بالخاصة الغير العارضة اذا كانت شاملة **قوله** بحيث ينتقل آية وكان في ذلك
 عن اختصاصه وعدم اختصاصه فلا بد ان يولم يعلم الاختصاص اخص من عدم الاختصاص
 عنه فلا يبعد التعريف بالغير الماتية **قوله** فان ياتي استدلال اخر على امتناع الاكتب
 في التصور بابطال التعريف بالجزء والمخرج بناء على انه قد ثبت امتناع التعريف
 بنفسه **قوله** ضرورة فيجب ان الحصول بالنظر يستلزم خلاف مدعي المستدل من امتناع
 الاكتب في التصور فتدبر فانه دل فيه اقدم **قوله** فالما بينه معلومة اي مقابلة
 معها في الحصول بحيث لا تنفك عنه ولا يتخلل بينهما زمان فلا بد ان المقابلة الزمانية
 مستمرة لان العلم بالادام عقيب العلم بالزوم والمعية الذاتية لا ينافي كونها موقوفة على
 او الموقوف ما يستلزم معرفة الشيء لا يتوقف معرفة على موقفة **قوله** فلا يعرف الماتية
 باي اى يتوسطها وجعلها آية لانه فانه يقتضي عدم حصول ما قبل التعريف فلا بد
 من السببية **قوله** واما اذا لم يكن آية لا يلحق ان حاصل الاستدلال ان لا شيء من التصورات
 يمكن بالامور الداخلة او الخارجية اذ لو اكتب شيء منها فلا بد ان يكون
 الامور الداخلة فيه او الخارجية عنه معلومة ضرورة ومستندة لا علم اولاد على كلام التعريف
 يمنع التعريف اما على الاول فلا امتناع فيحصل الحاصل واما على الثاني فان لم يكن تلك
 الامور معلومة فظاهر وان كانت معلومة بالكتب يحتاج الى موقف آخر فانما ان ينسب
 او ينسب الى امور يكون صحتها بالضرورة فالما بين المقدم وان الى ظاهر او المقدم
 المعروض ان الامور الداخلة والخارجة في ماتية ما تحسب لاني كل ماتية فلا بد من
 المداومة بان المعروض ان الامور الداخلة والخارجة في المعرفة على كسبية وليس لها
 اختصاص بمعرفة دون موقف اخر في التمييز التصوري مطلقا لانه معنى على قوله ان

ابطال الموجبة الكلية وبما ذكرنا فظاهر ما قيل في بيان بطلان الثاني في معنى قوله او ينهي الى ما
 حصوله من ان من ادعى خلاف المفروض والجماع بين بطلان الثاني بانه
 يستلزم خلاف المفروض جوازا عن المنع المذكور والمورد على الملازمة **قوله** قلنا انه حاصل
 انما ثبت مستلزم مطلقا حتى يكون الماتية معلومة معها ولا يفر مستلزمة مطلقا حتى يتبين
 التوفيق بان مستلزمة جتمعة غير مستلزمة والتعريف يخص ذلك الاجتماع **قوله** بوجه كل
 كونه الحق ما سبق بناء على ان الشيء اذا انكشف انكشافا فوجبه عند النفس لا يمكن ان يتكشف
 بعده بالانكشاف في التعريف فتصور الشيء بالوجه الاثم بعد تهيؤة بالوجه الاض لليس الجاهل
 فيه الا التعريف بيقين بيقين ذلك الوجه الاثم وفيه الماد بالوجه الاكل مجموع الوجهين الثاني
 والتدقيق **قوله** قد لا يكون ملحوظا مقصدا بان يكون حاصله يتبع بعض المعاني المقصودة **قوله**
 فانما استخرجت آه هذا في المعنى الشيطاني الاض والنجس ظاهر واما في نفس الموقف فيكون
 انكشف عند نقول ما اذا دونه التصور فانه ليس فيه الاضفاء ذلك المعنى الى اصل في ضمن
 هذا التفظ الموقف **قوله** ما يتوقف كما لا كان ما اعتقاده لازم للمكلف بشي من الاعتقاد
 بل العكس لان اعتقاده وجب لانه لا يتوقف عليه التكليف فالمراد بذا اعتقاده لازم
 للمكلف من حيث انه مكلف فالحقيقة للتعبير في قول الى ما ذكره الشرح **قوله** الجواب
 آه اي ثبوت وكذا الحال فيما سبقت والمراد بالاعتقادات التي يتوقف عليها التكليف
قوله وبطلان آه قدم الاجمال على الاجتماع اشارة الى بطلانه باي وجه كونه عليه
قوله ان موافقة الله لا ينبغي ان يكون المسائل التي يتوقف عليها التكليف اعني وجوب
 وعلمه وقد رتبته وارسله في قوة لاني في كونه موافقة الله واجبة اجتماعا
 فاعلمه يستلزم تلك المسائل بل غير ما كان يفهم من اجتماعه لولم يكن ضروريا كان العبد
 مكلفا بتجسده فانه يشوبه على تقدير كونه ضروريا ليس العبد مكلفا بتجسده **قوله**
 حاصله بالضرورة فانه لا يدين الحصول بالضرورة وعدم الحصول فيه ولا يقيد الشرح
 النظري بقوله يتوقف حصوله على نظر ما قيل ان الضرورة لا يستلزم الحصول فيلزم
 انه لا يكلف من لم يحصل له ما يتوقف على التكليف وبهم **قوله** لئلا يتبع الشرح ان
 بناء على ان ما ينجم الواجب المطابق الا بوجهه واما التكليف فهو واجب بوجهه **قوله**
 ان الغافل آه يعني ان الغافل الذي حكم عليه بانه لا يجوز له التكليف اجتماعا له فلو ان احد

متفق

متفق عليه والآية فتدفع فيه والاجماع على الحكم بانما رغبوا ان الغافل لا ينافي في الاختلاف في مقدرة
 على بعض الاشياء فلا ينافي في جبهه الاجتماع بقوله ولا على الثاني عندنا وما قيل ان المراد ان الغافل
 الذي لا يجوز له التكليف اجتماعا لا يخرج عن احد المذكورين الا ان كلامهما لا يجوز له التكليف اجتماعا لا يخرج
 عن احد المذكورين الا ان كلامهما لا يجوز له التكليف اجتماعا حتى نأخذ في ذلك كما ذكرنا في الكلام عليه
 لعدم الجواز اجتماعا ليس الا الواحد المعين فلا فائدة لعدم النوع الا في الابهة والحكم على حسن الاجابة
قوله فانه في آه اشارة الى ان الجواب بالضرورة وحاصله انه ان اراد بالعلم به
 قوله لا يعلم التكليف القصور بل هو القصور اعني قوله لان من لا يعلم هذا لا يعلم التكليف لا يتصور
 التكليف لا يتوقف على التعريف بالامور المذكورة وان اراد به التعريف بمعنى الكبرى اعني
 قوله واذ لم يعلم التكليف اي لم يفهمه في به كان غافلا فان الغافل من لا يفهمه ولم يفهم له
 التكليف وان اراد به التعريف بمعنى اليقيني كما هو الذي رسم من الحد المتعارف فذا مرة البحث
 اوسع طراز ان يكون طائفا بالتكليف او مقيدا به واما بقيد الشرح التعريف باليقيني
 لان الغافل في الاصطلاح هو الغافل عن التصور **قوله** عطف على ما تقدم آه فيقول
 فان لقوله لان لا يعلم انه مكلف وحاصله ان يستلزم التدوير في الجواب بان مراد
 الى خطا ان الموقف عليه لوقوع التكليف هو التعريف بان كان التكليف وهو لا يتوقف
 على وقوع التكليف فلا دور كلام لا ماس له اصلا **قوله** وبطلان اي كونه الكل نظرا
 بالمعنى الذي مر في تحرير محل النزاع حيث قال في بعض مذايب ضعيفة في هذه المسئلة فان
 فسر النظري بمعنى ما يتوقف على شيء كان فوجبه عن محل النزاع **قوله** بان الضرورة آه
 لان الضرورة ما يترتب من نفس الحقوق لزوما لا يجده الى الانكسار عنه سبيلا والضرورة هو امتناع
 الانكسار ولم يفهموا ان المراد منه امتناع الانكسار المقدر **قوله** الضروري المقابل
 للنظري الى الضروري بالمعنى الاثم حال ما ذكر لان الكلام فسر وان كان بالمعنى الذي يرادف
 البديهي ايضا يمكن توقفه على شرط وليس هذا القيد احراز من الضروري المقابل اليقيني
 اذ لا فائدة فيه لتدويرهما في الوجود عادة كما مر على اشارة الى مقابل جواز الخلو وهو ان
 الضروري المقابل للنظري انما يقتضي عدم توقفه على النظر لا امتناع الخلو والى ان خلاصة
 الجواب يرجع الى الضرورية وهو انه ان اراد بالضرورة ما ليس بتقديري فلا يتم امتناع
 الخلو عنه وان اراد به معنى آخر فهو لا ينافي مع النظري فلا يترتب من انشائها كون للمعنى ضرورة

به كذا انظر في النظرية بالمتن المتناسخ فيه فلا يخرج قوله فيكون الحق في غير ردي وهو المراد بالمتن
قوله اي بآية تفرقا وتفقها ليس المراد في نفسه فقط بل حصولها في النفس وانها فيها **قوله**
 ولا ينقسم آية بفتح الهمزة عطفا على اثبات المعلوم فتكون تفسيره اي اثبات انقسامها الى
 اثباتها المذكورين وقوله انها قبله بكسر الهمزة جنة موقوفة بين عدم التوضيح لاثباتها
 وكذلك **قوله** فمدان بها العدة معترضة بالفاين سبب التوضيح لاثباتها والتردد على كذا
قوله وانما قبله النسخ لافادته العلم صاحب الوجدان **قوله** غير معلومة الاشتراك شرط
 المتك من ظاهره لانه غاية الامر عدم العلم بالاشتراك لانها الاشتراك ثم عدم العلم بالاشتراك
 اكثر من الاضيق الوجدانيات معلوم الاشتراك كعلمت بوجود ذاتها وكذا يستدل
 بالوجدان في بعض المطالب وبقصدته ونذرته لم يجر بكونها حجة عند اشتراك الوجدان
 واشتراكها بكلمة رجا وقال المصنف انما قبله النسخ لفظة مواد اشتراكها **قوله**
 والحيثيات او رجا في الحديث بنا على ما يصرح به فيما بعد من انه لا بد في الحديث
 من تكرار المثبتة ومقارنته القياس الخفي الحاصل بلا تختم كالمادة لما كان الشك
 فيها على ذلك القياس على ما جعل للتفريق القياس الحديثي من غير استغناء بآية
 منها كما لعجب النفس القويمة واما بنا على ان المراد بالاعتناء مدخل فيما اعم من مد
 في جميع انواعها او بعضها **قوله** او مثا هذه اي ادراك باحد الحواس الظاهرة او
 الباطنة يوم الوحي وهذا هو الحق فان مثا هذه ايت لبس حجة على غيرك ما لم
 يكن له ذلك المشهور والشعور وانما ترك هذا القيد فيما سب في بناء على ظهوره وذكره
 هو هنا واما ما سباني من ان العدة من هذه المبادئ الاولية ثم القضاة الظاهرة
 القياس ثم المثبات آية فلا يقتضي ان يكون المثبات هيات بجمع انما عدة
 في بزم ان يكون الوجدانيات من العدة كونهما متمازيا سيما اذا ذكر منهما ان
 الوجدانيات قبله النسخ في العلوم وبما حزننا كذا اندفع الشكوك التي عرضت
 لبعض في هذا المقام **قوله** باعتبار رضوخها آية واما الاحتمالات العقلية باعتبار
 قبول بعض احدها مع الآخر او بعضه فبغير اعتبار من الاعجاب لم يذهب اليه احد **قوله**
 ليس بجزء الحق والامارة وقع الخط فيها **قوله** في القضاة بالكلية آية وكذا لم يكن
 اعتبار في القضاة بالجزئية والمعمدة والطبقية لان الحكم فيها ما على امر لا يتفق به

هذا هو الذي
 في قوله

بالحق او على امر مخصوص يتحقق فيه ضربا من رك الشق الاول والثاني وانما لم يبق الحكم والجزئية
 بالمفهوم بالكلية والجزئية مع انه يتبين يكون الترتيب حاصرا راجعا للقطعي قال المتن
 على هذا التفسير كذا على اجرا الاجمال على وفق التفسير بقوله واما الاول واما الثاني فانه
 مع في ان حمل الكل على القضاة بالكلية حيث قال لان الحكم في قولنا كلنا راجع آية
 والجزئية على الجزئية الحقيقية حيث قال فلان حكم الجنس في الجزئية آية **قوله**
 انما نرى القهري كبر الاضغاف ان الرؤية البصرية لا يتعدى الى المفهوم وجعل الثاني
 حالا لا يقع من حيث المتني فلا بد من القول بالتفصيل اي في القهري وبسبب كبر مثله
 وقس على ذلك ما سباني **قوله** فبدر كذا جملة فالمدرك منها مجموع انما رجا بآية
 فليس هذا من اثبات الشيء بل على ما وهم فان معناه ان يقتضيه مثل الشيء نفسه
قوله على القول الاظهر اي الاشهر بين الحكماء احتراز عن مذهب طائفة منهم وهو ان
 الذي بين البصر والمرئي كيف بكيفية الشعاع البصري وبغير ذلك انه لا يصرح وما
 ذهب اليه الا عام من ان اذا قابل المرئي المرئي على وجه مخصوص خلق الله الرؤية
 من غير انفعال شعاع ولا انطباع صورة **قوله** يخرج الشعاع الخفي او المتوهم فانهم
 متفقون على ان الرؤية يخرج الشعاع على هيئة الخروط المستديرة الا ان الراسيين
 يقولون بان الخروط الخفي والرؤية بانفعال الشعاع بالمرئي من غير انطباع الصورة
 في المحذرة والطبيعيين يقولون بان الخروط متوهم والرؤية بالانطباع والتفصيل
 فيما سباني في بحث الادراك بالبصر **قوله** كسب صورة رايته راس الخروط سواء كان
 انفرادية محقة او متوهمه والصورة منطبقة عندنا اولها قبل كونه على هيئة الخروط
 المخصوص من الاحوال الموضوعية للشاظر وقد برهن عليه بعضهم وجعله من مسائل الفن
 وحينئذ **قوله** فان تلك الخطوط التي على سطح الخروط وكذا الخطوط الداخلة ما سوى
 السهم فانه يفيد على الاستقامة في الشفاف المثابة وبغير المثابة ان الخطوط الداخلة
 يتفاوت في الانعطاف بحسب القرب من السهم وبعد ما عنه فمن ذلك ان الجزء الذي
 يقع عليه سهم الخروط على مقدارها وقاعدته متفاوت في القعر والكبر بحسب القرب
 والبعد منه **قوله** يتعطف ويميل بعد ثباته في مظهرها على الاستقامة الى خلاف
 جهة السهم ان كان ما على المرئي اعطى والى جهة السهم ان كان ارق وبسبب هذا يغير

الزاوية عند المذقة او سع في الاول بصيرورته وترد الطول واضيق في الثاني لفقره وتره
مع اني وضعت الزاوية فاما لان الموضع عدم التفات في جميع التفات وركب القوب و
البعد والالكان من الصورة الثانية اعني والخاتم المقوب من العين **قوله** وبعد
ذلك اي بعد كونه كالنقطة يعني اثره لغاية ضيق الزاوية وصيرورته كعدم منه ليس
ذلك ان زوايا التفات جدي حتى يرد ان ما بعد التفات جدي هو الانطباع فينتج
منه ان المي الاثر بعد المي الزاوية مع انه ذكر في بحث الزاوية من الالهييات ان المي الاثر
عند ضيق الزاوية غاية التضييق وصيرورته كالمثل **قوله** فبقي واحد الوضوع الشعاع
الخارج من العينين على المرمى دفعة واحدة عند الترابضين ووصول صورة واحدة
في الملتقي عند الطبيعيتين والابصار انما يتم حصول الصورة فيه بل وفي الحس المشترك
لا يجر الانطباع في الجليدية والارز في الشيء الواحد شيئين فبقي له ذلك اثنين
لعدم وقوع الشعاع من العين على المرمى دفعة واحدة على التفات عند الزاوية ضيقين و
لحصول الصورة في الوضوعين من الملتقي لاجل زاويتين عند الطبيعيتين **قوله** فلان الشعاع آه
يعني ان المي اذا كان في بناء في افق بوزن الشعاع البصري فلما ضيق المي بالذاتي الهوا
فبقي ذلك الشعاع قمر السماء بطريق التفرقة اليه وقمر المي بطريق الانكسار الشعاع اليه
دفعة واحدة لغوفا فبقي ذلك قمرين **قوله** وينكسر من سطح الماء ذلك لان
وضع قمر الماء وانما لو الوارصد ارتفاع قمر السماء بالآلة والخط لا قمر الماء في دائرة
الارتفاع لو وجد كل واحد منهما سوا بالآلة وانما لم يكونا عند طلوعهم مع انه كذلك
عند كونه ارتفاعا لان ذلك القمرين انما يريان دفعة واحدة حال كونهما قريبين من
الافق وانما عند بناء عدما فبقي احد بعد الآخر بتقليب الحدود والالتفات اليه
قوله لاوتبارة بالوضوح آه باستعمال الجانبيين بالوضع الذي يقع الشعاع
الجارح عنهما من مقي زاوية واحدة الميعين فبقي واحدا ما اذا لم يستعمل الى سبين
على ذلك الوضع بل على وضع بعينه ومن لا حول له يرى الواحد اثنين ولذا قال في الشرح
فما **قوله** انما ادر كنه الحس الظاهر في سواد كان الادراك بانفعال الشعاع او بالآلة
نظري **قوله** بنا دي ليس المراد بان دي الاستقلال لاستحالة التماس على الصورة في
الحصول فيه بعد الحصول بالحس الظاهر **قوله** ثم الى الجاني ذكره استغرا او لا مدخل له

الخط **قوله** وايضا آه الوجه الاول ينشئ على الانشراح في الحس المشترك والثاني على الانشراح في
الباصرة **قوله** فبقي هذا آه اعتراف على المصنف من ان السراب حس ما ذكره لان السراب
ليس معدوما مطلقا اي باعتبار ذاته وباعتبار اخذه بل ما خذه هو الشعاع المخرج
موجود الا انه المشبه عند الخط بالاسباب شابهة به فيكون من اسباب الشيء بمثل
وعند ان في السراب خطين احدهما زوايا نفسه فانه امر غيب وليس في الخارج الا خط
الشعاع المخرج وسبب تظنه نزججه كما اعترف به صاحب الفيل فهو معدوم من حيث
ذاته وبسبب الظلام الظاهر انه موجود وهو الذي قصده المصنف ولذا لم يقل كالتراب بل
بذاته بما زوايته ما و هذا ما ذكره صاحب الفيل وهو من اشبهه بمثل مجمل مثله
ليس شيء من السراب والى موجودا وكما ان تقول مع كلام المصنف كالتراب كما في السراب
فان يرى الى المعدوم موجودا **قوله** به المي بسبب نزججه بالزاوية الميعين
الاضطراب والحركة وتحقيقه ان المخطوط الشعاعية كما وصلت الى سطوح الاجزاء
المتعقبة التي في الارض السبعة انكسرت من جبهة لان الشعاع المنكسر يكون من جبهة
كشعاع الشمس المنكسر من المي على الجدار ولا كان زوايا الشعاع صفوة ملاصقة
بالارض لكون وترها بقدر قامة الزاوية يكون زوايا الانكسار ايضا كذلك لكون
الشيء في بين زوايا الشعاع والانكسار والشعاع المخرج الملاصق بالارض
يرى كالماء الجاري على الارض لانه في الخطاف والسيلا **قوله** والشبهة
والشبهة خفة في اليد واحدة كالمستحير لشيء بغير ما عليه كذا في الفاعل وسر
شمس العدم قال الخليل الشفوة ليست من كلام ابي بل بالحقبة **قوله** مالا
وجوده في المكان الذي رى فيه لانه لا وجود له مطلقا فلا بد ان اذا كان سببه
عدم التميز بين الشيء وما يشبهه بسبب سرعة الحركة كان كل منهما موجودا وتحقيقه
ما ذكره الامام في التفسير الكبير ان الشبهة الحادق يظهر عن شيء شغل اذا كان
الناظرين به وبأخذ عيونهم اليه حتى اذا استغرقهم الشغل بذلك الشيء والتخفيف
نحوه على شئ آخر بسرعة فبقي هذا العمل خفيفا لثقل الشغل استغراقهم بالآلة
الاخرى وسرعة الابصار بهذا العمل الشغل وجبته يظهر لهم شيء اخر فينبغي منه
ولواته سكت ولم يتكلم بما يعرضه الحواطر الى ضد ما يريد ان يعمل ولم يتوكل النفس

والاذا كان الى غير ما يريد او لم يلقه لفظ الناظرين للكل ما يقصده هو المراد من قولهم ان الشبهة
 باخذ بالعيون لا بالحقيقة ياخذ العيون الى غير الجهة التي يحتمل وكلها اخذ العيون والحواس
 وجذبها الى سوى قولنا مقصود اقوى كان احذف في غير انتهى وهذا اظهر ان بيان
 الشرح للنسب فاصرفنا انما يجري في صورة يكون الى الانتقال الى الشك به دون الى
 قولنا ان البصر قد يقع ان الحركة ليست بمبصرة بل ذات بل يترتبها الوهم عن الشيء المصور
 او الملموس بنسب اختلاف اوضاعه بالنسبة الى غيره فاذا كان تغيير الاوضاع متساويا
 من الالف س كانت النفس بالحركة والافلا فلا قولنا الفل مرتبة من مراتب فان النور
 القائم بالمضي لذاته يستضيضه والافلا قائم بالمضي بغيره يستضيضه قولنا المقصود انه آه
 يقع ليس المراد بالسكون والحركة التقليل بل التغيير فالمضي ان الفل يرى غير متغير
 وجوذا وعدما في اجزاء ما وقع عليه ويوفى الواقع متغير بالوجود والعدم بسبب
 حركة الشمس ويتبدل في اداة ما وقع وبهذا مع ظهوره قد خفي على بعض الناظرين
 و زال فيه اقدام قولنا مع تحل السكون آه لعدم تبدل الاوضاع بينهما واما
 تبدل اوضاعهما بالنسبة الى الالف فلا يجب به ايضا ثبته به اجزاء المارة وانما يجب التبدل
 بالنسبة الى الشئ المتحرك بخلاف ركب الفرس فانه ليس بتبدل اوضاع
 بالنسبة الى الفرس بل الحركة الوترية وليس بتبدل اوضاع الفرس بالنسبة
 الى الارض متحركة الى خلاف وجهه حركة الفرس قولنا فاما فرضنا آه فرض
 حركة القيم جزئية حركة الفرس لظهور غلط الحس فلو كانا متساويين فاما فرضنا
 حركة في لغة حركة الفرس في الجهة فانه يظهر حركة القمر في السرج من حركة الفرس
 لكن العاطفي هذا الاعتبار الاول قولنا اسرع في الزوية وان كان في الواقع
 حركة القمر اسرع منه باضاف لايجي قولنا فيجب ان القمر آه بنا على تبدل
 الاوضاع بينه وبين القيم واستفاد الحس بالقمر لكونه اضاء من القيم فينب
 تغير الوضع اليه فيجب متحركا فذا شبه على البصر حركة القيم بحركة القمر قولنا الى
 جهة مغايرة لجهة حركة الفرس وان كانت مقابلة لها كما اذا تحركت في اللوح
 اولها اذا تحركت الى جهة الشمال او الجنوب ثم اذا كان هذا الحركة اسرعة
 ثبتت حركة القمر سرعة واذا كانت بطيئة فبطيئة قولنا اذا كان هناك قيم اما متحرك

او غير متحرك الى خلاف جهته حركتنا اما اذا كان متحركا الى جهته حركتنا فلا يوضح هذا الغلط لعدم
 وقوع اجزاء القيم بينه وبيننا على التقابل في جهته حركتنا قولنا فيجب ان آه لا تبدل وضع
 القيم بسبب حركتنا وسبب التبدل الى الفرع على استيفاء الحس به قولنا ونرى آه هذا اذا كانت
 زاوية الشجر بنسب الى قولنا انما ينكس آه لوجب شأوى زاوية زاوية الشجاع و
 الانعكاس و قد بينه الشرح في بحث الابصار قولنا كان الامر بالعكس في الانعكاس ما
 ينكس الى راس الشجر من موضع البعد من الراى والى ما تحت راسه من موضع اقرب منه
 لوجب شأوى الزاوية انما الشجر فيرى على الانعكاس كما زعم في القصورات الاول من
 الراى قريباً من الشجر او متصفاً به كما يرى نفسه منكك لكون الخط الشعاعي المنعكس الى
 راسه موضع البعد الى ما تحت راسه من موضع اقرب قولنا طولاً بعد طولاً ونرى قولنا
 نرى الوجه طولاً انما آه فيجب طولاً ما هو عليه بسبب قصر عرضة وعرضت عما هو عليه بوجه
 قصر طول قولنا من خط مستقيم س يوصل الى س ويوجب في زاوية طول وان كان
 اقصر في المقدار منه اذ لو انعكس من خط اقصر ما يجب في زاوية طول الوجه لم يكن طول
 الوجه بنهاية مرتباً والكلام في زاوية الوجه بنهاية طولاً وعرضاً فهذا الانعكاس قولنا
 متفجع الخطان الى زوايا من طرفي ذلك الخط بحيث يكون زاوية الانعكاس مساوية
 لزاوية الشعاع ويقع على طول الوجه بنهاية فاقبل ان انما اعترض قوى مشهورة
 وهو ليس الانعكاس الا من خط اقصر من طول الوجه وذلك لان الخطوط الشعاعية
 التي يخرج من الحدبة غير السهم اذا وصل الى سطح المرأة لا تكون قائمة عليه كما يشبهه بطل
 الفصح وقام عليه البرهان والخطوط الشعاعية الغير القائمة على سطح المرأة انما ينكس الى ما يقابلها
 بزاوية حادة مساوية لزاوية الشعاع التي هي حادة ايضا فنذكر ان يكون الخط المنعكس
 من طرف الخط المساد الى طول الوجه منكك الى شئ خارج من الوجه والام يكن زاوية
 الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع فلا يكون الطول حريصاً فوهم شخص من آه عدم التبدل
 وحسب المسدات على المسدات في المقدار قولنا لان الانعكاس آه وذلك لان المرأة
 المذكورة لا الخداب في طولها انما الخداب في عرضها فاذا حادى طول الوجه طولها يكون
 الانعكاس الى طول الوجه من خط مستقيم فقط واذا حادى عرضها يكون الانعكاس
 اليه من خط منحرف فقط واذا كانت طولها موازياً في محاذات الوجه يكون بعض عرض

المرآة في زيا طول الوجه فيكون الانعكاس البين . . من بعضه مستقيم وهو ما حازي
 طول الوجه من طول المرآة وبعضه منحني وهو من حاذية من عرض المرآة ويكون الا
 انعكاس من خطا صوره هكذا فيكون بعض طول الوجه مرآيا على حاد وهو ما حازي
 طول وجهه اعظم مما عليه يضيئ زاوية انعكاسه فيرى معوجا قبل المرآة انه قريب من
 استقامته لان فيه الاث بطريق الاستدارة لانه مستقيم حقيقة وقيل مرآة من خطوط
 بعضها مستقيم وبعضها منحني فان في صورة الثايب ووضع خطوطا مستقيمة
 طولية وخطوطا عرضية مستديرة وخطوطا منحنية لاعلى الاستدارة الثايبه وكلما
 التوجهين مع عدم مساعده هما العبارة لا فاذ ان انقلم الخط الى البعض المستقيم وهو
 المنحني غير صحيح اما الاول فلان التزم من كون الانعكاس من خط مستدير قريب من
 الاستقامة ان يرى طول الوجه صغيرا عليه لا معوجا واما الثاني فلان الانعكاس
 على طول الوجه ليس من جميع تلك الخطوط المختلفة المتعاطفة مع ذلك لا بعضي روية
 الوجه معوجا **قوله** اي صاحب الرسام وهو ورم على الدخاخ اما كتابا او
 بعضا **قوله** في مثل انما ربه الى ان ما يراه الناظر والمير ليس صورة
 الغلط لعدم ادراك الحاسة فيه بل المشاركة في الجرم بحال البقطة والحقبة
 لاعلى وقوعه والكلام فيه **قوله** لانه احد يدفع الشعب الذي حصل للبدن في
 البقطة بواسطة الحركات البدنية والنفسية والامور العارفة له من خارج
قوله يدفع المرض طر هذا الوجه يقتضي ما هذه الصور الجارية التي لا وجود
 لها في كل مرض فالوجه غير النفس من ضبط المتخيلة لكون الورم في حيز او قسما
 بجاوز **قوله** لا يقال هذا آه السؤال والجواب عام الورم وفي جميع الوجوه
 الغلط الا انه حقيقة هذا الوجه لكونه سبب الغلط فيه طر معلوما لكل احد
 ثم وروده انما هو بالنظر الى المتن واما على ما بينه الشرح بقوله من غير استقامة
 بحسن ويعر اذ يجوز ان يكون حاله آه فلا وروده فلو ترك الشرح البتة المذكور
 والتفتي على ما ذكره من بقوله لجاز ان يكون الغلط في البقطة آه لكان انب
قوله بالنسبة آه ضحك الحكم بما يشوب كون الشرح بقوله من غير استقامة بحسن وعبره
 اي من الاسباب **قوله** اذ لا زيادة لهم فيه لانه لان انهما م الفعل في صورة

معادته

معادته الحسن انما جاز من جازي النفس منوها في صورة الاستقبال حتى لا يقع حكمه
 في البديهيته **قوله** انما جازي النفس منوها في صورة الاستقبال حتى لا يقع حكمه
 الشرائط الكاذبة وعدم صحة فن البتة على زيادة الصادقة **قوله** وانا بان
 آه نقل في المصنف من استغاله به لك لاجل استغاله بالايه اذ لا دخل في الجواب
 لاجل ان لا فائدة منه اذ لا يقول عاقل فضلا عن فاضل **قوله** وليست بحسنة
 حقيقة بل المحسوس حقيقة ما يشبهه وجه الضبط في الوجوه الاربوية ان سبب الغلط
 اما امر في الحاسة كالفنن الاول وسفها والاعراف والاستغفال بشي آخر وعدم تدار
 الوضع وهو الوجه الاول او في الحاس وهو الوجه الثاني او في المحسوس فاما الثالث
 وهو الوجه الثاني او الثالث به وهو الوجه الرابع واما ايراد سرب في الوجه الاول فقد
 عرفت حاله **قوله** فاما اذا ما نأه اندفع بهذا ما قيل يجوز ان يكون سبب تشبه سبب
 حدوثه فلام ان البياض ليس موجود **قوله** الشرط به عندهم فانهم ذهبوا الى المزاج
 شرط في حدوث الالوان ولا يحدث في السايط مع كونه مشروطا على ما هو المذهب
 المشهور وان ذنب بعض الى ان التفاعل ليس بشرط بل مجرد الاجتماع في العناصر
 استغلا فيض الكيفية المتوسطة التي هي المزاج وان لم يكن بينها تفاعل في الكيفيات
قوله واما البنية آه بخلاف تفاعل الاجزاء الزجاجة مع الاجزاء الهوائية بعد ذلك
 فانه سببه لكونها صلبة غير ملتصقة بالاجزاء الهوائية **قوله** مع ان يد منه آه
 فلا يخرج في انقلا الغلط فيها جزم به الى بي الامور الثلاثة المذكورة **قوله** اي
 لعدم الوثوق آه الى بس مقتضى ما ذكر عدم الوثوق بما جزم وليس مقتضا كونه
 متخللا للغلط فيها جزم به **قوله** اذ لا فائدة آه او المقصود انبات الجرم والوثوق
 به **قوله** اضعف من الحسنيات يعني الضعف الذي في الحسنيات بناء على عجز
 الغلط في بعضها موجود في البديهيته كمدنا فربها مع الضعف الذي في نفسها
 كما يدل عليه البشمة الابنة فضيلة التفضيل بجهادها ما قيل ان افضل موهبا بمعنى ان
 صاحبها متباعد عن الغير في اصل الفعل فتر ايد في كمال لا بمعنى تفضيل بالنسبة
 اليه فيزد عليه لزوم استعمال افضل بدون الامور الثلاثة وتقرير التفضيل عليه
 بهما عر ظاه **قوله** عن الادراكات كلها فان توفقت لا يسلم خلوها عن ادراك

نفسه من الادراكات المحسوسة **قوله** - منه لاركان بينهما آه يعني ان احساس
 الجزيئات شرط يتوقف عليه التنبه والانتزاع المذكوران فيكون البديهي ورنما
 المحسوسات وتكونه المقصود منها اثبات الفرعية ترك الواو في قوله منه وعطف
 الانتزاع عليه وجعل الجميع جزءا لقوله فاذا استعمل بخلاف ما وقع عليه في حاشية
 المطالع بالواو لان المقصود هناك بيان طريق حصول الادراكات البديهية ومنه
 قوله وانتزاع آه انه استغيد لان بقبض عليه من المبدأ المفيض تلك الصور و
 حاصله ان بعد حصول الصور المحسوسة في الخيال اذا تنبه النفس بنسب القوة
 المنقولة الى بين تلك الصور الامور الباقية بالثرك بينها والامور التي بالمباشرة
 بينها في ضمن تلك الصور الجارية استعدت لان بقبض عليها من المبدأ المفيض هو
 مخروطة من التواحي الماركة والفواشي القريبة فالمجته به هي تلك الصور والا
 وراكات من حيث حصولها في ضمن الصور الجارية والمفاض عليها الصور الكلية
 الحاصلة في ذاتها فتدبر فانه ما خفي على اقوام وقالوا بما لا يرضى بهما الاذن الكريمة
 وان ثبت تفصيله فارجع الى تعديني على حاشية المطالع **قوله** - فانه لا يعرف
 آه يعني انه فاقه للعلوم المتصورة والتعدينية المرتبة على احاس الجزيئية
 فاضيل بجزء حصول اليوفان يتقاربها والحكم باختلاف حقايقها بطريق آه
 ما لا يورده وانه من آه هذا انما ورد لوجعل دليل الاضعفية جزءا الفرعية
 بان يقال البديهي في الحيات وكل فرع فهو اضعف من الاصل ويكون
 قوله فلا يذمنا مطلقا على قوله هي اضعف من الحيات اما اذا جعل مطلقا
 على قوله لانها فرعها ويكون المعنى انما فرعها واذا كان فرعها فلا يذم من الفتح
 في الحيات بخلاف الحيات فان الفتح فيها بوجوب الفتح في البديهي فيكون
 اضعف من الحيات لم يرد الاعتراض كما لا يخفى **قوله** - فان الاستعداد آه
 الاستعداد بغير لان الاستعداد والمكان ليس من جنس واحد في تصور بينهما
 انتفاوت بالقوة والضعف بخلاف الاحساس والضعف **قوله** - شرط ينبغي
 ما يتوقف عليه المكان سواء كان في مالا لا ما يقابل المعداد **قوله** - ولم يرد
 الظاهر ان لم يرد بكونه بغير عدم التزم الا انه اورد في صورة الاعتراض لا

منه لاركان بينهما آه

اشارة الى انشائها بانه فائدة مطلوبة في نفسه وان قطع النظر عن كونه تعديلا **قوله**
 لازمة لها كاشحة اي لزوما ذاتيا ليسمع انشائها عنها **قوله** - اعني النزول آه اشارة بالبيان
 الى ان المراد بالكون واللا يكون انهم من المجرى الرابع كما يستفاد من بيان توقف القضايا
 الثلاثة والى ان الافضل بينهما حقيقي والمراد بالثاني والاثبات الانتفاذ والثبوت
 للانتزاع لانهما تفقضان الشك وفي ذلك رد لاني شرح المفاهيم بين جعل القول المذكور
 تفسير النزول المذكور **قوله** - التي اعظم من الجزاء الى الكل المقادير اعظم من جزية المقادير
قوله - مثلا فائدة فيه لان المسألة والآلة خاصة الحكم لا توجد في غيره الا بالبيع
 وما قبل ان مساقى الحركة السريعة والبطيئة يفرق بينهما مع تساو بينهما الشيء وا
 اعني انما تمثله عدم الفرق بين المسألة والآلة فاما الانطباع فاما ان كلا من المسألة والحركة
 والزمان منطبق على الآخر يعني انه يزيد بزيادة الآلة وينقص بانقضاء **قوله** -
 لها وانها آه والمساءة في الكلمة هي الالتفات فيها فيكون تلك الاشياء متحدتها
 فواستدلال بعدد في الممدود على مبدن **قوله** - الشرح مباحث الحكم المتصور اراو
 به المقدر بغيره مقابلة الزمان والمراد ببا حتماس كل الهندسية والمساب
 فان تلك المقدمات ما بعدد به كتب العليم كونهما من مباديها وغيرهما بالذكر
 في الحكم كالحواص الثلاثة من قبول القسمة ووجود العادلة وقبول المسألة والمفا
 فانه يتوقف على ان الكل اعظم من الجزء **قوله** - وكثير من مباحث الزمان مثل اثبات
 كونه كما يقوله المسألة والمفاوثة واثبات كونه مقدار الاسرع الحركات لا
 بقدر به كل الحركات فيكون مقدار الاسرعها لا بالأكبر بقدر بالاصغر دون العكس
قوله - والجسم الطبيعي مثل قبول النخيل والشماع والتمود والذبول وانما يقع التدا
 فانه متباعدة على ان الكل اعظم من الجزء في المقدار **قوله** - كونه اي الكثير من مباحثها
 راجعا الى البحث عن الحكم المنفصل مع قطع النظر عن خصوص كونه زائدا او جساما طبيعيا و
 منه وضع الاستبعاد مغلق بنبيل المقدمات مباحثها **قوله** - وقيل الاولى لما كان يرد
 على ظاهره في المنزلة انما لا يتم عدم تميز الواحد الثاني في مكانين عن الجسمين الثانيين
 في مكانين لان كل واحد من الجسمين تميز عن الآخر فتمتصه بخلاف الجسم الواحد في
 مكانين ويترفع بانه المراد لا يميز الواحد من حيث انه واحد عن الجسمين من حيث

من

خاص هو عينه وهو جزئي حقيقي فيمنع حمل على الشيء كما حفظه الشيخ قدس سره
في كنهه ولا يكون الشيء معدوما في نفسه لانه موجود بوجوده هو نفسه فممنوع بان يكون
في قولنا فلان وجود الشيء اما نفسه او غيره في الوجود المحمول في قولنا التوار وجود
الذي به صار الشيء موجودا كونه في مقابلة المعدوم على ان الجزئي الحقيقي انما
يتمتع بمواطاة لا اشتقاق والمراد بالكل هنا انتم كما مر قوله وكان موجودا
بوجوده بنى على ان التردد المذكور في الوجود الذي صار به موجودا قوله
اجتمع التقييدان آه واما لزوم المنهين على تقدير كونه موجودا فلا يصح الاستدلال لانه
حيث يذم بزم تقاض القواطع وهو احدى حجج انما نقض لاجتماع التقييدان لان
فيه ثبوت المدعى قوله فان قيل لا يمنع آه نقض عن الشارع قدس سره و
يقال ان يقول ما يقال من ان الفرض في الامور الاعتبارية باجتماعها اذا كانت
منها تلك السلسلة مجردا عن اعتبار العقل لا نقطاعه بانقطاع الاعتبار اذا لم يسر
للعقل الى ان يعتبر ما لا يراه فلا تسلسل في الحقيقة في هذا الموضوع واما اذا كانت
صحة الحكم موقوفة على تعقبات لا يتناهي كما في قولنا التوار موجودا كان هذا الحكم
بطلا قطعا لوقوعه على تعقبات غير متناهية واما قلنا التوار موجود
من هذا القبيل لا حرجا منها الى اعتبار الموصوفية فيخرج التردد المذكور
في الموصوفية فانما اما عين التوار فلا يكون مقبلا كونه حمل الشيء على نفسه او
غيره فيكون حكمي لوحدة الاثنين فيحتاج الى موصوفية ثالثة ورابعة وسم
جرا فكان قولنا التوار موجودا بطلا قطعا انتهى بزم ان الحكم يجوز التسلسل
في الامور الاعتبارية ليس يصح على طلاقة وانما ذلك فيما اذا كان متناهي
وجود احاد السلسلة مجردا عن اعتبار العقل وان كان ذلك الاعتبار مطابقا
لنفس الامر كما في مراتب الاعداد فان متناهي الوحدة وكما ان التوارم والوحدة
والوجوب والامكان والاعراض النسبية فان وحدة الوحدة والامكان الامكان
وبغز ذلك مما ذكره نوعه بمجرد اعتبار العقل مثلا اذا لا خط الوحدة من حيث
انما وصف الواحد لم يعتبر بها وحدة واذا لا خطها من حيث ذاتها وانما مفهوم من
المعنومات اعتبر بها وحدة وحق على ذلك وانما قلنا بجواز التسلسل فيها لانه

ح ينقطع التسلسل بسبب انقطاع اعتبار العقل او العقل لا يقدر على اعتبار الامور
الغير المتناهية مقتضا ولا يجب عليه للملاحظة العقيدة في كل مرتبة وان كان العقل
ايضا فلا يكون الاحاد موجودا في تجري التطبيق فلو سلم وعلى تقدير فرضه لا يلزم
الحكم من لزوم متناهي مالا يتناهي او كون ان نفس كذا لا تداني لا غير متناهي في نفس الامر ولا
لا يذم فيه بل مجرد الفرض واما اذا كان متناهي وجود تلك السلسلة امر غير اعتبار العقل
فالتسلسل باطل واللازم وجود الامور الغير المتناهية في نفس الامر ويجري فيها
التطبيق فكذا وعند الحكم اذا كان مرتب واجتماع في ذلك الوجود ولا ينقطع
بانقطاع اعتبار العقل او لا مدخل لاعتبار العقل في وجوده وكذا حكموا بطلان
التسلسل على تقدير نظرية الكل لا تسلسله وجودا وامور غير متناهية في الذات من قوله
معدوم انقطاعه بانقطاع الاعتبار بهذا المعنى في كون ما نحن فيه من هذا
القبيل لان صحة الحكم في قولنا التوار موجودا يتناهي ان الفرض موقوفة على ملاحظة
الموصوفية من حيث انما يتناهي بين الطرفين وانه للملاحظة حال احدهما بالقبول
الى الآخر وحيث لا يمكن للعقل ان يخلها على التوار احدا ثم اذا لا خطها قصد وغير
ان مفهوم لابد من حصول للطرفين والالم يكن احدهما حاصل لاخر اعتبر موصوفية
تأنيته هي انه للملاحظة حال الموصوفية الاولى بالقبول الى التوار وهذا للملاحظة
ليست لازمة للعقل وانما ينقطع سلسلة الموصوفيات بانقطاع اعتبارها واما
جوز المشككين عدم تنافي تعاقبات العلم بالعقل مع انما امور اعتبارية ليست
بجود اعتبار العقل فلا في هذه التعاقبات ليست في الخارج ولا في انه ليس تجري
التطبيق فيها وانما هي في علمه تعالى وهي بالنظر اليه متناهية لاحاطة بقدره فان
ما زل في الاقدام قوله مع كونه آه وذلك لا يتناهي في ذاتها بالطرفين وهذا
القدر ثم الجواب الا انه زاد عليه قوله بل يوجد آه نفي ما يرد من انما اذا لم يكن
موجودا خارجيا كانت موجودة في الله من فيلزم وجود الشيء النسبة بدون الطرفين
مع انما توجد في الفرض قائمة بها لا بدونها ومع ذلك انه اذا لاحظ العقل
الطرفين على نحو مخصوص انتهى انها في احدهما بالآخر قوله وقد يجاب آه بهذا
الجواب احتيارا لشيء الثاني ومنع انه ومن كونه حكما بطلا فان ابل اطل مالا

99

الحق

نفس الامر لا ما لا يطابق الخارج وبني على ان يكون في الخارج طرفا لوجود الموصوف
والجواب الثاني بان ثبوت الشيء الاول ومنع لزوم كونه خارجيا لوجوده في الخارج و
بني على تقدير كونه طرفا للموصوف **قوله** لتوقف الظاهر انه فان الموجود في الخارج ما
يكون الخارج طرفا لوجوده لا ما يكون طرفا لنفسه الا ترى ان ثبوت زيد موجود في الخارج
يقضي وجود زيد فيه لا وجود وجوده **قوله** لانه سبب الشيء عن نفسه بناء على ان مفهوم
ثبوت السواد ليس بوجود سبب الموجود عن السواد والوجود نفسه فيكون سبب الشيء
عن نفسه فانه قد ما توهم من ان المراد بفتح السواد عند من يقول ان وجوده عينه في نفس
السواد لا اثبات الشيء له فلا يلزم ان ثبوت السواد وانما كان سبب الشيء عن نفسه بناء على
لان ثبوت الشيء نفسه وايضا واطلاق السبب بناء على ما توهم من انه
يزم ان ثبوت الشيء في زمان السبب والواجب هو **قوله** وهو في ال
ستاد اجماع التقيين وقد فتم ان الشيء اما ان يكون او لا يكون **قوله** و
يسوء ثبوت انه لا يلحق على الفطن ان ثبوت السواد في ذاته لا يدخل في التفتيح المذكور
فتقول حتى يقال ان لانه مبنى على عدم عموم ثبوت الشيء لو كان الشيء مخصصا بثبوت
الخارج لم يكن ثبوت السواد في ذاته لازما مادام ذكرنا لواجب ان يقال ليس
تغيره في الخارج والصواب ان يقال ان قوله وليس في ذاته معنى حالية والموضع
ان تصور السواد يستلزم ثبوت في ذاته والى ان ليس اثبات فيه لا مران
ان الكلام في تغيره التوهم ووجه **قوله** لا لا تتفق عنه حتى يستلزم اشتراط
الشيء بنفسه وتم الجواب بهذا القدر الا انه لا كان يراد به ان صحة الحكم
بالاشتغال يستلزم الاشتغال فليزمن ان ثبوت نفسه بقوله ولم يحكم به يعني ان لم
يحكم عليه بانه معدوم مطلقا حتى يثبت ثبوت في ذاته في ذاته من روده من كونه
معدوما مطلقا ومن كونه موجودا في الجملة ولا شك في صحته بان يكون ثابتا
في وقت الحكم غير ثابت فيما عداه فانه قد ما توهم انه يلزم من ذلك ان
لا يصدق الجزاء الاخير من المنفصلة وهو باطل قطعا **قوله** وقد توهم انما كان
توهم لان المراد بالشيء هو الحكم بالاشتغال وتوقف على تصور انما يتم اذا كان
الحكم فعلا اما اذا كان كيف او انقصا فلا ولا يحتاج في انما الى اعتبار مقتضى

لا شأنا له في المتن وهو ما ذكره بقوله وتصور هذا الشيء آه دلالة براديه ان هذا
الشيء معدوم خاص فيجوز ان يكون تصور كذا شأنا في ذاته وما تبين بطلانه بتصور
المعدوم مطلقا وتصور كونه توهم لم يتقرر الشيء بانه ثم انه لم يظهر على هذا
التوجيه من قوله وليس في ذاته لانه لا علم بالسرار جوده **قوله** قال
في المحصل آه لما كان المذكور في المتن سابقا من الوجه الثالث هو ان الجزاء الثاني
والثاني ليس من محصل وبذلك لا يتم ان المنفصلة المذكورة غير يقيني ضم اليه
نقل عنه المحصل يتم التفسير **قوله** صحتها اي يمكن ان يكون مطابقا لواقع **قوله**
لانه حكم بوجوده الاثبات لا يلحق ان الظن في ثبوت الجسم سود بالنسبة الى المشتق من
مواظاة بالنسبة الى مبداء الاشتقاق حل اشتقاق فكلا الحالتين المذكورتين في الو
لازم في القول المذكور على تقدير المفارقة فلا بد ان الضم كونه او يدل الواو في
قوله ولان الموصوفية آه **قوله** ولان الجمل اي بالاشتقاق كالتوادم مثلا فان
ما قبل لانه ان الجمل منها يقضي الموصوفية ولا انقضى بقولنا الجملان جسم و
الاشكال جملان على ان الخارج في جمل الوجود على السواد لانه جمل المذكور كما لا
قوله لان الموصوفية آه لم يقبل منها ان الموصوفية كونه مفارقة للمصنوع يحتاج
الى موصوفية اخرى باعتبار جمل وهكذا فيلزم التسلسل كما ذكره سابقا لان
هذا الوجه مبني على جواز التسلسل في الامور الاعتبارية حيث خضع لزوم التسلسل على
تقدير كون الموصوفية وجودية ولان فيه تكثير الوجوه الفارقة **قوله** اي الموصوفية
اي مفهومها فيكون في ذلك صدقها على المعدوم اذ لو كانت وجودية اقترنت
المعدوم بما قبل من ان المراد بعدية الموصوفية عدية جميع افرادها وهي
انما ثبت لو ثبت صدقها دائما على المعدوم وهم محض وكذا ما قبل عدية صفة
الشيء متوقفة على وجوده مدخول في الشيء فالاستدلال بعدية متوقفة على وجوده
المدخول وورلان كون عدية بوجه آخر كما في ما نحن فيه وبهذا الحال في كل
معلول بالقياس الى علته **قوله** فلا يفتلن ووجهها اي لا يفتلن متبني ويزن عنها
بان لا يكون بينهما موصوفية وهذا الظاهر بطلان الا بالعقل كل واحد من الجسم والسواد
بدون الآخر فيقتضي ان عن الموصوفية فاقبل انما يظهر البطلان اذا ثبت تفصيل

لا

من الموصوفات والصفات بالكنه وهو ممتنع ناس من سوء فهم العبارة **قوله**
 موصوفة بما أي موصوفة بوجوده بتلك الموصوفة الموجودة **قوله** وأذا لم يكن
 أن وايضا يلزم اجتماع الوجود والعدم في قولك الشيء اما ان يكون او لا يكون **قوله** الواسطة
 ثابتة أن هذا الوجه يفيد عدم صحة قول الشيء اما ان يكون او لا يكون والوجه ان في
 الشيء **قوله** واذا شبهها يفيد عدم قطعية فهو معطوف على قول الواسطة ثابتة ومختلفة
 قوله كسباني وهم **قوله** الى حد يقوم الحجة أي في بعض المواضع وهو ما اذا اخبرنا
 عن المحسوس وفائدة اخبار الكثرة الى هذا الحد الاشارة الى ان الكثرة الزائدة في
 جانب الشيء الواسطة لا يرفع الاشياء لان كلا الطرفين يقوم بقولهم الحجة في المحسوسات
 واحتمال طرق الغلط في العقولات جارية **قوله** بل ولا نقه أي لا يخفى ان هذا الـ
 ضراب مستدرك اذا لا يخفى قوله فثبت بهذه الوجوه أن في تمام الوجوه الاربعة **قوله**
 وستعرف جواب آه ما اشار الى ما ذكر في بحث الحاش من ان عدم الواسطة بين الشيء
 والاشياء ضروري والواسطة انما ثبت اذا خسر الوجود بمعنى الموجود احالة والمعلوم
 بملا وجوده اصله وان الشرائع بين الطرفين لفظي وهو المذكور في شرح المقاصد
 كان قوله عن قريب باي عنه واشار الى ما ذكره في جواب الشبهة ١٢
 الاربعة من ان البديهي ما يلزم به بعد تصور الطرفين والاشياء فاعلم في هذا
 فينظر الى الخطأ بهذا السبب فلا يلزم رضى الثقة عن البديهيات التي
 تصور اطرافها كما هو حقيقتها لكن هذا بناء في كون هذا التصديق من اجلي
 اليه بدييات الذمم الا ان يقال ان ذلك قول القاصح وليس مسلما عند الحبيب
قوله تركيب تقييدي أي هو من جنس المفوضات المتصورة به وهي متخلفة
 في نفس الامر اذ لا بناء في بينها كما عرفت في تحقيق توفيق العلم وكون الشبهة
 التقييدية مشعرة بالخارجية لا يقتضي خففتها في نفس الامر اذ الاشياء بالشيء
 لا يستدعي وقوعه **قوله** والاقتضى أي لا نفى ان ثبوت شيء لشيء يستلزم
 ثبوت المثبت له في طرف الثبوت وانما استدلل على ذلك مع انه معلوم
 من الثقة ان المعبر من المشتقات الشبهة التقييدية لا الجبرية لانه اقتضى
 لا يلبس بالمطابقة العينية وما قيل ان قولنا ذات ما يثبت له عدمه في

نفس

نفس الامر اذا اخذ موجه سببه المحمول لا يقتضي وجود ذات في نفس الامر فليس شيء اما او لا
 فلان هذا المنع لا يجزئ الجيب وانما بناء فلان هذه كذلك غير صحيح لان ذلك الاخذ انما
 يقع اذا اخبر سبب المحمول عن الموصوف ثم اخبر بثبوت ذلك السبب ومنه لا يمكن
 ذلك لان عدم سبب الوجود مطلقا لا سببه عن شيء **قوله** ممتنع لان الذات
 لا يقع محمولا **قوله** ولا استلزامه اذ لا يلزم منه ان يكون الشيء متعريف بنفسه و
 ذلك متحقق فان مفهوم الذات معلوم والوجود معدوم انما يلزم ان يصدق في الحقيقة
 على شيء واحد وليس للمعدوم المطلق فرد في نفس الامر حق يلزم من صدق مفهوم
 المعدوم عليه في نفس الامر ثبوت فيه بناء على ان هذا مفهوم ثبوت في جميع
 التقييدية **قوله** كونه قسم من الشيء قبالة معان المعدوم المطلق المراد به
 المعدوم في الذاتين والجواب اذ عدم موجود في الذاتين **قوله** ولان عدمه ليس
 والا ليس يلزم ثبوت الشيء لنفسه كما ان ليس لموجود وايضا ولا يلزم ثبوت الواسطة لانه
 المعدوم لا يقبل هذه القيمة وليس شيء اما او لا فلان العبارة لا بلا سبب اذ لا يلزم
 وليس في ذلك كونه قسم من الشيء قبالة معان منه وانما بناء فلان الكلام في عدم عدم
 المطلق وانما قسم من عدم المطلق وثبته فالفعل بالذات ليس قبالة معان المعدوم المطلق
 لا دخل له فيما نحن فيه وانما بناء فلان القول بان عدم موجود في الذاتين ما لا يخفى
 له لان الاعداد كلها من جهة المعدوم كما عرفت به الشرح في بحث بناء المعدوم
 ثم انه بعد التصور موجود في الذاتين والكلام ههنا في نفس المعدوم وانما رابعا
 فلان القول بان عدمه ليس لمعدوم ولا موجود انما هو في عدم المطلق والكلام
 ههنا في عدم عدم المطلق وهو عدم خاص **قوله** او قدّم عدم المطلق أي يعني
 ان هذا المقيد من حيث انه عدم مقيد مع قطع النظر عن خصوصية المقيد نوع منه
 ومن حيث انه وقع في عدم مقابل له المنظور في الاعتبار الاول كونه عدما مقيدا
 بقيد وفي الاعتبار الثاني هو كونه رافع لعدم وسلبه فالموضوع مختلف باعتبار ذلك
 افاده بعض المحققين **قوله** والاخذ به بوجه قال المصنف في بحث الماتية ومضى
 محل الجواب على الثالث ان هذين المفروضين المتقاربين في العقل هو بينهما الخارجية
 والوجهية واحد فلا يلزم وحدة الاثنين ولا حمل الشيء على نفسه وفان الشرح ان

نفس

المذكور لا يطرد في قولنا ان لا يكون له مفهوم الا في متحدة مع بؤنة الاشياء والآلحان موجوداً
خارجياً فلذا صرف المتن عن ظاهره وفسره بما هو الحق رعيته اي الاتحاد بؤنة باعتبار
الصدق لان بؤنة عين بؤنة لكن قال المحقق الاول في تأييد ما قلنا من الشيخ انه الامور الدينية
المجولة على الشيء متحدة معه بالتوفيق لكونها متشعبة منه وان لم تكن متحدة معه حقيقة
تغير الحل بالاتحاد بالبر بؤنة جارية في الذاتيات والوضيحات والامور الدينية اقول و
لعل هذا هو المراد بالاتحاد في الصديق في جميع التفسيرين واحد **قوله** اي ذاتاً صديق عليه
فان قلت الصديق الموصول بعلى معناه الحل فيلزم احد الحل في تفسيره قلت هذا
بيان لوجوه تحتها واما تفسيره فهو الحكم بالاتحاد بين الشئين بهذا ظاهر ان تفسيره بالتفسير في
المفهوم والاتحاد في الصديق كما اخبرنا الشرح فيها سبباً في غير صحيح **قوله** فهو جواب
عن الدليل آه اراد بالشيء الاول ان يكون المراد فيه ثبوت الشيء وعدمه في نفسه
وقوله اي **قوله** وايضاً آه بيا للدليل الثاني وقد عرفت فيما سبق ان التزويد
المذكور بقوله اما نفسه وبغيره يجب الذات في حصول الجواب انه لا يلزم لزوم الحكم
بوجوده الا انفس على تقدير المفارقة لان الحال انما هو الحكم **قوله** بوجوه الاشياء في
حيث انها اثنتان واهما ليس كذلك لان التفسيرين حيث المفهوم والاتحاد
من حيث البرهانية وهذا ظاهر ان لا يتم الجواب بدون بيان جهة التفسير والاتحاد
قوله ان الما بؤنة في ذاتها آه بيا على ان شئاً منهما ليس نفسه ولا داخلها فيها فاما
مسئله ان محضاً في مرتبتها وارتفاع النقيضين في المرتبة جارية وادان لم يكن في
نفسها معدومة لم يلزم من قيام الوجود بالقيام الوجود بالمعدوم **قوله** اجتماع التفسيرين
اي اجتماعهما في الوجود وهو صريح على شئ واحد **قوله** فافترناه كقوله وجوابه
ان ثبوت النوار في ذاته آه **قوله** او ما مرآة مواته اللازم ثبوت مفهوم
المعدوم لا مصادق عليه وهذا على تقدير ان بقدر اول الدليلين بقوله وقد تبين
قوله اي متعلق بقوله جواب **قوله** لا فرق بينهما آه برده عليه انه ان اريد به علم
الفرق في اصل الجزم وعدم احتمال النقيض فليس كذلك لا يستلزم ذلك ان وبي
بينهما في عدم الاعتماد وان اريد به عدمه في مرتبة الجزم وخصوصية فمفهوم في الاول
لا يمكن نقيضه المكانا ذاتاً بخلاف العاديات **قوله** ان هذا الشيخ آه الحكم عليه

في هذه القضية وان كان من المشتبهات كان الحكم ليس منها اذ لم يستند ذلك من النص و
لذا في قوله ان ذلك اي بئس بئس في فضل المناسبات اسقاطاً لهذا حتى يكون
من المشتبهات اذ هم فاعلمون بان يكون القضية منها يقتضي الفصح فيها اي ليس بشئ
قوله مكان وبيد اي مولوداً ثم طفلاً الا ان ابنة سن النمو وبيد سن المدانة
وهو الى قريب من ثلاثين سنة ثم سن الوقت وهو سن النضج الشباب وهو
الى ثمانين سنة او اربعين سنة ثم سن الاخطاط مع بقا القوة وهو سن
الكهولة وهو الى ثمانين سنة ثم سن الاخطاط مع ظهور رصف في القوة و
هو سن الشيخوخة الى آخر العمر وكن الحدائث ينقسم الى سن الطفولة وهو ان يكون
المولود غير مستعد الاعضاء الحركية والنهوض ثم سن العبيد وهو بعد النهوض وقبل
الشد وهو ان لا يكون الا ان قد استوفت السقوط والنبات ثم سن النزع
وهو بعد الشدة ونبات الا ان قبل المراهقة ثم سن الغلابة والرباق الى ان
ينقل وجهه ثم سن الف الى ان يقف النمو **قوله** لم يجز بما يجوز الجزم باضطرار
عن ان يجزم **قوله** مكان الاحتمال آه لاجابة الى هذه المقعدة **قوله** بانقاضي
الصدق متعلق بغيره **قوله** وكان له اخرى آه اي نارة اخرى روى اي صوت
خفي كدوى الدباب فيجوز ان يكون الذباب جرس يتبدل به الصوت وادوية
قوله كما في المحسوسات آه اشار الى انقضائ تلك الشبهة فانما جارية فيما عاينهم
فالمكون بما **قوله** لا يتم مكان فرض الخلو آه بيا ان اريد بالفرض المذكور **قوله**
ما لم يفرض المنع اي مجرد التعبد والنقص فلا يفيد اذ يجوز ان يكون ذلك
التعبد مستقلاً مستنداً الى معنى بقا الجزم بتلك الغضا بكفوض اشهر ان الجرمي
الحقيقي وان اريد به الفرض الممكن اي ما يجوز العقل فلا يتم مكانه لان يجوز
العقل تقدير الخلو عن شئ في شؤره بذلك الشئ وهو ظاهر ويجوز ان لا يشتر
بعض الهيئات المزاجية والعادات فافترنا ان المكان الفرض انما يقتضي المكان
الشعور لا الشعور بالعقل ولا يحتاج الى ان يقال ان لفظ الامكان مقفون فانه
يأتي عنه **قوله** ولو سلم مكان فرض الخلو ولا الى ان يقدر لفظ الامكان في
قوله ان لا يشترط فانه يدعيه ان لا يتم عدم المكان الشؤور **قوله** لا يدل على جواز

لما كان الحكم متوقفاً لاستلزام تأثير الامتزاج والحدوث في الاعتقاد ببعض العقائد جواز
 تأثيرها في جميع البداهات لكونه منكر الجميع البداهات كفي للمبرهن استلزامه ذلك
 الجواز الكلي فلا بد ان يرد ان الجواب هو جواز تأثيرها في بعض البداهات الى الا
 وليات وليس كذلك **قوله** فان الجزم يكون الكل اه هذا يتبع من الجيب ولا حاجة
 له اليه لانه مانع ببقية مانع الجواز فلا بد ان لهم ان يمنعوا ذلك فانهم ينكرون البداهات
 فلا يسمون دعوى البداهة في عدم المدخلية للمزاج والعادة **قوله** يجب الظاهر
 فيه به اذ لا يمكن نفي القواطع حقيقة **قوله** عن القدر فيها بالمنع والنقص
 والمعارضة **قوله** وما هو الا الجزم بمقدارها اه اي الجزم ببعضها بداهة كما خرج
 به الشرح اما العقيدة فلان الجزم بالمقتضيات ليس معناه الا الجزم بغيرها وكون
 صادقة واما البداهة فلا تلائم التقريب بدو اذ الجزم باحكام النظر يكون
 احدهما خطأ لا يوجب ارتفاع الوثوق عن احكام البداهة وهذا مقدمة ثالثة ما
 لا يلبس معقوفة على قوله من اول العلوم العقيدة اه وذلك لانه لو لا الجزم بالكل
 ان القدر على القدر فيها ولا اضل من المنع **قوله** وهي الامور التي يعرف المراد
 بالمقدمة ما يتوقف على صحة الدليل بغير الشرط ايضا لا ما جعل جزمه والادلة
 تقديمه في تقرير قوله بعد ما تمها **قوله** لصحة الدليلين وصحتها يقتضي صحة
 اعني النتيجة المتضمنتين **قوله** بعد ذلك اه اي لانه ان مقدماتها بداهة
 حتى يكون خطأ فيها موجباً لرفع الوثوق عن احكامها مطلقاً واعلم ان خلاصة
 الشبهة المذكورة ان البداهة قد تجزم ببعض المقدمات مع كونه خطأ فارق
 الوثوق عن احكامها مطلقاً وحاصل الجواب ان البداهة يتوقف على تصور
 الطرفين كما هو مستطاع مناط الحكم فاذا لم يتصور كذلك اخطا البداهة في ذلك
 البديهي وحكم بخلاف الواقع وذلك لا يوجب ارتفاع الوثوق عن احكامها
 فيما تصور اطرافها على ما هو مناط الحكم بلا شبهة قد تكرر فقد دل عليه قدم
قوله فلا يزم آه وما قبل احتمال عدم تجزيم الطرفين كما هو حقه فابن في كل برهان
 اذ لا عبرة في الجزم الحاصل فلا وثوق بشئ منها في ربح عن قانون المناظرة
 لان الجيب ملغى فلا بد للحكم من احتمال الالابات المذكور **قوله** آه وانه بالمد

مع اوان ينفخ الجين والجنين اله بر والاله الزمان الطويل كل ذلك في القاموس فقيده
 التناول مستقفاً من لفظ اونه وانما لم يجده بمنع مطلق بوقت نزول الشبهة
قوله تنقل المذاهب المتنافية اي من شخص واحد **قوله** الصديق النافع
 حسن آه بمنع يستحق فاعل المدح والثواب والقبح بخلاف هذا اذا حصل الفعل
 العباد وان عملاً للفعل الواجب ايضاً الكف على استحقاق المدح والذم فانها
 هذه المعنى هو المتشابه فيه بين الفريقين لا يمنع كونها صفة كمال وصفة نقصان
 او كونها ملائمة للعرض وبوجه عديم رغبة لا خلاف في كون الحكم بها العقل اتم
 بداهة او نظراً **قوله** وارجى بعضهم آه وهو ابو الحين البصري سواء كان ذلك
 من جهة الواقع او قال بتلخيصا على الحكماء ونقصه في الموقف الخامس
قوله اي كذا اي المنع وكذا المعارضة وهذا بالمنع القوي لا الاصطلاحي اذ لا
 دليل وهذا **قوله** هو اراونه تعالى على راي المبدعين **قوله** او في حكمه هذا
 راي اهل الشيع والاما القائلون بالانطباق فالمرى هو الصورة المنطبقة في المرأ
 وهي مغبرة لارأي **قوله** اي لم يور الناس فالشبهة بالكل بناء على ان الاكثر
 حكم الكل **قوله** اما بعادة المعدوم فالمراد في الآن الثالث بعينه الموجود
 الآن الاول كما هو انشأ به وغلط الحس في عدم نقطته بتخلل ان عدم بينهما
 لعدم ثبت صورة المرئ في الآن الاول من ان صورته في ان الثاني كما
 في رتبة القطر النازلة خط والشعلة الجواند **قوله** واما بتعاقب الا
 فلا تخلل لعدم بينهما كما هو المثل بعد وغلط الحس في عدم نقطته لثبوت الثاني
 للاول لثبات بينهما وكون وجه الامتياز خفياً **قوله** اما مفايرت للعالم او
 مبين له لانه اما ان يكون تخلل ثالث بينهما او لا **قوله** القائلين بالخلو
 العالم اي باسودادهم الذي يمكن ان ينفذ الجسم كما بعد الغرض بين الجسمين
 والحكم بتكرره ويقولون انه في حرف وعدم نحن يشبه الوهم ويقدره من
 عند نفسه فلا نافي نفس الامر **قوله** اي استعمل واحد في الجمع الموقف
 باللام للكل الا فرادى كما هو الثاني في الاستعمال لا للكل الجوعى لصحة الحكم بالتمديد
قوله الاثرمان لانه قبيحة لا ينفذ مع فيها القيل البعد وكل قبيحة كذلك فهي بالزمان

قوله وبما رضونهم آت فاما قبله لا يجمع فيها نفس البعد والحسن فليس كذلك فليس
والا لزم ان يكون زمان زمان **قوله** ويجوز ان آت بل يكون برفعه كالموايد الفواة
والجوزات عند الفاعلين **قوله** الممكن لا يترد آت اي لا يجوز ان يترد احد طرفيه الوجود
والعدم على الاثر من غير مرجح يرجح ذلك الطرف ويخرج عن حد الشك ويؤيد ذلك المرجح
نفس الفاعل كافي العقل الاول او صراحه كالتأنيب والاربع الذي يدعوا الفاعل
المخبر الى اخبار احد الطرفين والمسكون ينكرون هذا الحكم في الفاعل المخبر ويقولون انه
يرجع احد الطرفين المتين عند بل المرجح من غير مرجح اي لا يدعو اليه فندبر فانه
فيه قدم **قوله** قال في النهاية آت استشهد على محل المحل المتين على المدرك وبهذا
على المذهب المشهور عن الحلي وهو ان القوى الطبيعية مدركة بذاتها دون ما هو الخلق
من ان المدرك هو النفس الناطقة الا ان آت اسم الجزئيات المدركة في الانا فليس
كالصحيح عند الناظر ولك ان محل المحل على معناه الظاهر فيكون الخلاف في ان محله
الائم والقدرة المحسنة في ذات الانسان او البدن الذي يواظبه على ما هو التحقيق وانما
لم يحل الشرح ارجح على ذلك رجاءه لعل بقية ما في النهاية فانه المفقول عنه **قوله**
ينسخ بالبدنية بالفعل من التيمم آت اي غير ما بدنه الحياة كالفن وانما يصدر عنه القلب
والحكمة فليس منه في حال النوم بل في حال بين النوم واليقظة وعلل هذا من باب بعض
الاشوية والا فالمصنف يفتي في معنى القدرة بانها كثيرة من على جاز صده والافعال
المتقنة الفطنة عن الائم واختلوا في كونها مكتوبة او ضرورية وما قيل اي الماراد
الفعل الاضماري فيرصد ان الفعل والتولية ليس باختيار عند القائلين بالبدن
فان قولهم بالتولية لاجل عدم تمكن البعد من فعله وتوكله مع كونه متابا عليه ومعاقبا
قوله وجوزة المعزلة توبد كالفعل المتولد حال نوم الراي او من التري القادر
عنه حال اليقظة والجملة **قوله** ضرورية وهي اقم من البدنية بلع الاولوية
الاستبانه في الائم لا يوجب الاستبانه في الاخص لجواز كونها في ضمن غير الاولوية
قوله في شبه التوسطية القائلين بالعلوم الضرورية مطلقا فتلك العقبا
لو لم تكن من الاوليات كالاستبانه فيها مثبتا لمدحهم وهو عدم الوثوق بالعلوم
الضرورية مطلقا **قوله** اي عن الشبهة الاجزئية ان بدنه التفسير الى قرينة كون الخبر

مشبهة

مشبهة السادسة وهي ان الخبر يرد الى اقرب المذكورات **قوله** ومن كاذبة اي في الجملة
قوله اذ يحكمه بما يترد آت اي في بعض المواضع المقدمات المنتجة لتقويض ما حكمت به فيكون
في احد الحكمين كاذبة فذا اعتمادا على حكمها مطلقا او لا شئ مائة منهم قوله وقد يقال آت
على النوجب ان بقى صيغتها بغير راجع الى بدنية الوهم بالبدن ملازمة او كذا المضاف
اي الحكماء بخلاف هذا النوجب فانه راجع الى ما راجع اليه صيغتها اي القضا بالمدكورة
الاول اظهر من لان على دعوى ان بدنية الوهم حاكمة في جميع تلك القضايا كما يترد
تعاينها تقتضى واعلم انه قد توهم ان هذا الجواب يدفع الشبهة الثالثة والار
والتي من ايضا فلا وجه للتخصيص بالسادسة وليس بشئ لان خلاصة الشبهة جواز
كون الجزم في الاوليات ثابت من قرآن او عادة عامين فلا يكون بيقينة كالعقبا
الاشية من خارج وعادة مخصوصين فلا بد من دفعها من اثبات ان المزاج والعادة
لا مدخل لهما في الاوليات وخلاصة الرابعة ان الجزم بدنية بيقينة مقدمات اليقين
الفاطمين المتعارفين مع كونه احديهما خطا يوجب دفع الوثوق من جميع البدنيات
لجواز ان يكون الجزم في كلها من هذا القبيل فلا بد من دفعها من اثبات ان الجزم
في تلك الصور ناشئ من بدنية الوهم وخلاصة الشبهة الخامسة ان ظهور
خطا دليل جزم بيقينة مقدمات بدنية او لا يوجب دفع الوثوق عن جميع البدنيات
لجواز ظهور خطا بوزمنة متطاولة فلا بد من دفعها من اثبات ان ذلك الجزم
ناشئ من بدنية الوهم وهو لا يوجب دفع الوثوق عن بدنية العقل ولا شك
ان تلك الاثباتات دونها خطا بخلاف السادسة فانه يكفي في دفعها مجرد
جواز ان يكون الحكم في تلك القضايا بدنية الوهم كالايجي **قوله** فيدزم الدور
اشارة الى ان العقل مستند الى المصدر كافي قولهم لعل جبل العير والسر وان قوله
يتوقف على صحة البدنيات آت فلا بد من الجزم بصحتها فيدزم توقف الجزم بصحتها
البدنيات مطلقا على الجزم بصحتها هذه البدنيات وهو متوقف على الجزم بصحتها
مطلقا هذا اذا اريد بالادراك معناه الحقيقي وان اريد به توقف الشئ على نفسه
فقول فيدزم توقف الجزم بهذه البدنيات على الجزم بالكونا من جملة البدنيات
قوله وايضا اذا توقف آت ورواه على تقريره يقال ظاهره وانما على تقدير ان

قوله

ففيه بحث لانه حينئذ يتوقف التوقف بجزء البديهية لقضية على ان ليس الحكم با بديهية
 اليوم لا على انها ليست جازمة بل ينتج نقيضها الا ان يقال ليس وجرا مباد بديهية اليوم
 في بديهية الفعل الا بهذا الوجه كما يدل عليه تقديم الجار والمجرور رادية بمكان بديهية
 اليوم عن بديهية العقل **قول** اي ما لم ينتقض اي ذلك آه فتكون لا ينتج الى حقيقة الجواب
 وينتهي اصل **قول** نوضحها اي توقف الحكم بما هو الحكم بصحتها فلا يرد ان جرد التوقف
 على النظر لا ينبغي كونه ضرورة **قول** ولا طريق غيرهما اذ الحكم ليس من اسباب المعرفة
 بشئ عند اهل الحق والتعليم داخل في النظر الا ان صاحبه غير مستعمل في القضية التي يقيد
 لاحتمالها الى رياضات شاقة فلما يقرب الى الخارج ما يرد في حكم العدم **قول** فيها قض
 مضبوط جواب الشئ **قول** ه بالجملة آه انما بذلك الى ان الحكم لا يختص بالموجود
 بل يكرهون ثبوت حكم ما في نفس الامر **قول** نابعة للافتقادات كالتأمل الاجتهادية
 عند من يقول ان كل مجتهد مصيب **قول** الى ان يترقا او يجزوا حذف الثاني لظهور
 الاظهر في كتاب **قول** الذي هو انبات آه بان يراد المطلوب المطلوب من علم الكلام
 وهو الاظهر المناسب لا يراد المباحث النظرية **قول** وفيه معروفة الله بان يراد به
 المطلوب من خلفه الانس فالله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فكل من
 عصى رضى الله عنه وما خلقت الا ليعبدون وحمل الوجهين على اختلاف في موضع الفتح
 بان المعلوم او ذاته تعالى لا يظهر به وجه التخصيص فان الكلام علم يقيد على انبات العقائد
 البديهية اي شئ كان موضوعه **قول** فبذلك ما ذكر في التوفيق من كون الظن المطلوب
 ان يكون اجمل مطلوب **قول** وهو متفق اذ ليس المراد بالجل من هذا الجنس المركب لانه ضد
 الظن بل عدم العلم في الواقع ولا شك ان عدم العلم يمنع طلبه امتناعا ذاتيا **قول**
 وزاد عليه آه وانما بذلك الى ان ما ذكره الاممى ملحوظ للضعف ايضا لانه تركه
 لظهوره وزاد عليه وجبا آه وهو ان الظن الغير المطابق لا يطلبه عامل فقول لا يطلب
 جز بعد جز والضمير راجع الى الظن الغير المطابق وليس عطف على قوله والظن الغير المطابق
 يحصل والعلم عائد الى الجمل على ما فهم وجعل ان المراد بالامتناع في عبارة الاممى
 ما لا يرد قوله فاذا المطلوب **قول** فاذا المطلوب بالفكرة اي المطلوب بالفكر
 هو الظن المطابق الذي يعلم مطابقته بعد حصوله اذ لو لم يعلم مطابقته بعد حصوله لا

المصدر الثاني في اشتغال

احتمل

احتمل ان يكون غير مطابق فبذلك كون الغير المطابق مطلوبا في الجملة وقد بان بطلانه **قول**
 فيكون على كونه جزا مطابقا للواقع ضرورة ان ما يعلم مطابقته بجزء النفس **قول**
 قد يكتفي الى ان لا يتم ان المطلوب بانفكر هو الظن المعلوم مطابقته لم لا يجوز ان يكون الظن المطابق
 الذي يفتن مطابقته بعد حصوله **قول** فبذلك يطلب آه اضرب عن مقدراي لانه اذا
 لم يكن الظن الغير المطابق مطلوبا ان يكون الظن المطابق الذي يعلم مطابقته مطلوبا يطلب
 بالنظر في الدليل الظن بالحكم من حيث انه ظن اي اعتقاد راجع بالنظر اليه من غير التفات
 الى مطابقته وعدم مطابقته فان المقصد الاصل كالجمل في الاجتهاد فانه قد يترتب على
 الظن بالحكم الذي يطلب على ظن المجتهد كونه مستقفا من الدليل بحسب المدعي عليه من غير
 التفات الى مطابقته وعدم مطابقته سيما من يقول ان كل مجتهد مصيب ولذا انما
 المجتهد المخطئ ايضا وقد ظهر بما عرفت انك الفرق بين جواب الشئ المصنف بما لا يريد
 عليه وان القول بان في المال وهم **قول** ولا يلزم من طلب الاخرة دفع لما اؤد
 المعترض من قول اذ لو لم يعلم مطابقته لاحتمل ان يكون غير مطابق فبذلك كون الظن الغير
 المطابق مطلوبا **قول** لان الرجحان ما يؤخذ في حقيقة مقوم اياه بمجتهده عما عداه من
 انواع الادراك فالمراد بالعبارة القوة والرجحان الذي هو مقصود في تحمده في الوجود ولا المنة
 المصدر في الذي هو الاعتبار في نفس ولا تخاذه معنى الوجود بغيره الظن به وبما ذكره ظاهر
 انه فاع ما قبل ان كونه ما يؤخذ في حقيقة لا يفتح ان يعتبر به منه ويقال ما يطلب فبذلك الظن مطابقا
 ما يطلب به الظن **قول** فان ما يفتن الاعتقاد الرابع به كذا الى انه المشتق من مصدر الاشتغال
 متعمدان بالذات فمتفان بالاعتبار كما حقه الخفق الدواني حواشيه القديمة **قول** فبذلك
 يتصل آه فاضافة العبارة الى الظن لامة والاختصاص من حيث كونه جزءا مقوما اياه و
 اذا قال الشئ في الظن وروى الى الظن فافضل الاول ان يقول ان الظن ليس بشئ ان
 العبارة اي الرجحان لا المنة المصدر ما يؤخذ في بنية الظن مقوم اياه بغيره عما عداه من
 الادراكات وهذا التنبه حصل من جعل طلب ما طلبه فانه مشروط بما في الوجود فيكون
 ذاتيا وهذا التنبه غير مشهور وان كان كون الظن موضوعا بارجحان مشهورا فبذلك
 فيما دل عليه الاقدام **قول** ان يوجب جوابه آه انظر الاول نقص اجابتي لدليل صحة الاكتفاء
 بعبارة الظن وانظر الثاني في ص لامة الاكتفاء باحد الخاص انما هو في الخاص الثالثة و

وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وقد يقال ان كل واحد منهما خاصته شاملة للنظر فجزء الانكشاف
 بجلى واحد منهما وذكر الاثنين والثانية لان المراد بقولنا يطلب به العلم ان شانه هذا وكذا ورد
 صفة المضاعف لانه يطلب به العلم بالفعل ولما كان الفكر في ممر رقي العلم والظن متعديا
 لانه مركب في المعاني طلبت به اي يصدق على كل نظر انه حركة في المعاني من شانه ان يطلب
 به علم وظن وغلبة ظن فتدبر ولا تنف الى الشكوك التي نشأت من قلت **قوله**
 التحديد في غير السؤال ما ذكره القاضي فقد بد لاقسام النظر ولائى من السور به تحديد
 اما العنوي فانه ما يطلب به العلم وما يطلب به الظن فهما داخلان تحت النظر واما
 الكبرى فلان التحديد بيان لاقسام والتحديد بيان لمعروف الشيء من حيث هو وحده
 الجواب اما لان انه تقدير لاقسام بل هو شرح لمعروفه باعتبار خاصته لانه الاقسام
 ايها الا انه لما كانت خاصته لمعروفه فقط بمرصادة على افرادة اخذ تلك الخاصته به
 بحيث يكون صادقة على افراده بان اخذ القدر المشترك بين القسمين وورد فيها
 بوسبب لانفاده اليها فقبل الفكر الذي يطلب به احد الامرين ايها كان فيكون
 تعريفه سمي له فتدبر فانه ما خفي على الاقسام وذل فيه الاقسام **قوله** وقد
 تقرر بهذا السؤال انه يستفاد مما هذه العبارة ان السؤال في الحقيقة واحد والوقت
 حسب الظاهر العبارة وليس كذلك لان الحاصل الاول ان او لتقسم والنقسم
 ينافي التحديد وحاصل الثاني ان او لتدبر وهو ينافي التحديد من حيث السؤال
 واحد وقوع كلمة او في التعريف وغاية ما يقال ان السؤال ان شانه هو ان كلمة
 او شانه في التحديد وقد تقرر من فانه اية تلك العبارة وقد تقرر بهذه العبارة
قوله او لتدبر لانه موضوع لاحد الامرين من غير تعيين **قوله** وحاصله ان كان
 عبارة المتن مدعاه بالحكم بدخول القسمين في الحمد ويكون تقدير لاقسامه لا فيكون
 ان شانه الى دفعه ان المقصود منه ان الحمد وانه شانه تحتفان بالحقيقة تعريف احده
 بهذا وتعرف الآخر ذلك **قوله** على سبيل الشك من المتكلم او الشكيب للمخاطب
قوله الحركات الظاهرة الحركة الا انه اور وصيغة الجمع لا يخرج بالشمول لشرتب عليه
 كونه جنبا **قوله** اي الا منية بذكر الخاص واردة العام **قوله** لا العينة
 ففصل العينة لاجل العينة المحسوسة كالحركة في الابن وكيف والكم والوضع

ما تارة عن الحركة لاجل العينة المحسوسة كالحركة الواضحة في المعقولات حتى يكون ما يقال
 قبله اطلاق الفكر على الحركة التجبينية بمعنى الامنية واقع في حكمة العين في بحث العلم
 حيث قال فان اراد به افكار الحركات التجبينية او خوفه فهو جنس لنظره والباقي فصل
 له على تقدير من ان المعقولة الاصطلاحية ما بينات اعتبارية فما ابرزه اخصا في
 معنوماته فترى في نها الفصل خصيتها او التحصيل بالمعنى التقوي اي جعلها حصة
 متحققة في نفس الامر بالمعنى الاصطلاحي اعني انزاله الابهام الجنس وجعله مطابقا
 تمام ما بين النوع نسب الى الجنس الامانية النورية ثم القول يكون الباقي
 فصلا بمعنى التميز الذي لا ينافي ما ذكره سابقا من ان هذا التعريف راسي
 وان الاقسام خاصته لانه ذلك يقع على ان يكون ما ذكره ترفيضا لمطلق النظر
 ولا شانه ان الاقسام الى الاقسام ليس اختلفا ما بين المقسم وهذا معنى على ان
 يكون ترفيضا لقسميه فالنظر العلمي الفكر الذي يطلب به العلم والنظر الظني الفكر الذي
 يطلب به الظن وكل واحد من المشترك والمميز داخل في مفهوميهما وحصل بسبب الجنس
 على الثاني والفصل على المميز مطافا لا لا يقيد الطبع السليم بانه اذا لوحظ قوله والفصل
 يحصلها فانه بل بما اوهم شموله لغير النظر كالحياة والقوة العاقلة والانس ووجه
 الدلالة وبالجملة ما مدخله الاكتساب وانما ينفذ الابهام الى كونه باطلا من
 احكام الوهم الى ضعفه وانما فانه على السببية القريبة فان الفكر بعد العلم و
 الظن وليس سبب قربهما قوله بانه لا ياتي مفهومهما فالاماني على الفكر على
 المعارف قوله ان من جميع افرادة لان جميع افراده يطلب به العلم والظن سواء
 حصل الا قوله العظمي باعتبار ما دونه وصورته كالنظر القياسي البرهاني قوله والظن
 من حيث المادة كالنظر القياسي الخطابي او من حيث الشهادة كالمستفاد والتميز قوله
 على اختلاف ان من البقي والظن والجهل فان النظر الواقع لتحصيلها فطلب به
 العلم والظن والعقل لا يطلب الجهن المركب قوله لا يشي تبليدا بالنسب المعجزة والغاية
 والعقل بالعين المعجزة العطش وشدة حرارة الجوف وقد جازفة مشبهة يقال
 عن منوعين كما في الفاموس وكلا المعنيين اخص بهما ويجوز ان يكون بالعين المعجزة
 حصة مشبهة من العلة بغير المرض قوله واجب بانه ان فيه بحث اما اولاهم لا يكفي

في الصدق في الانتقال وانما ثانيا فذكر الحد ولم يكتفى فيه فلا حاجة الى قرينة اخرى وانما
ثالثا فلا بد ان لا يتصور لزوم منه ما مع العقل اذ الخاضع حتى يتحقق التركيب واما رابعا فلا بد
ان يتصور ما لا يقتضي ان يكون بينهما ترتيب لم لا يكون جرد الانضمام من غير ملاحظة ترتيب
قول ومع المستحق فيه بحث لا بد لو كان معناه ذلك لزوم دخول العوض العام اعني
شيء ونسبة في فصل الماهيات الحقيقية والتحقيق ان المستحق والمستحق منه متجانسان
بالذات مختلفان بالاعتبار كما ذكر المحقق الذواني في حواشيه الغدبية وانما فالأمر في
المستحق فهو بغيره فلا رتبة **قول** بخرجه عن كونه حدا لان الحد ما يكون بالذات بغير
اما كذا او بغيره **قول** يستلزم الانتقال آه فان قيل ذلك المعنى البسيط ان كان حدا
يكون المطلوب حاصلا لاستلزام الانتقال اليه وان لم يكن حاصلا لا يمكن التعريف به
فان استلزام الانتقال هو على تقدير كونه عكسا بالبال مضاف اليه فمحموز
ان يكون حاصلا بالشيء فاذا اضطرر استلزام الانتقال **قول** لم يفسد ان لان المعاني
البسيطة اعني يستلزم الانتقال الى اخرى بخلاف ما في الاشياء من العرف والعادات
وليس لها شرط يعرف به ذلك **قول** للمعنى في ترتيب مدخل اذ مدخلية ما فيه انما هو
باعتبار استقامة المناسبة للمواد دون الصورة واكثر سائل المعنى في ترتيب المدخل
قول والاختيار اذ الاختيار فيه انما هو في الانتقال من المطر المتصور به الى المبدأ
والانتقال فيه الى المطر ترتيب من غير اختيار بخلاف المعاني المركبة فان الاختيار فيها
مدخل بعد حصول البناء الذي هو حجة الترتيب بينهما **قول** وعضوا ان فهو تعريف واحد
فتمشي النظر لا المطلقة حتى لا يكون جامعا **قول** فخصيص امر اي ملاحظة فصيلا كما عرفت
قول وجب التعبد بالمطابقة وما قيل ان التعبد بالمطابقة لا يخرج النظر الفاسد
من حيث المادة مطلقا لانه ينبغي بعد ازالة التعريف النظر الفاسد المركب من امور
منظومة مطابقة للمادة والمطلوب بان يكون متساويا فيخرج عن قانون المناظرة
غير ضرر لما بحث كما لا يخفى **قول** فيخرج من النظر الفاسد بغير صورة الى الذي لا يتوكل
على المطلوب والقول بان بعض افراد النظر الفاسد الصورة يودي الى المطر فلا يخرج بهذا السبيل
على تقدير صحة خارج من قانون المناظرة ايضا على المعنى الا ان الصورة الى الصورة **قول** على
المعنى المشهور اعني الاختلاف الرابع **قول** على ما يقابل البقيد اي الاعتقاد الذي لا يكون جائزا

مطابقا

ثانيا سواء كان غير جائز او جائزا فمطابقا او جازا مطابقا غير ثابت فبنا اول الظن
بالمعنى المشهور والجدل المركب واختلاف العقل وبقرينة المتعارفين بجل العلم على ما عدا
وهو التصورات والنقد بقاء البقيد حتى يتحقق التوافق بين جميع افراد من غير استدراك
فيه من العيوب **قول** بلا اشكال بخلاف ان يكون فانه فيه اشكالان بخلاف في التقضي منها
الى خلاف **قول** هو ملاحظة العقل آه اي بعينه واختار كما هو المبدأ وخرج الحدس
اذ هو سبيل المبدأ الى المبرنة من غير طلب العقل وان كان آه يطلق على النفس
الناطقة والقوة العاقلة والجوهر الجرد والآن المراد منه النفس ان طرفة ان الملاحظة
فصلها وان الجزاءات عليها حصوري لا حصولي ثم الملاحظة لاجل تفصيل البقيد فبقي ان
يكون ذلك التفصيل غاية مبرنة عليه في الجملة فلا بد من النقض بالملاحظة التي عند الحركة
الاولى او الثانية اذ لا ترتب عليها التفصيل اصلا بل انما ترتب على الملاحظة التي هي
من ابناء الحركة الاولى الى انتم الحركة الثانية نعم ترتب على الملاحظة التي بالحركة
الاولى في التوفيق بالمعز وحي فرد منه فتدبر وان مع ظهوره قد خفي على بعض **قول**
من غير ان يكون آه فان قلت الاستعانة به بغيره فكيف ينكر ما قلت بعد يقول ان
احضار المعلوم طريق من طريق التوجه فانه يفيد قطع الالتفات الى غير المطلوب وكذا
قد يحصل المطلوب بمجرد التوجه بدون معلومات سابقة على ما هو طريقة حكم الهند
وايل الربا منه **قول** نحو المعقولات اي المطالب كما يدل عليه تشبيهها بالمعرات
وتعريفها بما قد يقال حيث حال وتحديق العقل نحوه فالمراد بالمعقولات ما من
شأنه ان يصير معقولات واختيار صيغة الجمع للتفصيل بتمويل المطالب المتصورة
والنقد ببقية البقيدية وغيره وان كان الظاهر صيغة المفرد **قول** التوجه نحو المطلوب
اي في الجملة بحيث يمتثل المطلوب ما عداه كما يمتثل المبرر بواجبه البصر عن غير **قول**
وتحديق العقل آه اي التوجه التام اليه بحيث يتفكر على سواه كتحقيق المدة الى المبرر
قول واعلم انه تحقيق المقام حيث ينبغي الحق ويرفع النزاع **قول** ان الظاهر مذهب
آه لما قرر من ان الاستعانة بالمعلومات امر بدعي كيف لا ويختلف الشايع بحيث
اختلافها ايجابا ورسبا وقوة وضعفا **قول** من معلومات مخصوصة كالاهيات
في الحدود والقوارن البينة انما ملكت في الرسوم والحدود والوسطى في الافتراضات

وقد بينا الملائكة في المراتب **قول** ومن بينة محمولة لا يتبين في ذلك ان
 هذا القول يقتضي ان يكون تقديم الجنس على التفصيل في المراتب واجبا ليجعل الهيئة
 المحمودة فيها هي الهيئة الحاصلة من انقسام احداهما الى الآخر ليجعل صورة واحدة
 مطابقة للمعرف سواء قدم الجنس او التفصيل **قول** وحاصلنا في هذا ان اي تفصيل
 ذلك الامر على وجه الكل من الوجهين سواء كان ذلك الوجه هو المطلوب او
 ان المطلوب ذلك الامر بهذا الوجه على ما حققناه في جواب الشبهة الاولى لا يامر
 في امتناع انفس المتصور وقد عرفت هناك بيان كون ذلك من الوجوه التي
 خارج اليه **قول** من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية بناء على ان العلم
 المعلوم هذا حكمة المعلومات ليس الا توارد الصور والكيفيات على النفس
 ولي كان فيها الانتقال من معلوم الى معلوم وصورة الى صورة دفعة ولم يكن بين
 المبدأ والمتمم امر واحد متصل فبان لا انفاس الى امور كل واحد منها كيفية نفسية
 كافي الحركة الابدية ويولزم في الحركة عند الحكياء والارزوم الجزم ما بين في حكمة
 زاد لقطه فيس لم يقبل وبها من الحركات النفسانية **قول** وقيل بوجه آخر ان
 سيج المبادي المناسبة ونحوه عند التوجه الى تفصيل ما تطرق قلبه واذا كان
 كذلك فالترتيب يكون لازما لا يتبين في الحقيقة فتعرف النظرية تعريفها
 فانه جوازها التعريف بالترتيب لا يلزم الغير المحل فذلك والاحتمال الكلام على الشرح بان
 المراد بالترتيب ما به الترتيب كافي تعريف الحكمة باستكمال النفس او على الا
 صطلاحي على ذلك **قول** وتقدم العقل آتيا على الشرح المعقولات على
 المبادي التي يقع الحركة فيها على خلاف ما نقله سابقا وهو الحق اذا وجد ان
 شاهد صدق على انه لا يلزم من بعد التوجه الى المط لا تخلف المبادي وتقدم
 النظر في مناسبتها وترتيبها فتأمل حتى يظهر لك ان هذه التعريفات كلها توفيقا
 بالوازع وحقيقة النظر في الحكيين وان لا نزاع في الحقيقة بين التوفيقين
قول وهو الذي آتيا على صلل وانتهى الى ان قول بودي صفة كاشفة
 لان في العبارة تقدير المبدأ والموصول قول بودي الى المط آتيا قبل يرد
 على التعريف قولنا زيد جار وكل جار جسم فانه يدخل في الصحيح مع انه فاسد

القصبة الثانية

المادة

المادة انقول لانها وبنه الى المط فان حقيقة القياس على ما شرح به الشرح في
 حواشيه على شرح المنفرد مستند لا كبر ما به لا صغر ومما لا يثبت الاوسط
 لا صغر فلا اندراج فلان رتبة في نفس الامر نعم انه بودي بعد تبين المقدمات **قول**
 فالقضية آتيا على ما في شرح المقاصد من ان صحة النظر وفادعبارة عن صحة مادته
 وصورة في انفسه الى الصحيح والفساد يجوز ان يكون في انفسه الى الجلي والحق **قول**
 عند المتأخرين في ذلك لان المختار عند المتقدمين انه عبارة عن الحركة بين
 وزاد لقطه مذبح اهل التعليم لرفع ما يورثهم اختلاف الباريين حيث قال سابقا
 انه ترتيب امور معلومة او مظهرية ومنها انه ترتيب العلوم من ان هذا في آخر
 سوى ما ذكره سابقا من مذبح اهل التعليم بترتيب علمه نقاسه الى الصحيح والفساد
 الفاسد **قول** ولا شك آتيا في هذا الترتيب الذي هو من انظر يتحقق ما
 بشيئين احدهما بمنزلة المادة في كون الترتيب به بالقوة والثاني بمنزلة الصور
 في حصوله به بالفعل فاذا انصف كل واحد بما هو صفة في نفسه انصف الترتيب
 بالقضية التي هي صفة بخلاف ما اذا كان عبارة عن الحركة لان الحركة حاصلة بالفعل
 من مبدأ المبدأ في انفي المط المنفرد به بوجه الى منها ما انفي الوجه المحمول ليس
 بالقوة عند حصول العلوم بالفعل عند حصول الهيئة فلا يكون صحة النظر حقيقة
 بجهة المادة والمحمولة بل بترتيب ما لاجل الحركة انفي حصول العلوم المناسبة
 والهيئة المنتجة وبخلاف ما اذا كان عبارة عن التوجه المذكور فان العلوم انفسها
 لا تدخل لها في الترتيب حينئذ فلا يكون صحة القضية المادة والصورة ايضا وبما ذكرنا
 ان في شرح المقاصد من انه يستفاد من عبارة الموافقة اننا انفس النظر
 الى الصحيح والفساد باعتبار المادة والصورة على تغييره بالترتيب وليس كذلك
 وبعض انظرين بل لا بد من المذكور توجيه بعيد عن العبارة لا يقبله الطبع
قول وهي بمنزلة المادة ناد لقطه بمنزلة لعم كونهما ركنين للترتيب ولا
 المادة والصورة حقيقة بالاجتماع والوجه الاجز ذكره الشرح في حاشيته الكبرى
 والضمير والاعتراض يمنع التخصيص مستندا بما في العلة المادة والصورة في
 الجواهر والافاض من ان عدم الفرق بين المادة والصورة والفكرة المادة والصورة

فلا يمكن من الخاطئين قول بيب مختار بنى ان ابا السبب لا ملازمة حتى يكون
 الحق صحتها باعتبارها فكون وصفها باعتبار حال متعلقة الى صحيح مادتها
 وصورتها على ما في شرح المقاصد **قول** اما قطعاً معقول مطلق اي صدها قطعاً
 او ظناً او تسليم او حال اي مقطوعة او مطلوبة او سلمة وهذا القيم باعتبار
 الصناعات الثلاثة المعبرة في تحليل المطالب النظرية اعني البرهان والمطالبة
 والمجدل واستحقاق المفاصلة والشواهد اما في الجاهل **قول** فجميعها اشارة
 الى ان كلمة متحالة وليس ظاهراً بل في وقت واحد **قول** لانه النظر
 آه يعني ان جدا النظر وحققه انما هو النظر الى بيانه وكشفه للتطور فيه و
 هو لا يجامع اصلاً لكونه معداً فلا يتصف بصفاته **قول** فذلك اي
 يكون بعيداً **قول** فذلك حق الاليس بالذكر وانفرد ما في شرح المقاصد
 من ان عبارة المواضع يبرهن اختصاص انقاسه الى الجلي والحق بالذليل
 وليس كذلك **قول** المستل على شرايط آه فسر صحة النظر بما هو سببها
 استمرت الحكم عليه بافاضة لعدم من غير شبهة بل يكون بدويها على ما يقتضيه
 من ثباته المعقول لا لانه لا يبيع منها فليس لها ما هو صفة اذا حقا في صحة قولنا
 النظر الذي يودي الى حصول المطلوب بعيد العلم به في الجملة ولانه لو كان
 كذلك لكان نقبته الى الفهمين باعتبار ان وبنه وعدة عن **قول**
 متفق عليها آه لانه لو لم يكن مقبلاً لظن انما لم يكن مودياً الى حصول المطر
 اصلاً لا عدلاً ولا طناً فذلك يكون صحيحاً **قول** ولا بد آه فانه المذكور سابقاً
 معلوم فتمثل الجذبة كذا في قولنا ويجعل الكلية بناء على ان مملات العلوم
 كليات **قول** فقال آه فاقول قال الامام آه ليصح ترتيبه على ما تقدم و
 كذا قول ثم قال المنكرين بقدر اقول عطف بهذا وكلمة ثم للتدرج في
 مدارج الارتفاع فانه مرتبة بيا شبه المنكرين بعد في حق التراجع **قول**
 فيكون المدة في جزئية آه فذاته كلمة قد وانه كان يجب الوضع لبعضه الاوقات
 لكنه يستعمل بعضه الاوقات اي حيث حل الشرحا به جازة الاثارت
 وانه قد يبرز الا انفسا على الجزئية **قول** الفكر المقصد لعدم موجوداته

المقصد الثالث

الكل على الحقبة اذ ليس كل فكر مقصد للعلم موجوداً **قول** بان يقال آه يعني بصير
 كبرى المعنى المحصول فلا بد ان يكون كونه **قول** لم يشرنا ذلك المقصد وان حصل الزر
 على من ان افادة العلم مطلقاً الذي هو مقصد ايضا وكذلك قال جدواه **قول** اذ
 الجزئية تبين المقصد مطلوبه هي علمه لقوله فل جدواه اي فل جدواه لعدم حصول المقصد
 الاصلية منه اذ الجزئية آه كما يشير اليه بيان الشرح **قول** ولا يعلم اشارته الى آه
 المراد الثبوت العلمي لئلا يرد ان الجزئية قد ثبت حاله بالجزئية كافي التأسيس فانه
 بعيد الثبوت الظني الا اذا كانت العلة مقيمة وجبته يكون ثبوت الجزئية في الحقيقة
 من الكلي **قول** الذي يشرح آه وصف كاشف للكلي بين وجه افادة العلم كمال الجزئية
قول في القطب اي البقعات كما هو المتبادر لا الجزئيات الشاملة للجزئيات
 ايضا **قول** اي مناه آه فسر الضد بالمعنى لانه الحصول المتناهي مطلقاً جامع لمحصل
 العلم من ذلك ان اولاً بل متبادراً لان المتناقضين يعتبر فيها ان يكون الثاني منها
 ذاتها **قول** مقيد بقوله ليصح الكلية فمذ الكلية مساو للجزئية في الصفة
 الا انه لا يبيع جعل الجزئية كبرى بخلاف الكلية **قول** لان حاله في الافادة آه بخلاف
 الانظار الواقعة في الضمومات فان في افادتها شبيهة ولذا انكر بالامام
قول وفي ثباته المعقول آه بما يبدل قوله لا باس بذلك بانه الامام ايضا خص
 بالاشارة الى مقيد بقوله كذا يقال انه خصيص بالاشارة الى انظار الضمومية **قول**
 علم بالضرورة اي بالبدئية حيث رتبته على حقيقة النظر وانما لم يبرز الضمور
 المحلول على هو مناط الحكم لعدم الحقائقية **قول** فاما في النظر اي لمعرفته كما يدل
 عليه ابن بن والحق **قول** ما تضمن مجموع علوم اربعة تضمن معرفة حقيقة
 النظر الصحيح العلوم الثلاثة ظاهرة اذ لا معنى للصحيح الا ذلك واما العلم الرابع في
 عن حقيقة النظر مستفاد من مقدمته صادقة معلوم لنا حقيقة ولا لازم الحق وحده
 والابطل انزوم فمعه اراد بانضمن الاستيعاب فانه بهذا العلم من في الحصول تلك
 العلوم الثلاثة **قول** مستنبط آه اشارت بقية الغزواني والتمسك الى الاختصار فيها قوله
 ينبغي بداهة بل لكونه معلوماً **قول** فلا انبات النظر بالنظر اي افادة النظر
 بافاده فافادة النظر انما يكون المظاهرة وانما آه بافاده النظر فمذ وكذا

التشبيه

ج

للفرضه

اشارة بقوله **البحاج آه قوله** على انشئ العلم شربه الى انه كلمة الله في قوله ان
 كان معلوما لمعنى الحق لو كان في قوله تعالى ان كان لا يكون ولا فانا اول العالمين ولك
 ان تقول انه لا يزيد والشيء الثاني قد ذوق نظيره اي وان لم يكن معلوما كيف اؤتم
 بهدوه والحال ان الدعوى في العلم **قوله** المذموم عندنا هو هذه القضية انه الا انه
 لما كان دعوى صدقها في نفس الامر متضمنة لدعوى صدقها اذ لا يمكن دعوى
 شيء بدون معلومية الكففي على دعوى صدقها فلا تشارك هذه الدعوى بنفسها في
 والتشارك معلوميتها فانفع ما قيل ان في هذا الجواب نوتها لانه عنوان البحث ثم قال
 المتكردون كون النظر معينا معلوم يدل على ان الشبهة لشكر نفس الاشارة في الاول
 ان يقال المقصود من الاشارة انني تعيد نفى المعلوماتية انه لو افاد العلم افاد كونه معلوما
 عند ملاحظة النظر في بناء على انه لا ريب بينه ولو لم يكن العلم وانفقا لا ريب بينه على
 انشأ المعلوم وان كانت جبرية المخرجه الكلام في الاشارة انني بطلت نفى معلوماتية هذه
 القضية لاني آما فاداه النظر علم ما هذه الشبهة انه في السابقين **قوله**
 انه ضروري اي بعنوان النظر الصحيح وان كانت افراد موضوعها بالنظر الى نفسها
 بعضها ضروريا كالشك الاول والقباس استثنائي وبعضها نظري كباقي الا
 فلا يرد ان اختبار كونه ضروريا مطلقا او كونه نظريا غير صحيح لانق من البرهان
قوله ولاننا فرض في اثبات النظر بالنظر لا يعني انه لا وجه لمعنى اننا فرض بعد ما
 اثبت بقوله كسند انه كون الشيء معلوما حين ما ليس معلوما وان ما نفقه عن الا
 اعادة لذلك في العتوب ان يقال في شرح قوله واننا فرض كنفى الشيء بنفسه
 غير محذور كلام امام الحرمين باننا فرض في اثبات الشيء بنفسه لانه انما يقتضي ثبوت
 الشيء فقط بخلاف نفية بنفسه فانه يستلزم انشأ الشيء وثبوته معا واننا فرض ثم
 يورد عليه انكار الاقام باننا وان لم يكن في اثبات الشيء بنفسه اننا فرض الذي في
 نفى الشيء بنفسه الاستلزام تناقضا آما وهو ان يكون الشيء معلوما وان لا يكون معلوما
 في حالة واحدة **قوله** ونخصه آاه الجبتيات لتعكيس لا لتقييد فلا يرد في
 التناقض لاختلاف الجبتيين **قوله** على تناقض بين وجهه وهو ان يكون معلوما
 وان لا يكون معلوما في حالة واحدة **قوله** من وجه آخر وهو ان يكون انظر ثابنا

و متنيا **قوله** وان اوجه العبارة اعني قولنا اثبات النظر بالنظر **قوله** اي قضية شخصية
 وهي ان هذا النظر معينه لا يعلم فان قيل اثبات الكلية او الماهية او كان بنظر مخصوص
 كان الاثبات بنفسه في ذلك النظر الجزئي لا بانه معينه لا يعلم فان قيل اثباتا بذلك النظر
 متوقف على صحة مقدما ما لا سند له بل هو موقوف الا فاداه فيكون اثباتا موقوفا
 على قولنا هذا النظر معينه لا يعلم **قوله** اما القوي آاه كسند لال على حقيقة بانها بدية
 لان تصور طريقتها كاي في الحكم وكل بدية فتوحى وكذا قوله واما الكبرى آاه فاداه
 قوله لا شبهة اشارة الى آاه بدية لا خفا فيه املا لا باعتبار الحكم ولا باعتبار
 الطرفين بخلاف القوي فانه فيها خفا باعتبار الطرفين وبما ذكرنا فلهذا ان الاعتراض
 بان الاستدلال على القوي والكبرى ياتي في دعوى بانها المستفادة من قوله
 بالكلية هيما قضيتان آاه والجواب بان الاستدلال المذكور ثبته او نقبض على البدية
 مذ يكون نظريا فمرجح كمنه كلام نشاد عدم التميز فذكر **قوله** وبالجملة آاه
 على الجواب بهما قضيتان بديتان باي عبارة جبرية او اذ ثبناهما ترتيبا فخصوا
 بعينه ذلك الترتيب العلم تلك القضية الكلية والماهية فلا يكون اثبات الشيء بنفسه
 ثم ان حكمنا آاه اي بعد ما تحققت ان بهما اثبات الكلية او الماهية شخصية
 وعلمت انه ليس باثبات الشيء بنفسه فاعلم انه الحكم في تلك الشخصية بدية حتى
 يتجلى في ذلك ان الحكم بافاة هذا النظر الجزئي نظري لغرض الكلية او الماهية
 نظرية بحاج الى نظر آاه وهو ايضا نظري فبذلك الدور او التمسك بقوله ثم ان
 حكمنا آاه دفع الاعتراض به بدية باننا ليس فيه اثبات الشيء بنفسه **قوله**
 فلا يلزم جسيمة التوقف آاه لا التوقف على نظر آاه فلا يلزم الدور والتسلسل
قوله في ان يكون نظيره آاه مثلا اذا كان ذلك النظر الجزئي على جهة الشكل
 الاول كما يكون التوجه بينا وافادته لعدم بالنتيجة بدية فيكون نظيره كاتبة في
 الحكم باننا معينه **قوله** لانك آاه يعني ان ما ذكرنا ان دل على ثبوت المثبت و
 المثبت بالكلية والجزئية فلا يكون اثبات الشيء بنفسه كمنه بزم ذلك بطريق
 آاه وهو انه اذا ثبت الكلية بنظر جزئي يكون ذلك النظر داخل في موضع تلك الكلية
 فيكون ذلك النظر الجزئي مثبتا علم نفسه فلهذا المذود خلاصة الجواب انه المذود

لاختلاف الطبيعة فانه مثبت من حيث انه امر اذا نظر مثبت من حيث ذاته كذا ينبغي
ان يحاط بمراتب الكلام **قول** استلزامه فيه بحث لانه في دعوى الخصم انه على تقدير ان
يكون قول النظر الصحيح مفيد لعدم نظرياً يترجم اثبات الشيء بنفسه نظراً الى ان اثبات
اخذ النظر باخذ النظر ولم يترجم عند اقامة الشبهة بكيفية الحكم كيف يكون ذكر
المصلحة في الجواب استطراداً بل يكون ذكر كل من المصلحة والمصلحة في الجواب لازماً
فقط لاداة الشبهة **قول** فان لزوم آه فيه بحث لان مثل التزوم المذكور عدم ملاحظة
خصوصية النظر المثبت وهو مشترك بين المصلحة والمصلحة بين المصلحة والمصلحة لانه
يحتاج في المصلحة الى عدم ملاحظة المصلحة في جانب المثبت ايضاً بخلاف المصلحة نعم
لو كان مثل التزوم المذكور انه راجع المثبت تحت المثبت على ما ذكره الشارح
بقوله فان قلت انه لو كان لزوم المصلحة في القضية دون المصلحة لكن ليس في
عبارة المتن اثر من ذلك وانما ما تقدم من المحقق فلا ينفقه لان ذلك المذكور
ينبغي على ان يكون المدعى جارية كما اختاره الامام ولا شك ان التزوم في التسلسل
او الدور دون اثبات الشيء بنفسه لان الجزئية اذا ثبتت بنظم جزئي أو يكون
اخذ ذلك النظر نظراً او لو كان بدوياً كانت الجزئية بدوياً فيحتاج
الى نظر جزئي أو يكون اخذاً ايضاً نظرية فيسلسل او بدور **قول** فلا يترجم
النظر الى معلوم الظهور فالنوع فيه من قبيل دوا ذلك العبد وايراد ضمير
الضمير تعريف المسند للدار على ان التزوم لعدم الظهور متصور على التسلسل
لا يحد الى اثبات الشيء بنفسه لا لاشارة الى ان الدور لازم في ظاهره فان لزوم الدور
والسلسل في آية واحدة في التزوم ولا كذا الدور مستلزم لتسلسل استغنى بذكره
ذكر الدور **قول** ثم يورد في معارضة القيد وتقريره انه ذلك وانما يبين
دفع على ان لا شيء من النظر يعبر عنه بما يقيد لانه ان يكون ضرورية او نظرية و
كلها على ان آه **قول** لم يخف فيه اكثر العقلاء اذ لا اختلاف في الحق في الحق
منه الموافقة والافتعال في المصلحة او لم يخف فيه اكثر العقلاء كما تارة في التزوم
التزوم على ان يكون من الخلف عند التزوم ولم يقولوا انه باطل على ان يكون من
الخلف في الباطل وليس المصلحة لم يخف فيه اكثر العقلاء فيما بينهم **قول** فانه في

مجمع بخلاف اثبات النظر فانه في حق من صرح وكذا المصلحة اقام الحجة **قول**
ان هذا النظر الخاضع بغيره ان وافادته الظن بعدم الافادة مغلوبة اياً او معلومة
قطعيًا وانما في ذلك العلم بسبب مستفاد من النظر بل علم ضروري في حق الظن
النظري فانه اذا حصل لنا الظن بعدم الافادة من النظر المخصوص علم قطعيًا ان ذلك النظر
يقيد للظن المذكور **قول** سابق كلام آه فيه بحث لان المذكور في اول المبحث النظر
الصحيح مفيد لعدم ضيق العلم شعر يكون الشبهة المذكورة شبهة للمتكبرين لانه
مطلقاً لا للمتكبرين باسرها الا انه افرد ما عرّفه الشبهة السميعة بعدم العلم بانها اليهم
وجاز كونها لفرقة اخرى من رتبة الشبهة في دعوى نفي الافادة مطلقاً **قول**
فترد على ان يكون شبهة واحدة مثبتة لنفي الافادة مطلقاً ونقيضها في الاستدلال
مفقط ونقيضها في موقفة انه تعالى فقط بما حتم **قول** اعني السميعة هذا انما يتم لو علم اخبار
المتكبرين لافادة بالمصلحة في السميعة وبودوم والشوهر المذكور غير مفيد لان الاخرى ودرج
الدعوى وكونه شبهة في قوة شبهة اخرى لا يقتضي اخذاً فاعلم **قول** مرد آه
لا يقتضي عليك ان المراد وفي الشبهة المقدمة بين الضرورية والنظرية هو العلم بنفسه
القضية والمرد في الشبهة الاولى هو العلم بالمفاد بالنظر الجزئي علم واللازم في
اجتماعه على تقديم الضرورية والنظرية لابلج جده لازماً في الاخرى كيف يكون مرد آه
واحد او كون مدارهما على ان العلم به ليس ضرورياً ولا نظرياً لا يثبت ذلك **قول**
لكن لا كان الجواب آه في الاعتناء بان تلك الشبهة لا تشمل جواباً على التحقيق والتحقق
انفرض تقديمه على سائر الشبهة وان كانت كذا للسبب **قول** فانه من النتائج
بالنقل اذ نظر العقل لا يفيد عندهم علماً **قول** العلم بان الاعتقاد آه تقريره بان
لا شيء من النظر الصحيح مفيد لعدم اذ لا في النظر ما من النظر الصحيح لعدم العلم
بالامانة وعلم ما ان يكون ضرورياً او نظرياً وبما لا يأتى لان آه **قول** لم يظهر خطا
لم يخرج من خطا وانما في باطل اذ قد يظن بعض الانظار الصحيحة وذلك بوجوب
جواز ظهور الخطا بعد كل نظر صحيح فلا يكون العلم بان مفاده علم ضرورياً وما قيل
ان اعتقاد المقدس ضروري لحدوده السبب والجهل بين مع وقوع الخطا ليس بشيء لان
اعتقاد المقدس خارج عن العلم فلا يكون ضرورياً ونظرياً **قول** نظرياً ايضاً اذ لو كان

ضرورة ما جاز ظهور خطاه قول - وهذا الى ما لا يتاخر به فتوقف العلم بان المقاد علم على النظر
 غير متناهية فيمتنع حصوله فاقبل ان هذا السلسل ينقطع بانقطاع التوجه لخصيل ان
 العلم المقاد علمه من شئ قول - جواز آية بان يقال الاعتقاد الى اصل عقيب النظر الصحيح
 اعتقاد ولازم للعلوم القطعية لزوما قطعا وكل اعتقاد بهذا شأنه فهو علم والعقوى
 والكبرى لكلاهما بهر بيان ينتج ان الاعتقاد والحاصل بعده علم ويكون افاد هذا النظر
 النتيجة كذا العلم بان الاعتقاد الى اصل عقيب علم بهر بيان نظرا الى ذاته وان كان نظرا
 من حيث انه نظر بهذا ولا يخفى عليك ان حصل الشبهة الاولى انه لو افاد نظرا من الا
 الصحيحة للعلم فالعلم بان المعارف لا يكون ضروريا لجواز ظهور خطاه فيحتاج الى نظر جزئي
 ان لا يشبهه وليس العلم بان الاعتقاد الى اصل عقيب علم ضروريا والاما ظاهر خطاه -
 فيحتاج الى نظر آخر يكون العلم بان الاعتقاد الى اصل عقيب علم نظرا وبذلك السلسل
 وانه لا يفرق فيها بين العلم او المعرفة بل الجزئية وهي ان هذا الاعتقاد علم وانه لا يمكن
 على تقدير احتمال كونه نظرا القول بان الاعتقاد الى اصل بان الاعتقاد الى اصل
 بعد نظرا من الاقطار علم بهر تقدير فانه من المراتل زل فيها قدم من ظهور التوقف
 والتحقيق قول - المقدمات لا تقرب بان لو كان النظر مقبدا للعلم لاجتماع المقدمات اثبات
 وقع فيها النظر في الذهن والناسي بان العلم فاقدم مثلا اما الملازمة فلان الموهل
 مجموع المقدمات او احدها واما بطلان الثاني فلان توجه النفس فهدا الى حكمين في
 زمان واحد محال وحاصل الجواب منع بطلان ان يستند بانه لم لا يجوز ان يكون في راي
 الذهن كاجتماع طرفي الشرطية والى كان منع المقدمات المدللة غير صحيح انما راي انما
 منعها باعتبار ان وليها غير مثبت لها في الحقيقة غير مدللة وذلك لان التوجه
 غير العلم ولا يلزم من امتناع اجتماع التوجهين امتناع اجتماع العلمين وهذا
 الطريق في المنع المذكور في شرح الطوايع لا اصفى في مواضع كثيرة قول - فلما
 لا يتم ان لا يمتنع مقدمات من الذهن جواب بطريق الما رضة حيث استدل
 على خلاف مدعي الحتم وقوله والتوجه غير العلم اشارة الى نقض مقدمة دليل
 الحتم وهي قوله لاننا اذا توجهنا الى آخره فتعبد لفظ لان قوله لانم صريح في المنع
 ومن لان الدليل اعني قول - وذلك كطرفي الشرطية لا يثبت اجتماع المقدمات بل

نفسا

جواز الاجتماع قول - ومنهم من فرق بان آية ان السند المذكور لا يصح مستندة لانه طرفي
 الشرطية فقيمتان بالقوة او لو كان فيها الحكم بالفعل امتنع الادعاء بينهما بالانفصال والاول
 لا يستفاد من جهة بخلاف معذرتي النظر فانها فقيمتان بالفعل والاشقي الا انه راج قول
 ونحن نعم آية اثبات للمقدمة المنقولة بدوى الضرورة الوجدانية المشتركة بين الكل
 وبيان التوجه بالحكم مثلا بدو المنع المذكور بقوله والتوجه غير العلم قول - ثم اجاب اي الفا
 المذكور من قبيل نفس لم يمتح الملازمة المدلول عليها بقوله لو كان النظر مقبدا للعلم لاجتماع
 المقدمات قول - بل كيفية حصول آية وان لم يسبق الا في في الذهن وذلك بان
 المبدا في البعيدة لا يجب اجتماعها المطلوب كافي المستعمل المندسنة فكذلك المبدا
 القريبة لا يشترطها في توقف حصول المطلوب على العلم باو وقوع النظر فيها قول -
 وملاحظتها فمقدما ان راي ان المراد بالنظر المنع التقوي لا المنع الاصطلاحي فلا يرد
 خلاف ما اختاره سابقا في توفيق النظر قول - وتوضيح آية بنسب العقول بالمحسوس
 قول - وعلم ذلك آية ان راي ان الشبهة المذكورة تفيد نفي العلم بالافادة
 لا نفي نفس الافادة كما سيظهر قول - منع العلم اي يفيد مع العلم بعدم المعارض
 لا ينفي فقط قول - اي مع المعارض وظهوره في اننا انما نفي المعارض والكلام
 على حذف المضاف اعني ان ظهور بقية ان حصول التوقف للنظر انما يترتب على ظهور
 المعارض لا على وجوده في نفس الامر قول - فاذا لم يعلم آية اي اذا كان ظهور المعارض
 موجبا للتوقف فاذا لم يعلم عدم المعارض وجوز وجوده لم يعلم ان المقاد علم
 ان كان علما في نفسه وذلك لاجواز وجود المعارض عند الناظر لا ينافي الجزم
 بالحكم المقاد بالنظر انما ينافيه وجود المعارض بالفعل فيجوز ان يحصل له الجزم
 بالحكم بالنظر ويكون مطابقا لواقع لعدم المعارض ونانث لا يثبت ده الى التمسك
 منع تجوز المعارض لعدم العلم بعدمه اما بالفعل بان يكون متروكا او بالقوة بان
 يكون خالي الذهن فلا يحصل العلم بانه علم لعدم الجزم بنباتة وهذا ظاهر ان
 الشبهة المذكورة لا يثبت نفي الافادة وان المراد بقوله وجوز انهم من التجوز
 بالفعل ومن التجوز بالقوة فلا يرد آية عدم العلم بعدم المعارض لا يستلزم تجوز
 وجوده لجواز حصوله من غير ان لا يترتب عليه بطلان اعني قوله لم يعلم ان المقاد علم

والا يرفع المعارض الى النظر من الاظهار قول - فنوقف حصول العلم الى حصول العلم بان المقادير
 علم العلم بنفس المقادير قول - يعني لما ان آه خلاصة الكلام ان النظر العقلي بعيد علوما
 ثلاثة احدها نظري مستفاد وبطريق الكس وهو العلم بنفس النتيجة اعني العلم بثبوت
 المحل للموضوع او انتفاء طابق الواقع او لا وثانيها العلم بان تلك النتيجة حقيقة ضرورية
 ان لازم الحجة حقا وثالثها العلم بعدم المعارض او الانتفاء في القطعيات و
 بهذا ان علم ضروري بان حصل بعد النظر لان حصولها ليس بالكلية بل بجزء يتصور
 النظر في قول - حاصل بعد ضرورة يعني انه لازم من بلوغ الامم كما هو في قوله
 الكلام قول - اولى بان يكون ضروريا لا لان ما يتوقف عليه الضروري اولى بان
 يكون ضروريا على ما فهم حتى يرد انه خلاف الواقع وخلاف ما صح بقوله بان الاعتقاد الى
 بعد النظر علم الى آخره بل لانه اذا كان العلم بان النتيجة حقة موقفا على العلم بعدم المعارض
 ويكون بهذا كسب لم يكن العلم بحقيقة النتيجة علما صادقا بعد النظر بطريق الضرورية بل
 منتظما عنه ضرورة ما توقفه على العلم بعدم المعارض الذي فرض كسبا قول - الا ترى
 الى قول - انه فانه الضروري من حيث ليس بمتوقف على الا تعلق به بما نحن فيه بضرورة
 قول - النظر اما ان يستلزم آه بغيره ما انه لو كان النظر مقيدا للعلم فاما ان يكون مستلزما
 للعلم بالنظر فانه لا اول بطرفين اشقي وهو المطلوب قول - والاول بان آه
 يعني ان النظر كونه عارضا عن الحركة او عن الترتيب الذي هو ضروري لهما امر في
 يحصل في تمام الزمان التي ابتداءه المطلوب المشعوب بوجه وانما هو حصول
 الموطر فلو كان مستلزما للعلم كان في تمامه في تمام ذلك الزمان مع ان شرطه بعد
 العلم في تمام ذلك الزمان في تمام اجزاء العلم بالعلم وعدمه في ذلك الزمان وهو
 مع وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان المستلزم هو تمام النظر وعدم العلم بالنظر فيه شرط
 في انتفاء النظر وابتداءه لا عقده عامة ليس بشئ من آه فلهذا انه بغيره بل هو
 التهمة تجري في الاحكام مع انه بغيره العلم عندكم والجواب انهم لا يدعون الا
 حكاية بغير العلم يعني انه لا يختلف عنه اصلا فان النفس يخطئ كثيرا في انه قد تميز
 العلم عليه فلا نقض قول - يستلزم بمعنى انه يستلزمه خلاصة العلم ان اردتم بان
 لا يستلزم الاستغناء اي حصوله بعد النظر لا يخلف في حق الاشياء الاولى ولا في المتكافئة

المذكورة لا خفاء في زمان العلم وعدمه وان اردتم انتفاء الانشغال في الوجود في حق الاشياء
 ولا تستلزم حصول المطلوب وهو عدم افادة العلم كونه مستقيما بل مختلف قول - المطلوب
 اما معلوم انه بغيره ما انه لو افاد النظر العلم بالمطلب وعلم انه علم فموا ما معلوم من
 الجهة التي يطلب بها النظر او بغيره معلوم من ذلك الجهة والاول يستلزم انتفاء ان يطلب به
 فمقتضى ان بغيره لا انتفاء تحصيل الحاصل والثاني يستلزم ان لا يعلم بعد الحصول انه
 علم بالمطلب وهذا ظاهر لا يمكن ان يقال في ابطال الشيء الثاني فلا يطلب لا انتفاء التوجه
 اليه كالمسبي في التصور قول - انه معلوم آه جواب بان خيار الشيء الثاني ومنه فاذ
 حصل لم يعرف انه المطلوب لانه معلوم من حيث التصور الذي به بناء على ما عاده واذا
 حصل التصديق به علم انه المطلوب ولم يخل في الجواب انه معلوم طنا مط بغيره العلم
 اطراة في جميع الصور قول - اي افادة النظر فيه آه في ان الدلالة صفة الدليل وافادة
 النظر صفة النظر فلا يلزم تعريف احدهما بالآخر والشرح في امثال هذا العبارة بكل الكلام
 على الشرح فالمراد كون الدليل موصلا اليه كما مرجه به فيما بعد وانما ان كسب الشرح بقا
 السبب مقام السبب قطعا لا طلب في تقرير الشبهة فانه لو حمل الدلالة على الايمان
 يكون تقرير الشبهة ممكنا لو افاد النظر في الدليل العلم بكون الدليل والاعية قول -
 اي موصلا اليه لان افادة النظر في الدليل العلم بكونه موصلا اليه بخلاف
 ما اذا قيل بوافا والنظر في الدليل العلم فافادته اما ان يكون الى آخره ثم اعلم ان قيد
 الحقيقة مراد الى العلم بالمدلول من حيث انه مدلول ان توقفت علم العلم به لانه
 لزوم الدور لان العلم بالمدلول على المدلول من حيث انه مدلول يتوقف على العلم
 بالمدلول من حيث انه مدلول لان العلم بالاصنافه يتوقف على العلم بالاصنافين
 من حيث انها مضافان فانه لا يخفى ما قيل ان ما يتوقف عليه العلم بالاصنافه العلم
 التصوري المدلول وما بغيره النظر العلم التصديقي به فلا دور وجعل الظاهر ان
 بني لزوم الدور وهذا العلم بالشيء فرع حقيقة لان العلم بوضع كل موضوع
 في نفسه فيتوقف العلم بالدلالة على نفس الدلالة ضد ورويس بشئ لا يمتنع كونه
 العلم ظاهرا معلوما انه حكاية عنه وانما المقابلة بغيره من جانبها سواء كان مقبلا
 على المعدوم له او متفراغا عنه حتى لو انتفى المطابقة بينهما لم يكن العلم على بل جريلا

وليس من شأنه ان يخرج لوقوعه واللازم انما العلم العقلي ولم يكن الواجب عالمًا بالاشياء قبل
 وقوعها **قوله** فتوقف كل واحداه توقف افادة النظر على العلم بالمدلول ظاهر كما بين
 واما توقف العلم بالمدلول على افادة النظر فلا الا ان يقال العلم بالمدلول النظر في وقوعه
 على النظر في الواقع وفيه انما المعلوم استندام النظر اياه لا توقفه عليه فالاولى ان يقال
 فتقدم العلم بالمدلول على افادة النظر المتقدم عليه فيزم الدوران فيقدم الشيء على نفسه
 الذي هو لازم **قوله** وكون النظر فيه اما عطف تفسيري بنا على انما على الذي انما
 في تفسير الدلالة **قوله** وان لم يعتبر ولم يعلم وجه دلالة شهادته اما عدم الفرق بين
 وجه الدلالة والدلالة كما بين عليه نقوض إثبات الفرق في الجواب والاما وجه الدلالة انما
 يعتبر العلم بالدلالة فاذا لم يتوقف الدلالة على العلم بالمدلول لا يعتبر وجه الدلالة
 وجه فالنقوض بيان الفرق فائدة على الجواب **قوله** بل يتوقف على العلم به
 وجه الدلالة بغير الدلالة فلا يلزم من عدم اعتبار العلم بعدم اعتبار العلم به او
 يقال فانعلم بوجود الدلالة انما هو يتوقف الدلالة والافادة عليه لا العلم حتى يلزم
 من عدم اعتبار هذا عدم اعتبار ذلك **قوله** وجه الدلالة اه مقدمة ثابته
 الجواب على التقدير الاول وكلام منتهى على التقديم ان في تمام الجواب بدونه كما
 علمت **قوله** وافادة آية اي جده افادة قد عرفت ان الدلالة بغير الافادة و
 ان الاول سبب من الثاني ومن لم يفهم الفرق وضع بين البعدين في حجب عين **قوله**
 لا خلاف للاجماع ان اريد به المعنى الاصطلاحي فالمدلول الزاوي لا اجماع عند غيرهم
 المدلول ان اريد به المعنى التقوي اي الانفاق على وقوع التكليف فان التسمية ايضا
 بمقتضى من كتب ويدعون انه سماوي وما قيل انه يرد عليهم ان المعارف
 المكلف بها عندكم على تقدير ان لا يكون افادة النظر اياها مجزئتها بالماضورية
 عندكم او نظرية لازم المصالح من النظر او غير لازم المصالح منه وعلى تقديره
 يلزم قبج التكليف اما على تقدير الاول فلما ذكرتموه في دليلكم واما على تقدير الثاني
 فلانه لا يتحقق مقدوره التحصيل حيث لا يجوز ان يتخلف عندكم في رفعه باختبار
 انما نظرية ولا يستفاد العلم بها بالنظر لعدم افادته العلم فلا يصح التردد بان لا يلزم
 المحل وانما يستفاد تلك المعارف من العقل على انما نحن راين ان لا او مقدوره

انجيل

التحصيل بالنظر لا يقتضي اشباع التكليف عنه بل الترتيب عليه في الجملة **قوله**
 بعدم النظر آية اور دهنه كلام المجهب لينفج به ان الباقي قوله بالنظر صفة التكليف
 وليست مستتية فلا يمكن حمله على ما قاله الامام بان يقال المعنى ان التكليف بالعلم
 بسبب النظر المتقدم وان يكون مقدورنا باعتبار التحصيل لانه لا يمكن حل الباقي
 قوله لا بالعلم على السببية على انه بعد حل الباقي على السببية استفادة ذلك المعنى
 منه يحتاج الى كسف وتكليف تدبر كما لا يخفى وفي توصيف العلم بقوله الواجب
 المصالح ما رآه الى ان عدم التكليف به لعدم كونه مقدورًا كان التوصيف
 العلم بالمقدور ولما رآه الى ان التكليف به لكونه مقدورًا لان التكليف
 انما هو بالافعال والعلم ليس ما فانه خروج عن سوق الكلام كما لا يخفى
قوله وسير راه حيث يقول وتلخيصها ان المقدمة اذا كانت سببًا
 للجواب مستندًا آية بحيث يمتنع تخلفه عنه فاجابه اجاب المقدمة في
 الحقيقة اذ القدر لا يتحقق الا بالآية **قوله** عدول عن الظاهر الى
 الظاهر المجمع عليه فكان ذلك للاجماع **قوله** فالاولى ان انما قل ذلك لان
 العدول عن الظاهر يجوز اذا كان له باعث وقد وجب وبوجه
 بين كون العلم مكلفًا به لكونه غير مقدور وجود جواب ان لا حاجة فيه
 الى العدول يقتضي اولية لا عدم صحة الجواب بالعدول **قوله** ينبغي ان
 التكليف **قوله** اذ الموجب اه خفض اليك بالاولى بل ان غيره من الغرويات
 ايضا غير مقدور لان المدخلية الاحاس فيها ولذا جبر عنها بالحق متوقفة
 على امور لا تعلم ما هي ومنى حصلت وكيف حصلت لان اشياء العلم
 النظر بعد فرض كونه لازم المصالح انما هو به دون ما سواه لمدخلية الاحاس
 فيه بخلاف العلم النظري على ما فلا يرد ان ذكره انما يتم في الاوليات مع
 انه لا تكليف في مطلق الغرويات فاذا اوجب تصورهما خلاصة ان
 العلم الاول بعد تصور الطرفين والنسبة لازم الحيل لا يمكن العبد من
 تركه فيكون غير مقدور بخلاف العلم النظري فانه يمكن تركه بعد تصور
 الطرفين والنسبة ترك النظر في نصيبه من مقدور واما من تصور

فكلما ما تمنع تعلق القدرة بها لا تمنع تعلق القدرة بالكلية فانه قد زال فيه
 الاقدام **قول** فاما الذي ذكرتموه انه لو بدل قوله فيصيح التكليف به بقولنا فلا يقع
 التكليف به بقدر فلا يقع التكليف به اندفع بهذا الجواب **قول** لو افاد النظر
 العلم انه لا يخفى في افادته ان الحق لا ينافي راسخا في الشيء ونقول انه لو افاد
 النظر في الدليل العلم بكون النظر واقعا في الدليل وكلما كان واقعا فيه فالدليل
 المنظور فيه موجبه اما نفس المدلول او العلم به اذ لا يجوز ان لا يوجد شيئا
 والا لم يكن الدليل دليلا ولا امر اثباتا لا لا يتحقق له بالدليل لكن ان
 اعني كون موجب احد الامرين بطا لايته فالمقدم مشكك ثم التردد بين وجوب
 الدليل مبنى على ان الدليل المنظور فيه اما مغاير للنظر في الدليل فيكون موجبه
 احدهما غير موجب الا في اوعينه بناء على ان الموجب مجموع النظر والدليل
 والفرق بينه وبين الموجب هو واحد وبما قرنا لك اندفع ما توهم
 من فيه التردد في الموجب بعد اخبار المقدم افاده النظر في الدليل
 العلم بالمدلول لانه انما يتحقق ذلك التردد في موجب النظر كما في موجب الدليل
 المنظور فيه ولاجل هذا زاد الشرح **قول** لكان واقعا في الدليل وما
 يتوهم من اذا كان موجب النظر العلم بالمدلول كيف يكون ذلك موجب
 الدليل ايضا فانه يلزم نوارد الموجبين على شيء واحد **قول** كان انتفا
 انه متبعا لانتفا الموجب بالمقيد والموجب بالاستفاد لان انتفا الموجب
 الغير المقيد لا يستلزم انتفا الموجب الغير المستفاد كما لمزوم بانتميه الى
 اللازم الا انتم **قول** فاذا انتفى اللازم على تقدير عدم النظر انتفى المزموم
 وهو كون الدليل دليلا **قول** فان انه اجاب بانجب راسخين
 ومبناه ان الدليل المنظور فيه ان لو حفظ ذاته مع قطع النظر عن النظر
 الواقع فيه فالمتى راسخ الاول وان لو حفظ مع النظر فالمتى راسخ الثاني
قول هو غير ان يكون محصلا آه فيه انه الى ان الجواب بالترديد بانكم
 ان اردتم بالموجب المحقق فيجوز ان الدليل لا موجب له بهذا المعنى وان
 اردتم المستلزم فنجار الشيء الاول فان الدليل مبنى وجد المدلول من غير

تخالف

تخلف عنه ولا يلزم من نفيه التزم لعدم مدخية في حصول نفس الامر **قول** وهذه
 الجبته لا يخفى آه فوكم يلزم ان لا يبقى الدليل بتقدير عدم النظر فيه وبهذا ان اردتم
 انتفا دلالة ما تفعل فليس وان اردتم انتفا دلالة بالقوة فمتنع **قول** موجب العلم
 لتفصيل متعلق بالكون وليس صلة لمطابقا **قول** لو جرد ان ولا فرق بينهما الا باستناد
 العلم الى موجب حقيقي واستناد العلم الى موجب انتفاذي وبعبارة اخرى لا فرق
 بينهما الا بالمطابقة وعدمها والشك ان الاطلاع على موجب الحقيقي وعدمه او المطابقة و
 عدمها في غاية الخفاء **قول** شيئا عن يقول شيئا فان الاشياء في المتماثلين اكثر من
 الصديقين **قول** انما يلزم آه لانه الاشياء انما يقع في الامثال لاني لا ازيد **قول**
 فان ما ذا يؤمننا آه فلا يحصل العلم بان ما افاده النظر عدم فهمه الشبهة ايضا بقدر
 نفى العلم بكون المتفاد على ما افادته العلم **قول** وقيل للمفظة آه يعني ان الفرق
 بينهما انما هو بالمطابقة وعدمها فاذا افاد النظر الصحيح العلم بالمطابقة حصل التميز
 بينهما من غير فرق بين القول بالمتماثل وعدمه من قول المطابقة وعدمها في ما يتوهم
 خروجهما **قول** قربة الى الاقسام ان شئت ابهما بالكلية يكون مباديها الاولى اوليه
 من حيث ذاتها ومن حيث شأنتها **قول** منسقة منتظمة في القاموس
 النقي انظم ونظم الاولون نظاما الفهم وجمعه فانتظم يعني ان تلك المسائل على مرتبة
 بعضها مع بعض لا يكاد يقع الفلظ فيها من هذه الجهة اذ اجبات بعضها مبادي لبعض
قول لا يقع فيها غلط لكون المبادي الاولى اولى بالذات والمناسبة والمبادي الثانوية
 فطعية الذات بهيئة المناسبة منسقة وقد ترتبت ترتيبا ضروريا لاستلزام
 لا يقع الفلظ فيها لانه من حيث المادة ولا من حيث الترتيب **قول** بعيدا عن الاذا
 من حيث ابها بكافة ومنسقة لاجتماعها الى غاية التجرد عما الفهم الحسن والاهم **قول**
 لا يتصور ان يمتنع تصور بالكلية كما يرشد اليه الالهي والجواب فلا يرد ان الحكم بعدم
 التصور يستلزم في التصور فيمنع تناقض **قول** والنقص يعني آه اي التمهيد يعني
 البقيني باحوالها المخصوصة على واحد من التصور بالكلية اذ لو لم يتصور بالكلية
 جاز ان يكون في ذاته ما يمنع التصديق الذي باعته التصور بالوجه وبما ذكرنا
 انضغ فليس لانه لو كان التصديق البقيني فرع التصور بالكلية لايكون الحكم على الحق بغير

اللاظنية بأنها لا يتصور بيقين لانه ليس من الاحكام المحسوسة **قوله** فانزع التصديق ما يظهر من
هذا ان قولهم بهذا فائدة النظر الصحيح في الالتماس العلم لاجل انه لا يمكن العلم بالاشياء
ما يتوقع عليه اعني التصور ولكنه فاقبل ان خلاصتهم في الاعادة راجع الى الخلاف في تحصيل
النظر الصحيح في الالتماس وعدمه والافضل يقول عاقل ان مع تحققة هذا لا يفيد العلم
بشيء **قوله** انما لا يتصور بجنا بقها اي لا يمكن تصور ما كذلك فلا يصح قولكم فانزع
التصديق **قوله** ام الكاتب اي جازي في كل لازم ويدرؤم **قوله** ينبغي آية يعني التصديق
اليفضي منوط بتصوير الطرفين على وجه هو مناط الحكم ويجوز ان يكون ذلك اقرا عارضا
فلا يتم كونه التصديق **قوله** البقي فرع التصور ولكنه وما توهم من انه يجوز ان يكون
في ذاته ما يمنع التصديق الى اصل من القصور بل وجهه منوع بعدم الشك في بين
مقتضيات الملازمة **قوله** لانه تصديق ايضاً آية فاذا كان التصديق اليقيني
متوقفاً على التصور ولكنه يكون التصديق الظني ايضاً كذلك ادلاؤم في بينهما في
ان كلاهما يستدعي تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم فاذا وجب التصور ولكنه
في التصديق اليقيني لجواز ان يكون في ذاته ما يمنع ذلك التصديق وجب في
التصديق الظني ايضاً لجواز ان يكون في ذاته ما يمنع التصديق الظني لضعف
يجوز ان يكون فيه التصور بل وجه الذي هو ضئيف بخلاف التصديق اليقيني
قوله واولا آية كونها حاضرة عنده دائماً والعلم ليس الاحضور المدرك عند
المدرك وفيه اشارة الى ان المراد الاقرب ادراكاً ذاتاً **قوله** فانه يرى
لا خلاف فيه اذ كل احد يعلم بانه موجود حتى الصبي والجنين وهذا التصديق
ليس بالاحوال المحسوسة حتى يستدعي تصوره ولكنه فلا بد ان اذا كان التصديق
اليقيني فرع التصور ولكنه عندهم كيف يقولون يحصل هذا التصديق مع عدم
التصور ولكنه **قوله** النظر لا يفيد العلم بمعرفة الله الباطن في كما صرح به الشافعي
فيما بعد متعلق بالنظر اي النظر في تحصيل موفته تعالى او لاجل موفته تعالى
لا يفيد العلم وان كان حصصه بغيره الظن فبعض العلم ضروري لمن قال ان لفظ
العلم مضمون والحق في البعبارة لا يفيد موفته الله تعالى فقد افهم نفسه **قوله**
لان اجابته آية وذلك لان الاستدلال منحصر في الالتماس الثلاثة على ما سيجي

المقد

المفيد منها البقيين هو الائمة لآل محال العقل على محال الجنى فالعلم بعددته في بينة الجنى الطرقي
انما يحصل من العلم بعددته في جميع الاجزاء **قوله** وان علم صدقه به العقل بان كان مو
وبس بغير العلم بعددته كالمنحة والكرامة او احواله الآتية على صدقه **قوله** فبينة كفاية
آه لان العلم بعدد الجنى الجنى هو العلم بعدد ما اجتر به فاذا كفى نظر العقل في
معرفة صدق العلم كفى **قوله** في معرفة صدق ما اجتر به فلا يراد ما توهم من الصدق
العلم ليس من المعارف الائمة التي يدعى عدم استقلال العقل فيها فلا يراد فيلزم من كفاية
العقل فيه كفايته فيها **قوله** بانه قد ثبت رك آه جواب باخبار الشافعي الثالث
قوله الذي يعلم الاشياء بالوحى وهو يعلم المعارف الائمة بطريق الضرورة من غير احتياج
الى معلم **قوله** كافي الاقنية الكامنة وهي التي لا يحتاج في الانساج الى قياس آخر
وهو اشكل الاول والقياس الانشائي المتصل **قوله** كما مر كيف وذلك العلم
حاصل نافع الفصل عن العلوم العقليم **قوله** الا يرى آه بهذا التنوير على تقدير ان
يراد من لآله ان الله معناه اعني التوحيد اى حصى باخذ او التوحيد معناه واما على
تقدير ان يكون المراد منه تمام الكلمة بان يراد لآله الائمة الى آخره ويجعل لآله لآله
الله علما تمام الكلمة فلا تنوير كما لا يخفى **قوله** خطبى الرزق عليهم آه بهذا انما يتم اذا
كان الغنى معتقدا بالاجتماع الا ان يراد الرزق على سبيل التخييف دون الالتزام **قوله**
فذلك ولا يظهروه آه فيه ان الآيات الائمة انما علم من طريق التعليم من النبى
فيكون العقل مقيدا للعلم بركه المعلم فتدبر **قوله** الاجتناب الى المقام كى
في العلوم التفتية **قوله** فلما سلم كيف واول من استخرجها استخرجها بكفر
فقط **قوله** بالمنظورية اى لاجد **قوله** والمذاهب التى بينت باهتزاز على بيده
بقوله ومنهنا مذاهب آه كفى نقل في شرح المفيد عن الامام الغزالي انه قد
المر اجاب والقول بالعقائد مذاهب البعض **قوله** اى بدلا واسطة في الاستناد
بان يستند شئ منها الى غيره تعالى ويستند ذلك الغير الى ذاته تعالى ومنهنا انتهى كون
النظر موجبا للعلم ويكون قادرا تحت اى اى ان فى فعل واحد ترك من
غير لزوم احد الطرفين انفى الاعداد وبعدم العلاقة بوجه فلا يتوقف صدق شئ
على شئ انفى التنوير ولو فسر الاستناد بدلا واسطة مدخلية شئ في آه يكون

بهذا الاصل كافي في كونه بطريق العادة اذ في الاعداد والتوليد توقف العلم على
 النظر ويكون قوله وعلى انه قادر مختار ولا علاقة بين الحادث المتعاقبة مستدركا
 قوله فلا يجب عنه معدور شئ اى نظر الى ذاته فلا ينافى وجوبه بتوسط الاختيار
 قوله ولا يجب عليه نظر الى ذاته فلا ينافى وجوبه عليه ولزمه ايتا بواسطه الوجود
 قوله ولا علاقة آه عطف على قوله قادر مختار ولم يعد كنه على مذهبنا ان الشارة
 الى كمال المناسبة بينهما فان عدم العلاقة بعينه كونه قادرا على كل واحد بلا واسطه
 بخلاف ما اذا وجد العلاقة فان جيتئذ يكون القدره على الموقف بواسطه
 القدره على الموقف عليه قوله وكان دائما او اكثر ناه الكفى في شرح التجريد الجدي
 في كونه عاديا بحدوث اشارات والحق ما ذكره الشرح قوله وانما لم يكرر اى لم
 ينصف بالثبات في حال صدوره بان لم يسبقه مثل فلا ينافى تكراره بعد دوره
 مرتين ثابته كونه خارجا للعادة فلا بد وان يجوز ان الانبياء عليهم السلام قدما
 مكرره صدوره كما جاب الموتى واهل الاكمه والابرص وانقلاب النفس حبه مع انما
 خوارق العادة والمراد عدم التكرار من حيث خصوصه والانه يجمع المجرى عاربه
 مجرى عاده في غايه الخلق المجرى على ابي الانبياء عليهم السلام فبعد بقا لهم
 بقى مهنه شئ ويوانه انما يتم ذلك اذا ثبت عدم كونه المجرى واحدة او
 كرامه واحدة بين نبين او وليدين في زمانين وهو وان امكن ادعائه في
 المجرى لا يمكن ادعائه في الكرامه الا ان يقال ليس كل كرامه خارجا للعادة
 فان شئ المربى بالادعائه كرامته وليس بخارق للعادة لانه اجزى عاده في
 بقبول دعاء العالم جمل سبب الاجابة قوله فهو خارج للعادة او ان در نشر
 على ترتيب النفس قوله او اكثرى ذكره لوجود وضع لجاب الخضم على تقدير الاكتفاء على
 الدوام بما يقول لانه دوامه وانما ثبت ذلك لعدم خلف العلم في النظر العقبة
 في صورة من الصورة ودونه خط الفقد فلا ينفذ الخفى الاكثرية ولذا الكفى في شرح
 التجريد جمل الخفى الجدي على الدوام ويجوز كونه اكثر يا لانا في الحكمة التي ادعاه
 وهي ان كل منظر صحيح مائة ومهورة لا يعقب هذه العلم فيقيد العلم بالمنطوق فيه
 لانه المراد بعينه العلم وانما او اكثر يا والمجمل المفيد بالترديد المذكور ثابت للحق

نظر

نظر صحيح فنه برفاهه قد ذل فيه اذ لم قوله ان يوجب فعل آه المراد بفعل في الموضوعين
 الا انه لا ينافى بليس يثبتهم بتوليد بركة البعد وكذا المفتاح فلا بد ان العلم ليس بفعل
 وكذا النظر ببعض التفصيلات قوله لفائدة متعلق بوجوب واحترز به عن المطاوع
 فوكسه في فائمه فان فيه الجاب فعل فعلة آه لكن ليس ذلك لفائدة قوله النظر
 المعاد آه المطابق للسبق النظر المذكور الا انه او رد لفظ المعاد تروجا لقياس
 بانه هو النظر المبته لافق بينهما الا باعتبار الوقوع في الوقت الاول والثاني ومن
 المعلوم ان الوقت لا دخل فيكونان منسا وبين في عدم التوليد قوله اذ لا في
 آه لان ما يعود اليه للاستخدام العقبة ومن حيث المادة والصورة وهي تحتة فيهما
 قوله ارتفاع التكليف بالمعارف النظرية الى المعارف التي حصلت بالنظر
 يسقط التكليف بها حال تذكر النظر كونه ضرورية من فعل الله تعالى كذا افاد
 الشرح في مباحث التوليد فلا يكون الابحان با فرضا وايضا بعد حصولها ولا بد
 بعد حصولها اما ضرورية فتكون غير معدورة واما نظرية وليس الموجب بها ابتداء
 النظر لانه مشروعا بعدم حصول العلم فالموجب بها تذكر والمفروض انه فعل الله تعالى
 فيكون العلم المرتب عليه منزله تعالى ايضا فلا يكون مكفاه وبما حررنا كظهور
 انه قاع ما قبل من انه انما يلزم الارتفاع اذا كانت المعارف النظرية الى حصة من
 التذكر كذا غير معدورين وغير حاصلة الا بالتذكر من قبل من اننا لانه بطلان
 التلزم اذا استكليف مفيد بديم المعرفة اذ تكليف المعارف بتفصيل الى اصل قوله
 بطل القياس الفقوى فيه اشارة الى انه على تقدير تمامه قياس فقوى لا بعينه
 البقاي قوله لان العلة غير شرعية لان ابتداء النظر مقدور قوله والذي يفقد
 البعد آه فقد مرح بما التذكر المقدر وموله للعلم الى التذكر قوله مركب الاصل
 القياس المركب ما يستغنى القياس فيه عن اثبات الحكم في الاصل لا عن ان الخضم
 به مع ان الخضم منع كون الحكم فيه معللا بعلة المستدل اما يمنع عليها او يمنع وجودها
 منه والاول مركب الاصل اى الحكم لا يحتاج قياسين على ثبوتها وان في مركب الوصف
 قوله والخضم بين آه اى الخضم في الجواب دار بين مذهب الامرين قوله جواب
 آه في الجواب الاول مع علمية علة المستدل اعني كونه نظرا صحيحا ببداهة اخرى

اعني عدم المعذور به والثاني منع تعديها استغلا لا باشرط هو زوم تحصيل الحاصل
 وما قيل ان لزوم تحصيل الحاصل انما يظهر فيما اذا عقل عن النظر دون العلم بالمنظور
 فيه وليس بشئ لانه على تقدير الفعل عن المنظور فيه التزم ذكر العلم لا العلم وهذا
 صحيح انما خرج في الآتي بآيات بالمراد صورة العقدة عن النظر والعلم بالمنظور فيه
 ايضا **قوله** فان المبدأ الذي ان هو العقل او الفعل او الواجب لهما توسط سبب
 العقول **قوله** امتنع ان لا يعلم الى آخره ضرورة اندراج الاصول في الاوسط والاوسط
 في الاكبر **قوله** وبهذا الاستدلال انه فلا بد ان الاستدلال المذكور انما يجري في الشكل
 لا في حقيقته **قوله** وافقنا بقدرته ابتداء لا متولدا من شئ **قوله** لا بعدة العبد
 لا ابتداء ولا بواسطة النظر الهادئة فلا يكون النظر متولدا من شئ فانه قول في
 اقد آم **قوله** لا يصح مع القول انه ان القول بالاستدلال ابتداء بشئ لزوم العلم من النظر
 بما يكون عنه موجبة لا فيكون التزوم بينهما لزوم المعلول سببه والقول بكونه ما
 على تعالي مختارا اي يصح منه الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور بشئ لزوم العلم
 بالنظر بان يكونا معلولين عنه موجبة لا بآياتها بل بالآية **قوله** لا يمتنع التخليق
 فلا لزوم من النظر ولا من النظر فاشق التزوم بينهما وبما ذكرنا ان دفع الجواب الذي
 ذكر في شرح المقاصد من ان وجوب الاثر كالتعلم مثلا يمنع امتناع انفكاكه عن
 اثره كما كان النظر لا ياتي في كونه اثر المختار جارية الفعل والترك بان لا يخلقه ولا
 ملزومه لانه لا ينفك الملزوم ولا يخلقه كثر التوازم انما المتأني را امتناع
 انفكاكه عن المؤثر بان لا يتمكن من تركه اصلا **قوله** وانه لا يجب عليه شئ
 لا من ذاته ولا من غيره وهذا حكم لازم للمختار بالمعنى المصطلح المذكور وكذا
 فزعه انما خرج فيما سبق على كونه مختارا ذكره ليظهر ان مناهة كونه مختارا
 لوجوب بعد النظر بمعنى التزوم العقلي به مناهة لازمة **قوله** اذ لا
 وجوب آه استدلال على انتفاء الوجوب عليه مطلقا بانتهاء ضرورة المخيم
 فيها فلا مصداق له وليس كذلك لقوله لا يصح مع القول آه اما اولاه
 فلا بد بعد ملاحظة الاستدلال ابتداء وكونه مختارا لا يحتاج الحكم بعد صحة
 المذهب المذكور الى دليل وانما ثانيا فلا بد لا يمتنع الوجوب له كما

وقت فلا يتم التعريب **قوله** كما برزتمه المعترلة بآ على القول بالحق والعقباتين **قوله**
 وانما يقع آه حكم الفقه على حذف قيد الاستدلال اذ كونه تعالى فاعلا مختارا بالمعنى المذكور
 ما يقع عليه من السنة بخلاف الاستدلال ابتداء فانه قول بعض الاشوية على ما صح
 به في شرح المقاصد **قوله** ولا بعض انما رده مدخل في ان يترتب ان يكون عنه موجبة
 له **قوله** ووجوب آه يعني انه قادر في نفسه بواسطة ما يوجبها وان لم يكن مختارا
 فيه ابتداء **قوله** شرط النظر اي في اخادنه العلم بالمطلوب فلا بد من العلم بضرورة
 تحقيقها كالمعلومات والمطام والمخبر والفعل والتميز والامكان وبما حررنا انه دفع
 الشكوك التي اوردنا بعض الناظرين على قولنا والجعل المركب كما لا يخفى **قوله**
 اجتماع المتباينين وبما العلم بالمطام حيث هو مطا وعدم العلم به عند الدليل
 الثاني **قوله** بل العلم بوجه دلالة الدليل عليه اي المقصود بالنظر الثاني هو العلم بالنتيجة
 من حيث دلالة الدليل الثاني عليه لا العلم بنفسها وليس المراد ان المقصود هو العلم
 بوجه الدلالة على ما وهم حتى يرد ان الدليل انما هو لافادة العلم بالنتيجة لا لافادة
 العلم بوجه الدلالة وان كان لازما **قوله** ولا يحى هذا الوجه غير محدود في المطلوب
 من حيث هذا الوجه لا يكون معلوما **قوله** العلم بالمنظور فيه اي من حيث ذاته لا من
 بيده الحقيقية فينبى شرط لا اي لا يعلم بالمنظور فيه هو شرط للنظر الذي يطلب به
 الظن بالمنظور فيه على اختلاف درجاته **قوله** الاول آه الشرط الثاني من عن الاول
 الا انه حاول التفصيل فلهذا اعتبر كل واحد شرطا براس **قوله** واختلف في
 طريق بثوته لما لم يكن الاجماع فيها ومن المعترلة جهة على غيرهما والاجماع لا بد له من
 مستند ذكر استدلال كل من الفريقين على المادعي فلا بد ان يثبت ثبوت الاجماع
 على وجوب النظر لاجلها في ذلك الى ان يتسك به بل آه **قوله** لا دليل الق
 وصفاته لتحصيل المعرفة بها **قوله** غير قطعي الدلالة على المطا اما الشبهة في المان
 بما حمله معنى آخر غير الوجوب الشبهة في الاستدلال في جوا الاحاد **قوله** قد يحصل
 بالتفصيل كما قد يحصل بالدليل الظني وما قالوا من الشك في خارج عن العلم بقية
 الثبات فالمراد به التخليق الي زوم بغيره بوجه الظن من اي طريق كان بقية
 الخزم **قوله** كوجوبه اي ان يثبت فحين وان كفاية كفاية **قوله** متوقف على

48
 المقصد الثاني من الموقف الاول
 في بحث شرط النظر

المقصد الثاني من النظر في معرفة الله

امكانا اذ لا يتخلف بالمتن **قوله** وليس امكانا آه بريد منها لو كانت ممكنة فاما كانا
نسبة بين الشئ ووجوده يكون بالنسبة الى كونه وصورته في الزمان وليس النسبة
الى كونه بطريق الضرورة لانه لا يشك لو خفي من النظر لا يجد من نفسه بعد الانقضاء
العلم بذلك اي يكونا ضرورة اي احدهما في الزمان بدون نظر والضرورة لا يكون
كذلك اي لا يجد الاثنان من نفسه العلم به بعد الانقضاء واللازم ان يكون لهما
علوم ضرورة لا تتغير وبما حررنا ظهرا ان الاعتراض على ما ذكره الشيخ يرجح بان الشرطية
ليست ببداهية ولا مبرهن عليها في المنع عليه باننا لم نجد من النفس ذلك
لكن لم لا يجوز ان يوجد شخص من الاشخاص بجده ليس بشئ مثله سواه الفهم وما
قبل في بيان ليس امكانا باعتبار كونه ضرورة انه لو كان كذلك لم يتضح **قوله**
وهي لا يتم الا بالنظر ولان الضرورية يستلزم عدم المقدورية وبغير المقدورية
لا يلحق بها اجماعا خفية ان معضود المقترض عدم امكان المعرفة في نفس الامر
لستخرج عليه عدم وجوبه في نفس الامر وعلى هذا التفريق يكون الترتيب **قوله** بنسبة
آه اي ان يكون امكانا باعتبار كونه مستفادة من النظر **قوله** وفيها بلا معلم لان
الكلام على تقدير كونه امكانا باعتبار استفادته من النظر استقلاله كيدا يكون
التخلف بالمعرفة تخلفا بالاطلاق واذا كان امكانا باعتبار استفادته
من النظر لمعونة التعليم يكون حصولها موقفا على فعل الغير فلا يكون اختياريا
قوله اذ شرط آه فاما اريد بالفا في من لا يفهم الخطأ ولا يتصوره فلا
انه خفيف للغاية وان اراد به من لا يصدق فلا يتم قوله وانما بالحق **قوله**
امتنع نقرا آه لعدم العلم لنا قبل بثبوت **قوله** اي جواز كونه لعدم عصمته
واذا جاز كونه لم يحصل لنا قبل العلم بهدونه وان صدق فيما قال فلما يحصل العلم
بثبوت الاجماع وان كان ثابتا **قوله** وجواز رجوع آه يعني لا يمكن سماع اقوال
الجمهور وان صدقوا في زمان واحد بل في زمان متطا ولا فرقا بتغير اجتهاد
بعض فرج عن ذلك الراي قبل قول آه واذا جاز الرجوع لم يحصل العلم بثبوت
الاجماع لنا وان كان ثابتا لعدم الرجوع فتدبر فانه ما خفي على ان طريق
قوله فلتا ما ذكرتم آه يعني ان ما ذكرتم تشكيك في مقابلة الضرورة فانما

فلم

فلم قل من السببية وان تعين الاجماع في سبب كثره وما ذلك الا بثبوت وثيقه
اين فاستقص الدليلان باستدلالهما الى **قوله** لوان الخطأ آه يعني هذا عدم الفرق بين
كل واحد والكل المجموع الذي لم يعبر فيه الهيئة الاجتماعية **قوله** ولان انقضاء الخطأ
آه يعني هذا انقضاء القواب الى الصواب كما يرجح الصواب كذلك انقضاء الخطأ
الى الخطأ يرجح الخطأ فلا يوجب الاجماع الصواب وليس فيه مدخل الكون حكم كل
واحد وحكم كل واحد **قوله** بل الاجماع على خلافه لما كان منع وقوع الاجماع على
وجوب المعرفة كما برة اذ الامة كلاما رتبا بعد قرن متفقون على ذلك حتى قال
في شرح المقاصد ان الاجماع متواترا ما يقع ما قدوة في الكثرة هذا المنع نواظر
على الكذب وكذا لم يتوقف المصنف لجوابه اعرب الى معارضة الاجماع المذكور بالا
على خلافه **قوله** فلتا آه جواب بطريق المنع لقوله بل مع العلم بانهم كانوا لا يعلمون
بما مطلقا مستندا لاجاز علمهم باجمالا وقول الاعرابي بقصور العلم الاجمالي فتدبر فانه
قد زل فيه اقدام **قوله** ذات ابراج جميع الفقه استعاره الكثرة لمراوغة في الجمع
والاجماع جمع فرج وهو الطريق الواضح **قوله** او ندعي بصيغة الحكم عطف على قلت
قوله والى اصل اي حاصل الكلام في هذا المقام وهو بين الجوابين المذكورين
وليس هذا حاصل الجواب كالاختصاص **قوله** والتوجه التام ان رب العطف الى
المراد بالارحام الذي يحصل بعد التوجه انما كما يقوله البراهمة لا يطلق الا لهما
اذا المقصود ببيان الطاق المحقق التي يدعي صاحبها حصول المعرفة بالارحام
المطلق ليس كذلك لا بطريق المحتملة فانما كثرته كالحديث وحققا ضرورة **قوله**
مرغوا آه فالتوجه المذكور عبارة عن حرف البراهمة الى ما يقصد حصوله بحيث يشغله
عن كل ما سواه سوا حصل ذلك التوجه بالبراهمة او بدونه فليس غير التصفية
قوله فلتا آه يعني ان المستثنى منه المقدر في قول وبني لا يتم الا بالنظر بسبب
سقوط بقرينة ان النظر سبب سقوط فذاير النقص بما ذكرتم لاجتماعها الى
النظر فاقبل ان بينه وبين ما مر في الاشكال المذكورين قوله وبلا معلم فافهم
وهم نحن **قوله** وكذا الحال في التصفية آه لم يتوقف الى ما في شرح المقاصد
من ان التصفية لا عبرة بالابعد طائفة النفس في المعرفة وذلك بالنظر لانه وكثر

الامام في الاجابة ان السالك بحقيقة في السلك في السبوك التفتيد في العقائد والنظن
 التراجيح بما لم يبد السلك والتفتيد بحصيل العلم اليقيني **قوله** او المداواة المستثنى
 منه القدر بسبب مقدور والامور المذكورة غير مقدورة وان كان التوجه الموصل
 الى الالهام والطلب الشام الموصل الى السليم مقدورين فلا يرد النقص **قوله**
 او قلنا تحفة آية في المداواة لا يتم الا بالنظر لمن لا طريق له غير بناء على ان الله
 خاض وهو وجوب النظر لمن لا طريق له سواء **قوله** منقوض آية في ان الالهام
 المذكور جاز في عدم الموقفة والشك مع تحلف الحكم عنه اعني وجوبها بان يقول
 موقفة الله واجبة اجماعا وهي لا تتم الا بعد الموقفة او الشك وما لا يتم الواجب
 المطلق الا به فهو واجب **قوله** وايضا يكتفى آية فانها غير مقدورين ابتداء
 ان كانا مقدورين بغا **قوله** اتفاقا متعلق بقوله لا يزم اي عدم لزوم وجوب
 عدم الموقفة ووجوب الشك من وجوب تحصيل الموقفة متعلق عليه فلا ينافي
 ما يبيح من ان الشك واجب عند ابي ما ثم **قوله** ومن ثم عرف آية حيث
 اعتبر فيه قيد الحقيقة المشعرة بجواز عدم كونه واجبا مطلقا من حيثية اخرى
 واجب شرعا وان كان واجبا عقلا لم ينع انه لا بد منه في حصول الواجب **قوله**
 قلنا الموقفة ان خلاصة الجواب تحصيل ما لا يتم بالسبب المستند والواجب
 المطلق بما لا يكون مقدورا بذاته وحينئذ يكون ايجاب الظاهر ايجابا لذلك
 السبب حقيقة لعدم مقدور رتبة الا من جهة ذلك السبب **قوله** اما خطاب
 الله المتعلق بافعال المكلفين بالاعتقاد والتجربة وهذا عند الاصوليين بناء
 على ان الوجوب نفس الايجاب الذي هو الامر والفرق بينهما بالاعتبار او الترتيب
 عليه اي عند الفقهاء فيهم فالوا الحكم ثابت بالخطاب لا نقه **قوله** اي لا يمكن
 آية لعدم كونه فعلا بل كيفية **قوله** لا يباد السبب بمباشرة السبب **قوله**
 وذلك كمن يوم آية وضع لاستبعاد ان يكون ايجابا ايجابا بسيما بان ذلك
 واضح في الماورات **قوله** اذ لا يخلف آية تعقب لقول فاي ايجابا ايجابا بسيما
قوله وتخصيص التخصيص وتبين هذا التخصيص وتبين لوجوب المذكور
 باثبات الكيفية اعني بسبب مستند لوجوب المطلق الغير المقدور فهو واجب

باجابة

بايجابه ليعجز كبرى فيقال النظر بسبب مستند لوجوب الغير المقدار بذاته الاله وكل ما يندرج
 فيه واجب بوجوده وتبين الكيفية كون ايجابا ايجابا بسببه بان تعقن الخطاب ظاهر
 به وحقيقة بسببه ولفظ بين السبب المستند والشرط وهذا التخصيص لا يرفع الرد
 الذي ذكره سابقا من ان افعال الخطاب المتعلق بالموقفة الى الشرط خلاف الاجماع من
 غير ضرورة تدعو اليه لان العلم النظري مقدور بالواسطة كما في قبيل الاية اشارة
 الى ان الرد المذكور غير متعلق عند الشارع ليس بشئ نعم لو قال بدل لتخصيص تحقيقة
 كان فيه رمز الى ذلك **قوله** يجب ذاته ان اريد بالاعتقاد لا الفعل من
 القياتم والقرارة والركوع والتجود والعقود في مقدورة يجب ذاتا وان اريد
 بالهسيمة المترتبة على هذه الافعال مقدورها باعتبار سببها المستند لها في
 معنى **قوله** يجب ذاته لاجب شرط المذكور **قوله** والا اي وان لم يبق الإجماع
 حال عدم الوقوف عليه لم يكن الوجوب وجوبا مطلقا كونه حينئذ واجبا على تقدير
 وجود الوقوف عليه **قوله** ان يجب الشئ مع عدم المقدرة لا طلب لوجود الشئ
 حال عدمه **قوله** لا يستند عدل فيجوز ان يجمع التكليف بالشئ بوجوده
 المقدرة **قوله** بان قلت آية اثبات للزوم التكليف بالمال بانه على تقدير عدم
 وجوب المقدرة يزم بالاعتراض كونه على الا وهو وجوب الشئ مع عدم المقدرة
قوله قلت بهذا مبني على الكسفي والتقيظ ولم يورد الطي ظهوره وهو ان الحج
 وجود الشئ مع عدم مقدرة لا وجوب معه **قوله** والتحقيق ان التحقق في بيان
 منفعة فيجب **قوله** هو ان يخلف بالشئ آية فانه تخلف لوجود الشئ وعدة
قوله لا لعدم التكليف بمقدرة فانه عدم التكليف بما لا يستند عدل **قوله**
 ويجعل نقط مع آية اي لظن قال مستقرا او لوقفا فانه مع الاضيق الى احد المتجهين
 يكون طرف زمان او مكان فيكون وجود الشئ وعدمه داخلين تحت الوجوب فيه
 وجوب وجود الشئ ووجوب عدم مقدرة بخلاف ما اذا لم يقدر الوجود وسواء حصل
 لقطر مع طرفا مستقرا او لوقفا يكون قيد الوجوب لادخاله تحفة فيه وجوب الشئ
 في زمان مقارنة لعدم المقدرة لا وجوب عدم المقدرة وهذه الدققة في
 اخر الشرح بالندبر واما قوله خرج زيد مع عرو فانما دونه خرج عرو باعتبار

ارجح من مدلول انقطاعه اذا كان مزوج زبد في زمان اجتماعه ومما جنة به
 فينم ان يكون عكرا وابتدا حارجا نفاس ما نحن فيه عليه خروج عن التحقيق قوله
 سابق الكلام اي سابقه ولاحقه فان ما قبل ان من كل ما منوع وكذا ان سح فبذكر
 معه وان من نقض اجمالي كما عرفت فيكون من ان سح ويقدم على العاشر يكونه
 معارضة لان ترتيب البحث ان يذكر المنع ثم النقض ثم المعارضة ومحل ان من على
 منع كعبه الكبرى ويتم لسبب عدم وعبارته المنع حيث قال الذليل منقوض قوله
 لا ذكره وصف الذليل والوجه بما ذكره في رتبة الى فهو كونه ما عارضة قوله والوقفا
 الدينية نعيم بعد تحصيل وكذا قوله والمسائل الكلامية فانما نتم العقائد وما يتوقف
 عليه من المباني وتقرير هذا الوجه ان النظر فيما ذكره من احوال في الدين
 وكل بدعة مردود واذا كان مردود لم يكن واجبا قوله ولو كانوا آه الى لو استغفروا
 تحصيل العقائد والمسائل عن الدلائل لنقل البنا استلزامهم واجبي جاتهم كقوة
 التعادى الى النقل وهو شدة حرصهم على ترويج الدين كان شفقهم على اهل الاسلام
 ودعوتهم اليه ومبالغتهم في منع المعاندين بالزور عليهم كيف وقد نقل البنا مسألتي
 الاستسجاء نقبلا فكيف لا يغفل ما يواصل الدين وسبب النجاة في الآخرة قوله
 فمردود الى ما احدث او من احدث حيلة نفس ارد مبانوه في كونه مردودا ولذا قال
 ان رجلا قوله ريمته تفتت رم العظم بل فهو ريمه والتفتت الاكسار
 بلا صريح قوله ان الاعادة مثل الاجاب اذ لا يخرج بينهما الاجاب الوقت وتجاوز
 الوقت لا يبرهن الممكن متسقا قوله جعل ان في الشجر الاخضر كما المنع والعقار يتخذ
 منها الرما ويجمع المنع ذكره والعقار اني ويسمى احدها على الآخر فيستج ان
 سح كونهما مرطوبين بقطر منهما الماء قوله من المعادة الظاهرة كونه الحرارة والبرودة
 فحيتين وحصول الحرارة والتأرجع بها البرودة والما في ذلك انما قوله ان
 كونه الرطوبة واليبوسة انفعاليين وحصول احدهما عقيب زوال الآتي قوله
 بنفثت اعدام هذا العالم لان الاعادة في الشئ يكون بعد اعدام السموات على ما
 نطق عليه النصوص قوله على ما قررت في كتب الفلاسفة من انشئ الخلق على
 السموات وانشئ وجود عالم سواه قوله لا سلم كونه خالفا لآه كونه ممكنة متعاقبة

الى ما عمل كما نطق به قوله تعالى ولئن سألتم من خلق السموات والارض ليقولن الله
 قوله فان ما من آية بيننا ولا ما كنا نمنع عليه العدم في وقت النظر الى ذاتنا اذ لو انشئ على
 نظال ذاتنا كانت واجبة بالذات وما من عليه العدم في وقت من عليه العدم في جميع الاوقات
 لا شئ الغدا الممكن متسقا بقطع الاعادة باعدام هذا العالم فانما ما قبل ان انما
 يتم لو اعترف الحفم بالحدوث الزماني قوله والتمكن من مراعاة آه عطف على صفات
 الجميع علة لتركهم الله وبين فالبعض تركوا للضفا والبعض للتمكن قوله وبالجملة
 مستداه بزيادة الباء في جيبك منهم منقول من جهة الحساب من جهة اذا جمعه
 وجهة قوله من البدعة ما هي حسنة والعاظمة عند من يجوز زيادة الغا في جزأ
 المستداه مطلقا وموقوف على خبر حدوث عند من لم يجوز اي محل الكلام المذكور بقوله
 نعم آه من الكبرى من البدعة ما هي حسنة قوله بهذا ان رتبة آه كان ما قبله منع
 للفقوى الى الاشتغال بالكلام بدعة ضارة الجواب مردودا بغير منع الصوري وضع الكبرى
 قوله كنه بدعة حسنة قالوا ان البدعة ان نقضت ربح امر ثابت في الشرع نهي
 مردودون ولا في منقصة الى الواجب والمنسوب والمباح على حسب المصالح التي
 ينضمها كندوب العدم الشرعية وبنو المدارس والمرايط والتقم في الماكل
 والمث رب والملابس قوله يتكلمون في القدر في مسئلة القدر وهي ان
 الجبر والشر كنه بقدره فقال بعض لو كان الكل بتقديره فبهم العقاب وكيف تب
 الفعل الى العباد وقال آخرون لو لا ذلك لزم عجزه تعالى الى غير ذلك من الشكوك
 العارضة فيها والوجه مشقة انما ما ارتفع من الحد انما هو ملك بترول العذاب عليهم
 في الدنيا او بخر وجهم عن الايمان به الى الجبر والقدر عرفت اقمتم ان لا تخلصوا
 منه اذ فان القدر سر من اسرار الله تعالى لا طلاع لاحد عليه ولا طريق لاحتماله
 به فحين نؤمن به ولا تخج به كذا في خراج المصالح للبحر الجزري ومن هذا طر جده العدم
 كان باطل في غير موطنه لكنهم لا يدرون ذلك وكذا منهم الرسول وخوفهم
 قوله كان الجبر تفتت والجائ في القاموس جاء تفتت اي طاربا زلت
 والتج الخوض والمراد كونه كذلك في المواضع على الحفم كما في بعض الجا دليين اولها كما
 في هذه القصة فانما ما قبل ان هذا الجواب مشعرا بما كان لهم كانت تفتت

الشيء ولا يثبت الشيء عالم النظر ولا انظر ما لم يجب قوله **لا نظر** اصلاً الى في المحنة ولا
 في غير ما اشار الى دفع نفيهم ان النظر في المعنة موقوف على وجوب النظر مطلقاً ووجوب
 النظر مطلقاً موقوف على النظر في وجوبه فلا دور قوله ما لم يجب اي على عقلاً فان ما
 ليس بواجب على عقلاً لا اقدم عليه قوله لا يقال آه منع لقوله ولا يجب ما لم نظر
 وهذا المنع واراد على تقدير كون الوجوب شرعياً اي لا يمكن ان يقال لا نعم
قوله ولا يثبت الشرع عندي ما لم انظر لكون ثبوت الشرع نظري القياس
 فيضع البني مقدمات تغيب العلم بذلك ضرورة قوله فيكون الحكم بوجوب النظر
 آه اعلم ان في المتن اشكالاً او كون الحكم بوجوب النظر فطري القياس ينافي
 افادة المقدمات فلا بد من ضرورة الظاهر اما في افادة المقدمات له او
 في كونه نظري القياس فان توجيه الاول تعرف في الافادة بان المراد بانها ثابتة
 ان المقدمات الموضوعية تغيب تصور طرفية على وجه هو ملزوم للقياس الذي
 يحضر عند تصورها فكونه فطري القياس على ظاهره وان في اي قوله او نظراً
 قريباً من الفروفي تعرف في كونه فطري القياس بان الماد كقسط القياس في انه
 بعد انما المقدمات المترتبة الموضوعية يحصل باذني النفاث من غير احتياج
 الى الفكر لا فرق بينهما الا بان في فطري القياس القياس لازم لتصور الطرفين
 وهما مستفاد من خارج فافهم فانه قد خفي على قوام قوله ينافي ذهنية
 انها بلا خلاف كونه قريبة من الضرورية **قوله** ضرورة الى فطري قوله
 مع تلك المقدمات متعلق تنبيه اي تنبيه يحصل مع تلك المقدمات ولم يقل
 بتلك المقدمات لئلا يوهم ان كتاب التقوي من القياس قوله او نظراً
 لاستفاده من المقدمات الموضوعية معطوفاً على ضرورة قوله قريباً من النظر
 لكون المقدمات ما ينفق في اية الذهن بلا كلفة **قوله** باذني النفاث اي الى
 الحكم يحصل ذلك الانفاث بذلك التنبيه الى معنى بوضع المقدمات المذكورة
 الخاصة للمكلف من غير نظر قوله كونه فطري القياس اما حقيقة او مجازاً
 على التوجيهين قوله فان هذا آه جازان والى اسم الاشارة فانه لينة
 القهبر **قوله** لكنه لا يتوقف آه وما قيل ان عدم التوقف لم يكن لازم الزام

نظر

لا نظر لانه حينئذ يقول سئل ان الوجوب لا يتوقف على العلم بالوجوب الا اني لا انظر ما لم اعلم
 الوجوب لان ترك الواجب بدون العلم بالوجوب لا نعم فبطل لانه يلزم من ذلك ان لا نعم
 الكافر بترك الامان والى من ترك الامارات قوله وكذلك الوجوب اي ثابت في
 نفس الامر علم المكلف او لم يعلم نظريه او لم ينظر كونه انرا ثبوت الشرع قوله ليس
 يلزم آه دفع لما يوثقهم وانه لو لم يتوقف الوجوب على علم المكلف به يلزم تكليف النفل
 وذا يجوز قوله اي في معرفة الله اي لاجل معرفة الله او في تحصيلها قوله لان وجوب
 الكل آه جنبه حيث لان غنى الخطاب بالكل وكونه محدوفاً عما لا يستحق الثواب
 عقلاً لا يستلزم تعلقه بالجزء او كونه محدوفاً عما لا يستحق الثواب وانما يلزم
 التكليف بالكل بدون التكليف بالجزء لا التكليف بالكل بدون الجزء الذي هو حال
 قوله موقوف بالعقد المتقدم فيه ان التقدم لا يمنع ما يثبت كونه واجباً قوله
 قد عرفت آه والقصد ليس سبباً للنظر ورسمه فليس مستداه ولا سلم فالنظر ليس
 غير مقدور حتى يكون مقدور به باعتبار مقدور به مقدوره ورسمه مقدور به
 المقدمه اعني العقد ممنوعة قوله وان امكن توجيهه اشارة الى ضعفه بان لا
 يقال لازم لزوم التمسك بان يكون قصد القصد عينه يعني ان كل ما سوى القصد
 اعني غنى الارادة يخرج في كونه مقصوداً ومارداً الى غنى الارادة واما
 تغنى الارادة فلا يخرج الى اراة اخرى ولعل هذا واد من قال ان الامور الاختيارية
 اذا لم تكن مقصودة بالذات مثل القصد لا يخرج الى قصد آه ولو سلم لزوم التمسك
 في الصفات فلا يتم استحالة كونه في الامور الاختيارية **قوله** اتفاقاً من المصلحة
قوله خال الامام الرازي آه بينا يكون النزاع بين المذاهب الثلاثة لفظياً مع
 عدم لزوم كون الواجب غير مقدور وتزبيف لما ذكره المقصود من كون القصد غير مقدور
قوله المقصودة بالقصد الاول اي لا تكون مقصودة بالبيع سوارك وسبيلة
 الى واجب آه كالتنظر والا كالموضة **قوله** عنده من يجعلها مقدوراً لان المقدور
 عنده ما يمكن من فعله وتركه بلا واسطة او بواسطة **قوله** عنده من لا يجعل آه لان
 المقدور عنده ما يمكن من فعله وتركه بلا واسطة والعلم ليس كذلك فانه قبل النظر
 منتهى الحصول وبعده واجب الحصول قوله كيف كانت سوا كانت مقصوداً

انما يصح

بانوات او بالشيء فيحصل الامام المقصد الى النظر مقصودا بالشيء فعمله مقصودا او غير
 المقصود لا يتعلق به الارادة **قوله** الا يرى تنويرا لزوم احد الاربع عند عدم سابقه الشك
 وحاصلها ان لا بد لنا من ان يحصل الموقفة من تنوير طرفي المطالبين بظهورهما اما ان يحصل
 له اطرز بالنسبة فيكون الموقفة حاصلة له بالبداهة فيمتنع النظر فيه لانتفاء محض
 الحاصل واما ان يحصل له اطرز بغيره فيمتنع النظر فيه من اجل ان يحصل الموقفة لانتفاء
 طلب ما حرم بانتفاء اوله يحصل له اطرز بشي من طرفي النسبة فيكون متروكا فيه
 فيمتنع النظر منه حينئذ وهو المعنى بالشك فانه في ما قبل ان يجوز ان يكون اطرز بغيره
 فيطلب الموقفة وانه يجوز ان يكون النظر عند اطرز بالنقض للقوة فاحصا بالوجوب
 الذي اوردته الشرح بقوله وانت تعلم انه **قوله** والعلم مقصود وعنده رد لما في شرح
 المقاصد من ان العلم بغير مقصود وعنده انما المقصود بغيره فيحصل المباشرة الاستفاضة
 المواضع **قوله** بل هو واقع بغير اختيار في شرح المقاصد ان يحصل
 واستدانة مقصودا من يحصل تعقوبا لطرفين وبترك النظر في النسبة وفيه ان
 التاخر من عدم حصول النسبة لا اثر فيه ويجوز الطرفين **قوله** وانت خير
 بين ان كان مقصودا لا مدي بيا الواقع فموجب وان كان مقصودا في
 الاعراض عن ابي ما ثم فلا ينفع لاي الشرط عنده ابتداء الشك بل في الرد في
 النسبة **قوله** ان وجوب الموقفة آت في شرح المقاصد ان وجوب النظر مقيد بالشك
 فهو لا يكون مقدمة لتواجب المطلق والحق ما في المتن لانه لا ينظر ليس من
 الواجبات اولا وباللات بل وجوب لكونه مقدمة لتواجب **قوله** المطلق
 وكذا المقصد والشك لكونها مقدمة المقدمة فالتقيد والاطلاق لا بد من اعتبار
 في الواجب اولا وباللات كما يستفاد من الدليل الذي ذكره الشرح قوله
 بالشك اي بالترديد لان الخوف ينشأ من مطلق الرد والى على العلم والظن
 ايها وهذا الرد حاصل للمقدور صاحب الجمل المركب ابتداء عند ظهور الطرفين
 والنسبة فخذ وجب عليه الموقفة ثم بعد ذلك بتقديره وينظر نظرا تاما فيقتد
 وليس فلا بد من ان يلزم من ذلك ان لا يجب الموقفة عند الظن والوهم والتفكير
 والجمل المركب مع ظهور بطلانه يعني انه يلزم ان لا يجب على المتأمل الجمل لعدم

نقطة

المقصود الثاني

تحقق المقصود يعني الرد ولكن الفاعل بوجوب الموقفة عقلا بدون العودة في
 حصول الخوف لكل عاقل بعد سماع الاعتقاد وروية انما انتم **قوله** بخلاف التقيد
 فانه ليس بزماني ولا يستلزم زمانيا لا ينافي فيه التفسير المذكور **قوله**
 وجب ان يقصد الى تحقيقه لان الواجب برأسه لا يسقط من ذمة المخلف الا بال
 المتعلق به بالذات فيخرج الى مقصد آخر **قوله** لا يطابق المنطوق فيه الظاهر لا يطابق
 الواقع على ما هو المعنى في مفهوم الجمل المركب كما ينبغي لانه اقام المنطوق فيه
 مقامه اثره الى اتحادها عن انظر بما على ان العاقل لا يطلب خلاف
 الواقع وان كان نظره يودي الى بقاء **قوله** امتنع ان لا يعتقد انه ولا شك
 ان هذا الامتناع ناشئ عن الاعتقاد بالمقدمات على الرتبة المخصوصة لادخل
 لخصوصيتها في ذلك ففي كل نظر فاسد يعتقد انظر مقدماته يكون مقيدا للبعد
 فتثبت الكلية المطلوبة وبهذا تبين ضعف ما نقله الشرح بقوله قد يقال آه
 لانه اذا كان بين الاستدلال الاعتقاد وفي فاسد الصورة اذا اعتقد كونه متجاكفا
 فآه عليه يكون مستلزما كفاية المادة اذا خفي عليه فاما اعتقاد صدقها
 من غير خفاء بينهما كما لا يخفى ففعله ظاهر بطلان به دعيه ايضا على تقدير العلم به
 بقاءه من جهة الصورة مستلزم على تقدير عدم العلم بمتنوع **قوله** والجواب آه خلاصة
 الجواب بعد ملاحظة السؤال والجواب بين ان الاثارة في كليهما به دون الاعتقاد
 وبعد الاعتقاد وتحقيق فيها فالقول بافادته انظر الصحيح دون الفاسد حكم **قوله**
 ليس له وجلا الاستدلال يعني ان المراد بالاستدلال في نفس الامر وانظر الفاسد
 ليس له وجلا استدلال فيه فلا استدلال بخلاف الصحيح **قوله** وان كان قد جلبت
 اتفاقا لاجل الاعتقاد بوجوب الاستدلال **قوله** انما هو في مقدماته كما يكونا صادقا
 مناسبة للمطلوب **قوله** قال الامام آه كتمهيد لا ينبغي من ان ما ذكره من التحرير انما
 ينافي على اصطلاح من جعل المورد بيانا وتوضيحا للمطلوب بان المناسب لقوله
 فانظر الصحيح توقف على وجه الالات ان يقول بل قوله في مقدماته في دليل
قوله وليس بنفسه ذلك اي الحصول في مقدماته لها في نفس الامر نسبة
 بسبب استدلال الجمل بالمطلوب لانه مقدماته اما كما ذكره في غير متحققة في نفس الامر

فصل عن ان يكون له نسبة الى المطلوب في نفس الامر واما صدقته فير من نسبة قوله
 فان الشبهة الى ان اثبات نفس النسبة على طريقة الامدى قوله فالنظر الصحيح اه
 اي اذا كان المقدّمات يقع فيها النظر الصحيح نسبة مخصوصة الى المطلب فالنظر الصحيح
 توقف على وجه الدلالة الدليل الذي هو المفرد على المطلوب لا يشمله تلك المقدّمات
 على ذلك الوجه لكونه شمولاً او موضوعاً فيها قوله يوقف على وجه الدلالة الدليل اه
 لا يخفى ان وجه الدلالة هي الرباط كما يدل قول الشارح حتى توقف النظر الفاسد
 عليها فان ان يرد بوجه الدلالة طريق دلالة الدليل دون المغة المتعارف واما
 ان يقال ان وجه الدلالة من حيث الدلالة واما قدما العلم بخلاف نفسه من حيث انه
 رابطة بين دال على الدليل والمدلول وارب يشير قوله بحسب ذاتها قوله بحسب
 لا ينفك عنه عادة او عقلاً قوله ذاتية اي رابطة متحقق بالنظر الى ذاته بل
 رابطة اعتقاد به قوله وقول الامام اه بعد ما استدلى على ما ادعى من عدم افادته
 الجرس اجاب عن استدلال الامام بان لازم ما ذكرت ان الاعتقاد بالمقدّمات
 يستلزم الاعتقاد بالنتيجة الجرمية وهو حق لكنه لا يثبت المدعى وهو استدلال النظر
 الفاسد الجرس الا اذا ثبت ان النظر الفاسد يستلزم الاعتقاد بالمقدّمات
 وليس كذلك اذ ليس كل من اتى بالنظر الفاسد يعتقد حقيقة المقدّمات ويحقق
 المناسبة وكونه على شبهة الانساج متى يستلزم النظر الاعتقاد بالمقدّمات
 المستلزم للجرس وبما حذرناك من ان دفاع البحث الذي ذكره الشارح بقوله تعالى
 ان يقول اه لانه ما استدلى على عدم استدلاله الجرس لانه يستلزم الاعتقاد بالمستلزم
 للجرس حتى يرد عليه انه يجري في النظر الصحيح ايها من استدلى على المدعى بعدم
 تحقق الرباط الذاتية في النظر الفاسد وتحقيقه في الصحيح اورا استدلال
 الامام بان غير تام لعدم اتوبيب فتدبر قوله فانه لا فرق اه الفرق بين
 الرباط العقلية متحققة في البهوات في نفس الامر لكونها متحققة في مختلف الكوا
 في الرباط فيها على تقدير تحققها في نفس الامر لا متناع انتهاء الشئ بصحة
 الاستدلال في نفس الامر بدون تحقق فيه ضرورة انما ثبوت شئ شئ يستدلى به
 بالثبت له فيه فالاستدلال في الصحيح في نفس الامر في النظر الفاسد على تقدير تحقق

مقدّمات

مقدّمات في وجه الاعتقاد صدقته هذا ما عدى في هذا المقام وانما العلم بحقيقة المرام
 قوله وما ذكره آه لا يخفى على القطن ان الدليل المفرد مستند على وجه الدلالة من حيث انه
 حال من احوال المقدّمات من حيث انه من حدودها فلا يربطها الذي متحقق فيها
 بحسب الامر في احداهما جزء وفي الآخرة عرض فقوله انما يتبين آه قوله استدلاله
 الى مظهر في جميع المواد وقد عرفت ان الحق عدم الاستدلال في شئ من الغور بالافرية
 عليه قوله وبسبب ليس اجاب عنه الشارح في حواشي شرح التمهيد بان التلزم زيد
 جسم حارى وبوجه من جهة انه لو ضم هذه النتيجة الى قول وكل جسم حارى فهو جسم يتنج
 زيد جسم حارى ان كل السطرين فاسدان من جهة المادة فالجواب عنه ما يستفاد من
 المحققون وهو ان النظر المذكور لا يستلزم العلم في نفس الامر لعدم تحقق فيه لكون
 الصوري كاذبة على تقدير صدقته فيه ولا نزاع فيه قوله كان الظاهر ذكر منصوصاً
 بالمقدّمات الحاصل المشتمل على الشئ اعط المتفق عليها الا انه آخر يكون ذكر الامور المتشعبة في
 سلك واحد مع ما فيه من الاتهام بما قدمه عليه قوله التفتن الى التفهم ككيفية الاندراج
 الاصولات الاوسط ايجاباً او سلباً كلياً او جزئياً متداني قولن الجسم كجسم وكل جسم
 ممكن بعد التصديق بالمقدّماتين لا بد من ملاحظة اندراج الجسم بخصوصه في المركب
 يستفاد الحكم عليه بكونه ممكن ولو ذلك من ملاحظة ما صدق عليه الاوسط في البرى جنوا
 معنونه اجمالاً ولم يلاحظ اندراج الاصولية بخصوصه لربما علق عن النتيجة خصوصاً اذا لم ام
 مانعاً جنبها كما نبه عليه الشيخ بالمثل الى ان المدعى ان اهداف ذات الموضوع مفهوم
 في القضية يقيد بكون ملاحظة الاندراج المذكور ظهوراً لا تقديره كما زيد وكل
 مركب اي الجسم وغير المنصف بالتركيب ممكن بهذا المعنى كلام الشيخ ووجه الاشبهة
 فيه للمنصف وبما حذرناك من ان دفاع ما قبل على قوله وعلى من جسد التصور دون
 التصديق من ان مجرد ملاحظة نسبة المقدّماتين الى النتيجة غير كافية في حصول المطلب
 بل لابد فيه من الجزم بالانضمام حكم جزئى نعم ان هذا التصديق الحاصل من الهيئة الا
 بالمقدّمات وان كان تقديره بقاء ام مفاراً بالمقدّماتين لكن لا يلزم وجوب ترتيب
 معهما كما يجاب الصوري وكيفية البرى قوله ملاحظة نسبة المقدّماتين آه الى كيفية
 استظهارها عليهما هي التفتن ككيفية الاندراج قوله يعني القاطن البيضاء وى حيث

المقدّمات

مقدّمات

قال في الطوائف والاشبه انه لابد من ملاحظة الترتيب والهيئة والالاف وت
الاشكال في الجمل والحقا **قوله** يتفطن بها اي لا اندراج المستفاد فيها **قوله**
ثم قد عرفت ما حزننا لك سقوط هذا المنع **قوله** واما ملاحظة الترتيب اية
قد عرفت انه عبارة عن ملاحظة اندراج الاصول بخصوص تحت الاوسط وانه
لا شبهة في كونه شرطاً فلا يلزم من عدم كونه ملاحظة الترتيب شرطاً عدم كونه
ملاحظة الاندراج شرطاً نعم انه يصح رد اعلى ما قاله القاضي البياض **قوله**
قد اختلفت اوجه الاختلاف في مغايرة العلم بالادلة لا للعلم بالمدلول غير ظاهر
مع ان الدليل الذي ذكره الامام يفيد مغايرة العلم بالدليل والعلوم بالمدلول
اذا دلت لا يخفى على من له ادنى تمييز وكذا الاشياء في مغايرة وجه الدلالة اي
الامر الذي بواسطته نقل الدلائل الى المدلول للدليل فان توفيقه
يتبدى على مغايرة فكيف خفي على الفحول وكيف اختلفوا فيه **قوله** لا يجب آه
منه وقوله بل قد يدل آه جميع في ان هؤلاء ادعوا رفع الایجاب الحكمي **قوله**
فانه ايضا دليل آه فيه بحث لانه ان كان مثبتاً على انه الامكان من جهة
العالم فيكون دليلاً على وجود الصانع غير عينه انما لا يتم ذلك لانه امر اعتباري
وان هذا انما يدل على ان ما هو دليل على وجود الصانع يجب ان يكون وجه
دلالة على تقدير المغايرة ويكون التبدل انما يلزم لو كان وجه دلالة على دليل
دليلاً فيجوز ان لا يدل وجه دلالة لا يكون دليلاً على شيء وان كان مثبتاً
على انه لم يكن الدليل دليلاً باعتبار ذلك الوجه كان الوجه دليلاً في الحقيقة
فترجم لان الدليل ما يمكن التوصل اليه الصحيح المتطابق فيه او في احواله والنظر لا يقع
في وجه دلالة **قوله** صفة الشيء لا هو ولا غيره اي بعض الصفات وهي الذات
على ما يسمى نقلاً عن الشيخ الاسدي ان الصفات منها ما هو عين الذات كالوجود
ومنها ما هو غير وهي كل صفة يمكن مفارقة صاحب الموصوف كصفات الافعال
كونه خالقاً ورازقاً ونحوها ومنها ما يقال انه عينه ولا غيره وهي ما يتبع الفعل كونه
عنه كوجود من الوجه كالعلم والقدرة فلما يرد ما يتوهم من ان هذا يقتضي ان يكون
قوله هو لا السبب الحكمي مع انهم مصرحون بنقض الایجاب الحكمي **قوله** فان وجه

الادلة صفة الدليل اي قد يكون صفة الدليل ذاتية في ما تقدم منهم من انه قد يدل
الشيء نظر الى ذاته وان الحدث ليس بغير العالم **قوله** قالنا قد المجهول آه لما كان
الشيء الذي ذكره المصنف في عبارة بعد نقل ذلك لهذا الاختلاف بقوله الطبع
في الجمل **قوله** عند استدلالهم بوجود ما سوى الله تعالى على وجوده تعالى كما يستدل
بالممكنات الموجودة على الواجب تعالى كذلك يستدلون بوجود الممكنات على وجود
الواجب اما بما كان او بمسوقية بالعدم فالكلوم على ظاهره ولا حاجة الى
التويل على ما فهم **قوله** اعتبر الامكان ان اريد الامكان الحقيقي يكون
التعريف تحقيراً لبراي الاشياء وان اريد الامكان المجامع للموجب بشئ جميع
المقاصد المذكورة فيما سبق **قوله** لان الفلاس آه الى ما ذكره او صوف يستدل
بما عرفت فلم يفيد انتظراً بالتحقيق فان اريد به العلوم خرج الطرق بأسرها
عن التعريف اذ لا يمكن التوصل بكل نظر فيها وان اقتصر على الاطلاق لم يكن
منك تنبيه على اقتران الصحيح والفاسد في ذلك **قوله** لا يستلزم المطرد
ان كان يقضي اليه ذلك اتفاقاً ليس من حيث انه وسيلة اليه **قوله** في تبيين
عندهم دليلاً رعاية لظاهر ما ورد في النصوص فانها ناطقة بكون استموات
والارض وما فيها اذ **قوله** ليتنا ول آه يعني لو لم يرد بالنظر فيه ما يتم انتظاره
نقده وانتظار احواله خرج الموقوف مطلقاً اذ لا يقع الترتيب في احوال فلا بد
من التقييم **قوله** غير ما خذ قاع الترتيب سواء كانت متفرقة او مترتبة واما
اذا اخذت مع الترتيب فربما خرجت عنه اذ لا يمكن وقوع النظر فيها **قوله**
وحينئذ يلزم آه اي حين علم النظر فيه لاجلنا ول النصورات المذكورة
يلزم تناوله للمقدمات اذ لم يمكن توفيق الترتيب متفرقة كانت او مترتبة
وحده اشارة الى ان تناوله للمقدمات المذكورة غير واجب او لهم ان يقولوا
ان الدليل عندنا هو المفرد والمقدمات ليست بدليل عندنا وان كانت حصة
في الاصطلاح بخلاف تناوله للنصورات فانه واجب كي لا يلزم خروج الموقوف
مطلقاً من لا يفهم **قوله** وحينئذ يلزم اذ اريد بالنظر فيه الشئ في نفسه والنظر
في احواله فوجه تبيين الاستدلال في تناوله المقدمات فيما وقع **قوله** في

المقصد الثاني

انما ابا المنسوب الى ان الى الشبوت سمي بذلك لانه يفيد الحكم في ان يرح واما قوله ما
 زافلا قوله فغيدلا اي بيا لغزة الحكم وكذا سمي برثا ثانيا اي منسوبا الى لم الادل
 عليه العلة قوله قبل معرفة الموقوف قبلية زمانية وزاينة وكونه طريقا اليها
 بنيت القبيلة الزمانية وكونه سببا لها ثبت القبيلة الذاتية **قوله** فيكون
 غيره ولو بالاعتبار **قوله** لم يكن معلوما قبله فان المساوي للشيء في الجلاء يكون في
 مرتبة ولا يخفى بعده **قوله** فلا نعرف بالثبوت وان في بالتخفيف **قوله** ولا مطرا
 وهو ان يكون له لصدق تقييده وهو ان يكون بعض ما صدق الموقوف عليه ليس
 يصدق عليه الموقوف تحقيقا اليوم **قوله** ولا منعك وهو ان يكون له لصدق تخفيف
 ويوليس بعض ما يصدق عليه الموقوف يصدق عليه الوفاء تحقيقا لمخصوص **قوله**
 فقد قالوا الرسم آه بشكل بالتوفيق بالاختصاص لانه ليس داخل في ان اسم لانه لا
 يفيد تميز جميع افراد الموقوف ولا في ان اخص لانه يفيد التميز عن كل ما عداه الا
 ان يقال ان ذكر بعض اقسام انا اخص وترك بعضه كاشير اليه كلمة منه ومنه
 ويقال تعريف انا اخص بالتميز عن بعض ما عداه تعريف بالاختصاص وذلك جاز
 عند المتقدمين ولا يخفى ان كلامنا من التوجيه بين خلاف ما يقتضيه المقام لانه
 في بيان اقسام الرسم وتحقيقها وغايتها يقال ان التوفيق بالاختصاص ما كان
 خائبا عن شمول بعض افراد المرسوم لم يفد تميزه بحيث رد ذلك البعض عما عداه
 ذلك البعض من حيث انه ما عداه وان افاد تميزه بذاته كمال ما عداه **قوله**
 كيدلتنا وان آه كالتوفيق بالانتم **قوله** ولا يخفى على من هو في الصحيح اخذت
 للمكان وجده خائبا اي لا يوجد الرسم خائبا عن فرد هو في المرسوم كالتوفيق
 بالاختصاص **قوله** لا بد ان يفيد آه كما يقتضيه تعريفهم للموقف باستندهم موقفة
 فان الموقفة يقتضي التميز في المجردة **قوله** فيجب ان يكون كالب **قوله**
 ليصح توفيق المنطق عنها وتخرج قوانين الاكساب **قوله** ولا بد فيه من
 تميز ما آه اما ما عداه بالذات كما في التوفيق بالمركب او بالاعتبار
 كما في التوفيق بالمفرد فهو من حيث انه موقف ظرف لم حيث كونه مميزا
 مسوبا وقد يقال الكلام على حذف المضاف اي في حصول الموقف او شانه

قوله

قوله فان كان المميز اذا اجمع المميز ان سمي رثا اكمل من الحد وهو خارج عن القميين
 لان المقسم المميز الواحد واذا اختلف القسم الثاني بان يراد من القسم الاول ان كان المميز
 ذاتا فقط غير صحيح لان حصر القسم الثاني في الرسم يثبت المركب من الجنس القريب و
 الخاصة والرسم ان اخص المنقسم الى ما يكون بالخاصة وحدها او بالخاصة والجنس البعيد
 او العرض العام والرسل الاكل ليس شيئا منها **قوله** والمركب آه بيان لما يجب وما
 لا يجب به وما لا يجب به ولا يجب به **قوله** ولا فلا يجب به اي لا يقتضي في الحد فلا يرد ان مجموع
 الحيوان انما لم يقع جزء الشيء ان لا يجب به الا **قوله** ولا مقتضى رآه بيان
 لما يرسم وما لا يرسم وما لا يرسم به وما لا يرسم به **قوله** خاصة ليكون ما تقتضيه
 لجميع افراده ليكون جامعا لازمة ان في الذات من بنية التزوم لتتحقق الانتقال منها اليه
قوله تعريف بالمشابهة الى الجاهل المشابهة فاما تعريف الاسم برده يعرف كونه
 مستقفا بالمعنى منه غير مقرر باحد الازمنة وكذا تعريف العلم بالنور يعرف كونه
 موجبا للاثبات ومن على ذلك **قوله** ولا كان استنباط آه وضع توهم انه لا
 كان في الحقيقة تعريف بالمشابهة فلم امكنوا الشرح وهو قوله المثال ووجه الا
 استنباط كونه الجزئيات اول الدركات **قوله** وليس هذا توفيقا حقيقيا آه
 التعريف الحقيقي ما يكون تصويره سببا لتصور شي آخر ولا يمكن من التوفيق النقطي
 اما غير ان الا من حيث النقط لا يتحقق منها تصويرا متغيرا بالذات او بالاعتبار
 فضلا عن كون احدهما سببا للآخر وما قبل من ان المفهوم من حيث انه مدلول
 النقط الاول متغير لثقه من حيث انه مدلول النقط الثاني قبل الجينية الثانية سبب
 وبالجينية الاولى فقيه الالمعاد من التوفيق النقطي احضار ذات مفهوم النقط
 الاول بنو وسط النقط الثاني لا احصا من مقتبه كونه مدلول النقط الاول بنو وسط
 احضار مقتبه كونه مدلول النقط الثاني **قوله** انما المراد آه اذ يقع قول القم
 الاسدان ما وضع له الغصن فهو ما وضع له الاسد فاستفاد منه تعيين ما وضع
 له لقط الغصن والعلم بوصفه توفيقه برده على المحقق النقط الثاني حيث ذهب
 الى ان التوفيق النقطي من المطالب التصوريته وقال في شرح الشرح الحد النقطي
 عند المحققين هو ان يقصده بيا ما تقتضيه الواضع موضع الاسم بما رآه سواء كان

بالخط مرادف او بالتوازي او بالذات و هذا عرف الاله الاسمي في التبعي فليس التقلي
 والاسمي متراوين وقال الشيخ في حاشي حاشي عندنا وانما عليه من عدد القدر
 بالقبلة و فله التدرج في مقام صدق الفهم والاعتزاز لمجرد اطلاقهم الاسمي في مقام
 التقلي وقال المحقق الدواني وانت خبير بان اذا كان النظم موفقه حال التقط
 انه موضوع لذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصوريه وان اذا
 كان النظم من تصور معي انتقط اي احصاء فليس كذلك كما اذا كان التقط
 موجود فلم يفهم السمع من التقط من فقهنا بالاسم لم يحصل له تصور معي
 فذلك من المطالب التصوريه انتهى وفيه ان هذا التقدير لا يحضر صورة
 حاصله ليحكم عليه بموجودة وليس كل ما يفيد احصاء صورة حاصله تعريفات لفظية
 الا ان كان جميع الالفاظ المعنوية او ضاعها تعريفات لفظية لكونها مفيدة
 احصاء صور حاصله بل هو ما يفيد احصاء صور حاصله ويعلم منه بان التقط
 موضوع بالذات كقولنا التقط الاسد على انه يدعى **قوله** فيفهم بالاسم
 معناه اذا اراد به ان التغيير يفيد حصول المعنى ابتداء فم وان اراد به انه يفيد
 بنوطة افادته العلم بان موضوعه لم يفهم لكن حينئذ يكون التغيير المذكور للعلم
 بالوضع المعنى تنبغه فتدبر **قوله** ماله الى التصديق اي التصديق بالوضع
 فتدبر في الحقيقة من مطالب هل المركب وان كان ينال عنه بانظر الى
 استلزامه لاهضار المعنى بعد العلم بالوضع فيقال ما التقط فانه وضع ما قاله
 المحقق الدواني من ان تعاليمهم تنظم مطلب ما الاسمية على جميع المطالبات
 مالم يفهم من التقط لم يكن التصديق بوجوده لا مطلب حقيقة ولا التصديق
 به حقيقة المركبة انما يتم اذا كان التوفيق اللفظي داخل في مطلب فيكون من المطالب
 التصوريه لان افادته معي التقط بالبنعي كاف لا خوله في مطلب ولا يتوقف
 على كونه من مطالبه حقيقة **قوله** وحقق ان يكون اه اذ لم يقصد به تفصيل
 المعنى بل احصاءه للعلم بالوضع وهي كافيته في ذلك **قوله** وهو طرقة اه
 التوجه وخارج اه قال الشيخ في حاشي العنصرى وقد اثبت بعض المحققين
 الى التوفيق وان احد هما يناسب المباحث التفوييه واللاتي العلمية وكتب في

حاشية الطائفي هو المحقق الطوسي حيث شرح كلام الرئيس في طلب ما مائة الشيء في طلب
 ما مائة مفهوم الاسم المستعمل انما لم يفهم الاسم لان السؤال في ذلك بغير لغوي بل هو
 عن تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا **قوله** غير معلومة الوجوه اه سواء كانت موجودة او
 لا **قوله** فهو حقائق موجودة اي معلومة الوجوه بغيرية المفادته ثم الظاهر من
 عبارة انهم ان المعبر به كونه نوبيا بحسب الاسم او بحسب الحقيقة الوجود الخا رجى الى
 الاعتبارية اني لها وجود في نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب يكون لها نوبيا
 استتبه فقط لكن لا شبهة في ان لها حقايق في نفس الامر والفاظها يجوز ان تكون
 موضوعا بالذات وان يكون موضوعا بالذات لوانها فيكون نوبيات بحسب الاسم
 وبحسب الحقيقة اما حدودا او سوتا كالحقائق الخارجية فالنوبات عدم بالموجودات
 الى رتبة وان يراد بالموجود في الخارج الوجود في نفس الامر وبه صرح المحقق الف
 في التبعي **قوله** وان سئل في المفومات الاعتبارية الى الامور الخارجية بحسب
 اوجب العقل كالمفومات الاصطلاحية واما في الامور الاعيان الخارجية بحسب
 الامر فغيب ايضا كالحقائق الموجودة في الخارج **قوله** التقط واما رتبة الى ما
 هو شبيه بها لانها مختصان بالانبيس **قوله** فان سئل حدثا في اي حد
 وكذا **قوله** بطل حده وقوله ولا فلا **قوله** اذ لا يندك ان ليس لقوله بطل حده اي
 لا يندك بين المفهومين حتى يقال ان كلا الحدين واحد من حيث المفهوم فلا يندك
 حدينهما فقد المادية لشي واحد بل كل منهما مفهوم على حدة فلا يمكن كونهما حدين
 في ذات اسم حدية ان في بطل حدية الاول وفي بعض النسخ اذ لا يندك بين
 مفهومين الحدين في الصنف بل بينهما مغايرة في المفهوم فيجوز ان يكون احدهما
 حدا والاخر رتبة او كلاهما رتبة **قوله** اولى فتاخر الجنس في الحد انما لا يخل بها
 انما المثل به عدم تركيب احدهما بالآخر **قوله** فيقول المسافة فيه ان
 خلل واذا فاما المراد **قوله** انب بكون التخصيص بعد التعميم **قوله** بلا مية
 ظاهرة بان لا يكون فريته او لا يكون ظاهرة **قوله** ويتبادر في الجا زالى غير فيه
 ان رة الى ان الى زاروى من المشترك وبه صرح في حاشي العنصرى وما في حاشي
 المطالع من ان المشترك اراد به المجاز فتدبر **قوله** الى الاسمي ان شاء الله

مور

راني

بينة

المشترك والجزء بلا قرينة غير جازية ومع ذلك استعمال المشترك قبل من الجزاء قول
 الاستدلال آية الحمد الاستدلال على رأي من يجعل المعز ودينا وحاصل الكلام انه ان كان
 العلوم ثبوت حال الكلي او انتفاء عنه من حيث انه كلي مع قطع النظر عن تحققة في
 جزئ مخصوص ثم استدلال منه على ثبوت ذلك الحال لامر آخر او انتفاء عنه ذلك
 الامر لكونه جزئيا لذلك الكلي ومنه رجحانه فهو القياس وان كان المعلوم ثبوت
 حال الجزئ من حيث خصوصه ثم استدلال منه على ثبوت الكلي بانه يتبع جميع جزئياته او
 اكثر ما يعلم ثبوت ذلك الحال لها ثم انتقل منه الى ثبوت ذلك الامر الكلي خصوصا
 وان المعلوم ثبوت حال الجزئ معين ثم استدلال منه على ثبوت الجزئ آخر مندرج
 موشى ثبات بان علمه الام المشترك ثبوت ذلك الحال في الجزئ المستدل عنه
 فوجه ذلك الامر في الجزئ المستدل عليه ثبوت ذلك الحال في جزئيه التام وبالحكمة
 التي بين بينا الجنبات والاعتبارات لاجب الذات حتى يصير الاستدلال
 والتبديل ايضا في اذا جعل الامر المشترك بين الجزئيات او ساقول اما سمع
 قابل المسموع دون المدفوع بالمعقول اشارة الى ان القياس المدفوع انما يتحقق
 عند افاقة الغير قول لا يك اذا قلت آه وذلك لان القول في اصله انفع ممد
 استعمل في المعقول واستعمل في المركب وليس في مفهومه التركيب حتى يتبع
 الجزاء بكونه قد قبل قول من فهمه بكونه ثبوت الجزاء في استقراء الكليات
 فهمه بآية وروية انه بعض منها بخلاف ما اذا قيل مولف من فانه يفهم منه
 التركيب فيتبع به لغوا كما في القياس المسألة وهو ما يكون متعلق القول
 في الصنوع مودون في الكبرى كواحد وبسبب ما وجد فانه يتبع آية
 بواسطة صدق ان مساوي المساوي مساوي ولا ينتج ابياب بسبب وبسبب
 في لعدم صدق مياتين المياتين مساوي قول كما اذا تبين آه بخلاف ما اذا
 بين اندوم بالعكس المستوي فانه لا ينافي اندوم لذاته ولا يتحقق ان قول
 لذاته يفهم منه ان يكون اندوم بواسطة او ما عدم كونه بواسطة المخصوصة
 التي ذكره فلا قول بعكس النقيض كقول جزاء الجزاء بوجوب ارتفاع
 ارتفاع الجزاء وما ليس كونه بوجوب ارتفاع ارتفاع الجزاء فانه يلزم منه

جزء

59
 جزاء الجزاء بوجوب ارتفاع ارتفاع الجزاء بوجوب ارتفاع ارتفاع
 الجزاء بوجوب ارتفاع ارتفاع الجزاء بوجوب ارتفاع ارتفاع
 فلا يفيد شيئا قول وهو التمثيل لا جعل جزئيا مثلا طرقي في الحكم قول في شأ
 من قس التبع بالمثل ذات وبه قول فلا يتعدى آه اذا المودع ان ليس
 شيئا منها جزئيا لانه ولا جزئيا لانه فان قيل لا يلزم آه يعني انه اعترض
 متعين لموضعين فقول قد استدلت باحد المتبوعين الى من حيث انها مت
 اشارة الى ابطال الملازمة المستفادة من قول ولا فلا تفتي بينهما فلا ت
 يتعدى حكم احدهما الى الآخر لان يكون موجب التبعي المسألة وانه وقول لا ينافي
 على الجزئ اشارة الى ابطال حكم القياس في الاستدلال بالكلي على الجزئ قول فمثلا
 بهذا خارج لان استدلال بالكلي على الكلي من غير وجودها تحت ثبات قول
 مع انه آه فلا يكون القياس مخصص في الاستدلال بالكلي على الجزئ قول وهو
 انه راجع فيه يعني انهم عرفوا الجزئ الاضافي بالمندرج تحت آخر وارادوا بال
 فيه ان يكون محمولا عليه كلب سوا كان له فرد آخر او لا فيتمثل مساوي ايضا قول
 ولا يتبع بعده لان الظاهر من الاندراج ان يكون احض منه قول وعدم جريانه
 آه يعني انه لو ارد النقص على حكم الاستدلال في الانواع الشترية وحكم القياس
 في الاستدلال بالكلي على الجزئ بهذه الصورة لا يجري الجواب المذكور بقوله وقد
 يجاب اذ ليس فيه الاستدلال بالكلي على الجزئ ولا بالجزئ على الجزئ وبالجزئ
 على الكلي ولا باحد المتبوعين على الآخر فيكون خارجا عن انواعه الثلاثة وعلم
 القياس مع كونه قول وهو من حيث آخر يراد على حكم الاستدلال في الانواع
 الثلاثة وهو انه قد استدلت بالملازمة بين الشبهين بالاستدلال قول
 الضعاف آه ما قال ذلك لان القول بان انتاج الاستدلال في الاستدلال على الشكل
 الاول على ما قالوا حكم لان انتاج كل منهما بهي والاستدلال من الجانبيين فلا يتبع
 لاحدهما على الآخر حتى يقال ان انتاج احدهما للاستدلال على الآخر قول فوجه اقام
 الى الاستدلال ان كان الاخر في مركب من المنفصل كقولها كما ابيح في ذلك كان
 مع وفرا الى الاستدلال ان كان مركب من المنفصلة والحقبات كقولها كما ابيح او

راج

ج

والا لم تكن تلك النظريات عموما فلو جازنا ثبوت ما ليس عليه جاز ثبوت المعارض لها
والفعل في مقدما فلا يكون النظريات عموما **قول** يعني ان غير المتساوي آه فالمراد
من قوله ان ما لا دليل عليه غير متساو لازمه لانه اذا كان الاشياء التي لا دليل عليها غير
متساوية كان جملتها تلك الاشياء غير متساوية لا دليل عليه كالات كل واحد منها ذلك فلو جاز
ثبوت ما لا دليل عليه جاز ثبوت غير المتساوي وانه حال وباحرنا كك ظهر انه لا يتم
التقريب بدون تلك النهاية او كون الاشياء من جهة ما لا دليل عليه **قول** عدم الدليل
عندكم آه ولا يجوز ان يراكم عند جميع العقلاء لانه جليل لا يمكن الاستدلال بهذا
الطريق اصلا لان العلم بانساق الدليل على ثبوت جميع العقلاء حال **قول** وكذا
جاز مين آه اذ مدار الاستدلال على عدم الوجود والبطال ليس المتيقن فيها وجد
فيه لكون عدم الوجود موقوفا عليه ووجه الادلة قد وضعت انه زيادة ثبوت
لا حاجة اليه **قول** كان اعتقاد العالم بثبوت لانه فرض ان ما ليس عليه عند شخص
يجب نفيه فلو لم يكن اعتقاد العالم جريلا يلزم خفيه التقيضين ولو نظر الى ان
العالم علم في نفس الامر يلزم اجتماع التقيضين **قول** وفي نائية القول آه
اشارة الى انه يمكن حمل عبارة المتن على بطلان شقي التزديد بان يرجح ضميره
الى الدليل لا الى العدم كما وقع في النهاية وانما اختاروا لا ارجاء الى العلم
بالدليل لان تحقق العلاقة بانساق الاشياء ظهر لانه اقرب **قول** وايضا ان
آه عطف على قوله والجواب منع وهذا نفق يستلزم الحال **قول** يستلزم
آه اذ لا فرق بينهما فان كلا منهما عدم وليد على احد التقيضين فلو استلزم احد
العلم بالاعتقاد استلزم الاخر العلم بالثبوت بوقته ان كونه دليل الاعتقاد متساو
فيه والجب بعد البطلان فلا بد ان اذا كان احدا لانه انفي عدم دليل الثبوت لا
يكن عدم دليل الطرفين لانه اذا لم يتحقق دليل الثبوت تحقق دليل الاعتقاد وهو
عدم دليل الثبوت **قول** لا يقال آه ايد الفارق بينهما بطريق الان **قول** وايضا
يلزم آه يعني ان ما لا دليل على ثبوت وانساقه امور غير متساوية عند العقل فلو كان
عدم دليل الاعتقاد مستلزما لثبوت يلزم ثبوت غير المتساوي في الخارج بخلاف
ما لو كان عدم دليل الثبوت مستلزما لنفي فانه يستلزم اعتقاد وجوده فالفارق

متحقق

متحقق بينهما فلا بد وما قبل ان غير المتساوي ليس ما لا دليل على انتفاءه حتى يلزم ثبوت
من القول بان ما لا دليل على انتفاءه يجب ثبوت لانه المراد من غير المتساوي الغير المتساوي
المخصوص عن الامور التي لا دليل على انتفاءها وبنوها ولا ما قيل انه لا يلزم القول بان
ما لا دليل على انتفاءه يجب ثبوت اثبات ما لا يتناقض كذلك القول بان ما ليس على ثبوت
يجب نفيه يستلزم القول بنفي النفي على تقدير عدم ايجاد العالم لانه ابدال الفارق بينهما
وهو مفهوم الجيب **قول** كذلك المدرك بفتح الميم فان الدليل على ادراك الحكم قوله
بن استدلال القاطع آه هذا الطريق التيقن والمقصود ان نفي ثبوت ما لا دليل على ثبوت
في كل زمان بواسطة الدليل قاطع على ثبوت كالتدليس القاطع على انه لا ينبغي بعد محتمل
انه عليه وسلم من قوله تعالى ويكي رسول الله وحاتم البنيين وليس بمفهومه الحكم
فيه فلازم ما قيل انه لا يجري فيمن قبل بنينا عليه السلام **قول** وانا نجتني هذا
الجواب اي المذكور بقوله وايضا ان صح آه اعتراض على الجواب المذكور بمنع الملا
قول ودعوى عدم الفارق آه كما يدل عليه عدم نفي منه لاثبات الملازمة **قول**
مع ظهوره لان الانساق عدم اصلي لعدم الدليل عليه لا يستلزم الثبوت الذي هو
امر حادث بخلاف عدم الدليل على الثبوت فان استلزامه لا انتفاء ابقا للشيء على
ما كان عليه بطلان آه مع كونه حاضرا ناظرا **قول** فرقة وهي ما يستلزم
مشتركة يلزم الاشياء الحكم **قول** احدهما الطرد والعكس فذا خالف في اف
العينة على مذاب احدهما عليه الاكثر يفيد تجرده فلهذا ثانيا يفيد قطعا ثالثا وهو
الحق لا يفيد قطعا ولا ظن **قول** اي كلفا وجد آه هذا معنى الطرد ما هو من الطرد
بمعنى ضم الاصل من نواحيها على ما في القاموس لانه منه ضم وجود الحكم بوجود المشترك
قول وكما عدم آه هذا العكس بمعنى فبب الحجب والحوة لانه فبب الطرد فانه في
الوجود وذلك في عدم وما قيل انه عكس الطرد فان عكس الايجاب سبب الطرد
حكم كل ايجاب والعكس حكم سلبى فلولان العكس ايضا حكم كل ايجابي الا ان طرفيه
عدم وكما ما قيل ان عكس الطرد بحسب مقاييم العرف فانه يقال كل شيء حيوان ولا عكس
اي ليس كل حيوان انسانا فكل الطرد فيما نحن فيه بحسب مقاييم العرف هو قولنا
كل ما وجد الحكم وجد المشترك ويلزمه كمال عدم المشترك عدم الحكم فاني الشبهة جسيمة

تعبير باننا لم يثبت في الدور وان كانا وجد الحكم وجد المشتك وكيف ولا يثبت
في غلبة المشتك **قوله** واذا زال آه بان لا يكون اخر ازا او يكون اخر ازا لا يكون
سابقة او لا يكون لاحقة **قوله** كون المدارح صالحة للعبه اي ان يكون بان لا يكون
امارة ومعناه ان يكون شتملا على حكمه مقصورا من شرح الحكم من تحصيل منفعة او
وضع مقصده **قوله** وليس بشئ من تلك المدارح آه اي ليس بان لا بان اماره ولا
لما كانت معلولا او شرط او جزا بل **قوله** فليس الاستدلال آه اي القاطن بان الدور
ان دليل الغلبة يدعون بان حوزة طريق اثبات الغلبة وهذا جعلوا مقابله للمناسبة التي هي
احوطه فتواجه المناسبة منه لم يكن وحده من طرف الاثبات بل سندها لاه المناسبة
مستحق **قوله** وايضا آه اي القاطن بعبه الدور ان قد اثبتوا عليه المدعى في المثال
المذكور بالدوران صريح عبه المدارير وعبه ان صيوع الوجه المذكور للعبه
على بحث غايته ما في الباب ظن الصانع فيحصر ظن العبث والكلام في افادته والادو
اليقين بالعبه **قوله** مستلزامان ام يدور بالتزام معناه الحقيقي او العلم بالاداء
وان كان معلولا لا يستلزم العلم بالمدارح العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعبه المجنبة
الا ترى ان العلم باليقين لا يوجب العلم بالاداء المذكور ولو سلم فلا دخل له في كون
المدارح عبه الاداء بل اراد به معنى التزوم اي العلم بالمدارح وعبه من العلم
بالاداء وجودا وعدما كما في شرحه **قوله** وانما اعتبر التزوم في العلم بالعبه
مع ان التزوم في الوجود فقط كما في ثبوت عبته كما في رايه ان رايه فيها ساقى بقوله
بين ان قولكم العلم بالمدارح يثبت العبث والعبه منه ويتحقق في الغالب على خلاف ما قاله
الشيخ من انه يجوز ان يكون المقارن عبه دونه وكذا قاله هناك على انه العبث دون
ما يقارن وقال فيها ساقى فيكون عبه له بدو الحكم **قوله** بين ان قولكم آه اي
ما قلتم انما يثبت العبث اذا كان ذلك خاصه للعبه فبذلك من تحقيق تحقق العبث وهو
باطل لانه كونه خاصه بها حكمين احدهما ان لا يوجد في غير العبث وقد ابطالناه وان في ان
يوجد فيها ويستعمل في تدبيره فانه قد غلط فيه بعض الناظرين ومنه توقف العبث على
المقدمة ان ثبت فقال انه العبث انما يتوقف على ان ما يقتضي العلم به وحده العلم
بشئ آه لانه كل عبه انشئ يقتضي العلم به العلم بذلك الشئ فان الموقوف على هذا

المقدمة ان ما يكون عبه بشئ لا يكون العلم به وحده مستلزما للعلم بذلك الشئ او مثله هذا
المعلول ان فهم ان المراد بقوله ان العلم بالعبه يوجب العلم بالمعلول ان كل عبه شئ يقتضي
العلم به وحده العلم بذلك الشئ **قوله** المقارن آه حاصلة ان المقصود من
اثبات عبته المدارح بالدوران تقدير الحكم وهو حاصل على تقدير كون المقارن عبه
فهذا المنع لا يمنعنا بهذا على تقدير ان يشرط في العبث كونها مؤثرة واما على تقدير
الاكتفاء بكونه موجبا ومستلزما للحكم على نقلنا ساقى فان تقدير ظاهر **قوله**
معصاة دورا على المطلوب لان ثبوت الحكم في الصورة المخصوصة بالدوران موقوف
على ثبوت الدوران واثبات الاداء لا يثبت يكون موقفا على ادعى الدوران واثباته
في عبه الدوران **قوله** التبر في الصعاج سبرت الحج السيرة فانظرت ما عورده
قوله وهو القياس آه اي قياس الفرع على اصل بقول الخصم اي الحكم لعله بينها
في زعم القياس **قوله** قياس الطراد اي طرد حكم الاصل في الفرع سواء كان ذلك
الحكم ثبويا فيكون الطراد في الاثبات او عديا فيكون الطراد في النفي وحاصل
الاستدلال بنجف المذوم على تحقق التزوم كانه قيل في مثال استدلاله لو كان التزوم
لا يدله العلم كان النظر لا يولده والمقدم هنا ان الشئ وقياس العكس اخر انضا
الحكم في الاصل في الفرع فهو استدلال بانضا التزوم على اتضا المذوم ففي قياس
الايجاب في عدم المقدورية على الاعادة مشدرا يرجع الى كون لو كان العبث قادرا
على الايجاب كان قادرا على الاعادة كونه ليس قادرا عليها بالانضا فلا يكون
قادرا على الايجاب ايضا فظهر الفرق بين قياس الطراد في النفي بين قياس العكس
قوله لان المبرزة صفة جارية له تعالى او لو كانت واجبة له تعالى لكانت اذنية
فبذلك وجوب الماد في الازل **قوله** والصفات الجارية معلومة اي الاحوال
الجارية معلومة بصفات متغيرة لذاته تعالى اذ لا يلزم تعدد العدم **قوله**
واجبة لذاته تعالى فتكون ثابتة له في الازل **قوله** والواجب لا يعلل بامر متغير
لذاته تعالى اذ لو علل كان عبثه في الازل فيلزم قدم غير تعالى فلا يدور ما تقوم
ان يكون واجبة لذاته لا يثبت في العبد لعدم عكس كونه واجبا بالذات **قوله**
لان القدرة المتعلقة بالاجاد آه لا يسيح في مباحث القدرة ان دور القدرة

انشأ التعقيل بالكلية فبأية البدئية وان القدرة الحادثة لا يكون معدوماً عن
 الاشياء وان المعقولة انفقوا على ان يستحيل ان يوجد القدرة مع انها لا تتعلق
 بمعدومها اصلاً **قوله** يبيحوا شيئاً اذ ليس الاعادة الا الإيجاد في وقت ثابت
قوله بطلان التفات بين الفاروق والقدرة لان مقدورات كل منها غير متناهية
 وما قيل ان يجوز ان يكون التفات وجب الكيف فففيه ان القدرة عبادته عن
 صحة التعقيل والتركيب لا يقبل انشأه والتميز **قوله** ظهر الفرق لانه لا يفرق
 الح من تعقيل قدرته بمقدورات غير متناهية بخلاف العبد **قوله** جعل اي الاله
 وما قيل من ان كوناً من القياس لا ينافي كوناً لطيفاً لا يثبت عبدة المشرى فان
 اعترف الخصم بعبدة علة حكم الاصل ولو في زعم القائلين طريقاً ثابت في اثبات
 عبدة العلة فوهم لان مجرد زعم القائلين كيف يكون طريقاً لا يثبت العبدة **قوله**
 اي القضا يا آه فاطلاق المقدمات عبداً بعبادته ان من شأنه ان يصير جزءاً من
 الوجهة وفي توصيفها لقوله ان يقع فيها اشارة الى وجهه ايراداً في المصداق
 المنفصل لمباحث النظر وهو انه ما يقع فيه النظر فيكون كالمادة له بما حاشه
 من تميزه بمباحثه وفي توصيف النظر بقوله المتعلق اشارة الى وجهه تميزه عن
 مباحث الدليل واحتراز عن النظر المتعلق بالموقف فان القضا بالمذكورة
 لا تتعلق بها به وقد عرفت من تعريف الطريق الموصي ان خلق النظر بالدليل
 هو وقوعه في احواله او في نفسه فعلى الاول وقوع النظر في المقدمات هو وقوع
 النظر في الاحوال المشبهة بالدليل او المنقبة عنه وعلى الثاني الدليل نفس المقدمات
 وقوع النظر فيها هو وقوعه في الدليل وما قيل ان النظر يقع في الكل والجزء معاً
 والقضا بجزء الطريق الذي هو الدليل فوهم لان مدناً نظراً واحداً يقع في القضا
 ولا يقع في الدليل ولو سلم فاما يقع اذ جعل الدليل عبارة عن المقدمات
 المأخوذة من الترتيب **قوله** مطلقاً اي يقينياً كان او ظاهرياً **قوله** على قسمين
 خبر مبدءاً ومخدوف اي على قسمين فذكر هذا الكلام متبعاً لآراء المذكورة في
قوله فاعطية **قوله** مع مطابقة لتوافق خرج الجلس المركب وتقليد المخل والظن
 الغير المطابق واعتقاداته لا يمكن ان يكون الا كذا فلا يجتمع التقيض اصلاً لاني الحال

القضايات

يخرج الظن المطابق ولا في المال يخرج تقليد المصيب لانه لعدم استناده الى موجب كجمل
 التقيض **قوله** لا قول المراد آية يعني ان القطعية وان كان بمعنى اليقينية شاملة للنظرة
 لكن المراد منها الضرورية بمعونة البينة **قوله** عند الكل اي لكل من له استعداد الادراك
 فلا يراد القضا والمجيبين وصاحب البسطة المتناهية والمدنس بالاعتقادات
 الباطلة المنكر للبداهات **قوله** طعناً في تصوراته اما لعدم الوضوح او كونها نظرية
قوله قريبة من الاوثان لان تصور الطرفين كاف في الجزم فيها الا ان في الاوليات
 بلا واسطة في القضا بالمذكورة بالواسطة **قوله** فالقضية آية ان الى ان قوله
 قوله شال للقياس والقضية مقام مقسم شال القياس لكونه اصلاً وان كان
 الظاهر ان يقول في الاربعه زوج لانه منقمة بمقتضى **قوله** بمقتضى الجلس اي بدون
 انكاره والحدس جماعة **قوله** او الحس الباطن اختلف في آية هذه القوة ما ذوا
 اي احدي القوى المدركة المشهورة ام لا قال الامام كلا القولين محتمل ثم اذا كان
 احدهما فالظاهر انما الوهم فالملح في الجزئية الجسائية اني اذكرها بخصوصها
 نفسها بتميز وجدانيات وانني اذكرها بمشاكلها وبعيداً كذا حقيقة بعض انظرين
 في حواشي شرح مختصر الاصول المعنى **قوله** وبعدنا آية يعني ان بين الوجدانيات
 والابديات عموم وخصوص من وجه فان الحسوسات من مديات وليست
 بوجدانيات وما يجده بغير وجدانيات وليست بمديات وبكتمان فيها
 نغمة بالحس الباطن **قوله** واعلم انه المقصود بتحقيق ان الحيات هي القضايات
 الجزئية دون القضايات الكلية المترتبة عليها وبيان مدخلة العقل في تلك
 القضايات الجزئية في الانسان **قوله** لا يفيد الاحكام جزئياً اذ لا تسبيل له الا الى
 اذ راكم الجزئية كمداننا في وقت جزئي فالمحبات كلها احكام جزئية حاصلة
 بنبأ بده نسبة الجمل الى الموصف كذا في شرح حكمه الاشراف **قوله** مستفاد آية
 اي استفادة العقل اذا وقع له الاحساس بثبوت الجمل بجزئيات كثيرة من الموصوف
 كذا في الخيارات فهو حكم اي معروف على تكرار الاحساس مع الوقوف على العلة
 وهذا ما يزعج الجربات فانه لا وقوف بها على العلة ان كان بشارتها في الا
 الى تارة منه وتارة من الحق الطوسي في شرح الاثبات انما يجري مجرى الجربات **قوله**

ع

ليح

الى البغيت بالحكم الحق قوله فلو ان العقول كانت البغيت كان للعقل مدخل في الحسبات
لعدم هذا البغيت في الحيوانات البهائم كانت الاحكام الحسية فيها مجرد الحس ولا يرتب عليها الا
الكيفية فان قيل اذ لم تكن الاحكام الكيفية حاصلة للحيوانات كيف ترتب عن كل واحد بعد
احكامها الخاصة فانه ذلك لعدم البغيت بين الامثال لا للحكم الحق قوله من
فليس خفي اي قبس مرتب لا بشيئ من احكام مع حصوله وذلك القياس حاصل
من تكرار المثبتة وبهذا يبين ان احكام الاستقضية او لا قبس فيها قوله
وجعل الحديث لان القياس المرتب فيها غير حاصل من تكرار المثبتة ومن قبضها
فيها سائما لان القياس فيها لازم للظواهر قوله لم يكن اتفاقا اي حاصلا بجزئية
مع ذلك الشيء في الوجود بسبب من غير ان يكون ذلك الشيء بقبول الجزئية او بدارية
له قوله وذلك مثل حكمته او در ثواب من قبيل الفعل لا الى ان الجزئيات لا تكون
الاس فبين انما يترى ان فلا يقال جزئيا ان السوادية قارة قوله وذلك بشر
الحديثات ان لم يوفقها لظهور توفيقها من نفس العقول التي المنسوبة الى الحس لم يكن
السرعة في البصر والذوق في البعض من قسرة الانتقال من البداي الى المظنة
قوله حدس حوشي فلو لم يكن الحدس بهذه المراتبة لايكون من القطعيات ولذا عذبا
البعض من القطعيات قوله ولا بد في الحديث اي في الحديث التي يحكم فيها العقل
بمعرفة الحس كما في المثالب المذكورين واما الحديثات العقلية فلا مثابة فيها
فصلها عن تكرارها وكذا قال في شرح التجويد الجديد ان الحدس قد يحصل تكرارا في
المقصود من هذا الكلام ابداء الفارق بين الجزئيات والحديثات التي الحكم
فيها بمعرفة الحس قوله كلكم اي الذين لم يشاهدوا قوله من تكرار اي تكرار الحكم
قوله وقبس خفي وهو لو لم يكن خفيا لاجتره جماعة يمتنع تواترهم على الكذب لكن
انما باطل قوله وان يكون مستنداه لانه اذا كان مستندا الى المثبتة لا يجوز
العقل خطا يعم فيها لان الكلام في الاحاسن الصائب ولا اتفاقهم على الكذب عذبا
لكنهم خطا ما اذا كان عقليا فانه يجوز العقل خطا الكل فيه واتفاقهم على الكذب خطا
قوله لا يقع في العلوم اثبات اي لا يكون من مسائل العلوم لانها قضية كنهية وان جاز
وقوعها بطريق المبدئية كما في قول محمد ابي بنوة والظواهر العينية وكل من هذا

فمنه

فمنه اي فان منزهة من التواترات قوله الوجوديات لم يعرفها لامر في الحديث قوله فان
حكم الوجود ان يغيب الحكم المقدر اي انما عد الوجوديات في المحسوسات من القطعية قوله فان حكم الوجود
انه سواء كانت جزئيا في هذا الجسم في جهة او كليا كما في مثال المتن قوله صادق في الجملة
ويعود اذا شئنا العقل على ما في شرح حكمة الاشراق وبشر ابيه قول الشارح فان العقل
انه فاقبل من ان القول بان حكم الوجود في المحسوسات صادق مطلقا وان صوابه غلط
فانه قد علم بعد اذ من الاعداد ان ليس بشي قوله كلكم جسم في جهة فان قلت الوجود
لا يدرك الا المعاني الجزئية فكيف يحكم حكما كليا قلت الحاكم والمذكر هو النفس والوجود
انه لها كالعقل الا ان الوجود سلطان العقول شديدا للعلاقة بالنفس يستعمل في جزئ المحسوسات
ايضا فان لما يبدى العقل كان والافلا قوله فان العقل وبصديق اي في الجملة
على ما هو الاصل في القضية بالمطلقة من الجهة وتقدمه اما بان يتفقا على ذلك
الحكم كما في مثال المتن او يكون حكم الوجود مندرجا في حكمه كما في قولنا هذا الجسم لا يكون في
مكانين فانه مندرج في قولنا الجسم الواحد لا يكون في مكانين قوله والمقولات
الفرقة ان كانت بجزئية بالجزئات قوله باحكام المحسوسات اي باحكام مختلفة
بالمحسوسات قوله ان العدة باعتبار كونها حجة في نفسه وعلى البغيت ايضا قوله ثم انما
انه يكون حكم الاولات كحكم قوله ثم انما بدأت اي شئنا وهي الحديثات اي انما
يكون من جهة على البغيت اذا شارك في الشئ والشئ وكذا الوجوديات ولم يبدى بها ذلك
الظهور وانما كانت بعد القضية النظرية لكونها احكاما جزئية لا نقاوت بجزئيات القضية
قوله ثم الوهم يكون مدركا قويا باطنة محتاجة الى شهادة العقل با قوله ان
يقع من الافعال بمقتضى الارضا والمنسكرة والمقابلة والمجارية متعلق بقوله جاهدنا
اي لا يمكن ايضا جاهدنا الاقام الشك انما اذا كان جوهري على سبيل الى صفة روية
الى رتبة خلاف ما اذا كان جوهري على سبيل الاستفادة فانه يمكن ارضاءه اذا اختلف الاشياء
فيما يقيسها قوله فبما انما الحواس قوله كلكم اي انما اذا اجبى لاجتناب حكم العقيدة
ايه قوله به مودة غير محتاجة الى الحركة قوله ذلك ان ندرج ان البغيت ان الحديث الحسية
محتاجة الى تكرار المشاهدة والعقيدة العرف لاجتناب البها على ما عرفت فان راعيت
حال الحديث هناك ان ندرجها في محتاج اليها وان راعيت حال العقيدة ادرجتها فيها

يحتاج الى امر ينضم اليه الفقيه لكن ادراجا في القسم الثاني اولى لان التعليل على ما في الحديث
 مطابقا على القياس الخفي ولذا لو تكررت هذه في حاشيا ولم يحسن القياس لا يحسن الحكم
 هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام **قول** كقول الازن واحد فانه من حيث تطابق اكثر الاراء
 عليه مشهور وان كان من حيث ثبوته بالبرهان قطعي **قول** فالشروط اي المدونة
 من غير اليقينة فيجوز الاويرات المشهور على مثل الله **واحد قول** لتطابق الاراء كلها او بعضها
قول اما المعصية عامة في العدل حسن والظلم فيجوز اوردته على سواها في الفقرات المذكورة او
 حجة مثل انهم اخافوا ان لا يظلموا او ان يظلموا او ان يظلموا او ان يظلموا او ان يظلموا او ان يظلموا
 به ان رجوع مثل كشف العورة فيجوز والطاعة فيجوز وانفعالات خلقية اي تابعة لطوائف
 فيجوز الحيوانات عند حكم الهند او مزاجية مثل دفع المؤذي واجب وليس المقصود من
 هذا الترتيد المحرم بل يجب ان يابى باتباع المطابق مثلا فان منها الاستقراء مثل التكرار على
 ما في الحكايات **قول** نفي عدد منتهى لم يرد به غير منتهى الا خارجي براد المقصود
 العدد بالكتابة لا في حاليته اي احاده وان نفي غير المنتهى ثبت بالبراهين فلا حاجة
 الى نفيه بل اورد به غير منتهى ما نفيه نفي العدد بجميع مراتبه وكذا في قوله رادوا
 اثبات عدد غير منتهى **قول** فلو ثبت انه لكان له المناسب لتثبت قدرته
 لم يكن اولى من ثلاثة واربع لان الكلام في نفي مراتب الاعداد الا انه في الاستدلال
 بثبوت الثاني والثالث والاربع ثبوت الاثنين والثلاثة والاربعة **قول** العلم بالحدث
 بخلاف القديم فانه يتبع بالاثبات **قول** دفع بالوجدان وبزوم عدم الفوقا بين
 العالم والاعلم **قول** القدرة الواحدة آية قيد بالواحدة احتراز عن القدرة المتعددة
 المتعلقة بمقدورين وبوقت واحد على القدرة الواحدة المتعلقة بمقدورين في
 وقتين وبمح واحد القدرة الى صفة في محين كالقدرة العقلية والعصوية فانها
 متعلق بالمقدورات العقلية من الارادات والاعتقادات والمقدورات العنصرية
 من الاعتمادات والحركات في وقت واحد فان قلت هناك قد ثاب لاقدرة واحدة
 لا متعلق قيام المرض الواحد بل يبين قلت لكن الكلام في القدرة الواحدة عليها باعتبار تيقن
 بغير رواد فاحتمال ان ينفذ في مح واحد وبقول من جنس واحد اي من نوع
 واحد من القدرة المتعلقة بمقدور من نوعين كالقدرة الواحدة بالاعتماد والحركة

بهذا القيد عند بعض الحكمين **قول** سون الاشعرة فانما خدمهم لا تتفق بمقدورين متفكرين
 او متفكرين او متفكرين لا على سبيل البطلان لان القدرة عندهم مع العقل **قول** او ثبت
 او اختلف على قوله ينبغي العدد وقد اثبت على واحد من المعلومين شرطا اشارة الى
 كلمة او للتوحي لا لغيره **قول** وعلمنا امر واجب بخلاف علمتنا فانما جائز فلا يزم من
 علمنا بكونه معلوم واحد علمنا بالاثبات لان تعلق الحدث بالاثبات محال **قول** ما ذكرنا
 احادنا فيه بحث لان التوحي انه ليس بعدد اولى من عدد آخر في الشئ والاشعرة نفس الامر
 والذليل قول لان مراتب الاعداد متناهية وحكم الاشعرة واحد **قول** فانه قيل آية لا يخفى ان المذ
 سببا ان الواحد مثل الثاني والثالث فلو اتفق الثاني والثالث اتفق الواحد لا حكم الاشعرة
 واحد لان الواحد مثل الاثنين والثلاثة فلا وروى لا عشرة ارض **قول** ان كان العلم راد الملائكة
 ممنوعة لانه يزم من نفي الكلي والجزئي **قول** صورية ممنوعة سوا كانت ام لا وجوز اعتبارها
 قوله واذا يزم من ان يستدل على نفي الادوية بالتماثل يزم من صحة قدم العالم فهو موقوف
 على قوله فان قال حكم النفي انه عطف الشرطية على الشرطية **قول** لا يرد آية فيه بحث لانه القائل
 بان الاشعرة في صفة مستند المسألة لا بد من ذلك في الاشعرة كمال صفة بل في صفة
 هي اخفض صفات النفس كالقدم والجزء والتوحي المذكور لا يخلو والصواب ان يقال الاشعرة
 في صفة انما يستند المسألة اذا كانت من اخفض الصفات وهو قول موقوف على
 انه موجب بالذات فانه تعالى على تقدير كونه تحت ايجاد العالم كان له وليس باصلا في
 الازل ولا يذم كونه تعالى محلا لحوادث جوار كون ذلك الكمال من الامور الاعنانية **قول**
 الذليل ما عني آية بهذا التقسيم اذا ريد بالذليل المقدمات المترتبة واما اذا اريد ما خذ
 كالعالم للصانع والكتب السنة والاجزاء الاحكام فلا يخفى له طريق القيمة ان استدلاله على
 ان كان بحكم العقل فحقفي والا فحقفي كذا في شرح المقاصد والافلاكي ان يقال ان هذا القيمة
 على تقدير كونه مفرا بعد النظر في احواله **قول** لا يتصوره فالقيمة المذكورة فتمت بحسب ما
 اراد **قول** فاحظر الذليل اي بعد التامل **قول** ثم انه آية انما بتقدير هذا الكلام
 وارجاع غيره **قول** ثم مقدما الى الذليل الى انه مسطوف على قوله الذليل اما حقني الا كما
 يوجه الظاهر كونه مسطوفا على قوله وانما هو الذي تسميه بالنفي لانه صيغة يكون بهذا
 الا في المذكورة اقسام القسم المقصود فيجوز القيمة المثبتة للذليل على ما وقع في كلام بعض الحكمين

في مقصد التلخيص

فانك المأمور به عاين اذك ما ثبت بالامر المطلق اعني الواجب بسببه الصلوات و بطلان عليه
عاص شرعا لقوله تعالى اضمت امرى وما قيل ان المراد بالصبيان على تقدير كونه شرعا
استحقاق العقاب فوجه لا لا بد من الدليل المذكور عليه ولا يتحقق الحكم في الكبرى **قوله**
هذا انك المأمور به فانه حكم بالعقل ولو بواسطة الحسن ولا يتوقف على النقل **قوله** فلا
باس آه اشار الى ان الاولى عدم التسمية اذ لا فائدة في افراد هذا القسم **قوله** اي
لا يمنع آه طالع المتبادر من قول المصنف ما يمكن عند اهل العقل اثباته ونفيه ان يجوز
العقل اثباته ونفيه وذلك علم بالاطلاق الذاتي وليس الحكايات ذهنية فانه عبارة عن
عدم الحكم بالامتناع وانما هو البتوت والامتناع يجب لاثبتين احدهما ضرورة ان
يقول اي لا يمنع من حيث العقل اي لا يحكم العقل بامتناع اثباته ولا بامتناع نفيه
قوله حتى لو خفي العقل اي من جميع النواض الغريبة معارنا مع طبعه اي حقيقة و ترك
معارنا مع ما عنده من التوازم لم يحكم هناك بنفي ولا اثبات لانه لم يحكم بامتناع
الاثبات لم يحكم بنفي ولم يحكم بامتناع النفي لم يحكم بالاثبات **قوله** مثل وجوده في
صحة النقل فتوقف على صدق الخبر وهو يتوقف على ثبوت ثبوت بظهور المعجزة في بده
وهو يتوقف على وجود الصانع وكونه عاين حتى يفتي المعجزة على وجه دعواه وكونه قادرا
على خلق المعجزة وكونه مريد بخلقها من عباده بالنبوة على ما نطق به قوله تعالى
ولكن الله يبين على من يشاء من عباده **قوله** بل كان العالم على ما هو طريقة المحققين
من ان العالم لم يكن موجودا وكل شيء لا بد له من داعي واجب الوجود قطعا للثبوت
دون الحدوث على ما هو طريقة جمهور المتكلمين **قوله** ثم ثبت كونه عاين آه كسفي
هنا على كونه عاين لانه من اثبات كونه قادرا فحتميا اما لاحالة على ما ذكر
سابقا لا بد من اثبات قدرته و ارادته بدليل لا يتوقف على حدوث العالم
على ما قرره المصنف في بحث قدرته تعالى و ارادته تعالى وانما لا يشا رت ان الحقيقة
ان ثبوت الارسل لا يتوقف الاعلى وجود الصانع وعلمه فان الصلوة فائت
بالارسل مع قولهم بايجابه تعالى وعندي ان الحق ما افاده المصنف من توقف
محمية على العلم بوجود الصانع والنبوة قطعا فان الجبال في زمن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم كانوا يهدقونه في دعوى النبوة بعد ظهور المعجزة مع عدم علمهم بكونه

المقصود ان من

تعالى عاين قادرا فحتميا ان ثبوت النبوة في نفس الامر متوقف على ذلك واما العلم
فكلامه **قوله** ان قوله آه فان افادته متوقفة على ارادة معانيها بالوضع فلا بد من العلم
بها **قوله** على العلم بالوضع آه اي الوضع الحقيقي بغيره **قوله** وعلى عدم التجزئ
يتوقف على العلم بوضع الالفاظ التي وقعت في التبريل النقلي للمعاني المفترضة
نما واما حذف البيان بالالفاظ الحقيقة لانه الاصل في الافادة والمجي زينة متوقفة
عليها **قوله** جواب الالفاظ اي ما ذكرنا مع قطع النظر عن العتوة المخصوصة بل في اي
صورة كانت **قوله** واصولها اي ما يبنى عليها هذه العلوم الثلاثة وهي الشواهد
التي يبنى التوبة والنحو والقرآن عليها **قوله** لان مرجعها اي ما يؤيد اليه تلك الاصول
ومجملها **قوله** قد خطى بصيغة المجهول من التخليص وفي بعض النسخ على صيغة المعلوم
من الخط **قوله** وفروعا اي ما يقاس على تلك الشواهد ما يستعمل في العلوم
المخوارات **قوله** ثبت بالاقبنة اي الاقبنة الفقهية بجامع استفاد من
الثقة والنحو والقرآن اعني الاشتراك في الجوهر والهيئة الترتيبية والافرازية
وليس المراد من الصولها قواعد الكلية ومن الاقبنة المنطقية لانه على هذا
التقدير لا يكون فنية الفروع الا بطلانية تلك الاصول التي هي كبريا فلا يقع **قوله**
ولكلها بطلانية **قوله** بنا على دخوله آه ونظر المصنف ادق لان الاضمار علم
مطلقا من التمايز بالنقصان لانه بغيره فيه الاعراب بـ الجدي في نحو ديسل القوة
بجلائف الاضمار نحو انظر بعصاك الخ فالتجيز وانما لم يغير من المعاني بالثبوت
نحو ليس كذلك لانه لا يفيد تغير المعنى فلا دخل له في عدم الارادة **قوله** والعلم
بالارادة اي بكونه مرادا بالثبوت الى نفس الالفاظ بسبب ارتفاع الموانع المذ
قوله لا بد من آه اي لا بد في افادة اليقين بانه مراد المتكلم من عدم المعارض
فلا بد ان بعد تعيين كونه مرادا لا يمكن توريده والالم يكن مرادا فلا يكون له معارض
عقلي لكونه كذب الشارح لان المراد بعد العلم بكونه مرادا لا يمكن توريده والالم
يكن مرادا فلا يكون له معارض عقلي لكونه كذب الشارح لان المراد بعد العلم بكونه
مرادا لا يمكن توريده الى الالفاظ لا بد في كونه مرادا لا يمكن توريده المعارض العقلي
قوله اذ لو وجد آه لا يخفى ان الكلام يتم بدون هذا البتة بان يقال لا بد من العلم

بانه

مكون

بعدم المعارض والاشكال لا يمكن التبرير بل يرجع الى الالة فلهذا اذا زائد
 على المقبول وهو انه يقدم العنصر القطعي على النقي عند المعارض **قوله** بقاين
 كما لا يخفى في صحة البنى صلى الله عليه وسلم **قوله** متواترة كما لا يخفى في
 عنها في مثل الالات على قرينة العتبات والصدوم **قوله** الى مثل هذه الالات
 الى الالات التي علم قطعي استعمالها في معانيها المقبولة منها من حيث جوارها
 وحيثما **قوله** فباين من هذه ومنقولة تواترتان نفى تلك الاحتمالات
 تحقق العلم بالوضع اي بوضع تلك الالات لتلك المعاني واراها منها بالنظر اليها
 لارادتها بالنسبة الى المتكلم **قوله** فانه اذا تبين المنع بسبب كون التفظ مستلزما
 فيه قطعا **قوله** وكان حرا والى نفي كونه حرا والى المتكلم بواسطة الالة هذه
 المتواترة الالة على انفس الاحتمالات المذكورة وكونه شرعا الى مستفاد من قبلنا
 ان رجح اوله لم يكن حرا والى مع انفس قرينة دالة على عدم الارادة كان ذلك
 اضدادا لارادته **قوله** فانه ينبغي على انه من آية الى مبنى على جواب هذا الاستفهام
 فان كان حصول الجزم بعدم المعارض لم يرد الالات النقية وصدق فانها من غير
 مدخلية للقرينة في ذلك كانت مقبولة لليقين في العقبات ايتها لا يشرك في
 العترة وان كان للقرينة مدخل في حصول الجزم بعدم المعارض لم يكن مقبولة لليقين
 في العقبات لعدم تحقق تلك القرينة فيها بخلاف الشرعيات وحاصل اعتراضنا
 ان هذا الفرق نظري لا كدرا الجزم المذكور على صدق الفاعل فان كان محذورا
 حصل الجزم بعدم المعارض فيهما والا فلا وحاصل الجواب ببيان ذلك الفرق
 بان المراد بالشرعيات ما لا يدرك لولا خطا به الشرع بالعقبات ما ليس كذلك
 اي ما يدرك بدونه فاذا ورد الدليل النقي فيما هو شرعي وكان هناك قرينة
 او متواترة تنفي تلك الاحتمالات حصل الجزم بكونه معناه مرادا للمتكلم قطعا
 وحصل الجزم بعدم المعارض اذا الحكم شرعي ليس للعقل طريق الى اثباته ونفيه
 فاذا جبر القائل الصادق باحدا بكونه لا يخل غير ذلك علم قطعا ان الآخر
 مستنفذ والارزوم كذب بخلاف الدليل النقي الوارد فيكون عقل اي ما يكون للعقل
 الى اثباته ونفيه فانه يجوز ان يكون من المنتهات فانوارين المشاهدة والمتواترة

الالات على نفى تلك الاحتمالات لا يفيد الجزم بكون معناه مرادا للمتكلم لا سيما ان مقتضى عدم ارادة
 على قرينة كونه من المنتهات العقيدة فانه اقوى القوايت فالحاصل انه اذا كان للقرينة مدخل
 في حصول الجزم بعدم المعارض لا يوجد في العقيدة قرينة لذلك ان من جملة القوايت الدالة على
 عدم الارادة كونه من المنتهات وهو مقتضى العقيدة كذا فان قيل المفروض ان القرينة دالة
 على انفس الاحتمالات الشبهة ومن جملة الجواز فاذا انقضى الجواز بقي كونه معناه الحقيقى
 مرادا للمتكلم فيحصل الجزم بعدم المعارض العقلي والارزوم كذب القائل الصادق فنت
 قد عرفت ان المراد انما يدل على انفس تلك الامور بالنظر الى قبيل نفس الالات
 بان ليس في اللفظ ما يدل على واحد من تلك الامور وهو لا يقتضى انفس الجزم مطلقا
 لجواز وجود القرينة العقيدة على عدم الارادة كالاتية فيما نحن فيه **قوله** ربما لا يحصل
 آية زاد لفظه رتب مع ان عدم الارادة كما حصل الجزم لاجل هذا الاحتمال واثم اشارة
 الى كفايته فيما نحن بهدونه ويجوز ان يكون كلمة رتب للتحقيق كما نلوا في قولنا
 ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين **قوله** لا يتعارض في نفس الامر والارزوم تحقق
 التقيضين في نفس الامر وانما يقيد بذلك لانه قد تتعارض عند العقل بنا على اشياء
 الحكم البديهي بالوعي **قوله** وقد جزم آية وذلك لان احتمال ان يكون للقرينة مدخل
 في الجزم به ثبوتها ثم ما يقتضى بالموقف الاول بكونه وحسن توفيقه **قوله** كما لا يوجد
 اي المبحوث عنه في هذا الموقف وهو الوجود المشترك فان من احكامه ان مشتركة لثبوت
 فلا بد ان يجب التقييد بهما بعقد القابل بالشيء ذكر احرازه عن مذهب الاشعري
 ولا يحتاج الى الاعتذار بان ما نفرد به الاشعري فلم يعنده **قوله** فان لكل موجود آية
 بره ان شمول الوحدة للثلاثة لا يتوقف على وجود الواحد الحقيقي من الموجودات الثلاثة
 فهو من انفسها وان كل موجود كثر فله وحدة اعتبارية وبهذا القدر يكفي في
 شمولها للثلاثة وبما حوزنا ان شمول الوحدة للثلاثة لا يتوقف على وجود
 في كل موجود يكفي في ذلك تحقيرا في الواجب وفرد من الجوز وفرد من الوضوء
 ان شمول الكثرة لكل موجود في عدلها مما يشمل الاثنين اما الاول فظاهرا واما
 الثاني فلان شمولها الوضوء للثلاثة لا ينافي اختصاصها الاثنين في نفس الامر **قوله**
 وكلما تبينه والنقص عند القائل آية اي الماتية والنقص المبحوثان في الامور

موقف الثاني في الامور المتعة

القائمة لب الايمان بالوجود حيث قالوا الماينة من حيث هي لا موجودة ولا معدومة
 وان الشخص جزء من الشخص الموجود في الخارج وهو الموجود ووجوده فلا يكون من
 الامور التي من شأنها الاعداد الغايب بالغايب فانها من البعث المشهور من انه الماينة
 والشخص بصدق ان على الواجب سوا كان وجوده وشخصه عين ماينة او غير ماينة
 واما ما قيل من الجواب من ان الماينة تطلق على حقيقة الكاينة والذات قبل الماينة
 على الكلية التامة على شقيفة في واجب فليس بشئ لان ذلك في الماينة بغير ما يجاب
 عن السؤال بما هو وهو مصطلح المنطقين دون معنى ما به الشئ وهو المبحوث عنه
 في الامور القائمة كيف ولو كان كذلك لما صحت قولهم شخص الواجب ووجوده عين ماينة
 قول والمعرفة والمعلومية فان الواجب ان ذاته تعالى لا كثرة فيه من حيث الوجود
 ولا من حيث الجزئيات والكثرة باعتبار الصفات ليست كثرة في الواجب ولا
 الحال في المعلومية فان المعلوم على تقدير زيان الوجود ووجوده تعالى لا ذواته
 لا فخر فانه من في الاقدام قوله فعل من آه بيان للعقود او اعتراض المصنف
 بان يزعم ان يكون البحث في استطرادها عند وجودها بجهل الموضوع المعلوم
 من حيث يتعالى به اثبات العقيدة الدينية والامور المذكورة داخل في قوله
 لا يكون العدم آه لا يوجد ان في شئ منها فضلا عن الشئ والما في الواجب فظ
 واما في الجواب والعرض فلهما عند المتكلمين عبارة عن الحوادث المتخيلة بالذات
 وعن الحوادث القائمة بالمعجز بالذات على ما قيل من ان الجوهر عبارة عن ماينة
 اذا وجدت كانت في موضوع والروض عن ماينة اذا وجدت كانت في موضوع
 فلا يكون الوجود ومعتبر بينهما بالفعل فيشملها العدم فبقية ان من مصطلح الفلاسفة
 على انه نفس الشئ بما الوجود بالفعل معتبر في العوض عندهم والسمعة في الجوهر لا
 صور الجوهر لان الوجود ليس بمعتبر فيه كيف وقد قسموا الوجود الى الجوهر وال
 الوجود كاسمي قوله والقدم بمعنى عدم المسبوقية بالعدم فانه خفض بالواجب الوجود
 من الجوهر والروض والصفات القليلة خارجة عنها لما عرفت من توحيها قوله المشهور الى
 الواجب والمنتهى والممكن قوله كالايمان العام والبحث عن محس عوارض
 الاضافة لا باعتبار حقيقة افراد من الامكان الخالص والوجود والانتفاء فيكون

البحث فينا حيث من فانه في الامور العارضة من الامكان قول ويتعلق بحق منها
 آه قيد بذلك كل مفهوم مع ما يقابل به مجموع المفاهيم سواء لا يتعلق بشئ منها
 عليه كالات والذات او يتعلق باحدهما دون الآخر كالوجوب والادب وجوب ومنه تعالى
 الغرض العلمي ان يتحقق اثبات العقائد الدينية تعاقبا قريبا او بعيدا وانما صحت
 باعتبار هذا القيد من هذا القسم من ان اعتبارها في جميع المباحث معلوم ما سبق في
 تعريف موضوع الكلام ولان لم يصر به في تعريف المذكور في المتن ولا في القسم الاول من هذا
 التعريف دفعا لتوهم ان يتحقق الغرض العلمي باحد المتقاربين كاف في عدمها من الامور
 القائمة قوله كالوجود والعدم لاخفا في انه اما ان يتعلق بالعدم فليس بشئ فلا يتحقق
 المتن حيث يستلزم كون البحث عنه استطراديا ولا يتحقق فاما يكون هذا التعريف
 صحيحا قوله اذا وردنا آه اي ضدها ابراهه ويجوز ان يكون تصنيف بحث الامور القائمة
 بعد تصنيف مباحث كل من ذلك قوله فليس بشئ اي في الارادة قوله يجب آه اي
 المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه المباحث الآتية قوله في قسمته المعلوم الظاهر
 في تقسيم المعلوم اذ التقيد في التقسيم لان في المقسم ولعل لتنبية على ان تقسيمه
 حاضرة بجميع انواع المعلوم واصنافها واشتقاقها بحيث لا يشئ منها عن هذا
 الاقسام ذلك ان نقول ان جميع المضاف اليه باعتبار حال المضاف كقسيته
 باعتبار ما في قوله تعالى وكان قاب قوسين اي قابي قوس على ما في الصحاح قوله
 الى مروضات الامور القائمة فبقية ذلك لان التقسيمات التي لا تقسم الى تقوي
 وتضديق والى بيهي وكبي والى بسيط ومركب الى غير ذلك قوله اي ما من
 شأنه ان يعلم ضرورة كك لتنبية على ان المعلومية بالفعل ليست بمعتبرة في الوجود
 والمعدوم معدوما لانه يزعم حقيق ما لا يتحقق به العلم بالفعل عن القسمين على ما
 ويتم لانه لا يراد به ان المعلوم اعم مما يكون معدوما للفقوى العاينة او الفاعلة وتما
 يكون بالكنة او بالوجود ولا شك في سقوط جميع المفومات قوله ببقية آه باعتبار
 قسمته القسم الاول الى قسمين او القسم الثاني او كليهما قوله فانه رجع آه النزاع
 في ثبوت الحال وعدمه معنوي بين من في المفومات ما هو موجوده بشئ او لا
 ولا نظري في جعله قسما على حدة واذا خالف في احد القسمين مبنى على تفسير الموجود

فان رجح بالاعتبار الاول فلا بد ان كان النزاع لقطب لا منقح للرجح الا ان يقال
 بان لم يظن الزاج بكونه قطباً وهو بعيد جداً **قول** اما لا تخفى راجداً اي لا اصادف
 شيئاً قد اعمى على الوجودي كونه منقحاً الى القديم **قول** اي لا تخفى شيئاً مع
 التحق الاصل ان يكون التحق حاصل متى في نفسه فاما به كطرفة الذائبة والبتق
 ان لا يكون حاصله بل لا تخفى به كطرفة التبيته فلا بد من النقض بالاعراض لان
 لها حقيقة في نفسها ولا يلزم قيام التحق الواحد **بارين قول** وهو قوله خرج من
 التقييم بغير الحال انه معدوم كيف يكون حقيقة شيئاً بغيره ولا خفا في ان التقييم
 متدارك **قول** صفة لوجوده سواء كان موجوداً قبل قيام هذه الصفة او بعده
 فيدخل الوجود عند الفاعل بان حل **قول** وهي الاصول القائمة بنفسها فالمراد
 بالصفة ما يكون قائماً بغيره بمعنى الاختصاص النوع فيدخل الاجناس والخصوص
 في الاحوال والآجال القائمة بذاته تعالى كالعالمية والافردية عند من يتبناها
قول لان صفة المعدوم آه اي الصفة الحقيقية بالمعدوم فلا بد من الاحوال
 القائمة بالمعدوم كالمصفات النفسية عند من قال بجائزها لا يقال اذا كانت
 صفات المعدوم معدومة من خارجة بقوله ولا معدومة فيكون **قول** لوجود
 مستدركا لا نقول الاستدراك ان يكون العقيد الاول مقبلاً عن الآخر دون
 العكس **قول** نعم يدعى من قال انها لا موجودة ولا معدومة قائلة بوجودها
 بان ذكر كونه معتبراً في مفهوم الحال لا خارج **قول** فانما يتحققه بغير ردوا
 وان كانت تدعى لمثلها في البحر **قول** واعترض آه بنى الاعتراض حمل الكلام
 في قوله لوجود على الاختصاص كما هو الظاهر وحاصل الجواب حمل على مجرد الاحتمال
 والاحتمال فلا يضر حصوله للمعدوم ايضاً الا انه لا يستلزم حالاً الا عند حصوله للموجود
 ليكون له تحقق في الجملة في الصفات النفسية للمعدوم وليست باحوال ان
 اذا خرج تلك المعدومات من كونها احوالاً **قول** في نفسه اصلاً اي في حد ذاته
 مع قطع النظر عن اعتبار المعبر فيه بذلك لان المنقح له تحقق اعتباراً بطريق
 التقييم والتفكير على ما سبق نقلاً عن النفا ان المنقح لا يتفصيل له صورة في العقول
 اي ليس لها سبيل الى ادراك في نفسه حيث يحصل منه صورة على في نفسه

فلا بد

فلا بد ان يتصور شيء هو اجتماع التقييمين او الفهمين فتصوره اما على سبيل التشبيه او
 التمثيل الى آخره **قول** وهو المنقح المساوي للمنتج ان اريد بالمنتج ان لم يكن له
 اشتداد باعتبار نفسه او باعتبار التركيب كان المنقح مساوياً للمنتج فهو المركبات
 المتباينة اي ما يكون لها مكانة واحدة باعتبار التركيب باعتبار ما قالوا ان التركيب
 لا يتصور حال عدمه وان انشئت حال عدمه انما هو بطلان وان اريد به ما يكون اشتداد
 باعتبار نفسه كان المنقح اعم منه وكلاهما اطلاقاً وان في كلامهم كما لا يخفى على المنتج فافهم فانه
 ما يخرج منه الاضام **قول** بوجه ما سوا كان كوناً او بقاء **قول** لا يكون له الوجود في
 الوجود عند من والتحقيق اعم منه **قول** واما المعدوم مطلقاً الخارج من الفهمه التي
قول بان القسم ان ثبت آه بان على ان القسم معتبر في الاقسام **قول** حقيقة وان جعل
 قسمه ظاهرة حيث قسم انشئت الموجود والمعدوم من غير تقييده بالمكن **قول**
 فتصور آه اي يقول ذلك البعض بعد تقييد المعلوم الى الكائن وبغير الكائن آه فيقسم كلاماً
 منها الى قسمين فلا بد ان هذا ليس بقسم للمعلوم **قول** ما يمكن ان يعلم اي لا يكون
 تحقق العلم متمسكاً وقد عرفت فائدة هذا التعميم في قوله من شأنه ان يعلم **قول**
 هو باعتبار رتبة وجوده على التقييم من ان المعدوم المطلق ينتج عنه اذ لو علم كان له
 تحقق ذهني وقد جعل قسماً من ما يمكن علمه فقد جعل قسم شيئاً من شأنه وحاصل الفرق
 انه معدوم باعتبار وصف كونه معدوماً مطلقاً داخل في المقسم ان كان ما ينتج
 عنه نظر الى ذاته فهو فرد الوجود والآن مني باعتبار العارض مقابل الوجود باعتبار
 ذاته ولا استخراجه **قول** ولا بد ان لان المفروض ان له تحقق ما **قول** ورد
 ذلك آه يعني ان المستفاد من التقييم المذكور ان كل موجود خارجي فهو متمسك في
 الحقيقة والذاتية والموجود الذي في خارج الحقيقة دون الذاتية وكلا الحكمين
 باطلان **قول** بل ذهنية فان الموجود الذي عند من يحصل في القوى العالمية او
 في القوى الفاعلة في نفسه او في الالهة على ما يوفق اليه ولا يلزم الوجود والذاتية
 بهذا الظرف والتقييم المذكور بقوله فان انما لا يدرك الا امر كلياً **قول**
 متعارفين اعني انما لا يدركه هو بوجه اعم من هو بوجه متعارفة بالحقيقة بالذات
 او باعتبار **قول** وبان المدرك بالحواس انما يعرف ان المراد بالاجزاء بالما بنية

لف

والهوية الاخبار في ذلك التحق كما هو التبع الى الفهم فالمعنى بقوله والا الاخبار
بما في ذلك التحق وهو ان يكون الاخبار بالهوية اصلا كما في الكليات
او يكون لكن لا في ذلك التحق كما في الجزئيات المدركة بالحواس فانها وان كانت
متخارفة بما كان لا في هذا التحق بل في من التحق الخارجي ولما اجاز بالهوية
المستفظة ايها باعتبار راسا ما في حواس جزئية فمواهبها للصور العلمية وهي
موجودة في الخارج وليست بموجودات ذهنية اما الموجودات الذهنية هي المعلومات
اي تلك المدركات الجزئية مع قطع النظر عن بنائها بالحواس وتفصيل ان ههنا
معلومات موجودة ذهنية وعلم هو موجود خارجي من قبيل الكيفيات القائية
والتي ميز بين المعلوم والعلم على التحق باعتبار فالمتخارفات الحاصلة في الازمن
مع قطع النظر عن قيامه بعلم وموجود خارجي فتدبر فانه قد زل فيه اقدام
انظرين **قوله** بما به وبهوية تنظم اليها آه الى ان الشخص ينظم
الى الالهية في الخارج ولا الاجل عليه وقالوا ان الالهية ان افقت الشخص
لذا انما انفسه نوعها فرد ولا يعمل شخصها بواو واخر ارض تكيفه با وفضل
ان النعمان امر استراحي فهو من المتخارفات القالين بعدم وجود الطبائع في
الخارج وان اريد بالانضمام اعم من التحق او الانشائي شمل المذهبين **قوله**
والفرق ظاهر بان نفس الصادق لا بد من ان يمل الصادق حتى لا يلبس الجزئيات
المدركة وادراكها وخدمات الفرق ان ماله تحق في الجملة ان الجزاء بالحققة
الجزئية او الكلية والشخص العارض له في هذا التحق فهو الموجود الخارجي
وان اجاز بالحققة فقط اي من غير انضمام الشخص اليه في هذا التحق فهو
الموجود الذي من سوا كان متجاوزا بالحققة فقط او بالحققة والهوية معا كنه
بغير هذا التحق **قوله** نفس لا تعف فيه الا تعميم الهوية كخصيص الاخبار يكون
في ذلك التحق وانت خير بانهم يركبون لتفصيل المقاصد ما هو ابعد من هذا
قوله اصيلا اي اذا اصل دعوى **قوله** يترتب به عليه انما ره سوا كان
ذلك الترتيب في القدم او في خارج فيمثل الكيفيات انفسا التي تترتب
عليها آثار في الازمن والماد بالاثار الالهية المطلوبة منه اي التي يطلب لكل

تلك

تلك الآثار منه والاحكام العدم انفسا به بالكل احد الا حراق والاشقان والطبع من النار
فلا بد ان الموجود الذي انفسا له آثار يترتب عليها وهي المعقولات الثابتة لان الماد علم
ترتب تلك الآثار عليه لا عدم ترتب الآثار المستفظة كما يشير اليه الشرح في بحث
الوجود الذاتي ولا حاجة الى التزام ان الآثار الالهية كنه في الموجودات الالهية
ولا لان الماد كونه فاعدا لتلك الآثار فان لكل ذلك دعوى لا طريق الى اثبات كونه
والفعل تشبهه بالكل كونه تابعا لاخر **قوله** لذاته فيه لتفي لا لتفي اعني القول
والعدم احراز عن الحكم الموجود فان عدم قبوله لعدم بغير اعني العلة **قوله** او يقبل
اي لعدم او لعدم لذاته رجاء للموافقة اذ لا قبول لعدم بغير القبلية له لغيره
ان كان بغير الانفسا لغيره **قوله** اذ لا يمكن بالغير الى سبب الغير والاكثافي ذاته
وايضا او مستحقا فليكن الانقلاب واما يمكن بالقياس الى الغير فتتحقق كالواجب
غالي فانه يمكن بالقياس الى ما سواه اذ لا يقضي شي منه وجود الواجب ولا علة
قوله تقوم اي يكون له مدخل في ذاته ووجوده **قوله** لا يكون موضوعا اي مقوما
بل مقوما **قوله** فان المادة التي تبين في محله ان الصفة شريكة علة وجود الهوي
والهوي يحتاج في شخصها لاني وجودها على ما قالوا انفسه فوجدت ووجدت
مستقوت اي مستقوت الهوي بصورته ما فوجدت في الخارج ووجدت في الخا
مستقوت بصورته شخصية فافهم فانه ما ضفي على بعض انظرين **قوله** والموضوع والماد
متباينان لا اعتبار التوهم في نفسه في الموضوع واعتبار عدمه في المادة فاقبل ان
انما لم اذ لم يكن في ذاته المادة وهو غير ظاهر ليس شي لانه اذا لم يكن في نفسه مستقوت
كيف يتصور دخول الوض فيها **قوله** اي لا تعف وجوده آه لم يقبل لا يكون وجوده
مستقوتا بالعدم زمانا بل بعدم لانه يشعر بعدم الزمان وتقيمه القدم الى الابد
والزمان في المستحيل لا يقولون شي منها **قوله** اي الذي يترتب اليه نفع ان الماد بال
ما يقبل الاثر **قوله** فانه فاعل آه الى في الوجود الخا بغير قابل لاثاره بتبينة
الحق وان كان قابلا في الوجود العقلي بالذات لا يميز الوض عن الجوهر عن العقل
والما يقولون ان ربه ما يترتب الوجود الخا بغير فداير وان الفرض في الاله
بالذات بالاثاره العقلية فلا حراز عنه انما هو بقوله ان ربه حسيه لا يقول بالذات

ولا يحتاج الى ما قبل ان **قول** بالذات متفارقة بقوله ان رتبة حقيقة فهو خارج
عنه وانما قدمه الشرح في التي سبقت له في المثلث فانه ياتي منه عدم تعبد الش
الاشارة بالحسنة في قوله فانه قابل للاشارة على سبيل التبعين **قول** لان المجرور
على تقدير وجوده او على تقدير عدمه يكون ان كانها بالذات في الوجود العقلي واما الوجود
فهو خارج عن الشاربه لان المراد به الحادث المشاربه فلا بد ان لا حاجة في الاشارة
الى اعتبار وجود المجرور لان الاحراز عن الواجب **قول** ان يقتضيه احرازه انما
اشارة في الوجود فانه وان الاشارة بينهما واحدة لكن لا اختصاص لاحدهما بالآخر
فانه خارج وجوده في نفسه ولا وجوده للوجود الكاد التري فيه **قول**
فلا يخفى عليه ان لا يتناول الاظهر ان يقال لا حصول للصفات في ذات تعالى بل
في غاية به تعالى **قول** لا يتناول حصوله لعدم الاتحاد في الاشارة اما في العقيدة
فلا يمنع اتحاد المتشبهين في الاشارة العقيدة واما في الحسنة فلامتناعها في
الواجب وما قبل ان على تقدير قبول الاشارة الحسنة المناسبة بتجدي الاشارة اليها
فلم يلزم استلزام المحال **قول** وهو المنفي بالمجرور الى الممكن الذي لا يكون متجزا ولا
فيه شيء جزا بالافتقار واما كونه حادثا او قدما لم يلزم ان يكون ماديا لان كل
حادث يسبق بمادة وجعل المتكلمين فيما للحادث بناء على ان كل ممكن حادث عند
قول لم يثبت وجوده اه فالحقنة المذكورة قيمة عقلية وما قبل ان انما يتم لو
لم يجز العقل شيئا رابعا من دفع ان القيمة المذكورة في الحقيقة دائرة بين الشيء
والاشياء كانت قبل الحادث اما متجزيا بالذات او لا والاشياء في الماضي بالعرض
او لا فكيف يتصور قسم راجع **قول** لو وجدته حاصله ان وجوده لم يستلزم
شركه اباري اياه في كونه ذاتا مجردة فلا بد والتمنع بصفاته تعالى **قول**
وانه كان لانه يلزم تعدد الواجب امكانه او امتناعه لان الجبر وما واجب في
نفس الامر او ممكن او ممكن فامتنع التركيب في الواجب مطلقا نعم لو قيل ان الإجزاء
الذمينة انما اجبة حقيقة لم يكن استلزام الامكان الواجب في الوجود الذي
لكنه خلاف الحقيقة ولا يضر لان تلك ليست اطلاقا في الحقيقة لعدم وقوعه فلا
ينافي الوجوب وما قبل من انه يجوز ان يكون امتبارا بامر عدمي كما هو منه به

تدريج

تدريج بان الانصاف بذلك العدمي لا يجوز ان يكون كونه غير متجز ولا حال فيه
وانا لزم اشكال المجرور المحل فيه فلا يكون ممتزا فتحتاج الواجب في امتيازها الى
الغير فلا يكون واجبا **قول** اخضع صفات الباري مبنية على التعبد مشتق من
الخصوص المطلق التي من الحقيقة والاضافي بقول الى كونه خاتمة حقيقة والمراد من
انه لا اخضع من قدرته في وجوده **قول** ميزم اما قدم الى ذلك آية فيه اما انما
يزم ذلك لو كان القدم او الحادث من لوازم الحقيقة المشتركة بين المتماثلين لم يجوز
ان يكون من لوازم ما به الامتياز بينها **قول** اولها ان لا يكون فيها غير الصفات
ليست غير الذات هذا الذي ليس يقتضي كونه مجموعا اخضع الصفات فانه يدرج المتن
بالنظر الى ان كل واحد يكفي سنة المنع واما صفاته تعالى وان كانت قدسية فهي
ليست غير الذات ولو اريد بالقدم القدم الذي لم يجبه السؤال بالصفات صفات
قول فانه لا بد من ان لا يثبت كونه اخضع صفات الباري بالمعنى بل
يقوى في جواب السؤال عن ذاته تعالى فلا دور انهم الا ان يقال ان دعوى وقوع
في الجواب بمتشرية دعوى انه ليس في الوجود وحده ممكن وكان في قوله لا يجوز ان
الى انه لا يجوز ان يصف **قول** الاول في تعريفه الى ان لا تعريف اوله
اشياء اما لبداهته او لا منساع تصور فيقع فيه بقوله فقبل آية ولا بد ما
قيل ان ليس في هذا المفهوم تعريف الوجود معقورا بالذات فبعد عنوان مستكرا
قول كما هو الظاهر بما ليس ايراد الاعتراف صفات عينا والواجب منها فانها الا
على التبيين والواجب عنه ليس فيه كثر فائدة **قول** فان بداهة التصور انما ليس
لا يعطى مطبوعة يعني يجوز الاستدلال على بداهة البديهي بالكنه لان بداهة ليست نفس
ما يتبين ولا جبر ومنها ما يكون ثبوتا لا بعد تصور بالكنه بديهي بناء على ما تقرر
من ان العلم بثبوت الذاتي لشيء بعد تصوره بالكنه والانتفاء بديهي بل حقيقة
عنه فيجوز ان يكون ثبوتا لا نظريا وهذا الوجه الى ما قالوا من ان البديهي يجوز
ان يكون الحكم بداهة نظريا بناء على ان حصوله لا يمكن بالكتب برفع الغفلة
عن حصوله او لا فانه ضد العلم بكيفية حصوله يخرج الى النظر بخلاف النظر فانه
حاصل بالكتب والمشقة لا يقع الغفلة بكيفية حصوله فليكون الحكم بنظرية النظر

المراد الاول من المقف انما في الوجود
والعدم وفيه مقاصد التعبد الاول

في جأ الى استطراد وجداني له قول الى الاذان ان صرة اي اتق لا تقدر على تصور طرائف
 على ما هو مناط الحكم قوله في جأ الى ذلك استوعب باجياج هوئس اجياج الخ
 في نفس الامر وان كان متقاربا له من حيث المعنوي والافاق الى الجزاء والحق لا با
 الى ذاتي مغاير لا ضيق الجزاء حتى يراد منه بان لا علم بثبوت اجياج آثم لكن او ينبغي
 حتى يراد انه لا يستلزم نظرية الحق الا النظرى ما يحتاج الى انظر بالذات لا بالمتبع
 قوله فلا بد ان من الاثبات آه اي لا بد من انساب بدليل ضروري والا فلا
 اية الا انه حذف الاول لظهور اخف را قوله يذم من وجوده وجوده الى من العلم
 بوجوده العلم بوجوده او لو لم يكن موجودا في الساق فكيف يستلزم وجود المدلول في
 الواقع اعني كونه متحققا فيه ولو لم يكن معلوما وجودا كيف يمكن الاستدلال به هكذا
 ينبغي ان يكرر هذا المقام لطابق مسياتي في الجواب قوله ويكون وجوده اي العلم
 بوجوده قوله بوجوده اي باننا موجود فيكون نعيه عن القضية بضمونه الذي
 هو مفهوم وجودي او بالوجود المقيد قوله غير مكتوب اي لا يحتاج الى الا
 كتاب اصلا لكونه حاصلا لكون لا بد والصحيح قوله والوجود اي المطلق
 جزا من وجوده اي من القضية التي غير عنها بوجوه وتقسيم لكونه محمولا فيها ومن الجوز
 المقيد لان المطلق جزء المقيد قوله على غير المكتوب اي القضية التي لا يحتاج
 الى الاكتساب اصلا او المقصور الذي كذلك قوله بوجوده اي باننا موجودا و
 الوجود والمقيد قوله فادخل آه قد عرفت طريق الطرعية ولا يلزم حينئذ
 الوجود الاول الى الثاني على وجه بل الشرية بينهما كذا الاستدلال لال سدامة
 الحق على بدامة الجزاء لكن الحق والجزء منها مختلفان قوله فلا شك ان آه فان قلت
 قد مر ان المراد بغير المكتوب ما لا يحتاج الى الكتب اصلا فيجوز ان يكون اجياج
 العلم باننا موجودا باعتبار طرفه فلا يلزم الاجياج الى الدليل بل المتعارف
 فلا شك في ذلك الدليل في هذا المحل ايضا بآه فنت قد عرفت في نفس الطريق
 الموصل ان الدليل عبارة عن الطريق الموصل الى المطلوب التصديقي وهذا التوفيق
 صادق على ما جئنا العلم باننا موجودا سواء كان اكتب به من حيث الحكم لا من
 حيث الصراف واقاله ووم ان لا يكون للمطلوب التصديقي طريق متعدد عن المطالب التصديقي

فرو وادو

فهو وادو على مذنب الامام من تربية التصديقي على القول بكون التصور كسبيا قوله بعد
 الترتيل آه اشار بتقدير الطرف الى ان قوله نقول مطوف على نقول المقدم قبل قوله
 من الاثبات الى دليس وان قوله ولا بد من دليل مطوف على مقدر اعني لا بد من الاثبات الى دليل يثبت
 السابق وهذا الظاهر ان لا يجوز ان يكون ... او نقول مطوقا على قوله انه جرد وجودي ويكون
 استدلالا بآه بدامة الوجود والى بطي في القضية المعجزة التي هي جرد الدليل على
 آه الوجود المطلق كما ان قوله انه جرد وجودي استدلال بدامة الوجود المحمولى عليه
 لا انه لا يمكن لواء الى لطيف وجهه على انه كمنى صبيته ان بقا او نقول القضية الضرورية
 المتحققة فيكون العلم بوجوده محمولا لموضوعها معلوما بالضرورة فيكون العلم بالوجود
 المطلق ضروريا ولا حاجة الى اثباتا بالادليس عن سبب من قوله فانه لا شك ان
 عطف على قوله فان بهنا واشار بترتبة على ذلك القول الى ان ما قبل ليس
 شك لا شك ان لا يمكن حمل الدليل منه على الطريق الموصل كما في كلام الامام انما اشار
 الاشكال من هذا القول وهو ظاهر قوله بان الكلام ان حيث خرج بان تصور وجودي
 بدعي في الترتيل عن القول بان تصور كشي وما قيل من انه يمكن ان يحمل التصديق
 العلم مطلقا فيقول الى ان العلم بوجودي بدعي ويكون قهلا للمعنيين وكلام الامام صريح
 غاية البعد اذ العدول عن لفظ العلم مع وقوعه في كلام الامام الذي هو ما خذنا
 الوجود لفظ التصديق المتبادر منه خلاف المقصود مما لا يجزى عنه عاقب قوله
 سببيني اي معنويين يكون ما بينهما مجرد السبب من غير اضافة الى شيء قوله
 لا يصدق آه لانه رفع لثبوت شيء في نفسه او لغيره قوله مفهوم وجودي اعتبر وجوده
 في نفسه او لشيء واعلم انما حركنا لك في توجيه الاستدلال الى ما يدعي الاشكال
 التي عرفت لنا طريق في هذا الكتاب ان اخذت الخطاة بيدك فلا تخرج به من
 استامة والكتاب قوله نعم انما موجود آه تصديقي لا بوجوه او رد واستدلال المنع كما
 قيل لا ان تصور بانكته بدعي فان ابدعي الذي لا يشبهه في حصوله بل
 التصديقي باننا موجود وهو لا يستدعي تصور وجودي بانكته بل بالوجه والمراد بالاستدلال
 صدق المذموم لا يلزم فاما التصديقي بكل قضية يستلزم تصور المحمولى المضاف الى المو
 ثقا التصديقي بان زيدا قائم يستلزم تصور القيم المضاف الى زيد وبما خذنا ان في

صحيح

فان قيل ان التعديني المذكور لا يستلزم تصور وجودي اصلا لا بالوجود ولا بالكنه الا مدخل له
في ذلك التعديني انما يستلزم تصور الوجود المطلق الواجب ان يقول لا يستلزم تصور
الوجود المطلق بالكنه بل بالاعتبار اذ ليس المراد من الكنه استبعاد الموقوف للموقف
عليه بل استبعاد المفهوم اللازم والماتقي واما استبعاد تصور الوجود المطلق بالكنه
فلا مدخل له في الجواب عن الاستدلال المذكور كما لا يخفى فيكون ذكره فلو **قوله** كما ان
احد طرفيه ينفي كما ان طرفي التعديني المذكور او احد طرفي وجودي غير متصور بالكنه
وجودي ايضا غير متصور بالكنه وفي هذا التمثيل بقوله للنع المذكور بان كون وجودي
متصور بالكنه بالبدية يستلزم ان يكون المتأخر اياه بالمتصور بالكنه بالبدية
وليس فليس **قوله** واذ كان وجودي اي المقيد **قوله** تصور الوجود المطلق
بوجه ما اى بالوجود الذي اعتبره المقيد لكونه بهذا الاعتبار فرضه فلا يرد ما يتوهم
من منع الملازمة مستندا بان يجوز ان يتصور المقيد بوجه ولا يتصور المطلق اصلا
كيف وقد خرج بذلك بقوله واذ كان عارضا لا فآده لم يلزم من تصور افاده بالكنه
بدية تصور عارضها اصلا **قوله** هذا اذا كان آه اى هذا الجواب الذي ذكره المصنف
على تقدير تسليم كونه نفع واحد مشتركا وكونه ذاتيا لا خائفا واما اذا لم يسلم ذلك
فيمكن الجواب عن تسليم كون وجودي متصورا بالكنه بالبدية بمنه كون الوجود
مشتركا بينه وبينه كونه ذاتيا لا خائفا فان تصور المفروض بالكنه بالبدية لا يستلزم
تصور عارضه اصلا لا بالوجود ولا بالكنه فغنى عن ان يكون بدية **قوله** الجواب
ايراد ان على قوله واذ كان عارضا آه حاصل الاول ان على تقدير كونه عارضا
يحتاج الى اثبات ان تصور افاده يستلزم تصور عارضه فمدح التذم المذكور
لان الجواب عن ان موجود وهو ذلك العارض لا خصوص فرضه فاذا كان التعديني
المذكور بدية كان ذلك العارض متصورا بالكنه بالبدية من غير احتياج الى ان
بدية فرضه يستلزم بدية حاصل اثبات التذم المذكور بان تصور المفروض
مطلقا وان لم يستلزم تصور عارضه لکنه يستلزم فيما نحن فيه لانك قد جرت عن
ذلك المفروض وجودي فيكون مدلوله حاصلا في ذاته من اذ لا يمكن ان يكون
الوجود آه للاختلاف في الوجود الا بعد حصوله في ذاته ومدلول وجودي هو ذلك

الارض

الارض من الارض فله فلا بد ان يكون متصورا **قوله** فثبت كنهنا آه جواب عن الاخر في
الاول بان لا يثبت المطلوب اعني تصور الوجود المطلق بالكنه لانه كنهنا في التعديني
المذكور تصور ذلك العارض بالوجود كما كنهنا تصورنا بالوجود **قوله** وليس يلزم ان
جواب عن الثاني بان النزاع في ان تصور حقيقة الوجود التي هو لا هو بدية ام لا و
التذم ما ذكر ان يكون المفهوم الذي وضع لفظ الوجود له جزءا من مفهوم وضع لفظ
وجودي لا يكون متصورا بهذا المفهوم مستندا لتصور ذلك المفهوم لان يكون
حقيقة جزءا من حقيقة ضمني تقدير فرض تصور حقيقة وجودي بالكنه بدية لا يلزم
تصور حقيقة ذلك العارض اصلا **قوله** الجواب آه فغنى عن ان يكون المذكور يجوز ان يكون
واحد المفهومين الذين وضع لفظ الوجود ووجودي لهما عارض حقيقة فاما يلزم من
جزئية المفهومين للمفهوم جزئية الحقيقة للحقيقة بهذا في حل هذا السؤال والجواب
والناظر في الكتاب بعفهم لم يتصوره وبفهمنا اى بالارض في كتابه الا ان كان
قوله فانا آه فغنى عن بقوله اذ لا يكون له وجود وما ذكره الشيخ بقوله
فان التذم آه وليس اى له **قوله** يستلزم تصور المقديني والتعديني غير الو
عبارة من مطابقة الشبهة الدائرية لاني نفس الامر وهو لا يقتضي وجودا
ولا وجودا لطرفين في الخارج كما في قولنا اجتماع النقيضين محال انما يكون من
المعزومات انني في نفس الامر من غير فرض فرض واعتبار معتبر وسبب الحقيقة
ان شاء الله تعالى **قوله** فان التذم والمطلوب الغواب تركه كونه مذكورا فيها
سبق **قوله** والحاصل آه يعني ان هذا الكلام على سبيل النظر اذ الكلام في كونه
تصور وجودي كسببيا **قوله** فان قيل فخر ان التذم المذكور بقوله فلا بد
من الاشارة الى دليل يلزم من وجود وجوده بحيث ينافي الجواب المذكور اى
المراد من الوجود ان يمتنع لا الخبري وح لا شك في لزوم كون وجوده اى تصور
بدية **قوله** فانه كات يتم مفهوما لانه اذا وجوده الذي بدية يكون الوجود
المطلق الذي هو جزءا منها بدية **قوله** انما لم يوجد آه اى التذم المذكور
ولا يتم كونه وجودا انشائي هو شاعري بين العلم المعلوم وان سسم فالنظام من
كونه معلوما ان يكون موجودا في العلم من العلم بوجوده فبذلك يلزم كون العلم بالوجود

المطلوب به **قوله** في الوجهة ما حكم فيه أنه فان الإيجاب هو لا في الصدق لا في الوجود
في الوجود أو قد لا يكون شيئا منها وهو وكيف يتحدان في الوجود **قوله** وقد لا يوجد أن هذا المقدر
لا حاجة إليه بعد ذكر أنها قد لا يوجد إلا أنه ذكر بالبرهان ان القضية التي لا
يوجد في الطرفان وان كانت موجبة صورة كنهها في الحقيقة سائلة فان قولنا مركب
أبدي منتهى معناه أنه ليس بموجود بالضرورة **قوله** كقولك زيد علمي فان العلم يكون
العلمي ما هو ذاته مفهومه ليس وجوده مع اتحاد بغيره في الصدق فانه غير ان لم يكن له
وجود في نفسه فله وجود ابطلي فنت ان اردت به الاتحاد في الصدق او الاتحاد
بالسبب فليس ههنا وجود مفيد لصدق بديهة على بديهة الوجود المطلق وان اردت
بشيء آخر فانه تخلف في القضية الموجبة والتغير بثبوت المحل للموضوع وحصوله
له على سبيل التجوز والاستحالة فكذلك ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه ما ينبغي على انعام
قوله وكذا يتوقف أنه ذكر استلزام الفاعلة وبناب هذا المقام **قوله** الذي هو
الثبوت صفة للتصور والمضاف محذوف اي هو تصور الاثنية ولا يجوز ان يكون
صفة للتغاير لان **قوله** او يستلزم عطف على الاثنية والتغاير ليس مستلزما لتصور
الاثنية بل لغتها وما قبل ان التغاير مستلزم لتصور الاثنية واعني حصول
التغاير في ذاته من طبيعته وحصول التصور أصليا كخلف **قوله** اي كجميع اجزائه لا يخفى
ان الاستدلال المذكور لا يتوقف على كونه تصورات الاطراف اجزا للتصديق
فان السابق على التصديق البديهي سواء كان شرطا او شرط الابدان يكون بديهيًا و
كذلك الامر ان عليه لا يتوقف على ذلك لا يفيح ان يقال ان نعت انه بديهي
مطلقا اي كجميع ما يتوقف عليه ممفها ورة وان زعمت انه بديهي باعتبار الحكم لم
ينسخ تغير الشرح الاطلاق بقوله كجميع اجزائه مما لا وجه له الا ان يقال انه جرى على
اصطلاح الامام بناء على ان الاستدلال المذكور من نتائج فكره **قوله** لان بديهة
انه هذه المقدمة لا دخل له في الجواب ولغزوا وبيان المنطق غلط ان كل
بانه لم يعرف بين البديهة والعلم بديهة **قوله** بل يستلزم اي قد يستلزم
العلم بديهة التصديق مطلقا اجمالا العلم بديهة اجزاء مفصلا نفعية
عدم التوقف وبناب الجواز ان الكتاب العلم بديهة الاجزاء مفصلا اي العلم بخصيتها

تم

من العلم بديهة التصديق مطلقا اي اجمالا **قوله** اذا علم أنه بديهة التوقف حيث
استغنى العلم بديهة التصديق بديهة حصوله بديهة والتصديق من غير علم بال
الاجزاء تفصيلا **قوله** فاذا اريد أنه بيان لاستنباط العلم بديهة الاجزاء مفصلا
حيث علم من بديهة الوجود بخصومه **قوله** بديهة الكبرى اي بالكبرى الكلية لا يتوقف
اتبع الشكل الاول على العلم بديهة بل على العلم بالكبرى الكلية بخلاف
العنوان عا وجملة بديهة وكما **قوله** من جهة فله بالقوة اي حل كون تلك الا
بالقوة لان اندراجها بالقوة فان الاندراج متحقق بالعقل يكون العنونا ملحوظا
باعتبار صدق على افراد الموضوع وانما كانت بالقوة لان حصولها بالعلم بعظم
الصوى اليها **قوله** واتما وقدره ان تصور بديهة لا ينبغي ان النزاع ان كان
في التصور بديهة بديهة حصول الشيء بنفسه فالمطلوب ثابت لاننا نعلم قطعا
الوجود في هذه التصديق البديهي متصور لنا بنفسه لا يوجد من وجوده
وان كان في التصور بديهة بديهة بديهة بديهة فذلك **قوله** يعني
تصورها بديهة بديهة بالاقول فتدبر **قوله** على من يعرف أنه واما من يقول
بأنه متصور فلهذا يتفرض حجة عليه لان امتناع الحد والرسم لا يستلزم
ان يكون متصورا بالبدية بل بوجاز امتناع تصوره **قوله** لا يخضاره واما ان
الاكمل وان سمي رسمه فون في الحقيقة اجتماع الفهمين فيستلزم الى ان **قوله**
بسيط اي ذهنا وخارجا فان انه ليس المذكور لو تم لا في التركيب مطلقا
كما لا ينبغي **قوله** فاجزاءه اي كنهها او بعضها فيكون معنى **قوله** او السبب الثاني
اي لا يكون شيئا منها وجودا ولا يجوز حمل على الإيجاب الكلي وقوله او لا على دفع
او لا يفي **قوله** ولا فلا وجود هناك ولكن ان يحمل الاول على الإيجاب الثاني
والثاني على السبب الكلي وجود الشيء والثالث ان يكون بعض اجزائه
وجودات وبعضها مالميت وجودات لا يفي لانه باطن بما ابطل به الشرح
الاول **قوله** فيكون الجزاء وبها للملك لانه فرض كونه وجودات كانت
متفقة في الوجود متميزة بحسب الخصوصيات اي الفصول او الشخصيات
فيكون الجزاء وبها للملك في الماهية النوعية او الجينية وبها واه الجزاء

حيث ان جزءا من الكلية في المادية التوفيقية او الجينية باطل لانه يستلزم وجود الجزء في الكل
 فلا يكون الجزء جزءا ولا الكل كلاً وانما ذلك من حيث ان جزءا من الجسم ليس طامش الماده
 جزءا من الماده في المادية التوفيقية لكن لا من حيث ان جزءا من الجسم ان جزءا من
 جزءا من الماده من هذا علم ان التخصيص بجزء المادية المعقولة لا يضر في اعتبارها
 من غير تخصيص فان الجزء المادية الخارجية من حيث ان جزءا ايضا لا يضر في كل شيء
 المادية كالمعقولة والقوة الجسم قوله او لا يكون آه الظاهر اولاً وجودات لكن لا يمكن
 التردد بين الموجودات واللاوجودات اعني الوجودات العدمية كالمعقولات
 فيحاط بها في العمارة عن طريقها في فترتها بما لا يتصور في اي مما يصدق
 عليه ان لا يتصور وجودات لغيرهم قوله الا تلك الاجزاء والاشياء التي هي نسبة بين
 تلك الاجزاء ولا شك ان ليس بوجود قوله لكونه سبباً من اجتماعها في كل شيء
 الاجتماع او لا يجوز ان لا يكون الاجتماع على فاعلية لكونه امراً اعتبارياً قوله
 وعادتها لا في مودعات قوله في فاعل الوجود او قابل له او وكلية او لا الترتيب
 في امر واحد اجترأت فلو اوردوا الترتيب ان التركيب حاصل في امرين
 متغايرين قوله اما بالوجود الى المطلق صفة للجزء اي فاعلية قوله او بالعلم الى
 سبب الوجود والمطلق او لا واسطة بين التخصيصين قوله اجتماع التخصيصين او لا
 شك ان الكل يجمع بالجزء وان اجتماع الموصوف مع الموصوف ولا من حصول
 الاو لا يعني ان يكون الوجود حاصلاً وكونه مودعة يقتضي عدم حصوله فيكون الوجود حاصلاً
 وفيه حاصل قوله شك الاجزاء اي من حيث ان اجزاء واحدة في قوله فليس
 الجزء يجب وجوده متقدماً على كل شيء ان الجزء من حيث انه جزء يجب تقديمه على كل شيء
 وقد فرض انما من حيث ان اجزاء متصرف بالوجود وباعتبار فيه الجينية اندفع
 ما تجر في دفعه النظارون من ان الوجود تقدم الجزء على نفس الكل وتقدم وجوده
 واما تقدم وجود الجزء على نفس الكل فكذلك فيكون وجود الجزء متقدماً على كل شيء
 الوجود قوله في تقدم الشيء آه ضرورة ان تقدم الفرد الذي يتصرف به الجزء
 يستلزم تقدم المطلق قوله فلا شك ان آه لعدم الاسطة بين التخصيصين
 قوله بالعرف انما اقدم مودعة وجبته يظهر انه لا يجري بهذا الوجود في اجتماع

التجديد لان الاجزاء تقدم لمودعتها على مودعة المودعة قطعاً ومن هذا نظر ان اشتراط المودعة في
 المن يتلحق المودعة انما هو بالنظر ببعض افراده قوله اوف آه فني الاعرفية في المن امكن
 من اثبات الاعرفية كما هو المتفق به في الوجود باعل ان المودعة فني يتحقق بين التبيين
 فني كالمعقولة واما كلفا على هو المعقولة فانه اذا لم يكن اوف منه مفهوم اتسع رسمه
 وان وجد باب قوله باعل ان شرط الاعرفية قوله وايضا آه عطف على قوله لا يستلزم
 قوله اعلم المفهومات لا يعني ان الوجود ليس اعم المفهومات محلاً اذ لا يمكن الاعلى افراده و
 لا تحقق لعدم حقيقة في الامور العدمية وايضا الامكان العالم للشيء المعدوم اعم منه
 والشيئية شايه والجواب ان المراد اعم المفهومات من حيث الجمل اشتقاقاً فان
 كل مفهوم موجود مكوّن حاصلاً في ذاته وليس كل موجود مفهوم مكوّن لان بعض الموجودات
 الخارجية غير مفهوم لها بالفعل وهذا اندفع الاعراض الثاني لان الامكان والشيئية
 من حيث حصولها في الذات اخص منه وان كان من حيث ذاتها اعم منه او مساوياً
 له وهذا القدر يتم فرضاً وهو كونه اوف من كل ما هو من مودعة به لان الترتيب بها
 انما يكون بعد حصوله في ذاته ولا يتحقق الى اثبات اعرفية من كل ما هو مساوياً
 مفهومها بالفعل او لا قوله والاعم جزء الاخص منها واه عدم الفرق بين جمل الذاتي
 والوضعي قوله وايضا فالنقص عام آه عطف على قوله والاعم جزء الاخص لا على وبقاها
 الاول لانه لا بد من هذا الوجه من اجتناب ركونه اعم المفهومات والافعالية لجزءه
 الكلام قوله والاعم لا شك آه اي الاعم من حيث عمومته وان كان من حيث اخص
 اخص منه شرطاً او مودعة اشتغال على امر لا يمد على العام قوله انما نحن را ان آخر
 او آه لا يعني ان هذا الجواب انما يتم اذا حمل الترتيب المذكور بقوله ان اجزاءه اما وجوده
 او لا على انه بطريق علة الوجودات او لا وجبته يمكن ان يقال انما متخلفة لما بين
 فلا يلزم واه الجزء لكل في الحقيقة وكذا الجواب الذي ذكره ان ربح معنى على حمل
 الترتيب المذكور على انه بعدد الوجودات او لا فانه جنة بنج ان يقال يجوز
 ان يكون صدق الوجود عليها صدقاً فاعضاً فلا يلزم المداوة المذكور اما اذا حمل المذكور
 على انه حقيقة اما وجودات اي وجود مع خصوصيات اجترت معه على ما مر فلو لم
 ان واه المذكور ظاهر فانيه وجبته يعني الجواب باختيار الشئ الثاني وهو

ان ابراهيم ما يستبرج دات كاسبي قولك قد سبقت مناه بقوله واما اذا كان
 مشركا فليقل فليس هناك وجود مطلق منسوب اليه او كسبي قولك واما على تقدير
 انه عطف على قوله قد سبقت وليس واخرا تحت الاشارة حتى يراد ان ليس شار
 اليه فيما سبق قولك فالسبب انه لا ما قاله المصنف من ان كسبي فانه غير مناسب
 وذلك التقدير وفيه اشارة الى صحة ما على قولك ان يكون الوجود من غير اشتراك
 القول بان وجود كل شئ نقه وان لم يكن مذهب واحد ومن هذا يظهر وجود قوله الاول
 دون ان يقول والفتواب وانما كان جواب اشارة الى المناسبة القول بالاشتراك
 الوجود من قولك ولا يستلزم ان يكون هو واقع فان كل صادق على جزئه الذي هو صدق
 عرضي كالاشارة بالنسبة الى الحيوان قوله لا يجوز عليها ومن يفتيها اي عن النصف بها
 وعن الانصاف بيقينها قولك ان دار اي يتصف به او يتصف بيت به او قوله
 بزم اجتماع التقيين بالوجود الاول من الوجوه المذكورة الوجود ولا يلزم جزم جميع
 الوجوه المذكورة سببا في كونه نقضا قولك والحق انه جواب عن الاستدلال
 الثاني بطريق الحمل قوله بن عدمه اشارة بالاضراب الى ان يخص الوجود
 بالحكم كون الكلام منه لا ينفك عن عدمه قوله من المعقولات الثانية بسببي
 بحث الامة ان المعقولات الثانية ما يلحق الشئ بحسب وجوده الذي هو ان
 يكون هو شرط مشترك بالوجود الذي فلا يجازي بما من حيث هو شرط او في الخارج
 بان يكون ظرفا لنفسه سواء كان موجودا فيه او لا والا لم يكن ظرفا مشترك
 بالوجود الذي فالوجود المطلق بل الخاص ايضا لما كان ظرفا للامة في الوجود
 فقط لم يكن من حيث هو شرط يقال الوجود وهذا لا ينافي كون ذاته تعالى فردا
 له باعتبار صدقه عليه وانما هو من هذه المفهوم الامة فانه من المعقولات
 الثانية فانه لا يلحق الشئ الاول في ذاته ولا يجاوز من حيث هو شرط او في الخارج
 وان كان يهدف على الاشياء في الخارج وما ذكرنا من ان في الاعتراض الذي
 بعض المتأخرين من ان المعقولات الثانية قد اعتبر فيه اي يجازي به امر في الخارج
 والوجود المطلق كذلك لان وجود الواجب يكون عين حقيقة عند الحكماء فرد في
 الخارج والاحتياج الى ما قبل ان المراد ان لا يجازي بها شخص في الخارج والوجود

الوصف ليس بخص الوجود والمطلق عند فهم فانه يخص من غير تخصيص ولا الى ما قبل من ان
 الوجود الواجب ليس فردا الوجود والمطلق ويحق فهمه وجود الواجب عينه ان ليس امر
 زايا عليه لانه يصدق عليه الوجود والمطلق فانه خلاف ما هو جوابه من ان الوجود عند
 فرد بن فردا فانه بذاته وهو الوجود الواجب وفردا فاما بغيره وهو الوجود الممكني قوله
 لا ينعوض الوجود ان اراد ان مطلق الوجود ان من الوجود المطلق والوجود الخاص
 من المعقولات الثانية فلا يشبهه في موضوعه بل يثبت وان يخص بالوجود المطلق فردا
 باعتبار موضوعه واخراده قوله انما الخ آية هذا ليس يقال مطلقا اذ يصح ان
 يقال ان في ليس بجو في الله مفهوم والله ممكن كان بالامكان العلم بل اذا كان بطريق
 الحمل المتعارف ان الخ على الافراد فانه حينئذ يرد توارد التقنين على موضوع واحد
 المتاني لثبتهما فالمراد بقوله ان يتصف الانصاف المتعارف او المراد ان الخ الانصاف
 بالمواظاة ولو باعتبار فردا اما المثال من جهة على القضية المتعارفة قوله اي
 انصاف الوجود اي مطلق الوجود ولا الوجود المطلق اذ لا يثبت الشئ قوله لان وجود
 الشئ عين حقيقة فكل شئ موجود بذاته لا بوجوده في ذاته عليه وليس المراد بالوجود
 هو متفاهم التعرف اي ما قام به الوجود بل ما يكون مظهر الانوار المطلقة والاحكام الثابتة
 سواء كان بنفسه او بمرزاة عليه قوله وليس المراد جواب ما يورد من ان القول بالا
 بالوجود ينافي كونه نفس الحقيقة اذ الانصاف يقتضي الحقيقة ولا صفة حادثة وحال
 الجواب ان ليس المراد بالصفة ما يكون فاما بالنسبة في باني كونه نفس الحقيقة بل ما
 يحمل على الشئ فالانصاف في الحمل وهو لا يقتضي الا اعتبار في المفهوم ولا في الحقيقة
 بين الوجود والامانة انما المنفي تغايرهما من حيث الذات والصدق فان اراد بال
 الحمل فقد عرفت انه لا استتماله فيه وان اراد من انصاف الوجود حقيقة في الامة بانه
 لخصاس الى الوجود والعدم اذ لا موضوع شئ منهما عندنا اذ الوجود نفس الامة فالعدم
 رتبة الامة ثم الظاهر في الجواب ان يقال ليس المراد بالانصاف القيام بل الحمل الامة
 تعرض لبيان المراد من الصفة لكونه من ذلك قوله وقد عرفت لا يلحق ان ما ذكره غير
 معلوم كاسبي لانه لكونه من القوة القريبة من الفعل بعد معرفة ما تقدم من عدم
 صحة اعتبار كون الوجود به بآية او كسبي على مذهب الشيخ بعدم قوله بالوجود

منزل منزله المعلوم قوله لا يناسب آه انما قال ذلك لانه يجوز ان يقال ان بناء الجواب
 مبنى على مقدرة اعتقاد الشيخ من البره ونفس الحقيقة لا يقتضي البناء على ما به حتى
 يترجم القول بعدم البره والمطلق فلا يصح اختيار كونه بسيطاً قوله هذا المقام الى مقام
 النزاع في كون البره بسيطاً او مركباً قوله وهو يوجب آه اذا قيل الا تعارض على الحق وانما
 اذا اريد به المعروف فلا كما خروا ما ليس من آه لا بد في الحال من كونها صفة لموجود وهو
 غير لازم ما ذكره فليس شيء لانه اذا قيل انها ليست معدومة لانه من القول بالتحقق
 الشيء ولا من قول بالواسطة بينهما ولا واسطة سوى الحال اصلاً قوله هذا مبنى آه
 اي هذا القول الى آخره المقتضيه من دليل بطلانها مبنى على امرين احدهما تمايز
 الجنس والعرض او على تقدير عدم التمايز تمايز الانا جزاء ينصف به وجود
 الذي هو نفس وجود الكل والتزديد المذكور انما يتجه اذا كان وجوداً مضافاً لوجود
 والثاني تقدمها على النوع فان ابطال المية وان خرب قوله فليس الجزاء بوجوب
 مقدماً على كل مبنى على ذلك وكله الامر بمشوعان قوله في الخارج اي في الوجود
 الاصل في خارج الذين اؤيد ليتم الجنس والعرض الذين يكتفي في التفتية
 قوله التمايز الوجود في الخارج اي في الوجود والعرض صفة كاشفة للاجزاء التي
 فإيراد المسائل والتمهيدات اخرا خارجة للعلوم وليست لتمايز الوجود
 في الخارج قوله لان الله تعالى قدس لبس المذكور وفيه دفع لمعنى البناء على التمايز
 المذكور كما ينبغي في بحث المانية ان الله لا يكون الا مركب الخارجي فحق تقدير
 عدم تمايزه لا بد له من اخرا خارجة متقدمة عليه تحت الوجود الخارجي
 فالاستدلال تام بدون التمايز المذكور وحاصله ان البس المذكور مبنى على ما هو
 المشهور من توقف الحد على التركيب من الجنس الى الفصل لا على التركيب الى البس
 فاطد يكون للبسيط الخارجى ايضا فحينئذ يجوز ان الموجود بسيطاً في الخارج مركب
 في الداخل من الجنس والفصل المتقدم معه في الوجود فلا يصح التزديد المذكور
 وما ذكره من توقف الحد على التركيب الخارجي فيها ذهب اليه بعض المحققين كما
 سيجى قوله انما يوجب الذين الخفى الوجود والنظري فان قيل اذا كان التمايز بين
 الجنس والعرض وتقدمها على النوع يجب ذلك الوجود وتقول الاجزاء بالتمية

لوجود انما ان ينصف في ان ان بوجوه مع او قبل او بعد ونسب الكلام آه قلت الوجود
 الذي يكون مع وجود الكل وبعده وقبله لان قسم الجزاء سابق على قسم الكل فقدم
 تنقيداً بكنهه ومعنى منتهى ومنه قوله عند تحليله في التركيب الوجود من الجنس والفصل
 كما ان اجزاءه ينصف في الذين الوجود مع وجود الكل وبعده وقبله كما في الاجزاء
 والكل ولا تحد ورث في من التقدير اما على الاولين فظاهر اذا لا جزئية لها بافتات
 بدين الوجودين واما على الثالث فذلك التلازم جسيمة تقدم الوجود الذي لا جزاء
 الوجود على الوجود الذي لا وجود ولا تقدم الوجود على نفسه قوله في يكون الى لا يتبع
 لزوم تقدم الشيء بنقيضه وانما ذكر هذه المقدمة تنبيه على ان المستدل لم يعرف بين
 كون اجزاء عدما وبين كونه معدوماً والمحال هو الاول دون الثاني على انه يمكن منع
 استحالة الاول ايضاً اذا لا دليل على منع تقوم الشيء بنقيضه وعلى البديهة غير
 مسوقة قوله الاكون الوجود مركباً آه والتلازم منه ان يكون الاجزاء معدومة و
 ان يصدق عليها الوجود موطناً لكونها اجزاء محمولة وان يكون الاجزاء معدومة وان يكون
 الوجود معدوماً لكون اجزائه معدومة ولا يذو ر في شيء من ذلك قوله انى
 الوحدات هي اجزاء خارجة بل هي انما تمايز في الوجود الاصل ولونى الذين وان
 لم يكن موجودات في الايمان قوله فان صفة الجزاء ليست آه الى لا يترجم ان يكون
 جزءاً للركبات وموجبها صفة له وقائمة به ليست جزءاً للمركب فلا يرد ان
 المية الشريفة صفة للجنس مع انما جزء للمركب قوله يجوز ان يكون آه بان يكون
 له نسبة محمولة بسببها يحصل في الذين كنه الشيء فاما الذين قد ينقسم الى الصند
 الى الصند وجزء الاستبعاد لا يمنع قوله بل نقول ان اضرب عما قاله المصنف ومنهم
 اليه مقدمة اشار الى ان ما ذكره المصنف غير كاف في اثبات لزوم المعصاة قوله
 يتوقف على كونه بديلاً للمادة بالانوية الا قد يمتنع في التصور فلو لم يكن بديلاً
 كما معرفة اقدم منه في التصور على البديهة فوجه جواز قوله وما ذكره ثم آه في
 لا يرد ان قوله كيف يعلم ان منه مقدمة بديلة وذلك يجوز بان منسوب راجع الى منع
 دليل قوله فتنبنى على الموضوع حاصلاً انما لا يتم عموم النقيض فانه تعالى فاعلى
 بالاختيار فيجوز انما نقيض تصور الخاص ولا نقيض تصور العام وليس كذلك

يكون فيضه عاماً فالتخصيص بحسب الشرط ورفع الموانع فانه ما نفي على اقوام قوله
 انما هو بالنسبة الى حقيقة اي كذا هو مقصود المستدل قوله في الامور التي لا
 لم يبق في الخارج ليشمل العام والخاص الذي من الامور الدينية كالكيانات النفس
 قوله فانه لو لم يتحقق العام آه ينفك كونه متحققا في بعض دون تحقق العام فانه
 تحقق العام عليه من الشرط ورفع الموانع يكون موقوفاً عليه لكل احض ويجوز
 ان يتحقق العام بدون اي احض بفرض في ضمن فرد احض آه فلا يكون ما يتوقف
 عليه اي احض بفرض موقوفاً عليه بتحقق العام وان كان في محال على انه لا وجود
 للعام الا في جنس الاخص والآ لا تحقق في ضمن فرد احض آه فيكون ما يتوقف
 تحقق العام عليه من ما يتوقف عليه الاخص بكذا ينبغي ان يفهم قوله بالنسبة
 الى حقيقة في الذهن اي ليس ما ذكرتموه من اقيسة شروط العام او معاذرة
 كذا بالنسبة الى حقيقة في الذهن اي بالوجود الظلي لان ذلك الاقيسة انما كانت
 لعلاقة العموم والخصوص كما ذكرتموه ولا علاقة للعموم والخصوص بين العموم
 والذاتين للعام والاحض بحسب الوجود الظلي بل هما متباينان او صورة
 العام متباينة لصورة الاخص لا يمكن عليهما وبما حررناكم فطهر اندفاع ما قيل ان
 نفي جنس العلاقة بين الصور الدينية غير صحيح او علاقة التزوم والتعريف و
 العينة ونحو ذلك متخلفة قوله ولاننا نداه اي الظاهر انه لو كان معاندا لهما
 بحسب الوجود الظلي لكان من الصور الدينية ولاتنا ند بين الصور الدينية
 قوله نعم آه اشارة الى ان اقيسة شروط العام ومعاندا انه متحقق بين صور
 وان لم يتحقق العموم والخصوص اذ لكان العام جزءا للاخص والاحض معاندا لكان
 فانه جسيما يكون وجود الاخص في الذهن موقوفاً على تحقق العام فيه فيكون
 شروط العام مع شروط زائدة لا باعتبار رجز آخر ولا اجل هذا جسدنا النفي في
 قوله بالنسبة آه بقولنا كذا قوله يحتاج الى معرف ضرر بذكر لا ان يزيل المذكور
 انما ثبت الاحتياج الى الموقوف دون الحصول منه فلا بد من فهم مقتضى اخرى وهي
 انه قد عرفت بتوقيفات فيكون كسب مع ذلك فيه مناقضة لانه لا يلزم من
 ان يزيل المذكور عدم داهية وهو لا يستلزم الاحتياج الى الموقوف لجواز كونه متمسك

المجهر

قوله ان نفس الالمانية لا تخفى ان الشئ في الوجود المطلق وانه لا يمكن كونه نفس الالمانية
 لا تخفى ان الشئ في الوجود فانه يزعم ايجاد الالمانيات وانه ليس مذهب الاشعري اذ
 ليس عنده وجود مطلق فلا وجه لثبوت المذكور والقول بان الشئ الاول لم يجر
 الاستظهار ومدار الاستدلال على الشئ الثاني لا يقتضيه طبع سليم فلا يقتضي من الغنا
 فاما ان يقال ان من يدعي كونه كسباً يدعي كسبية مطلق الوجود انما هو الوجود المطلق
 والوجودات الخاصة ويقول ان مطلق الوجود شئان وجودات خاصة هي نفس الالمانية
 عند الاشعري ووجود مطلق يعارض الالمانيات عند غيره وكلاهما كسب فيكون
 مطلق الوجود كسباً فكلمة اما للقبم لا للترديد واما ان يقال ان الوجود المطلق
 احتمالان عند العقول ان يكون نفس الالمانية المطلقة كما هو مذهب الشيخ في
 الوجودات الخاصة واما عارضها لالمانية المطلقة كما هو مذهب غيره وعلى الاحتمالين
 يكون كسباً واذا فاللفظ الالمانية هنا توصيف لفظ مابينة لم يثبت في الجواب
 يريد بهذا المنوجه وهو الاظهر عندى لما فقت محس وان كانا ارجاع الشئ الى الغير
 في قوله من عارضها الى الالمانيات بعينه الجمع موبداً لاحتمال الاول قوله انما
 البديهي بعض وجودها وهو الذي يقطع اليه سبب الكسب بوجه التظن و
 يكون ذلك الوجه من التوب فليس له مابينة حتى يكون كونه كسباً اذ الالمانية
 هي الوجودات بل مفهوم سببي يهدف على الالمانية وليس له مابينة حتى يكون كونه
 كسباً اذ الالمانيات هي الوجودات بل مفهوم سببي يهدف على الالمانية وليس
 عارضها حقيقة حتى يكون تعقده بالكنة يتحقق لتفصيل موضوعه بالكنة فانه مع قيل
 انه لا يمكن ان يكون بعض الوجود بديهي بالكنة لكونه مابينة من الالمانيات وقد عرفت
 كسبية كونه فانه ينبغي ما ذكره في الشئ الثاني ان كسبية الموضوع يستلزم كسبية
 العارض لانه نفس تبعاله قوله لانه العارض لا يتحقق بالمعقوبية لاشتماله على
 الموضوع الذي هو غير مستغن بالمعقوبية لكونه اضافية وهذا الحكم من شدة اشتباهه
 مفهوم الشئ باصداق عليه فان الموضوع الذي هو اضافية معتبر في مفهوم العارض
 لا فيما صدق عليه قوله ليست بديهي اي بالكنة قوله بديهي اي بالكنة قوله
 لان الشئ آه لانه احتياجاً احتياج لانه واحتياج بواسطة ما يحتاج اليه وهذا الحكم

بشئ

منشأه وتوهم ان ما يحصل عقيب الكسب في كسبها وليس كذلك فان الكسب يحصل
 بالكسب قوله مفهوم العارض اي مفهوم ما صدق عليه العارض وكذا في موضوعه
 لان الكلام فيها صدق عليه لاني مفهوما قوله وقد يكون ضرورية اي بالكنه كالحركة
 والبرودة فتوهم لقوله كسب المايات يست بدونه قوله شيئا لما يثبت للكلية
 ان لا يثبت الاستدلال ووضوحها اولان ووضوحها لامايات المحسوسة يستلزم وجود
 لما يثبت المطلقة او لو كان عودها لما يثبت محسوسة ما وجد بدونها ما يثبت اخرى
 قوله بل تعقل شيئا ان فلا يكون بدونها لان الشئ للكنه او كونه كسبيا قوله
 محتاج حينئذ بان يقال لا لم ان الماينة المطلقة تعقل شيئا لما يثبت المحسوسة
 ولو سلم فيكون في تصور ما يثبت محسوسة ضرورية قوله فيلزم الاستدلال
 ان اي استدراك التوهم لكونه عارضا لما يثبت المطلقة وانما بدونه قوله الجواب
 انه حاصل من الملازمة في قوله فلو كان ضروريا لم يوفقنا مستندا بان لم لا يجوز
 ان يكون توهمنا لفظيا الا انه اورد فيقول الدعوى استظنا لفظه وكونه في غاية
 التفوق قوله ما لا يتقدم بان لفظ الوجود موضوع لذلك المعنى قوله لا يتصور
 الوجود اي بالكنه على ما هو المتعارف منه قوله فتوهمنا يكون ان اي تصور بالكنه
 انما يكون بهذا الطريق بان يتميز الوجود عن غيره لان التوهم هو الانكشاف والتمييز
 على ما مر وليس بالابستية حتى يرد ان التوهم ليس سببا عن التميز وان الذي
 الذي ذكره ان الشئ لا يقيد في موضوعه فيلزم لذلك الوجود باعتبار ان مع ذلك
 الوجود على ما حقق في موضوعه فيوليس يتميز الوجود فلا بد ما قيل ان هذا التوهم
 لو تم لدق على امتناع تصور الوجود مطلقا والتمتع في التصور بالكنه وانما اذا
 اشغ تصور مطلقا كيف يكن الحكم عليه بان متنع التصور قوله ومنه التميز ان ليس
 فيه ان التميز عبا رتبة عن الامتياز والتحقق عند النفس والحكم المذكور لازم له قوله
 فتتوقف بناء على توقف تعقل المفيد على تبيين المطلق قوله لتوقف تعقل كل
 واحد آه اي تعقل كنه كل واحد من الوجود والعدم على نفس كنه الامم بخلاف ما اذا
 تصور الوجود بالوجود فان توقف حينئذ تعقل وجه الوجود على نفس وجهه ويجوز
 ان يكون الوجه متغايبا عن كونه وذلك لا يقتضي آه لانه مع الصدق في الثاني

الهوية سواء كان موجودا او معدوما بين الوجود معدوما والموضوع موجودا قوله
 بل يقتضي انهما في الوجود آه وما قيل ان الاتصاف المذكور هو الوجود والباطل اي هو
 المحول للموضوع فان اريد به شئ به الوجود والباطل فلا يثبت في ذلك وان اريد
 به انه وجود للموضوع المحول في الجملة فمما اذا عدى باسم رايه الوجود قوله ولا
 مستندا لتعقل ذكره ان كنه المتغيرة والا فلا دخل له في لزوم الذر قوله
 ان بانه بصفاته الجففي باعتبار ترتيب الآثار على ذلك الاتصاف كنهه على الوجود
 قوله والموجود المتصور فانه باعتبار حصوله في الذات صورة منسجمة فائمه
 بالنفس لكونه على جزئيا فيكون فرد الوجود المطلق كان وجودا فرد منه قائم
 بالنفس فيصح المثال في النفس وعلى هذا يندفع الجواب المذكور في بعض الكتب
 بان الوجود المتصور ما يثبت كنهه حاصل في النفس ووجودا فرد منه قائم
 بالنفس ولا محذور بين الكلبي وفردا وكذا بين الوجود في النفس والقيام به قوله
 قول بالوجود وانما يبنى على حصول الاشياء النفس في الذات من قوله لانه الوجود والذات
 اي بالمتن المذكور فتوهمنا بنسب اي لانه الحصول مطلقا في الذات ولو سلم
 فلا تم حصول الماينات انفسا فيه بل الى اصل شيئا قوله وان سلم اي سلم
 الوجود الذاتي بالمتن المذكور فلا سلم ذلك فيما نحن فيه لان ذلك انما هو في الامور
 التي رتبة عن النفس وانما في الامور القائمة بالنفس فيكون في تصورنا حصولها
 والوجود من جملتها وهذا بناء على ما هو امر العلم بالامور الخارجية عن النفس
 علم انفسا في العلم بالنفس والامور القائمة بها علم ضروري بل في تصورنا بنفسها عند
 النفس معنى لا يحتاج الى حصول صورة متشعبة منها لانه ان فردا في ذاته بالنفس كاف في العلم
 في فردا لو كان كذلك لكان جميع الصفات القائمة بالنفس والامور الذاتية والمعا
 را معلومة لان الوجود بحد ذاته على تقدير ان الشئ رتبة الى انه موقوف على قوله كنه
 في تصورنا لا على قوله لانه على ما سبق اليه اليوم من اتفاقها في صفة الحكم مع الغير
 قوله فائمه الصورة ان توهمنا الصورة بقوله اني هي مادية الوجود يشوب ان المراد
 بالصورة المعلوم الذي هو موجود على دون العلم الذي هو وجود اصلي فان الصورة يطلق
 عليها على ما سبق في بحث العلم حينئذ يكون حاصل الجواب منع المماثلة منها بناء على عدم كنه

بين المثل والفرق وبين المثل في النفس والقيام به ولا يخفى ان هذا الباب لا يطابق
 الاستدلال على قرينة وان دعى النفاذ بين المثل وفرقه على الجزئى عليه غنى فالتوبة
 ان جعل التوبة على عدم ويرد بقوله انى ما بين الوجود ما بينه وبينه بشرافنا لا يغير
 يخرج الى منع الممانعة بين التوبة العلمية التام بالنفس وبين وجودها ان ثبت لها بناء
 على منع كون الوجود المطلق تام ما بينهما حتى يتحقق الممانعة بينهما فانه وان كان ذاتا
 للصورة اذ لم تكن ذاتية للوجود وان ثبت لها فان كانت تلك الصورة تشتمل على كيف يصح
 وصفها بالكمية فتلك كميتها باعتبار مطابقتها لكثيرين بمعنى ان كل واحد من افرادها اذا
 حصل في الله من كمونه الحاصل منه بهذا النفس بعينه لا ينافي لشخصه الذي هو وصف
 الصورة بالكمية والوجود بالجزئى لا ينافي له سندا منع التام بينهما **قول** على
 المنع آه اى ولو سلم الممانعة بينهما فالمنع ان يكون لكل واحد منهما حال في نفس واحد حصول
 الاعراض لا يمتنع بلزم اتحاد المنهين ضرورة اتفاقهما في الماهية والشخص الحاصل
 بسبب الخلق في المحل والوجود والقيام بالنفس ليس كذلك فانه امر اشترائى محض
 يتصف به الاشياء في ذاته وليس امر ازيد على ماهية في الخلق **قول** هو الموجود
 في نفس آه فنفى ان ثبت المبدأ الذي ثبت عينه ونفقه فيشمل الجبر والوضوح
قول انما نشأ ما يعلم آه التوفيق السابقان السابقان في مقتضى الوجود الخارجي وينداه
 التوفيق يشمل الموجود الذي انبأ **قول** الفاعل آه فيكون الموجود ما هو ذاتي
 مفهوم الفاعل والمفعول متجانس انما لا يكونان الا موجودين **قول** موجود الاول له
 المعدوم الذي لا اول له يقال لا ربي **قول** ههنا انما قال ههنا لا ربي بل على ان
 بمعنى المبتدئ ويشمل المعدوم الذي لا اول **قول** وصحة العلم والاحبار آه فان
 معناها ان كان العلم والاحبار والامكان لا يستلزم شيئا الا بافتراض وجوده في
 نفسه او وجوده كغيره من امكان وجودها **قول** في آه اى الوجود وان قد جرت
 عادة القوم بتقديم بحث بدهية تقرر الوجود على بحث اشتراك مع ان التراجع في بداهة
 ونظرية في اشتراك كاعتراض وجه ان تصور الشيء مقدم على التصديق باحراز
 فالبحث المتعلق بتصوره اعزى بتقديم بنوا حكم ابداهة والنظرية على اشتراكه في
 بادي الرأي ثم بينوا ان هذا الاشتراك الذي هو في بادي الرأي ثابت في الواقع **قول**

توقف الشيء المتوقف على

اى يوفق واحدة آه ان ربه ان قوله بترك على الخلف والابصار والاصل مشترك
 فيه الى ان المدة في بوجبه **قول** الى كونه مشترك في معنى اى في الكل **قول** انه لو لم يكن
 مشترك في اى اصلا **قول** لا يمنع الجزم به اى بقا الجزم لقوله فيزول اعتقاده **قول**
 عند التردد في الخصوصات اى في خصوصية انه خصوصية كانت فالتوقف للعود الى
 والمراد عند التردد عند الرد في الخصوصات او عند اعتقاد خصوصية اخرى الا
 نزل في الاعتقاد لا اذا امتنع الجزم به عند التردد وانما عند اعتقاد خصوصية
 اخرى بطريق الاولى والثانية على ذلك **قول** في اثبات الممانعة مع زوال اعتقادها
 فان زوال اعتقادها خصوصية العلم ان يكون بالتدريج او بانها وخصوصية اخرى
 وبما ذكرنا انطبق اول الكلام وآخر وظهور وجه توضيح الشرح اى بطلان التالى على تقدير
 اعتقاد خصوصية اخرى بقوله وكذا اذا اعتقدنا آه وكذا ان شخص **قول** مع زوال
 اعتقادها بالتدريج وببديه ان ان يجرى حصرها زوال اعتقادها مع زوال اعتقادها
 بعبارة التردد على التوجيه الاول يكون التمرس لها يكون ما يكون في المبدأ صريحا و
 اما زوال اعتقادها مع زوال اعتقادها في صورة اعتقادها وخصوصية اخرى فلازم
 منه بطريق الاولى وعلى التوجيه الثاني يكون قول الشرح وكذا اذا اعتقدنا ويستدل
 على الاشتراك وببديه ذكر النتيجة بعده **قول** في انواع الموجودات المراد بها ما
 عد الاشخاص بغيرية الممانعة **قول** اما نفس الخصوصات اى نفس خصوصية ما من
 الخصوصات والمراد بالخصوصات الماهية المخصوصة تغييرا عن الشيء بوصفه
قول فيزول اعتقاده اى الاعتقاد بالوجود الذي كان حاصلا اولاه وهو الاعتقاد
 بالمطابق للواقع واما زوال الاعتقاد كما اذا كان الاختصاص معلوما او مستلزما
 واما زوال مطابقته للواقع كما اذا كان خالي من الماهية فانه في الجملة المستلزم
 ان احدهما انما لا يمتنع زوال الاعتقاد بالوجود عنه زوال الاعتقاد بالخصوصية لان
 ذلك عند العلم بالعبية او الاختصاص او انك قد يجوز ان يكونه خالي من
 على الاختصاص وعدمه وثم بينهما ان التام من الاليس على تقدير تمامه العلم بالاشتراك
 الوجود لا اشتراك في نفس الامر والمدعى هو ان في **قول** عين التردد في الوجودات
 في نفس الامر وكذا **قول** يستلزم على التفسير ان لا يكون الاعتقاد بالوجود مطابقا

متخالفه الخفاة اي ما يصرف عليه الما بنية لا لا لا والفرس نفي الفتر في خفاة
 فلا يكون في مفهوم الما بنية مشتركة **قوله** والشخص اي ما يصرف عليه الشخص
 متغيرة بعضها عن بعض والا لكانت موجبة فتميز الاختصاص فلا يكون مشتركة في
 شئ ان يكون متخالفه يجب ان يكون متخالفه في ما ياتي الى ما ياتي الشخص به ان يكون متخالفه
 بانفسها لا يشخص زايديا والفرس المتشبه قد برحانه قد توهم القاصر وان هذه
 العبارة الختلفة ركيكة **قوله** بان المتبادر وان كان المتكلمون تافهون بانها
 ايضا بل في الاول اي فرد الاشراك مع قطع النظر عن التافه والمروض **قوله** بانها
 قد بدلت لان فيه النقص واللامب زجب الاضافة كعدم الشرط وعدم المتروك
 وعدم زيد وعدم غيره فاقبل لو سلم ان مفهوم العدم هو العدم واحد لا تعدد
 فيه مطلقا لا اضافة ولا تقييد بالمفهوم به مذكور ان وقع العدم متعدي في
 الجملة ولم ينجح الى انضمام بطلان الحكم بان الفقد به مبطل **قوله** مع واحد
 لا تعدد فيه بالذات وان كان فيه تعدد لجب الاضافة كوجود الشرط ووجود المتروك
قوله واللا يبطل لاداي ان لم يكن متغايلا واحدا بالذات بل متعدد بذاته بطلان الحكم
 الواقع بينهما اي في الوجود والعدم مع قطع النظر عن اضافة ما الى شئ واحد اذ
 لا حيز في العدم المطلق والوجود الخاص فتدبر فانه قد نزل فيه اقسام **قوله** لجان
 ان يكون له فان قلت كون الشئ موجودا بوجوه غير ام محال لكل شئ اما ان
 يكون موجودا بوجوه الخاص واما ان يكون موجودا اصلا فلا يبطل الحكم العقلي قلت
 بل يبطل لان الحكم العقلي بالوجود انتظا اليه كبر في العقل بالانحصار ولا شك ان
 الحزم ههنا بواسطة مقتضى اجنبية شئ امتناع كون الشخص موجودا بوجوه
 غير كذا اذا كان في حواشي شرح الجهد التجريد والمراد بقوله بالوجود والنظر
 اليه اي من الامور الاجنبية فتدبر احتياج الى تدقيق النظر في الاقسام لا يفرق
 عقبت كذا في صحر المفهوم في الواجب والامتنع والممكن وهذا الذي يتدبر بين
 كلامه بينه وبين كلامه في حاشية شرح حكمه العيين وحاشية المطالع **قوله**
 فان قيل آه يعني انما يبطل الحكم العقلي اذا اريد بقوله موجود ووجود خاص من
 الوجودات المستعدة اما اذا اريد به ما يتعلق عليه الوجود فلا اذ يميز المعنى

اما موجودا بوجوه الوجودات وليس لوجود اصلا ولا شك في انحصار **قوله** فتدبر
 لجب اختلافه نقل عنه الذي ان هذا الحكم ان الشئ اما ان يكون موجودا باحد المعاني
 في وضع لفظ الوجود لها او لا وذلك ما يتغير به بوضع لفظ الوجود لا نقل من تلك
 المعاني او اكثر منها فيدبر ان يتغير حال الشئ في كونه موجودا ومعدوما بالجزء لا بوضع
 مع بقائه في نفسه على حال وذلك باطل قطعا انتهى وبهذا انقض ما اورده بعض القضاة
 ان يجوز ان يكون الحكم بلا خطه احد تلك المعاني المختلفة من غير ما خطه لفظ الوجود
 الذي يطلق عليها فانه هذا المفهوم شامل للجميع وبغير مضاف للاشراك انفعلي لا ينفك
 تقدير الاشراك ان لفظه ملا خطه احد تلك المعاني ليس الا باعتبار وضع لفظ الوجود
 لها فلتوضع مدخل في الحكم والحكم ذاته مع وجوده وبخلافه **قوله** لان ان العدم
 مفهوم آه اي ليس لنا مفهوم واحد مستحق بالعدم انما هي مفهومات متعددة على
 حسب تعدد الوجودات وللفظ العدم مشترك بينهما اشراكا لفظيا كالوجود **قوله**
 مستعد ومما يبرز لجب اضافة آه والاضافة اي الوجود داخلة في مفهوم فيكون متما
 بالذات **قوله** والرد به آه فتدبر زيدا ما ان يكون موجودا او معدوما بمتسرة في
 زيدا اما ان لا يكون **قوله** وان كان الوجود آه اذا كان مع هذا الاختيار
 مع انه ليس بزمجب التماثل بالاشراك انفعلي وهذا لم يتوضه في المتن استظمارا
 للجواب **قوله** ويكون الزيد آه فان رفع ذلك الوجود بشئ ان يكون موجودا او
 بوجوه متغايرة ذلك الوجود الخاص وان يكون معدوما وبهذا يظهر ان الوحدة مفهوم
 العدم مدخلا في الاستدلال وان ينفك ما قيل انه اذا كان مفهوم العدم مستعدا
 بطلان الحكم باحتوائه على كون موجودا بوجوه آه وكونه معدوما بعدم الوجود
 لوجوه العدم مستعدا كمن يد عليه ان هذا الحكم ليس هو الحكم المفهوم من قولنا
 الشئ اما ان يكون موجودا او معدوما فانه النقص من الحكم في الوجود ورفع الوجود
 بالحكمة لا رفع الوجود الخاص بحيث لا ينافي انهما في الوجود وان كان لا ينفك ومن هذا
 ظهر انه لا بد من الدليل المذكور من التوضيح لوجوه العدم او يكون المراد من العدم
 معنى لا يلازم الوجود في بزم من كونه الوجود مشترك في لفظ بطلان الحكم المذكور والاق
 ان يقال لو لم يكن الوجود مشترك معنى فالعدم اما ان يكون مفهوما واحدا او مستعدا

يجب تعدد الوجودات واما ما كان سبيل الحق المعقود من كون الشيء اما ان يكون
 موجودا او معدوما اما على الاول فليس له واسطة با ما يكون موجودا او معدوما اما على الثاني
 فلا شئ يكون حرا بين الوجود والعدم بل يقع الذي يلزم الوجود وذلك ليس بمعتود قوله
 الوجه الرابع قال آه واذا كان هذه القضية ضرورية كان الاشتراك ثابته بطريق الاولى فلو
 استدلل بالعلم ببداهة الحقيقة على العلم بثبوتها ولا ينافي ذلك كون البداهة فرع بثبوتها
 فانه ما يؤمن من ان يكون بهذه القضية بداهة متناه لا يستدل بها عليها فالتباعد
 ان يترك قوله الوجه الرابع ويقال وتعالى بعض الفضل يكون عدليا لما منهم من الوجود
 الباقية من كون هذه القضية نظرية قوله لاحاجة فيها الى دليل آه فذا يدرك ان لو كانت
 ضرورية لاستدل عليها القوم لانها تنبها على قولهم آه فذا يدرك ان لو كانت
 فانه قد يكون نظريا فلو ان بين الموجودات استدل بالاشتراك الكون بين الوجود
 فزنها وعدم اشتراك بين الموجود والمعدوم على اشتراكه بين جميع الموجودات فلا يتبين
 ان الدليل عين المذيق قوله فانه غير مقنع له اذ ان ينكر العلم بالامر المشترك
 بين الموجودين قوله الوجه الخامس قال او نقول ان لو لم يكن الوجود مشتركا بين
 الحكم بانه غير مشترك مطابقا للواقع وان لم يكن باطلا لان الحكم بانه غير مشترك يستلزم
 الاشتراك فلا يكون مطابقا للواقع قوله حكيم عليه اي على ذلك المفهوم الواحد من حيث
 ان يشار به فراه اعني الوجودات فلا يدرك عليه ان الحكم على الافراد ولا العتبات فالتباعد
 ان يقال حكيم بملاحظة على تلك الوجودات قوله واذا لم يكن الظاهر لانه اذا لم يكن لانه
 دليل على ان الاستفاد من الشرطية السابقة الامة او دعه بالاعتقادات الى ان
 بهذه المقدمة حقيقة مغررة بالاشبهه فيها مع خلق النظم على جعلها دليل للملازمة قوله
 عامة لها بانه لا يوجد مفهوم مشترك بينها يجمع عنوانا لملاحظتها قوله لان تلك
 الاوصاف اي حين فرض ان لا يوجد مفهوم شامل لتلك الامور مستفودة بحسب تقدير
 تلك الامور فطانت فيها باستفادتها لا بد الاستدلال عليها من ملاحظة كل واحد من تلك
 الامور بخصوصه وجعلها اوصافا ثابتة الاوسط له فيحصل صوريات مستفودة بتقدير
 الاول فيجب تقديرها اشتراكا في الوجودات نفس الخلق والشي من الخلق بين مشترك
 وفرض ان ليس مغرورا واحدا يحمل ان الملاحظة تلك الوجودات لانه من ملاحظة

استحالة

كل واحد منها بخصوصه ويقال هذه حقيقة وتلك حقيقة وتلك حقيقة فيحصل منها
 مشتركة حسب كثر الوجودات ومنهم الى تلك الكبرى فلا يكون الدليل واحدا قوله
 بل يشاء ولي آه لانه من هذا ان من قال بان الوجود غير مشترك اراد بان الوجود
 الخاصة غير مشتركة لانه لا يقبل التزاع بل اراد ان لا يثنى من الوجود المشترك ويذكر من
 هذا كون وجود خاصا وغير مشترك فانه قد ينافي ذلك فيه اقدم قوله ان يفهم مع واحد
 اذ لا بد من تصور الحكم عليه وهذا التقدير مشترك بين الموجبة والاثباتية قوله صايقا
 الى ذلك قوله فانه ان يكون ذلك اذ لا بد من صدق الموجبة من وجود آه لا يجوز
 به تجميع الموضوع والمحمول في نفس الامر ويكون متاهلا للصدق سواء في ذاته او في
 الخارج فيكون ذلك المتاهل ثابته نفس الامر وبما ذكرنا فظهر ان مجرد تصور المتاهل
 لا يكفي في الاستدلال بوزان ان يكون ذلك التصور مجرد فرض العقل واعتباره فلا يلزم
 ثبوت من ذلك المتاهل في نفس الامر بل في فرض العقل وان الجواب باخذ تلك القضية
 سالمة تام وان ما قيل ان مدار الاستدلال على انه لا بد من انه عوى من تصور حقيقي
 الحق واحد عام يمكن اثباته بدليل واحد سواء كان الوجودا موجبة او سالمة فالقول
 المدكور غير نافع في الجواب وهم باطل قوله بل كيفية تصور وجود ذلك والتصور
 يجوز ان يكون مجرد الوض والتقدير فلا يستلزم ثبوت في نفس الامر قوله بل يقضي
 تنبؤة اي تصور الشخص المشترك وتقديره وبهذا لا ينافي ما قيل ان الخلق يستلزم
 تصور اشتراك لانه يقع التميز لا التقدير على ما تقرره موضوعه قوله ولكن ان يجاب
 انه حاصل ان التميز ما ذكرناه لا بد من معنى واحد عام يكون له ملاحظة تلك الوجودات
 وبهذا التقدير لا يلزم اشتراك الوجود بالمتنازع فيه بوزان ان يكون ذلك الحق مشترك
 بين الاشتراك العقلي بانه يقال المستحق بالوجود نفس الخلق والحقائق متخالفة قوله
 لم يميز الواجب عن الممكن اي بالذات ضمن الحكم الوجود والتميز عن المنع هو الحكم الوجود
 ماونه مستوعبا عنه جميع الموجودات قوله فقد يجب له الوجود سواء كان نفس الحقيقة
 او لا بد عليه فانه يجب ثبوت ما بينه الشيء وما يقتضيه زانه ولا يجب له ما عداهما
 قوله ان ما ذكرتم آه لان مجرد كونه لا يجب له الوجود بل في آه لا يقتضي كونه مكانا ما
 لم يعتبر معه جواز ذلك المتاهل وهو مبني على جواز ان يكون شيء واحد وجودا وهذا

لا يتبع لا شئ بعد ما تبين الشئ وجود الشئ فربما نقول فيقول لا يتبع لا شئ
 معلوم امتناعه كما يدل عليه نقول الشئ فلا حاجة الى اعتبار حذف المضاف الى و
 جواز كون الشئ آه او اعتبار ان الحكم لا يلزم من فرض وقوعه **قوله** وان كان آه
 كما ان المتبادر من عبارة المتن على ما يقتضيه ان الوصفية ان الحكم المذكور على تقدير زيار
 الوجود اولى منه على تقدير البينة زيار **قوله** او لا بد ان يكون له بغيره او لونه
 يقتضي الشرط ويظهر الحق ان هذا الحكم معلوم الاتفا بالضرورة وان فرضنا احد الاربع
 من البينة او الزيادة فكيف اذا قلنا البينة كما هو منه بن فان معدومة اتفقت
 مع اولى لان امتناعه بعد الحقيقة الظاهر امتناع كون الشئ موجود مرتين **قوله**
 ان كانا زيارين بخلاف ما اذا كان احدهما نفس الحقيقة والاخر زيارا عليه فان امتناعه
 يظهر لانه يستلزم ان يكون الشئ موجودا بنفسه وان لا يكون موجودا بنفسه فتدبر فان الشئ
 غير واحد فبهم من ان الوصفية في الموصفين **قوله** فانه الوجود آه اي ما يطلق عليه
 الوجود لا الوجود المطلق فبهم من باب الاشياء ايضا وكذا وضع المظهر موضع المظهر
قوله نفس الامة او جزا ان كلمة او هي ليست للتقسيم ولا للترديد او لا مندوب
 في اتفاته وتردده العقليين بل هو لاحد الاربع على ما هو اصل وضعه فيوقف
 حقيقة في قولها احد الامور الثلاثة عند العقل وفي هذه القضية التي تحوزها احد الامور
 الثلاثة عند العقل على سبيل منع الخلق من باب ثلاث باعيت رغبين **قوله**
 بان الوجود جزا الامة فخطا كون جزوا في الكل وكونه جزوا في البعض سواء كان
 في البعض الآخر او زيارا **قوله** فاما ان يكون آه الاخصار في هذه الاحتمالات الا
 بنا على عدم اعتبار التفسير في الحكم **قوله** اي اذا اجتزت ان لم يفسر البينة
 لعدم اعتبار انضمام الوجود مثلا بغير الحكم عليها كونه غير موجودا لغوا وما قبل من
 ان اذا قطع عن جميع ما هو خارج عن علم بظهور ترتيب **قوله** فكانت معدومة لان
 العدم خارج عن الوجود فبهم لان ترتيبه عليه بالنظر الى اتفا الواسطة غايته ما في
 الباب انه يلزم ان يكون معدومة وذن لا يكون معدومة فيكون زيارا الوجود
 لاستلزامه التقيضين بالاطلاق على انه عدم ظهور ترتيبه عليه ثم جواز ان يكون غنيا
 لكونه العدم جزا لكونه **قوله** الحق اي منه مقدم معبته وهي **قوله** فكانت اي

المقيد ان في الموقف الثاني

الامة مرتبة هي معدومة يتبع لزوم الواسطة فانما يتبع بقولنا الامة مرتبة مرتبة
 بوجوده ولا معدومة انه ليس شئ من مائة مرتبة الامة في اللاحظة العقيدة لعدم كونها
 نفس الامة او راضا فيها ارتفاع التقيضين في الملاحظة ولا استلزامه فيه ولا
 يتبع به انما منقولة عن مائة يلزم ثبوت الواسطة بين الموجود والمجهوم **قوله**
 لم يمكن ان يحكم عليها او لا انما ليست متصفة باحد **قوله** ينضم الى الامة وهذا
 الانضمام انما هو في العقل بمعنى ان العقل او اللاحظة الامة من حيث هي ولا حظرت
 انما رغبوا حكم بانها موجودة وليس ذلك الانضمام في الخارج في برهان الامة مرتبة
 اي ليس في الخارج فكيف ينضم الوجود اليها **قوله** بل في زمان كونها آه اضراب عن
 ممنون العبارتين وجبنا اننا الى دفع ما قبل ان انضمام الوجود ان كان في زمان
 الوجود يلزم تحصيل الحاصل وان كان العدم يلزم اجتماع التقيضين وحاصل التوقع
 اختيار الشئ الاول ومنع استحالة تحصيل الحاصل لانه يحل للمحل بهذا التحصيل
 والايستحال انما المحل تحصيل ما هو حاصل قبل هذا التحصيل **قوله** الثاني قيام
 تقر به انه لو كان الوجود زيارا على ما تبين ما كان قائما با و اذا كان قائما با
 فضا على وجوده في نفسه واذا كان في الوجود زيارا في نفسه كان الامة وجودا قبل
 وجود ما يتبع لو كان الوجود زيارا على ما تبين كان الامة وجودا قبل وجودها والاشياء
 باطل لانه يلزم كون الشئ موجودا مرتين وتقدم الوجود على نفسه او امتناعه فكذا
 المقدم قبل ان الوجود ليس زيارا في شئ من الالبيات **قوله** فان ما لا يتبع
 لاه اذا العدم مسبب عنه كل صفة وقيد بالثبوتية اذ يتصف بالمعدوم بالامتناع
 العدمية فانه في الحقيقة سبب الانهاف بالصفات الثبوتية قبل هذا البيان
 انما يدل على الاستلزام دون التوقع فالحق ان ثبوت شئ شئ يستلزم
 ثبوت المثبت له في طرف الثبوت وح لا اشكال في قيام الوجود بالامة والاشياء
 به وعندى ان الانهاف سببه بين الطرفين فيحتاج الى ثبوتها فيكون الاتفا
 متوقفا ومرتبا لثبوت المثبت له فان قبل هذا ان يكون وقع ثبوت المثبت
 ايضا فنت ثم اذا كان الانهاف حقيقيا كما لا ينهاف بالاعراف كما نقى عليه الشئ
 حيث قال في الالبيات الاتفا ان ما لا يكون موجودا في نفسه كحال ان يكون موجودا

شيء وانما اذا كان الاتصاف اثر ايجابا لا نقفاء زيدا بل في نقض الثبوت المثبت لانه لا
 من مبدأ الاثر اذ في طرف الاتصاف حتى يتبرع منه **قوله** فيلزم انه ينبغي ان قوله ويزم تقدم
 الشيء على نفسه ليس في جزء الجزء والآن الواجب ان يقول وقد تقدم الشيء على نفسه اوله
 تقدم الشيء على نفسه بل هو معطوف على مقدر لازم من الثاني لزمنا بينا ولذا تركه
 المعنى فالامور الثلاثة محالات لازمة لتالي مرتبة عليه اما الاول فمن الغلبة في تعلق
 النظر في كون الوجود اسبابا بين الثاني والاولى والتالي على تقدير العينية والثالث على تقدير
 العينية والثاني والاول بين الثاني والثالث نظر الى اجتماعها في الترتيب على كون
 الوجود اسبابا في الاتصاف وان كان لزوم كل واحد منها على تقدير ما بين تقدير الآخر وبهذا
 الاعتبار ينبغي ان يكون موقفا كالمسحوق في النظر في **قوله** ويسلس الوجودات اه
 يزعم وجود سلسلة في الوجودات الغير المتبينة المترتبة المتجمعة لكون كل وجود بوق
 شرط لوجود اللاحق لانه يزعم ان لا ينهي سلسلة الموجودات الى غير النهاية حتى يقال
 لانه ليس لمحال انما هو وجود سلسلة الغير المتبينة بالفعل **قوله** مع امتناع فلا
 اه الى مع امتناع ان سلس في نفس الامر من وجودها فالحق هو كون الوجود
 نفسا مابينة ثابت لان جميع الوجودات المتسلسلة الغير المتبينة مابينة بحيث لا يشك في
 وجود جميع مقدر لكل واحد من الوجودات بالذات لوجوب مابينة مع الجزئية فالحق
 من حيث الكل ليس نفسا مابينة ولا جزئية منها فهو خارج عنها قائم بما فيها من كل واحد منها
 فيكون قيامه فرع لوجود المابينة في نفسه لا مر ولا يكون ذلك الوجود زائدا على المابينة
 والا لم يكن جميع ما خففه جميعا فيكون نفسه وهو المطلوب فتدبر في انظر في
 يتبع به الحرام ولا يراد عليه الشك اني عرضت للمحيطين في هذا المقام ثم كنت اقول
 في حاشية طول الكلام **قوله** لان جميع هذه الوجودات التي لا تتأثر في اي لانتها
 بالفعل لما عرفت فلا يراد ما في شرح المقام ان لا يتم ان على تقدير التسلسل تحقق جميع
 لا يكون وراه وجود آخر بل في جميع خففه فوضها بواسطة وجودها عارض لان
 هذا التسلسل عدم اتبا الوجودات الى وجود لا يكون بينه وبين المابينة وجودا
قوله سبب ما يعارضه الى سبب ما يباينها من الضرورة والربط اذا التفت
 خواص الازدواج فيقيد به ذلك لان التخصيص بسبب المعارض لتخصيص الحكم بحريان

الربط

الربط فيما يخص الحكم الحكم وهو يدل على بطلان دليل ذلك الحكم وانتفاء كانهما
 فيه ولا يجعل الدليل المعارض سببا للتخصيص فقال لا ذكرتم خلاف التخصيص بسبب
 عدم جريان الدليل فانه جازي الاحكام العقلية كقولهم المتب و بين مناديان
 حتى من الامور ان مدة لعدم جريان الدليل فيه لا سبب وجوده في نفس
 على هذا **قوله** الضرورة ان لا لم تحقق المسند القيام بكونه في الخارج بل المطلقة و
 في الحقيقة بالشبهة اجاب الخارج بانه ان اراد بالشبهة الموجودة لمسلم ان يتم
 يقتضي وجود الموصوف في كل الوجود ليس كذلك وان اراد به ما ليس السبب في نفس
 فلا يتم ان قيامه مطلقا يقتضي وجود الموصوف فيه بل اذا كان القيام خارجيا
 وقيام الوجود بالمابينة ليس كذلك بل في العقل فلا يلزم للمابينة قبل وجودها في الخارج
 وجود فيه حتى يلزم الى الابد وبما حرزنا لك اندفع ما قبل ان الضرورة حكمة بان
 قيام الحقيقة بالموصوف فرع وجود الموصوف سواء كانت الحقيقة موجودة او معدومة
 نحو زيدا اعني التخصيص بالموجودات لا وجه له لان ذلك انما هو على تقدير كون القيام
 في الخارج ومفهومه ان يرجع ان القيام مطلقا انما يقتضي وجود الموصوف
 في الخارج اذا كانت الحقيقة موجودة في الخارج **قوله** الوجود آة ان ليس الخارج
 مابينة ووجوده يقوم يقوم كالسواد والجسم **قوله** بل ما زنا ان ينع انه
 اذا حصل المابينة في رتبة حلت العقل الى مابينة ووجوده بالتطابق ترتيب
 الاثر عديا ووصفيا فانها في الاتصاف ذي اثر ايجابي وهو لا يقتضي الا
 كون المابينة في الخارج بحيث يتسرع العقل ومنها فلا بد ان لو كان الاتصاف
 به في العقل يلزم اجتماع الموجودات التي رتبته في كونها موجودة الى العقل و
 ذلك بين البطلان فان السبب موجودة في الخارج مع قطع النظر عن وجوده
 وعقل ويزم اجتماع الواجب في وجوده الى وجوده لان ذلك انما يلزم
 اذا كان الاتصاف به في الازدواج حقيقيا لا اثر ايجابا وكذا لا يراد به بل التسلسل
 في الوجودات الزائدية لان الاتصاف به في الازدواج يكون فرع لوجود المابينة
 في الازدواج ونقل الكلام الى الوجود الثاني والثالث والاربع ويمكنه لان هذا
 التسلسل في الامور الاعتبارية التي تنقطع فتدبر به في سائر المقادير فانه وبقوى قد

قد اطلت الفضيلة الكلام وما فارقوا بالامر وكذا لا يرو ما ورون بعض الفضائل
 ان في القول بامتنانها العقل اعترافا بمذهب الشيخ فكيف يكون جوابا لاستدلال
 لان مذهبهم ان ليس ما يصدق عليه الوجود امر او الحقيقة فالوجود في الخارج والعقل
 نفس الحقيقة والتغاير بينهما باعتبار المقصود وهذا الجواب يقول انما يصدق
 عليه الوجود امر مغاير لما يصدق عليه الوجود في الخارج وليس مغاير لما في الخارج نعم لو
 حمل مذهب الشيخ على ان مراده في الزيادة في الخارج كما يدل عليه دلته على الحقيقة
 المصنف كان في الجواب المذكور اعترافا لمذهبهم **قوله** واعترض ان القول بان
 الجزئية متفق بالاتفاق فلو لم يكن نفس الحقيقة كان زائدا عليها كما في شرح المقاصد
 يخرج الذليل عن كونه تخفيفا واما ما قيل ان التزم من الذليل الثاني وجودا يفسر
 الغاية لكل وجود فيسبغ شيئا لأمرا والشيخ بقوله ان وجود كل شيء نفس حقيقة ان
 الوجود الذي هو مظهر الاحكام ومصدر الانوار نفس الحقيقة فقد ثبت ذلك
قوله لو كان الوجود ذاته تغير به انه لا يمكن الوجود ونفسه الى مية كان زائدا عليها
 او جزئيا وكان احد هما كان له وجودا في اي موجود مغاير نفسه اما زائدا عليه
 جزئيا اما الغرض فظاهر واما الكبرى فيصنع حكيم احد هما كونه موجودا وذلك
 لا يتبع انتفاء الحقيقة وتغايرها كونه وجوده مغاير لنفسه اما زائدا عليه وجزئيا
 وذلك لان المقصود من الوجود ذاته على الية او جزئيا في الموجودات والوجود
 من جنس واحد ولا يخفى ان هذا الذليل يدل على عدم كونه زائدا او جزئيا في الكل فلا
 يثبت به المدعى ان الغيبة في الكل وهذا الاعتراض غير الجواب الذي ياتي لانه
 على تقدير تسليم ما مية الذليل والجواب المذكور من كون الوجود موجودا او كونه
 وجوده مغاير له **قوله** والجواب ان تغيره لانم انه لو كان الوجود زائدا او
 جزئيا كان موجودا جزئيا ان يكون زائدا او معدوما وما توهم من انه لا يمكن تجزئ
 كونه معدوما على تقدير الجزئية لان عدم الجزئية يستلزم عدم الكل فنلزم ان لا يكون
 الغاية موجودة فليس شيئا لان المستلزم ادعى لزوم كونه موجودا على كل واحد
 من التقديرين اعني الزيادة والجزئية كما عرفت فالإلحاح بغيره ان يقول لانم انه
 اذا كان احد هما كان موجودا جزئيا ان يكون زائدا او معدوما ولا يجب عليه ان يتغير

عدم التزوم بكل واحد منهما **قوله** ولا استحالته آه لكان منع المقدمة المدركة
 غير شعبة ان رآني ان منعها راجع الى منع دليله **قوله** وان سلم انه ان سلم كونه موجودا
 على تقدير الزيادة والجزئية فلا يمكن كونه موجودا بنفسه لا يمتنع اخذ وجود الوجود بالوجود فان
 اخذ التفتة بالموصوف بين البطلان يبين ان التفتة التي تربت على اثر الموجودات
 لقيام الموجودات لقيام الوجود بها تربت على نفس الوجود من غير قيام وجود آخر به فان
 الوجود عندنا ما يظهر منه الاحكام وتربت عليه الاثر لا ما يتصف بالوجود كما هو موضح
 التفتة والامكان انزل من كونه نفسا لا مية او زائدا لقوام الكلام **قوله** فان لم يكن
 لقوله حقيقة كونه وجود الوجود نفسه يعني بهذا التجويز معنى على تقديره صادقة قيل بهذا
 الكلية تنقضي ان يكون السواد اسود بنفسه مع ان الية مية كذبه لان السواد سواد
 لا اسود وبسبب شي لانه ان اراد به انه ليس شغفا بالسواد فسلم كونه لا يفرقا وان اراد
 به انه لا يفرق عليه ان السواد ثم **قوله** انما يكون مية اي زائدا عليه انما هو الضم
قوله وهو معنى يذاته الذي تربت على ذاته انما هو الضم **قوله** وان زاد في الممكن جملة
 حادثة بالواو من شرح التسهيل الشريطة تقع حالا كذا فعل هذا ان جاز به فغيب يلزم
 الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني وفي شرح الكشف ان كلمة ان مية لا تكون
 لغرض التفتة ولا كاستقبال بل بثبوت الحكم اليه ولذا قيل ان التاكيد وايه بنسب الكلام
 ان في حيث جعل كلا الامرين معنى الحكم وليس هذا ان الوصفية المقصود منه استمرار
 الجزاء على تقدير الشرط وعدمه **قوله** والامم بكثرة آه اي لا يقوم الوجود بامية فعلى لم يكن
 ما مية الواجب موجودة اصلا لا حقيقة اما ان يقوم بغيره ولا شك انه يمتنع انتفاء
 الشيء بصفة يقوم بغيره واما ان يكونا قابلا بنفسه وتكون المامية نسبة اليه على ما ذهب
 اليه الاول في موجودية الممكنات فيكون هو الواجب دون ما فرضنا ومع ذلك
 ثبت المطلوب **قوله** وهي انه يلزم اي يلزم ان يكون الواجب موجودا قبل ان يكون موجودا
 وبهذا الج غير المذكور فيما سبقا فبيان **قوله** لا مية هذه الوجود الربعة على سبيل
 التفتة وان لم يذاته بما سبقا نقديا للحد في الكلام **قوله** فان كانت آه من لا يفرق
 ان فهم **قوله** فيكون وجوده ممكن كونه ممكن الوجود في نفسه لانه الشرح المتبادر الى
 الفهم وحاصل الجواب ان المراد كونه ممكن الوجود لانه تعالى بالنظر الى الوجود وان كان جاز

بالنظر الى ذاته تعالى **قوله** وانتهاك المايه ليس المراد ان الانتهاك في كونه انتهاكاً او في
 وجوده وان نفسه او في وجوده لغيره لا بد من علة فان جميع هذه الاحتمالات بينة البطلان
 كما لا يخفى بل المراد ان الانتهاك باعتبار كونه بين المايه والوجود يحتاج الى علة لانه
 عبارة عن حصول الوجود للمايه وهو وجود رابطي للوجود وليس ذلك واجباً ولا مستلزماً
 بل ممكن فيحتاج الى علة يندفع بها في تنقيح هذا المقام وفيه بحث لانه انما يتم اذا كان
 القائل بزيادته في الواجب قابلاً بزيادته في الخارج وان الانتهاك برصقي وانا
 اذا كان قابلاً بزيادته في الزمان يجب نفس الامر في انه في حد ذاته يجب اذا حصل
 في الزمان اشتراح منه الوجود او اثاراً يندفع بها عن حقيقة فالقديم ليس الاحتياج الى علة
 في هذا الاشتراح ولا محذور في ذلك فانه يحتاج فيه الى الذم ايضاً وليس بهذا
 اعتراجه بعينه الوجود في الواجب لان القائل بالحيثية يقول بانحد الوجود والمايه
 في نفس الامر وعدم تغيرهما بالطبيعة فتدبر فانه **قوله** واجب عنه بان
 آه كونه منقول والعلة ان كل علة متقدمة بالوجود الى اللاحق كونه سواها
 بالعلة الفاعلية او مطلق العلة مستنداً بالعلة القابلية وخر المايه **قوله** وان
 اذا كان آه كونه يكون العلة القابلية مستنداً للمنع وحيث ان الى ان المارد
 يقول فله علة هي المعقولة الفاعلية لانها اني يستدعيها الممكن لا يمكنه **قوله** علل
 زاده الشرح لان التوحيب لا يتم بدون اعتبار العينة او مقصود المانع آه العلة
 لا يجب تقدمه بل هو فلا بد من القول بكونه عدلاً والمراد ان كونه عدلاً مقومته
 مقدرينهم متفق عليه **قوله** فان اذا لا حلقا الى اية الى المركبة **قوله** وحيث
 آه يتقدم اجزاء اي يكونا متحدة الى الاجزاء في حصول رأيا **قوله** فلو كان تقدم
 يجب الوجود كما في العلة الفاعلية والقابلية والمايه والشروط وارتفاع المانع
 فلا لا حلقا المايه حيث هي لا تنصوب سوى منها ففهم ان الجزم بالتقدم
قوله ففهم الجبته هي التقدم لان مال الجبته كونه الجزم سابق على الكل متى
 وجد **قوله** لان ثابته آه فيه بحث لانه اراد انما ثابته قبل ان يوجد في الخارج
 وفي الزمان فباطل لان المعلوم المطلق لا يثبت له شيء وان اراد قبل ان يوجد
 في الخارج فليس لان التقدم حقيقة اعتبرت بغير تنصيف بالاشياء في الزمان ممكن

لا يجد فيها هو المطلوب اني تقدره لا يجب الوجود مطلقاً فالحق ان يقال بله وان كانت
 ثابته لمره الوجود وان تفرد بين التوحيب باعتبار الوجود الى بشرط وبين التوحيب في الوجود
 بان يكون الوجود ظرفاً له فان في الاول مدخل في الوجود دون الثاني ولك ان تقول مراد
 الشرح بقوله قبل ان يوجد قبل ان يعتبر معه الوجود فيقول الى ما قبله الا ان قوله
 حال عدم اب عند قوله لا تنقل الى المايه الوجود كونه عبارة عن سببه الجزم
 وجداً وهذا كما لا يخفى ثابته لانه ثابته قبل الوجود وان كان لا ينقل الا بالنسبة الى
 الوجود **قوله** فان عدمه قد عرفت ما فيه **قوله** كاي في المنع اي لا حاجة لنا الى اثبات
 عدم كونه متقدماً بالنسبة الى الوجود **قوله** وما يقال اي في توجب الجواب **قوله**
 ان هذه الجبته ثابته آه منفي قوله هي التقدم هي المتقدمة على وجود الجزم **قوله** و
 معلوم لما بينه لان كل عارض يحتاج الى مورد منه **قوله** وهذا القدر يكفي في الاحتياج
 الى اثبات تقدم الجزم من حيث هو على المايه **قوله** الى عن خارجيه اي موجودته في
 قوله وكلامنا فيها اي في العلة الموجودة في الخارج لان المستدل قال كماله معلوم
 لوجود الشيء في الخارج يجب ان يكون متقدماً بالوجود والعرض من ان يكون متقدماً
 بالوجود **قوله** لانا ب هذا التوجيه لان ابراد ضمية الفصيص وتوفيق المسند بل
 على ان مراده ان الجبته المذكورة عين التقدم لانه متقدمة وما قبله في بيان
 ان الجبته على هذا التوجيه ليست عين التقدم كما يدل عليه قول المصنف كيف
 يكون نفس ان حازر ب هذا التوجيه كونه نفس التقدم فليس شيء اما اولاً
 فلان هذا الموجب لم يعمدوا نفس التقدم بل هو موصوف به بالتقدم كما يدل عليه قوله
 ثابته ل حال عدمه في حال التقدم بالتقدم واما ثانياً فلانه لو تم دل على عدم الضمته
 واما ثانياً فلانه كونه عين التقدم بالنسبة الى وجود الجزم لا ينافي كون نفس ان في
 بالنسبة الى الجزم وكذا ما قبل لان المقصود يتم بدون ذلك لا يرى ان الجبته
 المذكورة لو كانت غير التقدم يحصل ما هو المطلوب على التوجيه الثاني لان مداره
 على ان الجزم علة تلك الجبته تقدماً كانت او غير وان كانت في نفس الامر تقدماً
 فالعرض يكونا تقدماً مسنداً ليس شيء اما اولاً فلانه جعل منفي **قوله** ففهم
 على التقدم لانه متقدمة على وجود الجزم وعارضته ل حال عدمه ولا شك في كونه

موقوف عليه يكون مائة الجزء متقدمة على الحقيقة المذكورة وانما بطلان الاستدراك
لا يخرج عنه بعدم المناسبة **قوله** احباب الحكماء ان خلاصة الجواب ان المراد بقولنا العقلية
آه العقلية العقلية ونقدم العقل الفاعلية بالوجود على معلولها بالوجود معدوم بالضرورة
لا يقبل المنع لان العقل يحكم بالبداهة ان مرتبة الوجود بعد مرتبة الوجود بل الجوانب
التي تحتمل ذلك ولذا اذا سمعت صوتا تنفخ منه بناغية الا وحده يقتضي سببا موجبا
فذلك بغير قول او اي ونفس هذه المقدمة ممنوعة عند المتكلم لاجتماع حجة
الفاعلية والفاعلية حيث ينبغي ان يكون متقدمة دائما لا بالوجود ولا يلزم منه
الاستدراك بان اثبات الفاعل كما لا يخفى والحق ان هذا لا يوجب بل هو مقتضى
الماهية للوجود والمقتضى لا يلزم ان يكون موجبا الا بالماهيات متقبضة
لوازنا وليست فاعلة لها بما على ما تقر من ان معلولها واحد وكيف والاي والاي
لا بد من موجبه وموجبه الخارج ونسب الخارج منها الا ما هيته المتشعبة بالوجود
واذا راعى التقدير باعتبار ان هذا من حيث هو موجود ومن حيث الانهاف بالوجود
موجدا انما هو في ذاته **قوله** ان الماهية من حيث آه قبل ثبات المقدسات
اي الماهية من حيث هي تقبل عدم الماهية الماخوذة مع الوجود لا تقبل عدم
اذا انضمت نتيجة من الشكل الثاني ان الماهية من حيث هي ليست مابته موجودة و
هو المطلوب فلا حاجة الى باقي المقدمات وبسبب شي لان لا يلزم منه ان الماهية
ليست نفس الوجود فان كل مغايرة اذا اخذت مع نفسه سواء اخذت في الوجود او
منه ضرورة مغايرة المطابق للمقيد والبر للكل **قوله** انما بان بالماهيات من حيث
هي في لفة الماهية الماخوذة مع الوجود في القول وعدم **قوله** لم يكن كذلك الى
لم يكن الماهية من حيث هي في لفة الماخوذة مع الوجود بل كانت من حيث هي تالي
العدم ايضا الى ان الماخوذة مع الوجود تالي عنه فضع الاضراب وظهر معنى كلمة
ايها لا تخاف وبس **قوله** كذلك ان رة الى فلا تقبل عدم حتى لا يرفع الارب
لان من لم يقبل عدم ومنه تالي عدم واحد ولا يصح **قوله** ايضا لانه مناه حيث
انما لم يكن تقبل عدم كما ان لا يقبل ثبات الوجود وحاصل الاستدلال قياس استثنائي
صورته انه لو كان الوجود في قبول عدم وعدم قبوله بل كانت متحدة موحدة عدم

والثاني باطل اما الملازمة فلا ذكره الشيخ واما بطلان الثاني فلا ذكره المصنف من
ان الماهية من حيث تقبل عدم الماهية الماخوذة لا يقبل فاعلم فانه قد نزل فيه قدم
قوله فدان الوجود تالي آه كيف لا والماهية الماخوذة لا يقبل فكيف يقبل نفس
قوله ماخوذة مع الوجود من حيث انه موجود به **قوله** ماخر من لزوم جواز كونها موجبا
ومعدومة معا **قوله** واجب آه حاصله ان اريد بالقبول به معناه الحقيقي
اي الاتصاف الذي يقتضي جبا معنى التاي والمقبول فلان بطلان الثاني يلزم ان
الماهية من حيث هي تقبل لانه في انقضاء بثبوت المعدوم ولا بثبوت لعمدة وان
اريد بالطريان سوا اجتماع مع اول فلان الملازمة المدلول عليها بقول لو كان
نفس الماهية او جزئيا كانت الماهية من حيث هي تالي عدم كالموجود لان الوجود
في نفسه لا ياتي طريق عدم بان يرتفع بالكلية فكيف ياتي عند الماهية
بواسطة اخرى والوجود بما او جزئيه بها وانما ان الوجود يرتفع بالكلية
لان الماهية المتكئة الموجودة اذا ارتفعت بطريان عدم سواء ارتفع نفسها
او لا يرتفع الوجود بالكلية كما ذكره الشيخ **قوله** لا يسمع به من اشياء اشك
في ثبوت الشيء لنفسه وثبوت جزئه له بعد تعقله بكنه **قوله** نفس النفع و
النفع بغير حصول صورة الشيء لا ينفخ الصورة الى صورة فان النفع مع موجود
لا وجود **قوله** على تقدير تسليم آه لا نسلم ان للوجود فردا سوى الوجود الخارج
فالتدليس بغير فام ولو سلم ذلك فلا تصور ايضا **قوله** اشك فيه اي في الوجود
الذي هي في انه وجود ذهني **قوله** لان حصول الشيء آه بغير ان عدم الشك في ان
حصول الماهية في الوجود ذهني لها مخوف على تصور ذلك الحصول وعلى
الحكم بثبوت الحصول في الوجود لان ذلك الحصول اي الحكم بان ذلك الحصول حصول
ذهني ونحقق الحصول المذكور لا يستلزم **قوله** لان الشك بالشيء الذي هو عبارة
عن الحصول في الوجود بغير الشك في ذلك الشك وهو ظاهر وبغير منسجم له على وجه
لا شك في انه شعور لانه ليس بين الثبوت لا وازر وانما قبل بذلك لان الكلام
فيه وان الشك بالشيء يستلزم الشك بنفس الشعور وبعد الانكشاف على ما قالوا
من ان العلم بالعلم ضروري بعد الانكشاف **قوله** في الوجود الذهني اي في ان بطلان

وجودا ذهبنا قوله ولو كان خلق آه الى خلق ما هو وجوده في نفس الامر فانما
الشك في كونه وجودا ذهبنا لا الكره عاقل ولا احمق الى البرهان عليه اول الشك في
تفعل الاشياء ويوجد في نفسه فغير تقدم فيها اقسام سبب ارجاع صفة له في
قوله فيكون له الى الشيء انه في قول المصنف لا يشك فيه راجع الى الوجود
الذي في ذاته في قول الشيخ على وجه لا شك فيه راجع الى الشك في نفسه اذا لم يكن
معقولا لاحد اي اذا فرض كونها غير معقولة لاحد وذلك ممكن اذا هو وصف عاقل
بها بالقياس الى الغير وليس لازما لذلنا فاذا فرض كذلك كانت خالصة في الوجود
الذي لا حاجة الى هذا البعد لا المفقور ان الامة المتخلفة في الخارج في حيث
انما في الخارج في حاشية في الوجود الذي فلا يكون نفسه ولا جزا الا لا خلت عنه
في الخارج مع ان هذا البعد لا ينافي في خلاف الواقع كونه معقولة للمبدأ
العالية وتخصص احدهما سوا لا ينافي لانه لا يثبت الخلق في الوجود الذي علقا
تكونت مثلا في القوى العالية والخاصة والواردة فرض كونها غير معقولة لاحد
يرد عليه انه في فرضه فيجوز ان يستلزم الى قول ولا يمكن ان يقال ان
لا سيرة اعم كغاية هذا البعد في تباين الوجودين قوله لانهم حصلوا لامة
اي الى الامة الموجودة في الدنيا اما الحاصل بعينه ووجهها وهو ليس من
الموجودات التي رتبة فلا يرد ان ذلك الوجه ما بينه موجودة في الدنيا خالصة
في الوجود الى ربي قوله حاصل البعد في الدنيا هذا الاخر في قوله ان
قوله انما تفعل المثلث مع الشك في وجوده تمام الدليل كان قبل المثلث
معقول والوجود مشكوك فيه وحاصل الجواب انه معنى ان ليس والكبرى
ملحوظة قوله اذا الوسط غير مذكور في لواحد قوله في الشك في وجوده بقوله
مع انه مذكور في وجوده ثم ان ليس وانما في المناقشة قوله المناقشة في
هذا اذا كان المعقود الاثبات واما اذا كان التنبية على تلك القاعدة البنية
فلا يرد قوله لو كان الوجود ان لانه على شيء في نفسه وان من استغفالا في
يكون المادية موجودة بنفسها لا بغيرها في معنى انما موجودة انما وجود قوله
فائدة معقولة وان افاد فائدة لفظية كقولنا انما الوجود قوله

آه ان لم يغير اختلاف النقطتين قوله كقولنا السواد سواد بناء على ان معنى الوجود هو
الوجود واحد والسوادين الوجود في الوجود من السواد بهذا ان اعتبر الاتحاد في جانب
المحمول وان اعتبر في جانب الموضوع كان كقولنا الموجود موجود قوله وهو لا يعتد به
ان اعتبر التباين بين الموضوع والمحمول بالاعتبار كما في هذا زيد وان لم يغير لا يجمع المحمل في
قوله ولا يظهر ان يقال ان لا يخرج الاحتجاج الى اعتبار الاتحاد الوجود والموجود
في الموضع مع ان محمل الشيء على نفسه غير مفيد استغافا كما انه غير مفيد موافقا فان
اعتبر التباين وكلاهما غير صحيح ان لم يغير قوله كقولنا السواد لون او ذلون
التقدير ان باعتبار كونه جازما او لا او غير محمول قوله بخلاف حمل الوجود عليه فان
مفيدة وان تصور السواد بالكنه وفيه انه انما يتم اذا تصور السواد بالكنه وهو
مم ومن هذا الظاهر عدم تمام الاستدلال على تقدير كونه نفس لا مادية ايضا بان
انما يلزم عدم افادة المحمل اذا تصور المادية والوجود بالكنه اما اذا تصور
كلاهما او احدهما بالوجود المعارض فلهذا اختلاف العنوان له مدخل في الافادة
وعدا فان قول الان حيوان مفيد اذا تصور الموضوع من حيث الضاحك
غير مفيد اذا تصور من حيث انه حيوان قوله الوجود الرابع هذا الوجه يدل على
زيادة الوجود المطلق بخلاف الوجودات بصفة فانما دالة على زيادة المطلق
والخاص قوله وما يقال له قابله لامل الملائمة من الصوفاة والحي وهو
انما هو الموجودات ذات واحدة هي الوجود المحض الشخص بالاطلاق عما
سواه حتى في الاطلاق ايضا ومقابلته عدم المعرفة لا يتميز فيه ولا وصف
له فالتبعية لخص بالوجود وهو متعدي لغيره لا وصف الا بغيره التفر
الامر في الوجوبية والامكانية ولا يمكن اعتبار حكم عقلي وشعري وجبتي لا يمكن
اجزاه عليه باعتبار آخر والذات البحت منزهة عن كلها والاحكام كما لا يخفى
بسبب الاختلاف بالطبيعة بخلاف سبب اختلاف الاعتبارات اذا كان مطابقا
لنفس الامر هذا هو الكلام المحمل وتفسيره يقتضي بطلان ما سبق بهذا الموضوع قوله
بعد من مكابرة ويقولون ان اختلاف الماهيات بالذات معلوم بالضرورة
قوله لان اعم الذاتيات المشتركة اي ذاتها في جميع الذاتيات المشتركة

بين الحقين الموجودين قوله اولاً ذاك لما علم منه لان جميع الموجودات المكننة متحدة في
المعقولات الشري ذاتها فما اخص من الوجود فعلى تقدير جزمه يكون فوق جميع الذا
فقوله اولاً ذاك لما علم منه كذا فيكون كل ذاك لها اخص منه على ما هو المتبادر
في الوصف ويجوز ان يكون بعينه الحقيقي وحجته الى ضم مقدمته معدومة في محله
وهو لا ذاتها لانها بعينه في مرتبة واحدة **قوله** انواعه او ما في حكم الانواع **قوله**
لان السبب اه قال المحقق الاول في ملل ان السبب كونه السبب الحقيقي سبب المركب
مطلقا الى ان يقوم عليه ابره فان العذر القوي هو ان المركب لا بد له من
اجزاء فيقوم هو بها واما انشائها الى ما ليس مركب فليس بينها وبينه والاشارة لانه
فيها من الواحد العذري لانه من الواحد الحقيقي لجواز اشتراكه على احاد واحد وسكدا
مثلا اكثر من اثار الال لا بد فيها من الال الواحد ثم الال الواحد مثله
على احاد اهل لا يكون اشياء ويجوز ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء مثله على
احاد من نوع تلك الاحاد وبهذا الى غير النهاية انتهى وجبه ان جميع تلك المركبات
و مراتب اكثر اذا اخذت بحيث لا بد منها واحدا بدورها من سبب واحد
يكون ذلك السبب الواحد واجب فيها اذا كان تلك الاجزاء ما منه التركيب اما اذا
كانت اشراجه فلا بد من الال وجبه بعد الاشراجه **قوله** فالوجود
اما جوهرا او عرضا في هذا في الال الجوهرية مسلمة لانه يستند على الجوهر على الوصف
او الوصف على الجوهر موافقة واما في الجوهرية فيجوز ان يكون الوصف جزا الجوهر كالجوهر
السريري ليس **قوله** بان يقال آه يمنع قوله فيكون الوجود تحت المفعول **قوله**
بل كل جنس اى في الماهيات الحقيقية **قوله** عرض عام كميل يتكرر الذاتي
في الماهيات الحقيقية **قوله** وانما جاز ذلك اى كونه عرضا عاما للمفعول
حاصلا ان منع كونه تحت المفعول راجع الى منع مقدمته ويدل على **قوله** اذا
المعروض انه جنس الموجودات وذلك لان مدعى من قال بالترادف موجهة
كلية اى كل وجود مشترك كان او خاصا زائدا على الماهية الا ان بعض ادلت
بدل على تمام المدعى كانه يبين الاولين وبعضنا يدل على زيادة الوجود المشترك
كانه ليس ان كانت مائلا في ونقيض الموجهة الكلية الالية الجزئية الى ليس كل

وجودا يضافا فيه يكون المدعى زيادة الوجود المطلق في جميع الماهيات المكننة في
ان يكون صدق نقيضه اى سبب زيادة في جميع الماهيات بان يكون ذاتا بعض دون
البعض فلام ان المعروض له جنس ما هو ذات في المعروض انه جنس بعض الماهيات
لان القدر من عدم زيادة في الجميع فان قيل اذا كان المدعى زيادة في جميع الماهيات
كان معنى قوله لو لم يكن زائدا في الجميع لكان نظرها او جزوا منها نفس او جز بعضها
يكن منع الملازمة الاولى اى لزوم اتحاد الماهيات لجواز ان يكون نفس ما بعينه
واحدة فلا يلزم اتحاد ما بعينه ففصل عن اتحاد الماهيات وكذا على تقدير الجزئية
يكن منع قوله لان اعم الذاتيات لجواز ان يكون ذاتا مختصا بما بعينه واحدة
فلم يمنع من تبيين الملازمة الثانية ومنع الملازمة الاخيرة اى **قوله** فكلان جنس
للمفعول قلت لما كان القول بان الوجود المشترك نفس بعض الماهيات او ذاك
مختص ببعض الماهيات مكابرة اخص من منع تنك الملازمة الثانية بخلاف الملا
اشارة تامل فانه من المداخل الى ذل فيه الاقدام **قوله** ليس من اقسام
الموجود بل هو معدوم ولا يلزم من اعتبار المعروض في شئ اعتبار العارض ولا
لا منع التركيب مطلقا لان كل جز من المركب يتصف بنقيضه فلا يلزم من جزئية
الجوهر والوصف ان لا يكون وجودا فلا يرد ما قيل انه اذا لم يكن من اقسام الجو
هر لم يكن جزا الجوهر والغرض لان جز الموجود موجود فيثبت المطلوب عدم الجزئية
وكذا ما قيل اذا لم يكن جوهر ولا عرض لم يكن جزا فلا يلزم من جزا الجوهر جوهر وجز
الوصف عرض **قوله** لا يستلزم ان يكون الشئ اى لا يستلزم ان يكون الشئ مستدرجا
تحت المتصف بذلك الشئ بعينه من غير اعتبار تغير بينهما انتفاضا حقيقيا لانه
يستلزم انتفاء الشئ نفسه ويوجب لعدم التباين بين الشئ ونفسه فلا يرد ان
ان عدم منه تحت المعلوم لان انتفاء المعلوم بالعدم ليس حقيقيا ولا
ان مفهوم العلم بعد تحقق العلم ومفهوم الكلي وانما لها من تحت المعلوم
والكلي لان ذلك بعد اعتبار انتفاء بينهما وفيما نحن فيه ليس كذلك لان الوجود ^{المطلق}
لو كان موجودا لايكون وصفه من الوجود المطلق عارضا له بل اخصوصية انما
تختص به بعد الوصف **قوله** والتحقيق اى في الحق من قول الزيادة والزيادة

بعد الاشارة بالاشارة الى الطرفين والمقصود منه ترجيح مذهب العينية وخلاصة ان التعابير
من حيث المفهوم لا يقبل التناقض فلا يمكن حمل الاختلاف عليه باختلاف والترادف اما هو
في التعابير من حيث الذات والحج في ذلك مذهب الشيخ لدليل لا **قوله** ان
هذا الوجه آه اي ما سوى الوجه الرابع بقية انه يدل على زيادة الوجود المطلق و
لا يقول به **قوله** انما يفيد تعابير المفهومين اما الاول فلان بناء على اختلاف
الموجودات والملازمة من حيث هي في القول بعدم وعدم ذلك انما يدل على
الاعتبار بين لاي اختلاف الذاتين الا يرى ان الذات مزج بوبقوله عدم الكفاية
والماخوذ مع الكفاية لا يقبل مع اتحادها في الذات واما الثاني فلانه يجوز ان
في ثبوت شيء بشئ اذا كانا متغيرين في المفهوم مع اتحادهما ذاتا كقوله هذا
شيء اي شئ برز واما الثالث فلانه اذا كان المثلثا يستدعي تعابير الطرفين
مفهوميا لا ذاتيا بل يقتضي الاتحاد فيه بخلاف الوجه الرابع فانه يقتضي التعابير في الذات
فانه نفي اللفظية والخرائية يستلزم التعابير في الذات فمن قال دلالة الوجه الرابع
على تعابير المفهوم ظاهر فقد خفي عليه الظاهر **قوله** لا يقول آه فانه يحكم بان السواد موجود
وليس الموجود وكلاهما متساوي في الاتحاد في المفهوم **قوله** في الامور التي رتبته
بقية كذا لان صدق عليه السواد من الامور التي رتبته مغاير لما صدق عليه
الوجود فان الاول هو بنية خارجية والثاني امر اعتباري **قوله** هو بيان
اي ما بين شقين **قوله** في الخارج بل هما بيان في الذات **قوله** و
كان للوجود آه زاد على المتن لانه لا يلزم من قول **قوله** والا اي ان لا يكون النفي
المذكور اي ليس لها هو بيان تمايزها بل كان لهما هو بيان تمايزها في الخارج
لان ترتيب **قوله** كان لها هو خوف عيبه فانه لازم من جريان يكون
الملازمة هو بنية متزايدة في الخارج **قوله** من الحذورات المذكورة في الوجه الثاني
الشيخ **قوله** كلام الشيخ اي قوله انه نفس الملازمة **قوله** ونحو دليل الاول
وان في كذا لا يقتضي على الفطن **قوله** وفي بحث اي في قوله وهو الحق بحث لان
ما ذكره من **قوله** والا لفي آه يدل على انفا التمايز التي يرى بينهما ولا يدل
على اتحادهما في الصدق الذي هو المدعى وحمل كلام الشيخ الا بان يستلزم عدم

التمايز

التمايز التي هي الاتحاد في الهوية وليس كذلك لانه يجوز ان يكون عدم التمايز بان
لا يكون للوجود هو بنية خارجية بان يكون امرا اعتباريا عاكسا له في الذات **قوله**
لا يتحدان فيما صدق عليه لان ما صدق عليه الملازمة امر خارجي وما صدق عليه الوجود
امر ذاتي وهذا الموضع ما يتوهم من ظاهر وتنفيع **قوله** حتى يكون ما صدق عليه
احدهما آه انما الاتحاد في الصدق بين على الاتحاد في الهوية وكسب لذلك لانه سبب
في بحث الملازمة ان تغير الحكم بالاتحاد في الهوية الخارجية انما يصح في الذاتين
دون الوجودات كونه اعمى او لا هو بنية خارجية والاتحاد موجودا خارجيا
والتفسير ان مل لهما الاتحاد في الصدق اذ لا استتمارة في صدق للمعدنيات على
الموجودات التي رتبته وذلك لان مفهومه هنا ان عدم التمايز لا يستلزم الاتحاد في
الصدق الا ان يستلزم الاتحاد في الهوية وليس فليس لان للاتحاد في الصدق
لا يتحقق بدون الاتحاد في الهوية وانما في ايها من ان المصنف لم يبع استلزام
عدم التمايز للاتحاد في الهوية بل للاتحاد في الصدق وهو قد يتحقق بدون
كما في نحو زبد اعمى فقوله الا ان هذا الاستلزام آه لا وجه له **قوله** كما استوار
بين لهما ان السواد محمول على تلك الذات يكون الوجود ايضا محمولا عليه لاني وكل منهما
الذات في الخارج ومغايرتها انما هي في المفهوم وهو معنى الحكم على ما قالوا انه اتحاد
للتعابير بينهما في الخارج وما قيل انه يستلزم جوارح الحكم الحقيقي فقي
او وان عدم الجوارح ولو سلم فوجود مفهوم الحكم لا يقتضي جوارح الجوارح ان يكون
عدمه لا تشا سطر او تحقق مانع عنه على ما قيل ان المعبر في جانب الموضوع
الذات في جانب الجوارح الوصف **قوله** وايضا لم يكن آه وذلك لان عدم التمايز
في الخارج معلوم لكل احد لانه يعلم ان الاتصاف بالوجود ليس كالاتصاف
بالبيان فلو استلزم ذلك للاتحاد في الهوية كان للاتحاد في الهوية ايضا
معلوما بعد الاتصاف بهما فلا ينبغي انك بعد ذلك في الوجود الوجود في الاتحاد
مع انه ذلك بعد العلم بوجود السواد من اعرف النظرات فليس راد ان يكون
انك عدم العلم بالاتحاد **قوله** وبالجملة فالهوية الفاعلية اذا علمت التفصيل
المذكور في الهوية او زائدة لمجرد تحيين النقط **قوله** عارض لهما في خارج عن كل منهما

قوله واما ان تلك الهوية آه فيكون ماصدا في علة اسود عين ماصدا في علة الوجود
كما يدعيه المصنف **قوله** نعم لا اثبت آه تقديره لا سبق من الاثبات في الترتيب والجملة
اشترطت مستثناة لانه قيل فيقول بما في الوجود معنى وقوله فانهم قالوا هو آه
لا لا يوجب الضعف وقوله وان وافقوه في ذلك حال من صغير فالواحد كونهما وافق
له في العلة في الهوية **قوله** مطبقان آه على معنى انها مشتركان منها يجب تنبيه
التي ركبت والمباينات او على معنى انها لو وجدت في الخارج كانتا عين الهوية
وعلى التقديرين يكون اصدق علة الماهية معا لاصدق عليه الوجود في الذاتين
فيصح القول بغير الوجود للماهية بحسب الذات في الذاتين بخلاف ما ازالا
الوجود الذاتي فانه لا تغاير بينهما لا بحسب المفهوم وقد عرفت انه لا نزاع فيه فانه
ما قيل ان الشيخ قال بانها غير بين الذاتيات المتحدية في الهوية وتخليد اليها
ومن البين ان ذلك التغاير ليس الا بغير النقص فالتقوى بالتغاير الحقيقي
بالقول بالوجود والذات **قوله** هو حقيقة مطلقة آه ليس المراد انه حقيقة
مع وصف الاطلاق فان المعقولات الاولى ايها كذلك او ليس في الاصل شيء هو
ان لم يلق على المراد انه هو مفهوم الحقيقة والحق الشخصي في الالهيته شيء هو
موضوع الحقيقة بمعنى انه مشترك عند العقل بعد حصوله فيه فلا يدوم ما قيل
ان ذات الواجب نفس الوجود والحقيقة والشخص عندهم في الالهيته شيء هو
حقيقة ووجود شخص **قوله** ولا يذهب آه يريد ان ما اوردده المصنف
في هذا الخلاف في الهوية لا يذهب على عدم **قوله** بل كان آه اضراب على نفق
المقارنة بالعينية لان الذليل المذكور لا يدل على نفق الجوهرية كما لا يخفى وهذا الذليل
وكذا الاثبات على نفق العينية في الواجب واما نفق الجوهرية فاصح ما ثبت عند الفرق
بدليل لزوم التركيب في الواجب **قوله** اما لذاته اي ذاته كاف في اقتضاها
قوله فيكون كل وجود مجرد لا يشترط كماله حقيقة الوجود **قوله** واما لغيره اي يكون
لغيره ما دخل فيه **قوله** منقضية بناء على انه كلما هو مفصل به فتحتاج الى قيام
الذي هو التجرد فلا يكون علة له **قوله** وفيما به بذاته آه عطف بغيره وفيه
اشارة الى وضع ما قيل ان التجرد ارعدي لانه عبارة عن عدم الوجود في الوجود

فيه الى الغير لا ينافي الوجود ووجه الدفع انه في الحقيقة عبارة عن القيام بالذات فيعدم
الواجب في القيام بالذات ويختص الذات الى الغير **قوله** مبدء للمكانات كلها اي فاعلها
كالمسبي واعتبار رسوم المكانات لزوم الديل ويكون بانها تتوابع والا فاصل الديل كيفية
كونه مبدء المكان كما لا يخفى **قوله** يقتضي ان يكون آه كل وجود فاعل لا الواجب فاعل فيجوز ان
يكون كل شيء علة لنفسه وبعبارة اخرى فلا بد ان تجرد وجود الفاعل لا يكفي في وجود
المفعول لجواز توقفه على ارتفاع مانع خصوصية الوجود الامكاني واما لجواز توقفه
على شرطه خصوصية الوجود الواجبي فتدفع باننا نقول الكلام الى تلك الخصوصية بانه
مقتضي الوجود وحده فيكون فيكون كل وجود كذلك او من غير فيلزم المكان الواجب
قوله وهو عدم لانه عبارة عن عدم الوجود وفيه مانع من انه عبارة عن القيام
بالذات **قوله** اي فاعله فسر به كانه المبدأ لانه لا يعطى الوجود لانه لا يكون
موجودا واما وجود المبدء بمعنى العلة القائمة فغير لازم **قوله** اثبات الصانع
لم يقبل ويذكر انه ادب اثبات الصانع لان هذا المعلوم مستلزم للواجب كونه
جذوا منه ومنه اخبر لفظ الصانع اشارة الى ما عليه الملبون من ان علة الاضاح
هو الحدوث **قوله** لانه لا جاز آه يعني ان هذا المركب مع شمله على امور ثلاثة منافية
للاجزاء في التركيب فان المركب لا يجوز كونه مبدء للمكانات كذا وان التركيب من عدم
الذي هو حضي تحس يمنع في نفس الامر وكون المركب معدوما اذا جاز كونه موجبا
جاز ان يكون عدم الفرق ايها موجبا لان المانع فيه واحد وهو كونه معدوما
قوله لم لا يجوز ان يكون آه منع للفرق بين الشخصين المذكورين واضرار الشيء ان
الذي لا يذنبه شيء من المبادئ المذكورة **قوله** اي شرط يمكن اجتماعه تفسير
على كمال الشخصين وفي هذا التفسير اشارة الى وضع ما يرد من ان التجرد الذي
هو شرط منتهى الاجتماع بما سوى الوجود الواجبي فلا يلزم المبدأ المذكور **قوله** والالهي
واما الخصوصية الوجودية فلا يقولون بانها كمال الوجود اما بعد القول بالاشتراك
في القول بكونه نفس حقيقة بين البطلان **قوله** اي ما جعل آه فسر به كانه لا يخلو
ان يرد صدق الوجود عليه اشتقاقا **قوله** واشتراك آه لا يخفى ان الواجب
نام به وانه بهذا المتقدمة ذكره لدفع توهم ان الاشتراك يقتضي ان يكون

ن

بهذا القدر يتم الجواب بقية ان يكون له دخل في الجواب **قوله** بل ازان آما المناسب كونه
 امر عارضا لانه جزم فيما تقدم بالمعنى لفظه بين وجود الواجب وسائر الوجودات الا
 انه قد نسى سزا لاجل الجواب المذكور على منع ان شأى كما بسى اورد والجواب **قوله** كونه
 زائدا في التوحيج حيث بينت ان غلط المستدل حيث لم يفرق بين الحقيقة والوجود
قوله واما حقيقة الحقيقة عبارة عن المفهوم الكلى باعتبار خصوصية ما هي فردا فيها
 بخلاف الفرد فان الخصوصية فيه بالذات **قوله** لا يثنى عليها لانه حصل به قدح
 في دبل المستدل كى لا يطرأ عليه من تبين مدعاة ولذا قال لا يثنى ولم يقل لا ينفق
قوله فان تبين له هذا شئ فان لم ترد المذکور فيه بجملة او فالتجواب ايراد الواو
 بدل النفا وتو له يكون قد حصل جواب الشرط **قوله** فلا فرق آه واما الفرق بين
 الحقيقة في الجواب عارض لما بينه عروض الكلى الجزئى وفي الممكن عروض الصفه للموضوع
 بمعنى على كون ما بينه فردا للوجود وهو لم يثبت **قوله** هو ما صدق عليه انه وجودي
 يكون فردا للوجود وهو لم يثبت **قوله** ويثبت ايضا آه بهذا الثبوت ككونه
 الفرق صحيحا والافاضل الفرق خاص ثبوت الامران ث **قوله** معروض من الحقيقة
 عروض الكلى الجزئى فلا يكون ذلك الامر موجودا فلا يترتب كون الوجود الخاص موجودا
 او لا اذ يتبعه فلا يترتب وجودا فترتب **قوله** عارض لما بينه عروض الصفه للموضوع
 فتكون ما بينه موجودا به **قوله** ما صدق عليه الوجود اي الوجود الذي به موجود
 زائدا في الممكن وعينه في الواجب الحقيقة وان كان زائدا بينهما ليس موجودا بينه
 شئ منهما به ككون عارض عروض الكل للفرد **قوله** لم يقيم عليه بيدا اصلا لان
 الدلائل المذكورة اعتمدت على مغايرة ما صدق عليه لما بينه لا صدق عليه الوجود
 واما ان ذلك فرد الوجود لاحقة حكلا **قوله** ففنا آه يعني ليس المراد بالترام
 عدمه في الجواب الترام عدم مغايرته لما بينه في الواجب لانه يستلزم
 ان يكون الواجب فردا حقيقيا للوجود فيكون سائر الوجودات ايضا كذلك
 فيترتب ثبوت الامران ث في الممكن لا يثبت من مغايرة الوجود فيه بل المراد الترام
 عدم كونه ما بينه فردا منه وما ذكره من انه ليس عليه فقد عرفت حاله وما ذكره
 فكل وجه جمع المصنف بين الترام عدمه في الواجب وبين مطالبته اثباته في الممكن

وعدم اتقائه على المطالبة لانه لا يمكن تلك المطالبة بدون التزام عدمه بالمعنى المذكور **قوله**
 وقد عرفت آه اعلم ان الدليل المذكور اورد في كتب الحكمة بطريق المعارضة للدلائل
 عينية الوجود في الواجب فاجاب بعض الفضلاء انه بان الدليل المذكور لا يصلح لدليلا
 لان الترام منه زيادة الوجود المطلق ونحن نقول بزيادة حقيقة في الواجب انما
 الترام في الخاص الذي هو في لفظ في الحقيقة سائر الوجودات وما لم يثبت قول ذلك
 البعض ليس الترام في الوجود المنزك بل في الوجود الخاص فقوله واما حقيقة آه ليس
 زائدا على الجواب وح برد عليه ما ذكره المصنف بان فيه اعتراف بزيادة الوجود
 في الواجب كافي الممكن ولا يحسن الوقف بالعينية والزيادة الالابيات ان للوجود
 افراد افراد منها عين الواجب وسائر الافراد مع كون المخصص زائدا في الكل
 ولم يثبت ذلك نعم لو منع شأى الوجودين في تمام الالابية مستند اثبات
 التشكيك او متفيا بمورد المنع ولم يمنع ثبوت الخالفة بين الوجودين وزيادة
 الحقيقة كالجواب موجبا غير محتاج الى اثبات الامران ث لان مجرد جوازها
 في المنع المذكور وهذا مقصود المصنف بقوله نعم بهذا اعترافا آه واما
 اعراض الشرح بانه ابطال المقدمه اورد ما الجيب لمزيد التوضيح وان فيه
 اعتراف بالامور الثلاثة كما لا يخفى وما قيل الترام ما ذكره المصنف ان يكون
 للوجود افراد متخالفة الحقيقة مشتركة في مفهوم الوجود ولا يترتب منه زيادة
 تلك الافراد في الممكن لجواز ان يكون عين في الممكن ايضا كما هو مذاهب الشيخ
 فلا يلزم ما ذكره المصنف ثبوت الامران ث لمذوق بان قولى المصنف في الدليل
 المذكور وقد اطلناه بوضع هذا الجواز قد برضى يكشف حقيقة المقال **قوله**
 حقيقة الجواب وان كان طائرا اذ عاين ثبوت المعنى لفظه بين الوجودين **قوله** جاز
 عن قانون المباحثه اذ لا يمنع السند فكذا ما في حكمة **قوله** لا يدرى نقلا
 فان ابطال السند اذ لم يكن سوابقا لا يدرى فكيف ابطال ما هو عليه **قوله** اولى كونه
 مقتضى اندات واقدم كونه عدلا سواه واخفى كثرة آتاه **قوله** فان يقال فيها لا
 ينعى لان الكلام في انقضاء الوجود للوجود والمبدئية لاني انقضاء الوجود **قوله** اي يجوز آه
 انا قال ذلك لان التشكيك لا يقتضى ان يكون ما بينه مختلف الحقيقة بل جواز **قوله** اذ كان

الوجودات أنه قد عرفت ان جواز الخلف في الحقيقة كاف في رد الاستدلالين وهو
يستلزم جواز الاحتمال ليس فيه اعتراف بزيادة الوجود نعم لو ادعى الخلف في
الحقيقة يلزم ذلك كما لا يخفى **قوله** وبما الوجه الثالث أنه غير الاستدلال بالاحتمال
انه ليس بمبدأ في تلك الوجه في الحقيقة **قوله** والفتواب أما يخفى ان الجواب بان كان
كون الخلف واجباً إضافة خطافان مقابلة للمكان والامتناع والامتناع لا على كونه
من الامور الالائية والحكم بأنه كيفية نسبة الوجود الى المادية وسائر احكامه
بما على كونه إضافة وكونه بمعنى آخر نفس الذات لا يرفع الاستدلال بهذا المعنى **قوله**
ان ضرر الجواب أنه لما كان كونه إضافة بين الطرفين يصدق على كلا الطرفين ان الاستدلال
عدم الاحتياج والاحتياج إضافة اجاب على كلا الطرفين وان خص الاستدلال
بالنفس الاول قطعاً لما ذكره الاستدلال **قوله** الى تحقيق شئيين بل الى تعقل
شئيين المادية والوجود بنسبة اشياء **قوله** يقتضي بذاته أنه ليس المراد
بافتقار الموصوف للصفة لانه لا يورد الاخر اخص بـ الوجودات بل
افتقار البعض لصدق الكل عليه موافقة يعني انه اذا لاحظ العقل ذلك الوجود
الخاص وتبين بمشركته بوجود الممكن لا ترتب الاثبات عليها انتزاع الوجود
المطلق وحكم بافتقاره اياه فالجواب من المعقولات الثانية ثم اذا كان
ذلك الوجود مستقلاً في افتقار صدق المطلق عليه كان قائماً بنفسه فكما هو
بنفسه فافتقاره بالاستقلال كونه وجوداً يقتضي كونه بذاته موجوداً الى يقتضي
انتمائه بالوجوداتهما انتزاعاً لا حقيقياً والا لا يكون موجوداً بنفسه
فافتقاره بالاستقلال بوجود موافقة يستلزم افتقاره بذاته للوجود اشتقاقاً
فان دفع البحث الذي اوردته الى روح القويحي من ان الواجب ما يقتضي ذاته
كونه موجوداً لا وجوداً كما ان المتنع ما يقتضي ذاته كونه معدوماً لا معدوماً
لكذلك يلزم ان تكون المتنع التي يقتضي ذاتها كونه معدومة واحدة في الممكن لا
بمقابلة من روح ان افتقاره الوجود بالاستقلال موافقة يستلزم افتقار
الوجود اشتقاقاً لان الوجود عبارة عن ذلك الافتقار وانما لم بان وجوده الخلف
بقتضي ذاته انتفاء الوجود المطلق اشتقاقاً مع انه لا يورد روح للاخر اخص بـ

بأن الوجودات الاله الخاصة المتأخره بالانتماء بان الوجود الخاص ان كان
موجوداً بنفسه يلزم كونه موجوداً بوجوده وان لم يكن موجوداً بنفسه بل بالوجود والمطلق
نفسه انتزاعاً بزيادة الوجود الذي بوجوده وكون ما يتبعه فرداً للوجود لا نفراً
يخرج الى المطالب بأنه موجود بنفسه والافتقار بالوجود المطلق انتزاعاً فلا
يلزم كونه موجوداً بوجوده وح لا بد من القول بان مبدأ انتزاعه ليس امواراً
ذلك الوجود الخاص من غير ملاحظة امر آخر معه ليدل على الاعتراف بزيادة الوجود
في الواجب كسب الذات واذا كان مبدأ انتزاعه نفس الوجود الخاص كان المطلق
عارضاً له عوض الكلي لكونه وكان ذلك الوجود الخاص مقتضياً له اقتضاً اطرقي
للحقيقة فاما كان هذا الجواب بالافرة فيجب ان ذلك هذا الجواب اختاره ولذا انه
ما يقتضي ان عوض المطلق الخاص ليس خارجياً ولا يلزم كونه قابلاً وقاعداً بل
يلزم ان لا يكون افتقاره للمطلق بالاستقلال لا يجاب الى العقل والى الحصول
فيه فانه انما اذا كان الوجود حقيقياً وار اذا كان انتزاعياً فاللزام ان يكون
ذاته تعالى **قوله** الجاب يجب اذا لاحظ العقل انتزاع منه الوجود المطلق ولا
يتوقف على وجود العقل فمبدأ من الحصول فيه واما ما قيل في جواب الاستدلال
المذكور من ان الواجب بمقتضى ذاته وجوده ليس بمحقق في الخارج عند
الحكم انما المتحقق الواجب بمقتضى المستفاد عن الغير وان تسمه الموجود الى الجواب
بذلك المعنى والى الممكن مجرد احتمال عقلي ففيه ان الشئ صرح في الاثبات بان وجوده
بهذا المعنى حيث قال كل موجود اذا انتفى اية من حيث ذاته من غير التفات
الى غيره فاما ان يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه او لا يكون فان وجب ظهور
الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته واسو القبول وان خرج يكون الغرض الوجود
بهذا المعنى وبما ان احكامه لغوا **قوله** مقتضيه بذاته ان افتقار الخلف بكونه
من غير فرق بين ما يقوم بذاته وما يقوم به والمنع لجواز افتقار فرد دون آخر
لجانبه **قوله** تلك الوجودات أه يعني ان المراد بالافتقار انما بان الاحتياج
روح ذلك الافتقار الى امر فان ذلك يقتضي كونه قائماً وموجوداً بذاته واما
سائر الوجودات لاحتياجها الى موضوعاتها والى علة وجودها ليست كذلك

فلا يكون قائم بذاته ووجوده بنفسه فاندفع ما توهم من ان الفرق المذكور انما هو
في الانقضاء فهو لا يقتضي استقلا لا ام لا كيف لا يصح وجوده مع صحته وجو
تعالى موجود وكذا اندفع ما اوردته الشارح القويحي من ان الجواب غير مطابق لان
معنى السؤال تغيير الوجوب بالانقضاء وبني الجواب تغيير الاستقلال فانه وارد
بالنظر الى ظاهر العبارة لا بالنظر الى المقصود فتدبر قوله فان الحكم اتفقوا
انه واما الاشكال فانه يقولون باللزوم العقلي بين الاشياء والاباقضا شي
يتبعه على الحكم مستند الى ذاته تعالى ابتداء قوله الطبيعة النوعية واما الطبيعة
الاجسامية ففلكونها غير محتوية في نفسها لا تكون مقتضية بشي الا بعد انضمام الفصيح
اليها فيجوز اختلاف لوازمها بسبب اختلاف الفصول وتفصيله في شرح الاشياء
في اثبات الهيولى للفلكيات **قوله** يصح على كل فرد اه بكذا وقع في شرح
الاشياء لان الامام من قبيل قولهم صح على فلان كذا كما في الاساس اى حكمية
على لزوم الوجوب والعقبة بمعنى الشئ يقول الى المعنى الوجوب ولذا وقع
في شرح التبريد الجذب على كل فرد ما يجب لآله والمراد به ما يجب بالنظر الى نفس
الطبيعة مع قطع النظر عن جميع ما عداه لان ما يجب لفرد منها باعتبار شخصه
لا يجب لآله بل قد يمتنع وهو ظاهر وليس المراد بالقوة والامكان حتى يرد ان
اللازم من هذه المقدمة اشراك افراد الوجوب في صحته الزيادة والمقصود اشراكها
في الزيادة **قوله** فلا يختلف لوازمه اى لا يختلف ما يلزمه بالنظر الى ذاته
في افرادها بان يكون شذوذا في بعضه وبعض في البعض **قوله** في بعضه
لونه زائدا اى بالنظر الى ذاته من غير نظر الى خصوصية فرد منه **قوله** بل
يصح انه كما هو الاختلاف بطريق بمعنى التعدد وبمعنى المنة والمباينة و
بمعنى التعاقب وبمعنى عدم انتسابه اضرب عنه بعد راجع التسمية اليه بان المراد
منه ههنا المعنى الاخر اى يجب تشابه لوازمها في الافراد واما المعنى بقولنا
يصح على كل فرد ما يصح على الآخر فنقول لوازم الطبيعة النوعية لا يختلف
في الافراد وقولنا يصح على كل فرد ما يصح على الآخر بالنظر الى طبيعة النوعية وتو
مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف عددا واحدا لان ما يجب للفرد بالنظر الى نفس

الى نفس الطبيعة يكون لازما ومتقنيا لها بالضرورة فلا يوقف اختلاف العبارة على جعل
المقتضى المعنى القول الاول والثاني القول الثاني اثبات الهيولى في الفلكيات
بالقول الثالث في مغلطة خارجة عنها بعض الفضلاء حيث قال لا يخفى ان لازم الطبيعة
لا يختلف في الافراد ضرورة تحقها فيها نعم قد يكون معنى لازم الفرد لان الطبيعة لا تختلف
من حيث هي ولا يلزم اشتراك بين جميع الافراد فنحمل كلامهم على ان لازم الطبيعة
لا يختلف كان سلبا عند الجميع ولولم يكن بنا الدليل على تسليم الخصم فلا بد ان يصح
على كل فرد ما يصح على سائرنا فان قلت لعلى مراده الاول قلت لا يمكن اثبات
المطابق للعبارة المتقدمة عليه كما لا يخفى على ان ظهر فانه فاسد من وجوه ابا او لا فلا
عقد فلا يقول بان ما يصح لفرد مطلقا يصح سائرنا فكيف يقول به الحكمي مراد بهم
ان ما يصح لفرد بالنظر الى نفس الطبيعة يصح على سائرنا وحيث تجد مال القولين و
امانا في فلا يخفى لا يكون الدليل على ما في المتن الترابيا واما ثانيا فلان المطالب
العالية انما يتحقق على ان لازم الطبيعة ومقتضاها لا يختلف كما ينبغي وكيف ينبغي ذلك
المطالب على مقدته باطله في باري الراي لم يقل با احد **قوله** ان مقتضى الطبيعة
النوعية لا يختلف فيجب تشابه افرادها في القيام بالهيولى **قوله** كما ينبغي في حيث
الماثلة اى بيان تلك المثل واما بطلانها بهذه الطريق فغير مذكور فيها بل في كتب الحكمية
حيث نقل قول المشايخ في حكمه الاشراف ان الهوة الانسانية الفرنسية والمباينة
والارضية لو كانت قائمة بذاتها لانه تصور حصول شئ مما يتراكمها في الحقيقة في المحل
لان كل حقيقة نوعية لها طبيعة واحدة لا يختلف مقتضاها فاذا افتقر شئ من حركتها
الى المحل كما تصور النوعية المنطبعة فللحقيقة نفسها استمداد المحل فلا يستغنى شئ منها
عن المحل كما نسل الاطلائية **قوله** اطلوا ايضا ان حيث قالوا ان تلك الاجسام منها
في الحقيقة فيجوز على الجزئين المتصلين الموضعين في جزء واحد بالجوز على الجزئين
المتصلين من الانقضاء فيلزم قبول شئ الهيولى لانه القابل للانقضاء لو
منع كون طبيعة نوعية ولا يمكن ان يجب منع كون الزيادة والنقصان من لوازم طبيعة
الوجود وان كانت نوعية لوان ان يكون من لوازم افرادها لان النقصان والقيام
بالذات مقدم على الشخص فلا يجوز ان يكون مستلذا به **قوله** بل هو عارض اه

المقتضى الرابع من الوصف ان في

فلا اختلاف في الحقيقة بخلاف ان يقتضي بعض الزيادة وبعض النقص **قوله** احكامها
ان الاحكام المدونة بثبوتها والاثار المطلوبة منها لكل احد كاشير اليه **قوله**
لا شبهة وقوله وهذا لا نزاع فيه والبيان بقوله من الاضاعة والاصحاح
ورفع قوله بطله ويصدر ان شاء الله الى ان المراد بالاحكام ما لا يكون فاعلا ولا بالاثار
ما يكون فاعلا **قوله** عينا اي منسوبا الى نفس الشيء لانه وجود الشيء في نفسه
بخلاف الذي في ذاته وجوده وصورته واصلا اي اذا امكن وجوده وليس ظاهرا وحكما
عن شيء **قوله** في ان الالهي لا يتوهم له من ذلك ان ان النزاع في الوجود الذي
للموجودات الخارجية فان تصور **قوله** تلك الاثار سواتر عليه
احكام وانما رآها اولها وبما حذرناك في بيع مع الوجود الخارجي والذي ينبغي
ما قبل ان ارى الاثار الخارجية لزم الدور وان ارى اعم دخل فيه الوجود الذي
فانه ايضا بعد المعقولات الثانية لا يحتاج الى ما قبل من الحكم انه لا حكم ولا اثار
لوجود الذي والمعقولات الثانية اثار للتصور الشخصية القائمة بالذات
وهي من الموجودات الخارجية ولا الى ما قبل من ان المراد كونه فاعلا لا اثار
الوجود الذي ليس بها عن ولا الى ما قبل المراد الاثار المختصة والاثار التي
مشتركة بين الموجودات الذاتية ولا الى ان المراد الخارجية لم يكن ما يكون في
خارج الالهي لا يمكن ما يكون باعتبار الوجود الذي فلا دور فان جميعها مع كونها
عن ظاهر العبارة ودعاوى لا يدين عليها بل الذي على خلافها فانهم قالوا بان المد
المعقولات الثانية موضع المعقولات الاولى وان العلة الثانية باعتبار الوجود
الذي هي علة لعلية الفاعل وان الحد الثاني موصول الى كنه الشيء وان الكيفيات
الثانية موجودة في الخارج يستلزم تعريف الشيء بما هو اخص منه واما ما قبل ان
من الوجود الذي ربي بدعي وما ذكره في عيه لا منافاة بينه وبين مقبده ففيه
ان مقصد المقصد من الالهي لا يمكن بهذا البيان الغرض من الوجود الذي والذات
الذي هو مناط حجب عن النزاع على ان دعوى البهائية في حق النزاع غير مسموعة
قوله وعلى هذا فالتقيل به على اصل في الالهي مثل الاشياء واشياءها
التي لفظها في الحقيقة خروج عن حق النزاع **قوله** عبرة استأوه توهم

ان الذي ثبت ثبت وجوده واما اشياء الالهي ورسيل الالهي في وجود الوحيات
الخارجية **قوله** اصلا لا امانه ولا ثبوت **قوله** مطلقا اي مع قطع النظر عن حقيقة
في فرد اي مفهوم المنسج ثم بحث **قوله** والعدم المقابل للوجود احراز من المفا
لعدم كالاتي فانه موجود **قوله** المطلق احراز من عدم المقابل للوجود المقتد
كعدم وجود زيد فانه موجود بوجوده **قوله** لقوا ولا فائدة في النفي ولم يقل
مصادرة كونه مثلا لا يتوقف الاستدلال عليه **قوله** وتعلم عليه اي حكما ايجابيا
فانه المتبادر من الحكم عليه كما سبغ به الشارح في حاشي حكمه للمعنيين بقوله
من الاحكام الايجابية **قوله** باحكام ثبوتية اي باور ثبوتية كما سبغ به الشارح
في حاشي حكمه العيني **قوله** صادقة اي على ما لا وجود له في الخارج في نفس الامر **قوله**
كلونا آه تمثيل للحكم المتعادم **قوله** يحكم عليه الاحكام الثبوتية بدل عيه قول من
الاحكام الايجابية ولم يقل كلونا ممكنة لان الامكان امر سلبى بخلاف كونه حكوما
عليه **قوله** سواء كانت لقوله باحكام ثبوتية لا نقول من الاحكام الايجابية لانها
لا تخل على شيء انما المحول الاحكام بمعنى المحولات **قوله** صادقة على مفهوم المنسج كالاتي
والاعلم **قوله** يستلزم ثبوت اي ثبوت تلك الامور المتصورة فالتدبير في قوله عليه
بالنظر الى نظامه وان ثبت بهما بالنظر الى منها وابه اشار الى رج بقوله على ذلك
الامور المتصورة **قوله** اذ ثبوت شيء آه يعني ان الحكم الهادف يستلزم ثبوت ذلك
المحول في نفس الامر وثبوت شيء لشيء في نفس الامر يستلزم ثبوت المبدأ **قوله**
صار حكوما عليه باقتضائه بعدم العلم لم يقل حكوما عليه لعدم العلم لتدبيره وان الكلام
في الامور الثبوتية وعدم العلم والاجبار ليس بثبوت بخلاف الاتصاف به فانه
مفهوم ثبوت متعلقه امر عدي **قوله** فيكون معدوما وموجودا في الجملة لم يقل يكون
المعدوم المطلق حكوما عليه وان لا يكون حكوما عليه كما قالوا في مسئلة مجهول
المطلق لان الكلام بهما مسبوق لنفي الوجود الذي فالمناسب ان يقال لو صح
ما ذكرتم بزم ان يكون معدوما وموجودا بخلاف مسئلة المجهول المطلق فانما مسبوق
لنفي استلزام كل تقديرين للمعقولات الثلاث **قوله** فلتا لا نزم ما ذكرناه
لا يلحق بان ما ذكره قول كل محكوم عليه يحكم ثبوت صادقة يجب ان يكون موجودا

مطلقا وهو ينكس على النقيض الى قولنا كل ما لا يكون موجوبا مطلقا ان كان هو معدوم
مطلقا لا يكون مطلقا عليه حكمه شيئا صادقا على ان يكون قضية موجبة معدومة الطرفين
لان عكس الموجبة الكلية على طريق القضاة فلو سلم في الجواب على طريقة المتأخرين و
هو ان عكس الموجبة الكلية ان كانت الكلية المركبة من نقيض الجزئ وعين الموضوع
لما بينه بقوله بعد في سلبه لمع انه ليس بمعدوم مطلقا بعلم وكبر عنه **قوله** لا يقتضيه
وجود الموضوع الذي هو مناط التصديق الايجاب وان اقتضى تصور الموضوع وهو
لا يستلزم ثبوت الوجود الذي له ولو كفي جزرا التصور في ذلك كفي في الاستدلال
ان يقال انا نتصور ما لا وجود له في الخيال فيكون معدوما في الذهن **قوله** مقتضيه
وجود الموضوع على ما هو التحقيق واما اذا قلنا عدم افتقار الوجود فان نقص شرط
من اصله **قوله** فان عادته اي عادتنا في حرر النقص باعتبار مفهوم المعلوم
المطلق وقال بوضع ما ذكرتم من ان الحكم عليه بالحكم الثبوتى الصادق يجب ان يكون
موجوبا لخاصة في قولنا المعدوم المطلق مقابل للوجود لانه يستلزم ان يكون مفهوم
المعدوم المطلق موجوبا فيكون فردا منه لا مقابل له في لا يدفع جواب المصنف كما
لا يمكن ان يرد جواب ان رجح تقرير الحق لانه سئوئنا باعتبار الحكم على ما صادق عليه
المعدوم وانه يستلزم ان يكون ما صدق عليه المعدوم المطلق معدوما مطلقا وموجوبا
في الجملة فتدبر فانه قد غلط فيه بعض الناظرين **قوله** مفهوم المعدوم آه يعني
لاننا قد بينا كون مفهوم المعدوم المطلق مقابلا للوجود المطلق وفردا منه فانه
من حيث هو مع قطع النظر عن وجوده في الذاتى مقابل له ومن حيث انه متصور
موجود في الذاتى فردا منه لا استجازه فيه فان مفهوم التصديق مقابل للتصور
الذي من حيث هو ومن حيث حصوله في الذاتى تصور سابق وانما في ذلك
كثير **قوله** قد وجدنا في بعض الكتب في فهم انه غير موجود **قوله** اما قايما لنفسه
اي شروطين بين يدين الامر لا انه ينقسم لكل واحد من الامرين سند المنع
قوله ولو من آه يعني ان المذكور في الكتب ممن قول افلاطون على المثل ويوم
انه كان كائنا في نقضه المنع بان على انه اذا جاز وجود المثل المجردة بلطابع
السوية في شكلها في جميع المفاهيم التي يتصوره لكن الجمل على ان هو معلومات

معلومات الله تعالى قائمة بذواتها وانه لا بد في ان يكون الخلق السوية قائمة بنفسها
في عالم الانوار كما انما وتماثلها في انفسها وعدم قيامها في عالم الجسديات كونها ناقصة
وكما لا يغيرها كما جاز والكون التي جازا وحشا باعتبار الوجود من انب فانه لا يستلزم
وجود كل ما يتصوره بالفعل ادخل في نقضه المنع من جاز الجواز **قوله** ان يرسم
فيه صور ما يوجد لا ايجادا مسبقا بالعلم وليس على سبيل الطبع كالحجارة على النار
والعلم عبارة عن الصورة المرشمة في العاقل **قوله** ما يوجد وكون ما يوجد لا
مشكلا على الاجزاء والوارض الثبوتية والعدمية والاضافة الممكنة الوجود متفردة
لا بد ان يكون صور جميعها مرشمة فيه **قوله** فاذا التفت آه يعني اذا التفت النفس
الى تلك الصور سواء كانت قائمة بنفسها او بغيرها بل هذا من غير ان يكون حامل
فيها فلا يكون موجودة في الذات من فتوى على كلا التقديرين وليس حقيقيا بتقدير
الارتسام وان كان ظاهر العبارة توحيته **قوله** اي في الامور الغائية ان رآه
ان مرجح التفسير تقدم من حيث المنع وفي التفسير ان رآه الى ان الطوابير غير متحقق
بالارتسام في العقل الفعال **قوله** ان كان الوجوديات آه يعني على ما سبق من
ان ما اتى في السوية فهو موجود خارجي وما اتى في الباطنية فقط فهو موجود ذاتي
فلم يرسم في الامور الغائية ان اتى في السوية بهذا الارتسام فهو موجود خارجي
فيذم وجود المنع في الخارج وان اتى في الباطنية فقط فهو موجود ذاتي اذ لا
يحتاج بالوجود الذاتي الا بهذا وبعبارة اخرى ان المرسم فيها باثر ترتب عليه
احكاما وانما بهذا الارتسام يذم تحقق المنع في الخارج وان لم يرتب عليها
تلك الاحكام والاثار فهو موجود ذاتي **قوله** وانما يتوض آه يعني كان المنع مستندا
لغيره فابطال احد السندين لا يجدي في دفع المنع فاجاب بان بطلان ما كان
ظاهرا لم يتوض له وذلك لان القول بقيام المنع بانه في الخارج اظهر بطلان
من القول بقيامه بالغير في الخارج **قوله** والاطمئنا آه اي ما من الاستدلال
بعد اخطا ما ذكره المصنف في دفع منع الامام وهو بطلان احد السندين
واستلزام الشيء الآخر للمطلوب فتدبر فانه ما زال فيه الاضطرار بعض الناظرين
قوله وقد اعترض على منكم فيه ان رآه الى انه وارد على منكم حيث ذكر فيه

الامور البتوتية واما على ما ذكره المصنف فان حذر على طبق منكم بان يراد بالاحكام التي
انتي حكم بالظاهر فان قوله حكم عليه يعني بطل عليه واما بالاحكام التي
مستفاد من حكم عليه لانه المتبادر منه فوارد عليه واما اذا اريد بالاحكام التي
الجزئية والبتوتية والايجابية ويكون البتوتية كما يورثي الاخفنى او مبادية ملاية
العلم على ان يكون المحكوم به متروكا لعدم تفنى الفرض لان الاحتمال من البتوتية
حاصى بالبتوتية لعدم كون الايجاب فيها حقيقة وبغير المعنى وحكم عليه بامور احكاما
ايجابية صادقة فلا ورود لهذا الاثر اض احكاما كالاخفى **قوله** كان مصداقا له
لان الوجود الذي يبنى موقوف على ثبوت الامور في الذهن الذي هو الوجود في الذهن **قوله**
بان المراد به معنى ليس البتوتية بل معنى الموجودة حتى يعبر الزيد المذكور بل معنى باليسر
بداخلة في مفهومه **قوله** فانما سادته لانه لانه يكون الايجاب اعتباريا تحتها او ليس
في حقيقة الاسباب المحلوس عن الموضوع لكن العقل اعتبر انه اذا سبب عنه المحلوس
متصفا بالثبوت والاتصاف في نفس الامر والالزم التمسك في الانصافات البتوتية
في نفس الامر **قوله** اذا جوز آه بناء على عدم الفرق بين سبب شئ المعبر عنه
المحلوس وسبب شئ في نفس المعبر عنه المعدولة لكن التحقيق خلافه كما بين في موضعه
قوله واخره ان ايضا ما كان متعلقا بالثبوت المحلوس المستفاد من قوله البتوتية
وبهذا متعلق بالثبوت الرباعي المتفاد من قوله حكم عليه **قوله** كان الموضوع
موجودا بناء على ان لا بد من وجود الموضوع في طرف الثبوت والاتصاف **قوله** في
نفس الامر اي في حد ذاته مع قطع النظر عن فرض فارض وهذا الجواب لا ياتي
عن الاثر اض الاول لان الامور البتوتية في نفس الامر يجوز ان يكون عديمة تفننى
وجود الموضوع كما في سائبة المحلوس **قوله** اي متصفا بالكانة فعلى هذا كلفه من
التبعية بمتبادرنا وبين لفظ البعض يكون قطعا انما **قوله** ما هو على
ما اختاره الشيخ في حاشي الكشاف في تفسير قوله تعالى ومن الناس من
يقول آنا بالله الآية **قوله** واخذ في الاستدلال الاول فيه بحث لانه الاستدلال
الاول موقوف على ثبوت انما منقول مالا وجوده في الخارج وكذا اجاب الامام
يمنع هذه المقدمة بخلاف هذا الاستدلال واشتر الكفاية ان ثبوت الشئ

شئ في ثبوت البتوتية لا يستدعي وجوده فيه **قوله** وقد يقال آه اي في توجيهه
عبارة المتن وعلى هذا من المعنى جازم هو على ما اختاره المحقق الثاني في
شرح الكشاف **قوله** ويرد عليه السؤال الثاني وهو انه داخل في الاستدلال الاول
وقد عرفت انه فاع **قوله** وقد يقال آه في توجيهه المتن في سراد من المعنى
الحقايق اي الطابع او في الاستدلال على الوجود الذي **قوله** نعم اورد له فان
قلنا بجزئية الحقايق انها حقيقة فلا غم ان ليس بها وجود في الخارج وان قلنا
بعدم جزئيتها حقيقة كما هو مختار من خرين من انما امور اشترائية والقول بجزئيتها
بجزء اصطلاح بناء على اشترائها من نفس البتوتية من غير ملاحظة اخر خارج فلان ان
لها وجودا **قوله** لولا الوجود الذي آه تفهيم لولا الوجود الذي يبنى لم يكن احد الحقيقة
الموجبة الصادرة لكن اخذنا بكون بل واقع في المنع معدوم في الملازمة ان الحكم
فيها غير مشروط بوجود الموضوع في الخارج فيجوز ان يكون الحكم فيها على الافراد المعقولة
فقط حكم الايجاب فلو لم يكن موجودة في الذهن لم يجدنا ذلك الحكم **قوله** وهذا
بالحقيقة آه قد عرفت ما فيه **قوله** فانما اذا قلنا المنع مع روم ولا شك انه
صادق **قوله** فلا يريد به آه فالوجود الذي يبنى ليس بمعتبر فيه لا حقيقة ولا
قوله ويرد عليه آه فيه انك قد عرفت من التفسير المذكور ان ليس الاستدلال
تحتها بهذا القول الخصوص بل يوجد تمثيل للمناقضة فيه لا تنفع كيف وجميع
المسائل المنطقية احكام ايجابية لمفاهيم بتوتية هي مقولات ثابتة على
مقولات اولى كالحال جنس كذا فلو لا الوجود الذي يبنى لم تكن تلك الاحكام صا
قوله وقد يقال آه خلاصة التمسك لولا الوجود الذي يبنى لم يكن احد القضية
الموجبة الحقيقية التي حكم فيها على الافراد المعقولة جزئية كانت او لينة وخلا
هذا الوجه انه لولا الوجود الذي يبنى لزم بطلان كلية القضية الحقيقية اي بطلان
صدق القضية الحقيقية التي حكم فيها على الافراد الحاصية والمعقولة كالانبار
المذكور لان صدقها كلية يستدعي صدق الحكم على الافراد المعقولة ايضا وصدق
عليها على تقدير عدم الوجود الذي يبنى محال لعدم وجود الموضوع **قوله** لو اقفض
آه بهذا الوجه يفيد عدم اقفضا تصور للوجود الذي يبنى والمطلوب نفية الآ آه

لان نفي الشيء من حيث الوجود لا ينافي كونه متفقا لا متفقا مستلزما لا متفقا
قوله قد جهت الحارة وفات به بفتح اربط بقره ولا يخفى لحر الاما فانت
 به الحارة وقد يمنع بالفوق بين المجهول فيه والقيام به فان الحارة حاصلة
 في الزمان والمكان مع عدم قيامها بما كان هذا انما يتم على القول بان القائل هو
 الشيخ والموجود في الزمان هو المعلوم به **قوله** ما اى كلاما ليس بمعناه الحقيقي
 انما في زمان واحد لا متباعد ذلك فلا بد من اعتبار الحكم عليها بالتضاوان
 تصور التضاوان يكون نسبة يقتضي حضور الطرفين فيه فاذن قد قيل ان تصور التضاوان
 مع استلزام اجتماع الطرفين فلا حاجة الى قوله وحكم عليهما بالتضاوان **قوله** ان
 ما بعد وجهنا بنا على ان المانع في الاول من المجهول في الثاني من جانب الفعل
 وفي هذا من جانب القول **قوله** اجاب الحكماء خلاصة الجواب الفرق بين الوجود
 مع كون الموصوف او اواحد **قوله** دون المهور بنى على متفاد وانه وكذا كان الضد
 مع الضد اقرب خطورا منه بدونه **قوله** وبان آة قد لفظ بان اشارة الى
 انه معطوف على ... بان الى اصل والحار ما يقوم به هوية الحارة مع قرينة
 يلزم استلزام قوله واما معنونا فلا **قوله** وغيرهما مال عظم قد لفظ ليصح ان
 ضمة معنونا فلا **قوله** بصفات تلك الهمويات اى بصفات تلك
 الهمويات كالظم والمقدار والشكل والثاني **قوله** ونم اليك ما اى كلاما
 زاد ذلك مثلا بنوكم من ذكر المسألة اذ احققنا لا يقال بانام الابد الثاني
قوله الى اصل في الذين نفس المادية لا الية والمثال ذكره ليرفع ان يزعم
 من نفي ما واه الى اصل للهوية في الحقيقة ان الجواب مبنى على كون الحاصل
 في الذين الية والمثال ولذا زاد لفظ النفس **قوله** وانه اى ذلك المظهر
 آة جواب باختبار الشئ الثاني ومنه لزوم عدم كون الهوية معقولة بناء
 على ان الحاصل ما يتبرأ والمادية عبارة عما لا يجوز ان يكون العقل كجذب المشقة
قوله نعم ذلك الحاصل آة كان الظاهر ايراد الاول لانه مقدمة ثابتة ببيان عدم
 لزوم ان لا يكون الهوية معقولة لكنه اوردهم لانه قد ذكر سابقا بقوله
 الى اصل نفس المادية وان كان ذكره لوضوح الحق **قوله** ولا يخفى للمادية الا ذلك

ذلك ولذا قيل للمادية على الكلية الرأيا **قوله** ان اردت ان المصنف ترك هذا
 الشك لانه الجواب عليه وذكر الشئ الثاني لتدريج الموضع وتبين ما قد دفع ما توهم
 من ان الموضع لم يقبل لفظ في المادية في اخر اضية فكيف يصح ان يقال قولك لاذن
 عن التحصيل **قوله** كما عرفت من ان مع حصول الهوية في العقل حصولها لجذب
 للمشقة **قوله** وان كانت ركة آة اولاه خاتمة فيها خصوصية احد الوجود
 وفي حاشية المصنف المذكور المادية موجبة لا تصافيا بالما للعقد الى رتبة من غير تفاوت
 وليست حاصلة لنفس حقيقة اصلا ثم اذا تصورتهما النفس صارت حاصلة لها بهو
 لا بانفسها وهذا المجهول لا يوجب النقص تلك القوازم لان صور تلك القوازم
 في لغة ليا في القوازم بسبب اختلاف المجهولين التي حصولها بنفسها وحصولها بصور
 واختلاف الفرق بينهما بقصور كذا الكافر وحصول الكافر فداير والنقص هو لازم لما
 وكذا بالقوازم المادية كما لا يخفى مثلا **قوله** المعدومات بل بما يزعم لا ذكر
 بالاستفهام اشارة الى عدم الختم باحد الطرفين على الطرافة بنى بالتفصيل الذي ذكره
 بقوله والحق **قوله** الموجودات الى رتبة آة يجوز لمحل النزاع بحيث يرتفع عنه
 الاشبهة ولما كان الاشياء يتبين بمقابلة ما نفوض لبيان تمايز الموجودات و
 الموجودات بظهوره تمايز المعدومات المتنازع فيه بهذا المعنى **قوله** وتمايز
 الموجودات اى على تقدير زياتها على الماديات في نفسها اى مع قطع النظر عن
 وجودها وعدل ما لا شك فيه اذ لو كانت متحدة لكانت جميع الموجودات موجبة
 بوجود واحد وتمايزها في نفسها انما يقتضي انصاف الماديات بما في نفسها
 الامر **قوله** وتمايزها بلب الخابج بان يكون منصفة بالتمايزية متفرد على وجود
 في الخابج لان الانصاف بالتمايز الى رتبة بدون وجود الموصوف بغيره وانما تمايزها
 حال كونها معدومة متمفرد على تمايز المعدومات وما حوزا لك ظهر انه قد قيل
 ان الموجودات الى رتبة من المعدومات فكيف لا يشك في تمايزها مع الشك
 في تمايز المعدومات والمحل على ان الخلاف في تمايز ما في المعدومات يقتضي
 وجه الفرق **قوله** واما المعدومات التي من جملة المعدومات التي ربا داخل العدما
 التي هي من المتشقات اذ لو امكن وجودها لكان وجود المتشقات لا تصافيا بل الى

الى ان هذه المسئلة في مدة المعدومات الممكنة والمنقصة فليس خفيته بالممكنة المسئلة.
 الشبهة والى ان المعدومات من حيث كونها معدومة داخلية في هذه المسئلة واما باعتبار
 اضافتها الى ملكات في تمايزها من تمايز ملكات فان قلت بعد القول بالمعدومات
 بصيغة الجمع لا معنى للتمايز في تمايزها و هو ذلك الاصل ان يقال الامور المتعددة بل هي
 متعددة تمايزها اولاً وليس المراد التمايز في الخارج حتى يمكن ان يقال المعدومات
 المتعددة في الذم من تمايزها في الخارج اولاً قلت لا شبهة في تعدد ما من
 حيث الاضافة الى الملكات كما عرفت وذلك يكفي لتبعية بصيغة الجمع اما النزاع
 في ان المعدومات المتعددة يجب الاضافات من تمايزها من حيث انما
 متصفة بالعدم ام لا **قوله** اي غير عدي الشرط والضم لم يرجح التفسير اي عدم
 الشروط وجود الضم الآخر فانه يوجب انصاف عدم الشرط لكلين فمتعين و
 المطلوب اختلاف العددين في الاحكام **قوله** فان عدم غير الشرط اه اراد
 بالشرط هنا ما يتوقف عليه التام لا المصطلح حتى يرد ان غير الشرط من اجزاء
 العلة انما يوجب عدم الشروط ولو اريد بقوله لا يوجب عدم الشروط
 حيث ان شرطه يصح حمل على الحق الاصطلاحي فان عدم سائر اجزاء العلة
 انما يوجب عدمه من حيث انه معلول لان حيث انه شرط **قوله** لم يختلف
 مقتضياتها فيه ان القسم التام من تمايز المعدومات مطلقاً والمطلوب تمايزها
 من حيث انما معدومة فلم لا يجوز ان يكون ذلك الاختلاف سبب اضافتها
 الى ملكات **قوله** لان المعدومات اه الخ من حيث انما معدومات في حرف
 هي خالص لا اثارها اذ لا شك في مقتضى التوبة عند العقل المتأينة
 كونها معدومة وهذه المقدمة بدينية فلا يرد قولكم نفي صرف لا اثارها
 بمنزلة ان لا تمايز لها فكون مصدرة وصورة الاستدلال ان المعدومات من حيث
 انما معدومة لا وجود لها اصلاً وكلها موهمة موجودة في الجملة اما الصوري فبدينية
 لان عدم بنيان الثبوت واما الكبرى فلان كل منزه متصف بالصفة الثبوتية
 التي هي التميز وكل متصف بالصفة الثبوتية موجود في الجملة **قوله** ونفي
 عن المعدوم التعرض لنفي الوجود الذي في الصوري مستفاد من التوضيح

التوضيح في الكبرى بشعر الاوسط بان يقال المعدومات لا وجود لها في الذم والخارج
 وكلها موهمة موجودة في الذم من اولى الخارج **قوله** انب ليلا يكون الاستدلال
 المذكور شفوفاً بالتفصيل المذكور وان **قوله** اي في الخلاف اه قد عرفت ان هذا الخلاف
 غير خفي بالمعدومات الممكنة واما تمايزها في الخارج من قال المراد الخلف بيني القائلين
 بان لا ثبوت للمعدومات والا فلا يصح التفرع لم يأت بشئ **قوله** انما يتصرف به في ان
 العقل اذا لاحظها وحدها متصفة بتلك الاحكام في حد ذاتها مع قطع النظر عن اعتبار
 معتبر وفرض فارض وهذا الانصاف الاستراري لا يتوقف على وجود العقل وملاحظة
 فلا يرد ان ذلك الاختلاف والافتقار غير مشروط بالنقص او لفرض عدمه بل عدم
 العقل يكون ذلك الاختلاف بحاله **قوله** ثابت للموجود اي للوجود مدخل في التمايز
 الاولاه انتهى التمايز فلا يرد انما لا يمكن كونه للوجود ضرورة ان عدم الشرط تمايزه عن
 عدم غيره لا لصورته الخاصة من ان طرف التمايز الذي **قوله** لا للمعدومات
 المطلق اي ان حيث انه معدوم وان كان ثابتاً لذات المعدوم وهذا هو المطابق
 لافي الرمييات الشاف والتفصيل من انه كيف يوجب على المعدوم حكم ومعنى قول
 ان المعدوم كذا الا وصف كونه كذا حاصل للمعدوم اي وجوده في تلك الوصف لا
 يخفى اما ان يكون في نفسه موجوداً او معدوماً فان كان مقدوماً فيكون للمعدوم
 صفة موجودة فالموصوف به منها موجود لا قائلة فالمعدوم موجود وان كانت الصفة
 معدومة وكيف يكون المعدوم في نفسه شيئاً فان ما لا يكون موجوداً في نفسه يستحيل ان
 يكون موجوداً شيئاً انتهى وما قالوا من ان المعدومات تنفي التمايز عن المعدوم المطلق
 فانه ما قال صاحب المقاصد من ان الامر على عكس ما قال صاحب المواقف لان
 الحكماء المتبئين للوجود لا يعني فابنونه بالتمايز وجمهور المتكلمين الثابتين له قانون
 بعدم التمايز ومع ذلك لا يمكن اجراؤه في تمايز المعدومات او لا يمكن ان يقال ان
 ذلك التمايز اذا كان لكونها موجودة في الذم لم يخرج عن كونها اعداداً بل عن كونها
 معدومات الاول فلما من اختلاف القولين واما الثاني فلان الكلام في تمايز
 المعدومات من حيث انما معدومات وازا كانت الاعداد موجودة في الذم لم يكن
 معدوماً ولذا ظهرف وما ذكره شارح البحر من الاول من وجه التفرع ان يقال

لما كان التمايز وصفاً ثبوتياً يستدعي ثبوت الماهية لا يمكن اثبات الوجود الذي هو حكم
 بنمايز الاعداد والمعدومات الخارجية لما بها من الثبوت الذي يثبت ومن نفاه حكم بعدم
 التمايز لعدم الثبوت اصلاً لانه اذا كان التمايز باعتبار كونه موجوداً في الزمان لم يكن
 تمايزاً من حيث انما معدومات الكلام فيه ولان الكلام في تمايز المعدومات مطلقاً
 لا في تمايز المعدومات الخارجية فتدبر فان كل ذلك منشأ عن عدم التدبر لمحل النزاع
قوله المعدوم شيء لا اجزاء الاول كونه معلومة في حكم الجزئية والجزء الثاني سائر
قوله من جعلنا ان الماهيات غير موجودة او مجموع ان اريد بالمشكلة المرددة بين الـ
 والسبب وان اريد الجزء الاول منها فلا حاجة الى التدبر ثم تفرج مسألة الجعل على
 تلك المسئلة اما على ما ذكره المصنف في اجزاء من عاقل لم يقل بان الماهية الممكنة
 مستقيمة في تقديرها وثبتتها في الخارج عن الفاعل الاما ثبت الى المعتزلة من
 ان المعدومات الممكنة ذوات متفرقة ثابتة في نفسها من غير تأثير للفاعل فيها
 وانما تميزها في الانقضاء الوجود واما على ما هو التحقيق في هذه المسئلة من ان الماهيات
 انفسها اثر الفاعل وانفسها بالوجود ولا تثبت في تقديرها على ثبوت المعدوم وعدمه وانما
 على ما ذكره الشيخ من ان معنى ما ان الماهية في كونها ماهية بغير جوهريته اذ لا يمكن توسط
 الجعل بين الشيء ونفسه لعدم التمايز افا المجهول انفسها بالوجود على ما يبيح فلا شك
 ان عدم الجعل بهذا المعنى لا يتوقف على ثبوت الماهيات حال عدم كمالها في الخارج فان القول
 به اي الفاعل بايجادها في الحقيقة لا يمكن القول بذلك المسئلة المرددة اذ يصير المعنى
 ان المعدومات اي الماهية المرتفعة بالمرّة موصوفة بالثبوت في الخارج ام لا **قوله**
 قيل ويمكن ان يجلس ان تعد اعتراض على ما ذكره الامام بان يستلزم احد المشنتين
 لاخر لا يقتضي نفور عليها الا يرى انه يمكن ان العكس الامر ويقال ان من قال بهذه
 المسئلة المرددة يجب عليه القول بالزيادة فتدبر فانه قد زل فيه اقسام بعض الناس
 بسبب حمل المسئلة على اجزاء الاول منها مع ان نفي المسئلة بالي عنه **قوله** فقال
 انما لا تدبر الجعل السابق اي قال جمهور المعتزلة بالجزء الاول من المسئلة وخضر
 الحكم بالمعدوم الممكن **قوله** فان الماهية آه الفاعل وتقوم بزيادة **قوله** غير
 الوجود في التحقيق سواء كان احرازاً رايًا او موجوداً **قوله** وقد جلت في اي سبب

101
 من العوارض الماهية **قوله** ما كونه مقرر آه بغير ما علم صنف من الماهيات المقصود كمال
 الابدان **قوله** ومنع الاشارة عطف على قول الصغير راجع الى ان المعدوم شيء ثبت ليس
 راجعاً الى ان المعدوم الممكن شيء كما توهم فلا يصح تقييده بقوله مطلقاً **قوله** اي بما ذهب
 اليه الاشاعرة من انه لا شيء من المعدوم ثابت **قوله** يعني انما اذا كانت آه اي سبب المراد
 ان الماهية مطلق لا يتناول احد الوجودين فانها اذا كانت معدومة في الخارج ولم يتصور
 احد كانت خالية من المراد انهما على تقدير نفور بالاجزاء عن احدهما لان التقرر يراى الوجود
 عندهم **قوله** فان الماهية الممكنة فيه بالمكانة لانها المنزوعة فان عدم ثبوت الممكنة
 مستلزم عليه **قوله** وقيل على مطلق اي الماهية مطلق اي الممكنة والممكنة او الممكنة
 فرض تقرر ما اولاً لا يتناول احد الوجودين **قوله** لان كل ماهية حاصلة ان كل
 ماهية يجب له كونه محكوماً عليه بالامتناع والحكم على الشيء يستدعي نفوره الذي هو
 وجوده في كل ماهية له وجود ذمى ولم يقل لان كل ماهية محالة في
 غير ما لان الحكم لا يقولون بنمايز المعدومات اصلاً نعم الحكم على شيء يستدعي تميزه
 وكونه مثلاً رايه عند الفحص واما ما ورد عليه من ان الحكم لا يستدعي نفور المحكوم
 عليه بالكنه بل بوجه والشيء اذا غلب بالوجه لم يكن ماهية موجودة بل ماهية الوجود
 فليس بشيء لان وجود الوجود هو وجود الماهية بناء على اتحاد العلم والمعلوم على ما هو
 التحقيق اولاً لان مع وجود الماهية ان تكون صورة موجودة في الذهن على راي الفاعل
 بالشئ نعم يرد عليه ان اراد ان يجب كونه محكوماً عليه بالفعل نعم وان اراد
 بالقوة فهو لا يستدعي نفوره بالفعل **قوله** اولاً ثانياً ثبت آه اي كل ماهية ممكنة
 او ممكنة جزئية او كلية ثابتة في احد الاعلى اي المعقول المجردة والمنقول الكلية
 والمنطوقه فلا فساد كان ثبوت الجزئيات المادية في العقول متمنع عندهم ولا نعم
 حصول جميع الماهيات في النفوس المنطوقه فضعف الوجهين غير بلفظ قبل وانما
 زاد لفظ العلم ولم يقل في هذا الاعلى ثارة الى انه اغايم اذا ثبت بان علمه
 انطباعي **قوله** مع ما بها من الاحكام زاده تأكيداً او تحقيقاً لثبوت كل ماهية
قوله وان غاية مفهومها فان مفهوم الشيئية هيقة العلم والاجابة عنه **قوله**
 والا نزم التسلسل كما تقرر من ابطال جزئية الوجود وهو انه لو كان جزءاً لكان

لا متعلق كون المنفي جزءا ثابتا فيكون البتوت جزءا وهو ايضا ثابتا ومكذا **قول**
 تجيب ان رتبة الى ما نقل عن الحكماء انهم اذا جادلوا التعليل والتفهيم ابتدأوا بالثبوت
 لغيره فثبت بالافاقية ثم الجدل ثم البرهان **قول** فالتراع بيتا ويكلم لفظي
 اي الالفاظ والنفي راجع الى شيء واحد يجب ان يقطع حيث ثبت ان ثابتا وقيل ان
 ليس ثابتا اما اذا لوحظ المنفي فلا تراع لديم اي ومورد الالفاظ والنفي لان البتوت
 عندنا اعم من الوجود وانتم اردتم به الوجود وليس المراد ان لكل واحد من الطرفين
 ما يدعيه الاخر من حيث المنفي كما ينبغي **قول** الذوات المنقولة اي غيرية على ما هو طرفة
 المشهور في جريان برهان التطبيق انه لو كانت الذوات المنقولة في العدم متناهية
 فاذا ضمن متناهية ومتناهية كافي خرج منها الى الوجود حصص جملتها احد بها زائدة
 على الاخرى بتناهية تطبق احد بها فان وجدوا ان متناهية بازا ما في الزائدة يلزم ان يكون المتناهي
 متناهية وان لم يوجد انقطعت المتناهية والزائدة زائدة عليها بقدر متناهية فيكون
 متناهية في عدمها مكررا ان المتناهي انما اعتبر التفاوت بينهما بدخول الموجودات و
 عدمه بطريق التمثيل ليكون ما به التفاوت بين محلي الذوات المنقولة في العدم
 امر محققا لا مجرد الاعتبار وانما موضع الثاني الاكثر الذي هو متعلق على تلك الذوات
 مع الموجودات بعد نزول متناهي الاول الذي هو تلك الذوات المنقولة فقط لانهم قالوا
 ان الثابت في العدم من كل نوع افراد غير متناهية لانه الباقية عنها بعد اخراج
 الموجودات غير متناهية فتدبر فانه محقق على بعض الناظرين **قول** والاكثر من
 غير اي من غير الاكثر سواء كان الغير متناهي او غير متناهية بقدر متناهية متناهية والمراد
 بالاكثر الكثير وهذا يستعمل باللام وكلمته **قول** فانه غير متناهية آه والجواب
 بان شتم البتوت في جريان التطبيق والبتوت مراتب الاعداد عندنا كما ان الاعداد
 بتواتر عندكم متساوية لان النفي الصريح لا يتوقف بالمتناهي نعم يمكن الجواب بان لا متناهي
 مراتب الاعداد بمعنى عدم الانقطاع فلا يجري فيها برهان التطبيق **قول** وان كلفي آه
 بان لم يذكر ان الاكثر غير متناهية متناهية ويقال الذوات عندكم غير متناهية
 مع انما اذا اخذت بدون ما خرج منها الى الوجود كانت اقل بتناهية فالحال هو الاكثر
 متناهية لان القلة والكثرة من صفات المتناهي **قول** مع ان كل واحدة منها غير

غير متناهية اما المعلومات فظاهرة واما المعدومات فباعتبار التعلقات الارضية التي
 بها المتكلم من الفعل والترك **قول** بل يمكنه التفسير فتكون متناهية في تفرعا الى عدة فاعلم
 ولا يثبت ان الفعل يحتاج ان يكون في ذاته لان من صاوير الفعل المنفي رعدت فلا يرد
 النقص بصفاته تعالى **قول** وهو المطلوب لانه ثبت ان المعدومات ليس بها بتوت
 في نفسها انما يكون الفعل فلا يرد ما اورده صاحب المفاهيم من المطلوب عدم تفرعا و
 التلازم من التبعيل عدم ارضية تفرعا ولا يحتاج الى ما قبل ان الحجج التزامية والمتمسكة
 فان يكون بارضية تفرعا **قول** الواجب ما يجب وجوده فان قيل كما يمنع تعدد ما يجب وجوده
 يمنع تعدد ما يجب صفته من صفاته لانه يستلزم كونه واجب الوجود قلت ذلك في صفته
 بتاخر الانتهاء به عن الوجود واما في البتوت فكلا يكون مقدما على الوجود فيجوز ان يكون
 ما يجب بتوته مكن وجوده **قول** صفة نفي الظاهر ان الاضافة بدينية اي صفة شئ
 حقيقة النفي لا يرفع الوجود وعلى تقديرنا ويد بالنفي فالتالي ان يقال اي غير متناهية
 لا غير بتوته سواء يربطها باليسبب او اخلا في مضمونها او ما هو موجود فان الاستدلال
 بقدم بتوت الصفة على عدم بتوت الموصوف اقوى واظهر من الاستدلال بعدم بتوتها باحد
 على عدم بتوته **قول** حرم على متناهية في الفا موصي حرم في الامر استدام كلمته على معنى
 في او بتفهيم معنى الاستدلال **قول** وان في غاية الضعف كسر ان لطف على قوله قال
 الامم في مضمون كلام المصنف **قول** لانه ان المصنف آه يمكن دفعه بان لو كان ثانيا لزم
 بتوت تلك الصفة وتقدرنا في الموصوف في الخارج فلا يكون صفة نفي كان صفات لا
 ان ثابتة للمعدوم المكنة ثابتة عندكم بخلاف انتهاء الموجودات بصفات السبب
 فانه لا يستدعي وجودا انهم الا ان يقال انهم لا يرفعون بتوته في الموصوف والمنفي بالاجابة
 رقي نفي واما الجواب بان المراد ان الموصوف بصفة نفي نفي فان العدم نفي نفس
 ذلك الشيء بخلاف الصفة السببية الاخرى فانها ليست نفي نفي بل نفي صفة من صفاته
 كما لمي فانه نفي البصر لا نفي ذات الاعمى فليس شئ لان الفاعلين بتوت المعدوم لا يرفعون
 بان العدم نفي الشيء لا نفي بل نفي صفة الوجود عنه والتي ثابت في نفي **قول**
 وليس انتفاء آه يعني ان الانتهاء بالصفة السببية اي ما يكون السبب واخلا في غير
 ليس بانتهاء حقيقة فانه في الحقيقة عبارة عن انتفاء مدخل اسبب عن شئ وانتفاء

الشئ من غير لا يقتضي انتفاءه في نفسه فاقبل ان التقريب غير تام لان الكلام في الانصاف الحقيقة
 السببية لا في سلب الانصاف فالواجب ان يقال وليس انصاف شئ بالصفة السببية فخرج
 انتفاءه في نفسه ليس بشئ **قوله** المدومات الثابتة في العدم أي بمعنى ان المدومات التي
 لا شك انها خلت باسرها متباينة فلا اختلاف الحاصل لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآ
 ان كان مقتضى ذاته بان يقتضي ذاته ذلك الامر الذي به الاختلاف يلزم ان يكون كل موجودين
 الخارج فمقتضى بالذات لا تنافي اختلاف مقتضى الشئ الواحد ومقتضى نفسه وان لم يكن مقتضى
 ذاته فان كان مقتضى ذاته الاتي بان يقتضي امر واحد الزم ان لا يوجد في الخارج من كل
 نوع الا افراد واحد والالم يقتضي ذاته الاختلاف ولا الاتي ويلزم ان يكون المدوم حال العدم
 مورد للمتميز ايلات بالنظر الى ذاته وبما حصرنا اندفع ما يؤولهم من انه يجوز ان لا يقتضي كل المدوم
 التباين والا الاتي بل يقتضي البعض التباين وبعضها الاتي فلا يلزم شئ من الاربع وان
 التباين ليس مغاير للاتي بل التعدد فالتعدد لا يلزم اختلاف
 كل شئين بل تعدد ما هو واقع فته تبر **قوله** قلت بما وصفنا آة انما لم يوجب المصنف بهذا
 الجواب لانه خلاف الواقع او لا يوجب القول بان المدومات التي هي بويات متخففة مورد
 لوحدة وكثرة **قوله** وبالجملة آة بان كان نقصا تفضيلا وبسبب انقضاء اجمالي والتغيير عن النقص
 الاجمالي بلفظ بالجملة شاع في كلامهم وليس معناه حمل الكلام السابن وخلافه كما وهم فاعترض
 بانه غير واقع موقفة والثاني فهو زائدة مدخلها اعني جميع المبتدأ والخبر وهو **قوله**
 هو وارد عليكم مبني بنا ويل هذا خبره بالجملة او خبره على البان زائدة **قوله** وان
 اقتضت التباين اي الاختلاف والكثرة باسرها متباينة **قوله** كانت اي الطبيعة من
 حيث انها مورد للمتميز ايلات بالنظر الى ذاتها مع ان مورد المتميز ايلات لا يكون الا الموجود
 كيد يلزم السطه **قوله** وسنحار آة يعني ان الامة من حيث هي عبارة عن الامة
 لا بشرط شئ وهو لا ينافي الوجود فيجوز ان يكونا مورد للمتميز ايلات في زمان وجود
 انما الاستحالة في ان يكون الامة من حيث هي بل هي الامة بشرط الاطلاق والتجود
 مورد لها لانها لا تكون موجودة **قوله** قلت قد عرفت آة لا يلحق الا بمقتضى السائل ان
 المذكورة الاستحالة لا لزوم كون المدوم حال العدم مورد للمتميز ايلات وهو غير لازم فيتم
 النقص فلا نقض وهذا الجواب لا يفيده اذا حصل ان ما اوردتم على النقص وارد على

على الاستحالة المذكورة ايها **قوله** وقد يقال آة قائله شاع الا بغير اي قيد يجاب عن الاستحالة
 المذكورة باختبار الشئ الثالث ومنع لزوم كون المدوم مورد للمتميز ايلات لان الامة
 حال العدم متصفة بالوحدة وما به الاختلاف اغاير وعلى الامة حال وجودها وبهذا الجواب
 ينشئ على ان الثابت في العدم من كل فرد واحد دون الافراد الغير المتساوية **قوله** و
 ايضا آة سند آة للمنع المذكور كما لا يلحق **قوله** فلا يقتضي به القدرة لان الامة تنافي
 المقدورية لاني اذا كانت ثابتة في نفسها فلا تحتاج الى غنة فضاء عن كونها مقدورة
 بخلاف ما اذا لم تكن ثابتة فان القدرة تتعلق بنفسها بل هي ان ذواتها اثر القادر كما هو
 مذموب الاسوي **قوله** ان القول آة هذا الذيل الزاوي مركب من مقدمات تحققة
 هي ان الذوات على تقدير ثبوتها اذنية وان الامة تنافي المقدورية وان الوجود
 حال ومقدمة لتنافي وهي انتفاء الحال ومقدمة للمثبت وهي عدم تتعلق القدرة
 بالاحوال وتقدير الذيل انه لو كانت الذوات ثابتة لزم نفي المقدورية اذ لو
 تحقق المقدورية يلزم على الثاني القول بتاثير القدرة في الحال مع عدم اطلاق
 وعلى المثبت القول بتاثير القدرة في الحال مع عدم تتعلق القدرة بها وكلا الامر
 باطلا في خيل انه لا مجال للتحقيق بل الزاوي ولا انزام ايها لانه اما ان يقر
 انخصم بان الوجود حال او لا وعلى الاول لا يلحق **قوله** مع انه لا حال عنه كم وعلى الثاني
 لا يلحق **قوله** لان الشئ اثر في الحال ليس بشئ **قوله** بت مدونة اي بالذات لعدم استقلالها
 بالنقص والوجود **قوله** وذلك كجميعه فانه لو لم يمتد هذا الوجه لعل على جواز تكييف المتميز
 مع انهم لا ينفون بالاباب ان كون المدوم كقوله لا يقتضي ان يكون المدوم حرجا لجوز
 يكونهم فان التام الكفر كقوله ونزومه اذا كان حرجا **قوله** امر عدي اذ لو وجد كان
 له انصاف بالوجود فتقتل الكلام الى انصاف الانصاف ويلزم التسلسل وما قيل انه
 يجوز ان يكون انصاف الانصاف امر اذ يتباين له نوع بان الانصاف بالامر الذي من
 شأن الوجود فخرج وجود الصفة كما انه فخرج وجود الموصوف على ما بين في محله **قوله**
 انما يحمل الذات متصفة بالوجود ويعني ان تاثير القدرة في نفس الانصاف من حيث انه
 رابط بين الموصوف والصفة لا من حيث انما جعل الانصاف انصافا ولا من حيث انما
 جعله موجودا ثم الانصاف بالوجود وان كان حقيقيا بان كان الوجود وصفة زائدة على

على ما بينت في الخاتمة سوا كان موجودا او معدوما فاما ان يكون ثابتا في القدرة في
 الامر الخاتمة وان كان اثرا اثنا فثبت ما ثبت في القدرة انما يثبت في القدرة مصدر الاثر المطلوب
 فظهر الاحكام الخمسة وهذا هو المراد بقولهم انما يثبت في القدرة في الوجود ثم ان القدرة
 هي الذات من حيث الانصاف وهو وجود في الخارج فان ذلك انما يثبت لبعض
 ان يثبت ان يثبت ان يكون اثر الفاعل اثرا اثرا وذاك بين البطلان **قوله** لا يرى
 تنوير العقول بالحواس **قوله** كان المعدوم اعم اه وذلك لانه حينئذ يكون المعدوم
 نقيض الوجود والمضي نقيض الثابت الذي هو اعم من الوجود ونقيض الوجود اعم من
 نقيض الوجود بخلاف ما اذا لم يكن المعدوم ثابتا فان ذلك يكون المعدوم موقفا للمضي كما ان
 الثابت مساوق للوجود فالنقيض الشرطي لزوميه وما قبل لا يثبت في الملازمة
 اذ على تقدير عدم الثبوت الالهي ثابتة اذ لا معدوم في ان الممكن والممتنع والمضي فرد
 واحد وهو المتعدي بسبب شي لان على تقدير عدم الثبوت يكون كل ما هو فرد للمعدوم فردا للمضي
قوله فانه يجوز اه لانه قد ثبت الحكمة بلا زينة **قوله** جزمهم ذلك القول في الفانوس
 للزينة بعين الى المعجزة والراي المكسورة في الظاهر فخر كفي فخر اخر في القول والضمير
 يرجع الى القول المذكور بان قال **قوله** انهم مضروب بنسبة الخاضع الى لانهم **قوله** والآن لم
 بين فرق بينهما في الصدق **قوله** ان ليس جميع اه فان اريد بقوله بالكون ما صدق
 عليه المعدوم نقبا حصا رضى الاجاب الكلي فالملازمة المذكورة عليها بقوله والآن لم بين
 فرق بينهما منوعة وان اريد به السلب الكلي صحت الملازمة المذكورة كمن يمنع الملازمة
 اثباته في لا يثبت من رضى السلب الكلي سلب الجزئي وهو ان بعض المعدوم ثابت
قوله ان الاظهر اه الاظهر ان صدق مفهوم المضي على افراد الظاهر من صدق مفهوم المعدوم
 على افراد المضي اللازم على تغير المصنف بل الاظهر ان يترك كونه اعم ويقال لو كان المعدوم
 الممكن ثابتا كان المضي متميزا عنه اه **قوله** ليس عند اعم بل هو بيان له لا خفا
 بالممكن فلا يصح الضمني اعني كل مضي معدوم **قوله** بطلون المعدوم بالمضي المقابل
 على ما صدق عليه المضي ايضا اي كما بطلون لفظ المضي عليه فلا يكون متباينين فان ذلك
 ما قبل ان يجوز ان يكون الاطلاق بالاشراك انما يفتقر **قوله** وح اما ان يكون
 لا نقا التباين وعدم الاتي في المصنف لوضوح صدق المعدوم على اثبات وهذا الترتيب

204
 اعتبار بالنظر الى فرد صدق المعدوم على المضي من غير ملاحظة حال المضي واما اذا لوحظ حال
 فاعلم ان المعدوم متعين كما في المتن **قوله** فالملوك حاصل اي المطلوب الاصل وهو عدم
 ثبوت المعدوم اذ يترتب على التميز بين الاولين القياس بكذا لكل معدوم مضي ولا
 شيء من المضي ثابت فلا شيء من المعدوم ثابت وعلى التميز بين الآخرين كل شيء
 معدوم او بعض المضي معدوم وكل معدوم ثابت بناء على ما قرنا فالمضي ثابت هو
 فالمعدوم ليس ثابتا وقد يقال المراد بالمطلوب ثبوت مفهوم المعدوم لانه على
 جميع التقادير يكون متميزا عن المضي فيكون ثابتا **قوله** لا يمتنع من غيره ولا اقل من
 نقيض ذلك الوجه الذي نفور به فلا يرد النقص بتصورات الاشياء بالمفومات
قوله ان كل معدوم متصور اي تقييلا لانه الموجب للتميز فلا يرد ان كل معدوم ممكن
 متصور ولو بعنوان كونه معدوما ممكن لان هذا التصور لا يوجب التميز بين افراد **قوله**
 لغرض اه بكذا قرره الامام في المباحث المشروقة **قوله** كما يشهد به ان فان الظاهر
 من امر ادق لفظ ايضا التوافق بين السابق واللاحق بالوجه المحض لا مجرد التوافق
 في كونها وليدتين على تميز المعدوم فانه يكفي لافادته العطف لفظ **قوله** بعضه اراد
 اي ان وكذا مفعولنا ولو اريد كونه مراداه عند تعالى ومقدور الله تعالى بالتعلق
 انني به الوجود بالفعول لاجل الكلام لكن ملازمة السابق بضمي الكل على ما ذكرنا اذ لا
 يطلق للمصنف على علمه تعالى **قوله** فلان كل متميز له يومية اه فيه اشارة الى ان
 الاستدلال بخصوص صفة التميز فانه المقضي لليومية لا بانه صفة يومية حتى يلزم
 الاستدراك في الاستدلال اذ يكفي ان المعدوم مقدور و مراد لكل منهما صفة يومية
 اه **قوله** والتقي الفرق اه مقدمة ثمانية للاستدلال والخاص ما سبق ان كل متميز
 له يومية في نفسه ويعجز مطلقا به من ضمن هذه المقدمة وهي **قوله** والتقي الفرق
 لا يومية في نفسه بفتح ان التميز لا يكون تقيافا وهو المطلوب **قوله** والجلالات اي
 الممكنات التي ركنها الخيال من الامور المحسوسة **قوله** انما هي اي بين الفاعلين
 بثبوت المعدوم والناظرين له **قوله** ذوات الجواهر اي الجواهر الفردة اذ لا يمتنع
 في العام والخاص ان يمتنع بالاشياء في الخارج فالمراد بقولهم المعدوم
 الممكنة ثابتة وبقولهم ان ثابت في عدم من كل نوع افراد غير متباينة البسطة

ثبت انه لو لم يكن ثابتا لجاز ان يكون معلوم ليس ثابتا واذا كان كذلك فليجز ان
 يكون معلوم ليس ثابتا لان المعلوم كالمعلوم في اقتضا الثبوت بجراح المعلومات
 لكن انما يابطل في المقدم مثله **قوله** النقض بالمستحيل فانه معلوم ليس ثابتا ولا
 يمكن ادراكه باحواس فقد تحقق لنا معلوم ليس بشئ مع عدم جواز كونه مدركا بالحواس
 حتى ابطال الملازمة نقض الاستدلاله نقض كون المعلومات على التثبت وبما ذكرنا
 انقض ما قبله انه لا دخل لعدم كونه مدركا بالحواس في نقض كون المعلومات على كماله
 رتحي قوله وايضا ما ذكره ان احيانا ذكره من القياس الاستثنائي فيتمشيل حاله على الجاح
 اي الامم المشرك الموتر في الحكم وذلك لان الملازمة المدلول عليها بالشرطية مثبتة
 بالتمشيل اي قياس المعلوم المتعلق على المحسوس بجراح المعلومات المث رايه بقوله
 الا وراك علمه لا يام وجود الجاح فان الاحساس بخالف العقل في الاحكام
 الا يرى في المعاني في اقتضا الوجود وعدمه فليجوز في المعاني في اقتضا الثبوت وعدمه
 وبما ذكرنا من انه منع ان يرض الشكوك المعقدة بهنا من ان يتخالف بالبنوع
 لا ينافي وجود الجاح وان يشوبه بالبنوع لا ينافي بالبنوع بل يكونان متحدين
 بالبنوع بجهن الجاح بها وان التازم ما ذكره عدم كون المعلومات جامعا وهو
 لا يستلزم حلا فيتمشيل على الجاح مطلقا وان التذير المذكور لا يثبت الى لغة بنوع
 لان مدارنا على توهم كون مدعي لا يثبت الخوف على الجاح كما لا يخفى **قوله** و
 سياتيك جوابه بانك انما تسم الاستحالة سبب الشيء عن نفسه فان المعلوم في الخارج
 مسبب عن نفسه وانما الخالف هو الايجاب المدول **قوله** وهذا بحث انه الوض من دفع تو
 ان هذا البحث قد علم مما سبق لانه اذا لم يكن المعلوم بشئا كان حقيقيا بالوجود واذا كان
 شاملا للمعلوم كان معناه المعلوم ووجه الدفع ان هذا بحث لغوي متعلق ببيان مدلول
 لا لفظ الشيء وما سبق بحث معنوي لما عرفت ان معناه ان المعلوم تقرر او بثبوت
 حال عدم اولى وهذا الوقت وان كان يستفاد مما سبق في المتن من قوله والسر
 لفظي والحق ما ساعد عليه اللغة الا انه اراد ان يرفع التخصيص عليه من اول الامر
 لغنا به به في التوهم المذكور **قوله** يطلق على الوجود فقط استحالة تزييف المسند
 اليه بلام الجنس ولا ان مقام اليقين يفتني ذلك واما ان الوجود يطلق على الشيء فقط

فان لم يقصد ان يكون هو الموقوف

106 فقط فحق عليه وان غلب السند بلام بعينه فانه ضح الفقيه عليه **قوله** فكل موجود
 شئ وكل شئ موجود بل ان المقصود التلازم من الجانبين في الصف سواء كان مترا
 او متفقا في المقصود ولذا قالوا الشيء الموجود ولم يقولوا الشيء الموجود **قوله** وبزعمهم
 اطلاق آية بزمهم ان يطلقوا لفظ الشيء على المستحيل بحقيقة مع انهم لا يطلقونه اصلا
 كيف وانهم لا يطلقون عليه لفظ المعلوم فقط عن الشيء على ما في نجيب المحصل والاعتذار
 من هذا سبق في مرفعات العدم حيث فان المصنف قد جند لهم بان المستحيل يسمى
 شئ لغة ولو لم يكن شئ بغيره ثابت لا يمنع ذلك وبوجه ذلك ما قاله الزقشقي
 ان الشيء انما لا يقع ان لا يعلم بوجوده كان او لم يكن او لم يكن الا ان يقولوا
 انه قد سبق في مرفعات العلم ان اذا انكار نقض العلم بالمستحيل مكابرة ومنه نقض
 الحكم بان لا يتعلق وبسبب تحقيق هذا في مباحث العلم **قوله** مشام من الحكم خطا
 شح مؤودة على الشرح على لفظ ان الحكم وكتب قاربا على الحاشية بقوله استماع
 من الشرح ان تحت ابدان سقط ثوبين مشام من الحاشية **قوله** وهذا قريب آية لانه
 ادعى الاخذ في المقصود ودعواهم انهم من ذلك كما **قوله** متعلق باللفظ الشيء بغيره ليس
 المراد باللفظي ما هو المشهور وهو ما يكون الرأى فيه من حيث اللفظ دون المعنى بان
 يسلم كل واحد من انما زعمان مدعي الآ **قوله** يطلقون على الموجود بخصوصه لانه
 ليس اطلاق اللفظ على زيد فلا يكون الموجود اخص منه ومعلوم ان الشيء ليس اخص
 الموجود فثبت زمان وهو المطلوب فلا بد ان يرد الاطلاق على الموجود لا يشب المذموم **قوله**
 لقوله بالقبول فلا يكون اطلاقه عليه جائزا **قوله** وهو خدعك انه ابطال الدعاوى الضم
 بعد اثبات دعواه **قوله** لان الحقيقة آية ان اللفظ لا يثبت باللفظ الحقيقي لا يقع عليه
 ما بعده في عية ذلك المعنى **قوله** انما يتعلق بالحدث اما فلا يضح مع الآية بخلاف ما اذا
 كان بمع الموجود فانما يقع المعنى ويكون الآية من قبيل العام المخصوص واما ان كان لا
 يستفاد من الآية قدرته على المدومات الممكنة فلا يفرنا **قوله** بيني اخصاصه بالجسم
 اذ اخص العبد ومنه ما قيل انه ينفي اخصاصه بالموجود ايضا لان الذي سيفعل معدوم
 متفرد لانه معدوم حال القول لا مطلقا فاللفظ لا تقوس لموجود بارادته تعالى في وقته
 المقدرة في اخص ذلك هذا الا ان نقول ان شاته **قوله** المدومات الممكنة اي

الى البسطة **قوله** لاني كونا ذواتا ان ربه لك الا ان احضرت في كونا موجودا
 اضافي فلا في تحقق التاثير بالبناء التركيب والاتصاف بالاعراض **قوله** فقال ابو اسحق
 ان عن نزوم السفسطة **قوله** متصف بصفات الاجناس اي الصفات المنفية هي ما لا
 يكون حاصل لاجل معنى زائد على الذات فالاولا ذات وبه في الذاتية فتعلم بخلاف الصفات
 كانت واحدة والجواب انما مخالفة بالامبيات وان كانت متبوية في مفهوم الذات
قوله على الاطلاق سواء كانت صفات الاجناس او لا وسواء كانت موجودة او لا فان البهية
 عندهم اعم من العرض فيتم الوجود على تقدير كونه معدوما **قوله** لاننا في جهة آه لان الحياة
 مشروطة بالبيئة لكونها اعتدال المزاج او ما يؤول اليه والبراني مشروطة **قوله** لان
 الامبيات عندهم غير محبوبة اي في كونها ما مبيات وانما قال عندهم مع ان عدم المحل
 بهذا المعنى متفق اذ لا يتصور بوسطه الجعل بين الشيء ونفيه لان الكلام في ثبوتهم
قوله وبهم التجزي الوجود في جزما **قوله** قالوا اي الجواهر خلقا لتفخام والبهري
 كما سباني **قوله** في الزاكنة آه اي لا يتصور في الارض كما يدل عليه الدليل لانها شأ
 زنا **قوله** لان آه اما الاحتمل والافتراق فلو فرض كونه موجودا واحدا فقط ولما الحركة
 والسكون فلكون كل منهما كونا **قوله** اذا احد الاربعة لعدم اعتبارها بالثبوت في السكون
قوله بشرط الوجود بغير العلم ضمنا اذ تجزى كاشفة مشروطة بالوجود **قوله** الاحول هو
 صفة للعدول لا المحل فان اذا كان المحل صفة يكون كونه محمول صفة لمحمد **قوله** بشرط
 بالحياة فينبذ لك لان الاعراض المشروطة بالحياة وان اوجب لمحيها صفات الا ان الجوهر
 العزيز بغير متصف بما لكونا مشروطة بالبيئة **قوله** واما سبب الحصول آه فلذا كان في
 المرتبة الثالثة اعني ما يخص بشرط الوجود دون الرابعة لانها ما يكون معللة بصفة
 زائدة **قوله** الجوهرية نفس التجب لان معنى الجوهرية القيام بالذات وهو التجزى
قوله حاصل في الجز واللاكان متحركا او ساكن مجتمعا او متفرقا وبذلك السفسطة
قوله فذلك اثبت آه اذ لا فرق بين الجوهرية وبين صفات الاجناس **قوله**
 من بينهم افاد ذلك ان الباقي **قوله** بالثبات داخل على المقصور **قوله** بالثبات
 لعدم صفة اي امر اقاما بالعدم كما يرشد اليه دليل ان قيل لانه فان بناء على
 عدم اشتراط القيام بالوجود في الحال على ما فهم لان عدم اشتراط القيام بالوجود في الحال

109
 في الحال فالحال في باب احوال كيف وان التحقيق النبى معتبره معذونه كما مر في المقدمة و
 لانه لا بد ان لا يكون موجودا ولا معدوما والعدم معدوم **قوله** وانفق من عدة آه وبذلك
 بان المعدومية لو كانت الصفة زائدة لا فققرت الى الذات وبغيرها فتكون ممكنة
 فاضاغت الى فاعل وفاضلها ليس بوجود والادامت المعدومية اولزم التسلسل و
 لا تخار والالتجذات المعدومية لان اثر المختار حاد فبذلك ان لا تكون الذات معدومة
 في الازل فبذلك الخلق الوجود والعدم **قوله** اي جميع القائلين آه واما القائلون بعدم
 انفصالها بالصفات مطلقا او انفصالها بصفات الاجناس فقط فلا يقولون بهذا القول
قوله على انه بعد العلم آه يعني ان العلم بانها بالصفة بالصفة هذا العلم وبالقدرة والعلم
 والحياة لا يكفي في التصديق بوجوده عالم ببيت وجوده بالذات ليس مثل ان يقال انه
 صانع الموجودات وصانع الموجود لا بد ان يكون موجودا الا ان الاجبار في الوجود بطراز
 انصاف المعدوم بتلك الصفات فاقبل العالم اسم لجميع ما سوى الله من الموجود
 بعد العلم بان العالم صانعا اي مقيدا للوجود وكيف يتصور لك في الوجود والموجد
 لا بد ان يكون موجودا بالبداهة وبهم نحن والجواب الذي ذكره ذلك القائل
 العجب من السؤال كما لا يخفى على من ينظر فيه **قوله** لاستدراجه لان انصافه بتلك الصفات
 من جنس الانصاف بالصفات الموجودة لانه ترتب عليها الاثار من وجود العالم
 واتقانه وحدوثه فلو جاز ذلك في حال عدمه جاز الانصاف بالذات والسكون
 حال عدم الموصوف بها فان ما اجاب به شايح التجريد من ان السفسطة في
 انصاف المعدوم المقرر بالصفات المعدومة المنقولة انما السفسطة انصافه
 بالصفات الموجودة فانه لا فرق بين القول بالثبوت الخارجي والذاتي في عدم
 ترتب الاثار المطلوبة ولا شك في تحصيل معدوم متصف بصفات معدومة
قوله لما عرفت ان الموجود آه والظاهر الاخصر وبطلانه ضروري ان اريد بالموجود
 ما لا يخفى وبالمعدوم ما ليس كذلك اذ لا واسطة بين الشيء والاثبات وان
 اريد معنى انه يكون التزل لفظيا **قوله** فان اريد في ذلك فهو سفسطة لاجت
 الى هذه المقدمة وانما ذكرنا بمورد الاستطراد والمبالغة **قوله** بنا ضم النقيض
 في نفي البرهني المانعة حذر منى بزمين بوسنة شدن وفي النفا موسس بارنا

بتأخير دياركم الى دكا بيم وكذا في الاساس فخذ ظهرا زل فيه اذ لم انظر
 فبعضهم غيروا المعنى وبعضهم صحفوا التفظ بالنون او الفاء بدل الفاقول لا موجودة
 لعدم ما يجازي فيها في الخارج وبهذه الزيادة اندفع البحث الذي ذكره الشارع
 بقوله مع ان الامتناع والذوات المتصف به آه وكذا الوارد بالمعنومات
 المعنومات الموجودة اي ما ليس السبب واحدا فيها فانهم لا يقولون بان كل ما هو
 معقول ثمان فصول **قوله** مع ان الامتناع آه او ردي على ما قاله المصنف شراح
 المصنف ثمان ابرادات احد ما ذكره الشارع وثانها ان الحال جينية
 ابعد عن الوجود من النعدم لان لا ليس له تحقق ولا امكان تحقق وليس كذلك لا
 يحصلونه قد جاز في التقرر والثبت من عدم ولم يبلغ حد الوجود والذات
 كونه جزوا الموجود وثانها انه باني ما ذكره في تفسيره الواسطة من انه المعلوم
 الذي له تحقق بغيره ولا كان دفعا ظاهر الا ان كونه اقرب من حيث حصول التحقيق
 البني في الخارج لا باني كونه ابعد من حيث التحقيق بالاستقلال لم يترس منها
قوله جنة المثبتين للمال اي لا امر الذي ليس موجودا اصلا ولا معد وناج كونه
 موجودا بالمتبع سواء قبل ان واسطة بين الموجود والمعدوم او لا فلا يراد ان لا
 وجه للاجتماع بعد ما قرر ان التراجع بين الفريقين لفظي لان التراجع اللفظي انما هو
 بالقول بالواسطة وعدمه واما في ثبوت المفهوم الموجود بالمتبع فالترجع معنوي
قوله بين الموجود اي استقلاله وانما ترك التبرع به لان الفاعلين بالمال لا
 يطلقون الموجود الاعلى الموجود بالاستقلال **قوله** والا زاد وجوده على ذاته
 بخلاف ما اذا قلنا انه موجود بالمتبع اذ لا وجودا ثانيا به حتى يقال انه زائد عليه
قوله ونس وجوده وجودا واستدل في الامور الموجودة في حال **قوله** انصف
 بنقيضه اي بما صدق عليه نقيضه على ما في شرح المقاصد بتأخري ان النعدم
 ليس نقيضا لوجوده عند منبئي الحال ووجهه على اعتقاد الخضم باني كونه جنة
 للمثبتين **قوله** وجوده نقيضه بغير نظر اثر يترتب على قيام الوجود في سائر
 المعنومات يترتب على نفس الوجود من غير قيام الوجود به ولا يلزم من كونه
 موجودا بنقيض هذا المعنى كونه واجبا لاجتماعه الى ما يقوم به والواجب المستثنى

المقصد السابع من الموقف الثاني

يستحق في الموجودية من البرز واللا في المذكورة فيما سبق على زيادة الوجود في الممكن لا
 يجري في الوجود اما الاول فلان لا لم ان الوجود من حيث هو يقبل النعدم واما الثاني فلان
 لا لم انما نقل الوجود مع الشك في الوجود واما الرابع فلان كون وجود الوجود واما الثالث
 فلان لا لم افادة حمل الوجود على الوجود واما الرابع فلان كون وجود الوجود نقيض لا باني
 كونه ذات مشتركة بين الالاميات وكذا الذي ليس الذي ذكره انفا لان الاشتراك في الوجود
 لا يقتضي زيادة الوجود عليه وانما انما يقتضي مغايرة كونه موجودا لذاته المخصوصة
 وان كان هذا المفهوم مشتركا من نفسه فتهر فانه قد زل فيه اقسام **قوله** واثنا
 منها آه جواب عن قوله لانه يشارك الموجودات في الموجودية انا يعني سلمنا انه
 يشارك الموجودات في الموجودية لكن لا لم انما يميز عنها بخصوصية ذاته حتى يترتب
 زبارة وجوده بل امتياز بقيد سبلي فلا يلزم الزيادة فيما قبل بل ان يكون
 امتيازها عنها بخصوص ذاته لا مدخل له في هذا المقام لان الكلام ليس في امتياز
 ذاته عن سائر المعنومات بل في امتيازها عن سائر المشاركات في الموجودية
قوله هو هو على ما هو المتعارف بان يكون الحكم على افراد الموضوع فانه يستند
 اجتمع النقيضين فيما صدق عليه الموضوع واما اطل البر المتعارف بان يكون الحكم
 على طبيعة الموضوع فلا يستند فيه لمز التام مفهوم معنوم والجزئي كلي والاشي شئي
 وقدم ذلك **قوله** بالنسبة بان يقال دو هو والاشتقاق بان يستثنى منه ما ليس
 مواطاة **قوله** فلا بعد ان يهدف الاجتماع للنفقين فانه لان احد النقيضين صادقا
 على افراد والآخر على مفهوم **قوله** الثاني الى آخر خلاصة الاسئلة بالذات
 الاوضاع فانها ليست موجودة استقلاله الا لزم قيام الوض بالوض ولا معدومة
 لامتناع تقوم الموجود بالمعدوم مع انها صفة لموجود وهو ذلك الوض ان اريد
 بالصفة في تفرعه الحال ما يحمل على الشئ وحده ان اريد بها ما يقوم بالشي فان قيام
 الاوضاع قيام ذاتيا لها وجودا وجودا تبعا **قوله** فرضا ظاهر عبارة المتن
 وبيان الشارع تعلقه بقوله وهو فابنه البهر ووجه تخصيص الوض بامع ان
 الاطباع على الذاتيات مطلقا غير كما اشار اليه الشارع بقوله فان الاطباع على ذاتها
 الحقايق آه حيث اطلق الذاتيات ثم عطف عليها الخصوصيات التي هو الفضول



عطف الخاص على العام اعتمادا على ان يكون الكلام فيه هو ان يكون التوحيده جنس سواء
 ما وقع عليه العرض من القوم فلا حاجة الى اعتبار فرضه بل على ما قالوا من ان الكيف
 جنس على تحت الكيفية المحسوسة ثم تحت الكيفية المبصرة ثم تحت اللون انواع الالوان
 قوله والام يلزم انه في ان عدم قيام احد الجزئين بالآخر لا يستلزم عدم القيام حقيقة
 واحدة وحده حقيقة اذ لا يلزم في البناء ما هو احتياج بعض الاجزاء الى بعض وهو غير
 متخير في قيام احد بالآخر بل الاحتياج بوجه آخر كان يكون قيام احدهما بالآخر مشروطا
 بوجود الآخر قوله قلنا المتعارفة سببي ان المذهب في تركيب الماهية عن الاجزاء
 المتكونة ثلثة احدها انما هو ركني واحد بسيط فلا تغاير في الخارج لان حيث المفهوم
 والاس حيث الوجود ثانيا انما هو ركني متعدد موجود في الخارج في الخارج فالتغاير
 بينهما في الخارج بحسب المفهوم لا بحسب الوجود فبقي الذين بالاعتبارين ثانيا لهما انها
 صور لا مورو متعددة من حيث المفهوم والوجود الا انما لم تحصل بينهما مودة واحدة
 خارجة صحت العمل بخلاف الاجزاء الى ركنية فاجواب الاول مبنى على المذهب الثالث
 والجواب الثاني يمنع الملازمة على المذهبين الا ان المتعارف على المذهب الاول
 حيث قال انهما في الخارج شئ واحد فاما وجودهما في الخارج فالاختلاف
 واما في الجواب لانه في المذهب وهو الذي ليس به شئ واحد ولا يسمي شئ واحد
 الا في قوله فان قيل انه فانه على المذهب الثاني لا يلزم مطابقة الصور بين المتغايرتين
 بسيطة في الخارج كما لا يخفى قوله او يمنع الملازمة ان كان الثاني تفديده على منع
 بطلان الثاني الا انه آخر لتعلق الابحاث الثانية به قوله لانها في الخارج آه فاما
 عدم التعلق وقال المراد بقوله فان وجد واحد على واحد وجود على حدة يمنع الملازمة
 الثانية بان نقول لان انهما اذا عدا احدهما الى لم يوجد استغلا لا يتم تقوم الوجود
 بالمعدوم لجواز ان يوجد بوجود واحد ان يمنع حصره في الشئين ولو حمل
 قول المصنف او يمنع الملازمة على منع ملازمة استرطابية الاولى والثانية بناء على ان
 التمايز بينهما ونفي فاما وجوده ان يوجد واحد لا يوجد اذ متعدها اشهد باب
 عدم التعلق ويكون لتأخير منع الملازمة وجه آخر وهو تعاقبه بالملازمة متبعت بخلاف
 منع بطلان الثاني فانه متعلق بتالي الملازمة الاولى قوله قلنا آه حاصل الجواب

ان المتعنى مطابقة الصور بين الجانبين اي الصور بين المتغيرين في المقدار والشكل و
 وضع الاجزاء لا م واحد لان مطابقتها لم يستلزم نظافتهما في المقدار والشكل والوضع و
 اما مطابقة الصورة العينية الى الجوهرية عن المادة ولو احقها لاحد واحد فليس يمنع اذ
 مطابقتها اية عبارة عن كونها مشتركة عن نفس بحيث لو فرض تلك الصور متشعبة
 بشخصه كانت عين ذلك الام ولو فرض حصول ذلك الامر في الذهن بعد حذف
 شخصه كان يتقصد تلك الصور الا ان المصنف زاد في الجواب بيان كيفية
 الاستماع بحيث لا يبقى فيه اشتباه ثم لما كانت تلك الصور مشتركة من نفس كانت
 تقوم ذلك الامر في الذهن بتلك الصور مشتركة كانت اجزاء ذهنية فاقبل ان
 سبب اجزاء مجرد اصطلاح كونها مشتركة من نفس التي ليس بشئ قوله من ان
 ثمة مده جزئيات اي احصاها قوله والتثنية آه يعنى ان النفس الناطقة
 بتوسط القوة المنعقدة ملاحظة بعض تلك الصور التي ليس مع بعض وتنبه
 بسبب تلك الملاحظة ما به المشتركة بينهما وما به المباشرة في ضمن تلك الصور التي
 فيوجب ذلك التنبه لان يغيب عينا من المبدأ الفياض صورة ما به المشتركة و
 المباشرة مجردة عن الفواحي التي كانت مكتفية بما في الخيال بحيث يطابق تلك
 الصورة لما في ضمن تلك الصورة الذاتية ولما في غير ما بل لا افراد المقدرة ايضا
 وبما حركنا لك انفع ما يجزئ فيه الفضل من انه ان اريد بالتنبه لثمة كانت
 والمباشرة تنبيه نفس المشتركة والمباشرة فتوفا من حصول ما به المشتركة
 وما به المباشرة وان اريد بالتنبه ما به المشتركة والمباشرة فتوفا من حصول
 الصورة العينية وعلى التقديرين لا يكون شرط حصول استعداد فيضان الصور
 العينية فانه مبنى على عدم الفرق بين ملاحظة ما به المشتركة والمباشرة في ضمن
 الصور الذاتية وبين حصولها مجردين عن العوارض الشخصية في النفس وقد فصلت
 هذا الكلام في حواشي حاشية المطالع زيادة تفصيل قوله جواز ابوابه ثم آه
 سببي في الهيات ان الجسائي قال ان ذاته تعالى مماثلة لساير الازوات
 في تمام الحقيقة وانما يمتد بها جوار اربعة الواجبية والطه والعالمية
 والقادرية وعند ابى تاشم ثمة زجاجة خامسة هي الموجبة لهذه الاربعة يستعملها

بالاوية **قوله** كيف استمر الى المصنف والحق انه في بيان قيمة الحال عند مقتضى
 مطلق **قوله** لعل هذا الاشتر اما عند غير الذين يجوزون تعبد الى الحال فالمصنف
 جرى على مذهب الكثرهم وترك مذهبهم لعدم الاعتداد به **قوله** وقد نقل عنه ان
 انه جواب مبتدأ تقديره ان المنقول عنه يدل على اختصاص الى المصنف بالحياة وما
 يتبعها ولا حياة عنده ولذا نهى تعالى لتفريق الصفات الزائدة فالتجوز المذكور محتمل
 وفيه ان الظاهر كلامه انما هو بالنسبة الى غير الحياة ويتبعها من الصفات الموجودة
 دون الاحوال وان التجوز المذكور منصوص عليه في الكتب يمكن منه غاية الامر
 لزوم النزاع بين قوليه وان لا يكون بقوله واما المبتدأ آية حمد في الجواب
 وقبل ان يبيد للجواب المذكور يعني ان ابا انهم خص الحال المصنف بالحياة وما
 يتبعها فليس المتحركة عنده معتدلة بالظن بخلاف غيره فلا يتم لاجتمعه بالانحصار ذكر
 مثال العلل المتحركة فمعلوم انه بعدد وبيع مذهب غيره وفيه انه يجوز ان يكون المثال
 الاول مختصا بمذهب غيره والمثال الثاني مشترك بين الكل فالوجه ان يقال
 انه ما بعد مخالفة المذكورة في الجواب بطريق الترجي بخلافه اخرى متقولة منه
 قوله الذوات آية اي ما يقع ان يعلم ويخبر عنه او ما يقوم بانه كما يفرض كلام
 الشيخ في البينات **قوله** فلها اي الواجب تعالى والمكانات **قوله** متبوية
 في نفسها اي متحدية في الحقيقة فكلها بسيطة الواجب تعالى وح لا يكون لها
 اجناس ومضول ففهمنا عن كونها احوالا فالوجه الثاني اثبات الحالى اما مبني على
 ان المراد من الذوات ما يقوم بنفسه واما انراى **قوله** وانما يميزه آية في حال
 عدم كذا في شرح المقاصد وفيه انه يلزم قيام الاحوال بالحدود وانما يميزه بالنسبة
 الى ما يميزها بالصفات الوجودية والنسبية **قوله** وانما ترجع بلا مرجع فيه
 بحث لان التقدير في الذوات انما يحصل بسبب الاحوال وبدون اعتبارها
 لا تقدير فيها وهذا كاختصاص الفصول بخص الاجناس والاشخاص بخص
 الاوضاع وايضا الترجع بلا مرجع في الاحوال جار على ما بينه في التوضيح شرح
 التفسير في بحث المقدمة الرابعة **قوله** فالكلام في اختصاصه آية فانما هو
 لسائر الذوات في تمام الماينة على ما هو المفروض **قوله** فالكلام آية ويعود

ويعود الزود المذكور فيلزم الترجع بلا مرجع او التسلسل وفيه ان التسلسل في الاحوال
 غير ممكن ولصنف الاستدلال المذكور قال المصنف وبالجملة آية اي شرک التعبد المذكور
 ونقول مجمل في ابطال ان الاختلاف في النوازم مع وحدة الملزم قال **قوله** انى
 انى وى في الحقيقة فشر الاشتر اك بالآية وى بالحقيقة او مطلقة لا يوجب الاشتر
 في النوازم **قوله** ملحق آية شارة الى انما يعنى لا جرى في الاحوال لان قيام الوضو
 على تقدير وجود ما به الاشتر اك وما به الامتياز انما يلزم اذا كانا ذاتيين لهما واما كانا
 ما به الاشتر اك عارضا وما به الامتياز نفسا بآية فلا وكذا تقوم الموجود بالمدوم
 على تقدير عدم احدهما انما يلزم اذا كان الاحوال موجودة وبالجملة جريان تلك الجملة بخص
 سو قوف على كون الملزم موجودا وعلى كون ما به الاشتر اك وما به الامتياز ذاتيين له
 كما لا حرج في غير متحقق في الحالى ولذا لم يفيد الطفاين بالموضيعة وقال مشترك في امور
 ولم يقبل مركبة من امور ولم يتوض الدليل انها ليسا بوجودين ولا معدومين
 اشارة الى ان ليس الملووظ في جريان تلك الجملة في الاحوال خصوصية الامور المذكورة
 فيها **قوله** ويختلف بالخصوصيات سواء كانتا ذاتيين او عرضيين او عارضا
 الآخر ذاتيا او عام الماينة **قوله** وانما حال لاختصاصها بالاحوال فثبت لموجوده لكونها
 اقتضاها وجود الموصوف ولا معدومته لاقتضاها ثبوت الموصوف وظهور لم يتوض
 بسببه مع كونها قائمة بوجوده هو نفس الاحوال كاجزاء السواد القائمة بجزء قد يميزه فانه قد
 خبط فيه بعض الشارطين وقرر النقص بجريان الجملة بعينها متبوعة بالجملة وطل
 الكلام بلا طائل وصاحب المقاصد قرر النقص بملكا الاحوال لو كانت ثابتة لكانت
 مشتركة في الثبوت متخلفة في الطهوية فكان ثبوتها زائدا عليها موزونة ان ما به
 الاشتر اك بغير ما به الامتياز وثبوتها ليس بمعنى ثبوتها وبسبب لا ينفى اذ على هذا
 التقدير ليس براسه وليس نقضا تلك الجملة فالحق ما كانه الشيخ **قوله** وليس ثبوت آية
 لماز بعينه **قوله** او نقول آية يعني يجوز ان يكون ضميرنا راجعا الى الطهويات **قوله**
 والترامم آية يعني الترامم التسلسل في الاحوال لا ينافي امتناعه في الامور الموجودة
 وما قال الشيخ وفي حواشي شرح التفسير من جريان التطبيق يدل على امتناع ترتيب
 امور بغير متبوعة بجملة في ثبوت سواء كانت موجودات او احوال وهذا البرهان

هو المعتمد في ابطال حواشي الاول لها وانبات الصانع فلو اقام ان تجوز استسلا في
 سد باب اثبات الصانع بالطريق الذي اعتمدوا عليه لم يفرغ بان قولهم بالمعنى ان ثبت
 الغير المتبني مع جريان التطبيق فيها اذ الترتيب ليس بشرط فيه عندهم لا يوجب
 سد باب اثبات الصانع بناء على اشتراط الوجود في جريان فكيف التزام التسلسل
 الا ان يوجب ذلك قوله كما لا يمنع انه الاولى تركه اذ الاضافات والسبب وجوده
 بحسب اعتبار العقل فاذا اعتبرنا تسلسلنا وادام بعينه لم نقلت بخلاف الاحوال
 فانما ثابته في انفسها وليس ثبوتها باعتبار العقل قوله لانهم جعلوا آية من حساب
 المقاصد هذا الجمل فلا بد من شئ بعد من كلامهم قوله بينهما تأمل اي في ذلك
 المتصور قوله ولا يخرج منها الا واسطة بين النقيضين قوله موجودة فيه ذلك
 لان النقيضة المعدومة تقوم بالمعنى قوله فلا يكون الحكم في هذا الجملة وان
 لكن يبقى جهالة اخرى ومن ان المعنى اثبت زيادة الى الية باشتراك الاحوال فيها
 وامتناعها بالمفوضيات لا بالتأمل والاختلاف بالمعنى المذكور فالجواب بانها
 لا توصف بالتأمل والاختلاف جهالة جنبه فالحاصل انهم ان ارادوا بالتأمل و
 الاختلاف في الاشتراك وانبات في غيرها عن الاحوال جهالة وان ارادوا معنى
 منها فالجواب بعدم انصافها بها جهالة قوله اجاب آية هذا الجواب منقذ ما حاربا
 لك اذ انقص الاتصاف به حال الالية بيا في كونه معدوما فعلم ان السبب ليس
 داخل في مفهومه في خارج عنه لازم له حقيقة المفهوم المتحقق بقوله كان معدوما
 بناء على ان عدم الجز يستلزم عدم الكل بل عينه وهذا الظرف في تجويز خارج
 التجريد تقوم الحال بالمعنى بناء على انه لم يبلغ حد الوجود في جزمه ويعتبر الموجود بالما
 بناء على انه يبين جزم من حد عدم قوله مشترك بين نفسه والاحوال وامتناعه
 عنها بقية سببي وهو ان حاله ليست زائدة على نفسه قوله في الالية ما هو
 عما هو بالما في النسبة وحذف احدى ابواب التخفيف والحق الخاف ابا لتفليس في
 الوصفية الى الاسمية وكذا الالية ما هو في حد ذاته له ما قبل الاصل الالية
 ثم ثبت التهمة بالتخفيف كما في قراءة مياك في اباك والمداد بيان الاحوال
 الالية التي هي من الامور العامة بحيث يتعدى الاحكام الى افرادها اعني الاليات

المصدر الثاني في المتن

الاليات المفهومة وكذا الحال في جميع المباحث قوله قدم آية مع ان التركيب الطبيعي
 تقدم مباحثها قوله لان البحث عنها آية وذلك لان المبحث فيها عارض لمبحثها حال
 الوجود او لعدم فلا بد من صحتها لوضوحها حتى لو فرض انشاع انصافها بها لم
 يتصور عارض عارض لها فضلا عن البحث عنه وانما لم يقل من حيث موضوعه لان
 البحث بكيفية صريح الموضوع ولا يذم الموضوع بالفعل قوله متاخرة عنها من
 الموضوعية عنها قوله في تفسير الالية عايدا الى بيان ان ما يصدق عليه
 الالية امر وراكل مفهوم يصدق عليه انه ما عدا ما كان لا ملاحظة في هذا الحكم
 بعنوان انه ما عدا ما حتى يكون الحكم لقابل ذاته وانما يبرهنه باعادة ما كثر
 تلك المعنومات فالتفسير مثلا ان ما يثبت الالية غير الضاحك والكاتب والاطح و
 غير ذلك ولا شك ان هذا الحكم يحتاج الى الية لا في مانع الالية فيها صدقت عليه
 وحاصل الية ان ملاحظة ما يصدق عليه الالية من حيث ان ما به الشئ هو هو كجمل
 المذكور جريها ولذا ترتب المفارقة على تفسير الحقيقة بما هو قوله لكل شئ الى ما يقع
 ان يعلم ويخبر عنه حقيقة اي الظاهر ما يثبت الى انه اقام لفظ الحقيقة مقامها بتبينها
 على اثارها وافالم يتوض الشئ الى اثارها قوله هو با هو لا بد من اعتبار
 التفسير من الموضوع والحق ليس الحق فالمداد هو الاول ذات الشيء وباشئ ما يدركه
 وهو كونه مفهوما في نفسه كجسم يقع ان يعبر عنه هو والسببية المستفادة من الية
 بكيفية التفسير الالية ولا يتجه النقص بالفاعل او الفاعل بخصيص به وجود الشيء لا شيء
 نفسه وهذا معنى ما قالوا ان الفاعل يعمل الشيء موجودا لا ذلك الشيء وهذا التفسير
 للكل والحق في خلاف ما به يجاب عن الشيء بما هو على ما هو مصطلح المنطقي فانه تحقق
 بالكل وبين المعنيين عموم وخصوص من وجه قوله تفسيره يعني ان الصفة كانت
 لا مقيدة قوله ثم الحقيقة من حيث هي الى ان يفران بلا خطا مع شئ في هذا
 الحقيقة مكانة قبل ما يصدق عليه الحقيقة من غير ملاحظة امره قوله بانية
 آية اي مفارقة بل عليه قوله ولا عارضة قوله فتلك اي المقارنات الاليات
 شئ من تلك الامور لا يشاره عنها من جميع الوجوه فلذا لم يتوض المصنف ببيان
 قوله من الامور آية حتى ما عدا ما بالوارض بقربته قوله سوا كان لازما او

او مفارقة فانها في المنزلة المتعارضة وتقر بنفي نفيها في المنزلة المتعارضة
 محل المفارقة على ما بين حرج من سوق الكلام قوله فانها آية ان ذلك الى
 ان امتناع انفكاك لازم الامة في الوجود المطلق او المعلوم مسلوب عنه كل
 شئ حتى نفسه فلازم الوجود ما يكون لزوم في الوجود الى ربي او الذي فقط وهو
 في المفارقة بالامانة في مقابلة لازم الامة من حيث هي وادخال المنطوقين
 في لازم الامة لا ياتي في ذلك لانهم ارادوا به اللازم مطلقا سواء كان لازم الامة
 او لازم الوجود ووجود الواجب عند القائلين بربا دونه داخل في المفارقة بهذا
 المعنى ضرورة ان الامة بقا لا يتبع انفكاك عن الوجود الى ربي في الذهن والالفاظ
 منه فانما بنفسه وكون الامة تعالى متمسكة بالانفكاك عنه في الوجود لا يقتضي وجوده
 مرتين وتقدم وجوده الخارج على نفسه لانه فرق بين ان يكون متمسكة بالانفكاك عنه
 في الوجود الى ربي وبين ان يكون متمسكة بالانفكاك عنه بشرط الوجود الخارج فتدبر
 فانه غلط فيه بعض الناظرين قوله ليست الا الامة الامة اي الامة ومقدما
 فخلا ضرورة امتناع تحصيل الامة بدون مقدما لكن المقومات في تلك المرتبة
 لا لم يكن مغايرة للامة صح ان يقال ليست الا الامة واما مقدما مقتضا
 فهي مغايرة عنها لا اختيارها الى اعتبار التركيب والتحليل وما من العوارض
 قوله على معنى آية بناء على تقريره على ان الامة من حيث هي ليس امرورا الامة
 ومقدما من عدم كون العوارض لا تلك المرتبة عبارة عن عدم كونها نفسها او
 داخلها فاقبل انه ينبغي ان يقول ولا يباينا بها كما قال في المباحين انه ليست
 عارضا لها وهم قوله خلوا عن المتقابلات اي عن جميع المتقابلات فلا يصح الحكم
 بالامانة ثبوت من المتقابلات اذ من المتقابلات التقضيات ويستعمل ارتقاها
 فلا بد ان استحالة خلوا عن المتقابلات ثم تجازكون المتقابلات ضدتين ويجوز
 الخلوع عن الضدين قوله وبالجملة آية لما كان المذكور في المتن مجرد تصوير المغايرة
 بين الامة والامور المتعارضة اراد الشارح اقامة الدليل او التنبيه عليه
 وانما قال بالجملة اي محل الكلام في بيان المغايرة لعدم توضحه في هذا الباب للامة
 المحصورة والعوارض المحصورة كما في المتن قوله اذا لوحظ الامة اي تصورت

تصورت حيث تكون فخطرة بالبيان متقفا اليها ولم ينفت الى امر زائد سواء كان محلا
 موصيا تبعا كما تلازم البين بالبيان المتقفا او لا كثر العوارض كان المحل فقصدا
 هو نفس الامة وما داخل فيها بالبيان ان لوحظ الامة من حيث وحدتها واما مقتضا
 بان لوحظ الامة مفصدة بالجزا فان الامة ليست سوا الاجزا فملاحظتها اجمالا
 ملاحظة الاجزا اجمالا وملاحظتها تفصيلا ملاحظة الاجزا تفصيلا وبما حوزنا لك نظيرا
 انه فاع ما قيل انه لا يظهر بهذا البين مغايرة الامة للوامن البينة بالبيان المتقفا
 لانه لا يمكن ملاحظة الامة بدونها وان ملاحظة ما هو داخل فيها مفصدا ليس لازما
 للامانة الامة بل تلك بعد ملاحظة تركيب الامة وتخليدها قوله لم يكن
 لبعض آية لان العقل يحول على انه مالم يلاحظ ثبوت قصدا وبالذات لم يكن الحكم
 به وعليه قوله بل يحتاج الى ان يلاحظ آخر اخرى ينفت اليه قصدا وبالذات
 لم يكن ذلك الامر متقفا اليه سابقا وان كان حاصلا باجمع كافي التوازم البينة
 قوله فيظهر آية اي فيظهر من هذا البين ان ثبوت من العوارض ليست للامة
 في مرتبة ذاتها حيث انفك عنها في الملاحظة العقلية قوله والامانة اجمالا
 ملاحظة اخرى اي ملاحظة مغايرة للملاحظة الاولى بحسب المتعلق كما بينه بقوله ان
 يلاحظ امر لم يكن ملحوظا له بخلاف نفس الامة وما هو داخل فيها فان الحكم بها
 وان كان محتجا الى ملاحظة غير الملاحظة الاولى كمن الملاحظة الثانية عين الملاحظة
 الاولى بحسب المتعلق فتدبر ما حوزنا لك فانه في ان فاعا للشكوك المتعارضة
 لنا طريق فيها تركن التفرع به في فاعا الطاب قوله وايضا دليل ثبوت لبيان
 المغايرة بين الامة والعوارض سواء كانت لازمة لها او متعارضة قوله لما
 امكن آية ارادة الامكان العقلي اي لما جاز العقل انهما بما يقابل فاعا العارض
 سواء كان لازما للامة او غير متبنا او غير بين كما تصور الامة بدونها وان
 كان المنصور في لا يجوز انهما بما يقابل بخلاف ما هو داخل فيها فان تصور
 بدونه في الامة المتصور والامة المتقفا في شرح العقائد الشافية
 حيث قال بخلاف التفاحك والالتاب ما يمكن تصور الامة بدون فاعا من العوارض
 قوله ومن هذا يعلم آية وما ذكرنا من ان تلك العوارض ليست للامة في مرتبة

ذاتها وان يجوز العقل انهما في بل واحد من المتعاقبات بعد انما في مرتبة ذاتها ليست
 مقتضية لشي منهما والاستدلال بها وهذا لا ينافي افتقارها الى ما باعتبار وجودها مطلقا
 او خارجا او ذاتيا وانما ذكرنا في هذه المقدمة مع اننا لا ندخل لها في بيان المعاني
 بمقتضى المكسبي من يتبع معنى تقديم حرف السبب على الجنبية وتمايزها فقال صاحب
 المقاصد من ان اذا قيل الاربعة زوج اوليس بفرد وان ذلك من لوازم الملازمة
 ومقتضياتها من غير نظر الى الوجود ليس بشئ كيف لو كان ذلك مقتضى الملازمة
 لا نقض لا حال عدم ايضا قوله على التعيين قيد بذلك لان الكلام فيه لا
 لانفاذ انما مقتضيه لشي منها لا على التعيين فانه بطل لا ضرورة ان الانبئة
 من حيث هي ليست الا انبئة **قوله** واذا قيلت الملازمة آه عطف على قوله
 واذا قيلت الى الامور العارضة وحاصل الكلام ان المالم يكن في مرتبة الملازمة
 الا الملازمة او مقوماتها فاذا قيلت الملازمة من حيث هي الى الامور الملازمة
 الى المنفكة عنها صح فيها باعتبار المرتبة والاتصاف مما فيقال انما ليست
 نفسها ولا داخل فيها ولا عدم كونها في مرتبتها ولا عارضا لها لعدم انها فيها
 بل واذا قيلت الى الامور العارضة صح فيها عنها باعتبار المرتبة بالكون
 فيقال ليست نفسها ولا داخل فيها لعدم كونها في مرتبتها ولا يصح فيها بقاء
 الاتصاف ضرورة انه من الاتصاف باحد النقيضين واذا قيلت الى الامور
 الداخلة صح فيها عنها باعتبار المرتبة بمعنى انما ليست نفسها فقط لان
 في مرتبة الملازمة ثلثان نفسها ومقوماتها ونفي المتوينة ليس بصحيح فبقى نفي
 التعينية فان دفع ما قبل ان ينبغي ان يقول ولا عارضة لها ايضا فتدبر فانه
 قد دل في الاقدام **قوله** فانما سئلنا آه تفريع على قوله فالانسان بنة من حيث
 هي ليست لانسان بنة **قوله** بطريق النقيض اي بالمفردين الذين كل واحد
 منهما نقيض الآخر بان يؤخذ احدهما بالآخر لا عدولا وبرود بينهما **قوله** كان
 الجواب الصحيح الى الجواب الذي لا شبهة في صحته بناء على المعنى المتبادر **قوله**
 فان تقديم آه كما ذكره الشيخ قدس سره يدل على ان ملء القول تقديم
 السبب على الربط فانه على الاول يكون القضية سالبة فيفيد نفي الافتقار

الافتقار وهو صحيح وعلى الثاني موجه فيفيد اتصاف الاتصاف بالسبب على الجنبية
 من الاتصاف واذا قيلت كان معناه ان الجنبية من السبب الاتصاف
 وان كانت القضية في الطالبين سالبة **قوله** قوله المتبادر قيد بذلك لانه يمكن
 ارادة الاتصاف بالسبب بان يعجز السبب مخرج المعنى لكنه خلاف المتبادر
 وكذا الحال في صورة التقديم **قوله** وهو حق لا عطف من انما ليست مقتضية
 لشي من المتعاقبات وما ذكر صاحب المقاصد من ان الملازمة من حيث
 هي مقتضية للوالتزما فقد عرفت في **قوله** فالمتبادر منها الاجاب
 العدولي اراد الاجاب العدولي الاجاب الذي يكون السبب جزا من المحمول
 وبغير المصنف بل الاظهر الجنبية وذلك لان الجواب قضية سالبة المحمول لا
 عرفت ان السؤال بطريق النقيض فلا بد ان موضوعه سلب النسبة فكيف
 يكون الاجاب عدوليا وما قبل من ان الجواب على تقدير التقديم ان كانت موجهة
 المحمول يكون معناه بنبية مع ان سبب البنية من انهما متوزمان فكل واحد من الجوابين
 صحيحا بل فرق فليس بشئ لان ملازمهما باعتبار عدم افتقار وجود الموضوع لا يقتضي
 ان لا يكون بينهما فرق بان يكون معنى احدهما الاتصاف بالسبب ومعنى الاخرى سلب
 الاتصاف **قوله** لم يدرنا الجواب من هذا السؤال لان جوابه بالتعيين والتعيين
 انما يدرنا اذا كان الزيد حاضرا ولا حاضرا انما لا يقتضي شي منها **قوله** بالمعنى
 الذي عرفت اي الانسان بنة من حيث هي لا يقتضي هذا ولا ذاك وانما ذلك بعد الاتصاف
 بوجود **قوله** فان قيل آه عطف على قوله فانما سئلنا واورد الفاعل لان التفريع
 الاول متعلق بقوله فليت موجودة ولا عارضة وهذا متعلق بقوله ولا واحدة
 ولا كثيرة لان ما لا ذكرنا في حاشية السئلة الى قولنا الانسان بنة من حيث هي اما
 واحدة او كثيرة وبين متعلقها ترتيب في الذكر فاورد التويعين كذلك وليس هذا
 اعتراضا على ما ذهب اليه فيما سبق ان الانسان بنة امر واحد مشترك بين افراد
قوله من حيث انما الانسان بنة زاد الجنبية بقرينة الجواب **قوله** وهو وقع بدل قوله
 آه لان اوفى للقول المذكور حيث رد الانسان بنة التي تزيد بين كونها هي الا
 نسبة التي نورد بين كونها غير **قوله** في اعتبارات الملازمة بمعنى ان ليس

انقضاء انساني في الموضوع الثاني

تقديمها لما يثبت الى الاقسام الثلاثة حتى يثبت تقديم الشيء الى نفسه والى غيره لان
اللامية المطلقة عين المقسم بل بيان اعتبارات اللامية بالقياس الى العوارض
وهو الظاهر من عبارة القوم وفي شرح التجريد ان تقديم لالامية لاعتبارات
الثلاثة وهو خلاف الظاهر وما قيل ان تقديم ما يطلق عليه اللامية فليس بشئ
اذ ليس المقصود بيان اطلاقنا **قوله** تقديم اللامية فيه اشارة الى ان المخلوط والمجرد
جاءتا من اللامية المعينة بوجود العوارض وبعد ذلك كما يدل عليه نسبتها بشرط
شئ وبشرط لا لا من اللامية مع العوارض ومنه عدتها في بزم بطلان الطهر باللامية
المعينة بنا وامتناع وجود المخلوط لان من العوارض ما هي اعتبارية ولا من الالامية
المفردة بنا او بعد ما في بزم صدق المطلقة على المخلوط **قوله** فان وجود
الاختصاص آه لا يلحق بغير ان الاعتبارات الثلاثة انما هي للامية بمعنى ما يثبت كليا
كان او جزئيا فوجد الجزئيات الطيفية اخص الاختصاص وجود اللامية المخلوطة اذا ظهرت
تلك الاختصاص معقودة بالعوارض التي كلفتها بلامية ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
تركيب الشخص من اللامية والشخص في الخارج نعم لو كان المراد بوجود اللامية
الطيفية في الخارج وهو مستلزم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا احتيج الى ذلك و
من هذا تبين انه لا يحتاج في اثبات وجود اللامية المطلقة ايضا الى القول بغير
المذكور **قوله** وفيه يجب ان انا ذكرنا انما يتم اذا كان التركيب منها في الخارج اما
اذا كان في الذهن فلا **قوله** وانا لا يوجد في الخارج وما قيل انما لا يكون معدوم
فيذم ارتفاع التقيضين واجتماعهما في اللامية المجردة فليس بشئ لان المعقود في المخلوطة
الطوية يمنع التقيض بعدم التوافق كما مر فلا يمكن ان يغير فيه الخلق عن عدم لان التقيض
بعدم لعدم تقديم بوجود العوارض فتكون مخلوطة لا مجردة على ان ما ذكره يستلزم
يكون متمسكاً بالوجود الاستدراك الم وهو المطلوب **قوله** ولا يجري العقوبات الى
لا تعلق في نفسها انما التعلق فيها بين اعتبار الحكم معها فكذلك في نفس
الامر كما طهق في تزويج العلم **قوله** بان يغيرنا مرة آه ثم يغيرنا مرة كذلك
يكون مفهوماً من المفهومات الثابتة في نفس الامر فتكون اللامية المجردة
بعد اعتبارها مفهوماً ثابتاً في نفس الامر كسائر الامور الفرضية بغير اعتبارها بوجودها

انما يجري عليها الاحكام الصادقة ولا اقل من كونها مفهومات اعتبارية انما الفرق
بينها وبين سائر المفهومات ثابته في نفس الامر انما ثابته مع قطع النظر عن الاعتبار
والفرضيات ثابته بتوسط الاعتبار فانما له صلب المفاهيم من ان التزم
ما ذكره هذا القائل وجود المخلوطة في الذهن وجوداً فرضياً غير مطابقاً لنفس الامر
والكلام في وجودها في الذهن بحسب نفس الامر ولا يمكن ان يقال ان الكلام في وجودها
في الذهن مع قطع النظر عن الاعتبار لان التقيض لعدم العوارض لا يكون الا باعتبار
الذهن **قوله** ولا حكم على شئ اه وهذا الحكم صادق فدايد من وجود المخلوطة في الذهن
بحسب نفس الامر ويغرب من هذا ما نشره اكلهما في ان المقابلة والتسمية باعتبار
الجنسين واخرهما بان المانع في المعدوم المطلق من الوجود في نفس الامر عدم
المطلق بهذا التجرد **قوله** ان المعدوم مطلق لا اي مفهوم وذا ان المتصرف
بمفهومه فرضاً بقرينة **قوله** باعتبار ذاته مفهوم **قوله** قد يتصور اما مفهوم
فنيقبة واما ذاته فاعتبار هذا المفهوم **قوله** وقيل له آه اما ذاته فتأجراً
صحيح مفهوم ولا مفهومه فنيقبة **قوله** كانت في جث داناً ومفهوماً مجردة
اما من جث فهو هو مقابل بمفهوم المخلوط وان كان من جث انه مفهوم لم يغير
فيه التقيض بالعوارض ولا بعد ما مر منها من المطلقة **قوله** وكذا الكلام آه
في الجهول مطلقاً اي في قولهم كل مجهول مطلق يمنع الحكم عليه بليس ان الكنتي في
بيان جهنن المغايرة باعتبار ذاته وبم انه باعتبار حصوله في الذهن فيقيم من
المعوم ومن جث ذاته ومفهومه فيقيم له ولذا جاز الاستدراك ولم يقل وان المجهول
مطلقاً **قوله** مع التوافق الخارجية الى التي يلحق الشيء في الخارج **قوله**
وجدت في الذهن وامتنع وجوده في الخارج لانه يستلزم التوافق الخارجية
سواء كان نفساً منها على ما قيل ان وجوده في الخارج بنفسه او من التوافق اللامية
على ما هو التحقيق من ان زيادته في الفعل **قوله** من العوارض فلا يكون
مجردة في العوارض مطلقاً **قوله** كما مر من ان اللامية في نفسها ليست بوجودها
قوله ليس من العوارض اللامية فيه جث اما اولاً فلا تسمي سبباً في المقصد
اسدس بان العوارض من اللامية ما يوصف الشيء باعتبار وجوده في

نحو انما نية والونية والجزئية واما انما فلان القائل لم يصح بكونه من العوارض
 التي نية بل بكونه من العوارض مطلقا واما انما فلان عدم كونه من العوارض التي
 بالمعنى المذكورة مقصود القائل لانه حينئذ يكون العوارض التي رتبة ادلا واطلة
 فلا يمكن وجود الجزئية التي هي ح اليها ان كانت اذ الجزئية من العوارض مطلقا لا
 يقال حاصل الاعتراض اذا لم يكن الوجود الذي هي من العوارض التي نية يكون من
 العوارض التي رتبة فلا يصح قوله ان اراد الجزئية عن النواحي الخارجية بوجوه
 في التي هي بلا شبهة لانا نقول ذلك على تقدير ان يراد من النواحي الخارجية ما
 يخرج الشيء في الخارج بمعنى الوجود لا ما يقابل فرض الفرض ان نفس الامر والوجود
 الذي هي من النواحي الخارجية بمعنى ما يخرج الشيء في نفس الامر وغاية ما يقال
 في توجيهه حاد ان الوجود الذي هي ليس من العوارض التي نية التي بنا في
 وجود الجزئية في التي هي ما يخرج الشيء الذي هي عارضا لها ولا يحفظ لها فانه
 ح تكون الماهية محفوظة للجزئية والوجود الذي هي ليس منها لانه لم يعتبر موهنة
 لها وان كان عارضا لهما الذي هي في **قوله** وبعد وضح الحق انه بعد
 وضح ان الفرض الذي هو لوجود الجزئية ما ذكرنا لا يمتنع من ان تسمى ما يخرج
 الشيء في التي هي بالنواحي التي نية كما سبقي والحق في **قوله** فلا يمتنع اما
 رائدة تشبيها للفرق بالشر لا كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسيج
 اوجواب اما المقصودة كما في قوله تعالى وربك فكبر واعلم ان الواجب على ان
 في امثال هذا المقام ان يبين مراد المصنف وتقصه كل الاضغاج فان
 مجرد بيان ان العوارض التي نية من قبيل الثاني دون الاول لا ينبغي في
 نوجب الاعتراض كما لا ينبغي بل الكفاية على ذلك بفضه ان الاعتراض هو ان
 حصل الوجود الذي هي من العوارض التي نية بسبب يصح ولا ينبغي ان لا يمنع له
 لان جملة من العوارض التي نية لا ينبغي ان لا يكون من العوارض التي نية
 بمعنى آخر **قوله** الماهية الجزئية موجودة زادات ح قد ساسر هذه الوب
 ينظر مناسبة ما في هذا المقصد لا قبله وجعل ما يوا المذكورة المنان وليست
 على انه قال بقوله فانه يوجد بتقديم القول اي فانه قال بوجوده وتبديلا للحكم

نية

انما موجودة فنقول القول بجمع العلى والتقليد والاحتجاج المذكور على التفسير للوجه هو
 لان التفسير على وجود الجزئية لم ينقل منه **قوله** فرض بهذا يعلم انه لم يرد الماهية
 المطلقة لانا نفس النوع لا فرد منه **قوله** مجرد عن جميع العوارض سوى الوجود بقرينة
قوله لا يوجد لاه المادة فقط بقرينة **قوله** قابل للمقابلة **قوله** لا يتطرق اليه
 في الفرض الواحد المادة قد فرض جزئية عن جميع العوارض **قوله** الا ان قابل اي
 في الخارج فنثبت وجوده **قوله** احتجاجا لما كان قوله للمقابلة اصلا لجميع القبول
 المعبرة في الروى فوض اول الاثبات ثم فزع عليه جزئية وفردية لازم منه لان
 الجزئية فرد للمطلقة وكذا الازلية والابدية **قوله** والاه لم يوض له فيه انه ان اراد
 عوضا جميع المتفصلات ثم وان اراد بعضا فلا يثبت جزئية عن كذا **قوله** لان
 ما يكون موهنا اي في نفسه **قوله** فانه الذي باطل آه يعني ان دعواه بدعي الاحتجاج
 لا يبين ان جميع فتوى علمت ان الجزئية لا وجود له في الحقيقة معارضة رتب الشرح
 قدس الله سره عليها بطلان المذنب للاستظهار **قوله** فانما في حد ذاتها قائلة آه
 التي نية في حد ذاتها لا يمكن الا الماهية كانت قبولها للمقابلة بطريق البدئية
 واما في مرتبة الوجود فهي قابلة لها بطريق الاجتماع كونها مع الوجود موجودا مع
 عدم موهنة ومع الوحدة واحدة ومع الكثرة كثيرة **قوله** فالاهية الاثبات
 ان زادات ح قدس الله سره به **قوله** واما وجود فرد آه **قوله** اي شخصها
 فالكلام على حذف المضاف وانما قال تشبيها بما مع ان قبوله للشخص واحد
 محي لان الكلام في قبول المتفصلات **قوله** وكذا ان اي ما ذكرنا من كون
 ضروري البطلان على تقدير ارادة بالفرق معناه المتعارف اي موهنة الشخص
 وان كان ذلك خروجا عن نحن فيه وان ارادوا به الماهية الجزئية بنا على انه
 فرد للمطلقة فهو ايضا ضروري البطلان **قوله** فان الحق ان معنى كلامه انه يوجد
 لاجل كل نوع من الاجسام البسيطة والمركبة فرد في نفسه لان ذلك النوع
 مجرد عن المادة قابل اي مقبل من قبيل بمعنى اقبل على ما في القاموس للمقابلة
 ان الشخص من المتفصلات لا للعوارض المتفصلات **قوله** هذا المقام اي مقام
 البحث من الماهية الجزئية فلا يرد انه ايضا من مباحث الماهية من حيث

المقصد الرابع من المصنف الثاني

لما **قوله** اما بسبب قد مر مع ان معنوها على تحقق حكم بالركبة **قوله** مجتمع
 ذكره لاني دونه ان المعنى في البسيط ان لا يكون اجزاها بالفعل ولا يعتبر انشا الاجزا
 بالقوة فان الخطا والسطر والجسم النقيض بساطع ان زيارته بالقوة **قوله** لابد
 في المركب في امور اخرى كل واحد منهما متصف بالوحدة بالفعل بدو اسطة او
 جواسطة او بوساطة **قوله** والاطلاق انه الى ان لم يكن كل واحد من تلك الامور
 واحد بالفعل كان بعضهما مركبا من امور غير متساوية بالفعل **قوله** بل حارا غير
 متساوية لانه اذا فرض جزءا بحيث لا ينتهي الى البسيط كان ذلك الجزء مركبا
 من امور غير متساوية وكذلك جزء الجزء وهو باقني بعد اسقاط واحد من تلك
 الامور الغير المتساوية وجزء الجزء وجزءه وجزءه فانه قد يقع انما يترك
 ذلك لو كان كل واحد من الاجزاء مركبا من امور غير متساوية اما اذا فرضنا احد
 الاجزاء مركبا من امور غير متساوية كما هو المتعارف من رفع الاجاب الكلي **قوله**
 اي المتعدد بالفعل في العدد وانه لا يشمل الاربعة كل مركب بالفعل فينطبق القول
 بالمدعى **قوله** كذلك يمنع انه كمن احاد العدد وحدات حقيقة لا يمكن انفارها
 بالفعل ولا بالقوة بخلاف احاد ما سواه فانه لا بد من ان يكون واحدا بالفعل
 يتقوم بالمتعدد اتم من ان يكون واحدة بالقوة اجمالا **قوله** وكلما كلمه
 كلامه موضوع للذات على الاثنين فهو كلامهما وكل منهما واحد في جاني الرحلة
 كما **قوله** كالا جناس العائنه على تقدير امتناع تركيب المائنه من ارجح
 من وبين **قوله** مركبة في العقل على تقدير كون المور حيا **قوله** ومركبتي
 مشار المفارقتين وهذا لم يذكره مثال **قوله** متميزة في الخارج لم يفسر
 فقط لان كل مركب في الخارج مركب في العقل **قوله** اذا كان آه وضع بهذه
 التفسير استدل **قوله** وان كان حاله قد حوّل لم يحال **قوله** انما يتم في الما
 المعقولة بالمكنه اي تفصيلا وكذا انما يتم اذا كان العقل انتهى بالمكنه موقوفا
 على عقلي ذاتية بالمكنه تفصيلا وكلا الامرين في خبر المنع **قوله** في قسم
 الاجزا اي اقل من ما يحسن به التركيب وهو الاجزاء ان فاذا زائدة يكون فيها
 اجتماع الاقسام المذكورة **قوله** فستأخذ اي كلاً او بعضا **قوله** متساوية اي

تفصيل في جناس المائنه

ان كذا **قوله** محتاج آه او يقال بامتناع تركيب المائنه من المتساوية وفيه واما ادراجها
 في المتساوية فغير **قوله** والافظ في العبارة آه اما بالقياس الى ما قال المصنف في عدم
 الطلاق التداخلة على غير المتعارف والقياس الى غير المشهور فلا يهاجم الاتفاق الى
 الاقسام الثلاثة بهذا وانما قال في العبارة لاني والكل في الحال وهو التفسير في الاقسام
 الثلاثة **قوله** اي صدق كل منها انه صدق الكلي على افراده وكذا الحال في التباين
 والعموم مطلقا او من وجه فالاشتراك الكلي متباين ان شخص افراد الانثى بالشيء
 او لا شيء من الانثى بل هو ظاهر ولا شيء من الكلي بالاشد او لا يصدق الانسان
 على شيء من افراد الكلي صدق الكلي على افراد بل متعدي وان جعل افراده متساوية
 للاصناف ايضا كان بينهما عموم من وجه وهو ظاهر وهذا انما يكون ان لان مرتبة
 التفوق والتفصيل بعد مرتبة التفوق فيكون العام متوقفا متوقفا بنفسه والخاص
 قائما به بعد تفصيله بينهما في الخارج قيام ووضوح والتركيب من المعارض والمقارن
 انما يوفى الذهن **قوله** بل يكون الامر بالعكس ليس حارده ان يكون الامر بالعكس
 البتة او يجوز ان لا يكون شيء منهما متوقفا للآخر بل انه يكون كذلك في الجملة وانما
 زاده بمرتب **قوله** فان انطلق هو المفهوم للحيوان **قوله** واما ان طعن ان لان
 التفهيم انما تقوم بالموصوف بعد تفصيله في الحيوان ليس متوقفا بدون ان طعن **قوله**
 بل هو جابر جراه باعتبار اجزائه عليه وكونه قصدا كما ان الصفة متفصلة للموصوف
قوله لان المائنه الحقيقية آه بنا على ان لا تركيب عتبا للمائنه الحقيقية الا
 من الجنس والعقل ومن متساوية **قوله** فاما المتباينة فاما ان يعتبر آه
 اي عاها اعتبار الشيء **قوله** ان يعتبر ذلك الشيء آه بان يعتبر الاضافة والاختلاف
 دون المتضاف اليه فقط فالتفسير فانه عبارة عن الخشب والمائنه والاضافة
 التي بينهما غير داخلية فيه وظهور لم يورد له مثال يكون معنى تركيب الشيء مع ما
 ليس علة ولا معلولا ان يكون فيه تركيب مع ارجس علة اغتبرت الاضافة
 اليه ومعلولا كذلك سواء لم يكن علة كافي العشرة او لان علة ومعلول كان لم يعتبر
 كونه مضافا اليه كافي الجسم فانه مركب من النيوبي والصورة وكل منهما علة للآخر
 لم يعتبر فيه وكون احدهما مضافا الى الآخر وبما حوزنا فظهر كون الطهر بين الاقسام عتبا

والنطق الالهي كالمباح المثل له وانفذ الشوك التي لا تظن **قوله** وهو
جزء من آية في انه جعل بالاطس بالفضل من هذا نظر ان المراد بالعدل الرابع اعلم
من ان يكون حقيقة او شبهة **قوله** في الخلق آية فانه اعتبر فيه اضافة الفاعل
الى مفعوله **قوله** وانما بها آية اشارة الى ان ذلك الشيء اعلم من ان يكون فعلا
او مادة او صورة او غاية **قوله** اما شبهة لا الماينة اي متفقتة في الماينة
النوعية والتميز بينهما بالاشخصات فلا يكون التمايز بينهما مفلا اذ العقل لا يدر
الجزئيات فلذلك لم يقسمها الى ما قسم اليه المتخالف **قوله** اما شبهة اي اشارة
اما شبهة **قوله** اما تمايزه لان لم يكن التمايز في الماينة مدركا الا بالعقل
فدر تمايزه ليسمى التقييم ومع التمايز العقل ان يمكن العقل تمايزهما في الوجود
سواء بالضرورة او بالبرهان **قوله** كالجسم المركب آية اي كاجزاء الجسم اذ من حيث
انه مركب منها **قوله** خارج اي خارج عن الخارج بالجنس متباينة لما ذكره الامام في
المباحث المتفرقة او يفر من قيمة الاجزاء الى المعقولة والحسوسة **قوله** فان
النفس انما طرفة آية لان التمايز الحسي يقتضي ان يكون كل منهما طرسا دون
النفس انما طرفة انتهى **قوله** وان ارادة اوردوه بطريق الاحتمال لا عرفت
ان المذكور هو اسبق **قوله** من الاجزاء الى رتبة تمايزها بالوجود في الخارج
وذلك لا يجعل احدهما الآخر **قوله** دون العقلية بالمعنى المراد منها في التمايز في
العقل فقط دون الخارج بغيره المقاب **قوله** طرسا تمايزا في ذلك
كون الشكل من الكيفيات المنقصة بالكميات **قوله** فان مفهومه آية هذا على ما هو
التحقيق من ان الذات المبهمة ليست راضية في مفهوم المشتق وانما يذكر في
غيره معناه لبيان النسبة المتغيرة في مفهومه **قوله** ولم ينقض آية اي بدور
مثلا وقد مثل له صاحب المقاصد بسبب الوجود والعدم لا يمكن **قوله** فان
العدايات آية اي عدم العدم ليس بذاته بل باضافة الى الكمالات فالمفهوم الوجود
وهو النسبة الى الملكة ملحوظة في التركيب من العدايات **قوله** حقيقة او اولى
اي متفقتة بالوحدة في الخارج او منقصة بالاعتبار كما خرج به الشرح قدس
سنة فيما بعد **قوله** فيكون وجوده قطعا لان ما في مفهومه السلب ليس وجوده **قوله**

قوله اذا لم يجعل الالهيات في اي مطلقا **قوله** الماينة الملكة آية اي اتفاق الحق
على ان الماينات الملكة في جنة كونها موجودة الى الفاعل والام يمكن ملكة
اختلافه ان الماينات في حدودها مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه والعدم
وما يلزمه اثر للفاعل ومعنى انما بتر استنباع الموتر الاثر في لارتفاع الموتر ارتفاع
الاثر بالمرء فتكون الوجود انما احيانا محضا ولب ونب الاثرى وانما يكون الفاعل
بعبية الوجود اسم لابل الماينات في حدودها مابينات وانما بتر والجعل بعبية
كونها موجودة واما تتبع الوجود في انما بتر شيئا فتكون الانصاف بالوجود حقيقة
سواء كان موجودا او معدوما ولب وجوب المتكلمين الفاعلين بزيادة الوجود
هذا كبر حق النزاع على ما هو الحق الطيفيق بالقبول **قوله** بجعله لجعل جاعل اختار
بهذا العبارة ولم يقولوا انما بتر الموتر او بفعل الفاعل لان هذه الالفاظ لا يمكن
الاستعمال في الوجود **قوله** اذ لو كانت الالهيات تصور مستند الى الكلى في صورة
جزئية للتوضيح وحاصله ان لو كانت الماينات في ذاتها لم يكون لارتفاع الما
بالمرء على تقدير ارتفاع الجعل ولو كان كذلك لزم ان لا يكون الماينات في حد
ذاتها مابينات لكن الثاني باطل لان ثبوت الشيء لنفسه ضروري واورد عليه
انه يجوز ان يكون عدم الجعل مستندا للمحال والجواب ان عدم الجعل ليس مستندا
بالذات والا كان الجعل واجبا بالذات فيقول لو كان الجعل ممكنا بالذات لكان
عدمه نظرا الى ذاته ولو امكن في ذاته لما حكمنا باستزادة الجع عند ملاحظة ذاته فقط
والثاني باطل لان اذا لاحظنا عدم الجعل مع قطع النظر عما سواه مما يوجب امتناعه
او وجوب الجعل حكمنا باستزادة المحال وعلى ما ذكرنا لا يرد المناقشة المشهورة بان
عدم ملاحظة امر آخر منه الواجب عدمه في نفس الامر فيجوز ان يكون لزوم المحال
لاجل ذلك لانه انما يرد لو اريد انه يلزمه الجع في نفس الامر لكن حرا في انما حكمه
باستزادة الجع فيكون ممكنا بالذات **قوله** فاذا ارتفع آية اي ان استند الى
قوله فان المعدوم آية مذكور بطريق النظر والمفهوم انه اذا كان المعدوم في
الخارج مسببا عن نفسه فذلك الماينات اذا ارتفع جعلها اي لم يتبع الجعل
بالارتفاع بالمرء اي لم يكن ذاتا فيصير سببا عنها فلا يرد ان الكلام في الماينة

الفصل في الالهيات

في حد ذاته لا في الماهيات المدونة فالتدوين المذكور لا يصح لتدوينه والمداد الخارج به
نفسه لا يكون صدق السالبة التي رغبة لم يرد بالخارجية ما هو المتعارف بينهم
بس الحكم هنا على الاقوال فحقها من الحقيقة بل ما يكون الخارج فيها طرف الحكم وكما ان
السالبة تكون صادقة كذالك السالبة ان السالبة الجمل اذ لا اجاب فيها حقيقة بل
بحر اعتبار فلا يراد ان صدق السالبة المذكور ان صدق الموجبة السالبة الجمل
لتلازمها كصدقها لا يلزم اثبات سبب الشئ لشيء **قوله** لعدم الموضوع سبب
انتاج اي بارتفاع الموضوع اعني مفهوم السالبة بالمرءة من نفس الامر كما ان
صدق السالبة التي رغبة المتعارفة يكون بعدم افراد الموضوع في الخارج **قوله** هو
الاجاب المعدول فانه يقتضي وجوب الموضوع فيلزم انتفاء الشئ حال ثبوته **قوله**
اي شئ من الماهيات على ان التام في الماهية ليس **قوله** بهذا ما يقتضيه
ان كونه مطابقا بمعنى في الجملة مع مخالفة لقوله مطلقا السبب المتعقبة موجبة جزئية
ما يقتضيه تقرير الكتاب للذي على ان ارتفاع الجملة بالكلية انما يلزم ان
لزم كيان شئ من الجزئيات مجعولة وهو سبب كلية فكلها يكون مستلزما بصدق
الموجبة الجزئية والمنشور الموافق لحرز المصنف ان احد المذاهب الموجبة
الكلية والمنشور الموافق لحرز المصنف فان زعمى موافقة الذي يلزم
في لغة المشهور وان روي في لغة المشهور يلزم في لغة التقرير فاحدى المتعاقبين لازمة
فلا يراد ان الاولى التي قبل الشرح قدس الله سيرة **قوله** مطلقا على العموم يحصل
المدعى الموجبة الكلية كما هو المشهور ويقتضض على الذي يمنع الملازمة اقول
ويمكن تقرير الكتاب بحيث ثبت الموجبة الكلية بان يقال ان الماهيات كلها مجعولة
لان كل ما كانت الماهية من حيث الصدق مجعولة كانت الماهيات كلها مجعولة لكن
المعتمد حق فالتالي مثله اما الملازمة فظاهرة لعدم اختصاص صدقها بفرد دون
فرد اما حقيقة المعتمد فلا يلزم كون الماهية من حيث الصدق على انه ماهية
فتكون الماهية من حيث الصدق مجعولة وجهه ناسخ وفي افراد فقط الماهية التي
الى ما ذكرنا وقبل من تقريره ان الماهيات كلها مجعولة لان ماهية ما مجعولة والا
ارتفاع الجمولية بالكلية واذا كانت ماهية ما مجعولة كانت الماهيات كلها

كلها مجعولة استوائا في الاماكن الذي هو عند المجولية ولا يخفى مافيه اما اولاهما ان استواء
في المكان الذي لا يقتضي الاستواء في المجولية لجواز كون خصوصية السالبة مثلا
ماثلة كما هو مذنب التفسير واما ثانيا فبانه بعد ادعاء ان الاماكن عند المجولية ثم
الذي ليس من غير حاجة الى اثبات ان ماهية ما مجعولة كما هو الاستدلال المشهور **قوله**
والممكن فتح ذلك الى فاعل فيه ان اللازم ان يكون البسيط لذاته فيحتاج الى فاعل
والمدعى ان يكون في ذاته فيحتاج الى فاعل لان النزاع في الماهيات من هي في قسمها
محتاج الى فاعل ام لا فيجوز ان يكون لذاته لا لغيره فيحتاج الى فاعل في الوجود ولا يكون
محتاجا لذاته الى شئ نعم المصنف الاجل كون السالبة لان المشهور ان السالبة لا يكون
واستدل بما هو المذكور في الكتاب **قوله** اولان اجزاء ما آة ولا يخفى كون الشئ ٧
مجعولا لا يخفى الجعل به سواء كان باعتبار ذاته او باعتبار اجزائه **قوله** والواجب
آة حاصله مع الملازمة المذكورة عليه بقوله لان كل ما فرض مجعولا فهو ماهية لجواز
ان يكون موهبة اي ماهية شخضية لاما مية كلية وضمن النزاع في ان الماهية بمعنى
ماهية الشئ هو كلية او جزئية مجعولة او لا في الماهية الكلية واما على ما ذكرناه
من التقرير فالحاصل الجواب من الشرطية بناء على ان المجعول موهبة الوجود لاما مية الوجود
الصادقة عليه فضلا عن مطلق الماهية ولا يلزم من صدق شئ على شئ ان يكون ذلك
مجعولا والا ان يكون اي السبب والعدايات الصادقة عليه مجعولة **قوله** اي
موهبة المراد بالوجود الخاضع لانتفاءه لا مفهومه الكلي **قوله** الماهيات المركبة
مجعولة لتلازم نفى المجعولة بالكلية وظهوره لم ينقض السالبة واجبة فيلزم
تعدد الواجب او متمسكة فيلزم انتفاء وجود المركب او واسطة فيلزم بطلان
الحصر العقلي بين الامور الثلاثة وسبب تخفيفه في تقرير المذاهب **قوله** كما
مر في باب التوفيق ولا يمكن بهذا الفرق بالاجمال والتفصيل لان ذلك اغا
باعتبار العقل وهو يكتفي في تقريره بالتفريق في العقل بخلاف المحسوسة **قوله**
والا فراض المذكور ومعارضته وليس نقض اجابتي على ما توهم اذ الذي ليس
المذكور لعدم مجولية السالبة لا يجرى في المركبات ولا يستلزم في الاقسام
للحال هو المدعى ان عدم مجولية السالبة فيكون الاغراض المذكورة مثبتة لنقض

الذي فيكون معارضة **قوله** والمخني ان البسيط آفة لا يفتي ان اللازم منه ان يكون
 البسيط مقبولا باعتبار العود والانعراج فيه **قوله** باثارة حقيقة آفة وهو ما اشار
 اليه بقوله الى ما ينسب الى المعترضة فانه اشار الى الجزم بين بكون النزاع فيه واجنب
 فتوجب لمتشابه المذاهب الثلاثة وانما كل حقيقة **قوله** لا قسموا الوجود آفة واما
 الساقون للوجود الذي فيقولون ان كل ما يورث الشيء فاما يورث ذلك الذي يورث ونفس
 الامر والمعدوم مسبب عنه كل شيء حتى نقف ان من العوارض ما يورثه بشرط الوجود
 وهو عوارض الوجود الذي في معنى واحدة عنه همه في عوارض الامة فلا يورثه
 انه يلزمهم ان لا يقولوا بغير الذاتية والوضعية والكنية والجزئية ولا شك ان
 الحار باكبيرة **قوله** وجعلوا آفة اي اعتقدوا كافي قوته تعالى وجعلوا الله شريكا
 الحق **قوله** الامة المكننة فابنه لهما واما المنهات فلعدم قبوله الوجود والى
 لا يكون له الا العوارض من حيث الخاجية واما العوارض التي تخلف في الوجود
 بناء على انه من حيث الوجود الذي فيمكن ان يكون له من حيث الوجود
قوله ولما فيهما انما اعجز فوطها لرفع الوجود من ليطر اخفاص بعض العوارض
 بالوجود الى ربي وبعبارة الوجود الذي في **قوله** اي الامور التي تفيض آفة الى
 الماد بالعارض الخاجي المحل في ما يورثه ويحققه ثم ان اريد بعرضها لامة
 انما كافيته في عرضها بعد الوجود كان هذه الافاق التوازن والية يشبهها
 المصنف حيث فرق بين عوارض الامة وبين عوارض الوجود بالزواضع
 الخوفا لم تكن الامة تلك الامة بخلاف عوارض الوجود وسبب
 به انما في قدس سره اربنا فيما بعد بقوله لان البحث عما يلحق الامة ان
 يورثها من حيث هي وان اريد به انما تفيض الامة ولولم خلية امر
 كان كل واحد من الافاق الثلاثة منفصلا الى التوازن والمفارقة وهو ظاهر
 لجواز ان يكون العود في الوجود الذي في والذم في او كيدما بشرط ما
 منفك عن الامة **قوله** انما وجدت لا يقتضي اخفاص عوارض الامة في
 اللازمة على ما فهم لان شمول الامكنة لا يقتضي شمول اللازمة واعلم ان
 بين الافاق الثلاثة عطف لان العود لا يمكن بدون وجود المودع فاما ان

ان يكون في الوجود الذي في فقط او في الذم فقط او بينهما واحتمال قسم آخر كان يكون
 العود من بابها والوجود من مفا او كان يكون العود من بابها وخصوصية كل منهما لامة
 مطلق الوجود واهم من عدم التدبير والانتفاء الى ما يورثه ظاهر العبارة **قوله**
 الحق قطع النظر آفة المعقود من التفسير في ما يورث من انه قد مر ان الامة من حيث
 هي ليست الامة فكيف يمكن لشيء ربيما وحاصل انه ليس المراد بالامة
 من حيث هي الامة مع قطع النظر عن ما عدا ما في من هذا الجنب بل الامة
 مع قطع النظر عن هو بانها الخاجية ولما كان هذا القدر كافي في الدفع الكافي المهر
 عليه واحال قطع النظر عن الوجود الذي في على المغالبة وزاد ان في قدس سره
 سره في ما علم من المغالبة **قوله** بل لطلق الوجود بل المدخل في ذلك المطلق
 الوجود اي الوجود الذي في كان بل عليه قول ان في قدس سره ووجدت
 الامة في الخاجي اوفي الذم من وصرح به في شرح التمهيد وبسبب الماد مفهوم
 الوجود ولا الوجود من غير انما رخصه من حيث لا تخلف الفضة فتدبر ثم
 اعلم ان ان اريد بله خلية الوجود المطلق او الى ربي او الذي في في العود من
 يكون ذلك شرط فيه فالوجود المطلق وكذا الخاجي والذم من خارج من الافاق
 الثلاثة اذ قيام الوجود انما هو بالامة من حيث هي على ما نص عليه في التمهيد
 وغيره لا بشرط الوجود واللازم تقدم الوجود على الوجود وان اريد به ان يكون ظاهرا
 له وصح في لوصفه فالوجود داخل في القسم الثالث لان الانتصاف بالوجود وان
 لم يستخرج تقدم المودع بالوجود لكنه يقتضي ان لا يكون المودع مخلوطا
 بذلك العارض في ذلك الفلاف وظاهر ان الامة في الوجود الذي في مخلوط بالو
 الخاجي وكذا في الوجود في نفس الامر مخلوط وكذا في الوجود الذي في مخلوط في
 نفس الامر لكنه لعطف ان باخذ ما بينه مخلوط شي من العوارض ففوق هذا لا
 معنى من جميع العوارض حتى من هذا الاعتبار فهذا الخوف من الوجود وظرف الانتصاف
 به وهو كونه في الوجود في نفس الامر كذا افاده المحقق الدواني وهذا على ما
 اخبره من ان ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت المبدأ له واما في ما هو
 المشهور من التفرقة فتقول انتصاف الامة بالوجود ليس انتصافا حقيقيا فان

زيادة الوجود خارجا كان او ذاتيا انما هو في التصور فهو انما هو في ذهنه فاذا اظلم
 العقل وانتزع منها الوجود ووصفها به كان ذلك فرعاً لظهورها في الذهن الوجود
 هو نفسها ثم اذا اظلم مرة ثانية وانتزع منها وجوداً ذاتياً ووصفها كان
 ذلك فرعاً لظهورها في الذهن ثالثة بوجود هو نفسها وهكذا وليس هذه الملاحظة
 والاتفات لازمة للنفس فيقطع بانقطع الاعتبار والملاحظة وهذا تحقيق ما
 ذكره صاحب التجريد من ان الوجود من المعقولات انانية وباحرناك يندفع
 الشكوك التي دحضت لناظرين في هذا المقام لان طول الكلام يذكر كما ووفقاً لما
 بعد الاحاطة بما ذكرنا يظهر كجلية الحال من غير حاجة الى القيل والقال **قوله**
 لا انانية من حيث هي تامة لوغ ما يتراى من ظاهرها من انانية
 عارضة للماهيات **قوله** فلا جازي بما ارضى الى لا يلبق على ما من
 تفسير المطابقة من ان لو فرض الحاصل في الذهن متصرفاً بالعارض التي رغبة كان
 عين ذلك الامر ولو فرض ذلك الامر اني ربي حاصلاً في العقل معاً وعندها كان
 عين تلك القوة فلا بد ما قيل ان الوجود اني ربي المطلق بما ارضى الى ربي
 على راي الحكماء اني ربي يكون وجوده عين ذاته فلا يكون من المعقولات انانية
قوله فتصور آه الفاعل لتفصيل او لتفريق ففهم ان رارة الى الفرق بين ارض
 والمجسوبة على هذا المعنى بان يراد ان لو كانت الانانية تنبئ بالجنس في نفسها
 لم تكن الانانية عند عدم اعتبار جعل الجاهل على معاني انانية وانما لي باطل لا
 الانانية انانية اعتبر معها اجعل اول **قوله** وارادو بالمجسوبة الاحتياج
 الى الفاعل الموجد اي المجسوبة المرئية على الاحتياج الى الموجد وكذلك الكلام
 فيما يتعلق بالنفس الاحتياج بطريق انتزاع بذكر السبب وارادة السبب على ما
 وعم لان الاحتياج الى الموجد متقدم على الابداء المتقدم على الوجود الذي مني فان
 فان الامة الممكنة الموجودة اذا حصلت في العقل انتزع منها ما هو خارج
 وجوداً بدنياً هو دخول الفاعل في حال الماهية امكنت فاحتاجت فاعاد
 فوجدت فصار تجسوبة **قوله** سواء كان آه هذا التفسير بالنظر الى الواقع
 لبثت الاحتياج الى الموجد لجميع الممكنات لان له مدخل في كون المركبة

المركبة مجسوبة دون البسيط اذا بنا الفرق بين الاحتياج الى الاجزا كدلت دون
 البسيط **قوله** عن وجودها اي خصوصية وجودها الخارجي وانما **قوله** ارادو
 تطبيق لا بد لهم على هذا المعنى **قوله** الاحتياج العارض آه اي الامكان الذي هو
 سبب الاحتياج العارض المذكور لان الامكان ليس نفس الاحتياج بل هو محتج
قوله اي ارادوا آه فممكنة وفاعل في وجودهم المشهور لاناً ممكنة اعم من
 الامكان بالنسبة الى الوجود او الجزء وكذا فاعل اعم من فاعل الامة والوجود
 ولو حمل فوهم على انهم ارادوا فاعل من المجموعية اي باعتبار الوجود بفتح ذلك
 القول وانطبق اليه من غير خلاف الا ان المصنف راعى اطلاق المجسوبة وعدم
 الاحتياج الى التفصيل **قوله** كما يتبادر آه على ان المتبادر منه في الارض
 بالمجسوبة وهو الاستغناء عن الموجد **قوله** من ان المدومات مستقرة آه على
 جعلهم المستقر اعم من الوجود فاذا حمل الخلاف المذكور على هذا المعنى كان الشرايع معنوية
 بالكلية بعيدا عن الخلاف المذكور واضح بين الحكماء ان في نفس المدومات **قوله**
 هذا تفسير آه خلاصة ان الشرايع بينهم لفظي **قوله** لان الحق آه لا يستلزم استمرار
 جارية العقلاء على الشرايع العقلية **قوله** سواء كان منها آه على الاختلاف في
 ان قولهم كل ممكن محتج الى موجد بهيئة او نظرية كما سباني وبنه ان رارة الى
 الراد على ما ذكره المصنف بقوله فتصور انتزاع غير محمول بان التذم من ان لا
 يكون مجسوبة بينه البتة له ولا يلزم منه ان لا يكون لازمة له كما لا يلزم من تصور
 المشتك بدون شاي الزوايا ان لا يكون المتشكك لازماً له في نفس الامر **قوله**
 كان الكلام صحيحاً لا يخفى ان المعقولات الثانية ما يكون الذهن طرفاً لا تصاف
 به سواء كان ذلك المفهوم مفيداً بالخيال او بالذهن او لم يكن مفيداً لهما ولذلك جعلوا
 العينية والمعلوية والامكان والحقيقة منها سواء اعتبر بحسب الوجود اني ربي او غيره
 بل جعلوا نفس الوجود اني ربي بنسبة والظاهر ان المجسوبة بحسب الوجود اني ربي في
 المعقولات ان بنه كيف لا وقد فرضوا بان الامكان علة الى جهة فلا يكون منشأ
 الاتصاف بالوجود اني ربي فلا يكون الكلام على هذا التفسير صحيحاً كذا افاد
 المحقق الدواني والجاب ان ذلك انما يرد لو اراد بالمجسوبة نفس الاحتياج

على وجهه ظاهر العبارة اما اذا اردت بها المحبوبة المسبب عن الاحتياج كما مر فبره
 قط يران الانتهاء بالحب الوجود الى بى **قوله** والتقييد كلف اذا لا فائدة له
 وهذا كما قال الزجاجية الخارجية ليست لازمة لما بينته الا بجهة بل لم يثبتها الا بعد
 القرينة على التقييد حتى يرد ان كون المتبادر من الوجود الوجود الى بى قرينة
 على التقييد المذكور فلا تكلف فيه **قوله** ان معنى قولهم آه بى ان معنى قولهم انما
 جعولة نظيره هو الاحتياج الى الموجد لا الاحتياج الى التفرغ ومعنى قولهم انما
 غير جعولة انما ليست نفسها ولا جزؤها انما كان ابعده لا شرا كمن مع قار المصنف
 فانه ليس بتخصيص كثر فائدة يرد عليه ان هذا الحكم قد علم من قولهم ومعنى ثبوت
 فاعدا ما يقع بيان فالتفويض له مستدرك ولانه لا يوجب ملذبة التقييد و
 ما قيل من انه علم هذا بى ان يحمل قولهم غير جعولة على السبب فبانه على
 جميع الموجودات المذكورة محمول على السبب كما لا يخفى **قوله** ولاننا نثبت موثرا
 بالاعطف الى ان النزاع بسبب جعل النفوذ فانه يستحق معنى الخلق والهيرونة
 والغير ومعنى طفق **قوله** اذ لا فائدة آه فيه بحث لان هذا انما يفيد عدم تعلقي
 الجعل بالسواد بى معنى السبب ولا يفيد تقي تعلقي الجعل بان يكون نفسه
 اثر الفاعل وتابعا للجعل ومعنى التأثير استنباع الموثر الاثر لا ما يتبادر الى
 الوجود من ايجاد الاثر **قوله** وكذا آه هذه المعذرة لا دخل لها في بيان انما
 بجعولة بل توطئة بى معنى الجعل ودفع لامر من انه اذا لم يكن ما بينه ما بجعولة
 انتفى المحبوبة بالكلية لان كما يبرز تعلقي الجعل بى من الوجود والموصوفية فهو
 ما بينه لا نفسه **قوله** بى جعل الوجود وجودا وكذا في الانتهاء بى جعل الانتهاء
 انتهايا **قوله** بى تاثيره ان فالانتهى الى ما بينه باعتبار الوجود فيصور توسط
 الجعل بينهما بان يقال جعل ما بينه موجودة واسبب الاثر الانتهاء حتى يرد
 انكم قد اعرفتم بكون الانتهاء اثر الفاعل بنفسه فلو لا نقولون انما بينات كلفها
 كذلك وان الاثر هو الامر الى بى والانتفاء بسبب ذلك **قوله** لا بى انما بى
 انتفاءها موجودا آه فان الانتهاء انما يكون موجودا آه اذا كان الى رجحانها
 موجودا وفيما نحن فيه الى رجحان طرف لنفسه **قوله** فان التبعيل آه نقول للمعقول

المعقول بالمحس لا بى نفسه **قوله** وهذا الحق آه فيه بحث ما ذكره انما يقع اذا كان الانتفاء
 بالوجود حقيقيا بان يكون الوجود امرا زائدا على الما بينه بنفسه الما بينه به سواء كان
 الوجود موجودا بنفسه او معدوما وقد عرفت بطلان بناء على ما هو المشهور من ان ثبوت
 شئ لثبوت ثبوت المبحث لا ان يقال باستثناء الوجود عنه كما ذهب اليه الامام
 او يقال بالاستثناء من دون القرينة كما ذهب اليه الحق الذواني اما اذا استرعا
 محضاً ولا يكون في الخارج الا الما بينه فلا معنى بقوله انما يجعلها منقصة بالوجود **قوله**
 كلاهما فصح على ما صورناه بى ان النزاع لفظي وانت قد عرفت حال ماصوره
 والاصواب ماصورناه في صور المبحث من النزاع معنوي والخلاف في ان الما
 بنفسه اثر الفاعل وكون الما بينه بى او موجودة امر استرعاي تحقيق او ان الما بينه
 بى انفسها ما بينات وتاثير الفاعل في انتفاء الما بينه بالوجود فالفاعلون
 بعينيه الوجود فاعلون بالاول والفاعلون بزباديه يقولون بان في وهذا
 ما ذكره الحق الذواني في نفسها بنفسه وبينه بياناً شافيا واختاره شارح
 حكمة العين في مبيانه واثار ابيه ارج قدس الله سره في جوابها بى
 شئ وهو بى ان مرتبة عدم تعالى مقدم على الجعل في مرتبة العلم منيرة متكثرة
 في غير تعلقي الجعل كما كلف يقال ان الما بينات في انفسها اثر الجعل الذي
 ان يقال ان ذلك التكثر والتقدير بى العلم فيكون انفسا بجعولة بالجعل
 العلوي وان لم يكن بجعولة بالجعل الى بى ونعم ما قال المصنف ان هذه السئلة
 من المداخل **قوله** المركب ان الحقيقي وهو مالا يكون تركيبه بى اعتبار المعبر
 وذلك بسبب كونه موصوفاً بالوجود في الى بى مع قطع النظر عن اعتبار
 المعبر سواء كان تركيبه من الاجزاء الخارجية او من الاجزاء الجوهرية عند من يرى انما
 متغيراً للمركب ما بينه **قوله** ان كان قابلاً بنفسه بى القيام بنفسه ان لا ينجح في رجحان
 الى بى يقومه كالجسم المركب من اليموني والقصوره وكما ستر بى تقدير تركيبه من الخشبة
 والهيئة فبى القيام بنفسه ان ينجح اليه فالتركيب القيام بالغير لا يكون الا عرضاً ومنه
 ان ليس له جوهر مركب يكون حاله في حاله فالتركيب ينجم في الذات والصفة وانما
 البسيط من غير منجزها اذ منه ما هو خارج الى محل يقومه وليس بهيئة كالمثورة

٢٠١
 ١٠١

بى

المصنف رحمه الله تعالى

البنية والنوعية الشخصيتين على تقدير ان لا يكون الجوهر جثا نعم بسيط مظهر فيها
يقوم بنفسه وفيها يقوم بغيره كما وقع في التوحيد فتدبر فانه قد خيرا ان يكون في هذا المقام
قوله يقوم بعض اجزاء بعض اخر منها اراد ببعض الاخر ماعدا الجزء القابم سواء
كان متعدد او واحدا محتاجا لبعض ذلك المتعدد وادى بعض اخر او لا كالصور
النوعية للمركب من العناصر فيكون المركب من جزيئات فضاء **قوله** اي ان لم يبق بعض
اجزائه ببعض بل كان كل من البعض موجودا بمراسه غير حال في الآخر فيستغني كل
منها عن الآخر في وجوده فلا يكون المادية التي اعتبر تركبا منها موصوفة بالوحدة
الطبيعية اي ان بنة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر **قوله** نحن بهذا المقصد آه
انما قال حتى لا يتركز بنا المسئلة على المبادئ البنية في موضع آخر
لكن حتى التعليم يقتضي التقديم اذا كان يمكن تقديمه كما فيها نحن فيه لتدنيته في التعليم
قوله على ان آه حاصره منع الملائمة المدلول عليه بقوله والا يستغني كل عن الآخر
مستندا بان انتفاء القيام الذي هو اخص لا يستلزم انتفاء الاجزاء الذي
هو اعم **قوله** والآن لم يكن آه لانه لا يجوز ان يكون كل منها قائما بالافرد في حاله فيه
فيكون الجزء الذي قام به الاخر قائما بآه فلا يكون المركب قائما بنفسه
قوله يقوم بآه لا متناع فيانه يتركز به **قوله** فاما ان يقوم اجزاه اي
على تقدير امتناع قيام الوض بالوض **قوله** حتى يفوراه واما البليقة المركبة
من السواد والابيض مع عدم اشتراط قيام احد بهما بمجدة فتركيبه اعتبارا وكونه
التي ج منها النفا و **قوله** او يقوم جزء منه آه اي على تقدير جوار قيام الوض
بالوض **قوله** مركبة اي تركيب حقيق يكون سببه المركب موصوفا بالوحدة
الحقيقية **قوله** او غيرهما الى الاجزاء التي المحولة **قوله** اذا علم آه وفيه اشارة
ان ان تركيب المادية من امرين متساويين في الصدق وفي التحقيق جرد
احتمال عقلية طبعين ان اي العلم به **قوله** امر اي سواء كان محولا او غير محول
قوله غير خارج لم يفهم الذاتي بالامر الداخل لانه لا يحتاج من العلم بتركيب
المادية ان العلم بمركبة الغير منه وبني لفته في آخر وايضا لم يجمع
قوله لا بان يشتركا في ذاتي آه **قوله** لا بان يشتركا آه بيا للجوهر السبتي

المقصد الثاني في الوض

السبتي لغير الذي يدل عليه انما وحاصله ان الاشتراك في ذاتي بالمتن المذكور فقط
او المتما لفته بنة او الاشتراك في الوض فقط او الاختلاف بنة فقط لا يدل على التركيب
قوله وبساطة اصلا وهو ظاهر فيبقى احتمالات احدا الاشتراك في ذاتي وآه
التي لفته في آخر وهذا يدل على التركيب الاشتراك في ذاتي والمتن لفته في عرض الاشتراك
في عرض الاختلاف في ذاتي الاشتراك في عرض الاختلاف في عرضي تباخر وعلى منها لا
يدل على التركيب والمصنف ترك الرابع لظهوره **قوله** لا بان يشتركا اي بان يعلم
اشتركا **قوله** اي يلزم آه اشارة الى ان قوله لا بان يشتركا على بنة حب المتن
قوله تمام ما بيننا الفهم راجع الى ما يرجع اليه فغيره بنة لاني المادية والغير فغيره
تمام ما بيننا المادية والغير فالمراد بالمادية المضافة الى المتن المنطقي المنقوص
بالحكمة بقرينة لفظ تمام وبالمضافة اليها هي التي هو موثا من الشخصية
فيقول المتن الى جواز كون طبيعة نوعه للزدين فوقه كما فراد بسيط مثال
للامرين المتشابهين في تمام المادية المختلفتين بالعارض وبهذا على تقدير ان
يكون المتعين خارجا عن الشخص **قوله** وكذا الوجود مثال لا يختلف بالعارض
السبتي **قوله** في السبوت الذي هو ذاتي الوجود وان لم يكن ذاتيا للمادية
الموجودة وبهذا القدر يكفي لان يقال انها يشتركان في ذاتي **قوله** المستند
الى المادية فيه ان لازم بنة اشارة الى ان لازم المادية اذا كان مستندا
الى غير المادية لا يدل اختلافه على التركيب وهو ظاهر **قوله** فهذا القسم آه يعني
ان قوله واعلم آه فخصيص بقوله لا بان يشتركا آه مستقل بمركبة الاستثناء
قوله لا بد من تركيب آه فان قلت ان اريد ان الاحتياج كاف في تركيب
المادية الحقيقية فبطل كونه حاصلا بين كل معقول وعلة ولازم وعلته
مع عدم تركيب المادية الحقيقية منهما وان اريد لآه منه في ذلك وان
اخرج الى اخر آخر فيرد المنع على قوله ولا لم يجمع بينهما مادية حقيقية
لجواز ان يكون حصول الوحدة الحقيقية بنة كذا الامر الاخر غير مدخل للاحتياج
المذكور قلت المراد انه لا بد من الاحتياج المستلزم فلا تضام بينهما و
صيرتهما موصوفة بالوحدة الحقيقية ولا شك انه اذا انتفى ذلك الاحتياج

يتحقق حصول الماهية الحقيقية وتطهر ان هذه المسئلة بهيئة والمثال والاشكال لان
 المذكور بقوله اولو استغنى آفة تنب عليها **قوله** هذا الحكم اي الملازمة المدلول عليها
 بشرطية اصل المسئلة لان التمثيل المذكور ليس تمثيلا للمسئلة **قوله** للتوضيح كذا
 الاشكال الاثبات الملازمة حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي **قوله**
 وادور العكس آفة مثل الاعراض توهم ان كل واحد مركب حقيقي لا يترتب عليه
 انما لا يترتب على كل واحد من اجزائه وان ليس له جز سوى الاتحاد والمكونات
 حاصل الجواب الاول نسيم التركيب فيها ومنع ارتفاعها سواء باو حاصل الجواب
 الثاني منع التركيب في هذه العكس وتسميه في المعجون ومنع ان لا يكون جز سوى
 المكونات **قوله** وهو الهيئة الاجتماعية في هذه الجزاء الصوري بالهيئة الاجتماعية
 بناء على جمعها في الجواب ليس في العكس الهيئة الاجتماعية ولو فرض بالمرج في المعجون
 وبالهيئة الاجتماعية في العكس كان التفسير صحيحا وضعف الجواب بآله **قوله**
 والاولى آة انما قال والاولى بوجه الجواب الاول في المعجون تحقيفا وفي العكس
 حذرا لانه لا بد منه من الاجتماع في بطلان عكس العكس وهو الجزاء الصوري بخلاف
 الجزاء الموضوع في جنب الانسان لكنه مخالف للتحقق اذ لو كان الاجتماع جزئيا كان
 معدوما في الخارج وانما هو اعتباري عارض له وليس جازما **قوله**
 فبعض للمزاج الى الكيفية المتوسطة الى صفة بعد التمسك والاشكال **قوله**
 الكيفيات الاربع يعني ان اذا حصل المزاج يفيض على المتميز صورة نوعية
 يقتضي انما لا تقتضيه لم تكن مرتبة على اجزائه **قوله** ويؤيد ما ذكرناه من
 ان المراد بالمزاج في المتن ما هو سبب حصوله ما قال الامام فانه لا يوجب هذه
 البشارة الا على الصوق النوعية وان كان يصدق المعنى انتهى على المزاج ايضا
 وذا قال يوجب **قوله** وهو الترتيب المخصوص اي كون كل شئ من صفة في
 مخصوص او الهيئة التي ترتب على ذلك **قوله** وقال اي ذلك البعض **قوله**
 يستحيل آة بناء على انه يلزم ان يكون شي واحد جزاء في نفسه من الوجود
 وذا لا يجوز انما لا يجوز الجزاء في جزئين منه **قوله** فتأمل وجهه ان ذلك
 انما يتم اذا كان الترتيب او الهيئة المترتبة موجود في الخارج وانما اذا كان

126
 كان اعتبارها بجزئية يستلزم عدم السريان في الخارج فالحق انه عبارة عن القطع الحشوية
 المعروفة لترتيب او الهيئة **قوله** الا ان تلك الهيئة آة لا فرق بينهما الا بانه في
 ان احدهما موجودا فيكون الكل موجودا او بعد اعتبارية معدوما في الخارج الا بان
 القول لعدم وجود العكس في الخارج عالم يقول به عاقل بخلاف الجزاء الموضوع في
 الخارج ومن هذا علم انه على تقدير التركيب لابد من الهيئة الاجتماعية سواء كان
 المركب حقيقيا او اعتباريا فاما لا ينافي ما ذكرنا في الخارج قدس سنده في حواشي
 المطلاع من ان كل مركب لابد منه من هيئة اجتماعية وجدانية يكون جزوا من المركب
 والمراد بالهيئة الاجتماعية الجزاء الصوري ليطرد في الجسم المركب من الصوري
 والصورته على ما فسره في تلك الحواشي في بحث تقسيم العلم وفي بحث الترتيب
 فذا يدرك النفس بالجسم المركب من الصوري والصورته وان لم يكن كل مركب
 جوهرية متقوما بالوحد **قوله** ولا شك آة اشار بتقدير مذهب المقدمة الى ان
 في عبارة المتن ايجاز الحذف بالقرينة الى انية وهذا على راي الفاضل بان الاشارة
 المحولة متغايرة في الخارج ما هيته سواء كانت موحدة وجودا او لا واما على راي
 الفاضلين بالاشتراف فليس في الخارج الا الوحدية البسيطة والتركيب منها في الذين
 اعتباري **قوله** حقيقة واحدة كذلك اي بالوحدية الحقيقية اي مع قطع النظر عن
 اعتبار الاعتبار اما على راي الفاضلين بتركيب الماهية عن الاجزاء المحولة في الخارج
 بانضافها بالوحدية في الخارج واما على راي الفاضلين بانما اشترافية والتركيب
 انما هو في الذين فانضافها في الذين **قوله** وكان الجنس منقسم آة لانه
 عدة يجب مفارقتها بالمعول التركيب الماهية الحقيقية منها فلا توجد طبيعية
 مفارقة عنه فان نظر الى ان الطبيعة الواحدة لا يقتضي اربع متغايرة كان الكلام
 فضلا واحدا فيلزم الاختصار وان نظر الى انه ليس جنس اولى من جنس كانت الامور
 المتغايرة لازمة لامر واحد فلا يرد ان معنى استخدام العدة للمعول انه مني خففت
 تحقق لا اينما تحققت تحقق فلا يلزم للاختصار وان الواجب الاول يدل او لا
 ان لازم كلام الامر واما على تقدير عابيه الفصل فالا يلزم اقتضا الامور المتغايرة
 لامر واحد ولا يستلزم فيه فذ يفرق انه قد خفي على بعض الناظرين وما قيل انما

مقتضى العلم في الموضوعات

انما ذكرنا انما يتم في الابتناس المستقرة الانواع لا في جنس متغير في نوع واحد فلهذا
 لا يفر معلوم النسخ لما عرفت من انها رطبة موصفة بالتركيب من الجنس والعقل في الا
 مع البخر في ذاتي والمخالفة في آخر ومادة النقص يجب ان تكون متغيرة **قوله** وهو
 غير مستند في آه ان من حيث ذاتها فاستدما للمعدل في بعض الصور كالجاذب الاخير
 والشرط المسمى بوارطة استدما لعلته الثانية لا في ذلك **قوله** ولا يجب آه
 زاد الواجب من ان منها السبب مسابغا ولا يخفى ان يقول وانما غير مستند
 لكونها اشارة الى الخارج كغير الجواند وهو عدم الاستدما **قوله** غيب
 اشارة الى الجواب آه زاد لفظ العبارة اشارة الى ان المقدمتين المذكورتين
 لا بد من صلاحتهما في الجواب لان الشق الاول من الترتيب مبني على المقدمات
 الاولى والشق الثاني على ان ثبوت الا انه لا كان يخص من العلية على تقدير اراة
 الثانية والاستدما على تقدير اراة ان ثبوتها مشبها لهما كان في الجواب
 كفاية ذكرها في العبارة استدراك **قوله** فانقضى الحكمة وزين لم يعد
 الموصول في المخطوف اشارة الى انه امر واحد ويكون احدهما علة وعدمه عليه
 الجنس لثبوت علة العقل له صفتان يتبادر منه العلية الى درجة اشارة
 كل منهما لان لزوم الاختلاف او لزوم المتقابلات شي واحد انما باعتبار
 الوجود الخارج وكذا السليم الذي يرد على شئ ومنه العلية على شئ آخر
 على ذلك **قوله** في لغة لفظ عدمهم لانه يستدما ان يكون بينهما تباين في الخارج
 وان لا يقع محل احدهما على الآخر وان يوارد العقل ان فته على معلول واحد
 لان الجنس من حيث واحد والخص من بعد انقضاء العنصر **قوله** انما المطلب
 آه فتواف بما هو المقصود دون الاول مجله قال الحكم الثاني آه يدل من
 جملة قال الحكم الاولى وكذا لم يوظف عليها **قوله** يوضح آه صفة كاشفة لقوله
 بينهم في العقل فالصلاحيته في العقل **قوله** مطابق آه صفة كاشفة لخصمها
 ومحنة المطابقة ان يكون عين تمام ما يميز النوع لافق بينهما الا باعتبار
 من المطابقة ما من مطابقة الصورة انذنية للمعلوم لان المطابقة بينهما
 المعدلين لا بين العلم والمعلوم **قوله** علة له يخص في العقل اي علة بصفة من

نراك

من صفاته في الوجود الذي لا يخرج اذ لا تميز بينها فيه **قوله** بين النوع واحد
 آه فهو متحصل بالقياس الى الجنس وان كان مما تجا الى عوارض محددة صنفها او
 شحفا فاسمى من ان نسبة الشئ الى النوع نسبة الفصل الى الجنس فلا
 وجه لما قبل كما ان الجنس امر مبهام لجنس الانواع كذا النوع يجعل الامتياز والاشخاص
 ثقب جمل الاول مبهما والثاني متحصلا غير مبهم **قوله** لئلا يعمق آه كان لفظ
 ان يقول والام بعقل الفصل بدون الجنس لان وجود العلة يستدما وجود المعلول
 دون العكس لئلا يكون معكلا بعد الاخرى اذ ذلك لان في عدم استدما
 الفصل للجنس خفا على كونه خاصا والخاص يستدما العام بخلاف العكس ووجه
 صحته ان اذا كان الفصل علة لوجود الجنس في الامتياز لا يجوز ان يوجد فيه
 علة اخرى على امتناع التوارد على ابدل بعد تحقق احد بها فبذلك ان لا ينفصل
 بدون فصل **قوله** لا حاجة به آه في اشارة الى ان المقصود المنقول عن الحكم
 هو اصل المدعي وهو ان الفصل علة للجنس والذليل المذكور اختراعه المتأخر
 فلا حاجة بنا الى تطبيقه على هذا المعنى فانه ليس بقوله الحكم البين في جري
 النوع **قوله** اي فصل لان الكلام في الجنس والفصل فالمراد بكونه خطأ
 هو سببه **قوله** ليس ذلك آه تأكيد لما قبله **قوله** شيان مجتمعا كما
 في البيت مثلا **قوله** اي الى ان يقتضيه آه اعني الكلام على الخلف بقدرته
قوله فلم يفرق والمراد بكونه احد هما سببه **قوله** ليعرفه الا فرار فبما
 مقاما للجنس والخصيص باعتبار كونه متشوقا **قوله** بان يكون اذ سوا كان
 بينهما تباين في الماهية او لا **قوله** ولزوم رابادة تحقيق افا في هذا
 التحقيق بيان جهة التباين بينهما التي لم يكن متصفا كذا فيما سبق ليعيد
 الحمل وجهة الاتي اعني الوجود بجمع انه كيف يصح حملها على كل مع
 خبر بينهما **قوله** العام له مفهوم آه اشارة الى ما ذكر ابن سينا في
 الثمانين ان ليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كل على حكم كل على
 حيث هو كل بانه انه اعترى الا على بشرط خروج الفاضل عنه كان جزء
 من الماشي الفاضل غير محمول وان اعتبر بشرط دخوله في اي من حيث اشارة

يحصل بان تمام ما ينسب وان اعتبر مع قطع النظر عن الاعتبارين فان قيل لا
 الفرق سوى ان الحيوان المحصل بان طين منطبق على حقيقة فرد موجود في الخارج والماثل
 المحصل بان طين منطبق على فرد متوهم ونسب عدس ثلث الكليات **قوله** كما تحفظ
 وهو انه يزيل اياهه وجعل مطابقا لما كان **قوله** لم يقصر على هذه الاشياء فيس
 هذه العبارة مشيرة بكل الشخص الذي هو جزئي حقيقي على زيد وهو ياتي في ماض
 به ان يجمع قدس سره في مواضع عديدة من كتب احوال احوال نسبة الشخص الى
 النوع نسبة الفصل الى الجنس كما ان اعتبارات فان اخذ بشرط دخول النوع
 فيه وكونه متحصلا مطابقا لتمام اعمية زيد كما ينبغي واذا اخذ بشرط خروج النوع
 عنه وكونه زيد مركبا منها كان جزوا بجزء يكون عليه وهو بهذا الاعتبار جزئي حقيقي
 لان انضمام الكل الى الكل لا ينفذ المادية واذا اخذ من حيث هو مع قطع النظر
 عن التخصيص والابسام كان ذا جزئين وهو لا عليه ولا ياتي ذلك كونه جزئيا
 حقيقيا من حيث خروجه عن النوع وانضمامه نوع **قوله** فاذا اعتبرناه
 نخرج على ما قبله اي اذا حصل بين العام والخاص بعد الانضمام جهات التباين و
 الاتحاد فاذا اعتبر العام من جهة الاتحاد كان نوعا واذا اعتبر من حيث التباين
 كان جزوا واذا اعتبر مع قطع النظر عما كان متوقفا عليه انضم مع الجزئية للتباين
 بين الجزاء والمجموع بالاعتبار وان كانا متحدين بالذات والاطلاق الجزاء على
 الذاتي في قولنا الجزاء الجزئية باعتبار كونه جزوا من حد النوع او باعتبار كونه
 متحدا مع الجزاء بالذات **قوله** اي ان حيث انه محتسب اي ليس المراد من اتحاد
 الحيوان مع ان طين اتحاد من حيث المفهوم فانه خلاف الواقع بل اعتبارا متحصلا
 به متبنا اي صيرورته ناطقا لا متحصلا به امر ثالث كما في المركبات الخارجية **قوله**
 قد دخل فيه آه حاصدا ان يوجد الحيوان متحصلا متوقفا بحيث يدخل الناطق في
 هذا المتحصل لا الناطق لا بشرط شئ الى ان طين من حيث هو مع قطع النظر عن الابلام
 والتخصيص فانه لا يدخل في النوع بل الناطق بشرط لا اي باعتبار كونه متباين للحيوان
 خارجا عنه بان يعتبر الحيوان المبرم ويعتبر ابيه الناطق فيحصل كل منهما بالآخر و
 بصير نوعا ونفسيه ما ذكره الشيخ في الشفا ان الى معنى بشكل الطال في

جنبه وما دونه فوجدته قد تجاوز انضمام الفصول اليه انما كان على زمانه ومنه كان حيث
 وان اخذ من جهة النفس الفصول وكتبت المصنف في لادخل في آخر لم يكن من
 تلك الجهة وكان في مقام بل حيث بل مادة وان وجهه تمام المصنف في دخل فيه ما يكن
 ان يدخل صارت نوعا فان بالشرط ان لا يكون زيادة ويكون مادة وبشرط ان يكون
 زيدا ولا يكون نوعا وبان لا يتوقف ذلك بل لحيث ان يكون لكل واحد من الربايات على ان
 داخل في جهة من معناه يكون حيث **قوله** كان هو الانك اي من حيث الحقيقة اذ
 لا تباين بين مجموع الحيوان الناطق والحيوان المحصل بالناطق وان كان متباين بين
 المفهوم فردا ان مفهوم الحيوان المحصل في مفهوم المجموع وبهذا مع قول ان يجمع قدس
 سره او لا يجمع لان **قوله** واذا اخذناه آه ان اخذنا لكل واحد منها مفهوما متباين
 لا يخرج من جهة امر ثالث كما في المركبات الخارجية **قوله** ابل شئ منها على الآخر لا حكم
 بوحدة الاثنين ولا على المركب لانه حكم بوحدة ابل مع الكل **قوله** بنظم ابل صورة اخرى
 حيث يكون محصلا لها ومبينة اياه وبهذا مع دخولها فيها وكونها اياه ومنظمة
 فيه على ما وقع في العبارات لاسيما حيث ان يكون محصلا لامر ثالث كما في الاعتبارات
 التي في فتيحه احدى بالآخر في هذا الاعتبار ضرورة ان الحيوان المحصل هو الناطق
 المحصل فيطابق شأنا واحدا اي يكونان في صورة واحدة وراثة مدة امر
 واحد هو النوع لا اختلاف بينهما لاسيما حيث انضمام بالذات وعدمه **قوله** صورة على
 هذه اي لا يعتبر كونها محصلا لتلك الصورة بل من حيث انما بانضمامها الى الاخرى محصلا
 لثالث **قوله** ومادة للنوع بشرط ان الفصل بشرط لا شئ بطلان عليه المادة كالمحس
 ووضع في عبارة الشيخ اطلاق الصورة عليه وليس ذلك باعتبارين مختلفين ان كان
 كونه احصا من الجنس فهو صورة وان لاحظ كون كل واحد منهما اعم من الآخر من حيث
 المفهوم كان كل واحد منهما مادة وصورة **قوله** ومع محله آه لا يبين جهة المحل
 في الاخر المحولة سابق الكلام في بيان معنى المحل فمما للام **قوله** هو بينها الخ
 اي ما بينهما الشخصية انبثت في نفس الامر سواء كان في الاعيان او في الالوهية
 فيتمثل القضايا الخارجية والحقيقية والذاتية انما افرادها من الموجودات
 الذاتية والوهمية اي الوهمية فيتمثل في قولنا شريك اباري تمنع والعقفا

جنبه

ظاهر في ذلك ما افردنا فرضت حقيقة **قول** حقيقته بن ما انقط فقط **قول** اني لا
عليها موالاته لصفه كاشفة **قول** في تركيب الالهية آه ما مركان بيان كيفية الحق و
هذا بيان كيفية التركيب منها بل هو في الالهية فقط او في الخبير انما قيل
انها في الوجود في الخبير او بعد انقضاءها في الحق الذي انما قيل ان خبير بان ما هو
جزء حقيقته ليس محمول وما هو محمول ليس جزء حقيقته فاطلاق المحمول على الاجزاء
سحى نظراً الى اتحاد الجزاء والمحمل بالذات وان اختلاف الحق والعقل والاعتبار و
عند هذا الاشكال في التركيب العقلي بعيد عن المقصود بمراعى **قول** وليست نسبة
آه بن بعينها مما رفعه رفع الالهية فلا يمكن تصور الالهية بدونها وبهذا ليس التركيب
قول صور الشيء واحد اي صوراً ماخوذة من امر واحد او صوراً ماخوذة من امور
متعددة فلا يرد ما ورد في الحق الذي انما قيل ان كان المراد بقوله اما ان
يكون صور الامور متعددة ان يكون صوراً علمية لمفومات متعددة فلا يمكن
صور الامور واحداً لان الاجزاء لما كان في المفهوم يكون باعتبار وجودها في الالهية
صور المفومات متعددة ضرورة وان كان المراد ان يكون صادقة على امور
فهذا القسم غير محتمل لان الكلام في الاجزاء الصادقة على الالهية وان كان المراد
اعم من المعنيين فلا يخالف بين القسمين اذ يجوز ان يكون صور الامور متعددة
بالحق الاول وصور الامور واحد بالحق الثاني فيكون مخالفة في المفهوم متحدة فيما
صدق عليه **قول** فهذه الاحتمالات آه وما ذكره شيخنا في التمهيد من انه على تقدير
ان يكون صور الامور واحداً اما ان تكون تلك الصور ماخوذة من امور متعددة كالحب
الخبير او لا فهذه احتمالات اربعة فمنها على ان اراد بكونه صور الامور واحداً
ان يكون مطابقاً له حقيقة له حقيقة امر واحد والافتك الامور المتعددة ان كانت
واحدة في ماهية ذلك الواحد كان واحداً في المقسم الثاني كانت خارجة عنه
لم يكن اجزاء **قول** ان يكون صور الشيء واحد بسيط اي بالقياس الى تلك الصور
فلا ينافي ذلك تركيب ذاته ولذا قال لا تعدد فيه فحقى هذا كونه التركيب منساف
العقل فقط **قول** باعتبار ان شئ من تبه المراكات والبيانات كما مر
قول ولا يمتياز بينهما آه فغير بعينية يعني لما كانت مشتركة من نفس البهوية

الوحدانية بسيطة من غير ملاحظة امر اخر وجود او سببي ولم يكن بينهما امتياز في الخبير لانه
لان حيث الوجه الالهية والامر حيث الوجود كانت جبراً وجعلها واما ما قال الحق انه
في ان اصحاب هذا المذهب يقولون وجود الحق الطبيعي فذلك الاجزاء غير موجودة في الحق
فلا يكون بين المركب وبين المكيك في الخبير و متحدة مع في الحق فغير انهم يقولون
وجود الحق الطبيعي بان يكون امراً مغايراً لذات ما به فاللزام منه ان لا يكون الاجزاء
من حيث مغايرتها لذات موجودة في الخبير وذلك لا ينافي وجودها من حيث
انها عين الذات في الخبير **قول** ولا اشكال فيه الا ما سلف آه قال الحق الذي
فيه اشياء آخر مثل ان يكون الحكم بالتحاد بينهما جازياً من قبيل اتحاد الماء وماء الموجود
في الوجود لعدالة بينهما وان تكون تلك الاجزاء خارجة عن قوام الامر الخبير فيشترط
منه فيكون نسبة بالجزء بحد اصطلاح وان يكون العقل لا يبال ما هو معروف في
الوجود الخبير حقيقة بل الامور المترتبة وان تكون تلك الذات بسيطة ليس
الشخصية سلباً عنها هذه الاشياء من حيث هي كاهم في العوارض والحق مدونه
لانا لان ان الاجزاء معدومة فانما عين الحق متحدة معه في الحق والوجود اما التعدد
في الالهية ولازم خروج عن قوام الامر الخبير مطلقاً بل في الخبير ونحن معترفون
انما القوام بل في الالهية فتكون اجزاء حقيقته لتقوم به في الالهية ولازم ان العقل
لا ينافي الامر الخبير فان قيل الامر الخبير ليس الا ان يحيل في الالهية ما هو مراد
ان هذه نقه وهو متحقق وان اردت معنى آخر فلازم وجوده ولازم جواز سلبها
عنها نعم اذا اوضحنا على واحدة منها مفصلاً جاز سلبها عنها لكن هذه المرتبة متأخرة
عن الالهية من حيث هي كما مر **قول** الا انها موجودة بوجود واحد فالتكبير متقدم
على الوجود كما سبق **قول** لزم حلول شئ واحد آه اي ما هو في قوة الحق اذ لا يصح
الحلول في الوجود الذي هو امر اعتباري فان التفاف شئيين باس واحد متشخص
محال لانه حكم لوحدة الاثنين سوا كانه ذلك امر موجود او لا قال الامام في المصنف
المشرفية اعلم ان الله هو مستحق الاتحاد من وجه والمغايرة من وجه آخر فافقنا
لناس ان حيواناً فالمغايرة بينهما حاصلة لان ماهية الحيوان غير ماهية الانسان
والاخذ حاصلة في الوجود فانه ليس الحيوان موجوداً والانسان موجوداً لا في الحيوان

الموجود هو الوجود بعينه وبما فيه من موصوفات فانه كيف يمكن ان يكون له ما يشبه واحد و
تفرده ان الجوان لا يوجد الا وان يكون فيه بقية بقية اما الناطقة او اللسان طلبة فانه
يستحيل ان في الوجود جوان لا تملك بل يجب ان يكون بقية باحد مذهب القديس بقا
على وجوده لانه يستحيل ان يوجد مطلقا ثم بقية بل بقية او لا ثم يوجد واذ كان كذلك
فالوجود انما يفيض لذلك المذهب الذي هو مجموع الجوان مع القيد واذ كان المذهب موجودا
واحدا كان الوجود الواحد وجودا لشيء ووجود ذلك القيد انتهى كلامه ولا يخفى عليك
ان هذا التفصيل لا ينفق عالم بقل بان الوجود الواحد قائم بهما من حيث يخص كل
منهما بالآخر لان حيث الوجود قد عرفت ان الجنس المحقق المفضل المحقق عن النوع
فان قيل فمضى هذا لا يكون تلك الامور المتغيرة لما هيته متقدمة عليها بالوجود مع
تقدمها بانها في الخارج وقد عرفت تفرده في حقه ان الجزء مقدم على الكل بالوجود وقت
ان تقدم بهما انما هو يجب العقل بغير ان اذا نسب الوجود الى الجزء والى الكل فكل
بان الاول اولى من الثاني وبهذا لا يقتضي تغايرهما بالوجود **قوله** تغاير المذهب
ما هيته ووجوده فمضى هذا التركيب شاذ من وجود الاجزاء كما في الوجودات
العرف ان الانبعاث الذي يوجب حصول ذات واحدة حاصلة في الجملة دون ان
قوله وبهذا يبين ان لا يخفى ان المستفاد من التمسك المذكور ان هذا العقل
يعتبر في الكل الوجود من الوجوه حيث اكتفى فيه بمسؤول الذات الواحدة منها الا
الا في الوجود او في الهوية وبسبب ان الوحدة شكل يقال على الوحدة باي
وجه كانت في الوحدة في النسبة فيصح ان تلك الامور المتغيرة ما هيته ووجودا
تتحد باعتبار الذات كما ذكرنا اننا في قدس سنه لا يبين هذا التمسك ولا يبين
رد المذهب المذهب اللاحق بان ان العقل يقتضي الا في الوجود والهوية
قوله دون الامور العديته او دون الوصفيات مثل الوجودات لانه لا يبين
كما عرفت عبارة عن الماهية الجزئية ولا شك ان الابيض معبر في الهوية ابيض
دون الانسان فالعقود في الخارج حقيقي الا انه نوصف بغير عدم العينة في الامور العديته
لكنها تظهر في عدم الا في لانه يمكن ان يقال ابيض خارج عن هويته الابيض و
ان كان واحدا في مفهومه **قوله** والا كان معنونه او يعني لا فرق بين الانسان

بجانب

الاش والاشي في ان هو بينهما موجوده فالقول بان احدهما متصل في الوجود دون
الآخر تخلفه وبهذا يظهر ان ما اختاره المحقق الاول في ان المعبر في الكل الا في الوجود
الوجود سواء كان موجودا بوجوه ذاتيات كان في الذاتيات او لوجوده بالوصف كما في
الوصفيات والعدييات ومصادق ذلك في مثل الاش كونه مشتقة منه وفي مثل
الاسود قيام السوداء به مع انه لا يجري في مثل تركيب ابياري فمضى نيل بصريح لانه
اذ كانا متحدين في الوجود فالقول بان احدهما موجود بذات والاخر بالوصف تحكم و
ما ذكره من المصادق انما يدل على صدق تلك المفهومات عليه لا على الا في الوجود
الوجود **قوله** بمعنى ان مصادق عديته ذات واحدة آه قيل المصدق المتعدى بعلى
معناه الكل فينضم الدور فتتأمل معلوم الا بنية مجهول الماهية فيجوز
اخذه بالوجه الاول في تعريفه بالوجه الثاني وفي قول اننا في قدس سنه
لا يشبه فيه اشارة الى ما قلنا وما قال المحقق الاول من انه ما لم يتحقق الكل
لم يتحقق صدق المفهومات المتغيرة على شيء واحد فان من كون الشيء صادقا
عليه هو كونه متحدا بالآخر في وجوده بشبهه الكل فانك اذا قلت ج وب
متحدان فيما صدق عليه كان هذا حكما على شيء واحد بانه يصدق عليه ج وب فيقول
ان من ان كان هذا الذات عين كل منهما لزم على شيء على نفسه او غيره لزم الا
الاشين ولا يلزم مادة الشبهة الا بان يقال بما متحدان في الوجود فمضى ان في
المفهوم منه فيجوز بان لا تملك الملائكة المستفاد من **قوله** اذا قلت ج وب متحدان
فيما صدق عليه كان هذا حكما على شيء واحد بانه يصدق عليه ج وب بل كان
حكما بان تلك الذات جهة الخاصة **قوله** وابعلم انه ما كان بيان التركيب الماهية
من الاجزاء المكونة وبهذا بيان النسبة بين التركيبين وفيما ايضا ثلاث مذهب
وجه الضبط ان التركيب الخارجي اما ان يكون مبنيا لتركيب الذمعي في ان كل
تركيب خارجي لا يجوز تركيبه من الاجزاء المكونة فلهذا ان لم له انما هو بالاجزاء
الخارجية والنوحيات بالاجزاء المكونة كذا رسوم وابيه ذهاب صاحب المحاكات
واختاره اننا في قدس سنه او لا يكون مبنيا لانه فاما ان يكون التركيب
الذمعي المبنى على تركيب خارجي وبكذا ينبغي ولا شك في الخفا بين البنية والب

والله وذهب الجمهور وهو في الشك في ان يكون التركيب الذي هو س و ب
 للتركيب الثاني و اخذوا المحققين الاولين وقالوا ان التركيب الذي هو س و ب
 الى رتبة و البتة لا يكون تركيباً حقيقياً وإنما يوجد الجنس والعقل منهما بغير
 من التخصيص **قوله** اي بغير محموله آه الى ليس المراد بالمدجودة في الخارج فان البتة
 المقدر الذي هو مقيد بها وما اجزاء من اجزاء ان والسف اجزاء خارجة اصطلاحاً
قوله ويكون القول آه انما نفرض روح انه لا يدخل فيها هو المقيد الذي آه الى لزوم
 مع آخر وهو قد وجد التام لا يثبت واحدة مع انفا قد تم على انه لا يكون الا واحداً
 نقل الامام في شرح الاقتران من الحكمة المشرفة ان الحد قد لا يتركب من الجنس
 والعقل فان الماهيات المركبة منها ما يتألف حقيقة من الاجناس والعقول
 فلا بد ان تكون حدودها مشتقة عليها ومنها ما تتركبها على غير ذلك نحو حقة
 في الجدة و تتركبها لا من الاجناس والعقول كالتفكاك بل من اجزائها والمقصود
 من التحديد ان يدل على الماهية بحيث يحصل في العقل صورة مطابقة لها فلا
 عليك بعد ان نفعل بهذا الا لا نورد الجنس والعقل فيما لا يكونان مثل حد
 الجسم المأخوذ من ابيض مما يدل على حقيقة الجسم وحقيقة ابيضاض ووجوده له
 فانك اذا فعلت هذا فقد دلت على حقيقة الشيء **قوله** لان الصورة المطابقة
 هي المثلثة آه بين ان المطابقة منصفة في المثلثة من الاجزاء المحمولة اذ لا فرق
 بينهما وبين الماهية الا بالجمال والتفصيل والمفروض ان الصورة المثلثة من
 الاجزاء هي لفظة للصورة المذكورة فلا تكون تلك الصورة مطابقة للماهية لا سيما
 مطابقة امرين متماثلين لا مر واحد بان يكون كل منهما صورة تمام الماهية **قوله**
 كانت هي تلك الاجزاء بغيرها لا اجزاء محمولة فيه حيث لان الاجزاء المحمولة عين الاجزاء
 الى رتبة ذاتها والفرق بينهما باعتبار اخذ المحمولة لا بشرط والى رتبة بشرط لا
 وهو مناط المحل وعدمه كما عرفت **قوله** وبالجملة آه الى تتركب النفس المذكورة
 ونقول مجمل هكذا **قوله** متباعدة لتلك الاجزاء بذات امكلا او بعضاً **قوله** فنزعم
 ان يكون شيئاً واحداً قد عرفت انه انما يزم ذلك لو لم نجد الاجزاء المحمولة و
 الى رتبة بذات **قوله** لا ينافي ترتيبها الى آخر في المحل كما ت ومن انفس

من انفس من زعم ان كل تركيب من تركيب الجنس والعقل اما المركب العقل فملا واما المركب
 الخارجي فلا نه راجع تحت جنس من الاجناس العشرة واذ كان له جنس كان مستلزماً على
 والعقل و تركيب من الاجزاء البقية المحمولة فان العدد مستلزم كون فرداً اجزاء محمولة مركب
 ايضاً من الاجزاء المحمولة فانه متبوع تحت مقولة الحكم فآه انه كم مركب من الوحدات
 والبيت متبوع تحت الجوهر و تحت الجسم فاذا كان تمام حقيقة المركب مجموع الجنس
 والعقل فلا يجمعان لم يتم هذا **قوله** بل مركب حاسي آه هذا هو الحق والمذكور في
 الشفا ان تركيب الذي في المركبات الخارجية باتركيب الخارجي وكل مركب
 خارجي من المادة والصورة الى اجزاء المشتركة او المختلف البقية المحمولين الى الماخوذين
 بشرط مركب من الجنس والعقل في انهم و بما يلزم ان الى رتبة ان اذا اخذ الا
 بشرط كما عرفت **قوله** والاشتقاق آه هذا لو اريد بالاستتقاق معناه المتعارف
 بين اهل القولية اما لو كان الاخذ باعتبار ما لا يفرق بيني فلا ورود **قوله** كما
 ففما من كونه على الجنس في الخارج والوزنية على هذا القيد مناسباً من **قوله**
 وكل ذلك صنفه ظاهر ما تضمنه **قوله** والجنس ان نفس له عدم وجوده فهو
 في الملك وان كان حاساً متحركاً بالارادة على راي المتكلمين **قوله** ان كان هو
 الجوهر آه الامام للمعه الى ذلك الجوهر الذي يملكه الظن في الانسان وهو صورة
 النوعية او النفس الناطقة وحي لا شك في ان ليس شيئاً وبعضهم جعله على
 الجنس واول العبارة الدالة على الاشتراك بالمتن اي لانه مشترك لم لا يكون
 ان يكون مختلفاً بينهما وهذا القدر كاف في دفع النقص **قوله** بل هو اثر من آثار
 فصل ويجوز اشتراك المتماثلين في عارض واحد كما عرفت **قوله** الى ان رتبة واحدة
 قبله بذلك لا يجوز تعدد الماهية واحدة اذا كانا في مرتبتين بان يكون احدهما
 مفصلاً عن رتبة الجنس والآخر جنس آخر فوفقوا لانا طي والحس ولم يفرقوا
 ندس احد ستره لانه فائدة لان بيان فائدة قيد القرب بقية فان العقل البعيد
 قريب من رتبة الجنس البعيد **قوله** اما مع وحدة الذات آه بين ان التبدل الذي
 ذكره في اشتقاق نورد العقل وان صورته في الواحد الشخصي كنه جاز في

في الواحد بالذات سواء كان شخشا اولاً **قوله** فان طبيعة الجنس في النوع اي الواحد ذاك
 واحد بخلافه في النوعين فانما مخصصه في كل نوع يكون يكون الفصل عند طبعها فلا يكون
 المعدول واحد بالذات وتوارد الفصول مع شخص الجنس ليس احداً متقدماً على
 الآخر فتدبر **قوله** كل واحد من الفصيلين آه حاصله انه كلما شئ نوار وانما متين
 يمنع توار وان قصتين من جنس واحد كما لفعلين والمادتين والصورتين
 لاستدراجه توار وانما متين وفيما نحن فيه على قاعدة العينة يكون الفصل علة
 فاعلم انه اذا العلة الموجبة اذا كان امراً واحداً لا يكون الا فاعلم **قوله** اثر الفصل
 في الفصل واحد عبر عنه بالذات من كونها في مرتبة واحدة **قوله** ولما شئ
 تقدم آه اذا احساس قد يكون مبدأ الحركة وقد يكون الحركة مبدأ للاحساس **قوله**
 اذا جعل التمام في قوله الفصل القريب هو الجزء المميز التمام **قوله** فاشبه قوله
 آه مثل اذا تركب ما بينه من جنس وفصل مركب من امرين متساويين كان
 ذلك الفصل وكل واحد من جزئيه فضلاً قريباً بغير المميز من جميع ما عده و
 لا يذم التوارد لعدم كفايته كل واحد منهما في وجود الجنس والجزأين ان للجزأين
 سيما في مرتبة الفصل المركب والعلام في تعدد الفصل القريب في مرتبة واحدة
 بالقياس الى الجنس نعم انهما في مرتبة آه انما كان ذلك لانه لم يظهر بطلان البطلان
 حتى يكون الاستدلال الموقوف عليها باطلاً **قوله** لان جنس كل واحد آه مع الفصل
 بدون الجنس لا اذا وجد الفصل في شئ بدون وجود الجنس **قوله** لاستحقاق
 ان يكون آه لانه عبارة عن تمام الذي المشترك بين النوع وبين ما بين ما و
 لا تعدو في التمام **قوله** لاستدراجه التخصف لانه من امتناع ان يكون نوع واحد
 جنس في مرتبة واحدة **قوله** في التخصف وهو امتناع التخصف **قوله** ضعف
 يظهر اي على الوجه الذي قروه بقوله ويظهر حقيقة ما طعنوا فيه فان ما عرفت
 تلك النوع في نفس الامر وكون بعضها صحيحاً وبعضها غير صحيح يظهر ما طعنوا فيه
 كما اوردوا الشرح قدس سره من التماس والجزأين بيان ذلك وكان
 الاولى ايراد بطريق التفسير بان يقول بعد **قوله** ويظهر حقيقة ما ذكرناه

129
 ذكرناه انما عاكس الى آه وان يترك لفظه وضعفه كالاخفى **قوله** عليه اي على
 ما تضمنه **قوله** فتخصف بالآخر كما طاعة المركبة من النوعين العامين كالمطابق للولول
قوله اذ لم يكن ان يكون آه يقع ان التماس يستلزم ان يكون بينهما عموم وخصوص
 من وجه كما صوروا الشرح قدس سره فيما سبق وذلك يمنع في الماهيات
 الحقيقية لان الدليل الذي اوردته على التخصف الذي في الجنس والفصل
 انه اذا لم يكن الذي تمام المشترك فانما ان لا يكون مشتركاً اصلاً فيكون متخصفاً
 بالماهية او يكون بعض من تمام المشترك مساوياً والايذم التماس في تمام
 المشتركات ولما لم يكن ان يكون لماهية واحدة جنس في مرتبة واحدة
 يكون ذلك البعض المسمى داخل في تمام المشترك الآخر الذي يكون ذلك
 البعض غم من فلا تركيب للماهية الحقيقية لانه من جنس فصل شخص ياد
 من امرين متساويين بخلاف الماهية الاعتبارية فانما يجوز ان يكون بعض
 تمام المشترك فيما اعلم من كل تمام مشترك بعض لماهية ولا تنتهي سلسلة
 تمام المشتركات كونها امر اعتبارية فتكون الماهية المركبة منهما مركبة من
 امرين بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في الماهية التي فرض في تركيبها منهما و
 تحقق تمام المشترك في النوع الذي هو بازا الماهية وتحتوي البعض
 في النوع الذي فرض بازا تمام المشتركة حقيقة المعلوم **قوله** فقد صار نوعاً
 لان مع زوال اتمامه وصورته مطابقة تمام الماهية النوعية **قوله**
 فضلاً عن رجاء عنه بالاضافة والمجتمعة كذا فيتنى وانما يراه بالملحظة حيث فيه
 في المعطوف بقوله مقوماً له فالمراد بالفصل المميز **قوله** في مرتبة اي لا
 يكون بينهما عموم **قوله** فيستلزم آه لانه لا بد لكل جنس من ذينك النوعين
 نوع آخر لا يتحقق فيه ذلك الفصل القريب المقوم بهما حقيقة ما في الحقيقة
 فيتحقق الفصل في كل واحد من النوعين بدون جنس الآخر وكل واحد من
 الجنس بدون النوع الذي لا يتحقق فيه الفصل ويختص في ذلك النوع
قوله والا لكان النوع متحققاً اي حاصلاً آه بناء على ان فصل عبارة عن زوال
 اتمام الجنس وصورته مطابقة تمام الماهية النوعية كما مر **قوله** لم يكن ان

ان يكون له مدخل آت هذا يعني على امرين احدهما ان الفضل عنه فاعلم ان الفضل
 وهو ظاهر والثاني ان البرهان لا يكون علة للحاصل ولا يقبل ان عدم جزر لا يجوز
 ان يكون علة لعدم الحاصل فان تم تم ولا فلا اذ يجوز ان يكون كل واحد من
 الطرفين باعتبار نفسه علة لخصه الآخر فيكونا متساويين فلا دور **قول** كما لا
 اشك في ذلك الى ان المراد بالماضية الماضية النوعية بقرينة ذكر التعيين بها
قول وحدها آت اشك في عطف الى آت الاشارة الى الذي هو موصوفه المعلوم معاً
 اطلق لا المطابقة فانما صفة الضرورة التي هي العلم **قول** دون التعيين
 المخصوص فيه بذلك لا المقصود بيان مغايرة الماهية النوعية للتعين العارض
 لها وتقرير الاستدلال ان كل ماهية نوعية تعين اشياء ولا شيء من التعيين
 تعين بها فلا شيء من الماهية بتعين فثبت مغايرتها لاجب الماهية سواء
 كان مغايرتها في الوجود او لا **قول** لا جزر المعين الموجود في الخارج فثبت
 بحد ذاته انما جعل جعل في الخارج طرفاً للجزئية بمنزلة الصوري وانما جعل
 طرفاً للوجود بمنزلة الكبرى لان الجزء الذي هو الوجود في الخارج لا يجب ان يكون
 موجوداً في الخارج **قول** مروض التعيين اي الدوات الذي يهدف اليه هذا
 المفهوم وكذا في الشيء الثاني او لا معنى لتقريره بين هذين المفهومين اذ
 لا يبين لاجتماعهما **قول** ان المراد بالمتعين الشخص الذي يقرره ان لا شك في
 وجود الاشخاص الانسانية متعارف في الخارج وانما لها ماهيات هي با هي
 انما متساوية في شيء مع قطع النظر عن العوارض وليست ما بينها ذلك
 الامر المشترك وهي غير العوارض والتفصيل بانما لاشتمال ما بينها على قطع
 النظر عن العوارض وعدم تبدلها بخلاف العوارض والتفصيل بانما هو المعنى
 من التعيين وبما حررنا لك ظهور ان المراد من المفهوم في قوله وليس مفهومه
 مفهوم الاشياء او ليس ماهية التي هو بالامر المشترك بينه وبين غيره
 وانما ما اوردته صاحب المفاصد من انما سلم ان ليس مفهومه مفهوم
 الاشياء الصوري الصافي على ذلك لم لا يجوز ان يكون هو الاشياء المقيد للعوارض
 المفهومة الشخصية الذي لا يهدف الى غيره ودون الجميع ولستم في المفهوم

المقصود الى ان يثبت من الموقف

المفهوم لا بد من ان يكون موجوداً في الخارج ولو سلم فذلك الشيء حوماً بخصه من الكم
 والكيف والابن ولقد ذلك ما يعلم وجوده بالضرورة من غير نزاع لكون اكثره من
 المحسوسات وهم لا يستعملون التعيين بل ماهية التعيين هي ماهية وهو انه ان اراد
 بقوله انما متساوية في شيء اشياء الكما في الاشياء فلا يجدى لانه لا يلزم منه وجود
 التعيين في الخارج وان اراد الاشياء الكما في الخارج فمهم فان من ينفى وجود الطبايع
 يقول ان الاشياء من امور بسيطة والطبايع والاشخاصات امور مركبة اعيان الا
 ان ما ينزع عن نفس الاشياء من سبب ثبات وما ينزع عنها باعتبار انما فيها
 بالخواص من سبب عرصات وقد تصدى لافقه الحق الذي ففان لو كان
 الامر كذلك لم يكن زيد في حد ذاته اشياء ولا حيواناً ولا ناطقاً لا يعلم ان اياها
 من حيث هي ليس الا الماهية وذلك يستلزم ان يكون اعتبارها بجميع المفومات
 الكلية معقدة بعينها كما هو شأن النواحي فيكون زيد كما يحتاج الى جعل كجعل
 ايضاً يحتاج الى جعل كجعله اشياء بان يتوسط الجعل بينه وبين الاشياء
 او المفروض انه في ذاته امر آخر اقول اذا كان الذات متشعبة من نفس
 اشياء تكون كلها في مرتبة فكيف يمكن سلبها عنه وكيف يحتاج الى جعل كجعل
 موصوفاً بتلك الذات وذا في لوا ان جعلها جعل الذات ووجوده وجودها
 وقدم ذلك **قول** ثم يثبت انه آت ما من تركيب الشخص من الماهية والتعيين
 في الخارج مذهب الاول وقد مانع الخ فيه وشنع من نفي وجود الطبايع وما
 بينه المص يعقده واعلم ان اختاره المتأخرون **قول** واللام يصح آت انه انما
 يلزم ذلك لو لم يكونا موجودين بوجود واحد في وقت حقيقة على ان الفا
 بقية الوجود والوجود يكتفون في صحة الحاصل بالاخذ في الذات كما في **قول** الى
 الفرق بين الشخص والعنصر بعد اشارة الكما في النسبة المذكورة **قول** لان
 الشخصات الى الشخصات التي مدر كها امور جزئية مادية فلا يرد النقص
 بشخصات الجبروت **قول** الا الاشارة الى الطبيعة ان كانت من الصور المحسوسة
 والوعائية ان كانت من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات **قول** و
 الاشياء من آت عطف على قوله نسبة الماهية آت وليس داخل تحت الفرق على ما

وهم يدل على ما قلنا قول الشيخ قدس سره لا يمتنع فانه لو كان داخل تحت
 تحت الفرق كان الثاني ان يكون لا باهيا **قوله** به وانما اراد بالهوية الماهية
 الشخصية وهي نفس الشخص بهذا قال به **قوله** اولانا يميز آة الاول كان يميزها
 فميز في الخارج لزم وجود الماهية في الخارج قبل انضباط النفس اليه وما
 قبل ان لا لا التمايز ليعمل على سوا طاعة لمذموم بان ليس غلما هو غير متميز عنها
 في الخارج محولا عليها كالوجود ولو سلم فقد عرفت ان الشخص لا بشرط شي محمول
 عليه **قوله** مشتركة بين افرادنا اشتراكا جفيفا بان يكون الانسان الموجود
 في زيد في الموجود في عمرو **قوله** لانه ان يكون الامر ما وما قبل هذا مقصود
 به يؤول العتار فانما مع كونها واحدة بالشخص حاصلة في امكنة مقدرة
 متصفة بصفات متضادة فوهم لان يؤولا بتعريفه بورد الصور النوعية
 فخص كل بعض منها في مكان واتصف بصفات متضادة لصفات البعض الا
 انما لو لا يكن في ذاتها متصلة ولا منفصلة لم يضر ذلك البعض في وحدتها
 الشخصية كشيء واحدة ملونة بالوان معدودة **قوله** غير قابل للاشتراك
 فيه بجهة دعوى البديهة في محل الشراح يترسموه كيف وقد خرج الشيخ
 قدس سره في حاشي المصالح بان صاحب الكشف والمطالع متغا مائة
 الشخص بوضو الاشتراك ثم اقول ان اراد بقوله مع قطع النظر عن غيره
 قطع النظر عن كل ما يغير نفسه في الوجود الخارجي ايضا فلان كونه متغيرا
 حد ذاته وان اراد قطع النظر عن كل ما يغيره سوى الوجود فاللذات سلمية
 لكن الطبيعة الموجودة مقدرة بحسب قدراتها فلا يلزم منه حصول شي واحد
 بالشخص في امكنة متعددة ولا اتصافه بصفات متغايرة وبسبب تقييده
قوله وصورة الفعيلة اي صورة المدركة بالعقل سوا كانت حاصلة في
 دائرة ادنى **قوله** بمعنى المطابقة لكثير من المطابقة لكثير من الجهل
 من تعقل كل واحد منها اثر متجدد **قوله** لا يمنع الاشتراك في الحقيقة فان اشتركت
 الحقيقة متمثلة في العوض لشي في الخارج وانما من مع **قوله** بالفعل متعلق
 بقوله يتصرف وانما قيد به لان الصورة المذكورة متصرف بالمطابقة بالقوة

بان جود العقل المتخيلات التي رتبة **قوله** فلا تنزع الا في العبارة فانه من بقي
 وجودا اراد وجودا بالامكان ومن اثبت وجودا اراد وجودا متبع مبدء اشتراعيها
 بهذا لكن مراد الفاعل بوجودها هو المفعول الاول فاشترع معنى **قوله** وانما بانها
 آة حاصل ان كثر الطبيعة النوعية مقدم بالذات على وجودها والحوصل في المكان و
 الاتصاف بالاولويات من غير وجودها فلا يلزم المخدور ان يكون الواحد بالشخص
 في امكنة مقدرة متصفا بصفات متضادة انما يلزم ذلك لو كان وجودا مقدرا
 على كثر **قوله** فبانه في نفسه اي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها **قوله** كثر
 الفاعل بغيره اليها الامور التي يجهلها ويجعلها متخفا فتكون تلك الامور واحدة
 فيها من حيث انما تتجهض لاعلى انما تتجهض لاثبات كما عرفت في الفصل بالقبول
 الى الجنس **قوله** بين تلك الطبيعة الاثباتية المتصلة في الوجود **قوله** على
 انما مشتركة اي بانها على انها مشتركة لا بناء على انها واحدة **قوله** فليس شي منها
 آة قد عرفت ان الفاعل اراد بالعين في الوجود لاني المفهوم وهو لا ثاني
 اشتمال الكثرة على امر زائد ولا يلزم منها كون كل واحد من الكثرة عين الآخر كما
 ان كون الجنس عين النوع في الوجود لا ينافي اشتمال على الفصل ولا يلزم كونه كل
 واحد من الانواع عين الآخر **قوله** بانه لو كان آة اي كل واحد من افراد النوع
 وجودي اد لو كان فردا منه عدتها كان آة **قوله** لان عدم المطلق آة ليس المراد
 به الاضافة منه فانه منسج التعلق اذا الاضافة ما خوزة في مفهوم عدم كما
 بين في محله بل ما لا اضافة فيه الى شي مخصوص بل الى مطلق الشيء مخف لا يميز فيه
 لا تعدد فيه وكذا عداه يعني فلا ينافي ذلك تميزه في نفسه عين الوجود **قوله**
 وانما عدتها مضافا الى شي مخصوص ولا شك انه يكون عدتها شي بانه هو
 اما التاتين الذي هو تقييد ذلك النوعين الخصوص او النوعين الآخر او ما سوا
 من المفومات يمكن اجتماعه معه فان التاتين المطلق يصدق على كل نوعين مخصوص
 ضرورة سبب نوعين آخر منه وكل مفهوم ما سوى النوعين يمكن عودته للنوعين
قوله فيكون هو وجودا اي يكون النوعين الذي هو عدم التاتين وجودا
 لان النوعين الذي اعتبره مفهوم التاتين وجودي لانه لو كان عدتها كان عدتها

فلا نقول انه انقضض وبهذا لا نقول ايضا شئ على النقيض الذي هو عدم اللاتبيين
وحيث ان لم يكن احتمال اللاتبيين الذي فرض النقيض عدمه على اعدام غيره من جهة فلا يكون
النقيض الذي اعتبره اللاتبيين عدما واما ان كان هذا النقيض وجوديا كان النقيض
الذي فرض انه عدم اللاتبيين وجوديا لا يفيده لا عرف من انه لو لم يكن عينه لم يكن
اللاتبيين شائنا **قوله** فذلك النقيض الآخر ان كان عدما نقدر الكلام فذلك
النقيض الآخر ان كان عدما كان عدما شئ **قوله** فهو فيكون وجوديا بناء على ساقاة
الوجود والوجودى له دالة العدم بالعدم **قوله** والنقيض الآخر شئ اي في كونه نقيضا
سواء كان ذاتيا لهما او عرضيا **قوله** فيكون هو ايضا وجوديا بناء على ما تقدم
ان انصاف شئ بصفة من شئنا الوجود في الخيال فرع وجود الصفة والواجب
انصاف الجسم بالصفة المعدومة وهو سقط واعلم ان تغيير الاحتجاج المذكور
ما حزننا به في جميع الشكوك التي اوردنا اننا ظننا في هذا المقام سوى ما ذكره
المحقق من شئ الملازمة من ان العدم لا يلزم ان يكون عدما كما لا يخفى على من
تأمل واجاد **قوله** بل هو العدم وعلى هذا التفسير تكون الملازمة بينهما بحسب
التفسير الاعتباري **قوله** او مستلزما بحسب تصديق عليه **قوله** لان الوجود
وجودا اذ لو كان غير لم يصدق الوجود فتصدق العدم عليه مع عدم صدق
العدم عليه لصدق الوجودى عليه **قوله** بل المراد تنوير الكلام بل اعلم
لان المراد بالوجودى آية **قوله** ما يكون ثبوته لموصوف لوجوده لان كان وجود
الوصف في نفسه هو وجوده في الموصوف كما اختاره المحققان في وضوح
اشيخ الرئيس فيثبوت شئ نقيض العلم من وجوده فان الامور العدمية ثابتة
بعدمها وبسببها وجودها وان كان مغايرة كما اختاره الشيخ قدس
وسيجي بيانه فيثبوت شئ نقيض هو وجوده فلا بد ان يجعل الجار والمجرور
اعني رطله مستقرا والمفعول بوجوده في نفسه حال كونه حاصلا **قوله** لا
ان يكون آية هذا العطف ببيان الفرق بين الوجودى وبين الامور الانبيا
بان انصاف الموصوف به في الخارج خلاف الامور الاعتبارية فان الاتفاق
بما في العقل **قوله** اعلم اي من حيث التحقق كما يدل عليه ايضاً **قوله** عند

عند قيامه طرف يروض لا يصح فلا بد ان عند قيامه بوجوده بحسب الوجود **قوله** و
اما صدق آية اي تحققت بقرينة **قوله** في الموجودات حيث لم يبق فعلي **قوله** و
اذا كان كذلك اي اذا كان اعم منه في التحقق لم يكن الوجودى مستلزما لوجود
شئ حيث اطل وهو ظاهر **قوله** وبغوب لانها مثلا زمان في الصدق متغايلا
في المفهوم **قوله** عوض بالمعنى النقيض وانه بالمعنى الاصطلاحي قسم الوجود
قوله وبالمجدة اه هذا بطل الملازمة المذكورة فهو معارضة في المقابلة
يجعل البداية التي ادعاها المستدل بمنزلة الذي ليس وانما عبر عنه بقوله
بالمجدة الشئ استعمالها في النقص الاجمالي لانه من الاجمال وترك تعقيب
مع الوجود الذي كان في المقابلة **قوله** فلا يلزم آية اي فتبطل الملازمة
المطلوبة في الاستدلال اعني لو لم يكن النقيض وجوديا لكان عدما **قوله** او
كان آية هذا الترديد بناء على الاختلاف في ان نقيض سبب الشئ هو نفس
ذلك الشئ او سبب السبب ونفس الشئ لازم ما وله اقيم مقامه لم يرد
قوله الوجودى آية بما يطلقان بمعنى ما لا يدخل في السبب وما يدخل فيه وبمعنى
الوجود والعدم وبمعنى الموجود والمعدوم فلهذا اربعة معان ذكرها المقاصد
ولما كان المعنى الاول بان غير مناسب للمقام تركها الثاني قدس سر
قوله وهو المناسب للمقام لان النزاع في ان النقيض موجود في الخارج او لا
واما كونه صفة فالا نزاع فيه **قوله** لم يلزم آية هذا الكلام على طبق ما ادعا
المستدل حيث ادعى انه اذا كان عدما كان عدما لالتبيين او نقيض آخر
على التفسيرين ثبت المدعى بغير اذا كان معدوما لم يلزم ان يكون عدما
ولا ان يكون عدما شئ ولا ان يكون عدما شئ آخر من اللاتبيين والنقيض
فان دفع ما قبل ان قبله آخر زائد فالاول تركه **قوله** لو كان النقيض وجوديا
آية خلاف ما اذا كان عدما فانه يجوز ان يكون اما استراليا فلا انضمام
في الخارج حتى يتوقف على نقيضه والاضمار في الذهن وان يتوقف
على نقيضه وتصورنا ان نقيضه الذي لا يتوقف على انضمامها بل على استراليا
منها فاقبل انه جار على تقدير كونه عدما ايضا وبهم **قوله** واجب او

منه انقول ونميز ما على موقف على انضمام اليها **قوله** اذ مراد بهم ان تبصير الحاصل ان
انضمام النقيض موقوف على امتناع حقيقة من حقيقة اخرى بحيث تكون موجبا لانتفاء
هذا النقيض بما دون اخرى ولا متباين للحقيقة الا بالنقيض لان الحقيقة عبارة عن
الما بينه الموقوفة لا صانعة الى امر خارج عنها فيندور **قوله** لا بد ان
يجب بحد ذلك الجواب **قوله** الا انضمام آه الى انضمام النقيض الى الما بينه مع
اجتناب الحقيقة زمانا وان كان متقدما عليه زمانا لان الانضمام علة الابطال
ولا استنانه في ذلك لان التازم ان يكون انضمام النقيض الى الما بينه موقوف
على تميز الما بينه وهي متميزة بذاتها وتميز الحقيقة موقوف على انضمام النقيض
الى الما بينه موقوف على تميز الما بينه وهي متميزة بذاتها وتميز الحقيقة موقوف
على انضمام النقيض اليها ولا يترجم وجود الما بينه على اطلاقه في الخارج لان
ولا انضمام مع التميز زمانا وخلاصته منع انضمامه الى الما بينه موقوف على
تميزها **قوله** فتختص بالما المعلقة الى بصير حقيقة **قوله** لو كان النقيض موجودا
آه بخلاف ما اذا كان معدوما فانه لا نقيض للعدييات والاشياء صلبة
متعينة به حتى يقال انه اذا لم يكن متعينا كيف نقيض غيره بل بذاته كما مر
قوله الى كل واحد آه ارجاع الضمير الى كل واحد لانه لو كان النقيض او نقيض
النقيض متعينا بنفسه لا يلزم التسلسل **قوله** وهي متميزة آه الى هي جزئيات
حقيقة بنفسها لا بانضمام النقيض **قوله** لان كل موجود آه وذلك لان كل ممكن
داخل تحت احدى المقولات العشرة التي هي اجناس عاينة **قوله** منقوض
بالواجب فانه متعين بذاته عند الحكماء ليس لاحتمال فلا يمكن لهم القول بذلك
الكلية انهم الا ان يجعل الجواب الزائبا هذا كما لا يخفى ان القاعدة المذكورة
انما هي في الممكنات فالصواب الاكتفاء على المنع والمخبر في المقولات العشرة
انواع الموجودات لا اشياء منها فتصريحهم بخرج النقط والوحدة على غير وجود
قوله على قياس آه متعلق بالمتنق لا بالنفي **قوله** فان الحكماء آه كيف يمكن
ان يقال ذلك والحال انهم استدلوا على وجوده بجزئية لوجوده في الخارج
وانهم فرغوا على ذلك ببيان عدم زبادة في الواجب لانه يلزم ان يتركب

التركيب فمما سمع من غير نراض المحققين قال الشيخ في الشفا الحيوان ما خذ ابو ارسطو
يوالشيئي القبيح والما خذ بذاته هو الطبيعية التي يقال ان وجودها اقدم من وجود
الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي يخفى وجوده بانه الوجود الا لشي
لان سبب وجوده بما هو حيوان عاينة انه وما كونه مع مادته وعوارضه
الشيئي فهو وان كان عاينة انه عاينة على فتر سبب الطبيعية انتهى وقال
المحقق انه والى ولقد كررنا في كلامه تقدم الطبيعة مرتبة على الطبيعة السو
الشمسية فالصواب يقال مراد المصنف ان النزاع بين المتكلمين وبين ما هو
التحقيق نقلي لا على ذلك **قوله** وقد علمت انه نفس الهويته الى كون النقيض وجودا
بمع كونه موجودا في الخارج متعينا الى الما بينه في الخارج على ما علمت من تحقيقه
لا يلحق انه موجود على انه عين الما بينه في الخارج كما ذكر الشيخ قدس سره فانه
صحيح من نراض المحققين كما مر **قوله** ان كل ما لا بينه بان كانت الما بينه فقط
كما بينه في ضيقه من المبدأ المتعارف ومع انضمامها له انه لا يمكن وجوده بدون
لاختصاص الارادة للوجوب الا ان يكون فاعل في بر ما يتوهم من ان العلة الخارجية
لا بد ان تقدم بالوجود والنشخص على معدوم لان المعدوم والبله لا يكون علة
للممكن فلو كانت الما بينه عاينة للنشخص يلزم تقدم النشخص على نفسه **قوله**
انهم فرغوا آه لم يقل انهم فرغوا من النشخص الواحد لان الما بينه المتعينة
لنشخص هي الماخوذة بشرط لان ان لا يكون النقيض ما خذ آه ومنه ما بينه
بل خارجا عنه متعينا اليه وهي غير محولة والنشخص انما يقال بالقباس الى ما يمكن
عليه وهي الماخوذة لا بشرط شي وهو النوع **قوله** والا تفك فآه لا متناع
اجتماع النقيض **قوله** عن علة المستزمنة اياها اشار بقوله المستزمنة الى
انه معلول من جنس ما لا يتفك عن العلة فابنما توجد العلة لا بد ان يوجد المعلول
فانزع ما توهم من ان التحلف انما يلزم اذا وجدت العلة ولم يوجد المعلول
لان وجود العلة ولم يوجد معه المعلول **قوله** هذا اذا كان آه رر على شرايح
المقاصد حيث مثل لهذا القسم بالواجب غايي **قوله** على رايهم قالوا ان عاينة
غايي عين ما بينه او لو كان زائدا عليها لزم تركيب ذات واجب غايي

المفهوم الشيخ في الشفا الحيوان

قوله وهذا أقوى لأن فرض التقدير فيجب كالمفروض بخلاف صورة الاפשר فان الفرض فيه محال وان كان المفروض محالاً لقوله وان لم يمتد اليه التبعين آه الى لا يمتد اليه التبعين مع الماهية في انفسا التبعين بل يكون نسبتها الى جميع التبعينات على السواء فلا بد من آخره فخص قوله بما يحل فيها ان حيث حصولها بان يكون ذلك الامر به باعتبار حصوله في الماهية فخصه بغيره ان التبعين المخصوص وانما قيد بالحيث لانه بدون بدون اعتبار الحمول داخل في الماهية قوله لم يقصر آه على صفة المعلوم اي لا يميز فاصوره حصول شي فيها اذ الحمول في الامر اليهم محال بالبداهة فيكون حصول شي في الماهية موقوف على تميزها وتوحيدها لكونه معلوماً لذلك الشيء باعتبار الحمول موقوف على الحمول فيه ووجه هذا التخصيص انه يجوز ان يكون شي على من حيث ذاته ويكون حوله موقوفاً على شخصه على ان لا يتم ان الحمول موقوف على شخصه بل على وجوده ولا يلزم من توقفه على الوجود توقفه على الشخص انما هو مع الوجود او متوقف عنه بالذات نعم ينهم ذلك اذا كان الشخص متقدماً على الوجود او عينه ثم اعلم ان الامر المحال غير لوازم الماهية لانه من العوارض الخارجية فلا يرد انه مناف لما تقدم من جواز كون علة الشخص من لوازم الماهية على ما وعدهم قوله اذ عو ما يتربها سواء كان مجرداً او مادياً فلا يمكن ان يكون علمه الى علة فخصه بغيره شخص خصوص من الفاعل على ما بينه دون اخرى قوله بل يمتد ليجوز ان يكون العلة المخصصة فخصها بالماهية او بواسطة ما يحل فيه كما يدل عليه قوله واما سبب احوال فلا يرد ان ههنا شيئاً آخر وهو ان يمتد لا يمتد في علة قوله فقد واثقها اي اشخاص في العناصر الاربعة يعني ان الهيولى الواحدة للعناصر الاربعة وجدت لها استعداداً مختلفة بحسب الغريب والبعد فتعد افراد الصور النوعية المختلفة بالماهية بسببها واستعدت تلك الهيولى لتعد اشخاص كل واحد من تلك العناصر وهذا التوجيه هو الموافق لما في شرح التجويد القديم وارجاع التفسير الى هيولى الفهم غير صحيح اما اولاً فلان الهيولى العنصرية ليس بها اشخاص بل هي متصفة بالوحدة الشخصية لا يتعد ويجب تعد الصور واما ثانياً فلانه مخالف للسياق

سبب لان الكلام في ان تعد افراد الماهية يكون باعتبار تعد الفوارق وليس بهيولى العناصر قابل اصلاً واما ثانياً فلانه لو كان تعد اشخاص الهيولى بالحوال كان تشخصها بما يحل فيها فيناقض ما تقدم من ان لا يكون معلوماً على محل في الماهية قوله ان ما ليس بماوى اي جوهه كذلك بغيره قوله ويستج جرداً فخصات الجزوات تشخصها بقوايتها المقدرة بالذات المخصصة انواعها في اشخاصها قوله اذ لا يحل لغير المادى اي الجزء قوله لم لا يجوز ان يكون آه و ولم يقام دليل على امتناع حصول الجوهه الجزوة الجوهه الجزوة قوله النفوس الثلاثة آه بنا على ما ذهب اليه المثل رك من كونها متفقة بحسب الماهية النوعية قوله لعلها آه اي بالذات ان تعلق التمييز والمكانات الا بان متشعبة بحسب الامثلة لا بد لكل واحد في تميزه من مذهب خاص بغيره على نحو ما بين في فنيب ذلك المراجع الى من اقتضى على من تفت خصوصته فلان في حكمه الى ديات في ان تشخص افرادنا بسبب استعدادات حصلت في ابداننا ومن هذا الظاهر الفرق بينها وبين المعقول فانها متفردة بحسب الوجود والتشخص كونه علة مؤثرة قوله اي يكون آه اي يمتد من المذوم واللازم اما الاو فمعلومه بل عينه آه واما الثاني فلان من يهيم ان الاشخاص العنصرية متشركة في الهيولى وان اشخاص الافلاك الجزئية في الخواارج المراكز والذات برمتك ركة في هيولى الفلك الكلى وانما لم يرجع التفسير في لا اللازم فقط لا بالاضراب عنه ولا الى المذوم فقط للذوم اسند راء ذكر اللازم او يكفي في ان يقال ان كان تشخصه بما بينه فهم لا يقولون به فانهم فانه ما زال فيه الاقدام قوله معلل بالصورة الحادثة قال المحقق في شرح الاشارات الهيولى انما تغير هذه الهيولى بعينها لاجل صورها تغيرها لان حيث انما هذه الصورة بل من حيث انما صورتها ما وتوفيق ما قال الامام في المباحث المشرقية المؤثرة في وجود الهيولى المعينة هو وجود المفارقة وهو تفتي معين انذات مثل تعين ذات الهيولى المعينة هو وجود المفارقة واما الصورة فانما كانت شرائط الوصول تاثير المفارقة والى

الى الصورة ليست من حيث هي تلك الصورة بل من حيث انما صورة ما والمعمول المعبر
 الشخصي وان كان يستدعي عدم معينة شخصية ولكنه لا يستدعي ان يكون شرايا انما
 امورا باجانبها انتهى وبما قلنا ظهر ان الصورة المطلقة شريكه فاعل الهيولى المعبر
 المعينة وانما معتبرا في جانب الفاعل وبنت تحفة الهيولى يتبين دون آخر
 لان الصورة المطلقة لا تدخل الى التخصيص ولا تشارك في العلة المحصورة بل تحفها
 يتبين افر ذاتا وان لا يتولا تلك وهو لا يتصور نوعها فخر في فرد فانه في افراد
 بعض الففظة بالنظر الى نفس الهيولى وانما بالنظر الى فرد وانما بالنظر الى بعضا
 وحدها باعتبار اشخاص الاجسام العنصرية وباعتبار اشخاص خواص الماكرو والاندرو
 والكواب فيجب ان يثبت في العوارض المختلفة بما وكذا انفرغ ما ذكره الشرح
 قد سسر بقوله ومنه من يظهر جوازه لان عليه الصورة من حيث ذاتها لاس
 حيث حولها ولانها ليست محصورة والكلام في المحقق **قوله** لانا نقول الكلام
 بما يقول ان كان لشخصه ما بينه وبين الماهية وذلك يستلزم ان يكون له
 الاول وهو يستلزم ان يكون له الماهية في فرد واحد وان كان يحصل منه لزوم
 انه دور وان كان له قابل آخر فنقل الكلام وبهذا قوله بان يقينه انه فخصير
 الجواب انه ان كان انما يد المذكر في شخصه العنصري فيجب ان يكون
 شخصه نفس ما بينه وان كان شخصه في شخص واحد كما عرفت تفصيلا وان
 كما في شخصه الشخصي الحاصل في ضمن اشخاص الاجسام العنصرية والاشخاص
 الاخرى الجزئية فيقول ان شخصه في شخصه في اشخاص الاجسام العنصرية والاشخاص
 اما في جانب الفاعل فقط كما في اشخاص الافلاك الجزئية كما في الفلكيات
 واما باعتبار عوارض سابقة عليها تكون معدة للوقوف هذه العوارض كما في
 الاشخاص العنصرية فتكون تلك العوارض متعينة للتخصيص القابل وشخصه
 وذلك العوارض ليست شحنة لذات القابل بل هو شخصه بذاته كما علمت
 وح اندفع جواب المصنف بان لا يجوز ان يكون شخص الهيولى بالعوارض الى انه فيها
 بغير ذلك في الماهية لانه ليس من شخص القابل بما حصل فيه بل شخصه
 بما حصل فيه بغيره فانه هذا المقام من العوارض **قوله** وما فرغ آه

المصنف انما فرغ من العوارض
 الجواب والاشخاص والافلاك

آه وقع كما نرى الى من ابراد هذه الامور في مرصد على حد ما نؤمن من الامور العائمة
 مع انه ليس الوجوب والامتناع والقدم فلا على ما عرفت المصنف كما نرى من عوارض
 الماهية والبحث فيها بحث عن عوارض الماهية الا انه لم يذكر في مرصد الماهية و
 افرادها اقتضاها في كثرها باعتبارها **قوله** والقدم والحدوث في احوالها
 الى انها اختلفت في عوارض الماهية وليس البحث عنها بحث عن الوجوب والامتناع
 الا انه ترك ذلك في هذا العنوان اختصارا **قوله** وكذا تموزات آه لان النسبة
 المطلقة الى شئ ما معلوم فليس جهلا المشتقات الا باعتبار المشتق منه فاذا كان
 بهيها كان المشتق بهيها **قوله** الا يرى انما ينبغي ان كل عارض سواء كان قاررا على
 النظر او لا كالبند والصبغ يعلم ان بعض المعنومات ضرورية البتة وبعضها
 ضرورية نسب وبعضها ليس ضرورية البتة والسبب في الوجوب الخاص والاشخاص
 الخاص والامكان التي يورث لبعض المعنومات فالتحليل الى بعض حاصله
 من مركب فاذا جرد هذه الامور الجزئية عن خصوصياتها الى اصلها بالتحليل
 الى الطرفين صحت المعنومات الكلية لها بنفسها لا بما مورصا وقد يكون معلوم
 بالكلية الاجمالي وهذه الامور التي هي كصفات نسبة الجول الى الموضوع بعينها المبحث
 عنها هي هنا لا فرق الا باعتبار خصوصية الجول اعني الوجود وبما حررناك اندفع
 ما اورده الناظرون من ان اللازم منه ان يكون تصور ما بوجه بهيها ولو استلزم
 التصديق المذكور لتصور ما بالكلية لاستلزام ان يكون تصور الانس والجز والحيوان
 والحكاية ايضا بهيها وانما ذكرنا انما هي جهات القضا بالتي يبحث عنها في
 المنطق وسبب المصنف بان المبحث عنها في الكلام غير ما هو جهات القضا
قوله مالا يمكن عدمه بالامتناع العام فتكون معناه ما سبب في فردا
 الوجود فلا يشتمل الامتناع على ما وهم وكذا فيما بعده **قوله** حقيقة اراد به ما يقابل
 النقطة اي لا يكون هذه التوقيفات التخصيص ما ليس حاصل لاستلزام امتناع
 التخصيص والاشخاصات تشبهية بقصد ان ارادة الخفا عما هو حاصل لانه يستلزم
 ارادة خفا اشئ بنفسه بل توقيفات نقطية قصدنا التصديق بوضع هذه الاشخاص
 للمعاني المعنوية فلا يفر كونا دورية **قوله** فتبين ان الوجود وليس نقضها

حتى يكون تعينه بالقياس اليه فيكون جذاً مستقلاً جذاً كالعدم فإنه يكون
 نقض الوجود اجلي من سائر المعنومات عند العقل **قوله** وما هو اقرب
 لا يخفى ان ما ذكره الاشاعرة قدس سره انما يدل على قرب الوجود من الحقيقة
 بالقياس الى الامتناع والامكان دون القرب من التعقل فهذا مبنى على
 ان ما هو اكثر تحقفاً في الوجود اكثر تحقفاً في الوجود بناء على ان المجهول المعلوم
 ما خورقة من الحيات فان تم نم والا فلا والظاهر ان يقال الوجوب كما
 الوجود ففي مفهومه نسبة الى الوجود بما واسطة فيكون اجلاً بخلاف الامتناع
 فان مفهومه ناكه لعدم فنية النسبة الى الوجود بواسطة ان عدم سبب
 الوجود وكذا الامكان فان مفهومه سبب ضرورة الوجود والعدم فنية النسبة
 بواسطتين **قوله** واعلم ان الوجوب بالمعنى القهري هو كيفية نسبة الوجود
 ونوصفه لنسبة ولا بوصف بزمانه تعالى والامكان وصفاً بحال متعلق
 بل انما يوصف به باعتبار استعماله في احد المعاني الثلاثة التي يجتمع
 زمانه تعالى لكون هذه المعنومات لازمة لذلك المعنى الذي هو وصفه النسبة
 اما بطريق الجواز او بطريق الاشتراك **قوله** اشئ الذي آه الى هذا المفهوم
 ليصح كونه خاصته له تعالى ولذا زاد لفظ اشئ والماء بالغير على ما يفتقر
 حتى صفاته وبس ذلك اشئ الاوالة الشخصية فلا يصدق بهذا المعنى
 على غيره اصلاً فخاصة انه يصدق على صفاته تعالى فلا يكون بهذا المعنى
 عين الذات وهم وكذا الحال في الامكان **قوله** ظاهر مشهور الاشياء
 في وصف ذاته تعالى بالوجوب بهذين المعنيين اشتقاقاً لكونها قائمين
 بذاته تعالى **قوله** فاما بتأويل الواجب آه اذ ليس الوجوب بذلك المعنى
 فانما بذاته تعالى حتى يوصف بما يشق منه بل هو محمول عليه موافقاً فلا بد
 من تأويل الوجوب بالواجب على الشرح المشهور من ذكر المشتق منه
 واراوة المشتق او يراى بالوجوب مبداء على طريق ذكر السبب واراوة
 السبب وعلى التقديرين يكون الوجوب عبارة عن كون اشئ بحيث يفتقر
 عن غيره فتدبر فانه مما زل فيه اقدم **قوله** لكنها متباينة في المفهوم و

والتميز لا يستندم التباين في المفهوم حتى لا يقع الاستدراك على ما هو متحقق
 مع التباين بالاعتبار كما في الى والمحدود **قوله** فلا رآه فالتميز بينهما باعتبار
 التحقق **قوله** فيما يرد عليك سوا كان مذكورياً في هذا الكتاب او لا فإدرا ان
 الوجودي والعدي بالمعنى الذي ذكره الاشاعرة قدس سره من مذكورياً في الكتاب
 انما المذكور بمعنى الوجود والمعلوم وهو ليس متوقفاً على اختلاف المعاني **قوله**
 والثالث عين الذات اي صدق بخلاف الاولين فانها تفاديه صدق وان
 كما عين الذات خارجاً بل هي انما ليس رائد من عليه في الوجود **قوله** وكذا لا
 آه وكذا الامتناع الا انه لا حال في موقفة احواله فكذا شر ك بيان **قوله** ان هذا
 امور اعتبارية اي يصدق عليه هذه المعنومات نسبة بل كصفات نسب لا
 يكفي في كون ما يصدق عليه هذه المعنومات اعتبارية صدق بجزء صدق الاو
 الاعتبارية على الامور الاعتبارية على الامور الموجودة وانما فسرنا كلمة هذا
 بالمعنومات القهريّة لان المعنى الاول من المعاني الثلاثة المذكورة كونه سبباً
 والثاني كونه متعلقاً ما على الوجود اعتبارية بينهما بديهية فلا يجوز جعل اعتبارية
 بهذا المعنى مطلقاً سبباً من العلم والقربة على ما فسرنا به ما سبق في التبريل
 الثاني من قوله بل كيفية نسبة **قوله** اما الامتناع اي امتناع الوجود لما سبق
 من **قوله** شرح في الامور العارضة بالقياس الى الوجود فخاصة ان امتناع
 لعدم صفة الواجب فلا يقع الحكم على الامتناع المطلق بانه صفة للمستحيل وهم وانما
 لم يترخص المصنف لذكر الامتناع لكون اعتبارية بديهية ولانه لا يتعلق بموقفة
 حال يعتقد به **قوله** والواجب انما يجب آه بخلاف ما اذا كان اعتبارياً فانه
 يجوز ان يكون الواجب واجباً بنفسه ويكون الوجوب اثر اشتراك اعتبارية فلا يلزم
 الى الوجوب **قوله** انما يجب به ان اراد السببية والاحتياج اليه فمتممة لان
 الوجوب معلول لذاته تعالى والمعلول لا يكون سبباً وحتماً جائيه للعللة وان
 اراد الملازمة فمتم كنه لا يستندم امكانه تعالى لعدم الاحتياج اليه **قوله** فانه
 لا ولى ان يكون محتملاً لاحتياج الى الممكن فيكون محتملاً في نفسه وبالنظر الى عينه
 بخلاف المحتج الى الواجب فانه واجب بالنظر الى العللة **قوله** وان كان واجباً

سكان

ولا يلزم عند الواجب بالذات لان وجوده في نفسه هو وجوده في ذاته تعالى على ما هو
المتحقق من وجود الصفته في نفسه هو وجودها في المحل فيكون وجوده في ذاته تعالى
متحقق ذاته ولا يفر ذلك في انفس الموجود في الواجب الممكن فتدبر **قوله** وجود
الواجب نفسه بان يكون الثمرة التي ترتب على الانقسام بالوجوب مرتبة على
نفس فلا يكون زائداً على ذاته على قياس ما قالوا في عينه الصفات والوجود
قوله امر اعتباري اي زائداً على ذات هي قياس ما قالوا في عينه الصفات والوجود
منصفاً به كما نص في زيد بالعلمي **قوله** فان وجوده انما يندم لم يكن الانقسام
بكل فرد منه يستلزم وجود ذلك الفرد لان وجوده يكون من الصفات العينية
اي ما شئت الوجود الخارجي والانقسام باخر وجودها كما انزف وجود
الموصوف من لا يلزم السقطه كما هو المذكور في شرح التجريد وحقيقه
المتحقق الذات **قوله** والالم يبع آه فيه بحث لانه انما يلزم عدم الصفته
لو اريد المعينه في المفهوم واما لو اريد العينية فيما صدق عليه مع الصفات
في المفهوم واما لو اريد كما هو زمانه فلا كما لا يخفى **قوله** ان يكون حصول
انتي آخر فيكون الوجود ضرورياً فيكون واجبا **قوله** ولا يكون حصول
آه بل يكون حصوله لذات الواجب تعالى فيكون ممكناً نعم يلزم تقديم
الواجب تعالى على وجوده ووجوبه وبسبب بانه **قوله** فاه الواجبه آه
سواء اريد بها المعنى المصدري فتكون النسبة الى المحل في حصوله و
الاتصاف به ما هو ذاته معتمداً او اريد بها الى اصل بالمصدر فتكون
النسبة خارجة عنها وعلى التقديرين لا يبعد القول بان لا قيام الوجود
به لم يكن واجبا لانها الشرط والجزا نعم يصح ذلك على تقدير ان يكون
الوجوب صفة حقيقية فتكون النسبة خارجة عنه وتكون الواجبه امر
اعتبارياً ما هو ذاته معتمداً على النسبة كذا نقول انما هما سواء كان موجوداً
او اعتبارياً فانه قد قيل ان الواجب على تقدير كونه في الامور العينية
لا يكون عين الواجبه الى كونه اشئ واجبا ضرورة مغايرة النسبة لكل
من الطرفين بل يكون الوجود علة وسبباً لانصاف الواجب بالوجوب

137
بالوجوب لان النسبة معلومة لكل واحد من طرفيها فيلزم ان يكون الواجب في
انصاف بالوجوب متفقاً الى امر ممكن **قوله** هذا لازم لفتق آه يعني
انه يقول ان قيام الصفات الحقيقية بالذوات علة لانها في الاموال فيلزم
ان يقول على تقدير كون الوجوب موجوداً في ان يرح ان يكون قيامه بذاته تعالى
موجباً لانصاف بالواجبه لانه يقول بذلك لعدم **قوله** يكون الوجود صفة
حقيقية **قوله** فان فت آه استدلال آخر على امتناع كون الوجوب ممكناً
قوله خلا الواجب آه بناء على ان الانصاف بالصفات العينية في وجودها
كان وجودها ممكناً كان الانصاف بها ايها ممكناً فيجوز روال الانصاف بان
على تقدير كونه ممكناً **قوله** نظراً الى ذاته والواجب بناء على كونه علة لوجود الوجود
قوله وهو الاخرى على تقدير فرض القوة في الوجود الاول **قوله** انه نسبة
اي يصدق عليه النسبة لان الكلام فيها يصدق عليه الوجوب ولم يثبت كون
حقيقته النسبة فيما سباني في الحكم للوجوب ان كونه نسبة بناء على كونه
موجوداً في الخارج لان النسبة من الامور الاعتبارية عندنا وهذا الاستدلال
يدل على جواز كونه موجوداً على تقدير كونه نسبة وليس شئاً لانه برهان الخلف
مبناه فرض كونه موجوداً على تقدير كونه نسبة وذلك لا ينافي المناقاة
بينهما في نفس الامر **قوله** ان نسبة نظراً الى تفسيره بانصاف الذات للوجود
قوله بل كيفية عارضة نظراً الى معناه البديهي المتصور ان ضرورة نسبة
الوجود الى الامة **قوله** او بمرتبين وما قيل بل مراتب نظراً الى ما في
كيفية النسبة علم النسبة المناقاة لا يصح مجموع الطرفين المناقاة كل
واحد منهما منفرداً لان النسبة لا تعلق بها بل مجموع الطرفين في بناء علة
بل لكل واحد بالقياس الى الآخر **قوله** كونه نسبة تناقض لان النسبة من جهة
عن كل واحد من الطرفين والجزم معدوم على الكل **قوله** وفي الملخص آه
نقل كلام الملخص وشرحه لبيان ان الشراخ في وجوده على تقدير كونه
نسبة فاشراخ معنوي **قوله** بطلان اطلاق مشهوراً فلا ينافي اطلاقه على
المعنى الثالث **قوله** بعينه ليس المراد به انه بخصوصه جازية اذ لا يمكن

اثبات مطلبين جليلين واحد مخصوص من غير تغيير بوجه ما بين المراد ان المصلحة
 هي فان خلاصة الوجه الاول ضرورة الوجوب بين كونه ممكنا واجبا واستلزام
 على تقدير انتفاء بعضها من الانقلاب وعلى تقدير انتفاء بعضها التمسك ولا شك
 في بقاءه في الامكان فانه على تقدير انتفاء الوجوب بالوجوب بالوجوب وعلى تقدير
 بالامكان بتسلسل فلا بد ان التمسك في الوجه الاول على تقدير كونه الوجوب
 ممكنا انقلاب الممكن واجبا فلا يكون الوجه الاول بعينه جازما **قوله** كان
 موضوعه اولى آه اما وجودية فلا يكون ممكنا بل من الممكن ان يكون الصفة
 واما الاولوية فلا تنافي واجبا في الصفة **قوله** ويجاب آه وتغيره على
 احد الوجهين كما مر في الوجوب **قوله** كما توهم العبارة حيث اورد لفظ هذا
 الموضوع للغير **قوله** اذ لا دليل آه الى لم يتم دليل على انه على تقدير كونه
 موجبا لم يتغير زيادة على المامنة ولذا لم يجزوا من احكامه انه على تقدير كونه
 موجبا يكون نفس المامنة بخلاف الوجوب فانه قام الدليل على عدم
 زيادته على تقدير وجوده كما سيجي في الحكم الثالث والربيع الثاني لا يجري في
 الامكان لان الوجوب على تقدير كونه معدلا بعينه تعالى يستلزم الانقلاب في
 المكان الواجب واجبا في الممكن في المكان الى غير ذلك يستلزم الانقلاب في
 قام التعارض على عدمية وانظروا لم يطلعوا على الفرق فاعتضوا بالضعف
 ما في الاووية الثانية على عدمه لا يمكن يدل على استحالة قيامه بالممكن على تقدير
 كونه موجبا فلا يمتنع **قوله** اذ لا دليل آه ولم يمتنع ان استلزام الجول في
 نفسه لا يقتضي انتفاء قيامه بشئ فان الانتفاء بالامور العينية واقع في
 البعض الاخر بان الدليل قائم على ذلك الاستحالة وهو انه لو زاد الامكان
 فلو جرد فاما واجب او ممكن واول يستلزم وجوب الممكن والثاني التمسك
 ولم يدرك ان التمسك المذكور انما ينبغي كونه موجبا لا يمتنع بزم التمسك في
 الامور الموجودة لزيادته على تقدير كونه موجبا **قوله** وقد يتكلف وجه لا
 التكلف اجابة في ابطال ان يرد الى مقدمات غير مذكورة فيما سياتي في
 ابطال زيادة الوجوب فلا يلزم الجواز المذكورة بقوله ويستظهر **قوله** واما

والامكن ممكنة في حد ذاتها لا ينبغي ان هذا انما يقتضي ان تكون المامنة متضمنة له
 بحيث لا يتصور انتفاء كونه فاما وجبت كانت متضمنة به كما هو حكم لازم المامنة
 وهذا لا ينافي كونه معدلا لغيره بل لو ان تكون المامنة مع لوازمه معدلة لغيره
 لا يقتضي الانقلاب بينهما اصلا كما قالوا ان جعل المامنة جعل لوازمها نعم لا يمكن
 استغناء المامنة من غيرها بان يكون متاخرا عنها حاصلا بعدها فانه يستلزم
 الانقلاب **قوله** بل وجوده في نفسه آه فالامكان مقدم على الوجود بالذات
 بمراتب تقدمه على الاحتياج المتقدم على الاتحاد المتقدم على الوجود وقد تقدم
 زمانه ايضا كذا الممكنات الى ذلته وظهور التقدم في الامكان قال وربما
 يستعمل في الوجود **قوله** سبق ذاتي فبذلك بالذات لا يحتاج الى سبق
 الزمان **قوله** يمنع تناخذه ولا يمكن الانقلاب **قوله** بل يجب آه قال اول
 لا يمنع بغير شرط استلزام الشكل الثاني اعني اختلاف المتقدمين بالاجاب
 والسبب ثم اضرب عنه لبيان ان ذلك السبب متحقق في ضمن الوجوب
قوله ويكون آه عطف على قوله لا يحتاج آه يعني ان استلزام ان لا يفسد عن
 موصوفته بيا، التقدم وبغير عموم الدليل **قوله** اي كل نوع آه لعل اعتبار
 النوع بجزء الصفات والاصل مفهوم يكون تلك الطبيعة بحيث ان يكون جنسا
 نوعا كان او غيره والثالث ان السبب قدس سبه بهذا التفسير الى فوائد اخذنا ان
 المراد بتكرير النوع تكريره حيث الوجود والثانية ان المراد بقوله يفيض
 منه دحض موجودا والثالث ان لفظ المفهوم مفهم والمراد بتصف به والا
 ان التفسير هو راجع الى قوله نوع لا اني ما كما يسبق الى الوهم **قوله** اذا فرض
 آه اما اذا لم يفيض وجوده فلا يجب انتفاء في تلك النوع كالاجاب والوجوب
 فانها اذا فرضنا عدمه يمكن تمتع الوجود في الخارج وانتفاء مبدء
 الجول لا يستلزم اطلاق كاسبي **قوله** مرة على انه حقيقة اي تمام مامنة
 ذلك النوع الجول عليه ملاحظة مرة على انه صفة قابلية به اي الجول عليه
 اشتقاقا **قوله** اعتبارا لوجوده في الخارج صفة كاشفة بغيره ان ليس
 الاعتباري من بينه الفرق **قوله** كان الموصوف ايضا كذلك بناء على

استلزام الاتصاف بالصفة الموجودة قبل وجوده فلا بد ان يكون الموصوف
 قديما متوقفا على الازل وان لم يكن موجودا اذا الاتصاف فمع وجود الموصوف
 دون وجود الصفة لكن بقي ثابت وهو انه يكون قبل هذا تقدم الحادث
 قدم آخر حادث وهكذا الى غير النهاية في جانب الماضي فلا يكون الموصوف حادثا
 مع حدوث صفة القدم انهم الا ان ينسب الكلام على بطلان استلزام الامور المتعاقبة
 على ما ذهب اليه المليون وهذا القدر يكفي للتمثيل **قوله** اولى بالقدم بناء على
 ان قدم الصفة في قدم الموصوف **قوله** فيكون هناك موصوفية اخرى هي
 صفة الموصوفية للاتصاف بها بالماضية موصوفية فلا بد ان القدر منها موصوفية
 اخرى للمماضية لا للموصوفية والمستفاد من القاعدة المذكورة ان يتوقف التوقف
 بذلك التوقف واللاظهار ان يقال ان ذكر الاتصاف ايضا بطريق التمثيل فان
 استلزام المماضية من وجوده في آخر من ذلك التوقف سوا قاطعا بالقد الاول
 او لا **قوله** كان له قبل آخر لان كل ما هو موجود في الماضي مع متعين **قوله** ذلك
 استلزام الباطل اي استلزام الامور المتعاقبة الموجودة معا بخلاف ما
 اذا لم يكن موجودا فان اما ان لا يوجد الاتحاد اصلا كما في الوجوب والامكان
 والتعيين فانما على تقدير كونها متميزة الوجود في الماضي لا يكون للوجوب وجود
 ولا لا يمكن المكان ولا التعيين تعيين او يوجد الاتحاد الاعتبارية وينقطع
 استلزامه بانقطاع الاعتبار كما في الموصوفية والنزوم فان العقل اذا
 لاحظ الموصوفية والنزوم من حيث انانية الملاحظة الطرفين ورابطته
 بينهما لا يكون هناك موصوفية اخرى ونزوم آخر واذا لاحظهما ففدا اي من حيث
 انها معنومات من المعنومات حكم بموصوفية الطرفين بما ونزوم النزوم لهما
 وحصل عند العقل موصوفية ثمانية ونزوم ثمان هما التوقف بالملاحظة حال الموصوفية
 الاول والنزوم الاول بالقياس الى الطرفين ثم اذا لاحظهما ففدا او بالذات
 اعتبر موصوفية ثمانية ونزوم ثمان وهكذا الحال واذا انقطع الاعتبار انقطع
 الاستلزام **قوله** ويخفى ان هذا التخصيص ينافي ما سبق في **قوله** ولعل هذا
 هو المراد **قوله** فانه واجب بذاته يعني ترتيبه على ذاته فغير اتصافه بالوجوب

بالوجوب ما يترتب على خبره باعتبار اتصافه بالوجوب فهذا المنع لدخول الوجوب وانما له
 في القاعدة المذكورة لعدم تكرار التوقف عنه على انه حقيقته وحده على انه صفة وبما
 ذلك ما انزع ما اورده المحققين التفتنا نافي من انه اذا كان وجوب الوجوب مثلا عليه
 كان محولا عليه بواسطة الاستقفا فلم يكن الوجوب واجبا بل وجوبا اذا لم يتوقف
 الامار الوجوب لان ذلك معناه لغة وانما اصطلاحا معناه ما يترتب عليه آثار
 الوجوب سواء ترتب عليه باعتبار اتصافه بالوجوب او باعتبار ذاته او باعتبار
 قيام الوجود به في هذا بحث وهو انهم قالوا الصفة مثلا ان كانت قائما بغیرها
 ضوء الغير والغير مقتضى به واذا كان قائم بنفسه كان ضوءا لنفسه وكما مقتضى
 بذاته وحسب عليه الوجود وسائر الصفات فالوجوب اذا كان قائما بذاته الواجب
 لم يصح ان يكون واجبا بذاته حتى يكون وجوب الوجوب لنفسه بل كان الذات وجبة
 به فلو فرض الوجوب واجبا بغيره ان يكون واجبا بوجوب غيره ذاته فاقیم في نفسه
 هذا لكن ما قالوا بحدوث دعوى لا دليل عليه **قوله** كل ما لا يجب ان يترتب عليه
 المراد باستلزام التوقف في الوجه ان في ما يقابل الوجوب فيتمسك ما يكون جازما
 لاحتمال كانه مثل ما يكون واجب التقدم فانه يكون كلا القسمين اعتبارا فالحق
 لا يكون الامام واجب التوقف **قوله** كالوجود الذي الخارج وان كان الوجود المطلق
 ايضا كذلك لقوله على تقدم كونه زائدا فان الاختلاف في زيادة الوجود الحادث
 دون المطلق **قوله** من المعقولات الثانية التي هي امور اعتبارية فانه الامر
 الاعتباري اذا كان في ذاته لا في ذاته كانه معقولا ثانيا **قوله** اذ لا بد
 ان فلا يكون من المعقولات الخارجية وهو ان ليس من لوازم المماضية اذ لا
 يورثها من المعقولات الثانية التي هي امور اعتبارية فانه الامر
 بتمسك **قوله** التوقف على نفسه او وجود الشيء مرتين **قوله** والحديث فان
 قيل هو بعبارة من السبوقية الوجود بعدم وجوده من قوله هو الموصوف من
 العدم اي الوجود على ما خرج وفي شرح المعاصد فيكون صفة الوجود واجبة
 انما خرجت تحت السبوقية الزمانية انما يورث اولاد بالذات لا بالزمان
 ولا عددا باعتبار انها في ذاتها صفة له حقيقته في بياض بل

مقارنته معه انما التاخر الزمان الذي حصل فيه الوجود فتدبر فانه قد ضي على اننا قد
قول والذاتية والروية وسائر المعقولات ان نية فانما تكونا عوارض وائتية
 ليست متاخرتين وجودا ومرونا تاخر الخارج ولا متقدمة عليه بل مع مبدء ذواتية
قول لانه انما آية بنا على عدم توقف الانصاف با على الوجود سواء كانت متقدمة
 عليه او متاخره العقل انصاف الائمة با حل عددا في الخارج وان فرض فرض
 غايز ما بالوجود فان التاخر انما هو يقتضي كمنع الاتصاف في الخارج لانه
 العقل **قول** واعلم آية في علم ان هذه الامور ان تظر الى ذواتها فهي جهات
 انصافها واما موادها لانه كليات مبنية الجوار انما الموضوع وان تظر انما هي
 حيث ان اعتبر فيها خصوصية الجوار كانت انصاف منها فلا ينفك الحكم بالقرينة
 منها لا تقدم في بيا كونه ضرورة من انما هي جهات انصافها
قول فان الجوار اي بالاشتقاق **قول** وجود ذلك آية بان يكون عارضا
 له فانما به **قول** بخلاف انصاف آية بان يتشعب العقل من غير تباين به
قول جارية آية انما به ذلك ان تلك الوجوه ليست لاثبات وجودها
 بطريق التوزيع كما بوجه آية الوجودين على وجودية الوجوب والثالث على
 على وجوبية الامكان **قول** او لا تحقق للمعاني اي الصفات المعنوية
 في انفسها او لا كانت تتحقق في انفسها كانت اعراض موجودة في الخارج
 لا صفات معدومة **قول** فيلزم آية لان ما لا تحقق له الا باعتبار العقل
 لا يقع صفة نتي الا باعتبار **قول** مع قطع النظر عن غيره اي بغير كان
 تفسير بقوله في نفسه وانما علم التفسير ولم يفسر بقطع النظر عن اعتبار العقل
 ليصح التفسير المتفاد من قوله سواء وجد فرض من عقل ام لا **قول** ولتوض
 عدم العقول اي من حيث انما عقول اي فرض انصاف صفة العقل عن جميع
 المدارك حتى الواجب ايضا فان فرض خدوه عن العلم ممكن وان كان المفروض
 محال **قول** لا يتصور آية لان فرض الوجوب خرج اعتبار العقل منها **قول**
 لم يقدح آية لان فرض الوجوب وجوبه تعالى مقدم على ادراك جميع المبادئ
 العالمية حتى علمه تعالى ايضا ويأخرنا اندفع ما تكرر في اننا نطرون من انه ان

ان اريد بالعقول العقول التي صفة فلا ينفك لانه ان يكون انصافه بالوجوب في القوى
 العالمية وان اريد با اعلم من القاصرة والعالية بحيث يشمل الواجب تعالى ايضا
 فلازم الملازمة لانه اذا اتفق الواجب لم يكن متصفا بالوجوب ولان انصافا
 محال فيجوز ان يستند المحال **قول** والحل آية منع التاخر المتفاد من قوله فيلزم
 ان لا يكون الواجب واجبا آية لان انصافه المحل والاشياء مبدء الجوار في
 الخارج او في نفس الامر لا يستند انصافه المحل والاشياء المتحقق الانصاف
 بالصفات العددية وحدها على موصوفها نعم انه في تحقق الموصوف في طرف
 الانصاف **قول** موصوفها با انصافا اشتراكا بمعنى انه في نفسه بحيث اذا
 لاحظ العقل بالقياس الى الوجود اشترع عنه الوجوب بوصفه به فاندفع
 ما قيل ان انصافه بالوجوب يسره في الخارج والا لزم تقدم وجوده على وجوبه
 فهو عقلي فاذا فرض انصاف العقول يلزم ان لا يكون الواجب واجبا لانصاف طرف
 الانصاف لانه الانصاف في حق تحقق الوجوب حتى يتم الجواب المذكور و
 اندفع ايضا ما قيل انه في كل قولهم بشرت شئ لشيء فخرج ثبوت المبدأ
 له او لا ثبوت لموصوف الامكان في الخارج لا انصاف به حال عدمه ولا في الدنيا
 لان المفروض عدم الاذا ان كلفا وكذا ما قيل ان انصاف الشيء
 باشيئ نسبة لا يتصور حقيقة الا بين شيئين متمايزين ولا تمايز الا مع ثبوت
 كل من المتمايزين في الجملة فلا يتصور انصاف شئ بشئ في الخارج او في نفس
 الامر الا بعد تحقق كل من الصفة والموصوف فان مثل الاعتراضات عدم
 الفرق بين الانصاف الحقيقي والاشترائي **قول** اصدق على الممتنع وصحة
 الصفة اني من شأن الوجود في الخارج على المعدوم محال لما عرفت مما
 ان الانصاف با فرع وجوده كما لا يلزم التوسط فاندفع ما قيل ان
 انصاف على الممتنع لا يقتضي ان يكون الا وجوب مطلقا عدما لجوار كونه
 بعض اخراده موجودا وبعضه معدوما كالاشياء الصادق على الفرس والعنقا
 نعم لو ثبت انه لا يصدق الا على الممتنع لثبت عدميته كنهه باطل لعدمه
 على الممكن الموجود **قول** اي لا يقتضي الجواب لا يقتضي الجواب المذكور لانه

لان الحق ليس حقيقة للنقض بل هو جواب براسه سمي الحق حقيقة لكونه حقيقة لف وجوده
 معينة **قوله** ارتفاع النقيضين الى في المفردات اذا ارتفاع النقيضين في الغيبة
 ان لا يصدق في نفسه ما لا يثبت مدلولاتها في نفس الامر **قوله** بان لا يصدق شي منها
 عنه لان التناقض بين المفردات انما هو باعتبار النقيض صلب صدق احدهما
 على شي نقيض صدق الآخر واما اذا اعتبر مقدم في نفسه ولم يحفظ مع نسبة
 الى شي وادخل في سبب لم يكن نقضا حقيقيا وانما سميا لنقيضين بمعنى متبا
 غاية التباعد بحيث لا يجتمع في شي واحد كما يسمى في بحث التباين **قوله** جميع
 ما عدلها سواء لان متباين بالذات او بالاعتبار واما نفس احد النقيضين
 فواسطة بينهما اذا لا يمكن ثبوت شي لنفسه ولا سلبه عنه لان النسبة تقضي
 الطرفين المتضادين بالذات وبالاعتبار ولا مغايرة بين الشيء ونفسه
قوله والسبب في خلاصته ان نقض كل شي رفعه عن شي او رفعه عن نفسه
 اي رفع وجوده وليس نقض وجود شي وجود سلبه ذلك انما كان ما لهما
 اي الموجبة المحض والمعدومة ولها لا تنافي **قوله** لعدم انما يبرز بين
 اعداءات اي المعدومات التي من جملتها اعداءات ليس ترتيب **قوله**
 فلا يكون فرق آفا فان احدهما معدوم والاخر عدم **قوله** والنقض النقيض
 اي النقيض فابر اعداءات التي تنقض بالاشياء **قوله** في الامكان
 اي الامكان وجود او كونه بحيث يمكن وجوده على الاختلاف بين الشئ قد
 سره والمحقق التفتنا الى في تعريف الدلالة في فهم المعنى في التفظ **قوله**
 كذلك ايضا فرق كذا ندان ان يكون الامكان العدمي متميزا عن عدم انقضاء
 به في الذهن ولا ينبغي في كون المعدومات الخارجية متميزة في الذهن انما
 الخ ان يكون المعدومات المطلقة متميزة او المعدومات الخارجية متميزة
 في الخارج او الدائمة في الذهن **قوله** اولاد لو وجد الوجوب آه
 لا يخفى انه معطوف على **قوله** فبذلك كونه عدليا والضمير فيه راجع الى
 شي المذكور في حيث نفي شي فالواجب ان يرجع ضمير وجه الى شي وهو
 محال ان الوجوب المستفاد وجد ويكون حاصل كلامه اذا ثبت نفي شي

شي من الاشياء فنقول هو موجود او معدوم وكل الامرين باطلا ما كونه موجودا او معدوما
 فبذلك كونه عدليا او بدليا عام بينهما وبغيره وهو ان كان موجودا كان وجوده
 زائدا او لا وكل الامرين باطلا وانما رجع ضمير وجه الى الوجوب فبذلك كونه عدليا
 ان يكون ضمير كونه راجعا الى الوجوب وضمير كلامه راجع الى وجوده الوجوب
 وعدنيته ونقد بره الوجوب مثلا بعد قوله شي لا يصح المقابلة لان الذي المذكور
 دليل على كونه عدليا كما مر سابقا **قوله** وكذا لك مشتركة ما كان بيان نفي
 التي نفي كونه موجودا او معدوما وهذا بيان نفي كل من مشترك بين القسمين او
 بين المذهبين المتقابلين **قوله** بين قسمين لا يخفى ان قوله ونفي من قسمين هو
 قوله نفي قسمين فالواجب ان يقال بين قسمين او من قسمين في المذهبين
 لب قسمين لاد المشترك او يترك على اطلاقه **قوله** فبذلك كونه عدليا
 قد علم ما ذكره ان ماخذ في الادلة المتقابلة النافية لجميع الاحتمالات ومعلوم انه
 لا يمكن ابطالها الا بالفتح في تلك الادلة الاحتمال وانما خرج الجواب باختلاف
 حصل التنبه في كل ماخذ العام لا بد على الاخذ العلم لا بطلان انما لم يفتقر
قوله وانما هم بغير الشئ والخص بفتح الخ والرفع بفتح الفاء وفتح الراء والجمع
 جمع فخرية **قوله** في اثبات الواجب اي اثبات احواله **قوله** الى الواجب
 لانه لا يمكن ما يكون ثبوت الوجوب ضروريا بالذات لا يمكن ما يكون وجوده مقتضى
 ذاته ولا يمكن ما يستلزم الوجود في الوجود وما به يتبين الواجب فان كان الحكم
 المذكور بديهيا فلا يصح جملة **قوله** اذا لم يكن مقتضى آه واما اذا
 كانت مقتضى له كان ضرورية الوجود ناشئة عن ذاته ايضا فلا بد من ارتفاع
قوله وايضا آه منع لبطان الثاني يعني ان المحال ان لا يكون الواجب لذاته
 واجبا لذاته في نفس الامر لان يكون واجبا لذاته على تقدير محال فان ارتفاع
 العقل الاول هو بسننم ارتفاع الواجب لذاته لكونه محالا **قوله** لم يقتض
 آه واما ان يكون هناك ثبوت آخر معن بالغير فبذلك عدم الوجود والوجوب
قوله وهو محال اي على سبيل الاجتماع واما تواردهما على سبيل البديل بان
 يجوز العقل حصوله لذاته بكل واحد منهما فذاته اذا فرض ان العقل بالغير لم يكن

مقتضى ان لا يكون
 في اجاب الواجب لذاته

معلوم في الاستدلال بالاجتماع بين ذلك الغير فقط الى آخره فقد علم بما ذكرنا ان قوله
 فاذا فرضنا آه ليس يستدرك على ما ذهبهم **قوله** هو ممكن في نفسه ان ذلك الى
 وضع الاستدلال الثاني بان خاصه الممكن ان يولد انتفاعه بالنظر الى نفسه ممكن غير
 مستند للممكن وهو ما يستند **قوله** وربما يغير التبدل بان يترك ذلك التبدل
 وفيه اشارة الى ان الجواب الاول ليس فيه تغير التبدل بل اثبات يمنع الملازمة
 ويضم مقدرة وهو ان توارد العاليتين على سبيل الاجتماع **قوله** لاس اجزاء
 تنبأ به آه لما كان ظاهر المنه بغيره ان لا يجوز تركيب الواجب في الخارج وفي
 الذهن ويشمل ذلك ان يكون التركيب من الاجزاء الذمينة المنفردة مع امر
 بسيط لا تعد وفيه اصلا وهو ليس بممتنع لانه انما يستند ان يكون وجوده العقلي
 محتاجا الى تلك الاجزاء لا نفسه ولا يستلزم فيه فان الواجب على محتاج الى العقل
 في نفسه مطلقا سواء كان بالوجه او بالكنه ولا يلزم منه ان يكون تعالى جبره
 في نفسه **قوله** في الخارج وفي الذهن طرفا لهما في الاجزاء اخرجنا لذلك التركيب
 ونفصصا للمعنى في تركيبه من الاجزاء الخارجية ومن الاجزاء الذمينة المتمايزة
 في الذهن المتحد بوجوده في الخارج فان ذلك حال لاستدلاله اجتماعه في نفسه
 الى اجزاء الجلب نفس الامر لان الاجزاء الذمينة على هذا التقدير خالية عن
 في نفسه الا انما متحد به في الوجود فتدبر فانه محتاج على قوام **قوله** كون
 المحتاج آه حسن شراح قدس سره كلامه المن على اعتراضين اولهما منع
 الكبر في قدمه لقرنها في الذكر وتاينها مع المعنى ردا على ان المحتاج في
 حمله على اعتراض واحد اعني منع المعنى وابده بان الكففي بالجراب عنه ثم
 اعترض بان **قوله** بل المحتاج الى الظاهر هو الممكن زائدة لانه يتم الكلام بدون
 وبان ما يحتاج اليه انتهى من العلة فلا فرق بين قدسنا ما يحتاج الى الغير وما
 يحتاج الى العلة **قوله** مطلقا اي سوا علة او لا **قوله** بل المحتاج الى العلة هو
 الممكن سيجي رده بحث العلة والمعدل ان العلة ما يحتاج اليه الشيء في وجوده
 حاصلا للمنع ان المحتاج اي ما يحتاج اليه الشيء في وجوده وهو الممكن لا الى المحتاج
 اليه مطلقا سواء كان في استقراء الوجود والى كان جواب هذا المنع في هذا

لان الاحتياج في استقراء الوجود والى كان جواب هذا المنع في هذا
 بقوله في ذاته ووجوده لم يتوقف له المصنف واما ما قيل من ان المراد بالعدة العلة
 التي علة لا في المنه ودرها فبغيره على تقديره تسليم استناد ان القول بان المحتاج
 الى العلة بغيره هو الممكن مما لا شك فيه في كلام القوم وانه لما كان مدار المنع على هذه
 الارادة وجب على ان قدس سره البقي **قوله** اي الاجزاء كلها ان يترك
 الى ان المحتاج جميع الاجزاء والمحتاج اليه الاجزاء المجمعة فينجم الفرق بالاعتبار كما في الطد
 والمجدود فانه في ما يقتضي من انه اذا كان جميع الاجزاء نفسه فلا يتحقق المحتاج والمحتاج
 اليه فلا يخفى بقوله فلا يخرج الاحتياج اليها لانه نسبة يقتضي الطرفين **قوله** حيث
 يجب آه زاد لفظا بحيث يصح كونه صفة للواجب على ما هو مختار في وصفه الشيء
 في ذاته دون ملاحظة الغير الذي هو جزءه في حال فيجوز ان يستند الى الذي
 هو عدم الكفاية على ان الواجب ما يكون ذاته من دون الغير لانه دون ملاحظة
 كائنا فالواجب ترك لفظ الملاحظة وعلى ان شراح قدس سره لا يبعد هذا
 شفه وقال بل يكون ذاته في نفسه آه **قوله** كان الوجوب الموجود محتاجا آه
 بخلاف اذا كان عدليا فانه يجوز ان يكون استراليا محتاجا لنفس ذاته فلا احتياج
 اصلا **قوله** فيكون ممكنا الاستدلال من الاحتياج في الوجود على الامكان
 استدلال من المعدول على العلة فلا يرد ان الامكان ليس الاحتياج الى الغير في
 الوجود فلا يصح بل يجب اسقاط احدهما **قوله** في وجوبه اي في انشائه بالوجود
 بناء على ان الانصاف به على تقدير كونه موجودا في وجوده في نفسه **قوله**
 وما لم يجب المعدول ان هذه المفردة والتامة بها بيان للعوض وان اللازم
 تقدمه على نفسه بمراتب والا فيمكن ان يقال فيقدم تقدم وجوده ما يتبع الواجب
 على وجوبه مع ما مر عنه **قوله** لان المنه عندنا اي القائلين بالمكان
 لا المتكلمين خاصة على ما ذهبهم لان الحق ايضا فانيون بالعبية على تقدير وجوده
 فقول المنه امور اعتبارية فبغيره ممكن يصح عند الغيرين وهي كاخته
 ان تستند في ذاته **قوله** فيلزم تركيبها على تقدير جريته النقيض و
 وجوده كما هو من ذهب الحكيم واما عند المتكلمين القائلين بان عدمه خارج

المتن الرابع من المتن
في باب ما لا يمكن تلافيه

عن الائمة فلما **قوله** مطلقا سواء كان عارضا او نفسا لا يستلزم **قوله** اي الاصل
آه لا كان المخرج العلم من ان يكون عند او جزا وشرطا ربا والسبب العلم من ان يكون مؤثرا
او لا فسر بما لا يوراد الحكما منها **قوله** فان الممكن ان لا يكون الحكم بان لا يوراد ضرورة
نظرا باستدلاله وحاصل ان من غور الممكن بالوجه الذي هو مناط الحكم على ان
والاحتياج الى المؤثر والنسبة بينهما حصل لا الحكم من غير توقف على شيء فلو ادعى وان
كان مقورا طرية نظرا وبما ذكرنا ان دفع ما قبل ان يقع الحكم لا يقتضي ذاته وجوب
وعدم انقضاء ثباتها وهو ما لا يستلزم ثبات الطرفين عند الابعاد ان لا يكون
احد طرفيه اولى بالنظر الى ذاته او لكونه كائنه في الوقوع فيكون ثبوت الاحتياج
الممكن الموقوف بالتوقف المذكور نظرا بالان غاية ما ذكر ان يكون تصور الموضوع
بالوجه الذي هو مناط الحكم نظرا وبذلك لا يضر بهامته على ان التحقيق ان الشاكي
المذكور لازم بين الامكان لان معناه عدم كفاية الذات في الوجود والعدم واذا
لم تكن الذات كائنه في احد ما كان الطرفان متساويين عند بعض ان يكون احدهما
اولى به او لكونه كائنه في الوقوع **قوله** لا يخرج احد طرفيه بحيث يقع **قوله**
يخرج احد ما آه وانما التخرج المذكور بعد ان ثبوت الاحتياج واثبات الاحتياج الى
المؤثر فانه ما قبل من ان الله نعم الاحتياج الى الجبر وما يكون مؤثرا وكلا
واما ما قبل من ان اللازم من الاستدلال المذكور ان يكون الامكان عند
الجبر والتقدير بالاحتياج لا عند ثبوت الاحتياج لانه نفس الامر قد وقع
بان العلم بالعلم المعينة يستلزم العلم بالمعول المعين دون العكس و
العلم باحد معلولي علته واحده لا يستلزم العلم بالمعول الآخر مالم يلاحظ معه
وجود العلة والتداني من مظهر في الاقسام الثلاثة واذا انتفى الاخير كان
بيننا تعين الاول **قوله** فالحكم بان آه لا يخفى ان بداهته الجزئية المعينة
عنده لا يستلزم بداهته الحكم على الا انه لما كان تابعا للاستدلال المذكور
لا يطرأ المواخذه المذكورة **قوله** فلو ت ومرت منه اي من المخرج
خوفا من توهم ايدائه من نفس الصوت لانا تنقهر بعد تحققة **قوله** فلما
آه منافسة في التابيد وقد عرفت اننا لا يفر الاستدلال **قوله** بل المليون

المليون المتقدمة بن سماوي كاليهود والنصارى فان لكل من ردين سماوي
يقول بحدوث العالم لا ينفاده باليوم الآخر والفعل بان المدار بالممكن ايسر
السنة وبالممكن سعادتهم بعيد لانه خلاف الظاهر **قوله** مع ان تلك
الافعال آه او لاصح ولا تقع الا بالخطا عندهم **قوله** الامة الممكنة
مستغنية آه اي لا مكان بناء على ان تعيق الحكم بالتحقق بل على عينية الخ
وقد عرفت فحاصل ان لازم الامكان غير بين عند القوم بين عند التحقيق
قوله بالقياس انها اي الى الامة الممكنة فبذلك لانا لو كانت مستغنية
مطلقا لانتزع وجودها وعد ما **قوله** اولى بل اي بالقياس الى ما يورث عدم
المخرج لاسبب **قوله** لان معنى سماوي آه فانه يجب لان ما ذكره معنى الامكان
ومقتضاه ان لا يكون احد الطرفين اولى به او لكونه كائنه في الوقوع
فان فرض وقوع احد الطرفين لا يخرج من خارج كان احد الطرفين اولى
الى ذاته بلا شبهة فيكون منافيا لادى بالمعنى المذكور فندبر **قوله** انما
بالانقضاء الى بوقوع الممكن كيف ما انتزع وهو يرمي مقرا طيس على ما سبق فقول
وانا احد المتساويين عطف تفسير له **قوله** لا بد للممكن آه لا مكانه وحاصله
ان الممكن لا مكانه فخرج الى التخرج المخرج الى المؤثر فيكون لا مكانه تحت جبا
الى المؤثر **قوله** لانه حصل بعدم مالم يكن اي في الممكنات الى دونه فتكون
وجوده منها فيكون وجوده في الممكنات القديمة لما مر من الاتصاف بصفة
انني من ثبات الوجود في الخارج فخرج وجودها **قوله** فتوالمؤثر الى الخلق
هو المؤثر فان كان المخرج حادثا كان المؤثر حادثا ولو باعتبار بعض اجزائه
او شروطه وان كان قديما يكون مؤثرا قديما فلا بد من كون المؤثر القديم
مختارا **قوله** بل يخرج مع الوجود وما قبل من ان يخرج اذا كان
موجودا لا يكون مع الوجود اذ قد تقرر ان القفزة الوجودية يجب تارة
عن وجود الموصوف فليس شي لان في اعترافا بطلان الاستدلال لانه
يجب يكون قديما بالارث متاخرا عن وجوده **قوله** فانه يخرج اسبق آه اي يخرج
الذي اسم بصفته فافضل ان السببية تنافي كونه صفة الوجود فيه اعتراف

بطلان الاستدلال **قول** والحق آه ما كان جواباً جدياً بنياً على نسبه كونه وجوداً
على انبثاقه الطقم وهذا الجواب يخفي فلذا قال والحق **قول** قد يجدد كالمعنى بعد
البصر **قول** اعتباري ان لو كان موجوداً في الخارج يذم ترتيب الزمان الموجود
في الخارج وكون المركز بعد السكون والعلم بعد الجهل موجودين ليسوا شيئاً
على تقديره وظهوره ترك ذكره **قول** يصف به اي الانقياد به اثره الى
ومصادقه الاثر الموجود في الخارج **قول** لا عدمه مطلقاً فيجوز عليه العلم المستمر
بل هو مستصف به عند التحقيق **قول** كان التقدم زمانياً الا انه لا جوا الزمان
لذاته ولا سواه بواسطة مغارته آياه **قول** تركبه من الالمانات آه لا يخفى ان
هذه المقدمة باطله عند الحكماء لا يستلزمه البرهان فثبت بهذا الاستدلال على قول
الفلاسفة معناه استعمال مقدمة مسلمة عندهم فيها لان جميع مقدماته
مسلمة عندهم فكذلك فيسبب شي لان الاستدلال به لا يكون الزايف البطلان
هذه المقدمة عندهم ولا تخفيها لعدم حقيقة المقدمة الاولى في الواقع
عند المستدل فالصواب ان يقال الماد بالانانات اجزا الزمان الغير
المتقدمة فعلاً ومنع تركبه منها فثبت ايها وكذا حاصله فيه بالقوة **قول**
فيكون آه الفاعل كما ذكر ان يكون المكان الغير الحادث محتاجاً الى الغير
ولا يذم منه ان يكون الامكان عند الانبثاق على عدم القول بعينه ما
سوى الامكان والحدوث **قول** دون الحدوث اي لا يكون له مدخل اصلاً
قول ولا يخفى آه ولا يخفى ايضاً انه لا يمكن الاستدلال بهذا الطريق بهيئة
تعالى عند من يثبت زائداً على الذات لا يثبت واجبه بالغير بل بذاته
تعالى وبشيء يخفيه **قول** فالأهم المبني على القاموس الا هم حركة
ابدين في الامر والمبشر الارض السهلة وهي على وزن حرام بها
اصابته وايه بيشير كلامه ان رج قدس سره ومن لم يتبع النغمة قال ما
قال **قول** المعبد المذلل من التعبد **قول** كون الممكن آه اي من حيث
انه ممكن فيقول الى كون الممكن لا مكانه محتاجاً الى المؤثر فيجمع السببية الآتية
اي بعضها بنفي الاحتياج مطلقاً وبعضها بنفي الاحتياج لا يمكن **قول** كثرته

كثرة من ثوب هذه على الكثرة يكون الحكيم عبدة على النسبة **قول** اذا امكن ثابته
آه اي جوزه العقل بقرينة **قول** لكنه غير معقول فان معناه لا يجوز العقل لا انه
يقنونه ولا لا يمكن البطلان واذا لم يجوز العقل التاثير لا يمكن الاحتياج الى المؤثر
من حيث انه مؤثر **قول** في الوجود والوقوع على هذا التخصيص **قول** لانه ايجاد
الموجود وقوله لا يجمع التقيضين فانه اذا كان التاثير في القدم كان الامر بالعكس
قول اي الاثر آه يعني ان التغير راجع الى الاثر المفهوم ما تقدم دون العلم لان الحكماء
في التاثير في الوجود حال عدم الاثر وكون العلم غير صالح لكونه اثر لا يقع في ذلك
مفاتيح التعقيب **قول** نفى تحق لا يتميز له اصلاً **قول** فلا يصح آه اذ الحقيقة
وضع الامتياز لانه يذم جمع التقيضين لان ذلك في كونه اثر لا في صلاحه
فلا يكون هذا الوجه راجعاً الى الاول كما وهم **قول** في طرفة بنفي الاثر وان
على التنازع **قول** مستمر على ما كان عليه لان المفروض ان التاثير في الوجود
حال عدم السابق على الوجود وسبب المراد بالمستمر عدم الذي لا ابتداء له اذ
لا يتحقق غرضه لكونه ارباباً ولا يتوقف على الابدان حال المعهوم عليه **قول**
لا يصح اثره لعدم لانه موجود واثر العلم يكون معدوماً **قول** ان
الحج آه اي المحال مقصور على هذا الابدان **قول** وهو فيل بهينه اذ لا يكون
التخصيص تحصيل **قول** والآه اي وان لا يكون المحال مقصوراً على هذا
الابدان لم يصح القول باستحسان ايجاد الموجود فان ايجاد الموجود بوجوده فان
لايجاد واستحسانه فيه بناء على ان حصول الاثر مع التاثير زماناً كما ثبت بهذه
ذلك في حركة ابيد وحركة المفتاح واذا نفرد ذلك فنقول ان اراد المستدل
من اتحاد الموجود النوع الاول منعاً الملازمة لكونه ايجاد الموجود بهذا
الوجود وان اراد الثاني اذ لا يمنع بطلان الثاني لان المحال هو النوع
الاول ولما كان شيئاً المتعين المذكورين متناً من تلك المقدمة
تقرن الجيب بياناً واكتفى عليها لانسب ان التاثير الى المتعين المذكورين
منها بما كلفته فتدبر فانه قد تجرعه حق هذه العبارة الساخرون **قول**
به هي وان اختلف في تعيين ذلك المؤثر المحدث **قول** فانقضى آه لا

لاستدراك المحال وهو الحكم خلاف ما يشهد به **قوله** والحل لا ينفى ان الجواب
الاول ايضا صحيح لان حاصله من الملازمة او منع بطلان التالي الا انه انما يتم اذا ارد
الترديد بشرط الوجود او العدم في زمان الوجود او زمان العدم واما اذا اريد
الترديد بشرط الوجود او العدم فلا يتم لان لا يلزم ايجاد الموجود لوجود قبل هذا الا
فلا بدح من منع المحرر السنين كما جوزه الشيخ قدس سره فلذا قال المصنف
والحل اي الحل الحاصل الذي يقع ما ذكره الشبهة **قوله** ومثل ذلك آية اشار
به لك الى ان اطلاق الضرورة بشرط المحل عليها بطريق التوسع كونهما متساويين
فان تلك الضروريتين ناشيتان من اعتبار قيد زائد على ذات الموضوع و
مفهومه الا ان ذلك القيد في الضرورة المحل هو مفهوم المحل وهو ما اثر
مغايرة حيث قلتم ان التأثير بشرط الوجود او العدم محال **قوله** بل زمان
او واسطة بينهما بناء على توهمهم من اطلاق معناه الحقيقي فان الخارج من حيث الى
بنت ليس حال الخروج في الاول ولا في الثاني وذلك باطل او النقص في
بان الشيء اما موجود او معدوم من اول الاوائل كماله ومعنى الخروج مسبوقه
الوجود بالعدم كما هو جوازه **قوله** وليس في ذلك آية انتفاءها ولا تخلف للمحل
عن العلة لان معناه ان لا يقع الماحول في غير ارضي عن وجوده بما يتم برده عليه
انه لا يقع التأثير الحقيقي بدون الاركان كما سيجي في تحرير الشبهة ان يقب
قوله انه اي التأثير في وجوده الى ان التأثير في الوجودات الى ان
التي هي الوجودات التي هي الوجودات الشخصية بناء على راي الشيخ الاشعري
و منع التأثير الاستنباع لان جعل الماهية مترتبة حتى يقال لا يمكن توسط
اجل بين الشيء ونفسه ولا في الموصوفة التي هي اعتبارية ولا في الوجود
المطلق الذي لا يمتدحه احد **قوله** وقد سبق بناء آية التحقيق اسبقا
مبنى على كون الوجود زائدا على الماهية كما في **قوله** عن كذا اعتبر هذا القيد
ليكون الدليل المذكور جازيا في صورة النقص ولو لا اعتباره لا يمكن
اجرا اذ لو قبل كجود ما يمتدح لا يمكن ابطاله بان جعل الماهية مترتبة
على اذ لا جعل **قوله** لا حاجت آية ذلك ان تقول لا حاجت الى موثر اذ

اذ يستحيل كونه واجبة لذاته الا ان الطريق المذكور لما كان اظهر انتهى به **قوله**
اذ يستحيل ان لا يستلزم نقد الواجب وبقائه بالغير **قوله** واذا لم يكونا بنا
على عدم الفرق بين قولنا لا حاجت له وحاجته لا وكذا بين قولنا لا موثر به له و
موثر به لا كما في **قوله** فان الامور العدمية ان المعنوية في الخارج اذا لم يكن
السبب في مفهومها بنفسه الاشياء بل في نفسها اي مع قطع النظر عن اعتبار معتبر
وفرض فاضل و هو الذي انقضا حقيقة فلا يبرر انما لا يتم الاتصاف بالامر
العدمية فانه مجرد اعتبار وحقيقة سبب الاتصاف بالامور الوجودية لان
ذلك انما يجري في الامور العدمية التي السبب داخل في مفهومها دون انشئانية
وبما ذكرنا ظهر ان المناسب ان يقول كماله كان والوجود **قوله** فان قيل آية
حاصل ترك المعقولة الممنوعة اعني **قوله** واذا لم يكونا موجودين لم يكن الممكن
آية وضم مقدمه اخرى لما ذكرنا وهو ابطال عدمتها بما مر ومن هذا ظهر كونه
من تنمة الاول وان كان ظاهر التقرير يقتضي كونه شبيهة براسها حيث اثبت
نفي الاتصاف بهما ارتفاعهما في نفسها لانها ليست وجوديين ولا معدومين
قوله لانها من النوع المتكررة اي يقتضي وجود فرد منها وجود فرد آخر سواء كان
ذلك الفرد موسوقا بهذا او لا كما في المؤثرية لما عرفت من ان لزوم التسلسل
المحتمل متفجع على وجود الافراد ولا يدخل الاتصاف فيه وانما ذكره بطريق التصوير
والتمثيل فلا يبرر ان المؤثرية ليست بموصوفة بالمؤثرية فلا تكون داخلية في
ابطال المذكورة **قوله** هذا معنى آية وان كان القرب يقتضي ان يتعلق
بقوله فعد عرفت الجواب **قوله** من تنمة الاول اي اول الشبهة ان قول الخ جنة
والمؤثرية له وجودها حيث ضم اليه نفي عدمتها دون اثر الشبهة اعني
قوله واذا لم يكونا موجودين آية حيث تركه واذا كان تنمة له لم يكن الفصل
بين الحل اعني **قوله** والجواب آية وبين النقص مفعلا بالاجنبي ويكون النقص
نقصا نهما بخلاف ما لو كان متعلقا بقوله فعد عرفت الجواب فانه بوجه كون
النقص حقيقا بالتممة ومن لم يفهم وقع في ورطة الحجة فقال ما قال **قوله**
منعنا الملازمة لا يمنع صدق التالي ان لا يخرج في العدم من هذا بالفرق المذكور

في يد ان صدق الملازمة لا يقتضي صدق الثاني فان الشرطية الفادقة تتركب
 من كذا فبين بن ينجح وبس الملازمة **قوله** لا يستلزمها بالفرق المذكور
 فانه قد قلنا في الاقدام **قوله** فيكون الامكان آه اشار به كذا الى ان
 الامكان علة تامة للاحتياج لان صدقها لا يترتب ما خور في جانبها لا في جانب العلة
قوله ومن ان يقول آه الظاهر ان قوله وان سلمنا سقوطه على قوله منى الملازمة
 فيغير الكلام هكذا والاى وان لم يعلل اثر ان سلمنا الملازمة فلان ان عدم
 لا يعلل اثر اشئ ولا ينفى عدم صحة فلذا قد رشح قدس سره **قوله** نادر
 نقول ابتداء من يزعمه وان رالى انه جواب براسه مطوف على قول ان عدم
 ان صدق آه **قوله** فانه لو لا ان العلة آه لاحتاجة الى هذه المفقعة مع ان الاستدلال
 لا يثبت العلية **قوله** فينبى آه يجوز ان يكون عند وجود العالم اثره صدق
قوله فلا يصح تلك الملازمة المدلول عليها بقول جاز استناد عدم الى
 عدم لما استناد الوجود اليه **قوله** وهي ايضا مفسدة آه هذا ينبغي
 ما يسمي من ان الغالبين بعلة حدوث يقولون بان الملازمة اذا حدثت
 اى خرجت الى الوجود لم يبق لها الحاجة واما بالنظر الى التجنيب الانصاف
 بالحدوث حال البقاء ايضا لا بد من المسبوق فالتبعية تنفي عليه
 الحدوث للحاجة ايضا كما لا يخفى **قوله** فلا يتركب عنها اصلا واللازم الانقضاء
 فان قلت قد صرح في التجريد بان الجزاء الثلاثة من المعقولات الثانية
 فثبت الانصاف بان العقل انما يعرف الذمى فان العقل بعد ملاحظة
 الملازمة بالقياس الى الوجود والعدم بصرفها واحدا فثبت الاعتبار من
 المعقولات الثانية واما الانصاف الاستزاج بان ان يكون الملازمة بحيث
 اذا لا خطا العقل مقياسا على الوجود والعدم استزاج فيها احدهما فثبت
 لازم الملازمة من حيث هي وبعين الامكان الامكان للملازمة انما هو بهذا
 الاعتبار كما لا يخفى **قوله** والمعتد بخلافه لان المراد من قوله لا يوجب حال
 البقاء ان يكون الباقى في بقائه فثبت انما الى المؤثر ويكون له انما يترتب
 في بقائه فلا بد ان انما يترتب حال البقاء لا يقتضي ان يكون انما يترتب البقاء

في البقاء والمقدر هو الاول دون الثاني **قوله** تاثيره في بقائه آه فيكون الثاني
 في الباقى فلا يترتب خلاف المقدر **قوله** لاني ذاته آه فلا يترتب تحصيل الاصل فلا يترتب
 شئ من المحذورين **قوله** الذات ممكنة آه بمعنى ان الذات متعقبة بالامكان
 بحسب اصل الوجود حال البقاء اذا الملك لا يصير واجبا ولا تاثير فيها بحسب اصل
 الوجود فبقي الذات بلا مؤثر بحسب اصل الوجود مع ثبوت الامكان بهذا الاعتبار
 بكذا ينبغي ان بقية الكلام بنسخ المرام ويندفع الشك والادام **قوله**
 ليس تحصيل الاصل بان يكون بحسب اصل الوجود **قوله** ولا تحصيل للمنفرد بان
 يكون انما يترتب باعتباره من غير حصوله استلزامه لا يكون انما يترتب في البقاء
قوله ان يكون دوامه لدوامه فالتاثير في الانصاف بالوجود في الزمان كما
 كان في الزمان الاول فلا يترتب من المحذورين **قوله** ولا اختلاف آه حيث
 اردنا به الوجود الابتدائي وادركه به الدوام **قوله** ان تاثير المؤثر آه لا يخفى
 ان عبارة تدل دلالة ظاهرة على ان انما يترتب البقاء وان امر جديد لم يكن
 حال الاحداث وان سبب بصيرورته باقية فهو باق بهذا البقاء لا يبقا
 سابق عليه حتى يترتب تحصيل الاصل وح بر د عليه او دون المصنف من ان
 الامكان بالنظر الى اصل الوجود باق ولا حاجة فيه الى المؤثر بل في البقاء
 الذي هو امر جديد نعم لو قيل كما ذكره المصنف من ان انما يترتب اصل الوجود
 باعتباره وواحد واستمراره في الازمنة الآتية كما كان في الزمان الاول
 ثم الجواب وانقلب الشبهة وستان بين الجوابين والثوابين الجوابين
قوله ولا شك ان البقاء آه ان اريد استفادة هذه المفقعة من عبارة في غير
 المستفاد منها ان امر جديد لم يكن وقت الاحداث وانما يترتب واقع فيه وان اراد
 صدقها في الواقع فلا يجزى في تطبيق عبارة كما لا يخفى **قوله** لا فرق الا في نسبة
 آه الحصرم لتحقق الوقف باعتبار ان انما قد اجتران تاثيره البقاء الذي هو مجرد
 والمصنف اجتران تاثيره اصل الوجود يكون دوامه لدوامه **قوله** فاما ان يقال
 ذلك المؤثر انما يترتب المستلزم لشيء انما يترتب **قوله** حادث اما بقاء
 او بشرط من شرائطه تاثيره **قوله** وهو في حاله حيث يجوز ان يكون بشرط

تأثيره انما اعتبارا بمقدوره لا يقتضي دانه المجتهد والنقض فانه كانه الوجود امر
 غير قابل للذات لا يقتضي العقل من ان يكون المعدوم كذلك بحدوده بسبب
 امر آخر ومكذا فيلزم التسلسل في الامور الاعتبارية **قوله** وتعلق ارادته
 آه وهكذا التعلق اما اني فيكون المؤثر انما بجميع شرائطه فذاتيا ولا يلزم
 قدم الحادث لانه تعلق ارادته بوقوعه في وقت مخصوص ولا تخلف المعلوم
 عن العلة انما فانه يتخلف فيما اذا كان المؤثر فحاشا ان يقع على خلاف
 ما اراده فاذا ارادها وقوعه في وقت مخصوص فلو وقع قبل ذلك الوقت
 او بعده كان تخلفا كما اذا اراد وقوعه على كيفية مخصوصه فلو وقع على
 كيفية اخرى كان تخلفا او تعلق ارادته بمقدور فيكون المؤثر انما حار
 شخص التعلق لوقت دون آخر بذات الارادة فان شائنا التخصيص
 بلا تخلف كما ذكرنا الشارح قدس سره او بتعلق آخر بمقدور ويلزم
 التسلسل في العلاقات كذا في امور اعتبارية **قوله** وتعلق ارادته
 آه مكذا التعلق اما اني فيكون المؤثر انما بجميع شرائطه قديما ولا
 يلزم قدم الحادث لانه تعلق ارادته بوقوعه في وقت مخصوص ولا
 يتخلف المعلوم عن العلة انما فانه يتخلف فيما اذا كان المؤثر فحاشا
 ان يقع على خلاف ما اراده فاذا اراد وقوعه في وقت مخصوص فلو
 وقع قبل ذلك الوقت او بعده كان تخلفا كما اذا اراد وقوعه على كيفية
 مخصوصه فلو وقع على كيفية اخرى كان تخلفا او تعلق ارادته بمقدور
 فيكون المؤثر انما حار شخص التعلق لوقت دون آخر بذات الارادة
 فان شائنا التخصيص بلا تخلف كما ذكرنا الشارح قدس سره او بتعلق
 آخر بمقدور ويلزم التسلسل في العلاقات كذا في امور اعتبارية
قوله وفيه بحث آه حاصلا ان الترجيح بلا مرجح باطل لانه يستلزم
 الترجيح بلا مرجح او التسلسل **قوله** لكن اذا كان ارادته آه التوضيح
 لا ارادة بعد ما قال الجيب وتعلق ارادته بتخصيص آه لجسم مادة الجوارح
 ببيان ان لا يكون الترجيح بلا مرجح سواء كان المرجح الارادة او تعلق الارادة

الارادة **قوله** ما وية لا ارادة آه والارزوم الاجاب وعدم القدرة على الطرف
 الآخر **قوله** فقد ترجح آه احد المتبادرين اثنان وجود الارادة على عدمها بلا سبب
 فيلزم وقوع الممكن بلا علة **قوله** فيلزم التسلسل ان استند تعلق الارادة
 الى تعلق آخر لا يلزم وقوع التعلق بلا سبب وقد عرفت انه فانه اما جاز
 ان التعلق ارادتي ولا تخلف او باختياره انه بمقدور مخصوص وقوعه نفس الارادة
 او انه واقع بلا سبب جواز وقوع الممكن بلا سبب وهذا هو نفس المصدر
 الشريعة في التوضيح وهو في غاية المتانة وقد حققناه في محاسننا على
 المقدمات الاربعه او بالترام التسلسل في العلاقات كذا في امور اعتبارية
 والقول بان التسلسل في الامور الاعتبارية نفس الامر به ايضا في كل طبقة
 برهان التطبيق في الكلام فيه ان شائنا ان تعلق **قوله** الجملته الحوادث
 ان يقع اذا اخذت جميع الحوادث الموجودة الى الان التي بعضها مجمعة و
 بعضها متعاقبة سواء قلنا بتناهيها او بعدم تنهايتها حيث انما جمعة
 بحيث لا يشك منها واحد فلا شك في حدوثها وان كان لا حادث الجزئية
 والمكانة يستلزم حدوث الكل والمكانة وفي ان حدوثها وان كان لا غير حدوث
 الجزئية والمكانة لان حدوث كل جزء والمكانة يستلزم حدوث الكل والمكانة
 ولا يستلزم الجزئية الآخر والمكانة **قوله** لان المؤثر اني في جملة الحوادث
 فلما يراد النقص بالجميع والمركب من الواجب والحادث فان عليه لست
 خارجة عنه **قوله** لا بد ان يكون آه ولا يجوز ان يكون نفسه لزوم تقدم اني
 على نفسه ولا جزئية لزوم ان لا يكون مؤثرا في الجملة بل في بعضها لعدم تأثيره
 في نفسه **قوله** فلو رتبنا للمؤثر فلا يكون ما فرضناه علة والظاهر فوجود
 ادلا صدور **قوله** اذا لا نقض تأثير حقيقي فيه بذلك لان التأثير الغير
 الحقيقي بان يراد به مبدأ التأثير بعقل وجوده بلا اثر كما قالوا بقدم ان يكون
 مع حدوث الممكن **قوله** فلما قد مر آه فلما قد مر جملة **قوله** اي تعلم
 بالضرورة آه ينافي ما فرضوا به من ان المعلوم بالضرورة دوران العقل مع قدر
 العبد وانما تأثيرا فلا **قوله** وال جواب آه قول الاث عشره واما الحكم والمؤثر

فانه لا بد من
 فانه لا بد من

بمقتضى وجود الطرفين المت و بين زلل الوجه وانفقا وجود المخرج غايته ماسه
ابواب عدم الشعور به وفيه كلام مذكور في التوضيح **قوله** خاتمة آه لم يطف
قوله فان المتكلمون آه على قول قال الحكماء يكون داخل في البحث الاول و
وجوه خاتمة له اشارته الى ضعف هذا القول وان ذلك استطاردى ولذا
لم يذكر اوله **قوله** لا الامكان فالقصر في قول المخرج هو حدوث اضافي
قوله لان المكان آه لا يخفى انه اعادته للحدث بل فانه نوبت الحدث مقامه
نظير تركه والاكتفاء بقوله اذا ما يستلزم لا يخفى بذلك وايراد الواو بدل
انفقا في قوله فاذا خرجت ليكون دليلا على علة الامكان يعني اذا خرجت
زاله الحاجة مع بقا الامكان فلا يكون علة ثم ان الغرض بيان ان الممكن
يخرج في صفة الحدث الى المؤثر لانه علة الاجتناب اليه فلا يتم التفرغ
ولو جعل كلمة في **قوله** في حروجه لتبيينه لا يصح الاستدلال عليه بقوله اذا
الما يستلزم لا يخفى بذلك **قوله** وايضا اذا لاحظنا آه هذا على تقدير ثبوتها انما يقيد
كونه علة للتفريق بالخاصة لا بالعمومية **قوله** وان لم يلاحظ ابواب من
غيره ان يلاحظ لان تفريق الشرط ليس اولى بالثبوت منهم الا ان يقال ان الكسبة
هنا مجرد الوضوح **قوله** في كونها مستمرة وهو بناء على انه لا يتغير لان معناه التغير
من حال الى حال سواء من المتأخر **قوله** ليس له امكان آه كما يقتضيه
قوله فاذا خرجت الى الوجود زالت فانه يدل على زوال الحدث بعد الوجود
وقد زالت معولته وذلك انما يتم اذا كانت حارة الخرج واسطة بين
الوجود والعدم ولو اريد به مسبوقية الوجود بعدم لا يمكن زواله اصلا
قوله الى عمل فاعلمت به المبدأ انقباض بنو سطر الاوضاع العقلية والاعتقالات
التي كسبت على تلك الحكماء وخلفات ارادة تعالى على راي المستكبرين **قوله**
من ان عدم المعدول آه لان تأثير العدم في عدم سبب الاعدام تأثير في الوجود فيفسد
هنا عقل وانفعال شخصية حتى ينافي الاستمرار على ان التأثير الحقيقي ايها لا ينافي
في الاستمرار بل ان يكون التأثير والازلجها مستمر **قوله** فانوا ليس
الغرض في آه هذا انما يتم لو لم يكن ليس احد الطرفين فانيا لا يثبت

بشيء وليس الآخر وفيه تأمل **قوله** لان الشيء آه هذا انما يدل على التدرج او
التأخر **قوله** وان رث اذا المفروض ان العلة هو الامكان فقط ولا توقف له
على الحدوث بخلاف التقدير الثاني فانه فيه علة المجموع والكل يحتاج الى الجزاء
فتدبر فانه قد زل في الازدحام **قوله** والا فلو كان ذلك لان التدرج من العلية
التقدم دون التأخر الا انه لا يمكن لانه لا زمان له فانه مقامه **قوله** الا ان الحكم
العقل كالمكان في البرهان **قوله** وهذا الحق آه فيجوز ان يكون ملاحظا
التأخر علة للحكم بالتقدم كما في برهان الا ان نعم ابطال مدعيه ملاحظة الامكان
بما ذكره من انه لا يشبهه لما ذكره ان راجع قدس سره ملاحظة الحدث بزمان
ملاحظة الامكان لزوما بينا **قوله** كذلك انك انك آه وان كان اشترائيا فان
كون الموصوف بحث ينتزع منه تلك الصفات لا بد من علة ما نفس الموصوف
او غيره **قوله** والفريق آه هذا مبني على ما اختاره ان راجع قدس سره فيما سيجي
من ان وجود العوض في نفسه غير وجوده في الموصوف وهذا يقال وجد استوار
نظام بالجسم واما على ما هو التحقيق من ان وجود العوض في نفسه هو وجوده
في الموصوف كما تفكر المحقق انه والى في حاشيته عن تنقيح الشرح واليه
رغب الحق انفسا زاني فالفرق ان الانفاد بالصفات الموجودة في
صفتي بخلاف الصفات العدمية فانه اشترائي **قوله** فذهب القدماء الى
الاوائل وهم الحكماء ويؤيده ما وقع في بعض النسخ من مقابلة وذهب جمهور
المستكبرين ومن بعض جمهور المتأخرين الى المستكبرين ولا يتوهم ان المراد
قدما المستكبرين والاشترائيين منهم فانه لم يذهب فدا ما يتم الى علة الامكان
اصلا كما هو مقصود في الكتب ثم هذا الاختلاف انما ينافي اذا كان الانفاد
الحاجة معللا بعدة سوى ذات الممكن ولم يجوز ان يكون ذلك مقتضى ذاته
من غير ان يكون لا مكان او حدوث مدخل في ذلك فالخلف الاختلاف في
الحدث والامكان شير بان الاختلاف في علة الحكم بالانفاد ووجوده استلزاما
الفرق بين ملاحظة الامكان وجوده الحدث وحده يعني في الحكم بالانفاد
وكذا استدلهم على ثبوت الواجب بالمكان العالم او حدوث بؤيته ذلك و

وعلى هذا يجوز ان يكون كلام الاصل والحدث عند الحكم باجتهاد لا تثنى بين ان يكون
المطلوب واحدا وبين ان لا يكون من شريح المقاصد من ان كلام الطرفين في الابطال مخالطة
وانما في اثبات حكمنا المتأخرين اظهره بالقول اجد **قوله** انما في الابطال مخالطة
وتعني بعض الاثباتات ببعض الابتناء في القول باستناد جميع الموجودات المكننة
ايضا في ابيته **قوله** بل يحتاج فيه الى ثبوت ان لا يفتي عليك ان هذا الجواز انما نشأ
من تغير الافتقار انما باستناده الافتقار لغيره الى فائدة ذلك النفس ليس فيه الا
الاغتراف بتطرية المقعدة ابيته انما افتقت عليها اعتقاد بل الحيوانات الجأ
من ان الملك المتنجح الى مرجع لانما هو قوف على التصديق بالتساوي الذي هو الوسط
له لا على مجرد تصور الملك بهذا الاعتبار ولو لم يفر هذا التوقف في ابيته لزم ان
ان لا يتحقق حكم نظري لانه اذا تصور موضوعه لغوا الوسط مع شيوته لم يكون الحكم
به ثبوت لا يحتاج الى نظر آخر بل المراد بالافتقار انما الكيفيات في الوجود وانما استناده
الافتقار عام بترتيب عليه ضرورة ان الذات اذا كانت كائنه في وجوده فيتحقق
في وقت يستلزم عدم كفاية الذات في ذلك لاحتياجه الى عدم ذلك الوقت فان
الخارج من القسمين لا يكون دانه كائنه في وجوده وعدمه ولا شك في احتياجه
في كل منها الى الغير ولا يحتاج في ذلك الى نفى الاولوية بالنظر الى ذاته في اثبات
الاحتياج كما اذا جاء القوم **قوله** غير واحد انما كيد الاولوية وتوضيح لها والاول
فلا ينفى الاولوية الا ذلك **قوله** وانما الى كون احد طرفيه آه اعلم ان نفى الاولوية
لهذا ان يكون الذات وحده كائنه فيها كاشير ابيته آخر كلامنا في قدس سر
في الاستدلال لان يكون الذات مدخل فيها اذا لا يمكن نفى هذا المانع ضرورة مد
الذات فيها كائنه فيها ثبوت الاولوية الذاتية يستلزم كفاية الذات فيها و
كذلك ثبوتها يستلزم كفايتها في وقوع الطرف الرابع فذلك الكنى القوم على نفى
قال ان المقصود من نفى الاولوية الذاتية ان لا يلزم استدلال باثباتها
ولهم في تحقيق هذا المطلب طرف اخر احد نفى الاولوية وثالثها انه على تقدير استلزام
لا ينفى الاولوية في وقوع الطرف الرابع والمصنف طوى الطريق الاول لان اثباته
لا يحتاج الى صعوبة ونقصي للطريق الثاني في فقد من الطريق المستقيم **قوله** والا

والا اي وان لم ينفى آه اي ان لم ينفى الطرف الآخر جاز وقوعه فلو فرض وقوعه فاما
ان يقع آه **قوله** وانما ان يقع بعينه فان قلت يجوز ان يكون ذلك العمل عدم الاولوية
الذاتية فلا يتوقف ثبوت الاولوية للطرف الاول على عدم ثبوت آخر سوى ذات الملك
حتى يلزم خلاف المقدر قلت ان يكون عدم تلك الاولوية متنفذا لان الاولوية للطرف
الاولى على عدم ثبوت آخر سوى ذات الملك حتى يلزم خلاف المقدر قلت ان يكون عدم تلك
الاولوية متنفذا لان الاولوية متنفذ ذات الملك فيكون وقوع الطرف الآخر متنفذا
يكون الملك مكنى مفعلا ان يكون عند اخر غير مستند ذات الملك فيتوقف ثبوت
اولوية الطرف الرابع على عدم تلك العلة فلا تكون تلك الاولوية ناشئة عن الذات
قوله اذ مع وجود تلك العلة آه وما قبل ان الرجحان الذاتي لاحد الطرفين لا ينفى
رجحان الطرف الآخر لعدله كما ان التساوي الذاتي لا ينفى في الرجحان الناشئ عن العلة
فتدفع لان اجتماع الرجحانين في كل واحد ان كان نشأ احدهما الذات ومنه الآخر
العلة الاستيعاب رجحان كل من الطرفين بالنسبة الى الآخر في زمان واحد كما في كفاية
الميزان والقياس على التساوي باطل لانه ليس معنى ان يقتضي تساوي الطرفين
ولا امتنع وقوع احد الطرفين ضرورة ان ما بالذات لا يزول بل معنى انه لا يقتضي
رجحان احدهما فلا ينفى الرجحان الى اخرى **قوله** فان قيل اذا جزم آه حيث
نقلم ان تلك الاولوية خلاف الموضوع لا ينفى لاجلها مستجيبة وحاصل المقصود
من نفى الاولوية الذاتية اثبات الاحتياج الى المؤثر الموجود وذلك غير لازم مما
ذكرتم فلا بد ما قبل ان ليس له بهذا الاعتراض توجيه على ثبوت المناظرة لان
خلاصة ان التفرع غير تام لان المقصود من نفى الاولوية الذاتية المتفرض الى الاحتياج
الى المؤثر الموجود للثبات باثبات الصانع وما قبل ان مثل هذا يجري
على تقدير ان التساوي لا يقتضي ان وي الاحتياج الى مرجع فلم لا يجوز ان يكون
المرجع عدم عدم السبب المذكور فلا ينفى انه خارج عن قانون المناظرة لان جريانه
على تقدير ان التساوي لا يغير في عدم ثباته تفرع التفرع الذي اوردته المسئلة
على نفى الاولوية الذاتية على انه فرق بين صورة الاولوية والتساوي وان صورة
الاولوية كان الذات فاعلم بوجوده بشرط عدم عدمه وانه صورة التساوي

لا يمكن ان يكون الذات فاعلة فيزيم بان يكون العدم مؤثرا في الوجود والفعل بان الذات
لا يمكن ان تكون فاعلة للوجود ولا مؤثرا في الوجود عين الواجب فعلى تقدير تمامه يستلزم
استدراك نفي الاولوية لانه اذا لم يكن ان يكون ذات الممكن علة لوجوده ثبت احتياج
في وجوده الى المؤثر الموجود فعلم من ذلك ان عرض القوم اثبات الاحتياج الى المؤثر
مع قطع النظر عن امتناع كون الشيء علة لوجوده **قوله** مستندة الى اعدام عليها الثانية
بمعنى فاعلها المستبعدة لانه انما اثر استنادا واثباتا بمعنى ان الفصل اذا لاحظنا
مصدر شي من مؤثراته حكم من عدمه بوجوب عدم ذلك الشيء سواء كان عدم ذلك
المؤثر بعدم نفسه او بعدم شرط من شرائطه فانما اثر استنادا خارجيا اذا كان اثره في
الاعدام في الخارج في يتصور استنادا وبغضه الى بعض منه فاستنادا لعدم الى
العدم فيخرج استناد الوجود الى الوجود فاذا كانت الاولوية الذاتية للوجود مؤثرة
على عدم المؤثر انما الذي هو وجوده كسب الضد في وان كان مؤثرا في المفهوم
ثبت احتياج الممكن في وجوده الى المؤثر انما مكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام
لستدفع ما قيل لان سبب العدم عدم فان من جملة علة الوجود انتفاء الخلق
بوجوده يكون علة العدم حقيقة وما قيل انه الممكن المفروض ليس معدوما لوجود
في يكون عدمه مستندا الى عدمه بل هو معدول لعدم سبب العدم فيكون عدمه
مستندا الى وجوده **قوله** فلفرض مع تلك الاولوية آه فيه بحث لان اللازم
ما فرض من جواز عدم المعدول من العلة بطريق الاولوية من غير الوجوب ان يكون
العدم ممكنا في ذلك الوقت لان جميع الاوقات في لائم لزوم التراجع بلا مرجع
لجواز ان يتحقق زمان تحقق العلة انما من اولوية لاهد الطرفين فير واستد الى
احد الوجوب بما يقع وفي هذا الحال يمكن عدمه لعدم الوجوب من العلة ثم بعد
ذلك يتسنى بناء على انه يجوز ان يتحقق بعد الوجود امر به بصير متمنع العدم لجواز
تغاير علة انتفاء الوجود فيزيم ترجيح احد المتساويين بلا مرجع فالاول
ان يستدل بمكنا تحقق العلة انما من كان احد الطرفين راجحا وكما كان احد
الطرفين راجحا كان الطرف الآخر رجحا وكما كان الطرف الآخر رجحا كان متمنعا
يتج كذا تحقق العلة انما من كان الطرف الآخر متمنعا وهو المطلوب **قوله** لزوم

لزم ترجيح احد المتساويين آه اي مادام كذلك وانه حال بالضرورة لانه يستلزم اجتماع
المتضامين وذلك انه اذا جاز وقوع الممكن ثارة وعدمه اخرى مع تحقق علة الثانية و
كان نسبة الى جميع الاوقات على السواء لم يتحقق منها رجحان لاهد الطرفين المتساويين
بالنسبة الى الاوقات فمؤثره وقت دون آخر رجحان لاهد المتساويين مع بقا
تساويهما فلا بد ما قيل ان ترجيح احد المتساويين راجحا لانه لا يمكن ان يكون
ان يرجح احد المتساويين من غير ان يكون هناك رجحان سابق على هذا التراجع واما
ترجيح احد المتساويين اذ المرجح بلا رجحان سابق ولا مع هذا التراجع فباطل بالضرورة
قوله لان العدم اول تحقق علة انما من ايق عدم جز من اجزاء علة الوجود **قوله**
وهو وجوبه سابقا ذاتيا لازما ثانيا والا لكان ممكنا زمان العدم الذي هو معدول
عدم العلة انما فيزيم وجود العلة الثانية وعدمها معا ويزيم ان يكون الممكن في
زمان العدم واجبا بالضرورة متمنعا بالضرورة **قوله** وجوب الاخرى طوي ذاتيا لتحقيق
مع الوجود في زمانه ثم انه لم يظهر وجه لا يعتبر بهم هذا الوجوب واي فائدة فيه
قوله برؤاه في اي بانقائه عنها بعد ما كان **قوله** بعد ذلك لما بعد ما لم يكن
يعتبر فيه المعدول السابق من العدم او المتأخر عنه فالحديث بعد العدم سبب لاختفاء
وان لم يكن عينه فلا شاع في العبارة **قوله** على حكم العقل اي الحكم الذي يقتضيه
برهانية العقل من مدخلية حسن او عاونه اي البديهي وهو الحكم لجواز الجائزات
واستحالة المستحالات ووجوب الواجبات فلا بد ان كان الاقتراب نظر الى
ذاته لا ينافي الحكم لقطعي بعدم كماله العدم العادية كما مر في وقت العدم **قوله**
لان الوجوب آه لا ينبغي ان يكون ارتفاع الوثوق سببا في الاحتياج الى اليقين
فالتقريب تام وان قوله ان الوجوب ليس مستقلا على كون كل واحد من الجهتين استثناء
لازمة لما بينه فالظاهر ان ارداد الادوات ان مقتضيات رجحان سببها في ثم كونه سببا
ظاهرة البطلان **قوله** وربما يلحق آه بهذا الاحتياج يعني على ان علة الاحتياج هو التردد
ووه الامكان واللافيكفي ان يقال لم يكن الامكان لازما للمباينة كما راجحنا
لانه لا يمكن ان يكون الامكان سببا لاهد الطرفين فيكون ممكنا وبسبب اول الامر
يقتضيه فيزيم نفي الصانع لجواز ان يكون وجود الممكنات من غير امر يقتضيه

قوله بل حادثا لانه اذا لم يكن لازما لما ينبغي جاز والى عليها فيكون حادثا لان كل
 ممكن جازا الزوال عن موصوفه فهو حادث بخلاف ما اذا كان لازما فانه يكون مقتضى
 الماينته واجبه لذاته فلا يحتاج الى علة غير با ولا يلزم منه نفي الصانع لان الحادث
 لا بد لها من صانع وهو ليس حادث فانزع بهذا التحريم مناسبات احديها
 عدم اللزوم بل من جواز الانفكاك لا يقتضي وقوعه حتى يكون حادثا وثانيتها ان وقوع
 الانفكاك يجوز ان يكون بمرآة لاجل ذاته الا ان يقال ما ثبت قدرا متنع عدمه فلا
 يجوز زوال الامكان بعد حصوله الا اذا كان حادثا وما قبل ان العدم لازمة
 قد نزول منه فوج بان ان اريد بمرآة وجودها في نفسها فظاهرة البطلان
 او العدم بمنع وجود وان اريد بمرآة كونها في نفسها فلا عمل في الازل ولا زوال
 وانما هو مجرد اعتبار عقلي يتنزه العقل بعد حدوث الحادث عن علليها و
 ثنائها انه على تقدير كون الامكان لازما لما ينبغي يكون له امكان آخر لاجب جهه الى
 موصوفه مع كلام شمر بانه على تقدير زواله لا امكان له ووجه الاندفاع ظاهر
 بالتأمل فيما حرمنا **قوله** لا يمتنع ولا يلزم من ذلك ان لا يكون ذلك الا
 الممكن مكثا لذاته على ما وسم لان معناه ان لا يقتضي ذاته الوجود او العدم ولا
 يناق ذلك ان يكون في ذلك حصول هذه الصفه **قوله** باعتبار
 وقوعه اي باعتبار وجوده الرباطي ممكن وان كان باعتبار وجوده المحموي
 مستغنا **قوله** صبيحة اي على تقدير حدوث الامكان لموصوفها من غير علة
 والفرق بين حدوث باعتبار الوجود الرباطي والحدث باعتبار الوجود
 المحموي **قوله** نفس والنفس بالمثل سواء كانت الحوادث جتمعة
 او لا وفيه انه يجوز ان يتوقف حدوثه على مراعاة رتبة تجمعة فيلزم التسلسل
 في الامور الاعتبارية المتجدة **قوله** يكون بلا مرجع فيه انه يجوز ان يكون
 المحقق في الارادة القديمة المتعقبة بحد ذاته في وقت مخصوص والحوادث
 بانه تعالى الارادة في الامكان فلا يقتضي مدفع بان اثبات متعلق
 الارادة يجب ان يكون مكثا وان لا يمكن تخلقه بالواجب والمنع والماينته
 على الامكان فكلما شئ من هذه الاحتجاج نقوض بالحادث ابو نية في الحوادث

الحادثي في هذا بحث آخر وهو ان بهذا الاعتبار لا يمكن على تقدير غايته انما يدل على انه
 لا يجوز كون كل امكان حادثا فيجوز ان يكون امكان الممكنات حادثا وامكان الامكان لازما
 لماينته فلا يثبت المذهب في الكيفية اعني ان الامكان لازم لكل ماينته ممكنة **قوله**
 وجود الشيء في العقل ان مطلقا غير مفيد بالاستمرار **قوله** هو الذي لا يقبل آه وهذا قابل
 بوجود الغير المستمر اعني فيما زال **قوله** امكانه اذا كان مستمرا ان يكون جميع اجزا الازل
 ظرفا لامكان **قوله** لم يكن موصوفه ذاته مانعا اي يكون الازل ظرفا لعدم المنع اي
 لم يكن ذاته في شئ من اجزا الازل مانعا عن قبول الوجود اذ لو كان في شئ منها مانعا
 انتفى عنه امكانه في ذلك الجزء لان عدم المنع لازم للمكان وانما اللزوم يستلزم
 انتفاء اللزوم فلا يكون الامكان مستمرا في جميع اجزا الازل **قوله** يكون آه اي اذا
 كان الازل ظرفا لعدم المنع يكون عدم منه مستمرا في جميع اجزا الازل بحيث لا يشذ
 منها جزء فيكون الازل ظرفا لاستمرار عدم منه **قوله** فاذا نظرا به يستمر
 عدم المنع في جميع اجزا الازل بحيث لا يطعن فيها جزء يستلزم عدم المنع في الاتصاف
 بالوجود في شئ منها على ان يكون في شئ منها طرف الاتصاف بالوجود اذ لو تحقق
 المنع في الاتصاف بالوجود في الجزء لم يكن عدم المنع عن قبول الوجود مستمرا **قوله**
 لانه قبول الوجود هو الاتصاف به **قوله** بل جاز انفسه آه لانه عدم المنع في
 الاتصاف يستلزم جواز الاتصاف بمجوز الاتصاف بالوجود في كل جزء منها بان
 يكون كل جزء منها ظرفا للاتصاف **قوله** لا بد لا فقط ومثاقا اي لان كل جزء منها
 مع قطع النظر عن جزء آخر يكون ظرفا للاتصاف على ما موصى الشكل الافرادي فيكون
 شاملا للاتصاف بطريق ابدية بان يكون كل جزء بذاته مع الاخر في الاتصاف
 والاتصاف بطريق المعية بانه يكون كل جزء مجتمعا جزء آخر في الاتصاف فيكون
 الاتصاف بالوجود حاصلا في جميعها وهو الاتصاف بالوجود المستمر مجازا جواز
 وبما جزنا ظهر الملازمات في جميع الشرطيات وانزع المنع اية او روبا
 الناظرون فلا حاجة الى الاطراب ولا يرد عليه النقض بالحروف الآتية والمنع
 بجعلها سدا على ما وسم لان ازليتها بالنظر الى ماينتها ممكنة وان كانت
 متعقبة بالنظر الى وصف لازم لذاتها اعني كونها آتية فانه لا تنافي بين امكان

الشئ بالقياس الى ذاته وانما بالقياس الى امر لا نرمه ذاته فتدبر قوله نعم فغير
 كاسين وجواب عن التشكيك المذكور بطريق آخر يمنع ان اذبت الخواص غير ممكنة
 الازل لان انما الاشياء بسبب حدوث الاشياء بالغير وهو لا ينافي الامكان الذاتي
 قوله على ان قيد وكذا التقييد به والاستعجال وجوده كونه امر اعتباري قوله فقد
 علمت ما بهما من الامكان اذلية الاول وانما الاشياء ازل ولا بد ان قوله مقيد بقيد
 خارجي اعني التقييد بالذات قوله اذ ليس لها مكان بالغير بل لو كان في المكان ذاتي
 كان ذلك التقييد الخيالي مع ذاته مدخل في المكان الذاتي وانما بالاصل اذ
 ليس لها مكان ان يكون للغير مدخل في التقادف بالامكان كما يكون الوجوب والامكان
 بسبب الجزاء على وجود العدد وعدمه فتدبر فانه قد خفي وجه التقييد على بعض الناس
 وتختلف في تفهيمه بما فيه معارضة قوله ونسبة ايهما على سواي استقامت
 في عدم اتصاف الذات لانه يقتضي استوائهما فانه لا يمنع اتصافه باحد
 قوله بواسطة الغير بان يكون له مدخل في عدم الاتصاف واما ثبوته بالقياس
 الى الغير بان لا يقتضي ذلك الغير وجوده ولا عدمه فلا يحتاج فيه بل واقع فان كل
 مكان بالقياس الى ما ليس عليه كذا كذا قوله علمت اني استقلت ان احدهما
 الذات فقط كون الامكان ذاتيا وثانها الذات مع الغير فوض مدخله فيه
 قوله اي راجع ايهما يعني ان المذكور في الكتاب احكام اربعة وهي ان القديم
 لا يستند الى المتأخر وانه يستند الى الموجب وانه تعالى قديم وان صفاته تعالى قد
 اختلف فيها فالقول بانها امران باعتبار ان مرجعها امران استلزام بين الاول
 والثاني وكون الثاني والاربع عبارة عن ان ذاته تعالى وصفاته قديمة وليس
 ابتداء عدم محتمل امران على الايجاب لجواز ارادة ما فوق الواحد منها ولو
 نحو قوله اتصافا وانما حركة الفلك باعتبار ذاتها مستندة الى نفسه باعتبار
 جهة وبما من حيث النسبة الى كل حد من حدود المساحة مستندة الى ارادة جزيئة
 بتجهده في النفس كسب جهة مقصود كمالات جزيئة حاصلة بسبب الاوضاع الفلكية
 وتفسيره في شرح الاشياء فان قيل ان الفلاسفة يجعلون القديم انز المنزلة
 فان حركة كل ذلك قديمة عندهم مع انهم يجعلونها اعتبارا به من منع قوله

المقصد الثاني من احوالها في القديم
 في الموقوفة انما في

قوله اي انشاء آه اول الفعل بالمصدر اما بتقدير ان او بارادة الحدث دون
 الزمان فيصح على ما على المبدأ لان عطف الجملة على المفرد لا يجوز وان ذهب اليه بعض
 النحاة فانه خلاف مذهب الجمهور قوله مع غير فرض لغا حجب قالوا ان العلم
 حادث لانه اما اعتبارا واما احوالا وكل منهما حادث اما الايمان فلا كما لا يخفى عن
 الحركة والكون وهما حادثان على ما لا يخفى على الخواص فهو حادث فلا يمان حادث
 واذا كان الايمان حادثا كان الاعراض ايضا حادثا لقائه بها بقوله يجب ان يكون
 محتملا ان يكون الجاد بالقياس الذي هو سبب في القديم ولا يذم الخلف اما لان
 نقول الارادة حادث اوله تعالى في الازل بوجوده في وقت مخصوص اوله تعالى
 يقع على سبيل الضم لا على سبيل الوجوب قوله لكان العالم قدما لا متناجا انخف
 فيها يكون مستندا الى ذاته ابتداء او بواسطة قديمة تشخصه يكون قدما بالتحقق
 الى ما به دي السابغة والافلاك وما يكون مستندا اليه بواسطة الخواص المتقاربة
 بانما يذم انما الحركات تكون حادثا بالتحقق على ما قالوا قوله واعلم ان الغافل
 آه ايراد على قوله والحاصل جواز استناد الى الموجب اتفاق بين الفريقين وسبب
 انه لا يقتضيه هذا الاتفاق من الغافل من المتكلمين بان علمه الخاص حادث
 بل حقه ان يقول بعدم استناد القديم الى علمه قوله لا يستند الى لا يكون اثر
 ما ذم عنه على ما ذكره الشيخ قدس سره في اول المقصد وهو منع الى جهة
 فيصح تقييد نفسه بنفي الاحتياج وليس نفي الاحتياج على ما ذهبهم قوله فمهم
 الاشاعة دائرة بين الامرين قوله ان يجعلوا آه ان قالوا بعدم استناد الى
 علمه قوله فمهم الاخوان منهم من فيه آه فقد خفوا منهم القول باستناد القديم
 الى العلم مع منافاته لقولهم بان علمه الى جهة الحدث فكيف قام ازل لا يقتضيه
 منهم القول باستناد القديم الى الموجب مع القول بعينه الحدث قوله ولا يقال
 آه اذ هذه الاخوان معتقد بهم وانما مطابقة لواقع لا على تقدير فرضية اعتبار
 الامكان على الى جهة قوله قد يفتزع ذلك آه يعني انهم غير قائمين فيما ذكر
 من الاخوان باستناد القديم الى العلم لان الحال لا يوصف بالعدم والصفات
 لا تستند الى ذاته تعالى وهي ليست مفارقة له لا تستند اليه الى علمه لان

لان العلة يجب ان يكون مغايرة لمعدومها فلهذا الاقوال منهم لا تنافي ما قلنا من انه لا
 منهم القول بان القديم لا يستند الى الموجب وانما ان هذه الاقوال متباينة كما قلنا من
 ان علة الحاجة هو الحدوث بحيث آخر وجوابه ان ذلك القول منهم انما هو من
 الموجبات الغائبة لانه تعالى **قوله** امور فطرية لا معنوية لان هذه الاقوال
 مركبة في استناد الامور الاربعة الى العلة سواء اطلقوا عليها القديم او لا في استنادها
 القديمة الى العلة سواء اطلقوا عليها اولاً واقل الكلام في استناد القديم الى الموجب بل
 كونه اثره من رتبة مستفيدة للوجود منه والاحتمال ليس له وجوداً حاصلاً حتى يستند
 باعتباره الى العلة الموجودة بل هي موجودة وبتبع صاحبها والغلب عليها باعتبار
 انفسها فان العالمية نسبة بين العالم والمعلوم لا وجوداً بل بتبعها بالعالم بسبب
 التفاضل بالعلم فلا يستفاد بها وجوداً الى العلة الموشية فيه وصفاته تعالى
 كانت مقتضية ذاته كالوجود كانت في رتبة الوجود في اوتفان الذات
 انما لا تكون لازمة لها فلا يتصور كونها انما رتبة الوجود عنده لان رتبة الوجود بعد
 بعد رتبة الوجود فلا يكون مستنداً الى علة موجدة فلم يكون من مقتضيات
 ذاته كالوجود وبهذا يخفى قولهم انما يستند الى الذات اي اموراً يمكن انفسها
 عنه في الوجود بان يكون وجوداً بعد رتبة وجوده تعالى فتكون انما رتبة
 الوجود تعالى بل حالها حال الوجود في كونها مقتضية الذات **قوله** وقال سبق آه
 هذا الكلام مضبوط منه بخلاف كون القديم اثر المحتل بعد عدم الفرق بين الوجودين
 مع قطع النظر عما تقدم من ان الفقد مقارن لعدم والا ما ورد عليه ما ذكره
 اثبات قدس سره بقوله ويدفعه ما قد قيل فلا حاصله هو ما تقدم من ان الفقد
 لا بد ان يكون مغايراً لعدم الاثر **قوله** فيما يعود الى السبق بان يكون في الوجود
 الوجودي ما يقتضي السبق على الوجود بالذات وفي الاثر ما يقتضي السبق بالزمان
 ويكون استندانه للوجود بمن حصوله بعد بلانفص **قوله** وانفصا لعدم الى الفرق
 بين الوجودين في اقتضا عدم بان يكون الوجودي والفقد يقتضي عدم الاثر
 سابقاً عليه دون الوجودي **قوله** وان سترك لا يلحق ان الترتيب بمن عدم العقل
 لا يقتضي به المشيئة بل هو معلل بعدم المشيئة على ما ورد في الحديث المرفوع

المرفوع ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وبلغ المكلف من العقل يقتضي به المشيئة كونه
 فعلة كمن مشيئة الفعل لما كانت لازمة لذاته تعالى والفعل لازمة للمشيئة كما ان الفعل
 لازماً لذاته فيكون موجباته في افعالها لاقتضائها بل هي من العقل وانترك سوا
 فتر المشيئة بالغاية الاربعة كما هو مذهب الحكماء على ما سيجي او بالقصد على
 ما قاله المتكلمين بزيادة ما قلنا ما نفى في المباحث المشرقية عن بطلانهم من
 ان المتخير اذا طلب الافضل وزمه لم يكن منه وبين الطبيعة فرق **قوله**
 ويدفعه آه اي لا يلزم انه لا فرق بين الوجودين فيما يعود الى اقتضا عدم فان
 الوجودي والفقد يكون مسبوقاً بالفقد يقتضي عدم الاثر في زمان القصد
 لا متتابع القصد الى الوجود والوجود بخلاف الوجود الوجودي فانه لا يقتضي
 عدمه **قوله** وقد يقال آه في جواب ما قد قيل **قوله** كقصد فانه يتوقف
 وجود الاثر بعده على صرف القدرة والاسباب والآلات **قوله** فمتى الامام
 الرازي قال القديم عنده لا يكون الا واجباً بالذات وهو موافق لما وضع في كلام
 بعض العلماء ان القديم والواجب مترادفان اي متساويان والاقوال صفات
 تعالى قد يمتد بل ذاته مع صفاته قديمة **قوله** قد يحتاج ذلك القديم آه لا يلحق
 ان هذا الاثر اضع لنقض الاستدلال الامام بانه مضاف لمبدئيه لا خفياً
 نفي الاحتياج في البقاء المعلوم بالبدئية فالنصواب ان يؤول قد يحتاج للمقول
 اي يحتاج الاحتياج بالضرورة كما في الامثلة المذكورة ويؤيده لفظه قد وان
 يترك **قوله** وذلك لان الاحتياج في البقاء امر معلوم بالضرورة لا يجوز ان
 واف يترك **قوله** واذا ثبت الاحتياج آه لانه ليس بعدد اثبات استناد
 القديم الى الموجب بل جند نفق وبطلان الامام باستندانه الى **قوله** وذلك
 لان الاحتياج آه كون احتياج القديم في البقاء معلوماً بالضرورة بناءً على الاستدلال
 عليه الا ان يقال انه ينبغي عليه او استدلال على الحكم بكونه بدئياً **قوله** و
 اذا قد يرا من الارادة والمقصود منه ان الاحتياج في البقاء معلوم بالضرورة
 بالضرورة من الموجب في الامثلة الثالث ومن المحت كما في هذه الضرورة
 وهو عطف على قوله كما لمعول يجب المنع كانه قيل ان قد يحتاج المعول ان يترك

الحجة الموجهة واذا قد براد **قوله** وهو ان بقا الشيء انه انما احتاج الى هذه
 المقدمة لتلايد ان البقا في هذه الامثلة زائد على الوجود لا تنفك في زمان
 ابتدا الوجود فلا يلزم من احتياجها الى البقا تحصيل الحاصل بخلاف القديم فانه
 ليس له الاصل البقا فحق استناد الى الفاعل تحصيل الحاصل **قوله** فلا بد ان يكون
 آه اي على ما قلتم من انه امر زائد حادث بتاثير الموشى في الزمان الثاني فلا
 يرد ما قيل من انه لا يلزم من كونه زائدا كونه موجودا لجزا ان يكون اثر اعتبارا
 متحد **قوله** وقد براد آه عطف على قوله قد براد بقا الشيء لبيها فائدة لفظ قد
 مع ان فيه نفوذة المقصود ايها وانما ترك المصنف لان المقصود اثبات الاحتياج
 في البقا باثبات الوجود **قوله** واذا كان كذلك اي اذا كان العدم في نفسه
 من قبيل الوجود **قوله** ضرورة ان آه هذه المقدمة ضرورة فان اذا كان شيء
 في نفسه شيئا متافيا لا تحريف يمكن ان يكون موقوفا عليه بوجوه نعم يجوز ان
 يكون موصوفا بنقيضه فيكون موقوفا عليه من حيث العدم بعد الوجود وهذا
 منع مانع عن اثبات قدس كونه وان جاز ايضا خبرا في المشرط كما طهر
 المدة والمحصل في المكان المقصود مع هذا موصوف بنقيض المشرط **قوله**
 غير مسبوق بالعدم فلا يكون القدم مانقا لانه عبارة عن عدم المسبوق به بالعدم
 وهذا مع جواز استناد القديم الى العدة **قوله** والمخرج الى العدة هو ان
 كما انترف به المستدل ايضا انه الامام **قوله** يجوز استناد آه لوجود
 العدة المحجبة عنه **قوله** اي ابطال آه اي المراد بالشرط ما يتوقف عليه
 مطلقا بانه اقرب **قوله** والا كان الحدوث آه فيه انه يجوز ان يكون
 الحدوث لازما لثابت غير معتبر في حاجته وهذا هو جواب المصنف وسيجي
 تحقيقه **قوله** والثاني باطل لان التسلسل مطلقا باطل عند المستدل سواء
 كانت الاحاد مجتمعة او متفرقة وفيه يجوز ان يكون الامور المتحددة اعتبارا
 واما ما قيل ان التسلسل في الامور المتفرقة يستلزم قدم الامر المتشرك
 المستند الى العدة وهو المطلوب ففيه انه انما يتم اذا كان تلك الامور
 المتفرقة متفقة على ما به وهو غير لازم **قوله** فقد استند القديم الى الموشى

الموشى لم يفيد الموشى بالموجب اشارة الى ان مقوله المستدل في استناد الى الموشى
 مطلقا كما يستفاد من دليله والتقدير بالموجب لانه محل النزاع او عدم استناده
 الى الموشى متفق عليه **قوله** وهذا مع استناد القديم آه اذا كان مع استناد
 لاساق ابنه الدليل واما خصوصية الوجود فلا دخل له في عدم الاستناد فتوفر
 ان اعتبار الفرق لان المقصود يتم به ولا حاجة الى اعتبار الوجود والا فلا رتبة
 ثابته لان العدم لا رتبة متصفة بها فلا يرد ان الاربعة لا تكون الاحاد رتبة
 مفرقة ثبوته فرض محال **قوله** ما لا اول له يعني الزوجية وان كان اعتبارا
 بنا على ان العدد من الامور الاعتبارية **قوله** وهو ان ان يترآه يعني ان اثر البقا
 في تمام مدته وتحصيل الحاصل انما يتوهم من اعتبار ان يترآه وقت معين فانه
 يكون قدما يتقدم البقا على ذلك الوقت المعين **قوله** في قوله قد يجنب ان
 يعني في ديس قد يحتاج نظرا الى تحرير الاشياء قدس كونه وهو قوله لان الاحتياج
 في البقا امر معلوم بالضرورة لان منع المقدمة المدلل لايحجج الا باعتبار منع مقدمة
 من ديس واما على ما قرنا فلا حاجة الى هذه العبارة **قوله** لان الضرورة
 آه محل الخلاف وان كان احتياج القديم في البقا لا الاحتياج في البقا الا ان
 المستدل انما يقول بعدم احتياجها لاجل بقائه كما يرفع عنه دليله مكان الاحتياج
 مطلقا في البقا محل الخلاف **قوله** وحكاية العدة والمعدل آه اشارة الى ان
 منع تلك المقدمة راجع الى منع دليلها اعني قوله كالعدة والمعدل آه **قوله** بين
 الاسباب اي الموجودات المتكافئة فالاستشهاد بالحركة اليد وحركة الخاتم والعلم
 والحياء غير صحيح او ليس بينهما الاجزاء الدوران وهو لا يفيد العدة **قوله** بل
 لزوم اي بالزوم وجودها في الآن الثاني من تعدي الارادة بوجودها في الآن
 الاول فوجودها في الآن الثاني مستند الى تحقق آخر لادارة فيه وبكذا في
 اثبات وانزاع ما يعينه وان كانت باسبوبة الى الفاعل الحق ولكن ما
 لا احتياج للمعقول في بقائه بل في تحدد وجوده على التعاقب وبهذا
 انسخ ما قيل المتوهم مما ذكرناه لا علة بين الاحداث واما علة الوجوب
 للحادث فلا يملك الحار فله انه يقال مرادنا من العلة ما يكون بنية تلي

مد بين معلولاته نعم بلواج ذكر الشرطية **قوله** على تقدير كونه تعالى مختاراً فانه
 استناد جميع الموجودات اليه ابتداء من غير توقف على شيء **قوله** لكن الكلام على
 تقدير كون الموتر موجباً وضع المظهر موضع الغير استناداً الى ان المراد مطلقاً
 الموتر لا الواجب تعالى وذلك لان النزاع في انه يجوز استناد القديم الى الموجب
 القديم او لا فرض كون الموتر موجباً فلا يمكن القول بانه لا عبثه ولا شرطية عند
 بين الاشياء كونه معاداً للفردية فان انما موجب للموترة مشروطة بوضع
 احرازها بين الملاقي وهي تحت جان ايها في بقائها وبما حرزنا اندفع ما قيل
 ان الكلام كان في ان القديم يجوز ان يكون اثر للموجب القديم وانما ان
 يمتنع الموجب القديم هو ان لا يتغير في فليس يلزم في هذا الجواب عدم الالتفات
 الى فرض الإيجاب فان نشأه ارادة الواجب من الموتر في قوله كون الموتر
قوله الى مذهب من كونه الموتر مخفراً في المختار وان التاثير يخص به بترك
 الى الرجوع **قوله** والمعالمة عندنا نفس العلم وادواتها غير موشرة والعائنة
 عندنا نفس العلم اي نفس قيام العلم وببست جالاً معقولة لقيام العلم كاعنة
 متبقي الاحوال فلا يرد ما توهم ان كونه العائنة التي هي اضافية بين العلم و
 المعلوم نفس العلم باطل معارض للفردية **قوله** يتوقف على العلم لتوقف النسبة
 على الطرفين في الخارج والذات ويلزم من ذلك توقفه على الوجود ايضاً فيلزم
 اشتراط الشيء بنفسه اي كونه تعالى بل انما يقول المراد من سبوقه بالعدم
 عدم سبوقه الوجود عليه لان العلم لا يتوقف باب ببقية في الخارج بل هو
 اعتباري بترتبه العقل من عدم سبوقه الوجود في الخارج فلا يكون موقوفاً
 على العلم وما قيل انه فرق بين الشرطية ابتداء وبين الشرطية بواسطة فان وجود
 الحادث من المختار جازي بالانفاق وشرطاً بالعدم فوهم لان العقل
 مفارق لعدم الاثر لا مشروطاً به كالحاجج به المصنف سابقاً **قوله** استناد القديم
 الى الموتر انما راجعاً الى الموتر مقام الموجب الى ان المقصود عدم استناد
 اي مطلق الموتر بغيره الموجب لكونه عقل النزاع وقد مر ذلك **قوله** يتصور
 فيه التاثير ابتداء على عدم لزوم تحصيل الحاصل الى حال **قوله** فينبور ووامر

155
 ووامر اي التاثير **قوله** لا يفتقر فيه ابتداء تاثير على الامتناع لا من ان كل من يترتب
 فيه التاثير كان ايضاً مقتضياً عليه فيلزم تحصيل الحاصل الى حال **قوله** فليفت بقبور واما
 فان الدوام في الوجود وقد عرفت ان التاثير في قيام هذا ايضاً فيكون ايضاً حاصلة
 بهذا التاثير وفولهم لزوم تحصيل الحاصل الى حال انما من فرض التاثير في وقت معين
 اوقات ايضاً **قوله** الى موتر ببقية الوجود اما كاشف او مخفصه وفائدة دفع
 النقض بصفاته تعالى لانه لا يثبت تحتها الى بقاء الوجود والانتفاء الذات عليها
 بالوجود بل ما يثبت تعالى لا يقتضيها وقد مر ذلك **قوله** كون الحدوث شرطاً
 على جنة بل وان يكون لازماً لها من غير ان يثبت بالذات **قوله** بما سبق من اثره
 لتعديله بالخاصة لا بشيئاً في الخارج **قوله** وهو ان له حاصلة ان القديم اذا
 لم يقبل ان يترفعه كان القدم ما تعلق به التاثير فكان قبول التاثير موقوفاً
 على انتفاء القدم لان انتفاء المانع مما يتوقف عليه المفعول وانتفاء القدم هو الذي
 من حيث العدم وان تعلقه بزمان المفهوم فيكون التوقف على انتفاء القدم توقفاً
 على الحدوث وبما حرزنا اندفع ما قيل ان توقف بمعنى المعنوية وان في غير مستم
 والاستدلال سلم ولاف وفيه لانه لا يثبت شرطية الحدوث وما قيل لا يتم
 لان انتفاء القدم عن الحدوث فان الاول عدمي ومفهوم اضافي بخلاف الثاني غاية
 الامر التلازم ولا يلزم من شرطية احد المتلازمين شرطية الآخر **قوله** انما يختار
 لا يخفى عليك ان المعارضة الزبونية لو لم تدل على استناد القديم الى الواجب تعالى
 لا على استنادها اليه على تقدير كونه موجباً بل انما يثبت استنادها الى الموجب بناء
 على امتناع استناد القديم الى المختار فاختار كونه تعالى تحت راس وجوب
 الإيجاب الى الاختيار على ما مر وقيل ان اثره قدس سره انما تركه ههنا
 لتوضيحه لذلك فيما سبق فتدبر **قوله** فله تاثير العقل الى اي وقت شاء بان يتحقق
 ارادته في الازل لوجوده فيما يزال وليس به مختلف المفعول من العلة انما تارة
 فان التعلق في الابد والعقدي هو ان يقع على نحو مفهده لان لا يتخلف عنه زماناً
 فان ذلك في الابد والايابي ضرورة ان الذي اذا كان موجباً يكون المفعول
 لازماً لانه وما قيل ان ذلك الوقت الذي سبوقه كان من جملة ما يتوقف عليه

صدق في وجود البشير اليه **قوله** سوا كان هناك زمان اول لم يكن حيث لم يكن سوا
 كان زمانا او **قوله** سوا كان اذا ربه هذا التيميم الى ان صحراي وث على المسبون
 بالغير معناه ان ليس مقصودا على السبوق بالعدم لا على انه ليس ذلك معناه **قوله**
 اعلم منه بتغير الاول وكذا من القيم الزماني والقديم الذي اخضعه من القديم
 الزماني **قوله** ان ثبت انما قال ذلك لئلا يرد في ثبوت الصفات القديمة وان
 ذهب اليه الجمهور الى ذلك **قوله** وبغيره مقتضى له **قوله** تقدم الواحد آيا
 بطبيع لا بالعدة لعدم ارتفاع كفاية الذات بل لانه من ارتفاع الذات ايضا
قوله وبغيره من هذا الكلام الى ان التوزيع المذكور ومن استدل بهم المذكور
 في ان سبوقية الوجود بانغير لا يحتاج الى العدة بدعي لا يحتاج الى الاستدلال
قوله لكنه مشكل جدا فيقال في دفع الاشكال ان المراد من قوله فاذن وجود
 آه فاذن مقتضاة لوجود مقدم على وجوده وفيه انه مع كونه خلاف الظاهر
 استدرك بعد بيان ان علة الحاجة الى الموثر هو الامكان وان كان يكون راجعا
 الى ما قاله الامام والاعلام في ان القول بالتقدم الذاتي للعدم شكل ومن هذا
 ظهر بطلان ما قيل ان المراد بان الامكان عدمه متقدم على وجوده مع ان التخصيص
 بالامكان لعدم لا يقع له لان الامكان مطلقا مقدم على وجوده ولو سلمت
 ان الامكان عدمه مقدم على وجوده يقع ان يقال ان الامكان وجوده مقدم على
 وجوده بل يقول الامكان لكل طرف مقدم على وجوده لا الامكان طرف آخر **قوله**
 في ان عدم آه وما ذكر من انه ليس مقصودا لاستدلاله كون الوجود سابقا
 على عدمه سبوقا رابعا بان يقال الامكان غير مقتضى لآته عدمه وبغيره مقتضى
 له وما بالذات مقدم على ما بالغير فاذن لا عدمه اعني وجوده مقدم على عدمه
قوله على افتقار الوجود وكذا على ان ثبت ان بالذات آه وما قيل ان استحقاق
 فيه الوجود يجب التغير منوقف على استحقاقية بحب الذات لان الواجب بالذات
 لا يكون واجبا بالغير كما سبق فيثبت بهذا التوجه مدعي الامام وليس حاجته
 الى اثبات ان ما بالذات مقدم على ما بالغير فليس ثبوت لان اثبات فيما تقدم
 ان الواجب بالغير يلزم ان يكون كذا لانه سوقوف على صفة ان في الحقيقة

الاستحقاقية **قوله** ولم يثبت ذلك لان ارتفاع ما بالذات مستلزم لارتفاع
 الذات لا سبب له وان كان ارتفاع الذات سببا لارتفاع ما بالغير فلا يكون كالتقدم الواجب
 على الاثنين **قوله** غير الماينة اي رآه على الخارج فيقتضون هناك امران يكون
 بينهما افتقار ولا افتقار واما التقييم الى الواجب والمكن والمنتهى فيكفي في التغير
 بين الماينة والوجود في الذوات بحسب المفهوم فتدبر **قوله** ثمة متضمنة لبيان
 من اختلاف كالحج به وليس المراد منه ان الطرقت موضوع للمعنى ان من
 للمعنيين على ما فهم فانه لم يذهب اليه احد ومعنا ما تقدم من كون الذات
 الذاتية عبارة عن السبوقية بالغير كما اختاره ولا لعل السبوقية بالعدم سبقا
 ذاتيا ومن سبوقية الاستحقاقية بالاستحقاقية **قوله** اي محلا لا مكان الى
 او محلا الى ذات بان يراى بالمعنى ان يكون محلا حقيقته او سبوقية به ليدخل
 الجسم بالقياس الى النفس **قوله** اما موضوعا اي محلا يقوم الحال سوا كان
 جسما او صورة او مبولي او ثق بالقياس الى اعراضها **قوله** كان الحادث
 عرضا لان الحال بالمفهوم بالمعنى **قوله** واما مبولي اي محلا متوقفا بالحال سوا
 كانت مبولي او ثابته كالنفس بالقياس الى صور المركبات **قوله** ان كان
 الحادث صورة لان الحال المفهوم للمعنى صورة **قوله** لان الموضوع اي الموضوع
 الذي منه يتبع الماداة او خاله ان الجسم بالقياس الى اعراضها الحادثة فيه والنفس
 الناطقة بالقياس الى صفاتها الثابتة المتجدة كالام والذات والسرور
 والنم فلا يرد انه لو اريد به الموضوع مطلقا انتفى بالمبادئ العالمة فانها
 موضوعات لا اعراضا مع عدم اشتغالها على الماداة وان اريد به موضوع الحادث
 انتفى بالمبولي بالقياس الى اعراضها لعدم اشتغالها على الماداة **قوله** شتغل
 عليها اشتغال الكل على الجزء كما في الجسم **قوله** بالقياس الى اعراضها والمنع
 بالقياس الى النفس او اشتغال اللزوم على التلازم كما في النفس الناطقة بالقياس
 الى الاعراض الحادثة فيها فانما لا يستلزم ابدال مستندته للمبولي **قوله**
 وهو ظاهر او لو لم يكن كذا لزم الانقلاب **قوله** لا يمنع فيم الامكان ان يكون
 امرا اضافيا **قوله** وذلك المحل نفسه بعد اثبات ان الحادث ليس وجوده

مكن وان الامكان يستدعي هذا موجودا ثبت ان محذور ليس نفس الحادث بفهم مقتضى
ثابته بديهية وهو امتناع تقدم الشيء على نفسه المصادف بقوله اذا لا يوجد الحادث قبل
وجوده فما قبل من انه بعد تحقق ان الامكان موجود قبل وجود الحادث لا حاجة الى
تفكيكون محذور نفس الحادث وهو ظاهر ولا يحتاج الى تفكيك في وضوحه قد نقاه
بهذا التحقيق ليس بشيء لان ان اراد عدم الاحتمال عند الفصل ثم وان اراد في نفس
الامر فلا بد من ان ما نقاه بهذا التحقيق بل بفهم مقتضى اخرى بديهية **قوله** ولا
امرا متعلقا به آية انما بالنسبة الى ان الاحتمال الاول متروك بيانه في المتن
مظهره **قوله** بما يثار في الوجود ليس لادبته في ان يكون لكل منهما وجود على
صحة بل في المقتضى لانه فيهما في التحقيق كما سبق **قوله** لا نقوم بما بيانه واما اذا
كان متعارفا لم يتصور قيام صفة احدهما بالآخر بانه يتصور في الحقيقة امرا واحدا
يعتبر صفة لاحدهما باعتبار وصفه الآخر باعتبار آخر فلا بد ان صفة الشيء
لا يقوم الا بصفة لا بغيره سواء كان مباشرا او متعارفا **قوله** اي كالفعل القادر
فالتفصيل المذكور ليس للامكان بل لعدم منه ثبوت الامر المنفصل والتقدير كان يكون
الامكان قدرة القادر فيكون محذور الفاعل المبين للحادث وانما لم يقل
كالفعل في رتبة الى صفة كونه محذور الامكان الحادث مرفوضه على ان يكون الامكان
عبارة عن قدرة **قوله** على ما توهمه بعضهم فيه ان رتبة الى ان التوضيح خصوص
القدرة لتنقيصه بانه عليهم والا فلا يولى التعميم بان يقال كونه صفة
من الفاعل **قوله** صحة اقتدار القادر فيه ان رتبة الى ان المراد بالقدرة
الاقتدار بالقدرة لا بصفة الحقيقة ولا الاقتدار بالفعل او لا اشتباه بها
بالامكان **قوله** لا بالتفكيك الى الفاعل وان كان صفة له بالتفكيك الى الوجود
والعدم **قوله** وهو المأذون فيه انه انما يتم اذا لم يكن حدوث صفة في المحذور
او حدوث جوهر في ذاته جوهر يخرج مع انهم بنوا عدم جوازهم على ان كل حادث
سبوق بما ذكره **قوله** ولا بد ان يكون قد بتم بنفسه او باعتبار جزئها انفسه
الحادثة بالمعنى **قوله** وفي المباحث المشتركة بيان لانفعال التام الموجب
لجواز قيام الامكان الحادث بالحق **قوله** يوجد عن تلك المأذون بان يكون

بان يكون متوقفا باليكون وجوده في نفسه هو وجوده فيها فامكانه هو امكانه فيه فان
ما توثق البياض بليكن ان يوجب في الجسم وقوت الجسم بليكن ان يوجد فيه البياض
واحد **قوله** نارة يوجد فيها وان لم يكن متوقفا بالمكانه حال فيها محتاج اليها حال
وجوده في نفسه هو وجوده في الحق فكذا امكانها **قوله** يوجد معها بحيث يكون
وجوده مشروطا لوجودها وان لم يكن متوقفا بالاحاطة فيها فيكون وجوده في نفسه
هو وجوده معها فكذا الامكان **قوله** الذي يستدل به آية ان ليس المثل را به
بهذا الامكان الامكان المذكور في الاستدلال ان يبق فانما صرح في الامكان الذي
حيث لم يستدل على تقدمه على وجود الحادث واكتفى بوجوبه على الادلة
ان بقية وعلى صحة الاقتدار به بل المذكور فيما يستدل به المذنب واذا اورد
صيغة المصارع فهو جواب بتغيره ليل **قوله** بوجه الاستدلال اي بدل دلالة
ظاهرة على هذه المقدمة الوهمية الكاذبة لان دلالتها واجبة فلا بد ان دلالة
المذكورة صريحة في تلك العبارة وان الظهور بنا في الايام **قوله** ان تحقيق كلام
لا تحقيق الامكان الاستدلال على ما يتبادر من قوله لا الذكر **قوله** لان الواجب
تام ان فلا شرط ان يشترطه ولذا قال الامكان ان كفى آية ولم يقل ان الواجب ان
الشيء شرط ان يشرطه الا ان آية وهذا سقط ما قبل ان الشرط المتسلسلة
شرطه الفاعلية الواجب فيكون قائم به فلا حاجة الى نقل محذور الحادث
قوله فان كان ذلك الشرط قد بتم آية يقع ان ذلك الشرط لا بد ان يكون موجودا و
الموجود متغير في القديم والحادث فان كان الشرط قد بتم آية وذلك لان المعدوم
لا يجوز ان يكون شرط لوجود الحادث باعتبار عدمه السابق ولا باعتبار عدمه
المستمر لكونها اذ ليس فيكون باعتبار عدمه اللاحق وذلك يستلزم كونه شرطا
باعتبار الوجود ايضا وهذا سقط ما قبل يجوز ان شرطه امرا معدوما متجددا
فلا يكون قد بتم ولا حادثا يوجد بعضا عقب بعض آية فان قلت عدمه بعد الوجود
لا يحصل الا بزال علة وجوده بتلك العلة ان كانت موجودات مرفقة يستلزم
بزوالها زوال الواجب لاستناد الموجودات كلها اليه وان كانت مركبة
من الموجودات والمعدومات وكان زوالها بزال المعدومات يلزم وجود الامور

الغير المتناهية المترتبة المجمعة فثبت بجواز ان يكون عده بعد الوجود يقتضي
وانه فلا يحتاج الى عدم عده وجوده **قوله** ولان ذلك المجموع يقع اذا كان تلك
الحوادث موجودة متعاقبة هناك مجموع في الخارج حادث لوجود حدوث الكل
عند حدوث الجزء موصوف بحدوث غير حدوث الجزء لكونه متعللاً فان رفع
ما قيل انه ليس في الخارج الا الاحاد المستندة بعضها الى بعض ولا مجموع فلا
لان مغايرة الكل للمجموع لكل واحد بدني وكذا ما قيل ان هذا الذي جاز
في صورة التعاقب ايضا ونقول تلك الحوادث المتعاقبة حادث في الخارج
الى شرط حادث داخل فيها وخارج عنها اذ ليس في الخارج في صورة
التعاقب في شيء من الازمنة الاحداث واحد شرط بحدوث سابق
عليه ومجموعها يمنع الوجود في الخارج فكيف يحتاج الى شرط حادث **قوله**
لان من جملة الاحداث وذلك الشرط شرط بحدوث آخر فان اعتبرنا
المجموع يكون شرط بحدوث آخر خارج عنه ومعلوم جواز فلا يلزم دخول ذلك
الشرط في شيء من المجموعات ووجه المدعى ظاهر لانا اخذنا جميع الشروط
التي يتوقف عليها وجود الحادث **قوله** وما يحتاج عن ذلك المجموع فيه بحث لان
اللازم ما ذكر ان يكون كل حادث متوقفاً بوجوده على حادث آخر كيد يلزم
تقدمه بسبب استناده الى الواجب المقدم واما ان ذلك الحادث المتوقف
عليه يجب ان يكون خارجاً عنه فكذلك يجوز ان يكون حدوث ذلك المجموع بحدوث
حدوث جزئي وهو ما عدا الشرط الاخير الذي يتوقف لوجوده وجود باقي
الموقوف اولاً وحدث ما فوق الشرط الاخير بواسطة حدوث ما فوقه لو جهد
ومعلوم جواز سيجي تحقيق هذا البحث ان شاء الله تعالى **قوله** فانه اذا
لم يتحقق آتياً بناء على ما قلنا من ان نسبة المباني الى جميع الاسباب
على التوبة كنهه بحدوثه اذ يجوز ان يكون لتلك الشروط من حيث ذاتها
بذلك الحادث وان لم يكن في حق او كانت في حق لا يخص من ذلك
الحادث **قوله** فان لانه فان ثبت بعد ما ثبت ان تلك الحوادث
محقق بحدوثها ان الحادث سبق بالى دة فلا حاجة الى هذا

هذه المقدمات فثبت لانه ذلك لان ذلك المحل يجوز ان يكون ما بينه ذلك الحادث
متوقف به قبل وجوده فثبت ان تلك الشروط استعدادات متعاقبة بالوقت
والبعد والاشارة والتوقف فيكون موجوده فثبت ان في محل موجود قبل وجود الحادث
قوله وان امر موجود بهذا ما ذهب اليه المتأخرون حيث جعلوا الاستعدادات
من الكيفيات واستندوا عليها بما ذكره المتن من انه قابل للثبوت والتوقف
والعدم لا يكون كذلك وانه ان يقول لها ليس الا واجباً مستتر في ضرب ضيق
من العلة وبعد عنها يجب تحقق الشرط وكيف ولا بد من ان في العطف كيفية
مغايرة لكيفية الخارجية التي هي من جملة القويست المتعاقبة لها الى قبول القويست
المستأدرة عليها بل التحقيق ان الامكان ذلك فدادى به الامكان الثاني فثبت
الى قرب احد طرفيه يجب تحقيق الشروط فالمغايرة باعتبارها واذا كان كذلك
يجوز قيام استعداد كل حادث به ولا حاجة الى المحل ولستم ان موجود فاللازم
ان يكون لكل حادث متعلقه اخصاص بذلك الحادث ولستم فلا نسلم
اخصار المحل في المادة بالمعنى الذي فسروا به لانه ان يكون جوهر مجرد فذلك الجوهر
بحدوث حادث ولم يتم دليل على منسأه او محله لوضوح حادث كالعقول والنفوس
لا اعضاها ولا يكتمل تعميم المادة بحسب شمله اذ يبطل في ما ذكرنا على هذه القواعد
مثل ان العقول كالاتي بالفعل او ان كانت حادثه فكانت ماديه وقيل ان
الاستعداد وان لم يكن موجوداً الا انه عبارة عن التغير من حال الى حال وليس
ذلك في جانب الفاعل وينبغي جانب المفعول والتغير في المعدوم الفرق
قال فلا يكون في الحادث فلابد من حامل آخر وبره عليه مع ما سبق انه
يجوز ان يكون التغير في جانب السحير الفاعل لا بان يتبدل في ذاته او
صفاته الحقيقية بل بان يصير فاعلاً بفهم امر حادث اية كوضع معادن
شدا يكون معه علة تامة للحادث من غير ان يكون له مادة مستعدة **قوله**
على نفي القادر المحت ربحه من ينجي عن الفعل وانكر كخصص كلامها بارادتها
فلا بد ان الحكماء قالوا بانها في حق ان شاء فعل وان لم يشأ
لم يفعل الا ان مقدم الشرطية الاولى لازم الوقوع لكونه المتيقن افعالي

الارزاقية لازمة لذاته **قول** يجوز ادراكه بغير ان المختص بوضع بعض الاشياء
 في وقت دون وقت هو الارادة سواء قلنا بعدم تعلقها او بحدوثها كما في
 سابقا خفيف **قول** ونزاعهم من اقراره وهو المحقق الطوس **قول** ان الامكان
 الذي يستدل به هو الامكان وجود الحادث بعد عدمه **قول** امر عقلي لانه
 هو الامكان الذي مقيت الى الوجود المسبوق بالعدم **قول** لكنه يتحقق بشئ
 خارجي اي شئ موجود في الخارج كان امكان وجود الشئ بعد عدمه يقتضي ان
 يتبدل من حال الى حال بناء على زيادة الوجود على المابته من حال الى حال و
 المسمى بمتغير المتغير يتبدل الاحوال فالحادث لا يتحقق به باعتبار ذاته
 بل موضوع المتغير من حال الى حال وانما يجري باعتبار وجوده فيقال
 ابي من يمكن ان يوجد في الجسم وهذا لا ينافي اتفاقه بالامكان الذي
 المحقق في نفسه لانه يتحقق به المابته في ذاته اذا لوحظ بالقياس الى
 الوجود والعدم بخلاف القديم فانه يكون موجودا دائما بنفسه بالمكان وجو
 بالمتغير الى ذاته دائما ويندفع **قول** ويتعلق بذلك الشئ بكل على وجوده
 فالامكان كالعقلى والتقدم في الشئ شئها موجودا في الخارج لكنه يستل
 محققا موجودا في الخارج وهذا البيع ثم المقيد الا ان كلامه ترك ما بينه وبين
 اثباته من متعلق به خارجي واما **قول** فمن حيث تعلقه بالشئ الذي يربى به
 فهو عين لقوله في آية الجواب ومن حيث كونه قابلا للعقل موجودا في الخارج
 وله الامكان آخر بعينه العقل ينقطع الشئ بالقطع انما العقل والمفهوم
 وضع ما اوردوه الامام من ان الامكان لو كان موجودا كان واجبا او ممكنا و
 الاول محال كونه وصفا لغيره وان في كل لازم فيم ان يكون لامكان الامكان
قول وفي بحث لان تعلقه بآية فانه ظهر لك انه في الخارج كما لا يتحقق
 انما في انما هو الامكان الذي المطلق اعني سبب ضرورة الطرفين دون
 الامكان الى ذلك اعني الامكان وجوده بعد عدمه **قول** واما المدة آية الى كما
 المتغير في الحادث الزماني سبقه عدمه على الوجود وهي ليست في ان يكون
 بالزمان بل ان يكون بذاته كما ذهب اليه المنكحون كان الطلب نظرا في

فاقبل انه بعد ملاحظة مفهوم الحادث الزماني انفسا في سبقه المدة لا يتنج
 الى دليل وهم **قول** ويجاب آية ان لا يتم فيكم فيكون المتقدم في زمان سابق
 على وجود الحادث **قول** بان القبيية والبعدية آية فانفج المذكور ليس بمتنا
 ان التقدم الزماني مطلقا يقتضي ذلك بل كونه فيما عدا الزمان **قول** وكيفية
 بالواسطة اي عارفتان لغير الزمان بواسطة فهو واسطة في الوجود **قول**
 انما ان يقال لما اذا اي ما السبب في عود التقدم لاحدهما على الاخرى **قول**
 وتلك الخلافه متقدمة على هذه فيكون ما يقارن احدهما متقدمة بالعرض
 على ما يقارن الاخرى **قول** لم يتجه آية اي لم يتجه السؤال عن سبب لا عرض
 التقدم احدهما على الاخرى وذلك ظاهر وبما حزننا كانه دفع الاعتراض
 اني اتفق عليها الاذكياء ان التوجيه المذكور انما يدل على اتفاق الواسطة
 في الاثبات ويؤلف يقتضي اتفاق الواسطة في الثبوت ولو سلم في التدرج
 عدم الواسطة في الثبوت دون العود والمطوب الثاني كما صرح به ان
 قد تسلسل ولو سلم في تقاطع السوال انما هو لا يجب والتقدم في مفهوم
 العام الاول حيث قلتم كان في العام لا كونه وصفا ذاتيا ولا يحتاج الى
 الاجابة التي هي او من من يتبع التكميل عند النقاد **قول** والتقدم آية
 انما احتج الى اثبات مغايرة التقدم للطرفين مع ان مغايرة النسبة
 لطرفيه بدية لان المقصدا اثبات مغايرة التقدم لهما في الخارج والنسبة
 لا مقتضى تلك المغايرة الا يرى ان النسبة في قولنا زيد موجود وعند الاخرى
 مغايرة الطرفين في المفهوم العقلي مع انه لا تغاير بين الطرفين في الخارج
 فضلا عن مغايرة النسبة لهما **قول** ويستحيل آية والا كان الشئ
 موجودا ومعدوما معا لان الصفة الثبوتية تقتضي وجود الموصوف **قول**
 امر آية آية لا يجوز ان يكون جزا لان النسبة تمنع ان يكون جزءا لاحد
 الطرفين والارزاق ان يكون متقدمة ومتأخرة ولذا لم تبوض لتقية **قول**
 بصدقه على المنفقات وما من ثبوت الوجود في الخارج لا يمكن ان يضاف
 المعدوم به كما غيرتمه فان في ما قبل انه لا يدل على كونه معدوما الا اذا ثبت

انه اصدق الاعنى المنقش وهو قول من حق فيمنع ان يكون كل عدم الحاش و
من هذا ظهر وجه التوضيح لوجوه المحل في الاستدلال ومن وجوه رتبة الجواب
قوله كما اعترفت به وما قيل ان ما اعترف به عوض له بالبيع بالذات فيخرج عن
قانون المناظرة لانه منقش فيها هو ما يبدل عند المنع **قوله** بهذا سلم اي انه
لا بد له من موضوع ذاتي لكنه لا يلزم منه وجود ذلك الموضوع بل ان يكون عدم
ذلك الحادث فلا يقع حكمه بان هو الزمان وبما ذكرنا ظهر انه فاع ما قبل بعد تسليم
ان موضوعه الذاتي هو الزمان ثبت المطلوب وهو سبقية الحادث بالمية و
لا يمتنع بيان كونه موجودا في الماضي فانه مطلوب آخره كونه في مقامه **قوله**
فانها من الامور التي تغيب لا يراد بها في مرصد على حدة مع كونها من لواحق الامة
ولذا ذكر صاحب التجريد في فصل المادية وليس المتفكر بيان كونها من الامور التي
فانه مذكور في تعريف الامور العامة بما لا يرد عليه **قوله** والذاتية وكمه
استفرا دأكتنا فيهم من الاكتفاء بالفي رتبة الاختصاص بالذات فلا دخل له
في كونها من الامور العامة **قوله** في الجملة اي خارجا او ذاتيا **قوله** وحده ما
اي حقيقة او واجب رتبة **قوله** اي اتفاق الكثير بالوحدة اي بتوسط ملاحظة
الكثرة مجمعة كما يدل عليه **قوله** فان الوحدة المحصورة انه فلا يرد ان اتفاق
الكثير بالوحدة اجتماع المتقابلين في موضوع واحد فكيف لا يمنع تقابلها
ثم انه كما يمنع اجتماع المتقابلين بالذات في محل واحد كذلك اجتماع المتقابلين
قوله المراد ان منع قول موضوع الوحدة للكثرة ومداخله في عرضها حتى لو
لم يلاحظ انما فيه بالكثرة ولم يوضع الوحدة وما قبل ان الله انهم في قوله
لم يوضع شيئا واحدا لا لاجل تنويعه مآل قوله لا للكثرة لاجل ذاته فلا
حاجة الى التطويل الذي ذكره الشيخ قدس سره ولا يرد الاعتراض الآتي
فونهم محقق لان اختلاف سبب المتقابلين لا يؤثر في جواز اجتماعهما بل لا
في ذلك من اختلاف المحل ذاتا او اعتبارا **قوله** ملاحظة صفته الكثرة زاد
لفظ الصفته اشارة الى انه لا بد من ملاحظة الكثرة باعتبار كونها حقيقة
قائمة به فالموصوف ذات الكثرة مع الكثرة لا ذات الكثرة في نفسه ولا مقيمة

الوجه الرابع في الوحدة والكثرة
في الموصوف الذاتية وفي غيرها

ولا مقيمة بالكثرة موصوفا بالذات ولا يلزم اجتماع المتقابلين **قوله** من حيث التفضيل
بان لم يعتبر انما فيه بمرتبته واحدة من مراتب الكثرة ومن حيث الاجمال ان يعتبر
انما فيه بما خارج هو الجواب الاول لا فرق بينهما الا بالتبعية وليس المراد بالتفصيل و
الاجمال ان يدرك ذلك الكثير معصدا وان يدركه مجعلا على قياس ما يقال في
الفرق بين الحد والمجرد وحتى يرد ان الاختلاف بالتفصيل والاجمال راجع
الى الاختلاف في الادراك دون ذات الموضوع حتى ينفع في عدم لزوم
اجتماع المتقابلين كيف ولو اريد ذلك كان جوابا آخر لا الجواب السابق
بعبارة اخرى **قوله** ولنا ان نقول ان منع كون كل كثير واحد اعم من ان يكون
موصوفا بالوحدة بالذات او بالعرض وانما اخبرنا الجواب مع موافقته
بظاهرة عبارة المصنف لان القول بان الوحدة غير عارضة لذات الكثير وانما
يوصف بها باعتبار الكثرة القائمة به منع قولنا الكثير واحد واحد كثرته خلاف
الظاهر والوجودان **قوله** ولا يصح ذلك انه وليس نفي الطعن مطرا فلا يرد
انه لا يلزم من ذلك ان يظن الاتحاد بين كل منقش وقين كما وهم **قوله** فيكون
زاد هذا التوقيع لتوجيه الابطال المذكور **قوله** فيبطل انه بناء على فرض الاتحاد
بينها **قوله** محال بمقتضى عدة فان العقل البصير يحكم بين التوحيف والاعدام
فان من يقول اعطى ما من هذا الكويزيس معصودا اعدم ذلك الحار واوجب
ما آخر **قوله** وانما جوزه انه ليس التجويز تنبيها للكلام وليس غرضه دفع كون
التجويز المذكور محابرة فانه لا يندفع بذلك **قوله** والموجود في اليمين آه
كيلا يكون التوحيف اعداما بالحكمة كما يلزم ذلك ان ثبت الهيولى القائمين
بان الجسم حقيقة هو الاتصال الجوهري فقط ولا يخفى على المصنف ان التوحيف
كما انه ليس اعداما باعتبار بعض الاجزاء فان العقل يحكم بان ما بعد التوحيف
هو الى ان يبقى الا انه زال منه الوحدة وروض له الكثرة **قوله** دون هو بنية
الشخص بناء على ان الوحدة ليست من الشخصات ولذا بقا هيولى الفاعل
بالشخص مع كثرته باعتبار الاجسام البتيرة **قوله** ان الامور الحكيمة اي
المعنومات الموصوفة بالوحدة دون الشخصات في شخصها بعد وروض

المستحق **قوله** وايضا فالوجود عطف على قوله يسلط بتقدير العنق والنفى زائدة
قوله ومنع ذلك انما قال ذلك لان كلامه قوله فالوجود آه يقتضي تحقق الوجود بدو
 الوحدة وعدمها وقتها من حيث ملاحظة كونه الى ملاحظة كونها صفة خارجية
 فائتية فلا ينافي عامر من قوله جارحة كغيره ملاحظة صفة الكثرة فان المراد به ما سبق انما
 عارضته اذا اخذ الكثير مع صفة الكثرة **قوله** وليس من انما الجبينة اي من حيث كونه
 موصوف بالكمية واحدة والا لزم اجتماع المتباينين بل الموصوف بالوحدة ذات الكثرة
 التي تسمى **قوله** زائدة عليها اي المراد المتباينة في الصدق لاني المفهوم لانا بديهية **قوله**
 لانهما بديهيان وهو المذهب المتأثر عند الجمهور وان نوقش في اوله فوج اشعار بان
 على ان المتباينين يشتركان في اكثر الاحكام **قوله** وقد يقال آه يريد ان النفس النافذة
 في سائر النظم جانبية عن العدم كلها فاذا استقلت الخواص حصل لها ظهور الجزئيات
 فهي تسمى الى ان الملاحظة اياها انما هو الجزئيات والهور الى ان ملاحظة ملاحظة
 بالبال ولا ملاحظة معها عوارضا التي تلحقها لان ما يلحقه شيء باجبار وجوده الذي
 ستوقف على ملاحظة من حيث حصوله في الزمن فلا يلاحظ معها الوحدة والكثرة لما
 انها من العوارض الذاتية عند المحققين ثم اذا انتهت ملاحظتها من المراتك
 والمباينات التفت اياها ولا يلاحظها من حيث انما تنكسر لا تنبع التسمية المذكورة
 بدون تلك الملاحظة وادركت الامر المشترك بينه في حصول عند الامر الواحد
 حيث اراد واحد ضرورة انما ادركته من حيث انه مشترك بينهما فان نفس
 انما طغى ادركت اول مودع الكثرة من حيث انه مودعها بنسب التباين
 ضرورة ان اسم ذلك المودع فيه وحصل عنده ما لا يضمن تلك الكثرة الجزئية
 الكثرة الكلية بالكلية الاجمالي الذي هو اقوى من العلم الكلي في الامور الحقيقية
 على ما بينه التنوع قدس كسرة في حيث المبصرات ثم بعد ذلك ادركته بذاتها
 مودع الوحدة من حيث انما مودعها كونه كلياً رسماً في ذاتها وحصل في
 ضمن تلك الوحدة المرتفعة في ذاتها الوحدة الكلية كذا في كل النظمية التي
 حلت النفس في ادراك الاشياء عليها كان الكثرة الكلية عند اجبارها مع
 الآلات اظهر اي سبق حصوله في الوحدة الكلية والوحدة عند اجبارها بضرورة

بضرورة اظهر من الكثرة وبهذا التقرير اندفع الشك الذي غرقت لتأطرين وان شئت
 نفسيها فارج الى تحقيق على حاشي شرح حكمه العين **قوله** اوف الى سبق في المرونة
 كقولهم الموقوف يجب ان يكون احدى من الموقوف **قوله** من تلك الجزئيات المنكسرة الى الملاحظة
 من حيث انما تنكسر ولا يلزم من ملاحظتها من حيث الكثرة ملاحظة الوحدة بل ان يلاحظها
 باعتبار الانقسام لا باعتبار تقود بالوحدات **قوله** واحدة اي ملحوظة من حيث الوحدة
 كما عرفت **قوله** فالوحدة آه الى من حيث انما مدركه وكذا في قوله والكثرة عارضة **قوله**
 سواء اخذ كلتيهما اما الكلبيان فان الوحدة الكلية حاصلة في ضمن الوحدة الجزئية النافذة
 لتمام الكلي المشترك والكثرة الكلية انما تحصل بعد ملاحظة الامور الكلية الى صفة
 في ذات النفس من حيث انما تنكسر واما الجزئيات فلا ان الكثرة الجزئية العارضة
 للصور الى انية حاصلة قبل حصول الوحدة الجزئية الى انية العارضة لكل واحدة
 منها لعدم التفات اليه من حيث وحدة حال التنبية المذكور **قوله** يجوز التنبية
 اشارة الى ان التوفيق المذكور يكون من قبيل التنبية على معرفة كل منها الى حصة
 بالبداهة بطريق الكثرة الاجمالي **قوله** توفيق حقيقي لانه توفيق بالجزء وان كان غير
 محمول **قوله** في وجودها اي في وجود افرادها في الخرج بمعنى ان بعض افرادها موجود
 في الخرج وبقي القابلية بالموجودات الى رتبة اذ لا شيء من افرادها موجود
 فيه بل هي امور اعتبارية ينتشرها العقل من الموجودات التي وجود ما بينها في ان
 استقلالها في كل واحد من الافراد خرج مسئلة وجودها لطبايع يرشد الى ما قلنا ان ذلك
 المذكورة **قوله** فائتية الى ان القداما ولذا اعيدوا العدد قسميا من الكم وزادوا في
 ترتيب الكيف قبله للاشياء والمناخرون حد فوا هذا القيد لكون الوحدة عندهم امر
 عددياً وتحتو لكون العدد من الكم بانه على تقدير كونه موجوداً **قوله** على الماخذ منه
 الجانبيين فماخذ الذين الاول للثبوت التبيين وفي حيث ماخذ الادلة اباية في
 حيث الامكان وماخذ دليل الثاني من حيث التبيين **قوله** لو وجدت الوحدة
 الى وحدة من الوحدات في ركن من الوحدات في حقيقة الوحدة المطلقة
 وانت زت عليها بخصوصية بكونه بوجبه فيزنا على ضرورة ان ما به الاشتراك
 غير ما به الامتياز فيكون لكل وحدة وجوده غير الوحدة التي هي جزئية وغير

مقتضى انك من التوفيق

وحدة المفهومية بعبارة وحدة الكل لوحدة الاخر فيكون لوحدة وحدة اخرى مغايرة لها
 بالذات وتنقل الكلام الى الوحدة الثانية باننا ثركه للوحدات في مطلق الواحدة
 وميزة منها بخصوصه فلوحة الوحدة وحدة اخرى ومن ثم جاز فيلزم التسلسل في الوجود
 الثانية في نفس الامر المتغايرة بالذات بخلاف ما اذا كانت الوحدة عديمة فانها لا
 تنصف بالوحدة فلا يلزم التسلسل جازية فترى هذا التدليس لكنه يدل على رفع الایجاب
 الكلي على النسب الكلي انتهى لاشي من الوحدات لوجوده لجواز ان يكون وحدة الوحدة
 باعتبارية وانما يستدل ان راج قدس ستر على نفى وجوديتها باننا لو وجدت لكانت
 واحدة لاننا ثركه الوجود فلوحة وحدة اخرى كان عطف ايراد دليل اطلقت
 على ما تقدم فيها من على انه يريد عليه ان يكون ان يكون وحدة الوحدة نقضاً **قوله**
 توقف انضمامها آه بناء على ان الانضمام في يكون خارجاً وهو عطف على وجود المنضم
 اية والموجود اما واحد او كثير وينتج انضماماً الى الواحد الكثير من حيث هو كثير فيكون
 انضماماً الى الواحد فالوحدة ان بقية اما عين الفاعل فيلزم الدور او غير ما فيلزم
 التسلسل **قوله** وبك اجزا الربيعين اما اجزا الثاني تظاير واما اجزا الاولى فبان
 بقاء لو وجدت الكثرة ثركه الكثرة في الكثرة وانما ثركه بخصوصه فلكثرة
 كثره اخرى كثرها كثره ما به الاشتراك والاشبار **قوله** وقد تقدم جوابها في بحث
 التعيين لكن جواب الاول مثل ما تقدم في التعيين وهو ان يقال اشترك الواحد
 في الوحدة لجواز ان يكون اشتركا في معنى واحد يكون كل واحدة منها مزية بنفسها
 فلا يكون للوحدة وحدة اخرى واما جواب الثاني فمقرب مما تقدم ان يقال لان
 توقف الانضمام على وحدة الثانية اما لاننا نوقفه على وجودها ولا يلزم من توقف
 على احد المتين وقين التوقف على الآخر وهو مركب بل هو المقدم في التعيين
 ان من انضمام التعيين موقوفاً على تعين الثانية بل على امتيازها عن سائر
 الثانية في كون كل منهما متما للوقوف الانضمام وان تخالفه التسلسل
قوله وهذا يدل على قدر الظرف للتعين على التغيير بالمضارع الحال بال
 الذكر في الحق كما ان معنى الاطلاق على الماخذ بعينه وهذا قد رتب
قوله فيها واما باعتبار التحقيق فالاطلاع والخصوص كلاهما ماضى لكون هذا

هذا التدليس المذكور في كتب القول وقوله ان لا آه للتعين على ان فاعل كلف لمجرد ما
 ذكر لان مع اسمها وخبرها كما هو المشاع **قوله** لو كانت الوحدة عدماً بنى الاستدلال
 عدم الفرق بين العدم والعدم **قوله** عدماً مطلقاً اي عدماً غير منصف الى شئ والا
 فليقتل للوجود لا سوا قال **قوله** او عدماً شئ آخر سوا اخذ معب او غيرها ولكن
 تدخل هذا القسم في العدم المطلق بان يزد به عدماً غير مفيد شئ معين سوا
 لم يكن مفيداً ام لا او من قال الى شئ ما **قوله** ما سبق وهو ان العدم لا يجب
 ان يكون عدماً شئ فلا يفتح الزيد المذكور **قوله** اي ليس آه يعني ليس المراد
 بالذات مقتضى الذات بل ما يوضح الذات بدليل قول لانها لا توضح ان الشئ
 متوحد في آه اي ليس المراد في الوجود بالفعل لانه لا يلزم ان توضح المتفاد
 بالفعل لموضوع واحد بدلا فانه قد يلزم احدهما للمنفى وقد جئنا الحق عنهما
 شئني اي ما لا يكون فيه تعذر احد ولا بالاعقاب فان المنفاه يعين في كثرها
 في موضوع واحد بالشيء اذا كان فيه تعذر بالاعتبار كالابوة والبنوة
 المجتمعتين في زيد باعتبار **قوله** ومن ذلك آه اي ليس المراد امتناع
 الاجتماع في نفس الامر لان المفهومين المتماثلين قد يمتنع اجتماعهما في نفس الامر
 مع عدم تقابلها كما لو ش مع العدم والعدرة والوجوب مع التركيب والتجريد
 امتناع الاجتماع في العقل بان لم يجوز العقل اجتماعهما ثم امتناع تجويز الامتناع
 الذي هو عبارة عن حصول الشئين متما انا بامتناع تجويز الجهول او بامتناع
 المعينة والاول ليس المراد ان المنفاه بعين لا يمتنع حصولها في الحق فضاء عن
 التجويز فتعين الثاني وامتناع تجويز معيتها في الحق يستلزم تجويزها فيها
 فيقول من التوحيث الى ما ذكره ان راج قدس ستر فانه من ما قيل ان المعبر
 في مفهوم المنفاه بعين نسبة كل منها الى حق واحد واما ان يجب ان يجوز العقل
 ثبوت كل منهما فيه بدلا فلا **قوله** جوز العقل تجويز مطابق النفس الامر
قوله لمجرد ملاحظتها اي من غير ملاحظة ما في الواقع من ثبوت احدهما بشئ
 اية **قوله** لكن ربما امتنع ويسل المراد انه لا ملاحظة اخرى سوى المفهومين حتى
 حتى يلزم قطع النظر عما هو خارج عنها فلا يرد ما قيل ان العقل يجوز ثبوت

المفهومين في نفس الامر
 بين الوحدة والاشياء

الوحدة والكثرة مجردا عن النظر الى مفهوميها وعدم التمييز انما كان بملاحظة ان كل الوحدة جزء
 لكل الكثرة **قوله** ان موضوع آية يقع اختلاف موضوعها بالكلية والجزئية اللازم
 كون الوحدة جزءا لكثرة يقع العقل ان ينعينها الى الموضوع واحد قبل ان يندرج من
 هذا الذي ليس عدم تحقق التقابل بالذات بين الوحدة واللا وحدة والكثرة وان كانت
 طريقتان في الوجود والواجب ان موضوع الوحدة ليس لموضوع الا وحدة لانها عبارة
 سبب الوحدة وهو لا يستلزم الكثرة لحوار تحققه بانتفاء الموضوع كما في سائر
 المتقابلين بالاجاب والسبب في مجرد العقل نسبتها الى موضوع واحد وتوارد
 على سبيل ابدال عليه وما قيل ان الكثرة الشخصية هي الكلية والوحدة الشخصية
 هي الجزئية وقد مر في تحقق التقابل بينهما وقد جردوا خلافا تقابل لعدم
 الملكة فوهم لان لا في غير مستلزم بل الكلية والجزئية لازمتان لهما وليس
 في الكلام في تقابل حقيقة الوحدة والكثرة لاني افراهما وليس فالكثرة الشخصية
 هي الجزئية بمعنى كونه جزوا للجزئية **قوله** وليس ان اراد ان مسبب التقدم
 وجوبا معتبرا في الضدين ثم وان اراد ان التقدم وجوبا ليس لمعتبر فمفسد
 لكنه لا ينافي وجوبه في بعض الصور **قوله** لان احدهما لا يقدم الاخر لان المقوم
 لا يوجد بدون المقوم ويحقق كل من عدم الملكة والواجب والسبب بدون
 الآخر وهذا لا ينافي كون الاضافة الى الاجاب والملكة مأخوذة في مفهومي السبب
 وعدم **قوله** ان احد الضدين آه لانه يستلزم اجتماع الضدين لان المجمع
 في كل واحد دون الوجود ولا لانه يكون بينهما غاية الخلاف لان ذلك شرط
 في التقف والحق يقال ان التوفيق يقتضي كون احدهما مقبلا لوجود الآخر
 والضدية يقتضي كون سببها وانما قيل ان ابغى مقوم بالبيض والسواد
 الى صديق لا بعض والضدين هما انما هو السواد والبيض الى صديق في كل
قوله ويقرب آه باعتبار عدم وجوب المقوم فيه **قوله** لان العقل
 الملكة آه لان العقل الاضافة المأخوذة في مفهوم عدم والسبب بتوقف
 على نفس الطرف الآخر فلا يظهر دلالة التقدم على انتفاءها وان كان تقدمها
 في النفس وتقدم الوحدة على الكثرة في الخارج **قوله** اذا لوحظ آه اذ لا مانع

مانع من المتضادين ان المقوم مسمى ذلك الاستدلال **قوله** ولا ينافي عليك آه مع ان
 المتضادين العكس **قوله** فلا دلي آه انما قال ذلك لانه يجوز ان يكون ذلك موقفا بالافق او
 التوقف وهو الوحدة والكثرة باقرب الافراد **قوله** فبين آه فتدبر النتيجة في الكلام
 وجعل **قوله** الا ان تجد آه استثنى انما استلزم ان المستثنى المذكور غير متجه لان بين
 المقومين المذكورين تقابلا بالاجاب والسبب سواحد الوحدة والكثرة عبارة عنهما
 او عن امرين آخرين يتبعهما ذلك المقوم **قوله** وفيه نظر آه لفسر كلام المصنف بما
 عرفنا كل واحدة من الوحدة والكثرة بالمعنى المسمى يكون انتهى لا ينقسم وينقسم
 كل واحدة من الوحدة والكثرة التي هي صفة عبارة عن عدم الانقسام والانقسام
 فيكون بينهما تقابل بالاجاب والسبب انما يقع النظر المذكور **قوله** فبت هذا آه
 فيه بحث لان مقوم المصنف ان بين المقومين المذكورين في توفيقا تقابلا
 بالاجاب والسبب ولا يفر ذلك كون كلا المقومين او احدهما متغيرا لطبيعتها و
 لذا قال الا ان يجد آه **قوله** ان لا تقابل بين الكثرة والوحدة التي هي جزا لانها لا
 بالكثرة والواحد الكثرة والوحدة من حيث انه متوقف بالكثرة والوحدة وهو ما قصد
 عليه مطلقا وصغير منه راجع الى الكثرة وانما لم يقل اراد او اما صدق عليه الكثرة
 والوحدة مثلا يتوهم منه ارادة ما قصدنا عليه من الافراد المتعينة منها **قوله**
 بين مفهومي الوحدة والكثرة فالمراد بقوله لا مفهوم الواحد والكثرة كونه غير منقسم و
 كونه منقسما لان الذات المبهمة خارجة عن مفهوم المستحق كما خرج به ان في
 سائر الكتب فوهم مفهوم الوحدة والكثرة **قوله** وقد نقل عن آه زاد في هذا المقول
 اراد الكثرة الواردة ان على حق واحد مبطل كل منها لآخر وكل ارباب فيها ذلك
 متفادان وليس بهذا استدلال باء شكل ان في كما يوهمه ظاهر العبارة حتى
 لا يرد عليه انه لا ينتج من موجبتين **قوله** لا تقابل آه يقع ما ذكرت مسلم في الكثرة
 واما في الوحدة فتم **قوله** بل يبطل الوحدات آه اي زواتا ووجودها وانما اذا
 ارتفعت كل واحد منها ارتفعت الكثرة المقومة منها **قوله** لان دفع الجزئية لموضوع
 اي صدق او ليس في الخارج يترتب احدهما على الآخر وانما التغير بينهما يجب
 المفهوم في الزمن وبهذا الاعتبار يحكم العقل بينهما بالعينه ويصح دخول النفا

بينها ونذا قال المحققون عليه العدم لعدم نيس في الحقيقة لا لعدم عليه الوجود للوجود
 في الخارج واعتبار العينية بين العامين انما هو في الذهن وهذا اندفع الشك في
 بين كلامه بهذا وما هو اياه من ان عدم الجزء عند عدم الكل وكذا ما قيل ان وجوب
 الكل مغاير لوجود الجزء فكيف تجدد بعد ما بينهما وان لو كان عدم الجزء عدم الكل بعينه
 لزم ان يكون للكل اعدام متقددة بحسب تعدد اعدام الأجزاء اذا اعدت متوالات
 الحقيقة الواحدة الشخصية سواء كانت وجودية او عدمية لا يقدم لمجدهن لان هذه
 الوجوه انما تقتضي التباين في المفهوم لا بحسب الصدق على ما يظهر بان من العاقل
قول وذلك آه والسري ذلك خروج اندازم من حقيقة المذموم ودخول الجزء
 في الكل **قول** في نقول ان كانت تلك الاشياء آه بناء على ان الجمع ليس او انما
 بل احداث صفة الوحدة في الامور الكثيرة كما هو رأي المتكلم فمفني **قول** فينبه
 بما عينا انما باقية هو باق ووجودها **قول** وان زالت تلك آه بناء على ان الجمع
 اعدام للاتصاف المتقددة واي الاتصال آخر كما راي وما لم يتبينت الترتيب
 وضع في ورطة الجدة فقال ما قال **قول** ثم التحقيق آه لما اطلق ما قاله المصنف
 حقوق المقام ما لا مزيد عليه ثم للزائج في المرتبة **قول** لم يكن بين حقيقة
 بينهما تقابل بالذات الصفة لانه اذا اخطأت اجزاء والكل مع قطع النظر وصفا
 لا يحكم العقل بامتناع اجتماعها **قول** لان بين آه الى ليس مقصودا المقوم اثبات
 احدهما ونفي الآخر بين المفهومين **قول** مفا بل ما بينية الكثيرة لكونها مقومة
 لها لا ضمن الفرد فيها يكون تقابل الفرد منها وهو ظلت عليه **قول** مما بينية
 ان جدا قد عرفت ان التقوم باني ابتاعه **قول** ولا يوجب آه قد عرفت ان
 التقوم باني الضدية **قول** مع ان الوحدة آه قد عرفت ان الكلام في ما بينهما **قول**
 ولا يشترط ايضا آه قد عرفت ان النسبة الى موضوع واحد تنفي لازم في المتقابلين
 ولي كان في هذه الدعوى معصوما ما تقدم ولم يبرهن عليها القائل جعله
 الشك قدس ليس بين المتضادين ولم ينقض بيان في **قول** وهو مردود
 آه حاصلة ان المعلوم بالضرورة عدم انصاف شي واحد بها ولا يذم من ذلك
 تقابلها **قول** في كونها كثرة اي في الكثرة المطلقة بغير عن اشئ بالهففة

انقص ذلك من رتبة الوحدة

النسبة كما يعبرون عن الاشياء بالانسانية وفي السواد والنون بالسوادية والنونية كسب يتوهم
 انما ذة ما صدق عليه فان اخذت الكثيرة بشرط لالكانت مادة واخذت لا بشرط اشئ كانت
 جنس وكذا الحال في المفوضيات فلا يبرهان الكثيرة جنس للمراتب فكيف يكون المفوضيات
 صور النوعية ولا يتجلى الى ان يزداد بالصور النوعية العقل بناء على كونها مبداء لها **قول**
 منها برة المفوضيات في التحقيق فالوحدات الى تلك المرتبة لا يزيد عنها ولا ينقص **قول**
 هي صور النوعية الى بمرتها في كونها مبداء للاثار المصنفة بكل واحد من تلك المراتب
قول واختلاف التوازن آه الى كون لازم لكل واحدة منها في لازم الاخرى فالتوازن
 بين التخاليف للمعنى التعدد على ما وهم فاورده انه لا يقتضي ان تعدد المذمومات بدل
 على فالفة المذمومات في الحقيقة اذ لا يجوز استناد التوازن المتخالف الى القدر
 المشترك فلا بد من استنادها الى امور مختلفة داخلية فيها لتكاديم التسلسل في التوازن
قول اني مبلغ جملة آه بغير في الاضافة المستفادة من **قول** وحدانية يعني
 تقدم كل عدد بالوحدات الحقيقة بهذا الاعتبار اي يكون مبلغ جملة ذلك النوع
قول وليس بها من سوي الوحدات اي الوحدات المفروسة بذلك الاعتبار لا
 ان حقيقة الوحدات مطلقا ولا لاخذت جميع المراتب في الحقيقة فلم يكن
 انواعا **قول** كلام طاهر في الدلالة على انه في كل مرتبة سوي الوحدات البالغة
 الى تلك المراتب اخر فينبغي ان وحدات كل نوع اجزا مادية بل التحقيق ان
 يقال ان الوحدات مطلقا اجزا مادية لا كونها وحدات مفروسة بتلك المرتبة
 جزء صوري لها **قول** وان لاحاجة آه فمفني قولهم مقوم لكل مرتبة لوحدة آه انه
 لاحاجة بعد اعتبار الوحدات البالغة الى تلك المرتبة الى اعتبار رتبة في رتبة
 بها فما قال بعض اجدد الماخرين من ان الحكم بعدم تركب كل مرتبة من اعداد
 اني فينبه على تقدير احتمال العدم على الجزء الصوري ظاهر اذ لا دخل للجزء الصوري
 بمرتبة في حصول مرتبة اخرى واما مع نفي الجزء الصوري عنها فلا اذ العدم
 تحسب الوحدات بلا انضمام اخر فدخل الوحدات في العدم بعينه ودخل
 الاعداد ليس بشئ اذ لا بد من اعتبار المفوضيات في كل مرتبة والامر بين المراتب
 انواعا ونفي الجزء الصوري بمعنى عدم عرض بية لتلك الوحدات المفروسة

لا يفتنى كون حقيقة كل مرتبة من الوحدات **قوله** اي ليس يقوم آه بل الاعداد
 التي فيه لازم له فلو كانت كل عدد بجانبه كما يقال العشرة تحت وخمس تحت
قوله فالتك اذا تصورت آه يقع تصور شئ بالكنه انما يكون بتصور ذاتياته بالكنه
 فاذا تصور حقيقة كل واحد من الوحدات المفهومة بمرتبة من المراتب كان تلك
 المرتبة متصورة بالكنه مع النقطة من جميع المراتب التي فيها **قوله** لان استلزام
 آه رخ لما قبل من ان تركيبها من الوحدات اولى لانه لازم على كل حال لاشكال
 تلك الاعداد عليها باء لا يصب الترجيح والافترس ان يكون تركيب التبر من
 العناصر اولى من تركيب من الخب المفهومة لاشتمالها عليها **قوله** وهذا الحقيقة
 آه اذ لا فرق بينها الا بان الاول استلزام لا يكفيتها في التقيد بالكنه وهذا
 يكفيتها في حصول نفي وقد يجاب عن النقص بان لا يظهر بطلان التقوم
 بالاعداد بغيره نفي التركيب من الوحدات اذ لا ثالث وليس شئ لان
 بطلان التقوم بالاعداد وانما يظهر اذا لم يكن دليله متوقفا **قوله** في مقام
 الواحد و به يعلم ان مقام الوحدة **قوله** فانه كثير له جهة وحدة لما كان
 اشياء بالكثره حقيقة كونه باعتبار الجزئيات وانضاف بالوحدة فبدا
 له فاذن ما تبرا اي من حيث هذا الحكم مستدرك والصواب الاكتفاء بقوله
 واحد من وجه كثير من وجه آخر ومعنى قوله انه كثير ان يزم ان يكون كثير الخلف
 الواحد بالشخص فانه لا يزمه ذلك **قوله** واحد من وجه آه اي واحد من
 حيث المفهوم كثير من حيث الافراد فبونه اصلا اي لا يجب الا بجزا المفارقة
 ولا يجب بجزا محو كانت او غير محولة كما سيجي به فيما سيجي اما عدم
 الاقسام الثلاثة اي الوحدة والنقطة والمفارقة المستحضات للقسمة
 التي رتبة فظاهر واما عدمه الى الاجزاء الاربعة فلا الوحدة والنقطة غير
 احديتين في مقولة من المقولات الشبهة فلا يكون راجع ولا مفصل
 ولذا لم يثبت جنبه الجوهري فلا يكون له فارق جنس واما عدمه في
 الى الاربعة والشخص فيها على عدم كون الشخص جزءا للشخص وقيل ان
 قدس ستره فاحسبه شرح التجويد الا بجزا هي بالمقدارية وقال انما مقبلا

المفارقة الجنس في قوله الواحد

الاجزاء بالمقدارية بعد فعل الوحدة والنقطة الشخصية والمفارقة الشخصية
 فيما لا ينقسم على تقدير كون الشخص جزءا للشخص وبداخل الاجزاء اربعة على
 تقدير تركبها من الاجزاء المحولة انتهى وليس لك ان تخل عبارة ههنا على ذلك
 بان نخل لفظة اصلا على ان لا يكون له اجزا مقدارية لا حقيقة ولا جنة لانه
 مع عدم انبعاثه من اربعة في لف مسبقا **قوله** لم يكن مفهوما اي ما بينه وبين
قوله فالوحدة الشخصية اي ذاتها وانما ذلك يكون داخل في المقسم الى الواحد والآخر
 وكذا الحال في البواني **قوله** سوى ذلك اي عدم الاقسام فيكون عارضا لمبينة **قوله**
 وهو النقطة عند نهاية الجزء وان ارد ان يرد من الجوهرية والوضعية يقع على راي مثبت
 ايضا **قوله** فهو المفارقة اهم من ان يكون واجبا او مكنت **قوله** اي اجزا مقدارية
 هو اما ينقسم الى اجزا مقدارية اما محولة او غير محولة كالجسم المركب من الهوى والصوره
 فليس له اسم معين في الاصطلاح فذلك تركب ذكره والمقصود ههنا ذكر الا
 قسم التي لها اشياء مفهومة عنه هم والافعال في غير المذكورة كثيرة كالجميع
 المركب من امرين الاجتماع بينهما اصلا كالمركب من جزء غير محمول اوفى ذاتي
 لا يكون تمام ما بينه لاحدهما او جنة له او عارضا عارضا لا فوا فضلا لاحدهما و
 فاحتماله لا فوا او جنة او عارضا عارضا اوفى عارض غير محمول لا يكون من قبيل النسبة
قوله واما حيث آه عم الواحد بالانفعال لان مثبت الجزء ايضا بطلانه على آه الواحد
 بالانفعال **قوله** من يقول آه اي ليس ما يكون قبول لانه حقيقة بالجسم البسيط
 من اعم من ذلك **قوله** وهو الواحد بالاجتماع فالجميع المركب من زبد وهو واحد
 بالشخص وخارج عن هذا القسم ان كان الاجتماع والانفعال الحسي شرط طافية
 وكذا العشرة المركبة من الوحدات والافعال فيه **قوله** متوافقة الحقيقة
 عند من يقول بنجاس الجوهر الفرد ولا يزم من ذلك نجاس الجسم المركب البسيط
 عند من لا لا الاعراض التي لا ينفك الاجسام البسيطة مقومة بها عند من
 فالجسم المركب ينقسم الى اجزا مقدارية غير متباعدة كالجسم منقلا والجسم البسيط
 الى اجزا مقدارية متباعدة **قوله** واحد بالزوج لان اجزائه لما كانت تحت
 اي متفقة في الحقيقة كان كل واحد منها بعد القسمة فردا **قوله** وواحد

ههنا

بالموضوع لانه لابد للاعتبار الواحد الذي يتوحد القسم والانهمايين الحاصلين
بعد القسم من قبل بقايا تلك يكون الفرق اعدادا بالكلية وانا **قول** فان تلك
الاجزاء فلا يمنع له ان ليس عندنا في الجزئين ان الاجزاء اتصال بعضها ببعض
بل زوال اتصالين وحدوث اتصال ولا حصول تلك الاجزاء مادة بل حصول الاتصال
الذي هو الاصل بخلق باول ويقال المراد من اتصال بعض الاجزاء ببعض حدوث اتصال
واحد وصغير كل راجع الى الاتصال لا الى الاجزاء وكذا **قول** بخلاف الشيء من الشار
لا يمنع له لان المقصود بيان في لغة الواحد بالاجتماع للواحد بالاتصال في وحدة اما
والشيء من اناس الواحد بالاجتماع الا ان لا يعتبر في الواحد بالاجتماع الاتصال
الحقيقي **قول** ما كان الاتهام فيه طبعا اى خائفا على اختلاف مراتبه ما كان
الاتهام فيه مناسبا لا لاجزاء النسبة على اختلاف مراتبه **قول** شبهة جدا
بالوحدة الاجتماعية لعدم تدخل اطراف اجزائه بخلاف القسم الاول واقرى في
الوحدة الاجتماعية للتنازع في الحركة **قول** واما الواحد لا بالشخص فظهر من
تعريفه ان يبقى ان الواحد لا بالشخص هو المفهوم الحلي وهو واحد من
جست هو كثر من حيث الصدق بختم الوحدة بسبب المفهوم اذا اعتبر
من حيث هو اى مع قطع النظر عن الصدق **قول** اى غير خافضة غير الشئ
تمام الماينة **قول** كالانثى يقال تمام الماينة **قول** فيقال الانسان
واحد منى آه الى ان الغيرة **قول** وهو الواحد بالزوج راجع الى الكثرة
لا الى تمام ما بينهما من حيث صدقته على الكثرة وفس على ذلك فيما ياتي
فلا صلاح على ان يقال بله الوحدة واحد نوعي مثلا اى واحد من الاكوار
وللكثر الذي هو جهة وحدته واحد بالنوع الى وحدته باعتبار كماله فيكون
شرح حكمه العاين **قول** اى يجوز لا عليها سوا كان بالطبع او لا بشئ القسمين
قول بمعنى انه آه وان لم يكن عارضا لهما بمعنى انه قائم بها **قول** موضوع
لها بالطبع لكونه موصفا بها **قول** اولى بمعنى الوحدة من غير الكثرة متبا عدا
عن الكثرة بالقياس اليه **قول** اولى بالوحدة لانها اكثرية فيه من حيث
المفهوم والصدق **قول** اولى من الوحدة بالجنس لكونه واحدا من حيث تمام

تمام الماينة **قول** لان جنس شئ آه فهو واحد من حيث الماينة وان كان الفصل
افرادا وكذا في حوائج شئ التجريد اى راجع وفي استارة الى الواحد بنفس
وان كان اولى من الواحد بالجنس من جهة فله الافراد كونه جهة وحدة الجنس
اولى منها لكونه مائنة بخلاف فله الافراد **قول** والوحدة من اقسام آه لا يمكن تصور
اتصال الوحدة منها بالتصور المنصور منها كلاهما في لان بخلاف القسمين السابقين
ايح النقطة والمفارقة فانه يمكن تصور انفصال الوحدة عنها وان كان المنصور المنصور
في لا وما قاله اى قدس لسه في حوائج شئ التجريد من كون الواجب تعالى الذي هو
فرد من المفارقة لعدم قبوله القسم الى الاجزاء اصلا اولى من الوحدة الشخصية بمعنى
على كون الشخص جزء منها كاضح بربها فلا يتفرق بين الكلامين ولا احتياج الى
تخلف بارد بان جعل الواحد الحقيقي في **قول** وهو للشيء بالواحد الحقيقي على معنى
ما لا يقبل الانقسام الى اجزاء اصلا وفي **قول** من اقسام الواحد الحقيقي على معنى ما لا
يقبل الانقسام الى اجزاء المقدارية وان يعرف **قول** اصلا فيما تقدم من معنى
الظاهر الى معنى للاحقيقة والاحكام **قول** واذا كانت مقولته الوحدات آه
لا يلحق ان التنازع مما ذكر كون الواحد مقولا على ما تحته بالشكيب والمقصود
كون الوحدة بالنسبة الى افرادها كذلك فذرات في قدس سنة الشريعة و
جعل ضمير فيكون راجعا الى الوحدات لكن الكلام في لزوم كون الوحدة كذلك
ما تقدم ووجه التنازع انه لما كان الواحد باعتبار معنى الوحدة مقولة بالشكيب
على افرادها كان حصول الوحدة في معرفتها مختلفة فكان بعض افراد الوحدة
اولى بالوحدة من البعض الآخر انما فتدبر **قول** فيكون تلك الوحدات
اى يجوز ان يكون كذلك **قول** فلا يلزم من عدمية ما في الجملة اى باعتبار بعض
افرادها كونه باعتبار مائنة باعتبار جميع الافراد بخلاف ما اذا كانت متحدة
الماينة فانه لا يجوز اختلاف بالوحدة في عدم مائنة من اقل ما
من شئ الوجود في الخارج لا يجوز الانقسام به الا بعد وجوده فيه كيدا
يلزم التسطه **قول** اى لا تشيئة تستخدم التغير الى الوجود سوا كانت
تغير من بالذات او باعتبار فلا ياتي ما تقدم في مباحث الوجود

من ان التغير نفس الثبوتية او سندا لها وفيه اشارة الى ان قوله الثاني ان
الغيران وان افاد حصر المسند اليه والعكس الا ان المقصد هو الاول لان اشارة
لانواع ثبوتية **قوله** الاعداد اي المعدومات التي من جملتها الاعداد ايها لان خروج
الاعداد انما هو باعتبار انها معدومة لان حيث ذواتها وبشمل المعدومات
كلها **قوله** فانها لا توصف آه دليل للخروج المفهوم من الخروج وقس عليه
الدلائل الآتية اي انما اخبرنا لانها ليست من افراد الحدود **قوله** مع الصفات
التي تبتت اي الموجودة كالاخلاق والصفات **قوله** وهذا اعظم ما ذكرناه
وبين عدم كونه من افراد الحدود اعظم ما ذكرناه المصنف لافادته عدم كون
المعدوم والموجود ايضا من افراد الحدود بخلاف ما ذكره المصنف **قوله** ولا بد من
الغير من التمايز اولا بد منها من الاثنية اتفاقا وهي لا تحقق بدون
التمايز **قوله** لاختصاصه اي القول المذكور بما يكون اي بغيره يكون طرفاه
عدمين او معدومين وذلك لان الوجود المذكور سابقا وهو انما اى
المعدومات نفى صرف لاشارة الى اصلا انما يتوقف على عدم تمايزه بال
على عدم تمايز المعدوم والوجود لان الموجود ليس نفيا حقيقيا وما قيل ان التميز
ثبوتى كالتغير فكيف لا يتوقف المعدوم والوجود بالتغير لا يتوقفان بالتغير
فالوجود متساويان فليس بشئ لان التميز انما يارى عند المتخالف كما مر
في بحث ان المعدوم ثابت ام لا **قوله** ليس قدره فخره والحق انه فرع
الوجود الذي آه **قوله** فتدبر في يظهر لك صحة وفادته فانه اريد
بمفهومنا المعاني الكلية وبما صدقت عليها ازاها كان فاسدا فانه كما
ان مفهوم عدم التوارد متميز عن مفهوم عدم الضوء لذلك فزده وهو عدم
التوارد المخصوص متميز عن عدم الضوء المخصوص ولان مفهومنا اذا كانت
متميزا فكيف تصدق على ما ليس بتميز وان اريد بمفهومنا ما حصل في العقل
من حيث حصولها فيه وبما صدقت وهي نفس تلك المعدومات مع قطع
النظر عن الجهل العقلي كان صحيحا بلا شبهة لما مر من ان التمايز بينهما انما
يوزن العقل الا ان التمايز في الوجود الذي لا يتصور ان الجهل العقلي

النفى وجوده انى بل يتوقف بين العلم والمعلوم ولا شك ان الغير لا بد من التمايز
بينهما في التمايز مع قطع النظر عن الجهل العقلي لانها من اقسام الموجودين انما **قوله**
اولا ثبوتها ان اجابهم الاجمال بناء على عدم القول بالاثبات على انما ليست من افراد الوجود
فالمعدومين وانما ما قيل من ان الخارج ما ليس عندهم مما لا يخفى له مدح فخرج بان المراد خرج
ما يقول به البعض **قوله** وكذا يلزم آه مما مر من قوله ولا عدم وجوده كان بيانا
لعدم كونها من افراد الحدود بناء على دليل الثاني قدس سره دون دليل الحق
وهذا بيان طرورها عن الحد فلا تكرار وانما قال يلزم ان يخرج ولم يقبل
يخرج اشارة الى عدم تفرعهم بخروجها لكنه يلزم من حذيم والى استبعاد فان
القول بان الواجب تعالى ليس عن المقدمات ولا غير ما ما به العقل السليم
قوله يشتمل المنهج وبغيره اي النعيم لاجل الشمول المذكور وانما التقييد بها فلا
اخراج جواز الانفكاك فيما عداها من الصفات فلا بد ان ترك التقييد
بها كان في الشمول والمراد بالتميز بالذات وهو الجسم والوجود فهو قد يما
او حاديا وبغير المنهج بالذات الصفات القائمة بالموصفات المتعددة فانه لم
يجز الانفكاك بينهما في التميز لكن يجوز في عدمه وليس المراد به المفارقة لانهم
لا يقولون به **قوله** فانما اذا فرضنا آه يعني ان الجسمين الموجودين في الخارج
اذا فرض عدمهما كانا متغيرين بالضرورة لان الشك في قدمها ليس شكا
في غيرتها لعدم اعتبار الحدوث في الغيرين مع انه لا يصدق التوقف المذكور
عليها فلا بد ان مادة النقص يجب ان تكون موجودة والجسم القديمات
ليس بموجودين عندهم ولو كفى في النقص مكانها لا يادى الى يلزم النقص
بالمفارقة اذ فرض وجودها لا ينافي بوجودين عندهم فاشك في وجودها
شك في غير ثبوتها فلا يكون مادة النقص متحققة **قوله** لان عدم آه اي طر بان
العدم بناء في القدم لانه اما قديم او مستند اليه بطريق الاجاب وكلاهما يمنع
طرا بان القدم عنيه **قوله** اما الخمسة فقط اي بشرط عدم الزيادة عليها **قوله**
واما مع تمام احادها وانما الخمسة مطلقا فليس بها وجودا لا في صفت هذين **قوله**
فذلك هو الوجه نفسه اي من حيث التحقيق فلا بد ان الخمسة المفارقة مع الاحاد

الافريت بغيره انما هي مجرور **قول** ولو كان الصفه آه وكذا لو كان الجزء غير الكل
لا يصح زبد به **قول** ولا يخفى آه يعني انهم لم يبرحوا بالقيم لكن يزعمون انهم
المذكور **قول** سواء كانت لازمة آه يعني القيم الصفه الى اللازمه والمفارقة غير
صحح اذ لا لزوم بين الاشياء عندهم فالجواب قد بينا كانت او واحدة
قول وقيل انهم آه يعني بعضهم خصص في الغيرية بالصفات القديمة بخلاف
الصفات الحديثة فانها مغايرة لموصوفاتها **قول** قال الامدي آه تايبه
لنقول المذكور **قول** من الصفات اي الموجودة **قول** كمصفات الافعال وفي
القدرة من حيث تغلقها بالافعال فانها موجودة كقولنا نفس القدرة وغير الذات
لانها كذا غير واحد من حيث التغلق فلا بد ما قبل ان صفات الافعال
اعتبارية عند الاشياء فلا يكون غير الذات لاشرها الوجود فيه **قول** من
الصفات النفسية آه اي التي ينسب بالنظر الى نفسه من غير اعتبار التغلق
بشيء **قول** فانها غير موجودة اي لانهم انما يتغيران لانها موجودة عندهم
والوجود شرط في الغيرية **قول** وح قد انفك آه لما كان المذكور في التوفيق
قبه في عدم لان الوجود ان راني ان الانفكاك في عدم والانفكاك في
الوجود متدازما **قول** والخاص آه لا يخفى عليك ان الابرار المذكورين
اي ان المعبر في الغيرية الانفكاك من الجانبيين وان خروج الصفه مع
الموصوف والجنس الكل لاجل ذلك كما مره سابقا فهذا الخاص لا
يختص له والجواب المذكور بقوله لانا نقول آه لا يخفى له والحق ان
ان الانفكاك من الجانبيين في عدم والجنس اعم من ان يكون من كليهما
في عدم او من كليهما الجزء او من احد الجانبيين في عدم بان يوجد احد
مع عدم الآخر كالواجب تعالى ومن جانب آخر في الجزء كالعالم وح يتلحق
الجواب مع الابرار ولا يتجه الجواب المذكور بقوله لانا نقول آه وانزل
على ما قدت انه تعرض لبيان الانفكاك من الجانبيين الا انه اقام لفظ
في الوجود مقام في عدم دفعا لتوهم نسبة عدم الى الابرار والما
ذكره ان مع قدس ستره فالنقض ليس الانفكاك اباري عن العالم في

في الوجود كغاية ما يترتب من انفكاك العالم عنه في عدم فيكون التوفيق لجزا انفكاك
العالم عنه تعالى في عدم الجبر معا الجبر المستطاع والحق ان مع قدس ستره انكم
تطيق جواب المصنف **قول** ان طان جواز آه ان ربه لك الى ان **قول** بل ان
عنه الجبر اقيم مقامه وليس جازا لعدم لزومه للشرط المذكور والتقدير لا ينفك
من طرف كان الموصوف مع الصفه والبرهان مع الحق يترتب لاجز الانفكاك الموصوف
آه **قول** وجب آه ان ربه التقدير الى ان قوله فليس آه موقوف على مجموع
السؤال والجواب **قول** من الجانبيين تعقلا والموصوف والكل وان جازا الجزم هو
مع الله الجزم من الصفه والجزء لكنه لا يجوز العكس بقي انه يزعم في تخاير
الصفات مع بعضها وليس ذلك القابل بغيره فانه لا نفس من المشايخ في ذلك
قول يجوز عدم بكل منها آه اي الجزم بوجود كل منها مع عدم الجزم بوجود الآخر
كما مضى به ان مع قدس ستره **قول** في وجود الابرار اي في الجزم بوجوده
قول وهذا الجواب آه يعني قوله الماد جواز الانفكاك تعقلا صريحا انه غير
التوفيق المذكور بحيث لا يرد عليه النقض وهو انما يقع لو لم يكن فيه في عدم او
جزء المذكور في التوفيق فلا بد ان يجوز ان يكون مراده اقامه بينه تعقلا مقام
في عدم او جزم فلا بد ما اورده ان مع قدس ستره تبحاث مع المقاصد
قول او لا يجوز ان يقال آه فيه ان جواز الانفكاك في عدم تعقلا لا يقتضي جواز
نقض كون المنفك معدوما بل يتحقق بان يتحقق كون المنفك معدوما
المنفك موجودا فيجز ان يتحقق اباري موجودا مع عدم العالم وان يتحقق
العالم متغيرا مع جزم اباري بل الانفكاك من الجانبيين متحقق في الواقع وقد مر
ذلك لكن يكون فيه من جزم لا دخال العالم مع اباري لا دخال الجانبيين
القدريين او جزم نقض وجود كل منهما بدون تحقق وجود الآخر **قول** نزاع
نقضي اي راجع الى الاصطلاح كما سبب اربا وكلام وح يكون قولهم قالوا اول
الشرع والتوفيق بانهما نسبة الاصطلاح لا مورثا لانه **قول** لا
تعلق لابرار معنى اذ كل منهما يستلزم معنى الآخر ان ربه هذا الى ان معنى
بمعنى نفسه بمعنى التعلق **قول** ان جزم معنى اي يتحقق بامر معنى بحيث

ينبغي لكل واحد دعوى الآخر على ما ينبغي بآية واما على ما حمل ان مع قدس سره نظر
 الى ظاهر العبارة فلا يسع في هذا الموضع ان لا بد من اكل من الغابر من وجه والاتحاد
 من وجه اتفاق **قوله** وان مرادهم انه لو حمل كلامه على ما ذهب اليه المحققون
 من الاشياء من جهة الصورية من ان صفاته تعالى زائدة على ذاته كمن يبت بوجود
 فائدة كما ذهب اليه الجمهور من ان لكل منها موهبة مفيدة لهوية الآخر اذ لم يقم
 دليل على امر سوى التعلق كما ينبغي من جهة العلم ولذا في الغرض السابق في التفسير
 العلم بالاشياء والقدرة بالاشياء والارادة بالاشياء احد المعذوبين ويكون
قوله كما يجب في الجمل تنظير لا تشبه لم يرد ما اوردوه الشارح من ان الكلام
 في بيان الصفات آية نعم يرد عليه الجواب بالجزء مع الكمال كالمضغ في وجه
 نونهم معناه لا هو ولا غيره **قوله** كون الصفات آية لا تقرر عندهم من ان
 فعل المختار يكون مسبوقا بالمقدور والاختيار يكون حادثا وان خالف فيه
 الامدي **قوله** كونه موجبا بالذات فلا يكون الايجاب نقفا كما في زمان
 يتحقق به بالقياس الى بعض معنوياته ودعوى ان ايجاب الصفات كمال
 ويوجب بغيره بانفسه شكل **قوله** فتستدعي من هذا آية لا يخفى ان الترتيب
 في جعلها من الاعتقاد بان الذي عنده ان ما وقع من الشئ الاسوي هو
 ان صفاته تعالى ليست غير الذات لان الخبرين موجودان بجزء الوجود كغيرها
 واما في من الحقائق المتشعبة فوجبا لكلامه ومقتضى ان صفاته تعالى
 ليست متفرقة عن وجوده كونه مقتضى ذاته كوجوده فلا تكون ذاته تعالى على
 لها لان الفاعل يجب تقدمه بالوجود بالذات فلا تكون ذاته تعالى بالقياس
 اليها موجبا ولا محتارا فلا يلزم شئ من المحذورات كما ان ذاته تعالى
 ليس موجبا ولا محتارا بالنسبة الى وجوده عند القائلين بزيادة وكما ان
 الارادة ليست بفاعلة لزومها لا اجبا ولا اجبا بل الزوجة بطول
 بجعلها **قوله** بطريق المجاز فان التي الاولى لا كان باقية حال الاستحالة
 والترتيب ايا جزئه او بغيره وكما انه اخذ بالشيء الثاني **قوله** في آخره
 واهم **قوله** اعني التفسير انه ليس المراد المصطلح في التفسير الذي ينبغي

المقصود ان لا يكون
 في امور الاشياء

التفسير في الكيف بل المعنى انفي وهو التفسير مطلقا **قوله** من بزان نزول منه او بنظم
 اليه كلمة او شعير اي يكون فيه شئ من النزول والانضمام فالاق والحق في بيان لا
 المجازي فاقبل انه اعلم من المعنى الاول المجازي وهم **قوله** لانه المتبادر ان كلامه في
 معنى الاتحاد وان في مدانه الحقيقة مالم يعرف عند صارف فلا يرد ان المتبادر
 من لفظ الوجود عند الاطلاق الوجود الى شئ مع انه ليس بحقيقة فيه بل في المطلق
قوله فان الاختلاف آية بتدبيره على نفس الحكم لا يستدل على بطلان كماله لا يخفى
قوله يعني ان التفسير آية بهذه العناية الى ان قوله بالذات ليس في مقام
 الاعتبار وان المراد بقوله لا يوفق العقل المطابق للواقع الذي ماله الامكان **قوله**
 مع وضوحه نقاش ربه الى ان زيادة التوحيب بالنظر الى كونه واضحا في
 نقف لا بالنسبة الى التوحيب الى اصل من **قوله** فان الاختلاف لان التنبه المذ
 من القوم متقدم على ذكر المصنف بقوله في الاختلاف آية **قوله** فيقال
 آية هذا التنبه جازي وجه الاتحاد كما يظهر في التفسير ونقض عليه ان مع قدس
 سره في حواشي شرح التجرية **قوله** اي بقيا موجودين آية فسر بليغ في مقام
 بقولات عدنا بعد الاتحاد **قوله** فداثي رايتا بقيا الاثنيتين كما كانت **قوله**
 نتمتع عطف على ظن والتعبير بصيغة المضارع كونه مستقيما بالقياس الى الظن
 وان كان الظاهر صيغة الماضي بالنظر الى زمان المتكلم **قوله** الاثنان
 آية لا يخفى ان حصرا لاثنين في الافق الثلاثة غير صحيح لاخذ قيد الوجود فيها
 فالامور الاعتبارية خارجة عنها ولاخذ قيد المعنى في الصديق فالجواب في الخبر
 المتماثلة خارجة عنها وعن المتخالفين لا متشابه اجتماعها في نفس واحد
 لا عقل لها وكذا الواجب مع المحكم وبما ذكرنا ظهر وجه الحصر الذي ذكره ان
 قدس سره من غير صحيح لورود المنع على **قوله** فالصديق وقوله والا فالتخالف
 فالوجه ان يقال المقصود ان الاثنين يوجد في الافق الثلاثة وما ذكره ان
 قدس سره بيان لطريق حصولها وان اردت الحصر فلا بد من تخصيص الاثنين
 بالاعراض ومن القول بان القسم الاول اعلم من القسم لان المتكلم في الاثنين
 قد يكون من اطرافه **قوله** عند اهل الحق خلقا للفساد فانهما عندهم

170

المقصود ان لا يكون
 في امور الاشياء

اسم وبعض المتكلمين فانما عده شئاً كاسمى قوله لا يحتاج وصف شئ اى فوصف
به الى نفس ارجاج من نفس كى شئ بان يكون مشتركاً من نفس ارجاج من نفس كى شئ اى فوصف
لأنه لا يكون مشتركاً من نفس شئ صفة مشتركة سواء كانت موجودة كالتجزي او غير
كالحركة وبما حرم ذلك اندفع التجزي الى وصف بعض المتكلمين حيث قال لا يظن ان
الظواهر من هذه البهارة ان تكون الصفة النفسية لا تكون زائدة على ذات الموصوف
وح يتوجه ان مفهوم لفظ الحقيقة والشئية والوجود كلها زائدة على ذات الانسان
وان اردنا ان لا يكون مقتضاً الى ملاحظة ارجاج مفاد الموصوف اى ما لا يكون
اضاً بشكل بالتأني لان اضافة وان اردنا ان لا نقول بغير الذات فيشكل بالوجود
وان اردنا ان لا يكون مفاد الذات في ارجاج يتناول سائر الاعترافات **قوله**
كالتجزي فان التوضيف به يحتاج الى ملاحظة الجيز والحدوث فانه يحتاج الى ملاحظة
العدم وليس شئاً منها مشتركاً من نفس الانسان مثلاً **قوله** يدل على ان ذات اى
نفس ولات انما تزم على اللزوم **قوله** دون معنى زائد اى خارج عنها ان الى
ان ما يدل على جز الذات داخل في الصفة النفسية **قوله** وكونها زائدة على
الذات فلا يكون مشتركاً من نفس الذات فتحتاج الى الوصف به الى ملاحظة امر
سوى الذات فلا يبعد عن التوفيق **قوله** مع كون من صفات اما اذا كانت
مستقلة بالصفات الحقيقية فهي داخل في الصفة المعنوية **قوله** بالاضمحال
يكون تصور ارتفاع عن الموصوف باطلاً غير مطابق فالصفة متفادى البطلان
لا ينفى الخواص فلا يرد ان توهم ارتفاع كل صفة عن موصوفها ممكن انما الخواص
ارتفاع **قوله** فيما يجب ويكفي ويتسع اى بالنظر الى ذاتها فلا يرد ان الصفت
مختصة في الافق الثانية فيلزم فيه اشتراك المتكلمين في جميع الصفات فيرفع
الاعتداع عنها **قوله** في الاصطاح الواجبة اى بالنظر الى ذاتها وتلازم التوحيات
اشدائاً ظاهراً بعد ان مل **قوله** ولان الصفة النفسية آحاداً لقول فانتقل
امر ذاتي آحاداً وعلته عطف على واما الموجر ان واصل الكلام فانتقل امر ذاتي
لان الصفة النفسية الا انه لا قدم التأسيس وصار الصفة مجرداً من المدلول
على التأسيس زاد الواء الى اللفظ **قوله** ما يبعد الى نفس الذات اى مشتركاً

171
تشرعاً من نفسها من غير مدخله ارجاج **قوله** من الصفات النفسية اى قدر الجزر
جسماً ما هو الجزر من النفس بعيداً لا يشارة الى ان في النفس اختصاراً باقائه سبب
الجزر مقامه **قوله** بالحوال التلازمة اى بالصفات التلازمة لئلا والاحوال وغير
او يقال بغير الصفات النفسية عند الاحوال **قوله** فان صفات الحما الاجناس هي صفات
من النفسية لانه لا بد ان تكون مشتركة بخلاف النفسية كالانسانية والوجود **قوله**
في اخض وصف النفس في وصف لا اخض منه **قوله** ولهم ان يقولوا آه يعني ان فيه
الاخض بس احرازاً بما بل يتحقق ما بينه انما **قوله** مع انه بينهم آه يعني ان
المعشنة لا يجوزون تعبد الحكم الواحد بالنوع متمكناً بشئيه اى انه لو جاز ذلك
تعبد القابلية بالعلم نارة وبالقدرة اخرى مع ظهور بطلانه فيلزمهم على هذا
التوفيق تعبد انما الذي هو حكم واحد بالنوع بعلل مختلفة كالبينة
الشرايع قدس **قوله** وهذا الاضراض آه مشترك الا لزم بين المعشنة
واصحابها الصفة كونه بالمال واما الصبي ان فون لا يجوزون التعبد المذكور
مناغراض عليهم **قوله** اما واجب اى واجب الحصول لموصوفه عند حصول الموصوف
قوله مع انه لم يجوز كونه آه على صفة الحصول كيدق عليه **قوله** فيلزم نقول
على ليس كمثل شئ وجبه ان نفى الملائمة عنه تعالى اما باقتبائه لانه لا يشترك
بينه تعالى وبين المتكلمات الا في النقط واما باقتبائه ان المراد الاتي دونه
الاجابة ومنها لا ينافي كونه عائداً لها في بعض العوارض واما عدم الاطلاق
مذمومة ان ذب وادخ التوهم واعلم ان هذا السؤال والجراب بعد
ما سبق من قول المتكلم وعنده جعل التجزى كمالاً لانه يقول ان او رده ان
قدس سبه هذا بعد العهد **قوله** يستحيل ان يكونها اى يكونها من انتفاع
الاجتماع واثباتها وان كان بواسطة لازمة للذات ولا ينافي ما سبق من ان
انفاد بالذات انما هو بين الإيجاب والسلب وبما عداها بالواسطة
لا يرد ان كيف به من عند المعشنة في هذا التوفيق بترك اشتراط اتحاد المفضل
العلم القاييم بجز من القاب والجسمل القاييم بجز مع ان انتفاع اجتماع
بواسطة الحكمين التلازمين بها **قوله** فانها ليس معينين كلاهما او احدهما

وان استلزام اجتماعها في نفس واحد في خروج بالنسبة الى ما في القصور او المراد به عدم
الدخول وكذا الحال في قوله والاعدام قوله وخروج الاعداد الى المعدوم التي من
جملتها الاعداد فانه لا تقف بينهما ولا بينهما وبين الموجودات وان وجه استلزام
الاجتماع في بعض القصور واخر ذلك الاعداد على خلاف قوله والجواب لان ذلك لا يعم
والوجود بعده يستلزم التكرار قوله ويخرج الجواب لاستلزام اجتماعها في نفس واحد
او لا قل له قوله فان القديم القائم بغيره وكذا تقديم القايمة بذاته وان استحال
اجتماعها في نفس واحد في نفس لانه لا يظهور له لم يتوضر له قوله لا يسيء في اي
عند المتكلم لان قسم الممكن الذي هو ما سوى الله تعالى وكذا احوال الجاهل قوله
كالعدم باطل كونه وان يكون اي العلم بان هذا الشيء متحرك والعلم بان هذا الشيء
ساكن في ان واحد واما تهور كونه وسكونه معا فممكن وذلك يصح الحكم بجملي
والعلم بان الموجود حقيقة حقيقة تفقد تلك الصفات فلا بد ما قبل ان العلم
تعلق بين العالم والمعلوم فيكون خارجا بغيره معناه قوله بل لا يستلزم اجتماعهما
او بناء على ان المطابقة معتبرة في العلم عند فهم فلو اجتمع العلمان في حواس
شخص واحد لم اجتماع المعلومين اعني كون شخص واحد متحرك وساكن في آن
واحد فتدبر فانه ما زال فيه الاعداد ما على من الخط بين الاصطلاحين العلم
قوله هذا هو الظاهر في تقديره يخرج هو الظاهر قوله وفرضه في غير من النفي ان
بني باده انقطعت الى ان النفي انما يفيد العموم اذا كان معناه متوجها اليه
لا يفتي في الواقع في جهة النفي لجواز كونه في جهة النفي في جهة التخصيص والى النفي
اعلم من ان يكون صريحا او ضمنيا كما بينهما في قوله حقيقة ان يفيد ان يتوجه
النفي او ضمنيا كما في ما نحن الى المقيد فيجوز ان يكون استلزامه بان نفي الاصل
وان يكون بان نفي المقيد وذلك قبل تقييد الاخص اعلم من تقييد الاصل وانما
قال حقه لانه قد يكون نفي التقييد فقط ولذلك قال اهل البيت من ان كل كلام
فيه فيه يكون المقصود بالنفي والاثبات ذلك المقيد دليل الاول في المقام
ابرهاني واشتق في المقام الخطابي قوله واخرج ثلثي عنه وكيف يمكن ان
به في الحال ان الصغر والكبر والقرب والبعد يستحيل اجتماعها من جهة

جهة واحدة قوله اعتراض في خروج آية فيقدر بهنا بدخل بمقولة الفريضة
وان كان السبب في تقييد كونه قوله انما امور آية بين ثابت من افراد الحد
وكيف يمكن اذا كان في الحد والنقل بان وجودها على تقدير وجودها بخلاف قوله
واثبت من بزم اخرج المخرج قوله انما بدخل آية لان التقييد فاحص فيه قوله كونه
الامور والاحسن والقيح آية بين ان قوله كالحسن والقيح آية مثال لامور الاعتبارية
لان المعطوف عليه وحرف العطف مقدرة الكلام اذا لا وجود له وفيه تنبيه على
انه ليس معناه كما لا يوجب العقل الحسن والقيح والحد والحرمة عندنا ولا جامع بين
النفس وبين الحسن والقيح حتى يفاس عدم ايجابه على عدم ايجابه قوله حقيقة
الى الموافقة والخالفه وليس الموافقة والخالفه الامرين بغيرهما العقل
بعد ملاحظة الشرع والعقل والاتصاف بهما في الخارج بل في التقييد فقط قوله
فلا تفتد بينهما اي بين هذه الصفات الاعتبارية قوله لان المتفادين لا بد
ان يكونا معنيين الى امرين فابمين باليؤثر في الخارج ليصح القول اجتماعهما فيه
بخلاف ما اذا كانا امرين الاتصاف باعتبار العقل فانه يكون استلزام اجتماعهما
بينهما في الاعتقاد وحكم العقل وبما حركنا كظهور اندفاع امرين احدهما
ان قوله لان المتفادين آية قوة قولنا ان المتفادين لا يكونان
اعتباريين حقيقة معاداة وانما في ان عدم ايجاب العقل للاتصاف بين الامور
الا اعتبارية مع قطع النظر عن اعتبار الوجود ولا دخل للعقل في عدم ايجاب
قوله كلاما مستغنيا اي ليس بتقييد لاخراج المذكور بل كلام مستقل متفرد
على تعريف المتفادين بتقدير الشرط والجواب ببيان المعنى لا يقتضيه الكلام قوله
كل ما لا يرجع الى الصفات الموجودة اي ما لا يكون الاتصاف به كالانصاف
بالصفات الموجودة بل بمجرد اعتبار العقل سواء كان موجودا فيه او لا وذلك
لم يقل ما لا يكون الصفات الموجودة كالصغر والكبر فانها اعتبارات غير
فئة الاخر وكثيرا في الخارج وكالتوب والبهمة فانها اعتبارات عن كونه
الجمهر في الجز بالقياس الى كونه جوهرا في ذاته فانه قد ما نقل عن اهل البيت
قد تنسبه انه يرد عليه الصغر والكبر والقرب والبعد فيهما ان كانت

تعلقا وقد صرح بجران التعلق فيها على ما زعم نعم براد عبد ماسبق من انما جنة
بقوله معين فكيف ندخلها الا ان يراد بالمعنى ما يقوم بالشيء في الخارج سواء
كان موجودا او لا **قوله** فان العقل لا يوجب تعلقا فيه اذ لا حصول لها من
المحل في يتصور استحقاق الاجتماع فيه **قوله** الاحكام الى الاحكام الشرعية الخمسة
قوله لان التعلق آية يعني ان الخطاب المتعلق بفعل المكلف وان كان اذ لم يتبين
لكم لا يعلق عليه الحكم الا من حيث تعلقه بالفعل والتعلق امر بمتبناه العقل
بعد ملاحظة الخطاب والفعل وليس قايما بالفعل لظهوره قبل وجوده فلا يتصرف
للأحكام بالتعلق وان كانت مستهففة يستحق الاجتماع في اعتبار العقل
قوله وكذا الاصل يعني ان الثبات لا يلحق الاثارة فان لم يثبت في الخارج الا الماهية
والاثر وان اثره اثره اي يتصرف به الماهية في العقل ولا يتصرف به
الافعال ايضا هذا ما عني في حل هذا الكلام والتداعى بالمرام **قوله** يستوفى
آه معطوف على قوله ثم ان ذلك البعض فهو من كلام الشيخ قدس سره
قوله فائدة ظاهرة وهو احتمال التعلق بغيره **قوله** فالاولى خذوه منها لعدم ظهور
الفائدة ولذا لم يقل فالنواب وما قيل ان فائدة ادخال الاجتماع والافتراق فانها
موجودان عند المتكلمين بمنزلة اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة لامن
جهتين اذ يجوز ان يكون الجسم واحد اجتماعا بالنسبة الى الجسم والافتراق بالنسبة
الى آخره فمذموم بان يكون الموجود امر شخصي بوضوح اعتبار ان فالوجود في الخارج
لا توجد فيه وان اعتبر في الافق فهو امر اعتباري لا وجود له وكذا ما قيل ان
ادخال السواد والبيضاء في النقطة والخطين القديين في السطح
فان الاجتماع في الغورتين ليس من جهة واحدة بل من جهتين لان اجتماع
في المحل الواحد من الصورة الاولى وكون الخط والسطح والنقطة من الامور
الاعتبارية عند المتكلمين **قوله** فلم يشترط المتعززة وقالوا العند ان معينا
بشخص اجتماعها لانهما في الجملة سواء كان في محل واحد او في محليين **قوله**
قالوا العلم بالشيء آية يعني ان هذا العلم والجسم من حيث قايما بلحين فلا يكون
اخر المحل شرطا فلا يراد ان اذا كان قايما بها بلحين مستلزما كان قايما بها بلحين

بمحله واحد مستلزما بطريق الاولى فيها واختلف وان اعتبر في المحل والمراد الجسم المركب فان
الجسم بسيط عدى وهذا عند المعتزلة القائلين بنبذ العلم والجسم المركب اذ كانا
متعلقين بشيء واحد لا عند من يقول بتمامها **قوله** بخبر من القاب بهذا على ما ذهب
اليه المليون من ان محله العلم الغيب كما يدل عليه ظاهر الآيات وانه مركب من اجزا
لا تجزئ فلا تتجزئ في باب المذاهب **قوله** من زادوا عليه اي بجهتهم وهو ابو الذرير
ومن تبعه حيث ذهبوا الى انه تعالى مراد بالارادة حادثة لاني محله **قوله** وسيرد
على من ادعى في آخر بحث الغنة والمعلوم ان حكم الغنة لا يتجاوز عن محله الغيبة
فالمقول بان الغيبات انما بعد الحياة اذا كانت بمنزلة كمال المعرفة باطل فقول
بالتعلق بين العلم والجسم المذكورين باطل **قوله** وان المعنى اي العوض لا يقدم
ان اي في بحث الاعراض فالمقول بالارادة الحادثة لاني محله باطل **قوله** براد علمهم
الموت والحياة على تعلق بمراد وجود الموت كما يدل عليه ظاهر قوله تعالى خلق الله
والحياة وحاصله انما لا يتم ان بين العلم والجسم المذكورين تعلقا وانما اجتماع
اجتماعها لا يستلزم التعلق كما في الموت والحياة عندكم فالأيراد المذكور منقطع
سندا وليس يقتض على ما زعم ويرد عليهم الموت والحياة **قوله** قال صاحب
الغيبة آية لا لم يثبت ان القائل بعدم التعلق بين الحياة والموت وبأنه
وجودي واحد بل انما ثبت المقتضى انهم متعلق القائل متعلقا وكما هو الظاهر
او القول بعدم التعلق منها مع وجود الموت مستلزم جدا فمذموم قدس سره
كلام صاحب الغيبة وانه لو رد الاعراض بالموت والعلم **قوله** انما ليس
بغيره عندكم لعدم استحقاق اجتماعها لانهما ليس لاني آية لا فائدة ج بالغيبة
بقوله عندكم قوله وليس المانع من ذلك تعلقها لان استحقاق اجتماعها ليس
لانهما ليس لاشتغال اجتماع حكمهما **قوله** فانه صفة نفسية مسترفة من نفس
العوض لو تصور عوض غير قايم بمحل لا يكون عوضا بخلاف الخبز للجسم فانه مسترخ
باعتبار الخبز لو تصور جسم من غير جز يكون جسما فاقبل الفرق بين الغيبة
بالمحل والخبز به بان الاول صفة نفسية وان في معنوية حكمهم **قوله**
شذوذ اي مقيد بنسبة الغيبة لا مطلقا فانها المثلث مركب من جميع الصفات

المعنى العلم بالشيء

النفس **قول** واعلم ان الاختلاف في البرهان في مفهوم الغير من علمه من
 اي في التماثل والاختلاف فانه لا بد من الاتفاق بينهما من التماثل وان كانت كل
 اثنين غير يكون صفاته على متصفه باحد هما وان خشيما لا يخرج الا لتماثل بينهما
 لا يكون متصفه بشئ منها هكذا ينبغي ان يفهم **قول** كل متماثلين فانما يثبت انما
 لا اتفاقا الحق كلف البرهان اولاً لا يتفق الاجتماع فيه كما في الوضوح ولا لم يقل في
 شرح المقاصد **قول** فثبت ثانياً انه بان يقال الاثبات ان المتشابه اجتماعها فيها
 متفادان والا فمتماثلان الى المتماثلين وفيه **قول** ولا وجوب عليه سواء
 كانا داخلين في حد المتفادين او لا **قول** ليس لثباتهما اي لثبات لثباتهما المتفادين
 بل لزوم الاتحاد ووضع الاثباتية كما ينبغي فيها بوزعان متباينان ١٥١
 اشتركا في اجتماع الاجتماع **قول** واما الثاني آية لعدم الدخول في احد سواء
 كان الدخول موجبا لحد ما متماثل من المتفادين او لا اذ لو فرض بالوجوب لحد ما
 متماثل من المتفادين لم يرد الاعتراض بقوله فان قلت انما لا يلحق **قول**
 لثباتهما يعني ليس من اجتماع الاجتماع وانما يلحق بجزء من ذلك وحده
 راجع للاثباتية بينهما حتى لو فرض عدم استلزام وضع الاثباتية لم يستلزم
 اجتماعها ولا يجوز بوضع اجتماعها بناء على عدم ذلك الاستلزام فان دفع بما
 حزن ان تجوز البعض اجتماعها انما يفيد ان اجتماع اجتماعها بديهي وانما يفيد
 انما هو اسطر في الاثبات وهو لا يستلزم الواسطة في البتة **قول** وايضا
 المراد ان لا يتم الدخول المذكور لم يجوز ان يرد بالمتماثلين ما لا يشتركان
 في الصفه النفسانية كما يرد الى ذلك ايراد الحد المذكور بعد صدها بهما
 فقولهم يرد شك انما مجرد تسمية المسند فالمتماثلين بان مثل هذا لم يورد
 فثبتته للثباتية في الحد في استلزامها وانما يتم لو كان حد الفذين المذكور
 بعد حد المتماثلين في كلام الشيخ الاشعري ايقنا **قول** على جواز مطلقا
 اي بدعوى الموجبة الحسية ويقدر ان كل متماثلين يجرى اجتماعهما الا فديف منهم
 فانهم يستلزمونها اشركتين بناء على ان ثابتهما باثني والمتحركة وما فيه الحركة
 والمبدأ والمثنى واذا كان كذلك يرتفع الاثباتية عنها **قول** فثبت ثانياً

اثباتية فثبت ثانياً ما اذا تخافنا على كل واحد فان حارض الحق فثبت في الوضوح
قول بئى واحد اي بالذات والاجزاء فلا يخرج ان قد يفور الشئ بوجهين بالنظر في
 اجتماع العلم بالنظر بان بئى واحد **قول** اذ يذم النظر في العلم لاحد لان احد النظرين
 يكون مقدما على الآخر لا متناع توجه النفس فثبت ان ثباتين والوضوح ان العلم شئ
 واحد بالذات والاجزاء فيلزم ان يكون النظر الثاني في المعلوم من حيث ان المعلوم
 فيلزم تحصيل الى حد **قول** لوجاز آية صلات ان الجواز المذكور يستلزم رفع الامان عن الحكم
 المعلوم بالبيد **قول** اسباب مفارقة كالتفعل والشرائط وامور لها مناسبة لكل
 واحد منهما **قول** وعدم تمايز اي على تقدير تسليم لزومه **قول** لا يجمع العلم بالنظر
 فيه اي بالوجه الذي يجهل من النظر والا فالعلم بالنظر فيه في الجملة شرط للنظر لثبات
 طلب المجهول المطلق **قول** واما الثاني فليجوز آية الصواب فثابته وراق كالتفكك
 فانه لا يقبل ولا يخفى فيجوز ان يكون بينهما من ذلك القبول فلا يذم اجتماع الم
 المثبتين واما جعل الجواز الذي على منع الحكم الحق استدلاله فيغير مقول وايضا
 المنفرد على الجواز المذكور عدم لزوم جواز اجتماع الفذين وح لا وروود ولا يضر
 المذكور **قول** في اثبات آية اشار به طلاق الحكم الى انه لا يثبت مدعاهم ان
 الموجبة الكلية **قول** الاتفاق آية الطهرم جواز ان يكون ذلك بسبب اختلاف
 الجسم في قبول اجزا الفينغ او لاختلاف اجزا الفينغ في التضيغ **قول** والجواب ان
 كل واحد منها آية هذا هو الحق فان الالوان المختلفة في صورة التبدل الفواكه
 من الحفنة الى التوادنيوار وبدلاً عليها فلذلك في صورة الفينغ ولا يلزم حب
 بالمتغيرين ان يثبت **قول** ان المتبادر من لفظ آية يعني ان لفظ الاجتماع معناه
 المحصول بطريق المعية فاذا كان زمان حصول امرين في ذات واحدة فقد والا
 يتحقق المعية بينهما اصلاً لاني الزمان ولان الذات بخلاف ما اذا اخذ زمان
 حصولها وان في ذاتين فانه يتحقق المعية بينهما بحسب الزمان ومن هذا بعد
 ان الاجتماع متفق عن اعتبار ر وحدة الزمان لاني اعتبار ر وحدة الذات
قول ولو على سبيل الجواز بان يراد منه مطلق الحصول **قول** فصح بوحدة فيما
 الاجتماع اما مستلزم من آية الحق في وحدة الزمان لتتبع ما علم منها او في

المقصود من قوله
 الاجتماع في ذاته

ملحق المحل على سبيل التجريد ويكون الغية المذكور لتقديره على التقديرين اما التقدير
المذكور ووقع توهم استعمال لفظ الاجتماع في المحل المطلق ان من الاجتماع والتكافؤ
قوله لا داخل المتضادين فيكون وكذا الادخال مثل السواد والبيضاء القابلين للجسم
واحد لا قسمه فيه في الخارج ومثل خطين عارضين سطح واحد بناء على ان المتكافئين
داخل في المتضادين على ما هو مقتضى هذا التعريف وايضا لما انفرد اجتماعه في كل
والبرودة المطلقة تكون الكيفية القابلة به حرارة من وجه وبرودة من وجه
انتهى وفيه ان الماد بالاجتماع لا تنفك سوا كان بطريق الحلول او بالاشتراك
الايجاب والسلب والعدم والمملكة على ما سبق وكذا قال في ذات ولم يقل
في محل او موضع ولا انفك الجسم بالسواد والبيضاء القابلين به اذ لا يقال انه
سود وبيض بل بعضه اسود وبعضه ابيض وان حصولها في كل الجسم وكذا
الاتحاد للسطح الخطين بل بانتهى بهما والكيفية القابلة بالآلة الفاترة الحارة
عليها الحرارة والبرودة المطلقة موافقة لا يقتضي اتحاد الجسم بهما لا
الحمل انما يقتضي انهما يجلب في الوجود والحرارة لا اتحادهما في الوجود والحرارة
فان الجسم الاسود المتحرك متصف بالسواد المتحرك باللا حركة ولا اتفاد باللا حركة
قوله الا بانعكاس الى الغير قال المتصف في محل الاتحاد فويلهم المتضاد لا يقتضي
ما يثبت بانعكاس الى الغير لا يبراه ان يثبت من تعقده تعقد الغير فان التوهم
البنية كذلك بل ان يكون من حقيقة تعقد الغير فلا يتم تعقد الاتعقود الغير
معنى انه يكون نسبة متكررة يتوقف تعقدها على تعقدها على تعقدها فلهذا
التوقف في تعريف الضدان دون الاستدلال قوله متدين مشهورين لاشتهار
بين عوام الفلاسفة كذا قال الشيخ قوله بالحقيقتين كونه المغير في العدم الحقيقية
كذا قال الشيخ قوله التضاد المشهور ان هذا هو المصلحة في ذلك وفي شرح
المفاهيم ما قلنا من الشيخ انه يشترط في التضاد المشهور ان يثبت غايته الخلف
قوله وجب ان يحمل آه اي ان اراد المحر وان اراد بيان انهما المبحث عنهما
في العدم الحقيقية على ما في شرح حكمه انهما فلا حاجة الى ذلك قوله للجسم اي
المطلق ان جعل حال حدوثه داخل في الوجود او الجسم اية ان لم يجعل داخل

داخل فيه واغتر فيه اثبت قوله كذا المتوسط بانني ان لم يسم بيمين الخلاوة والجممنة و
ان حصل من خط الجسم الحدود الى نفس وكذا الظاهر قوله البات حالة متوسطة بل حكمه عنهما
قوله وايضا آه تقسيم آخر للغيرين قوله بين انواع جنس واحد الماد به الانواع الاخرية
ولو اراد انواع الحقيقة لكفي كمن ليس الاجمال كالتفصيل انواع جنس واحد كلاف م
الاربعة فكيف فكيف يجمع الاخران عنهما الا بين انواع جنس واحد قوله اصلا سواها
من درجة تحت جنس او لا كما لا جناس العاليه قوله تحت جنس واحد بل تحت جنس
قوله ان الجزء والشرع سوا فترا بالكل والنقطة او بالملام والمناظر قوله ضدان لا
يخفى ان كونها متدين يقتضي ان يكون فيهما من جهة واحدة في تعريف المتقابلين
لا داخلهما ابدا لاجتماعهما في شيء واحد من جهتين قوله وجوده اي لا يكون ما هو ذا
في مفهوم السلب لانه عبارة عن عدم الجزء قوله ليس بشئ منها اي لا يتم نتيجة حصول
واحدة المنفرد على الجواز المذكور عدم لزوم جواز اجتماع الضدين وح لا ورواها
المذكور قوله في اثبات آه ان رب حلاق الحكم الى انه لا يثبت مدعا لهم سطح
الموجبة الكلية قوله الانفعال آه المحرم جواز ان يكون ذلك بسبب اختلاف
الجسم في قبول اجزا البنية او الاختلاف اجزا البنية في التصحيح قوله والجواب ان
كونها ذاتيتين لا يقتضي انهما يتغيرا بالتغير فيهما على قول لا نفاد بين الاجناس واما
اذا اوردوا التعقيد بهما على قول لا نفاد والابن الانواع الاخرية فالجواب هو الاول
قوله لان الجزء والشرع آه سند للمنع اورد به بعبارة الاستدلال تزويجا وان في الخلق
المنع فالجواب على قوله فلا تعقيد الا بآه بان التعقيد باكتنه ثم التعقيد
بالوجه لا بعد في الذاتية خارج عن قانون المناظرة قوله في غايته البعد فانهما
بين الطرفين اعني التهور والجنس قوله انما التضاد بين عارضيهما آه وهذا القار
انما زيان ليس بها حقيقة سوى المفهومين المذكورين فالامر الاخر المعبر جنس
لها وبها نوعان اخران بالنسبة الى حصصها فلا يرد ان تعقيد بهما على قول لا تضاد
الابن الانواع الاخرية جنس واحد قوله فان اردت آه فيه ان الى ان
التطبيق يخرج الى نوع غايته وتعرف بان يراد بقوله في الحقيقة والردية ما يبعد
فان عليه وبقوله والجزء والشرع مفهومهما بهما قوله ان في التوهم الثاني والعدول

في
الجنس

على المحقق ثلاث رة الى ان النقض ليس محققا بالمتصور والشجاعة بن صائر الى الاطراف اي
كذلك وذكرها في المحقق بجزء التمثيل قوله بالوضاى بالبيع وبانبات لان النفاذ بالذات
بين عارضها ولا حاجة الى جعلها بالبيع في عرف العبارة عن المتبادر قوله اثارة
الى التوهم الاول فالاول من الجزا واشتر معهما اي ليس بين كل باصدق عليه تنها
قوله ان الفضيلة والرياء آه فالمراد منها معنوما بمانا الجزا واشتر وهو الظاهر
المتبادر ويكون النقيض واردين على القاعدة الاولى قوله امتياز الى الجواب او لا
آه فالجواب ان من شبهة واحدة مثا صورتان فكل واحد من الجوابين جواب
عن كلا النقيضين فكان الظاهر الاول وانما اور وكلمة او تنظر الى عموم قوله وما يتو
يقع ما يتوهم بخلاف ذلك لا يلزم من هذا الامر قوله بن بين العوارض التي يكون
اثارة الى ان جواز دخولها تحت جنس واحد كاف فيا وان الناقض للقاعدة
ان شئ يزمه اثبات عدم التوهم قوله فالشجاعة آه اي على تقدير كونها صفة
حقيقية قوله على تقدير وجودها ينفى ان المتضايفين قد اختلف في وجودها فمض
القول بوجودها يكونان داخلين في التوهم على مقتضى تعريف المتكلمين دون
تعريف الحكماء وليس المراد انها على فرض وجودها كذلك حتى يرد ان مادة الاخر
يجب ان تكون متحققة في جميع الجزم بالاضحية ولا ان المتكلمين فاعون بذواتها
في تعريف التوهم قوله وهذا الحال في المتكلمين اي في بعض المتكلمين على القول
بانتجاع اجتماعها فانما داخلان في تعريف التوهم للمتكلمين خارجان عن تعريفها
فالحكماء لا يثبتون في تعريف التوهم في هذا الا في ما ذكره الشرح كسرها بقاء
عدم دخولها في تعريف المتكلمين لان المراد منه جميع افرادها فظن ان المتوهم
جعل الينا على وجوب جعلها قسما من المتضادين قوله نسبتها الى آه بالغير المتضا
بينها بالنسبة الى قابض الامر الوجودي كذا في شرح حكمة العين فالمتضايلان ان
تقابل في عدم والملكية هما المتضايلان تقابل في السبب واليجاب باعتبار النسبة
الى الحل التقابل وهو المذكور في خبره كمن قال المحقق التواني انه مجرد الاجتماع
بالنسبة الى الموضوع التقابل لا يكفي في عدم والملكية بل لابد من ذلك ان يكون
النسبة ارب ما خذته في مفهوم العدم قوله في ذلك الوقت اي ان الذي اعتبر نسبتها

نسبتها ارب فواته كالموجود ان الفات الموصوفة بالكوستية مثال لتقابل الامر الوجودي
قوله بن كونه آه فالجرح المذكور من قوله لا لام واي لا عدم النجاسة لا لام وهي شدة الى
ذلك قوله لا عدم القيام بالغير المتضادين فاقوله على آه بيان لما مضى من النجاسة في رة
الى التوهم في التوهم قوله بن يجب نوعا اظراب عن مقدار اي فلا يعتبر قوله في ذلك
الوقت بن من وقت آخر اما لشدة كد ولسان القبول اوجب نوعا آه فالقسم الاول
متردد واعلم ان عبارة المتن فتخرج الى اختلافات في التطبيق على المراد من المقصود
على ذلك ظهور العقود قوله لا عدم القيام آه معطوف على بن يجب نوعا آه يجب
المنع كانه يقين وان اعتبر قوله مع عدم من ذلك كالاشارة المذكورة لا عدم القيام بالغير
للمعاريق قوله الذي اكرناه ان رة الى تكميل اسم الاشارة قوله ولا فواته فالمراد
بامر من المتضادين قوله اذ لا موصوع لها اما لا تتقاهن كافي المتضادات والحسم
والهبول او بالتقاة الاستفقا كافي الصور الطبيعية والنوعية قوله بين الصور النوعية
للعناصر قيد بالنوعية لثبوت التماثل بين الصور الطبيعية وبالعناصر لانه الصور النوعية
للافتاك للاختصاص كل صورة منها لا يمكن زوالها عن ما ذمها فلا يقع تحتها
نسبتها الى نفس واحد بالتحقق بخلاف العقل فواردها عليه فلا يقابل بينها قوله
لا يجب الصدق او يعني ان المراد بالظن مقابل الحق سواء كان حقيقيا او شبهيا
به كالتوافق على الملكية بالعدم فانه اتصاف خايعي قبيح بالظن كالتسبي فلا يرد
ان لا يباين ليس له حلول في الحق فانه متحقق بالموجودات قوله على قياس التوهم
والعنى فانه انتجاع الاجتماع بينهما لا يجب بالظن الظاهر كون الحق التقابل معتبرا في عدم
قوله وجودها اي ليس اسبب داخليا في مفهوم شئ منها قوله لجزا كونها
عدميين منع لقوله وعلى الثاني يكون احدها وجوديا لا آخر عديا وقوله كالمعنى
ولما في رة الى النقض ما يكون احد العديين سببا للآخر قوله بالعدم
آه فيه اثبات للمقدمة المنوعة بعدم تحقق التقابل بين العديين والنوعين لعدم
مقابلة عدم نفسه استلزام عدم مقابلة لعدم المتضاد او الكلام في العديتين
قوله لاجتماعها في كل موجود آه يقع لابد من المتضادين من نسبتها الى واحد في
حكم العقل بانتجاع اجتماعها فيه فان لم يكن بين الملكتي العديتين المتضادين

واسطة احدا بان يكون كل منهما من الامور التي لا تتغير والتمسك العام او كلاهما مثل
الحجج الموجودات كالقبول بالنفس القيم بالغير فلا تقابل بين عددها لانها نسبتها الى نفس
واحد وان كان بينهما واسطة يجمع العددين فيه فان دفع الابراد عليه باللا محكية ولا يشبه
والعدم انقسام بالنفس وعد انقسام بالغير فانها عددي لا يجمع في وجوده مندر لما اصنف
ايه لعدم الواسطة بين ما اصنف اياه واما ما اشار اليه قدس سره في جوابي التجريد
بانه يكتفي في نفى التقابل بين الله محكية والاشبهته كونها محكية لوجه احدهما في
مفهوم وجوده الاخر فيه فغاية فرض وجود مفهوم بينهما حال فيجوز ان يستند الى
ايضا امتناع الاجتماع واما ايراد شرح التجريد من ان عدم التحول ممكن في ذاته
ستحذف ان يكون احوال وعدم قابلية النظر لكلاهما مستلزاما عن الجذر فلا يفسد فلا يجمعها
في كل وجود مغاير لا اضيف اليه فيجوز ان التقابل بينهما ليس بالذات بل باعتبار
استخدام الحول وجود البصر فيها خارجا عن تعريف المنطق بل هو قول واما المعنى فهو
انتفاء آية يعني ان المعنى مفهوم عام لا يمكن انتفاء المحل من حيث هو فلا يكون من
حيث هو مقبلا للمعنى بل ما في ضمن انتفاء البصر وانتفاء الغائية وعلى التقديرين
انتفاء بين الوجودي والعدمي فلا يقض وقس على ذلك الجواب عن جميع صور الوجود
اذا كان احدهما سببا للآخر **قوله** فهو البصر يعني اي من حيث الصدق وان تغاير
في المفهوم فالتقابل بينهما في الحقيقة تقابل بين الوجودي والعدمي وهذا ينبغي
ما اوردته اشارة قدس سره في جوابي التجريد من ان التغاير بينهما في المفهوم
لا يشبهته فيه وان كانا متلازمين في الوجود **قوله** فالتقابل بينهما بين الذاتي و
العي بالاجاب والسبب لانه في الحقيقة تقابل بين الغائية وسبب الغائية
وان كان يجب الظاهر بين الوجودين **قوله** متغايران في المحل لكون احدهما مقبلا
الى الاخر واللازم **قوله** تبيينها آية حال من فاعل ضمير يدل اي تبيينها وتبيينها
فائدة اقامة السبب مقام تبيين وبيان مقوله لانه عند القول وضع الالتماس
ان يفتقر لا التبيين المذكور **قوله** مع تقديرهم آية يعني ان عدول المصنف وان كان
صحيح المحرور وضع النقص لكنه في لفظ تقديرهم **قوله** يتفادلان باعتبار وجودها
في الخارج اي قد يكون كذلك او لا يلزم في الفرض كونها موجودين بل ان لا يكون

111
يكون السبب جز من مفهومها وكذا الحال في المنطق يفتقر انهما قد يكونان من الامور الذاتية
كالعقيدة والمعنوية وفي الملمة والعدم نحو الحكمة والحكمة بخلاف الاجاب والسبب فانه لا يكون
لها وجود في الخارج **قوله** واما الاجاب والسبب بمعنى ثبوت النسبة وانتفاء الوجود
بما جزا القضية وقد يعبر عنها بوقوع النسبة ولا وقعها فانه يلحق الاجاب والسبب
بعد ما كان نفس عليه الحق التفتراضي في شرح المعنى باليمين او رآك الوقوع وادراكه
اللا وقع فان التقابل بينهما تقابل التفاضل لكونها قسمين من العلم قائمين بالذات من قيام
الغرض **قوله** ايراد عقيدتي اي موجودان في العقل دون الخارج وان كان الخارج
ظرفا لنفسهما فيما اذا كان الطرفان من الموجودات التي رتبة كالجسم والسوا **قوله**
فاذا احصينا في العقل هذا اجمع في ان المراد بالاجاب والسبب الوقوع واللا وقع فما
في شرح التجريد من ان الشرح قدس سره اعبره التقابل بين الاجاب والسبب و
الاثبوت **قوله** الا ان المراد بجهولهما في العقل الا ان كان فان النسبة واقعة او ليست
بواقعة **قوله** فالمتفادلان اي الثبوت والانتفاء **قوله** وهو وجود حقيقي لهما في العقل
ان الحاصل في الذهن ما يثبت الاشياء لا اشياءها **قوله** وهذا معنى ما قيل آية اي
ان المتفادلان هما موجودان في الذهن لانها بينهما باعتبار الوجود في الذهن
وفيها هما فانه تقابل التفاضل في حقيقة الشرح قدس سره يكون النسبة موزنة
للاجاب والسبب بمعنى انه يمنع انتفاء النسبة المحكية المحصورة بها في الزمان
واحد واعتبر الشرح الجدي موضوع القضية مورد الثبوت المحمول وعدم الثبوت
بمعنى ظاهر ما نقله عن الشرح ان المتفادلان بالاجاب والسبب ان لم يتفادلا
والكذب فيسببا كالفرسية والافرنسية والالتركيب كونه زيدا فرنسي وزيد
فرنسي فان اطلاق مبدئين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد حال ولا ينبغي
ان ما اعبره الشرح قدس سره اظهر لان الثبوت واللا ثبوت صفة النسبة في نفسها
وانما يتصرف الطرفان بها بالفرس فاعتبر الموضوع مورد ايهما دون النسبة لا
تختلف **قوله** ولا تقابل بينهما اذا الجوان المعنوية بالناطع والناطع متلاكها
حاصلان متغايران في الخارج **قوله** اي حين عدم اعتبار النسبة الى الشرح
قوله ولا سبب في الحقيقة لانه جازع في رتبة الاجاب والاجاب انما يرد على النسبة

و هو ظاهر فكذا السبب واما قال في الحقيقة لوجود السبب منه في الظاهر و هو المراد بقوله
 المصنف اما لا يكون احدهما سببا للآخر او يكون الا اريد به السبب حقيقة لم يكن
 لعدم و الملكة و اخذ من القسم الثاني ولم يعم تمسكه للسبب و الايجاب بقوله
 نحو الالبس و اللباس و يحارنا انفس ما قيل انه اذا لم يكن السبب منه حقيقة
 بصدق فكلها انها امران ليس احدهما سببا للآخر ولا يتوقف نفع كل منهما
 على الآخر فيكونان من المتضادين فلا يميز فروجهما في الافهام الاربعه على
 تقسيم المصنف ثم يميز على التقسيم المذكور **قوله** ادراك و وقوع اي تصور كما
 نقض عليه في حواشي التمهيد و لم يرد به ادعاء ان النسبة واقعة اولست بواقعة
 وهذا انقطاع منقوض من توهم ان مذهب الشرح قدس سره ان التقابل
 بين الايجاب و السبب يقع الادراكين **قوله** كما اشرنا اليه فيما سبق بقوله بخلاف
 مفهوم البياض و الابيض فانه تسع **قوله** الا ان يبدى على النسبة آه اي
 شبهة الاعتبار الثاني بالاعتبار الاول في كونه المفهومين في كل منهما غائبة
 البناء فيراد بالايجاب وجود اي معنى كان سوا كان وجوده في نفسه او وجوده
 بغيره و بالسبب لا وجود اي معنى كان سوا كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده بغيره
 ما وقع في الشفايح بضم نحو البياض و الابيض بالاعتبار الثاني في التقابل
 بالايجاب و السبب و بما ذكرنا من ان ما في الشفايح تقسيم الايجاب
 و السبب يقع ما ذكره الشرح قدس سره بسبب ان خلاصة ان تقابل
 الايجاب و السبب بحسب الحقيقة لا يوجد في المفردين و بحسب الظاهر يوجد فيها
 ان نحو البياض و الابيض خارج عنه اذا اريد بالايجاب و السبب ما هو الحقيقة
 و هو لا ينافي التوهم المستفاد من الشفايح **قوله** التقابل بالذات بمعنى انتفاء الواسطة
 في الابطال و اثبتت و السبب كما يدل عليه بغايل الشرح قدس سره
قوله انما ثبت منه النقل لان آه ففي جميعا يفتق الواسطة في البتة فهذه
 الحكم لا ينافي ما تقدم من ان الوحدة و الكثرة لا تقابل بينها بالذات بل بواسطة
 المناسبة لان بالذات هناك في مقابلة في الوحد **قوله** بتوسطها اي هما
 واسطة في البتة **قوله** ان الثاني انما في اخرى كونه مقتضى الذات لوجود الجواب

الواجب **قوله** غاية الخلاف المتبعة آه يعني ان الغاية الخلاف وان تحقق في المتقابلين في
 الايجاب و السبب فليس يستلزم بينهما بخلاف المتقابلين فيكونان فيها اشتد **قوله**
 لما كانت آه يعني انه لما كانت حال العينة و المعنوية في عدم شمول كل واحد منهما لجميع
 الموجودات بناء على ان بر ان التطبيق ق م على وجوب الاشتراك في طرف العينة و المعنوية
 فلا بد من علة لا يكون معلولا فيه من معلول لا يكون علة و شمولها لجميع الموجودات على
 سبيل التقابل كمال الوجوب الذاتي و الامكاني الخاص او ربما شمولها في الامور العامة
 و فيه اشارة الى ان ما افعله الامام في كنه به المخلص و المباحث المتشعبة حيث
 جعل الوجوب و الامكان من الامور العامة و ان من العينية و المعنوية حكم و ما قيل
 ان و ان ايرادها في الامور العامة مبني على التفسير الثاني للامور العامة لا
 على تفسير المصنف لانه يميز ان يكون مباحث العينة مذكورا استطرادا فليس ينبغي
 اما اولها فانه بنا ايراد المصنف على تفسير لم يذكره مما لا يقع له و قرأه او روى على
 المجهول بحسب كلام الشرح قدس سره لغوا و اما ثانيا فلان لزوم الاستطراد و
 ولو سلم فهو لازم في الوجوب ايضا كما ذكره الشرح قدس سره سببا و اما ثانيا
 فلان التفسير الثاني و هو ما يشمل المفهومات باسرها لا الموجودات فقط
 و اما رابعا فلان في تفسير **قوله** كالوجوب و الامكان مستدركا **قوله** فتدريج
 الشئ و لو بالوجه **قوله** كلمة احد بقدر على الاكتب او لا **قوله** مطلقا اي المفرد
 بالنسبة الى الكل في البر و التفسير **قوله** فالمتاح اية سوا كان بنفسه او بعينه
 اجزاء ليشتمل العلة القائمة المركبة من المادة و الصورة و الفاعل فانه قد خرج
 اية باعتبار الفاعل و اما و انما انما المجموع فهو محتاج الى جميع المادة و الصورة
 الذي هو عين المعلول احتياج الكل الى جزئه كما سيجي **قوله** في وجوده في
 ذلك الى ان العينة في عدم مجرد اعتبارا و عني مرجعه عدم عينة الوجود و الوجود
قوله اما ثمة او ناقصة يعني ان القسم الاول من مذكورة في الذكر اخصا
 بقرينة **قوله** و ينبغي جميع ما يحتاج اليه انتهى علة ثمة و الكلام في ان العلة
 ان ثمة اذا كانت مشتقة عن المادة و الصورة يصح ق عليه تعريفه العلة بمعنى
 المحتاج اليه او سيجي بتحقيق **قوله** ما به الشئ بالفعول اية بالمتاح

175
 في العلة و المعنوية و في غيرهما
 في العلة و المعنوية و في غيرهما

وجوده وجوداً شاعرياً لا يتوقف على وجوده على شيء آخر يخرج مادة الافلاك واخر
الجزء الصوري المادة المركبة لصور الخشب ليس برافاً اجزاءاً بل بالشيء الى
المركبة وعلى الباقي النسبية القوية مع عدم صفة في مابا الشيء بالقوة يتكاتف
الى القول بان القوة القائمة والفاعل سببان بعد ان بواسطة الصورة لا يقال
انه ليس مراده الفاعل بالقوة النوعية لتتوقف على صفة في الخشب بان يقال
القوة النوعية لتتوقف حاصلة في الخشب مع عدم حصول نوع السيف على
ما وسم لان نوع الصورة السيفية ونوع السيف لا وجود لها بالفعل بل
بالصورة الشخصية الحاصلة في الخشب المحض كالمادة المتبادرة
العبارة **قول** مع ان السيف انه لعدم ترتيب آثار السيف عليه **قول** الصورة
السيفية المهيئة وهي التي يحصل في اليد المعينة **قول** بل فرد آخر من
نوعها به يتحقق بالفعل ما يشبه السيف ويتحقق فرد من السيف ويتحقق
فرد من نوع القوة السيفية لا يستلزم تحقق فرد من السيف انما يلزم
ذلك لو كان نوع القوة السيفية محققاً بنوع السيف ولو سلم الا
الاستدلال فمفهوم تحقق فرد من السيف ايضاً ونقول ان الآثار المركبة
على السيف الحديدي ثبت انما النوع السيف بل بصفة وهو السيف
الحديدي فتدبر فانه قد زل اقدام الناظرين **قول** وليس المراد بالعلية
القوة التي في عباوات الفهم **قول** بل بعها آة فاطلا في المصنف الصورة
والمادة على العلة الصورة والمادية بنى على التام **قول** وربما استلزم
يطبق على المادة هذه الاسماء ولو باعتبار بعض افرادها وهي المواد الجو
نفاير وان العلة المادية لا توافق لا يطرح عليها هذه الاسماء **قول** ما
به الشيء ابناءً للشيئية فاعلى هو المعطى لوجود الشيء **قول** كالنبي
انتمى بنى على المسامحة فانه فاعلى لو كانت المعلة لتدبر **قول** و
هو الفاعل والجميع من الواجب والممكن وان كان فاعلى جزاً منه
لكن ليس فاعله الا باعتبار فاعله يمكن فيكون خارجاً عن المعول
قول لا يكون الا الفاعل بالاختيار وان كان الفاعل بالاختيار وجود

وجوده وجوداً شاعرياً لا يتوقف على وجوده على شيء آخر يخرج مادة الافلاك واخر
الجزء الصوري المادة المركبة لصور الخشب ليس برافاً اجزاءاً بل بالشيء الى
المركبة وعلى الباقي النسبية القوية مع عدم صفة في مابا الشيء بالقوة يتكاتف
الى القول بان القوة القائمة والفاعل سببان بعد ان بواسطة الصورة لا يقال
انه ليس مراده الفاعل بالقوة النوعية لتتوقف على صفة في الخشب بان يقال
القوة النوعية لتتوقف حاصلة في الخشب مع عدم حصول نوع السيف على
ما وسم لان نوع الصورة السيفية ونوع السيف لا وجود لها بالفعل بل
بالصورة الشخصية الحاصلة في الخشب المحض كالمادة المتبادرة
العبارة **قول** مع ان السيف انه لعدم ترتيب آثار السيف عليه **قول** الصورة
السيفية المهيئة وهي التي يحصل في اليد المعينة **قول** بل فرد آخر من
نوعها به يتحقق بالفعل ما يشبه السيف ويتحقق فرد من السيف ويتحقق
فرد من نوع القوة السيفية لا يستلزم تحقق فرد من السيف انما يلزم
ذلك لو كان نوع القوة السيفية محققاً بنوع السيف ولو سلم الا
الاستدلال فمفهوم تحقق فرد من السيف ايضاً ونقول ان الآثار المركبة
على السيف الحديدي ثبت انما النوع السيف بل بصفة وهو السيف
الحديدي فتدبر فانه قد زل اقدام الناظرين **قول** وليس المراد بالعلية
القوة التي في عباوات الفهم **قول** بل بعها آة فاطلا في المصنف الصورة
والمادة على العلة الصورة والمادية بنى على التام **قول** وربما استلزم
يطبق على المادة هذه الاسماء ولو باعتبار بعض افرادها وهي المواد الجو
نفاير وان العلة المادية لا توافق لا يطرح عليها هذه الاسماء **قول** ما
به الشيء ابناءً للشيئية فاعلى هو المعطى لوجود الشيء **قول** كالنبي
انتمى بنى على المسامحة فانه فاعلى لو كانت المعلة لتدبر **قول** و
هو الفاعل والجميع من الواجب والممكن وان كان فاعلى جزاً منه
لكن ليس فاعله الا باعتبار فاعله يمكن فيكون خارجاً عن المعول
قول لا يكون الا الفاعل بالاختيار وان كان الفاعل بالاختيار وجود

جبه

المعول يكون مقبلاً في العلة ايضاً فيزيم تقدم الشيء على نفسه وان لم يكن كذلك
فلا وجه لاعتبار في المعول والواجب ان لا يزم لوجود المعول وان لم يكن موقوفاً
عليه **قوله** لان التباين بالاحتمال آه لان الكلام في تقدم المادة والصورة على
المادية وانما لا يتصور **قوله** كايضاً يتصور آه لانه يزيم في تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين وهذا من **قوله** فضلاً عما مع القيام ادب اقرين **قوله** وهو الشرط
اي ما يتوقف الشيء على وجوده ولا يكون في الاقسام المذكورة فالتوقف لا يتوقف
المائع في ذاته على الجواب متميذاً للسؤال والجواب الآتيين **قوله** فانه من جهة
ما يحتاج اليه آه الاول لاثبات اصل العلة والاثبات في لاثبات كونه مقصداً
قوله ان في الفاعل بالتحقق متعلق بالجزء اي جزء حقيقة وان لم يكن
جزراً ظاهراً او بالفاعل اي جزء ممدود فاعل حقيقة فان الفاعل حقيقة
ما ينصف بالفاعلية بالفاعل واما ذات الفاعل فهو من حيث انه العقل
قوله هو المستقل بالفاعلية سواء كان مستقلاً بنفسه او بمجه خلة ام آخراً
ما به الشيء ما يستقل بالسياسة وان يتركها هو المتبادر سواء كان بنفسه او
بأنضمام اليه فيكون ذلك من هذا القسم مستقلاً على ذكر امور ثمانية الفاعل المستقل
بنفسه وذات الفاعل والشرائط وعلى ان كل منها ما يحتاج اليه المعول
وعلى ان ما يقتضيه انما المراد من تفصيله وبيان استعماله على الامور الثلاثة
وقس على هذا التقدير في جانب المادة بانه الى ذاته هو الفاعل والقابل
لا يكون قابلاً بالفاعل الا بمورد آخر كذا فالمراد بما يسميه الشيء بالقوة
الجزء الذي يكون به الشيء قابلاً بالفاعل سواء كان بنفسه او باضافته
آخراً فيكون ذلك من الامور الثلاثة انما المراد من التفصيل وبيان
ذكرنا ان ذلك ما قيل من ان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية
وبالمادة هو الفاعل بالفاعل لكن كلما ذكرنا من الشرائط والالات و
رفع المائع والمعدوم وحيثما يحتاج اليه المعول ولا يصدق عليه انه
جزء منه ولا مأمونه ولا مالا جده ولا ينفق بعد الحصر في الاقسام الوجودية
يصدق عليه المقسم ولا يصدق عليه شيء من الاقسام وقد يقال في توجيهه

180
بان المراد ان المعول يحتاج اولاً الى الفاعل المستقل والفاعل بالفاعل وانما جاز الى ما
انما هو بواسطة اجنبية فيكون تلك الامور من العقل بالواسطة والمقسم بواسطة
الشيء بواسطة ورواية بانه يخرج عن القسم العلة الفاعلية لانه علة العلة فيكون
علة بالواسطة **قوله** اذا جعل آه ان يتقدم بالشرط الى الفاعل في قوله فعدم المائع
لانه على ان مع السؤال ما تقدم كما ان مودده ذلك ان هذا السؤال لا يتعلق
بالجواب عن بطلان المحرلان اعترافه بان دفع المائع ليس ما يحتاج اليه اعتراف بعدم
بطلان المحرلة **قوله** وان خلاف الضرورة آه فاما اذا عدل وجوده واثبت طلبه
بالبدنية علة بل بهذا كونه في طبائع الحيوانات التي العجم **قوله** مبداء اي
موقوفاً عليه لوجوده في الخارج فانه قد مضى التميز والاثبات فيه والتميز العقلي
لا يكفي فيه **قوله** نعم انه آه هذا هو الجواب وما سبق كان تقريراً لما قال ان
من ان العدم لا يكون جزء من علة الوجود وخاصة ان الموقوف عليه هو شرط الوجود
بما على ما ثبت من امتناع التوقف على العدم الا انه لجهالة خبيره على ما زعمه
العدم وايتم مقامه فيقول انه جزء العلة **قوله** لا توافم اي يجهل في الخلق
يتجده بما يحيط به احترازاً عن قضا لا قوام له كقضا خارج العالم فانه لا يمكن
التوقف فيه **قوله** ولكن يجوز ان يتوقف آه فانه لا شبهة في توقف الوصول على
عدم الحركة الا فحة له في العقل والتوقف لا يستلزم التميز الذي يبي كما في المصنف
فان التوقف امر اعتباري روجه صحة الترتيب بالفا في كيفية التميز العقلي ينج
ان العقل اذا لاحظ العدمي ولا حظ وجود المعول بل كونه بترتيب على ذلك العدمي
لا ينع وجود العقل فلا يرد انه متوقف على الوجود وان التوقف ثابت بينها و
فرض انتفاء العقول فلا يكفي التميز العقلي فلا بد من العقول بانه كاشف
عن الوجود **قوله** من حيث وجوده وعدمه ثانياً بان يتوقف على عدمه بعد الوجود
كما في المعدوم على وجوده بعد العدم كالا في انضمام الجيد المتوقف على عدم شرب الماء
اولاً وشربه ثانياً واما نفس الاستعداد فلا يتوقف الوجود على عدمه وان كان
مفارقاً **قوله** من ان العلة التامة للوجود ان التخصيص بالوجود ينال ان
العلة اصالة في الوجود وعليه العدم لعدم روجه عليه الوجود للوجود **قوله**

قوله بالعلم حكيم آية فان البديهة بعد وجود حادث فكلهم بوجود فاعله **قوله** ولا فاعل
عليه برهان فان البرهان انما فاعله على انها سلسلة الموجودات الى فاعل يكون وجوده
لزات **قوله** فان فنت آية يراد ان هذا التحقيق انما يتم اذا لم يجعل عدم المانع جزا من
الفاعل اما اذا جعل جزا منها يثبت كون الموانع المفيد للوجود معدوما **قوله** ليس مع كون
جزا آية اي على هذا التحقيق انه جزا حقيقي له كما ذهب اليه المصنف بل انه من تحت
مكانه جزء من **قوله** وهذا القدرة اي كونه معتبرا في جانب كونه كذا في الاعتذار
لان ثبت بهذا القدرة التوضيح في اقسام العلة حيث اراد بالفعل المستحق
بالتأثير ولا يتوقف على كونه جزا حقيقيا **قوله** وليس شي منها آية فيه ان
عدم كونها مادة وصورة بل هي العلة المادية والصورية ثم وعدم كونها مادة
وصورة جوهرية بل لا يفر **قوله** وايضا آية فيه ان شرط المعتبر في
جانب الفاعل الجبني اذا اخذ سوا كان للمركب او للبيد وكذا الفصل
فان في مانع شرح المفاهيم منها من ان هذا انما يتم في المركب لا في اجزائه
ما خذ ان من المادة والصورة دون البسيط **قوله** كان صورة اي بالقياس
الى المادة فلا ينافي ما تقدم من ان كل واحد منها اذا اخذ بشرط لا شيء كان
جزا ومادة للنوع **قوله** الاجزاء العينية اي ما يتوقف عليه الوجود والعقد سوا
كانت محمول كالجنس والفصل او الامور المنسوبة اذا اجزى التركيب منها
او غير محمول **قوله** ففهم من عدا فالفهم **قوله** فهو المادة راجع الى ما به
اشي بالقوة اعني قيد القيد لا الى الداحل الذي به اشئ بالقوة فيشتمل
المصنوع بل المحل بالنسبة الى الصورة الجوهرية وكذا الحال في الصور
لانها قد تكون خارجة عن المعلول شرطا لوجوده كالمهنية السرية عند
من لا يقول بحرية التفسير **قوله** وكذلك ان تقول آية لما كان ادخال بعض
اقسام العلة انما هي في التقسيم اسبقا لاحتاجا الى تكلف او رخصتها
لان ثبوتها من التكلف في **قوله** الى الصورة الجوهرية اي العينية فا
محتاج في وجودها الى المادة وان كانت مطلقة على لوجود المادة
قوله وحدها اي بالقياس الى مجموع الصورة والمادة فانه بهذا الاعتبار

داحل في العلم الاول **قوله** اما وجوبه آية واما العلة فهو داحل في الشرط باعتبار رتبة
عدم المانع باعتبار **قوله** جزء عقليا اي جزء في الوجود العقلي وليس المراد به الجزا
المحمول في الاشكال بالاجزاء الغير المحمولة لأمور العينية **قوله** فهو الجبني الفصل
وما في حكمه اوله او جزا جانب اي جزء في الوجود الخاوي **قوله** لا ينفصل بعين
مستقلين اي يمنع ان يجمع عليه غفلة يكون كل منها كائنا في وجوده وكذا
توارد ان عقبتين اثنين يستلزم تعدد ذات اثنين كالذاتين والصورتين و
الواعدين وما قيل ان هذا العلم لا يقع عند الاشياء لا في الخبر العينية عند
في ذاته تعالى فوهم اما اوله فلان مذهب الاشياء في الخبر العينية في ذات
غالب كالمسعى في المقصد الثالث لا في الخبر العينية مطلقا وكيف يقول غافل
بعد اجاب الى الجزا وعدم اجاب في الوحد اي الموجود واما ثانيا فلان
الحكم بالمتبع اجتماعها لا يتوقف على وجودها في الخارج **قوله** الاول اخذ
ان العلية تقتضي لاجاب الى كل منها والتمسك فلا عدم الاجاب فيلزم اجتماع
الاجاب وعدم الاجاب في شيء واحد بالقياس الى شيء واحد في زمان واحد
من جهة واحدة مع الوجود وقد عرفت سابقا ان الاجاب بدعي المتصور
ويعرفه بالقطعي قبل عوان لا يمكن حصول شيء بدون شيء آخر فمقتضى
فيه بآية ان اراد بالاجاب كونه يجب لا يمكن وجوده الا بالاجاب في نفسه
ايه فلازم ان العلة يجب ان تكون كذلك وان اراد به جزا الاستناد للمفعول
للعلة فلا ينافي الاستغناء عنه بغيره والجواب عنه ان المعلول لا يستند الا الى
ما لا يتحقق الا به فلو كان كل واحد من الامور بحيث يقع استناد المعلول اليه
كان العلة في الحقيقة هي العلة المشتركة بينهما لانها في نفسها مخصوصة وح
يمكن اخذ كل من شئ التعرديد ولا يفتي بغيره ثم قال ويظهر لك مما قرنا
ان توارد العلة على معلول شخصي حال مطلقا سوا كان على سبيل الاجتماع
او على سبيل التفريق او على سبيل البديل وانما ذكره ان رج قدس سره في
جوابه لا يقول من دفع مما يقتضي منه المحجب اما اوله فلا ترويه لاجاب
في المعنيين بل في غير صحيح لان المانع الاول محقق بالفعل المستحق الذي لا يمكن

104
بعضه في العلم الاول
او على سبيل التفريق

ان يكون غير فاعدا والحق الثاني من التقدم الثاني وانما ثانيا فلان المعدل مستند الى
 كل واحد من على ان فاعدا او لا فاعدا لا يستند الا خوف الوجود عليه فكيف يصح ان المعدل
 لا يستند الا الى ما لا يتحقق الابد ولو كان كذلك لكان قولهم الواحد الشخصي لا يعقل بعين
 لغوا من الكلام واما ثالث فلان لا يمكن ان يكون لكل واحد من الاربع بحيث يصح استناد
 المعدل اليه كان العلة في الحقيقة هي القدر المشترك بينها لاشيئ منها مجتمعة ومن
 انزع الا فيه **قوله** فلا يستحاج في اجتماعها لاختلاف جهتي الاحتياج وعدمه
قوله لا نأفول آه يعني ان الاحتياج وعدمه فيما نحن فيه غير مفيدة طلبة وحسنة
 حتى توجب تعاملا بينهما لا اعتبارا بل مطلقا انا السقود والاختلاف بين
 السبب فيلزم فيما نحن فيه اجتماع الاحتياج وعدمه في شئ واحد بالذات
 والاعتبار وان كان سببها متقد **قوله** وهو ايضا محال اي المحال الى حال
 ابتداء محال فمتنع اجتماع العندين على معدول شخصي وهو المطلوب **قوله** اذا
 لم يكن آه يفهم منه انه اذا امكن تعاملا بينهما يستحيل تواردهما على سبيل البطل
 لكن الاستحاج لا يستحاج التام بل عليه **قوله** اذ لو امكن آه **قوله** و
 انشعج وجود الاخرى امتناعا بغير بدل عليه انقيد بقوله **قوله** اذ
 لو امكن آه تعديس بقوله و امتنع آه لا لقوله اذ لم يكن تعاملا على ما و مهم
قوله ووجد باي دانية بذلك الوجود ليكون المتوارد على معدول شخصي
قوله لزم اعادة المعدوم والكلام في التوارد في الاعادة فلا يرد ما و هم
 من ان هذا انما يتم اذ لم يجوز اعادة المعدوم وانما لزم الاعادة لانه لا يجوز
 ان يكون وجود الدانية في ان عدم الاولى لانه يلزم وجود المعدول وعدمه معا
 اذ المفروض انعدامه في ان عدم الاولى فيكون وجود الدانية في الان انما
 فيكون اعادة للمعدوم وبهذا المذموم ما قيل انه يجوز ان يوجد العلة ان في
 في ان عدم العلة الاولى فيزول في ذلك الان الوجود الحاصل للمعدول باي
 الاولى ويحصل الوجود الآخر باي دانية فلا يلزم ايجاد المعدوم لان الدانية
 المعدولة لم تزل عن وجوده فلا يحصل الحاصل اذ الوجود الثاني في مغايرة الوجود
 الاول نعم يلزم توارده الوجودين على طرفي تعاقب التهور ولا يذ لا بطار من

من دليل اخر يثبت ان المعدول الشخصي اذا زال منه وجود فاعدا جهلا وجود اخر
 بزول شخصه ويغير شخص آخر فلا يتوارد العنان على معدول واحد بالشخص **قوله** وجب
 ان تكون الدانية معينة للمعدول اصل وجوده لا اثرا زائدا على وجوده احتيازا
 حقيقيا ليكون علة مستغنية في افادة الاولى **قوله** بغير بقا والوجود آه سوا
 فلان انه لا يمكن على الوجود وهو الوجود في الزمان الثاني **قوله** ان لا يكون علة مستغنية
 لاحتياجها في افادة البقا الى اصل الوجود الحاصل بالعلة الاولى وبما حوزنا كالمذموم
 الشكوك التي اوردنا ان نظرون ان تاملت حتى التامل فلا يظول الكتاب با
 ما اوردنا **قوله** وان امكن ان يوجد آه لتواردنا ما يور اعتبار العقل
 فقط **قوله** كحركة الشمس في حجب التورية فانما في الحقيقة على ما **قوله**
 مغايرة للواقع اولان احدهما قابلية بالخاص والاشياء مركبة من حركة قائمة
 من حركتي الى من الموافقة والتمسك ولا قيام للحركة بالشمس خفيفة حتى
 يتوارد الاصلان عليها **قوله** اي تأثيره الاثر بان يتركه اذا فرض توارده
 العندين على الواحد الشخصي الذي هو الامر كان الاثر لكل منهما قطعا فلا يمكن
 للتوريد بان يكون لكل منهما اثر او لا يكون **قوله** وليس يلزم منه آه لانه
 انما يلزم اذا كان لكل واحدة منهما تأثير ناقص **قوله** فيبقى آه اي اذا
 فرضنا اثرنا في كل منهما فيستغني آه **قوله** هذا يرجع الى الوجه الاول
 لان الاستغناء واجبا به بتاثير كل منهما بسبب تاثير الاخرى ليس في الاثر
 الاخرى فرع احباجه اليها اذ لا تأثير دون الحجة فيلزم استغناء وجهه
 معا وهو كاف في اثبات المطلوب وح يكون الغرض للتوريد المذكور
 لغوا فانضج ما توهم من ان يكون دليل مقدمة من دليل آخر لا يقتضي
 ان يكون الثاني رجوعا الى الاول **قوله** كجودا اذ لو كان جسما مركبا
 من جودين لكان حركة الكل واقعة بمجموعهما على التوزيع **قوله** على التوزيع
 في القوة والسرعة آه اذ لو اختلفا في القوة او السرعة كان الحركة مد
 معلنة بالقوى والسرعة هو لا وتيرة **قوله** لا امتناع اجتماع المتعدين
 اي الحركتين المتماثلتين كما مر نقدا عن بعض المعترلة **قوله** مستند الى مجموع

وان كان كل واحد منها كائناً بصورها بشرط الانفراد ومذاقاً في فهم التوارد
قوله اي تعيد الواحد بالنوع لا يعني ارجاع الضمير الى الواحد بالنوع بل هو
 العلة الواحدة بغير اعتبار القائل الى المستند وان يكون ذكر اثنين مستنداً كما اذا
 قلنا ان يقال واما الواحد بالنوع فيعبر عن تعيد آة وايضا الواحد بالنوع هو الافراد
 المتفقة الحقيقة والطبيعة واحد نوعي كما صرح به في اقسام الوحدة وحده على
 ان مقصوده بناءً على افراد الفهم كونه راجعاً الى الاثنين وهو ما يدلها بالوجه
 بالنوع باي نوع **قوله** على معنى ان فرداً منه آة فانه صريح في ان المعنى الطبيعية
 باعتبار الافراد لا يجب الذات واما ان ذلك التفسير انما يفتقد اليه اذا كان
 المعنى المتأين فلا حاجة الى ذلك بل يصير مستنداً **قوله** مستنداً الى حقيقة
 فيكون حاصل المستند ان تأمل المعلولين لا يستدعي تأمل عليهما **قوله** ان
 عارضيهما متماثلان لا في ذاتهما بل في ما بينهما الى لغة ومقدورهما باعتبار التشخيص
 الى صديق من الموضوعين **قوله** اما واحد ان قلنا ان الى لغة من لوازم الوجود
 او منهما الى غيره ان قلنا انهما من لوازم الوجود الخايعي بناءً على شرط وجود
 المتخالفين **قوله** انما يقع عند من يقول آة اذا الكلام في تعيد الاثنين باعتبار
 وجودهما في نفس لا باعتبار وجودهما في الربط اي ان اتفاق المحل بهما كما ينبغي عليه
 بقوله اذ ليس في الوجود الا الشئ واحد وكيف وتعليقهما من حيث الذات
 بتأين مختلفين مما يشبه فيه اذ للمحدض في الانساق وهو قد يكون محذوراً
 فيها بخلاف وجودهما في نفس فانه لا يلائم للمحل فيه بل في تشخيص **قوله**
 التمثيل بان طبيعة آة ردالة المباحث المشتركة واما الواحد النوعي
 فالصحيح جواز استناد آة الى على كثره وكيف لا اقول بذلك ولطابع الاجماع
 لوازم خارجية للفظول وهي معلولاتها فان الجنس انما يتقوم في الوجود
 بسبب آة ان الوصف به **قوله** وانما لم يشتر آة توفيقاً بارج المقاصد
قوله فان العلة آة يعني سواء نظر الى الطبيعيين او الى الاخراد المتخوفين
 تعيد واحد واحد لا تعيد واحد مستند **قوله** كان من العلة والمعلول
 مستنداً اي كان كل منهما مستنداً بالشخص مع اتحاد كل واحد منهما في الحقيقة

في الحقيقة وليس المقصود منها جواز تعيد الافراد المتماثلة من المعلول الواحد بالنوع
 بالافراد المتماثلة من العلة الواحدة بالنوع بل جواز تعيد الافراد المتماثلة بعلل مختلفة
 وقوله في المصنف نابذة فانه قد ما فهم من ان كون المعلول النوعي مستنداً
 الى تعيد انما يقوّر بان يكون لكل فرد منه مستنداً الى علة وهو المراد من استناد المعلول
 النوعي الى تعيد فقوله وان اعتبر افرادهما كان كل منهما مستنداً على نظر **قوله** فان
 الماينة وروى هذا الاعتراض بالنظر الى المتن واما على ما بينه الشرح قدس
 بقوله لا على معنى ان الطبيعة النوعية آة فلا وجود له اذ لا وجود للطبيعة فلا
 يتصرف بشئ من الحاجة ولا يستند ومن هذا علم ان الاعتراض نوعي وجود
 الطبيعة في الخارج كما هو مذهب الاول **قوله** لا يحتاج آة اذ التعيد فرع
 الاجتماع **قوله** فن اي تلك الماينة آة لو قرر الجواب بان تلك الماينة
 النوعية كونهما اثرهما يقتضي الاجتماع الى علة ما والتعدين اي تعيد الماينة
 وجعلها تعيد اي شخصاً ناش من جانب العلة لان وجود على النحو الخاص انما
 هو خصوصية في ذات العلة تعيد ذلك الشخص من سائر الاثنا فتكون الماينة
 من حيث هي معللة بعلة ما ومن حيث انما متعينة فلا يلزم شئ من المحذور
 لم يرد اعتراض المصنف لان بناء على ان المراد من التعيد في **قوله**
 التعيد من جانب العلة فليدبر بالمعينة كما صرح به الشرح قدس سره
 عبارة الامام في مباحث صريحة في هذا المعنى حيث قال فان المعلول يحتاج
 الى علة ما ثم ان استناد آة الى تلك المعينة نفساً ليس لامرقة الى المعلول
 بل لان ذات العلة لما هي هي متعينة لذلك المعلول فالجاجة المطلقة من
 جانب المعلول وتعيد العلة من جانبها وعلى قول الشرح قدس سره
 كما ذكره الامام اشاراً الى حقيقة اي ما قلنا انما هو علة حقيقة وهي المعينة
 فانما المعنى لوجودها لا المطلقة **قوله** يكون معللة بهما وتعليل بهما لا يقتضي
 الاجتماع اليهما بغير خصوصهما ولا يلزم اجتماع الاستناد والاجتماع **قوله** اي الى
 شئ منها اي ليس المراد رفع الاجاب الكلي كما هو المتبادر بل السبب الكلي
 وهو ظاهر **قوله** ثم القواب آة اي بعد بطلان جواب الامام القواب بهذا

انما هو قوله في المصنف

بناء على عدم وجود الطبايع في الخارج على زعم المتأخرين وقد عرفت تقرير الجواب على
 لا بد عليه انتراف المصنف على ما هو في رايه الاولى من وجود الطبايع **قوله** فاذا اجاب
 آتت نافي ما ذكرنا من ان المراد من قول الواحد النوعي يجوز عليه بطلان
 ما ران فاقى المعدلات لا يستدعي فاقى العلى **قوله** اي الاثارة فتر صفة المتكلم
 مع الغير بذلك بقرينة ونحن نقول آتت وانما حق المصنف في هذا الحكم لهم لعدم الاعتدال
 بموافقة خبرهم وفي لفظة **قوله** بسيط اي لا تركيب فيه سواء تعدد الجهات فيه او
 خلافا لغيره فانهم لا يجوزون استناد الاثار المتعددة اليه اذا لم يتعددها جهات يمكن
 ينفي كثر برحق النزاع فانه قد خبر فيه بعض انظر **قوله** بلا واسطة فيه ذلك
 لان استناد الجميع بالواسطة يقول به الحكم ايضا **قوله** لا يتعد وآتت اي لا يتعد
 كقوله آتت او شرط او قابل فلا مرد ان الحكم غير صحيح لان جهة التعدد غير متحدة
 في هذه الامور لجواز ان يكون صفة حقيقة لا اجتناب رتبة ولا ان تعدد هذه الالهام
 غير لازم بل واحد منها يكفي في صدور اثرين بان يكون صدور واحد منهما من حيث
 ذاته وصدور آخر من حيث احد هذه الامور **قوله** كما المبدأ الاول اي
 بالنظر الى صدور الاول والا بتصور تلك المرتبة فتدور من حيث الاضافات
 واستدب ايضا لاننا انما نوضح الى غير ولا يفر في تلك المرتبة لاذننا ولا خارجا
 كذا افاده اثر رج قدس سره في حواشي حكمة العين **قوله** ولا تلتبس آتت
 ان ما قاله الحكم لا يضر الاثارة واما انك قد قطعنا لاصل ما بنوا على كسفية
 صدور الممكنات من ذاته تعالى واما ما قيل من ان ذاته تعالى بالنظر الى صفاته
 الحقيقية بسيط بهذا المعنى فيندرج في هذه القاعدة فتدور في الصفات
 تعالى ليست غير الذات عندم فلا يفرقون بصدورها عنه بل هي مقتضيات
 الذات وفي مرتبة وجود **قوله** وان فرض ان لا يكون آتت بان فرض ان
 ارادة نفس ذاته وكذا ما يتوقف عليه وان لا ينافي لها **قوله** لما في اثبات
 الجواز اي ان قطع النظر عن قولنا باستناد جميع الممكنات الى ذاته تعالى
 ابتداء او بعد ثبوت هذا القول لا حاجة لنا الى اثبات ذلك الجواز فلا بد
 ان هذا الاستدلال لا يجاري ويصح اما اننا اثباتا فلا ذكره اثر قدس سره واما

واما تحققت لعدم قولهم بالاعتناء فيما سوى ذاته تعالى **قوله** والكلام في ما يثبت لها
 فيه ان على هذا التقدير يكون مصدرا لا ثروا واحدا وهو انما يثبت الا ان يثبت خلاف
 القابلية بالاعتناء **قوله** من عوارض ذاته آتت من غير توسط الحال والجواز ان
 كان الحكم يثبتها له بنوسط اعتدائها **قوله** اخذت الشاياتنا على قولهم ان الجواهر
 جنس على فيكون بسيط **قوله** للجواهر الفردية يقال ان بسيط صدر عنه اثر **قوله**
 منبسط يكون آتت رة الى ضعفه لانهم لم يقولوا بوجود جميع الاضافات **قوله** وهو
 شكل اي بيان الامور الثلاثة **قوله** كان مصدرة آتت اي بالمعنى الاصنافي كما
 هو المبدأ في المتن والمرتب على كونه مصدرا لاولية وينتج الجواب المذكور في
 المتن ورد الجواب المذكور بما ذكره اثر في دفع بقوله فان قيل آتت فانه قد
 في دعوتها وخروجها بالحد الاستظهار والا فالحايج متعين على هذا المعنى فيقول
 انه على تقدير تنافي المصدرين يزم التعدد في الواحد الحقيقي وبهذا خلف
 فالاستدلال المذكور مبني على الترتيب ليس بشئ **قوله** اي هذا المعنويان
 اشار الى ان المصنف شاع فاجرى حكم الاثارة على التفسير حيث ابرزه و
 الا فالحايج فان دخلا والى ان تذكير احدنا ويل المصدرية بالمفهوم
قوله واللم يكن هو وحده فردا آتت اذا كان صفة مدخلة في المصدرية آتت
 لابد ان يكون له مدخل في صدورها وهو ظاهر لان المصدرية مدخلة فيه
 فيكون لا يستند اليه مدخل ايضا فانه انما يتم اذا كان المصدرية متقدمة على
 صدورها والاستدلال مبني على كونها اضافة متأخرة عنها **قوله** بوجه بسيط
 حيث توضح فيه للعين ايضا **قوله** والجواب وقد يجاب بان رتب هذا الوجه
 لازم ان لا يصدر عنه اثر واحد لان مصدرية ليس تف ولا جوده كونه نسبة
 خارجة عن الطرفين فيكون له مصدرية اخرى وينتس **قوله** غير محتاجة
 الى علة توجد بها وان كانت محتاجة الى علة لا تعارض بها وهو البسيط الحقيقي
 كونه ما مترعة من نفسه باجتناب استنباط لا **قوله** حتى تبطل
 المصدريات اي يجهل سلسلتها **قوله** وان سلسلتها يفرق ان
 التسليم ليس راجعا الى كون الذات مصدرها كما هو التبع الى الفهم لانه يمكن

ح القول بأنه تسلسل في الأمور الاعتبارية بل إلى ما يترتب عليه من التسلسل
إليه بقوله حتى يتسلسل المصدريات أي أن تسلسل حصول سنة المصدريات
بأن يتزعم العقل من كل مصدرية مصدرية أخرى نسبة بينها وبين البسيط الحقيقي
فهذا التسلسل في الأمور الاعتبارية وهو غير متناه لا يقطع بل يقطع بغير
اعتبار العقل **قوله** فإن قيل خبرنا أنه ليس المذكور بحيث يندفع عنه الجواب
المذكور **قوله** خصوصية ليس المراد الأمر الإضافي فيه عليه ما يرد على
المصدرية بل ما لا يجل يقتضي العلة وجود المعلوم على نحو خاص لم يقبل
ولا شك أنه موجود لأن العلة في الحقيقة كما في تقديره مع الاستبعاد لأنه
لا حاجة إليه أن يزعم أن لا يكون الفاعل واحداً من جميع الجهات سواء كانت
موجودة أو لا على أنه يرد عليه منع كونها فاعلة في الحقيقة لأنها المخصصة بغير
المعلوم على نحو الخاص **قوله** فإذا فرض أنه وبه اندفع الجواب الذي يقتضي
من أنه لو لم لا يمنع صدور الأمر الواحد منه أيضاً **قوله** فلا يكون له مع شيء
المعلوم خصوصية فيه أن التدرج ما سبق أن يكون للعلة خصوصية
بمعنى أنه يقتضي وجود المعلوم على نحو الخاص من سلكه يندفع به جميع ما خرج
وأما أن يكون ذلك مختصة بكل معلوم بمعنى أن لا يكون معلوم آخر هكذا
بهذا ما من الجواب المذكور بقوله أنه وبما ذكرنا أن نضع ما قاله المحقق الذواني
من أنه إذا اشتراك المخصوصية في الجميع ولم يتحقق بالتحقق بكل واحد لم يتحقق
منها خصوصية لكل واحد وموتية التي يتأتى به عن غيره فذلك المخصوصية
لو اقتضت شيئاً اقتضت القدر المشترك فلم يتحقق الأمور المتعددة
المتغايرة **قوله** وإن سلم أنه إعادة لا ذكره بقوله ولا يلتبس عليك
أنه لو قال فذلك لا يفتقر لأن المصدر الحقيقي متصف بنفس الأمر
بسبب كبرية فيكون هذا الحكم هو من الكلام كان جواباً آخر **قوله** بسبب
كبرية لم يتوض لاضافات لأنه يمكن المناقشة فيها بأن خرج حقوق الطرفين
ولم يتحقق مع شيء لا ذاتاً ولا خارجاً وما يتبين من أنه إذا اعتبر ذاته
تعالى لا مرتبة لم يكن سبب وجود الكلام في أنه تعالى في هذه المرتبة

المرتبة لا يرد عنه إمران توهم مخف لأن هذا الاعتبار فرض لتقيد دون ما يقتضيه ذاته
تعالى وح لا يبعد رتباً لوجود امتناع هذا الاعتبار فإن ذاته تعالى بذاته نفس
سبب مثل أن وجوده ونفسه ليس زائداً عليه وأنه ليس بجوهر ولا عرض وإن كان
الحكم بزمه موقفاً على العقل فاعتبر بغيره عنها فرض حال استدلال الحال المتنازع
صدوراً عنه فتدبر ما خفي على أقوام **قوله** والجواب على الثاني أنه خلاصته منع
كون السنة لأن على التعداد بالاختلاف لم لا يجوز أن يكون بالاختلاف فامناً فشة
فيه بأن التفاضل لا يثبت بتغايرهما بالطبيعة لولا أن يكون بسبب عارضين
و يكون علة الحارمين الأمر المشترك بالتضام بوض الاعتبار أو تكون العلة
متسلسلة بغير جهة الوجود والاستعدادات كدام على السند الغير المأوي
أن تلك المناقشة مدفوعة كما فصل في بحث اثبات الضرورة النوعية
قوله إن صدور رتبة إلى دفع مناقشة وهي أن صدور رتبة لا ليس إلا
عدم صدور رتبة لا صدور ولا عدم فيكون مناقشة صدوراً ما صدوراً لا اعتبار
عن صدور رتبة الموصوف بأنه لا وجود موجود **قوله** صدق أن هذه الجهة
أنه ليس المراد بالمصدرية هنا المخصوصية التي بقتة على وجود المعلوم
كما في الاستدلال الأول في يرد عليه منع صدق أن هذه الجهة ليست مصدر
لأن المفروض صدور رتبة من جهة واحدة بل المعنى الإضافي ولا شك أنه
إذا تعدد المصادر يكون صدور واحد منهما غير صدور الآخر فصدقه أن صدور
أحدهما ليس صدور الآخر لأن سلب الغير عن الشيء ضروري فصدقه أن
بهذه الجهة مصدر لا لوض صدوراً عنها وإنما ليست مصدر له لوض صدور
غيره الذي هو مستند بسبب صدور رتبة التفاضل ما إذا تعدد الجهة
فإنه يدفع التفاضل فمنع **قوله** لأن الموجبة المعدولة أنه أن النسبة التفاضلية
التي اعتبر متعلقها بطريق العدول أي صدور الاستدلال لأن النسبة
التي اعتبر متعلقها بطريق التحصيل أي سبب صدور الاستدلال الموجبة
المعدولة لا تلبس المحضلة إمران النسبة الإيجابية المعدولة مستندة
لنسبة النسبة المحضلة سواء كانت جزئية بين أو تفيد بين وعلى هذا

التقدير يندفع ايضا الى ان لا يكون له سبب سواه لان ان نعم يرد عليه ان صدق
 سبب صدور افعاله لا يقتضي انتفاء الجهة بذلك التبع حتى يذم التناقض
 فان النوازل التي في الجسم يصدق عليه انه ليس بجسم ولا جوهر ولا متجزئ انتفاع
 انتفاء الجسم باو من هذا ظاهر كما ان ما قاله المحقق الدواني من ان صدور ليس
 صدورا فلولاه واما انتفاء بهدور لا فاعدا انتفاء بلا صدور اذ كان له
 حيث ان جاز ان يكون متصفا من حيثية بهدور او من حيثية اخرى بلا صدور
 من غير تناقض واما اذا لم يكن له الا حيثية واحدة لم يفتح ان يتصف بها للزم
 التناقض وعند هذا اظهر انكاس تسبج الامام على الشيخ **قوله** انما بانها
 آه يعني ان صدور او صدور وب وان اخذ زمانها تكون الجهة عند تمامه لها
 كذا انتفاء صدور وب سبب صدور ليس انتفاء حقيقيا حتى يذم اتحاد زمانها
 صدور او سببه بل هو انتفاء انتزاعي مصادقه كونه بحيث يفتح انتزاعه من
 فلا يذم الجهة بالتقيضين في زمان واحد فانها ما قبل ان اتحاد الزمان
 ضروري بنا على فرض كون ابيسط عند تمامه لكل منها **قوله** قال الكاتب آه
 حاصل كلامه بعينه ما قدما سببا في تحرير النوازل الا ان الاستسلا
 حصل كلامه ان في الموجهة المعدولة والسالبة المحض على معناها المتبادر
 جود وجه آخر من غير **قوله** وان جئت احدهما آه اوجب بان صدق المح
 المطلقين انما يكون لاختلاف فيها والزمان ههنا واحد بنا على فرض كونه عند
 تمامه لكل منهما وقد عرفت انه فاعدا ينتفع اتحاد الزمان **قوله** لا تعد فيه اصلا
 من حيث الذات ولا من حيث الصفات والاعتبارات **قوله** اي لا يكون
 آه اي ليس المراد عدم كونه فاعدا وقابلا مطلقا كما يفيد ظاهر المتن بل النسبة
 الى شيء واحد من جهة واحدة واما بالنسبة الى الشئيين او الى شئ واحد
 من جهتين فبان انه لا يخلو على كلا التقديرين بحيث تقدم كونه مصدرا للقبول
 او العف على الآخر فلا يلزم كون ابيسط الحقيقي مصدرا للآخرين بخلاف ما
 نحن فيه ومن هذا اظهر ان ما قبل ان نؤمن ان الدليل الاول لدن على امتناع
 كون الواحد قابلا لامر واحد لا ف بل ينبغي القبولين ايضا ان مدبرهم

في قوله لا يكون له سبب سواه
 في قوله لا يكون له سبب سواه

من مدبرهم بخلافه وهم قوله حيث ذهبوا آه فانه في مرتبة الذات ليس بشئ من الصفات
 والاعتبارات فالواجب على ما تلك المرتبة واحد بحيث يفيض ان هذا يعني على عدم اعتبار
 التبع والاختلاف في ذات الصدور ولو بالنسبة الى بالنسبة الى الصفات وهم
قوله وهي صادرة عنه آه وان لم يقولوا به فربما بنا على ان لا يذم لانه تعالى ومرتبة
 الاتحاد والصدور منه تعالى بعد انتفاء بهدور قد مر نقض **قوله** ليس بان الموجودات
 التي رتبته بل من الصفات التي ينتزعا عنها العقل من الواحد الحقيقي بالنظر الى
 الاستقلال بالانتفاء **قوله** في بعض النصوص بان يكون الفاعل موجبا لاسيما
 من غير شرط ورفح مانع **قوله** اذ لا بد من الفاعل اي من حيثية كونه في علو
 فلا بد ان فيه مقادير لان عدم كفاية القابل انما يتم لو لم يكن القابل قابلا
قوله لزم المكان الوجوب اي المكان وجوب المفعول من الواحد الحقيقي كونه
 فاعدا وانتفاع وجوبه منه كونه قابلا من جهة واحدة بعدم تعدد الجهة فيه
 فيذم اجتماع التقيضين افع الامكان الذي للوجوب بالغير والامتناع الذي
 له من جهة واحدة منه فانه قد زل فيه اقدام بعض الفاضل **قوله** من
 جهتين مختلفين اي الفاعلية والقبولية فانها وان كانا متباينين لا يمكن
 الوجوب والامتناع فيكون معتبرا في وجود الامكان والامتناع الواحد
 ودقة المحقق الدواني بان الفاعلية والقبولية متباينان لتباين لادبهما
 فلو بد من جهتين ساهيتين عليهما فان اتحاد جهتهما يستلزم اجتماع المتناقضين
 بالذات افع التوحيدين من جهة واحدة **قوله** ورد هذا الجواب عليه آه
 المعروض عدم اختلاف الجهة التي يقتضي الفاعلية والقبولية وتكون ساهية
 عليهما لعدم اختلافهما اذ لا يخل المتبني **قوله** نسبة الفاعل يتبع آه اي نسبة
 الفاعل فيما نحن فيه من حيث انه فاعل معين ان يكون بالوجوب كونه مستقلا
 ونسبة القابل من حيث انه قابل لا يتبع ان يكون كذلك لاجب جلا الى الفاعل
 من حيث انه فاعل **قوله** من جهتين افع الفاعل الفاعلية والقبولية
قوله اي الحالة في الجسم المتعلقة بالجسم لان النفوس المجردة العقلية تفقد
 عن خراجات غير متماهية عندهم مع كونها متعلقة بالاجسام **قوله** لا في

بمين

على
 في قوله لا يكون له سبب سواه

في المدة لا يخفى ان كلمة لا يمتد لا يمتد لنفي الجنس ولا المثل بهونه بليس وهو
 ظاهر وان عطفه لا يمتد مع العطف مؤد على مؤد مثبت ولا زائدة لانها
 مخصوصة بتقدم واو الدوطة عدا او بوقوعها بين المضاف والمضاف اليه
 او بالتقدم على القسم نفي عدا في الرضى فالوجه ان يقدر الفعل بعده لا يفيد
 اثر غير متناه في المدة ويكون الجملة عطفية للجملة السابقة كون الثانية
 مستقلة مستندة على تفصيل فانه **الاولى قوله** ولا في قوله اشدة ولا في العدة
 زائدة تأكيد مع انفي بين ان الماد في كل من نفي الجمع وكما في متعلقة
 بمتناه المقدر هكذا ينبغي ان يفهم وكونه كانه لا الاولى لكن انظر الى
 ان ما ذكره **القول** ان يفهم حركة آه خف الحركة بالذكر مع ان المناسب
 ليس بين والناحية ان يفهم ان يفهم فعله ان الى ان عدم التناهي
 في الشدة يختص بالحركة ويجري مجراها من الزمانات ويدل عليه
 اليك الا اني لان التناهي من عدم تناهي القوة في الشدة وضع الفعل متناه في
 التناهي لانه انما هو في الزمانات قال الشيخ في الشفا انما يفهم في هذا الباب
 انما الحركات المكانيات التي يوجب قطع مسافة ما يختلف فيها بالسرعة
 والبطء ولا يمكن ان لا يكون زمان اذ لا يمكن قطع المسافة في اية اول انقسام الزمان
 بازا انقسام المسافة وكذلك يجرى في الحركات المكانيات مما لم يقع فيه
 سرعة وبطء ضرورة حاجته ذلك الى زمان فان كان شي محتمل ان يقع
 في الآتي وان يقع في زمان فليس كلامنا فيه **قوله** سواء كان زمانا
 آه فبين عدم التناهي في المدة وعدم التناهي في العدة عموم وخصوص من وجه
قوله لانه في القوى الظاهر ان في القوة **قوله** بمعنى عدم الملكية بخلاف الآتي
 بمعنى التناهي فانه ليس مختصا بالكم بل ينصف به المجزئات ايضا **قوله** واما
 ان يفهم عدد الآتي مع قطع النظر عن وحدة الزمان وكثرة **قوله** واما
 ان يفهم زمانا مع قطع النظر عن وحدته وكثرته **قوله** في الزمانات بان
 يعتبر انشغال الزمان في نفسه **قوله** وكثرة بان يفهم عوض العدول بالقياس
 الى استعانة والايام والسنين والاعوام **قوله** واما ان يفهم لانه متناه

لانه في النفس آه يعني ان زمان الامر وان كان متناهيًا يجب الانتفاض فهو متناهي
 يجب الشدة وفيه بحث لان معنى التناهي في الشدة كما مر ان القوى ان حركت لا يمكن استرخاء
 منها وهذا انما يفهم اذا وقع الاثر في زمان في غاية التقصير بل في آن على ما صرح به
 الشيخ قدس سره في حواشي الجريد حيث قال فان وقع ذلك العقل في زمان في غاية التقصير
 بل في آن كانت القوة غير متناهية في الشدة وان كانت متناهية في الزمان فكذلك الزمان اقل
 كانت القوة اشدة فان تناهي الزمان في النفس موجب لتناهي القوة في الشدة ولا يمتد
 في النفس بوجوب تباينها في الشدة لانه يوجد بعد كل مرتبة من مراتب مرتبة اخرى
 اشدة منها والجواب ان المراد ان لانه في النفس موجب لتناهي القوة في الشدة ولا يمتد
 اذا خرجت من القوة الى الفعل ولا يمكن بعد انقسام اصلا هو لانه في القوى
 يجب الشدة وبما ذكرنا طهر ان استدل ان الشيخ في النجاة على نفي التناهي في
 الشدة بانه ان لم يكن اثر القوة اشدة تمامها كان متناهيًا في الشدة وان امكنه الا
 منه حكم بل غير متناه في الشدة فاس. لانه لا يمكن ان اذا لم يكن اثر القوة اشدة
 ما كان متناهيًا في الشدة بل لانه في الشدة لا يمتد من ان المراد باللاتناهي في
 الشدة ان لا يمكن اثر اشدة منه وان وصفه باللاتناهي باعتبار انه لا يمكن تحققة
 الابعاد حصول جميع الانقسامات الغير المتناهية وخروجها من القوة الى الفعل لان
 الشدة لم تبلغ النهاية واعلم ان هذا البيت اعلم ما خذ من المدعي لانه بعد ان
 وجود حركة هي اشترع الحركات سواء من قوة جسمانية او مجردة لا يختص
 في المدعي بناء على انه المقصود باب **قوله** واعترض عليه آه اجاب عنه بعض
 المحققين بان التناهي في الشدة يقتضي ان لا يجوز العقل ما هو اشدة منه لم يكن
 غير متناه في الشدة يقتضي لان الزيادة على غير التناهي المتسوق النظام في
 الجانب الذي كان غير متناه في التناهي وفيه ان يجوز العقل لا شدة منه
 تجوزا مطابقا للواقع ثم والتجوز الوض لا يجدي نفعًا **قوله** فقد جوزه المتكلمون
 اي غير الاشاعرة التي يكون تباين القوى الحافظة للبدن **قوله** غير متناه
 زمانا وعدا بمعنى انه لا يقف عند حد وهو المراد بقوله القوة الجسمانية
 لا يقوى على اثر عند غير متناه في المدة والعدة لانه مقدرة لاثبات النفوس

الجزء من ذلك لان نفوسا المنطقية لا يقوى ان يفعل حركات لا يتقطع تماثيل ان
الانسان من دوام النعيم والنعيم هو الانسان لا يقف والكلام في البرزخ الثاني
الذي كان الواقع غير متساو سببهم ان تجوز بهم ذلك مبنى على خبر النفس المنطقية
وانما هي الهيكل المحسوس وان ابدن مع قويا باقية ليكون المعذب والمتنعم
عائل الحسنة والسعيات وان الراد بقوله تعالى كلما نفخت صودهم بدنا
جودا غير ما تبدل التركيب والهيئة عما في تغير القاضى **قوله** اي على
انتفا الانسان من يقف ان الضمير المحسوس راجع الى النفس المتفاد من قوله لا يعيد
المراد بالانتفا الانتفاع **قوله** في الحركة الطبيعية والقسرية تخصص الحركة
بالذكر لا يتعام شائنا والا فانه ليس يجري في كل اثر غير متساو في المدة والقوة
فلا بد ان الذي ليس اخف من الدعوى **قوله** فيها اي في المدة والعدة بان قوة
النصف اي النسبة بين القوتين كالنسبة بين الجسمين على ما بدل عليه والفاعل
متساو وان لم يكن تفاوت الخلق فذلك لان نصف المتصور **قوله** ينقسم بانقسام
الحمل لكونه ساريا لا يمتد والامكانات قوة لبعض دون الكل **قوله** ان
التفاوت في الازمنة اي بالنظر الى نفس الجسمين واما التفاوت باعتبار
الامور خارجة عنها فلا يفر لانها تفرص عدم اتفاوت فيها في تلك الامور
فانه من ما قيل ان الحركة في الخلق من ملاءمة من يتلاقح فيه الحركات
ولا شك ان ما نفقه الجسم الكبير بسبب كبر حجمه اكر عافته للجسم الصغير وح
لم يكن التفاوت بين الحركتين على نسبة تفاوت المتحركتين فيجوز ان
يكون الحركتان كلاما غير متساويتين وان كانت القوتان متساويتين
بجسفات الجسمين وذلك لاننا نقر من عدم اتفاوت بجب الملا بان
يكون معا وقته الملا الذي وقع فيه حركة النصف مثل معا وقته الملا الذي
وقع فيه حركة الكل باختلاف الملاين في الرقة والغلظ **قوله** قوة النصف
اي نصف النصف وهو الجسم المفروض ضعفه **قوله** بحسب زيادة الضعف
ان بنا على فرض عدم اتفاوت في الامور الخارجية عنها وعلى ان باقية
الحركة لا تنقص قدرها من الزمان على ما ينبغي في بيان امتناع الخلا

الخلافة ورشبهته الى الحركات **قوله** كان نسبة القول آة الى بالنسبة الى آة
الجسمين لان فرضنا ان في هذا في الامور الى رتبة عنها **قوله** في القول آة اي
حين فرضنا الحركتين من مبداء واحد نقول بالتفصيل في كل واحد منها بكذا خلاصة اثر
في الحركة الطبيعية انه لو حرك جسم لقوة الطبيعة حركات غير متساوية ولو كان
ذلك الجسم بقوة الطبيعة من مبداء واحد فان كانت حركات السبعين غير متساوية
وحركات الكل اكر وقع التفاوت بين الحركتين في الجانب الغير المتساوي وان
كانت متساوية بينهما لم تكن حركات الكل متساوية لان نسبة حركته لكل الى السبعين
نسبة قوة الكل الى قوة السبعين ونسبة القوتين كنسبة الكل الى السبعين ونسبتها
نسبة المتساوي الى المتساوي فيكون نسبة الحركتين نسبة المتساوي الى المتساوي وقد
فرضنا حركة الكل غير متساوية بمف وفرضنا على ذلك برهان القسرية **قوله**
لما فرضنا من ان النسبة بين الاثرين كالنسبة بين القوتين والنسبة بينهما كالنسبة
بين الجسمين **قوله** او قل باق جسم آخر بهذا على ما هو المشهور واما في التحقيق
فالموثر في القسرية قوة المقصور المستمرة للفاصل لا الفاسد فانه كالمعد تلك
الحركة **قوله** لم يوصف باللاتساوي في الثانية فان صدق قوتنا القوة الجسمية
لا يورث اثر غير متساو اما بانقسامه ان يورث اتفاوت في رتبة مع انتفا اللاتساوي
قوله معنى كلامهم في ان النفس في قوتهم متوجه الى القيد وهو اللاتساوي لا
الى المقيد اي ان اثر **قوله** لهذا المطلوب الذي دبره آة هذا الوصف
لا دخل في الجواب وانما ضربه ليرضح ان هذا الذي مبنى على هذه المقدمة
قوله ان يكون جزء القوة آة على فان جزء القوة لا يدرم ان يكون قويا
لجواز عدم اتساوية بين الجزء والكل في الحقيقة **قوله** فان حصة او تنظر
لان شئ والا فلو اوجب ان يقول ربا لا يقوى على اقلان عشر ذلك الجرح **قوله**
انما اي قوة النصف آة اي النسبة بين القوتين كالنسبة بين الجسمين وهذا
المقدمة مما يتوقف عليه الدليل المذكور ان لا ذلك لانه ان يكون قوة
النصف مثل قوة الكل فيكون لكل منها اتساوي في شئ ان هذا المنع
غير مانع اذ جرح القول بكون قوة في نصف الجسم سواء كانت نصف القوة

عادة في الكل اولا كاف للسند اذ لا شك ان تلك القوة اقل من القوة
 الطالبة في الكل والذين ينضم بجهد وعلى المطلوب وعم كما لا يخفى اذ لا يقبل
 غير لازم من الطول في نصف الجسم ونسب مجرد الاقنية غير كافية وليس نسبة
 بين القوتين كما نسبة بين الخريين الجسمين فيجوز ان يكون اثار الاقل تارة
 واثار الكل غير متساوية فلا يلزم خلاف المفروض **قوله** وهذا الامران اي
 الثاني والثالث **قوله** معبر ان آة خلاف برهان لاتساوي القوة القسرية
 فان الجسمين المتساويين بالضعف والضعف موجدان والقوتان على
 اتساوي المذكور متحققان فيها فلا حاجة في ذلك البرهان الى هذين الاثرين
اعلم ان الشيخ لم يفتي في الشك في هذا النوع فقال ثم نقابل ان يقول انه يجوز
 ان يكون هذه القوة البعثة المتساوية انما توجد لجدة الجسم فاذا قسم الجسم بثلث
 فلم توجد من تلك القوة شيء بل هو في نفسه على شيء ما بقوى عليه الكل لان
 كل هذه القوة لكل كما يوجد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون
 موجودة في شيء من الاركان التي اخرجت عنها وكان الحركين مسفينه فان الواحد
 منهم لا يركبها البتة فيقول ان الله كما قدرتم فان القوة ان كانت للجسم جاز
 اجتماع اجزائه وجمال مزاجه فانما ذلك كقولنا سارية في جملته كان لبعضها
 بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا للقوة الخاصة بعد المزاج
 ان رتبة في الكل وانما لكل ما في حال الانفاد وليس يجب ان يكون فرضا
 الجسم بغيره الى ان ماخذ ذلك البعض شرط قطعه وابانه حتى يكون لقائل
 ان يقول ان بعض المبدأ الاجل من القوة شيء بل يكفي ان نعلم بعضا منه
 وهو بحاله فتتوقف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحده
 التعرف المفروض منه على سبيل التدبير والمركوز للسفينة فان الواحد منهم
 وان لم يكن ان يركب من السفينة فيمكن ان يركب اصغر منه لانه لا يلزم
 ما قلنا انتهى ولا يخفى ما بينه لاننا لم نكفر القوة سارية في جملته **قوله**
 والامكانات قوة لبعض الحكمة دون الكل ثم يجوز حصوله في الكل من حيث هو
 شيء من اجزائه ولو سلم كونه سارية فيه فلا يلزم الحلازمة المستفادة من

قوله واذا كانت سارية فيه كان لبعضها بعض القوة اذ لا يلزم ان يكون بعض
 القوة قوة ولو سلم ذلك لا يلزم ان يكون القوتان على اتساوي الجسمين فانما
 فالمنوع المذكورة وارادة على هذا التقدير ايضا اعني اعتبار البعض متصفا
 بالكل بنظره ان على تقدير هذه الامور تقدير بركات الهندسين وعدم
 وجودها بالفعل لان المنع المانع هذه الامور في نفس الامر ويجوز المفروض
 لا يجدي نفعا **قوله** وكذا قيل قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات
قوله على ان سارية اي التي هي بين اجزا القوة وجزء الجسم اذ لو لم يكن كذلك
 لجاز ان يكون قوة اجزء مثل قوة الكل **قوله** وكما نفوس المنطقية التي هي
 الاجرام بقرينة جنان الا انما سارية في كل الجسم بساطة **قوله** لكن التوكل
 آة اي لكن المدعي عدم فيكون البرهان اخف ما خذ من المدعي واعتذر
 عنه المحقق الطوسي بان المقصود لما كان بان امتناع كون الصور المنطقية
 في ميونها مبدء للخرجات البعثة المتساوية كتنفي الشيخ بهذا البرهان المشتمل
 على حصول مقصوده ورده المحاكم باننا نأيد على مقصوده لو كانت حكمة
 الفلك طبيعية اما اذا كانت ارادية فلا فان ارادة الفلك لا ينقسم بال
 لجواز ان لا يكون جزء ارادة اصلا فضاء عن ارادة بنسبة ارادة
 الكل اقول لما كان جزم الفلك بسيطا متساويا كله وجزءه في الحقيقة كان
 الصورة المنطقية سارية في جميع الاجزاء ويكون اجزا الصورة وكلها متساوية
 في الحقيقة فيكون جزء القوة القوية لها ارادة نسبتها الى ارادة الكل
 كنسبة جزء الجسم الى كل فته **قوله** المقابل لنفسه وهو ما يكون صادرا
 عن راضد في المتحرك سواء كان شعورا ولا واخر رتبة عن المقابل للارادة
 والقوى متساوية في الضار عن مبدء الاستعارة داخل في التحرك مع ان
 اكثر تلك النفوس ان تكون تلك الحال اجبا ما بينه وانما قال اكثر لان
 بعض النفوس البانية تكون منقسمة بانقسام المحل ولذا يفتي النامية
 والعاوية والمولودة في اخف ك بعض الاشياء وبعض الاشجار بعد انفسها
 عنها **قوله** وايضا اجسام آة في كذا التقيد بقوله لا معاوقة فيه **قوله**

فانه لا قوة الكل وان فرض نصف قوة النصف كان معاوق الكل الكثر
 معاوق النصف فيجوز ان يحصل التقادير بين القوتين ويكون الثابت بينهما متساوية
قوله وهو ثم لجواز ان حركتها ازيد فلا يكون بها **قوله** وقد بعد هذا
 المنع انه فان فرض المبدأ الواحد للركبتين بان يقتر من نقطة واحدة من اواسط
 المسافة تماثلها بالطرف الذي يليها من الجسم كما في البنية المطلوب ولاخفا
 في المكان وان لم يكن للحركة بداية وليس المراد بالمبدأ المجموع جزا الجسم فيكون
 مبدأ الجسم فيكون الاصغر اصغر **قوله** وجود الحركة في آه خلاصته ان ليس
 الموجود منها في كل زمان الحركة واحدة وليس في الخارج مجموع من الحركات
 بقدر الزيادة والنقصان وينصف بالضعف والضعف في الخارج فلا يلزم
 تماثل ما فرض غير متساوية في الخارج ولا الزيادة على غير المتساوية فيه فممكن
 للعقل ان يفرض وجود المجموعين لكن التناظر منه قبولها للزيادة والنقصان
 والاضاف بالضعف والضعف في اعتبار العقل ولا يستحال فيه لان
 التناظر تماثل غير المتساوية والزيادة على غير المتساوية بعد فرض العقل وجود
 الحركة في مجموع فيجوز ان يستلزم الحاصل **قوله** لا اعدادا انه لم يوجد
 لان نصف الزيادة والنقصان في الخارج بل في اعتبار العقل **قوله** وهذا
 هو الذي عولوا به اي هذا المنع هو الذي اعتمد عليه الحكم من قوة القوة
 لا يمكن دفعه بالقول بان قول الزيادة والنقصان لا يتوقف على الوجود **قوله**
 وقد اعترضهم آه وقد اعترضهم المحقق الطرس بالفوق بين الفهريين
 بان التناظر فيها من جهة الزيادة على غير المتساوية في جهة لانها ليست في الحوادث
 عدم التماثل في جانب الماضي والزيادة عليها في جانب المستقبل وهي
 في هذه الجهة متساوية وفيه بحث لانه انما يفيد لو استدل المتكلم بالزيادة
 لكل يوم على وجوب تماثلها في الزمان اما لو استدل على وجوب
 تماثلها عددا بان جملة الغير المتساوية يردا لكل يوم فيزيد الزيادة
 على غير المتساوية العدد فلا **قوله** بان الحكم عليه اي بالزيادة والنقصان
قوله ازيد لكونها ازيد من كل نصف القوة وانفاما بانقسام

المنع فانه ما قيل ان كون القوة قوية على ثلث لا ينبغي بالزيادة لانه بل انما
 يكون من جهة الحركة وهي متعدي بها من جهة الزمان او المسافة ففرض هذا التقادير
 كان من جهة الزمان ففرض التقادير الزمان كان من جهة المسافة ففرض هذا التقادير
 الخفيف هو الزمان كان غير مجموع الاجزاء وكذا ان كان من جهة المسافة اذ لا مسافة
 منها فاراتها غير متساوية لتساوي الابعاد بل المسافة منها اما وضع غير متساوية
 غير متجمعة واما مسافة اعتبر متكررة وعلى جميع التقادير يظهر ان لا يقع في هذا
 الاعتذار لانه يلزم عليه ما يرب عنه **قوله** اذ ليس بمجموعها آه وليس بهذا قوة
 موجودة يستند تلك الحوادث اليها بل انما يستند الى ارادات متحدة متعاقبة لا
 توجد الا مع الحركات فانه ما قيل ان هذا الاعتذار يمكن اجزا متساوية في دليل
 المتكلمين على تماثل الحوادث **قوله** وليس يلزم بهذا الحاصل من تفاوت آه
 اذ لا يلزم من تفاوت القوتين بالزيادة والنقصان انصاف الحركات بها لما هو
 من امتناع انصافها بها **قوله** اي لا يتم ان الحركة آه يعني ان هذا الافتراض لا
 منع الا انه غير الاسلوب وهنا عطف بكلمة ثم على **قوله** والتي مس آه
 الى ان هذا المنع بعد تسليم ما قبله **قوله** مع اختلاف في السرعة والبطا اجاب
 عنه المحقق الطرس بان الكلام في عدم التماثل في المدة والعدد ولا شك ان
 الزيادة على غير المتساوية عددا او مدة اذا فرض التقادير لا يتصور الا في الطرف
 المقابل للبدء والاختلاف في السرعة والبطا اختلاف في الشدة لجواز ان يكون
 في الحلال والاحكام من **قوله** ان هذا لا يدل آه استدرك الى ان قوله ثم
 انه مقفوض آه معلوف على **قوله** وهذا لا يدل على امور آه لا على ما قبله
قوله فلا يخرج به آه وهذا ما قالوا ان اراى الحق لا ينبغي منه ارادة
 جزئية وما قيل انه يجوز ان يكون التعقل من غير فرض معين فلا يحصل به الا
 هذا الفرد فاما يفيد لوقوع الجزئي في الخارج لا لتعلق الارادة لانه فرع العلم به
 ولا علم فلا تعلق **قوله** مستندة الى قوى جسمانية وهي قوى طبيعية بل
 تغاير القوة متقابلة بانقسام في الالتماس فيكون قوة النصف نصف قوة
 الكل اي آخره لا يدل المذكور مع تخلف الحكم عنه لعدم فهم تماثل حركتها فانه

المقدمة في معرفة الحقائق

فانه قد زل من الاقدام **قوله** بواسطة نفوسها الجزئية يعني ان الجوهر المخالف
بذلك الحركة الجزئية بواسطة نفسها الجزئية فيحصل له شوق الى التركيب جزئيا
فبصدور عنه الحركة الجزئية على قياس صدور حركاتها الجزئية عن نفوسها المجردة بواقع
حيث ان النفوس الجزئية الاله لا موهنة فتقوله لانها المبينة آه مم من الفا
بالنفوس المجردة لا خللك **قوله** اما بالضرورة لانه يستلزم المتقابلين اعني
العينية والمعدنية واحد بالقياس الى شئ واحد من جهة واحدة **قوله** قولك اي هو
مقولك المعبر عنه بـ لا ثابت الملازمة وان لم يكن مذكورا مباحيا **قوله** فتمنع
بطلانه وايضا فلا معنى لقوله بمرتبين ح ولم يقل يمنع الملازمة لانها والمقدم وان كان
لا ينفك المفارقة الاعتبارية كما يقال لو كان زيد انسانا كان جوارحا ناطقا
قوله المذكور يعني تذكر ذلك المثل رايه الى نفس العينية بتاويل المذكور **قوله**
فلا نعلم ان ذلك المفهوم ثابت للعينة فضلا عن انزوم فلا يمنع الملازمة المدلول
بقوله لو كان الشئ علة لعلته كان متقدما على علة **قوله** ان لم آه اجزا للسؤال
الشئ **قوله** معنى تقدم آه بغير حاصل الاستدلال لو كان الشئ علة لعلته لزم ترتيب
الشئ على نفسه يعرج دخولها فيها بان يقال وجد زيد فوجد زيد وان كان بط
فكذلك المقدم **قوله** بعد ما افترض بما ذكره المقرر بقوله فان قيل آه **قوله**
اي الى ذلك الواحد يعني ان الضمير ليس راجعا الى كل واحد لف والمفعول بل الى
الواحد لا بد من اعتبار العموم المستفاد من كلمة كل بعد ارجاع الضمير كانه قيل
واحد منها منعقد الى الآخر المفقود رايه اي واحد كان منها واعلم ان الاقتدار
اعلم من العينية لانه اقتداره الوجود **قوله** لان العلة المعينة يستلزم آه الى
فه يستلزم بان يكون علة تامة او مادية بها والمعلوم المعين لا يستلزم فلو
كان شئ واحد بالقياس الى آخر مفتقرا ومفتقرا اليه لتحقيق النسبة بينهما
لجواز استدلاله وامتناع استدلاله فانه قد ما قيل ان هذا الابطال حقيقة
بإبطال بعض الصور للدور اعني ما لا ينفك المعلوم عن العلة والمدعى عام
وكذا ما قيل بهذا الوجوب هو الوجوب بالميز والامكان بهذا الاستدلال وعدم
تقديره **قوله** بالامكان اي الخاص **قوله** لان المعدول المعين لا يستلزم اصلا

لدين

اصلا لان اجبا جه لا يمكنه وهو لا يستلزم على موهنة **قوله** كلفه الغاية لا يقتضي
فانه باعتبار كونه مفتقرا مغاير لنفسه باعتبار كونه مفتقرا اليه وليس بهذا الاعتبار
شئ من عينية احداهما لاخر يرد ان لا دور مع تغاير الجاهة بل اعتبارا حاصلا بعد
اعتبار العلة **قوله** لا يقال آه يعني يرد على الاولى ما يرد على الاولى فلا يكون اقوى
قوله لا دور آه يعني ان مجرد كون الجزئين متساويين وعائين للنسبة لا يكفي
في جواز انقاف شئ بالقياس الى آخرها لان هذا اختلافا في الجهة التقليدية
فلا يمنع ذلك اختلافها بالمقارنة والمفتقرة اليه بل لابد من اعتبار الجهتين
في كل منهما على وجه التقييد لتغاير المنسوب اليه بالوجوب لا المنسوب بالمنسوب
اليه بالامكان وح لا دور فتدبر فانه قد خفي على الناظرين **قوله** فباب الا
الاربعة للمفاضل الاربع **قوله** وكذا في نظرها آه اي بان يرد بالمفتقرو
المفتقرا اليه المعينان وبغوره واجب بالنسبة وممكن بالنسبة واجب بالنسبة
وممكن بالنسبة **قوله** هو الصحيح فخر الفقه على المعنى الاول اشار الى ان المعنى المتبادر
خاص وذلك لان المعدول والعلة اذا اخذ من حيث انها كذلك فانه لا يلزم
الطرفين لامتناع تحقق احد المتساويين بدون وان اخذ من ذاتهما فلا يلزم
من جانب المعدول ايضا مع ان الكلام في المعدول والعلة من حيث انها كذلك
قوله فلا يوصف بالافتقار اصلا اي باعتبار الوجود بما حقق من ان علة العدم
لعدم ليس في الحقيقة الا عدم عينية الوجود للوجود واما باعتبار الوجود والعدم
مفك من المتساويين الحقيقيين فيحتاج الى موضوع الاخر لا اليه فلا افتقار
اصلا وهذا اطراب على راي المتكلمين المنكرين لوجود الاوضاع النسبية
قوله فلازمها على تقدير كونها آه كما رتب رايه الفلاسفة وما قيل
على تقدير التلازم بينهما يستلزم الشئ نفسه وح يتوجب ان الزوم نسبة تقتض
التغاير فوهم مدحج بايد كره ان يرج بقوله وليس يلزم من تحاكس هذا
المعنى بين العلة والمعدل آه كما لا يخفى **قوله** بوحدة السبب كالتولد الذي
هو سبب الابداء والبسوة **قوله** من جواب آه وهو قول والجواب ان
معنى التقدم **قوله** بين المدور والمرضى اي المدور عند الامام وهو ما

بطل

المقدمة في الأصول
العلمية

ما ذكره اولاً والمرضى منه هو الاولى **قوله** يتوقف عليه ابطال التسلسل المراد
بالتسلسل ما عرّفه بقوله وهو ان يستند الملك آه وبما يتوقف التوقف في الجدل
ولو باعتبار بعض الادلة اما الاول فظاهر لان التسلسل الذي لا يكون في الفعل
المؤثر لا يتوقف ابطاله على كون الفعل المؤثر مع المعدول واما الثاني فتفصيل
ان الوجه الاول يتوقف على هذه المقدمة والوجه الثاني ان يجرى التسلسل
ليس يتوقف عليه جريانها في الامور الموجودة متعاقبة كانت او مجمعة واما
الثالث فيتوقف عليه لواجب في تسلسل العلل لانه يعلم الامور المتعاقبة المتوالية
متعاقبة بسبب الوجه الرابع لا يتوقف عليها اصلاً لانه جاز في نسبة المتعاقبات ولا يتوقف
على كونها موجودة او معدومة فضلاً عن كونها مجمعة **قوله** العلة المؤثرة الى المستفاد
بأنه اثر وانما لم يفتح به لان ما ليس بمستقلة ليست بمؤثرة في الحقيقة بل بغيره
قوله يجب ان يكون موجوداً آه اي يجب ان يكون باقياً ووجوداً الذي يؤثر مقارناً
لوجود الذي هو اثره لا به الفدر كالف لانه ابراهم الوجه الاول لانه يكون احاطاً
السلسلة في مجتمعة في الرجوع فيكون المجموع موجوداً وما قيل ان مقدمة ابطال
السلسلة وجوب وجود العلة في جميع الزمان وجود المعدول في ابتداء
وجوده فقط ولا يلزم اجتماع العلل باسرها في الوجود وابطال التسلسل
منه عليه فممنه انه انما يجوز ان يكون العلة باعتبار وجودها في الزمان
الثاني مؤثر في وجود المعدول وعللة العلة بمجموعة مع العلة مع المعدول
انما يجب في ابتداء وجوده لاني جميع الزمنية فلا يكون علة العلة بمجموعة مع
المعدول وانما قلنا انهم لان علة العلة على هذا التقدير ليست علة
لما هي علة مؤثرة في المعدول لانه مؤثرة فيه باعتبار وجودها في الزمان
الثاني وعلة العلة منقطعة عنها باعتبار هذا الوجود انما هي مؤثرة في
وجودها ابتداءً وهي ليست للمعدول بهذا الاعتبار **قوله** فليس وجود
وجودها يتوقف على انها عن الآخر **قوله** اي يجب وجوده آه ان رتبة
اي ان **قوله** في الزمان متعلق بالوجود المستفاد من الابطال به كانه قيل
يجب وجود الذي في الزمان الثاني وليس متعلقاً بالابطال فيكون المعنى

192
المعنى ان العلة في الزمان الاول واجبة في الزمان الثاني الذي هو زمان حصول
المؤثر فانما منع كونه باطلاً في نفسه لا تسلسل حصول الابطال بدون علة فيه اعتراف
بمقارنة العلة المؤثرة لوجود المعدول وفي لفت بالباقي والذبح والى رفع
ما يرد من ان الفعل يكون الابطال في الزمان الاول وحصول المعدول في الزمان
الثاني بين ابطاله لاني الاضافة لا تحصل بدون الطرفين قلت انه ليس المراد
بالابطال والابطال بالامر الاضافي الذي يستتر عن العلة والمعدول بعد
وجوده بل بتحديد الوجود الذي من مقولته الفعل المتقدم على حصول المعدول
قوله ويتسلسل الابطال وهو باطل اما بالهدية لانه فم قطعاً انه لا
يعد رجوع صدور اثره من غير متناهيته واما بربطه لا يتوقف على هذه
المقدمة لانه يلزم المصادرة **قوله** لانه ليس موجبات ان الابطال امر
متعاقبة فلا بد له من علة انتفاء وتحقق ايجاب آخر ويلزم التسلسل
فتدبر **قوله** بل كان الابطال اي على تقدير المتناهي موجبات لزوم التسلسل
مطلقاً لانه اذا كان الابطال مع كونه متناهيًا ومقتضياً على وجود المعدول حتماً
لاجل استتباعه فكونه موجبات حال عدم المتناهي والمعية بطريق الاولى لانه
الاستتباع اخو فانما قيل ان الابطال موجباً على تقدير المتناهي
والقبلية كيف يستلزم كونه موجباً على تقدير انتفاءها فالجواب بغير
قوله واللازم التسلسل مطلقاً **قوله** لازم الاتفا اي عند العقل حيث
لا يجوز ان يكون موجباً لابطال لا يرد النظر المذكور بان يقال الابطال
وان كان مغايراً لحصول الايجاب المفهوم وهذه المتناهي يفتح ترتيب
بينها بالافعال في تلك رماه فتعذر نفسه فهو ما حصول الاثر في التي يرج فلا
يتوقف عنه او غيره في الخارج متقدم عليه فهو امر يجب حصول المعدول
في الزمان الثاني فيكون موجباً وتنقل الكلام الى الابطال الثاني واذا
كان غير حصول المعدول في الخارج ومقتضياً عليه كان موجباً لحصوله في الزمان
الثاني بخلاف ما اذا لم يكن غير في الخارج او لم يكن مقتضياً فانه ايجاب
ليس بموجب **قوله** وفيه ايجاب اي عن قوله فان قيل **قوله** فليس حصوله

لا يباينها اياه فلا عيبه اذ هي الايجاب **قوله** ولما امكن آه بان يقال هذا لا يستلزم
 ليس حصول الايجاب بل لان معنى ايجابها ان يكون الايجاب في الزمان الاول والمحل
 في الزمان الثاني الا ان المنع بينهما قريب من المكابرة لان الايجاب لا يكون
 ايجاباً فذلك قال مع قد ستر بتطرق وقال المصنف والاولى **قوله**
 بحيث لو ارتفعت العلة آه فلو كان حصول المعلول في ثلثي الحال ولا اتحاد
 لا اثنى وفيه يكون وجود المعلول في ثلثي الارتفاع العلة فلا يكون ارتفاع
 ثانياً لا ارتفاعاً **قوله** لانما يرد آه بان المراد في التفسير في الخارج سواء اخذ
 مفهوماً اولاً ولذا لم يقبل عين اتحاد العلة لان المقصد اعني اقترافها في الزمان لا يتوقف
 على الاتحاد ويبدأ برب ان الايجاب وصفة العلة وحصول المعلول حقيقة المعلول و
 ان فيه بقيد من العلة كما حقه ان مع قد ستر في تعريف الدلالة فكيف
 يتجه ان **قوله** تحت بعد ان واحداً اما لا يثبت اولاً **قوله** حقيقة ان
 بقوله بذلك الى ان قوله علمته فلم يعلم وكسرت فلم يكتسب فيقول الجواب
 بالستر اسباب التعليل والكم **قوله** فلا يباين من العلة حال عدم
 وهو المطلوب **قوله** من ان حصول وجودها موطن اتحادها اياه وان كان
 وجودها متغيراً لاثباته الى ما ذهب اليه المحقق النفاذ **قوله**
 او يثبت آه في اكثر النسخ بكلمة اوان رة الى ما اختاره قدس سره وفي
 بعض النسخ كلمة اذ التعليل يقع بين الآخرة حيث بعد عين الآخر كما
 خرج به سابقاً **قوله** انما جمع آه يقع ان ثلثي كسفي في السؤال على الايجاب
 حيث قال يوجد في الزمان وانما زاد الجيب الايجاب للتنبيه على ما ذكره
 وذلك لانه جعل ايجاد العالم مقابل الايجاب فيراد به ما عدا الخلق
 وهو الايجاد والاختصاص **قوله** وهو ان يستند آه يقع ان المقصود بالاطار
 هذا النسب كونه منسباً لاثبات الواجب لان حقيقة النسب ذلك و
 لان الى آه بهذا النسب **قوله** الابعدم جزء آه سواء اجتمع معه عدم جزء
 او اولى **قوله** اولى بان يكون مكن لا يجب اجماعه الى امور مفردة **قوله**
 ويكون كل واحد منها مكناً حتى تجا الى علة فيكون مقتضيات امكانه وجهاً

المقصد انما في الموقف الثاني
 التمسك

وجهات امكانه مفردة فيكون اولى به **قوله** وانا اوجدت في علة ايقا فيلزم
 تقدمه على نفسه بمرتبة ومراتب **قوله** فان جميع الاجزاء آه اشار باقائه هذا انه
 مع ان ما ذكر سابقاً من ان موجد الكل موجود لكل جزء منه كاف في اثباته ان
 التي رتبة لوجه جزء من اجزاء الى ان اثبات هذا المطالب لا يتوقف على ذلك كي
 لا يرد ما ورد عليه **قوله** ولا توارده آه بهذا ظهران انه بطل المذكور انما
 يجري في العلة المؤثرة اذ توارده واحد من احد النسب المركبة من
 العلة المؤثرة المؤثرة علة مؤثرة لكل مع كون كل واحد من الاتحاد علة في
 مؤثرة لاخر واعلم انه يمكن تفرير هذا البرهان بوجه اخر ووضح بان يقال
 لو تسلسل المعلولات الى ما لا نهاية لزم وجود مكان اجمع لجميع النسب
 بل علة لان علة لا تجوز ان تكون نفسها ولا جزءاً ولا اتحاداً بها لما ذكره
 الفلزم باطل فانه وسند **قوله** واذا استندم آه كما فيما نحن فيه فانه
 استندم وجود النسب عدم الاستناد او بعبارة اخرى **قوله**
 انما يطلق على المتشابه فذلك مجموع هو ما نحن فيه يقال انه يمكن وجود فله علة
قوله وهذا غيب ومفقور ولو لم يكن موقوف لا كيف يحكم عليه بانه غير
 متناه **قوله** لم يكن لا مجموع آه وهذا ظهران ايضا انه لا يجري في غير العلة
 المؤثرة **قوله** فيكون تلك السببية آه اي مجموعاً معلنة بنفسها قيل لا
 خفا في ان المعلول الذي هو بهذا النسب ليس علة الشيء من الاتحاد
 فلهذا لا يجرى ما قبله والتغير عنه بنفسها ساحة يقع انما ثبت خارجة
 عنها كما خرج به والمراد بالسببية المثل فهذا الاعتراض بعينه الاعتراض
 المتدبر يقول وهذا تبين فاما في آه وح لا يندرج الجواب فانه
 جواب عن كون الاعتراض باختيار كون علة الشيء نفسها حقيقة
 كما لا يخفى ويكون الترديد الآتي بقوله وح نقول جميع تلك العلة الموجودة
 آه فتبين لعدم احتمال العينية اقول قد عرفت ان المراد بالعلة هنا
 المستقلة بالثبوت اي الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه التأثير بالمعلول
 المذكور وان لم يكن فاعلاً معتبراً فيما يتوقف عليه وجود المعلول

يكون جزء منه مفعول هذا يقع كون هذه السلسلة نفسها من خبر يجوز كون الفاعل
 جميع ما يتوقف عليه نفسا فان دفع اليه بالكلية وكبرى مفاسد فذلك ان كل
 اكثر من ان يعنى **قول** يعنى انما كانت آه لا يلحق بها خبرها آه اى في تلك السلسلة
 نفس حتى يزعم تقدم الشيء على نفسه **قول** لا يلحق خبرها آه اى في تلك السلسلة
 غير الاحاد **قول** والاستنباط اى ان كل حيث قال فكل واحد من احاد السلسلة
 عنه ولا يلحق الجميع على هذا الوجه غير الا اذا لم يلحق اى عنه خارجة **قول** وهما
 متغايران اى التعليلات متغايران كون كل واحد والكلين متغايرين في المفهوم
 والاحكام الخارجة اما الاول فكل واحد واحد اى واحد كان من غير
 ان يكون معه آخر ومعنى الثاني واحد مع آخر وانما الثاني فلهذا قولنا كل
 واحد يشبه هذا الزيف دون كلهم يشبهه وكلهم يحل هذا الجرد دون كل واحد
 ونفى في اثبات التغاير انه اذا تحقق اوب تحقق ثالث فهو مجموع اب والجميع
 المركب منهما من الهيئة الاجتماعية الواحدة لها اذا تحقق تلك الهيئة في
 في الخارج بل المراد مودع تلك الهيئة ولو كانت الهيئة ايضا بوجه وذلك
 لاننا علم ضرورة انه تحقق منها ما كان موصوفا بالكثر والاثنية وهو
 الهيئة وهو بجزء كل واحد لان كل واحد مودع بوصف الوحدة وايضا كل
 واحد جزء وذلك الثالث كل مكان واحد واخذت انتى وجهه لان تحقق
 ثالث انما المعلوم ضرورة عود الاثنية والكثر والجزئية والكلية و
 يجوز ان يكون مودعا لتحقيق كل واحد من اوب والتغاير بينها بالانتماء
 وهو لا يكفي في تعليل بعدة موجدته واعلم ان اثنى روح قدس سنة قد قرر
 هذا البرهان في حواشى شرح حكمة العين بوجه لا يحتاج الى اثبات التغاير
 وطفه بالا زيد عليه وان ثبت فارجع اليه **قول** على اى وجه فرض آه
 انما ربه ذلك الى ان تعليل الجميع بالجميع ليس عين تعليل كل واحد من احاد
 السلسلة بآثر تحققه في صورته يكون الجميع الاحاد من اية معللة
 كل واحد بالآخر والى ان الاستدلال المذكور بطل الدور ايضا **قول** سوا
 فرض بل نقول تعليل الجميع بالجميع وان لم يفرض تعليل الاحاد **قول**

التراجع آه منع مع السند وهو في الحقيقة صورة نفس وهذا نوض في الجواب بعد اثبات
 المقدمات **قول** في السند **قول** على معنى ان لا يكون شريك آه قيل عليه ان اراد ان لا يكون
 له شريك اصلا لا خارج ولا داخل فلام احتياج اليه الى وجوده كذلك وان
 اراد ان لا يكون له شريك خارج فليس كل لازم لزوم كون ذلك البعض مشتركا
 في نفس جواز ان يكون ذلك البعض مجموع ما قيل المعدل عنه مستقلة بغيرها
 الى خارج الجملة ويكون عنه ذلك المجموع بما قبله باحد ويضمها فلم يندفع هذا
 التفسير الاعتراض الات ولم يبين فساد اقول هذا يرجع الى الاعتراض الثالث
 لان حاصلا ان تعليل الجميع باعتبار تعليل كل جزء منه بالآخر الا انه اعتبر الاجزاء
 بهذا الجمل متغايرة كل واحد منها سابقا للاحاد ووجه يعود امراس بقا بان مجموع
 تلك الجمل متغاير على واحد من الجمل لا بد له من عنه ولا يجوز ان يكون نفس
 لانه مع تقدم الشيء على نفسه ولا ضرورة لانه لا بد ان يكون نفسا عنه لكل واحد
 من اجزائه فيكون عنه نفسه فيكون خارجة عنه ويعزم الانقطاع **قول** لا
 تنازعة في المعلولات فيه حيث لا اذا فرض المبدأ عنه معينة صدقها
 مطوارة ومن ذلك معلول آخر ويضمها الى غير النهاية يكون كل واحد
 من تلك الاحاد سوى المبدأ عنه من وجه معلولا من وجه فتقول كما ان
 لكل واحد من تلك الاحاد معلول كذلك يكون لجمعها ايضا معلول لانه ليس
 عبارة عن كل واحد منها عنه فمعلول اما انه او ضرورة فينضم ما في الشيء
 عنه نفس بمرتبة او بمراتب واما خارج عنه والخارج عن جميع السلسلة التي
 فرضت تنازعة الى غير النهاية يكون عنه لا معلولا فينقطع السلسلة
 فخاصة البرهان جار في المعلولات البعثات ميتة ايضا وما قيل في وجه
 عدم الجريان مما انه لو شملت المعلولات من الواجب الى غير النهاية لم
 يمكن اعتبار ركونه الجملة واحدة في السلسلة ولا يتم ان عنه الجملة لا بد
 ان يكون عنه لكل واحد من اجزائها ازا كان بوجه اجزا الجملة غير
 متفكر الى عنه اصلا اى الواجب لم يفت فلام يزعم عنه الشيء لنفسه كافي اليه
 السلسلة في جانب العلة فوهم تحقق لانه اجزا للبرهان في جانب العلة

والكلام في اجزائه في جانب المعلوم **قوله** اي مساوية لها آه بلغ عدم المقارنة
لا يوجد في كل واحدة منها ما يوجد في الاخرى فلا يكون اجزا جزأ ولا الى خلا
ويكون وجود الزيادة كالعدم وحسب سفل وما قيل لانهم لزوم الثاني ان
اريد به توافي الجملتين بحد واحد لان الوجود المذكور كما يكون لاجل الثاني
يكون لاجل الثاني اي ايضا وان اريد به عدم المقارنة فلا يتم استحالة **قوله**
تكون الناقصة متساوية والمفروض عدم عدم تساويها بمف فقوله والزيادة
لا يزيد آه زيادة بيان يتم المذهب بدو **قوله** والزيادة على المتساوي اي
بمراتب متساوية **قوله** جبريانه آه فمذنبه باعترافهم بغيره مع ما آه
لا عدالة في افادة بطلان التسلسل في جانب العدم **قوله** لان نوح آه الكمال
لا سبق ان يقول كما في شرح المقاصد بان يفرق جملتان احدهما من الواحد
والثانية حافرة بمساواة وتطبق احدهما بالآخرة آه وان رج قدس سره محرو
مونة بضعف الواحد وبضعف ما فوفه رارا غير متساوية ليحصل الجملتان
المتساويان ويكون جريان التطبيق فيما اظهر ما فرض سابقا من تطبيق الوا
بالواحد وفي صورة النقص على كلام التفسيرين تطبيق الواحد بالكثر قد هذا
الفرق لا يجدي نفعا لان في كل منهما تطبيق المتساوي بالمتساوي فان استندم خلاف
المفروض في الاول استندم خلاف المفروض في الثاني والا فلا يتم **قوله** ان
جريان البرهان في الاعداد ليس باعداد لانا يسهل بالفعل اذ لا يقول به احد
من المتكلمين لان المبدء واداء متساوية خارجا واداءها وانما التفسير
لها تمنع من القوي القاصرة والاجمال لا قد وفيه فهدأ عن الله تعالى وفي
علمه تعالى متساوية ضوئية احاطة العلم بالوكذاف علم المبدأ والى العالمية ان
قدما بوجودها والعلم التفصيلي بها لا يتساوي بل جبريانه فيها باعتراف عدم
تساويها بالقوة باعتبار وجودها في المبدء والى رتبة الجزئية المتساوية
في الاستقار من حيث عدم الفرق من وجود الامور المتعاقبة في الزمان
الماضي حيث اعترف المستدل بجبريانه فيها وبين وجودها في المستقبل
اذ الموجود في كل زمان واحد من احاد التسلسل ولو كفي الوجود العرفي

195
في الوجود المتساوية كفي الوجود العرفي في الامور المستقبلية وحاصل الجواب ابد
الفرق بينها الوجود فاحاد التسلسل الجزئية متساوية تكون موجودة في نفس الامر
ويوعى التعاقب فممكن فرض التطبيق فيها فرضا مطابقا للواقع فيلزم احد المتساويين
بغلاف الامور الموجودة في المستقبل فانها لم يهبطها الوجود فليست الاحاد
موجودة في نفس الامر فرض التطبيق فيها فرض محال وعلى تقدير وقوعه انما
يستندم لتساوي ما فرض بغير متساوي او تساوي ما فرض غير متساوي ولا يخلو
في ذلك اذ الحال يوزان يستندم الى **قوله** فحينئذ رانها ينقضي اي على
تقدير توافيها وتطبيقها اجمالا ويحتمل ان يكون كلمة او نتيجة الى اما اختيار كل
واحد من التسفين من ولا يلزم الحال المترتب **قوله** فان ترتب هذين
آه في بعض التسلسل بصفة التقييد والمراد منه التطبيق وفي بعضا بصفة التقدير
والمراد منه المصور ان الرئيس الترتيب والترتيب بمعنى تقديم بعض الاحاد
على بعض او تقديمه معبراً عند المتكلم **قوله** ليسقط آه اللام للغاية اي
ينسقط ذلك النقص اما لعدم وجود الاعداد بالفعل كما هو التحقيق او لعدم
الترتيب لان جميع مراتبها مركبة من الوحدات وليس رتبة جزئية لما فوقها
كما في **قوله** ونلاحظ ما ذكره من كون امتناع التسلسل مشروطا بشرطين و
تخصيص التخصيص ان التطبيق التفصيلي يمنع في الامور الجزئية المتساوية
مطلقا فلا يجري في الامور المجمعة المترتبة دون غيرها كالحقنة **قوله**
فليست مجمعة لحب الخارج آه والواقع المذكور اذ كانت عارضا في
الخارج فيقتضي وجود الطرفين في الخارج متساوي الجواب ان الاتصاف بالواقع
المذكور اذا كان حقيقيا والحال كما لو اكرهته واما اذا كان اشتراكي فلا
يقضي الوجود الموصوف في الخارج بحيث لو اخطا العقل اشترع منه
الصيغة والواقع المذكور كذلك كالتعاقب فلا حاجة الى الاجتماع هو كفي
في الاستدلال فان كون التسلسل الجزئية متساوية في الخارج محال اذا
لاخطأ العقل واعتبر وقوع بعض الاحاد بازايا بعض حكم بان يستندم
احد المتساويين المذكورين واما ما قيل في بيان عدم اشتراط الاجتماع

ان وجود كل واحد في وقت كفي لا يلحقه وقوع كل واحد من الاقسام بالآراء
 الاخرى لان يكون التطبيق تدريجيا ممدوحا بان وان كان تدريجيا لا بد في كل
 مرتبة منه وجود الطرفين معا ولا وجود في السلسلة المتعاقبة الا لواحد
 فقط **قوله** اذ لا يلزم آية فيه ان اراد به لا يلزم وقوع واحد بالآراء ما كان
 نظيره في الترتيب من جملة الاخرى فليس كسلسلة الترتيب في ذلك ولا
 يخرج اية اذ ليس مقصودنا اثبات الاشياء التي هي طرف السلسلة
 بل اثباتها مطلقا وان اراد به ان لا يلزم وقوع واحد بالآراء واحد كما يدل
 عليه لمرارة ان يقع احاد كثيرة بالآراء واحد من الاخرى فمن لا يبعد كل الاحاد
 موجودة في المكان وقوع بالآراء واحد وذلك كاف في المقصود وجواز
 وضع احاد كثيرة بالآراء واحد لا يقدح في ذلك كما لا يخفى وبما ذكرنا لك ظهر
 عدوما قاله الامام في المطالب العالية انه استقرى بعد الافكار المتناهية
 مدة اربعين ايام متوالية على ان هذا القبط كاف في التطبيق ولا يتوقف
 على الاجتماع والترتيب فتدبر فانما خفي على بعض انظرين وتنهى بيان
 الاشياء المذكورة بمقتضيات يظهر فسادا محارضا **قوله** بحيط الى
 كل واحد منها يصح ان يكون طرفا فلا يرد الاشكال بالخواص المتوفرة
 المتبينة بصورة بين مبداء وبين الكليات البرهنية مع عدم تناقضها
قوله وبين عدة ما اى عدة واحدة غير معينة لابين كل عدة كما يقتضيه
 ظاهر الاخرات لعدم صفته فان التاكيد على كل عدة ليس جزءا واحدا فاف
 اية ما يفهم ما سبق **قوله** من جانب العمل لاسيما الجائز فان الكل
 زائد على الواقع جزئيين لكونه محصورا بينها **قوله** بينه اى بين الواحد
 وبين المعلوم الآخر الذي فرض مبداء **قوله** وليس ما ذكره آية اثباتا
 الى رفع ما قيل لا يلزم من تناهي كل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة بين
 المعلومين وعدة ما تناهى السلسلة بآية فان هذا الحكم من قبيل
 ان يقال ما بين اوب اقل من ذراع وما بين ب وج اقل من ذراع وما
 بين ج ود ايضا كذلك فيلزم ان يكون اقل من ذراع فانه غير صحيح

صحيح وانما قال ليس من هذا القبيل لان المبدأ فيها كونه واحد وهو المعلوم المعين بخلافه
 في المثال الذي ذكره فانه متعدي من موصوفات المثال الذي ذكره ان مع قدس سره
 مبداء ايضا **قوله** ان مجموع المسافة اعني ما مر بين مع جزء الاول لا مجموع ما بين فقط
 ليطبق المختل له الكلي فيه عبارة عن المابين مع المبدأ فلا يرد ما قيل انه
 لا بد ايضا من التقييد بقوله من جانب واحد والا فالجرح زائد على الفرع جزئيين
قوله اذ جعل الجزاء كما صورته الشرح قدس سره حيث جعل الجزء الاول
 بعض من المسافة وفسر المجموع بالمسافة **قوله** فيما حكم آية يعني ليس مراد المقص
 الحكم على اطلاقه فانه غير صحيح بل مقتضى بقية تعدير الزيادة على الفرع
قوله ان المسافة سوت الفرع آية اما اذا لم تساوى الفرع او تساوى
 مع الجزء الاخير فلا يكون زائدا عليه بجزء ناقصا عنه بل مساويا له ونظيره
 لم يتوصل **قوله** وان فرض المسافة آية لبيان الفائدة النفسية بقوله اذا
 جعل آية **قوله** عرش في شرح التلويحات بهذا التفسير ان العرش و
 التلويح استعماله عدة مواضع من هذا الكتاب ولم يبين مراده منها ولعل
 مراده بالتلويح البحث الذي صدر عنه وبالتلويح ما اخذ من الكتب **قوله**
 فكيف تصور الاختلاف في الواقع بين المعلومين وبين واحدة غير معينة
 غير متناهية عددا فذلك الحكم بالخصارة بين الحاضرين قال المحقق الاواني
 بهذه المقدمة ان وجوب توسط الكل بين المبدأ وواحدة ليس اصلي من
 المطلوب حتى ثبت بان او يتبين باعية بل يكاد يكون بينه ولامع لاشكال
 الا احاطة التناهي وليست شوي كيف جرى الخفا في هذا المطلوب مع
 جلاء تلك المقدمة انتهى ولا يخفى على الفطن ان المتبينة بتناهي المابين باظهار
 والمتبينة عينة تناهي الكل بعدم زيارته لا بقدر متناه واولا اصلي
قوله تكن صاحب القوة القدسية آية اى الحكم ان كل ما عدا واحدة منها
 داخل في هذا الحكم وان لم يتبين تلك الواحدة **قوله** ولا يجري في المقادير
 الا اذا زادت ذلك لان خلاصته ان فرض التناهي عددا يستلزم التناهي
 عددا فلا بد من احاطة ريعه العدد **قوله** جاز فيها بدون آية بان يقال لو

لو تسلسل مقدار الى غير النهاية فليكن مقداراً واحداً من بدا معين الى غير
 النهاية وثانيها الى فوقه بقدر معين وتطبق الاول بالثاني فاما ان ينقطع احد
 فيزوم تنامي ما فرض غير متناه اولاً ينقطع فيزوم من واه الجزء لكل **قوله الرابع**
 لو تسلسل آه او ر عليه ان العينة والمعدنية اعتباراً من عقليتين واهربان
 انما يتنهض اذا تحقق غير متناهيتين وهذا لا يكون في الخارج ولا في الوجود
 التفصيلي ولا الاجمالي اذ لا امتياز فيه فلا يتحقق واحد بالعينة والآخرة
 اقول على تقدير تسليم المعدنية والمعدنية من هذه الامور الالهي رتبة
 في انصاف الاشياء بها في الخارج انصافاً انتزاعياً اي كونه بحيث يقع ان
 ينتزع عنها العينة والمعدنية ولا بد من كفاية في هذا الانصاف و
 تنافها فيه **قوله** واذا فرض التسلسل غير متناهية يزوم زيادة واحدة
 على الاخرى باعتبار هذا الانصاف فتدبر **قوله** وهذا الوجه جارياً في تسلسل
 المنفصلات على ان كانت او معلوميات مجتمعة او متعاقبة فيجري
 في الحوادث الغير المتناهية التي اثبتنا الفلاسفة في ربط الحوادث
 بالقديم لا تصاف احاداً بالبقية والمسبقية مع تنافها في جانب
 الاستقبال فلو تسلسلت الى غير النهاية في جانب الماضي لزوم زيادة عدد
 المسبقيات على عدد البقيات وهو يستلزم بطلان انكافونيتها **قوله**
 وبالجملة آه ومن هذا الظهور ان هذا البرهان لا يجري في التسلسل من الجانبيين
 لان كل واحد من احاد تلك التسلسل موصوف بالعينة والمعدنية فلا
 زيادة لقدر احد المنفصلتين على الاخرى وما قاله بعض انظرين ناقلاً
 من المحقق الذواني في بيان فيه من ان اذا اخذنا من تلك التسلسل
 سلسلة غير متناهية من معدوم معين ونهايتها في العلل الغير المتناهية
 فلا بد ان يكون عدد العقيقت والمعلوميات الواقعة في تلك المقطعة
 متكافئة ضرورة ان العينة التي تصاف بالمعدنيات الواقعة فيها لا يمكن
 ان يكون فيها تحت تلك المعدنيات وهو لا يرفع فيه حيث لا يمكن
 في تلك القطعة مضابفة للعينة التي قبله في المعدنية التي في المعدنيتين

المعين الذي اخذ مبدءاً مضابفاً للعينة التي في العينة التي قبلها واسطة ومسلم
 جزاً وليس شيء من احاد التسلسل غير موصوف بالعينة فلا زيادة العدد والمعلوميات
 على عدد العقيقت تنج بسنن على بطلان انكافونيتها المستلزم لبطلان انصافها في خلاف
 ما اذا كانت التسلسل متناهية في احد الجانبيين فانه نصف المبدأ بالمعدنية فقط
 او العينة فقط وسائر الاحاد موصوفة بما فيه من واحد على الاخرى فينبطل
 انكافونيتها والخاص ان خلاصة البرهان التسلسل لا يزوم زيادة عدد
 احد المنفصلتين على تقدير التناهي وهي لا توجد الا اذا فرض التناهي في
 جانب واحد **قوله** الفرق آه انما تنافوا لذلك بالشر الكهانه توقف ان اثر
 على وجود كل منهما مع عدم التأثير **قوله** نوع من التجوز باقائه لازم التي مقامة
قوله وبيان احكامها في المنصاف منها لان البياض اب بق بفتح الكسف
 والتغير وهذا المعنى الاتيان بالذات وليس لفظ البياض معنى شاملاً لها **قوله**
 وفيه ما في جعل التعريف من المتأخر اما عقلياً او عملياً للمسئلة على
 التلوي **قوله** صفة آه المراد بالصفة الموجودة بنا على عدم التغير بتغير الحال
 بالمال كما هو رأي الاكبرين او انما يتبع ما ذهب اليه ابو باسم من
 تغير الاحوال الاربعه بالي الخامس **قوله** بوجبه لك الصفة اي قبا
 حكماً اي اثر ان ترتب على قبا ما بان يتصرف ذلك الحق به ويجري عليه **قوله**
 فانه لا يكون تعييل للافراج المفهوم من الخروج **قوله** فانها عتق آه فانها
 صفتان حقيقتان قائمتان بذاته تعالى موجباً لالين العالمية التلوي
قوله لعدم الواحد منها آه الموجبة العالمية والقادرية والاسودية والايمنية
قوله اي ثبت آه فسر الوجود في الموضوعين بالثبوت لان الكلام في الوجود
 انما ثبت **قوله** والمراد آه اي ليس المراد منه مجرد التعقيب بل على وجه
 التزوم العقلي بناء على عدم ان المطلق يعرف الى الحاصل **قوله** الاحوال
 آه تعييل بحكم مفهوم من انما كان هذا التعريف على اصطلاح
 مثبت في الاحوال دون تنافها لان المثبتين كلهم فائون بما يفهم من هذا التعريف
 دون التناهي **قوله** لا يقولون اي لا عينة ولا معدنية فيما سوى ذاته تعالى فضلاً

المقصود انما هو
 المقصود انما هو

عن ان يكون بطريق اليجاب وانزوم العقلي اصلا لا للوجود ولا لشي اما عدم العقلة
للاحوال فلا يرد عدم قولهم بالمال واما عدم العقلة للوجود فلا تستند الموجودات كلها
اليه تعالى **قوله** بلا وجود شي انساني وبيلا لواقع **قوله** ومثبت الاحوال منهم آه
جدة مستنفقة وكذا لم يدخلها في جزان دفعا لقولهم المناقاة بين القول باليجاب
المعاني للوجود وبين هذا القول ايهم بواقفون انما فيه في استناد جميع الموجودات
اليه تعالى مع قولهم بعينه المعاني للاحوال لان الاحوال ليست من الموجودات
قوله بشرآه اي هذا القيد بيا لواقع وليس احرازيا **قوله** وهو في
لاستماع قيام ما ثبت بما لا يثبت لاصلا **قوله** ولان المعدل مستحق آه
وما نوههم من الدور من غير معدله كونه راجعا الى العقلة فوهم لانه راجع الى ما
وانما ثبت باعتبار انه عبارة عن العقلة **قوله** اعتبارا لتعقيب لانه زمان
ببطل قوله بالانصال **قوله** وايضا آه هذا القيد لم يذكره المصنف لكنه واقع
في اصل التعريف ونظرا واثار قدس سره وروا ومما نوههم من ان
هذا الزدنا نتم اذا كان تعريف العقلة الحال بمفهومها كالتعريف ان بقا اما
لو كان تعريفها لمطلق العقلة كما بشر به ترك لفظ الضميمة فلا فليس بشي
لانه يخرج عنه العقلة الثانية ولا يصدق على شي من افرادها قصته اذ لا
يجاب في شي منها ما لم يعبر عنه وجودا شرطا ويخرج الواجب تعالى
اذ لا يجاب **قوله** ولا شك ان ليس آه وبعدة رخصة بان شاع المقتضى
ما به يصح ان يقال هذا القول **قوله** عندهم اي عند بعضهم وانما في الب
قوله اكثر اصحابنا اي من منبتي الحال اذ لا حكم عند انبانيه فضلا عن
التعدي **قوله** اي لا يكون العقلة آه لا كان المتبادر من نسبة عدم التعدي
اي الحكم انه لازم له بمنع مغا رفته عنه فيكون ثبوت العقلة بمنزلة ثبوت
الحكم له ولا يجوز خروجه عنه والمقصود ان ثبوت الحكم يستلزم ثبوت العقلة
ولا يجوز خروجه عنه ردا على القائلين لجواز ثبوت الحكم بدون ثبوت العقلة
كما سيجي في شرح قدس سره بما هو المقصود واث راي ان المراد بقوله
لا يتعدي عقلة انه لا يفرقه لاستلزامه لكونه مشروطا به وما قبل انما فتر

فتر هذا ان المتبادر منه ان يكون العقلة قبل البتة ويكون الخلاف في ان حكما هل
يتعدي عقلا او لا فلا يصح **قوله** وانكره البصيريون من ان المعتزلة لان الارادة ان
هي العقلة ليست في محل عندهم واما على تفسيره فيصح ذلك القول لان الارادة
خارجة عن المحل الذي اوجبت له الحكم به فيرو عليه انه على تقدير تسليم كون المتبادر
منه ذلك لا يلزم ان لا يصح **قوله** وانكره البصيريون فان الحار ذلك المخرج يجوز
ان يكون بالحار عدم التعدي ويجوز ان يكون الحار لزوم المحل ولو لا ذلك
لما صح قول الشيخ قدس سره وانكر البصيريون عدم تعدي حكم العقلة عن غيرها
قوله خارجة عن المحل آه اي لا يكون حالة فيه كما هو المتبادر من الخروج عن المحل
سواء كانت حالة في جزئه او في امره بآه له او لا يكون حالة اصلا فلا بد
ان العقلة ليست خارجة عن المحل عند المعتزلة القائلين بتعدي الحكم في نواحي
الشي كونه حاصلة في جزئه فلا ينتمين هذا التفسير له وبعدهم **قوله** ولم ينظر
آه ات راي ان المنقول منه يجوز عدم اشتراط القيام من غير تعيين شي من
الاحتمالات الثلاثة المذكورة **قوله** ان لا يكون قائمة بمحدود بان لا يكون
ايها محل كما يدل **قوله** قائمة بذاتها وهذا كقولهم في سائر الصفات فانها
قائمة بنفسها كونه عين الذات وكقول افلا يكون ان عدم تباي صور قائمة
بذاتها فاما هو غير قائم بذاته في اعلام الامكان قائم بذاته في ضبط الواجب
قوله لاستحالة قيام الاحداث بذاته تعالى دون المتجددات لان الاتصاف
بلا اشتراعي وليس بحقيقي حتى يلزم من قيامه به حدوث القديم او قدم الحاضر
فلا بد الا لكان بقيام المراد به المتجددة بذاته تعالى لحدوث الارادة **قوله**
لانما ليست آه يعني ان الحياة متحركة بالنفس التي في انفسا المتبقية التي هي
عقلة الحكم بتعدي في نواحي الحياة فلو قلنا بالتعدي فيها يلزم ثبوت الحكم مع
انقضاء **قوله** واللازم التمسك لا شاع اشتراط الشيء بنفسه ولما به
استلزم الدور والتسلسل انتهى به **قوله** وان نسبة الى جميع الحال اي العقلة
للعالمية فلا بد انفا وتجب العقول وعدمه وفيه استناد النسبة
لم يكن في **قوله** لجواز ان يقوم بعضها بنفسه فلا يصح قوله وبطله انه عرض

وجود الجبر عند الردية اي بصفته روية اذا العلة يجب ان تكون موجبة وكونه
علة موجبة لا ينافي ما في الالهييات من ان المراد بالعلة المتعلق **قوله** وكونه
مربيا عطف تفسير روية على انه مصدر المجهول **قوله** وانما يجزئه آه لا يفي
اذا كان محقق العلة بها يتأهل الحكم **قوله** ليس كذلك فلا يلزم منه بطلان قيام
العلة بمحقق آخر مطلقا **قوله** اي بيان آه اي ليس التمثيل بالمعنى المصطلح وهو
ظاهر **قوله** يوضح ذلك انما احتج كونه تمثيلا اي الاضاح لانه بظاهر الاحتجاج
يسري الخلف اذا حصل انه لم يبق العلة كما لعدم محقق الحكم فاما ان يقدم تفسير
او يمتنع آخر وكلا الامرين باطلان لكنه في الحقيقة بيان للمدعي بطلان جزئي لان
قوله وهو باطل بالضرورة انما يجري في العلم دون سائر الصفات حيث
يجوز تم فاعلية الابداء تعالى بالصدق الذي ليس قابلية والمقدورة و
او نحوها بالعلم والقدرة التي ليست قائمة بالمعلوم والمراد **قوله** جوزتم اعتبارها
الاشعة انما يكون بالمال كونه تعالى فاعلا والفعل به بفتح الفاء المراد
اشكون ليس قابلية لانكم لا تقولون بقيام اشكون بانه تعالى بل هو عين
المكون عندكم فتدبر فانه ذلك فيه الاقدام **قوله** وكذا الامر آه فان منكم
ان الامر والشيء موجبان للحسن والقيح بحيث يقع الترتيب بالغايتها فاعلا
او حسن ونهى بفتح **قوله** ولا قيام آه لان العلم والقدرة والارادة والامر
والنهي قائمة بالعالم والقادر والمريد والامر والنهي **قوله** من قال منا
آه كالتعاضد وجهه الاشعة **قوله** ومن قال آه كالتعاضد الاشعة ومن
نعمه **قوله** لم يجعله علة لردية وانما استدل على صفته روية تعالى بطريق الاستدلال
لما لم يكن بالزيادة كما نقده انما قد سلسله عن الامة في مباحث الردية
قوله وقيام جز من العلة اثبات الكلية المقدمة الممنوعة اي امتناع
القيام بمحقق آخر بضم مقدمات آخر بطلان كون محقق العلة جزء بمحقق الحكم
قوله اذا قام العلم اي العلم التقديري بشئ معين في وقت وقام الجبر
المركب بذلك الشئ المعين بجز آخر في ذلك الوقت وانما فيه الجبر المركب
ليكون العلة من موجودا واختراجه المتعلق والوقت اذا استحال في كون

فيكون شئ عالما وجابلا بانفس الى سبب ولا في وقتين كمن اعتقد قيام زيد
في وقت ثم اعتقد انه ليس بقيام في وقت آخر والحال انه قائم في الوقتين **قوله** لا
يقال بهذا منع بطلان الثاني بسند انه لازم على تقدير قيام وهو قيام العلم و
الجبر كجبرين متين والحال يجوز ان يستلزم المحال **قوله** لتصادمهما آه والخالف
ان كفاه مجرد جواز كونه تقدير محال الا انه لما كان ادعاء من غير دليل عليه كما
لا طرأ في كل نفس استثنائي يستغنى عنه نقيض الثاني اياه بان بينهما تضادا
باعتبار نفسا والحكمين بناء على المفروض المتنازع فيه وهو على تقدير الحكم غير
محقق العلة **قوله** جازم لانه يمتنع انما يمكن في ذاته فحق تقديره وحقه لم تعد
حكمه الى السلك يلزم اجتماع التذنب **قوله** امر ممكن اذا اراد ان على تقدير قطع
انظر عن التقديري يكون قيام كل منهما ممكن في نفس الامر ممنوع وان اراد ان على
ذلك التقدير يكون ممكن عند التعقل حيث لم يحكم العقل باشياء منسوبة
لايجدى نقلا لانه لا بد من امكانه في نفس الامر ليرتب عليه لزوم المحال في تقدير
الامر **قوله** وقولهم آه اعتذار عن ترك التعرض للجواب عن الاعتراض انما
مع نوح الجواب على ما يوضحه **قوله** بان امتناع تقدير الحكم آه هذا الحكم اخضر
من المدعى لان المراد منه امتناع تقدير الحكم عن محقق قيام به الصفة كالكلمة
زيد بعلم عمرو والمدعى امتناع تقدير الحكم عن محقق العلة مطلقا سواء كان
له محقق او لا ولذا تعرض في الاحتجاج لنفي كون العلة قائمة بنفسها فان قيل
ان الضرورة بناء في الاحتجاج واهم **قوله** والتمثيل للتوضيح لا للاثبات فالتمثيل
بانه لا يقع الكلية كما بهرة **قوله** وقد مر مثله آه حيث ذكر انه قال بوضوح الفصل
ان اشترك الوجود بديهي ومنه كما بهرة لتفاوت بينهما في الابدان والحق
بهما في المقصود واللفظ مثله **قوله** صفة اعتبارية اذ لو كانت موجودة
لزم تسلسل الفاعليات **قوله** حكما اي ثبوتيات **قوله** العلة وجودية
اي موجودة في الخارج كما يدل عليه الوجودات الثلاثة المعارضة **قوله** بل
لا بد آه اضرب على المتن لان عدم كون العلة نقبا حرضا لا يستلزم كونه موجودا
لجواز ان يكون احرا ثابتا **قوله** او وجوديا اي موجودا بان على امتنع تعليل

الحال بالان لان العلة لابد ان يكون اقوى في الثبوت من المعلول كما عرفت في تبارك
القول بالان انهم قسموا الحال الى معقل كما مر في تفاسير القول بالان لانهم
قسموا الحال الى معقل الضعفة موجودة والى غير معقل وان ما نقل عن ابى باسم من
تفسير الحال بالان لم يثبت بل نقل عنه ما ينبغي **قول** اذ لا رتبة لاحد منهما الى
العلم والجهل على الآخر لكون كل منهما معدوما فاذا جاز ان يكون العلم المعدوم
علة لامر بشئ اى العالمية لزم كون الجهل الذى هو معدوم كونه علة لغيره
عدم العلم علة للحكم العدمى وهو اى عالمية كونه علة عن عدم العالمية
بطريق الاولى بخلاف ما اذا قلنا ان العلم الموجور علة للعالمية الثابتة فانه
لا يلزم كون الجهل علة للجهلية لزم به العلم على الجهل من حيث الوجود فيجوز
ان يكون علة بخلاف الجهل فانه معدوم ولا يصح علة لشيئ **قول** فاذا عدنا
بما عني ان المتقابلين يمتنع اجتماعهما لا ارتفاعهما **قول** كان الجهل عالما وجائلا
بناء على عدم الفرق بين علمه ولا علمه **قول** قلنا آه حاصلة انه فرق بين
لا علمه وعدمه والفرق بين العلم والعدم **قول** واربعا فلان اجتماع
آه ينع ان مقدم الشرطية اى **قول** فاذا عدنا ما عني ان يستلزم الخ
اذا عدم كل منهما يستلزم وجود الآخر فلا يمكن اجتماع عددهما **قول** وتناف
حل التضاد على المعنى التقوى ليعم القريب اذا تحقق النفي ولا يقتضى استبعاد
ارتفاعهما بخلاف الثاني **قول** فان قلت آه تحرير الاستدلال المذكور
يندفع المنعان وحاصله الاستدلال بالعلم والجهل المركب ينع لوجازة
العالمية بالعلم المعدوم لجازة تفسير العالمية بالجهل المركب لا
المعدوم اذ لا فرق بين العالمية والجهلية لكون كل منهما حكما ثبوتهما و
لا بين عليتهما لكونهما معدومين فاذا اجتمع هذا العدنيا اى النصف من واحد
بهما لزم كونه عالما وحاصلا متافعا فندفع المنع الاول لاعتبار ثبوتهما لشيئ
واحد والثاني لعدم كون احدهما عدما لآخر **قول** قلت لا يلزم آه حاصلة
اشح يكون الشرطية اتفاقية اذ لا علاقة بين المقدم والثاني بخلاف
ما اذا اعتبر الجهل البسيط فالاحكام تكون لزومية كما عرفت مع ورود المنع

المنع الثاني لان العلم والجهل متقابلان وان لم يكن احدهما عدما لآخر **قول** شرط العلة
بما هو آه بناء على ما ثبت من امتناع نفى الحكم عن علة **قول** ينع وان اردت
الث رة الى ان كلمة او للتخيير بين ارادتها فيقول الى معنى الواحد **قول** فيكون
كل وجود كذلك منه منع ظاهر **قول** اى كونه علما اى حقيقة العلم غير عدما
بصفتها النفسية كما هو الشئ في عبا مانهم **قول** العلة العقلية اى كلامنا
فيها اى علة الحال لا العقلية مطلقا اى ما يكون علة بالجهل العقل فانه لا يجب
ان يكون مطردة منعكته الا ان تكون موجبة **قول** دون الشرعية بيان
لفائدة التقييد بالعقلية **قول** يستلزم وجود ما ينع ان معنى الاطلا والاعتدال
في الوجود وما ذكر من الشرطية بيان للاستخدام اخيت مقامه وكذا الحال
في الانعكاس **قول** مما لا خلاف فيه لان الاجاب ما خور في مفهوم العلة
قول بلا علم وقدرة اى زائدة على ذاته تعالى بل تلك الصفات نفس ذات
تعالى **قول** فعد المباني فان مقارنة الطرف مع المظروف اشده من
مقارنة المجاورة **قول** اى رة الى ما ذهبوا اليه اى المعتزلة **قول**
والى جوابه آه قال المصنف في المصنف الرابع في الصفات الوجودية الثاني اى
من احتججانه المعتزلة على نفي الصفات عالمية وقادرية واجبة فلا
يحتاج الى اية وال جواب ان العالمية عندنا ليست اقرا وارجاهم العلم
ففيحكم بانها واجبة وان سلم فالمراد بوجوبها ان كان امتناع خلقها ذات
عنها فذلك لا يمنع اسنادها الى صفة اخرى واجبة ايضا وان اردتم انما
واجبة ذاتها بطلانها ظاهرا انتهى ونبه ان مرادهم انما مقتضى ذاته تعالى لا
تجوده تعالى فلا يحتاج الى غير ذاته تعالى **قول** ولا يصدق عليه عطف
على يصدق معه الحكم اى ايجاب العلم للعالمية يصدق معه العلم المذكور و
لا يصدق معه عكسه فالعلم بعدم صدق العكس مستفاد من ذلك العلم المذكور
نعم عدم صدق العكس المذكور بالضرورة من غير استفادة من ذلك
الضرورة ومن لم يفهم قال ان **قول** ولا يصدق مستفاد من مقتضى عما قبله
والا لكان داخلا في العلم المذكور اى اى بى فيكون **قول** ونعم القدر

الى الفرق بينهما ثم انك قد عرفت انه يمنع توقف ايجاب الحكم بعد وجود العلة
على شئ فما يحصل هو شرط الحكم يكون شرطاً بوجود العلة فلذا لم يتوقف بعضها
الوجود بشرط العلة وفي بعضها بشرط الحكم كما يظهر لك بالتأمل **قوله**
لا ما يورثه اشارة الى ان الفرق **قوله** لا يمنع بشرط الا ما يتوقف آثاره
فلما ورد منع الحكم **قوله** لا بد ان يكون وجوداً وانقضاءً كما كشف عن الوجوه
الشرطية اي بدو واسطة فظهر انقضاءه الى المتعذر والمركب وعدم ورود ان
اذا المركب ايضاً شروطاً فيكون متعزراً **قوله** كما عرفت من العلة صفة توجب
بحدوثها **قوله** قد يكون شرطاً اي للحكم من حيث يتوقف وجود العلة
عليه وذلك اذا كانت العلة قائمة بما يحصل الحكم وكل ما هو شرط لوجود
العلة شرط للحكم وقد لا يكون شرطاً للحكم بما يوجب كون العلة خارجة
عن محل الحكم وانما يتوقف بالحيثية لا امتناع توقف ايجاب العلة على شرط
قوله قال بالقاضي ومعنى بالتوقف الماخوذ في تعريف الشرط عدم جواز
وجوده بدون الموقف عليه على ما سبق نقلاً عن الاربعين في المفاهيم
الاول من الفصل الاول في مباحث المتكلمين في الالوان **قوله** فان
قيام كل منها الى القيام الى من العارض لكل منهما يمنع بدون القيام الى
لا حيز يقع استدلال كل منهما الآخر فمقتضى لا دور بينهما لان توقف كل
منهما ليس على خصوصية الاخرى **قوله** مع انقطاع ذلك التعلق الاول
يبقى ليس بشئ فعلق انما يترتب من مقتضى الحاصل **قوله** من تغير الذات
المراد من الذات ما يقابل الحال اي من الامور الموجودة اصالة **قوله**
وهي لا تغفل اذا العلة بالمنع المذكور لا يكون الا بالحكام **قوله** بخلاف
الاحكام فانها تغفل **قوله** والشرط قد يكون معلولاً ليس بهذا واحداً
من جنسها لانه ليس مستقلاً عما قبله بل معطوفاً على مجموعها و
مدحوله اي معنا مقدمة مما دقة في نفس الامر وهي ان الشرط قد يكون
معلولاً بظهور الفرق بين علة الحكم وشرطه بان العلة لا تكون معلولة اصلاً و

والشرط قد يكون معلولاً بظهوره وانما يكلف على ما يستفاد من المتن لان وجود الشرطية
الحكم وعدم وجود العلة لا ينافي الفرق بين علة الحكم وشرطه اذ الفرق انما يحصل
بان يكون لاهل الحكم لا يكون **قوله** بن انقضاء آية ضرب من عدم الاتفاق لانه في
الاختلاف فلا يخلو الفرق بخلاف الاتفاق **قوله** وقد اختلف آية فان ثبت الاول
من الاثني عشرين بعلوثة بمقتضى موجودة من المعسرة فيقوله سوى الاشياء فان
يعلون الحال بالمال بناء على ما نقل من ابي ناسم **قوله** اني هي اعم آية ولذا لم يقل
من نفسه وتقييم الا اعم قد يكون ما يتوقف عليه مباحث الاختلاف كما يلاحظ فيه
فلذلك جعل مقدمة لها **قوله** وقد يورث في تعريفه كما سبق في قولهم العوض ما كان
صفة لغيره فانه لا يكون الصفة اعم **قوله** الصفة التبوته اي ما لا يكون اتب
معتبراً في مفهومه **قوله** نفسية اي منسوبة الى ذات الشيء ونفسه غير زائدة
عليه في الخارج **قوله** بل على الذات دلالة الاثر على الموصوف كونها ماخوذة من
نفس الذات والمراد ان الذات ما يقابل المعنى اي ما يكون قابلاً بنفسه **قوله** دون
معنى زائدة اي لا يذلل على امر قائم بالذات زائدة عليه في الخارج وان كان
منها في المفهوم فلا يتوهم انه كيف لا يكون دالاً على معنى زائد على الذات
مع كونها صفة لهذا فظهر ان الصفات التبوته لا تكون نفسية لانه يستلزم ان
تكون الذات عين السبب في الخارج **قوله** بالاحتياج وصف الذات اي توصيف
الذات به اي ملاحظة امر زائد عليها في الخارج بل يكون مجرد الذات كناية
اتشاعها منه ووصفه بما هو هذا المعنى لا يجوز ان يكون السبب صفات
نفسية لاحتياجها الى ملاحظة معنى ملاحظة السبب الكلية **قوله** تدل على
معنى زائد على الذات اي يدل على امر غير قائم بذاته على الذات في الخارج و
لا شك ان السبب لا يدل على قيام معنى بالذات بل على سببه **قوله** بناء
على الحال فانه صفة قائمة بوجوده فيكون دالاً على معنى زائد على الذات فلا يمنع
كونه صفة نفسية بذلك المعنى مع كونه بعض افراد منها كما هو بهرته واليتو
السواد بينه **قوله** ما لا يمنع توهم آية اي لا يكون توهم الارتفاع صحيحاً
طبقاً للواقع ولذا لم يقل ما كان يتوهم فان التوهم ممكن بل واقع كمن

شئ
منه
الشرطية

ما في نفس الامر **قوله** ولا يمكن تصور انتفاء آية تصور مطلقا فلا ينبغي ما تقر
 من انه يمكن تصور انقضاء التلازم عن المدحوم وان كان المقصور محالو بخلاف الذي
 فان التصور فيه كالتصور محال **قوله** الى اربعة اقسام بنفسين الاول الصفة البتوتية
 اما ان يكون اخف صفات النفس هي الصفة النفسية او لا فهي اما ان تكون معلنة
 بمعنى زائد على الذات فهي المعلنة او لا تكون معلنة كالعدم والقدرة من والعالمية
 والواجبة تعالى فتلي بتحقق الواسطة بين النفسية والمعنوية والثاني
 النفسية اما ان تكون حادثة بتأثير الفاعل وهي الحوادث او تابعة لها من غير
 تأثير مجتدة فيها سواء كانت معلنة بمعنى زائد او لا والصفات النفسية خارجة عن
 العتبات **قوله** وهي التي زادنا مع قدس سره لفظ وهي التي رزق الى ان
 الموصول مع الصفة خبر بعد خبر لقوله هي التي الحكم الصفة النفسية انما في التوضيح
 وليست صفة نفسية لا يخرج شي فان اخف وصف الشيء لا يكون الا ما يكون
 ما حوزا من تمام العالمية بخلاف ما حوز من الجنس فانه اعم منه صدق والمأخوذ
 من الفصل القريب فانه اعم مفهوما وان كان مساويا من حيث الصدق
 كالتأليف والاشتراك **قوله** ولم يجوزوا ان لا يمنع ان يكون لشي واحد ما
 ما بين **قوله** ولم يجعلوا آية هذا الف بصفة والاولى التوضيح لها **قوله** الصفة
 اللازمة وعلى هذا الاواسطة بين النفسية والمعنوية **قوله** بمعنى انه لا ينبغي ان
 يتصرف في المجرى والمعدوم مطلقا كما يتبادر الى الفهم **قوله** منها بخلاف عالمية
 الواجب تعالى وقادريته فانما غير معلنة بمعنى زائد على الذات عند فهم التوضيح
قوله مع ان المدحوم لم يظهر فائدة هذه الصفة مع ان الكلام قام بدونها
 لانه اذا لم يكن ثابته على عدم لم يكن عندهم صفة نفسية لان ثابته كائني
 الوجود والعدم **قوله** وهي التي لا تحقق آية بهذا بناء على الصفة النفسية والذات
قوله ولا يتصرف آية احراز عن الوجود **قوله** ولاننا نرى آية الى اصابة **قوله** و
 كون الامر انما يكون هو الصفة المحصورة طائفا بلفظ استعدا **قوله** بما يفتي
 لحدوث العلم وكذا لا يتصرف على اباري شي من الضرورة وانما **قوله** ما
 كان مقورا آية وارادنا مقدورا فخره عندهم بناء على انهم فسر والارادة

هذا هو المقصود من
 الاستعداد في النفس

الارادة تمثيل شيع اعتقاد النفس لا بالصفة المرتبة فلا يرد انه لو كانت الارادة مقدورة
 لزم تسلسل الارادات **قوله** كما سنوضح في بحث امتناع قيام الوض بالوض **قوله**
 وهو مقصود آية انما ان يخلق كهيئة ما بالوجود **قوله** بصفات آية فانما ليست باوصاف
 بناء على ان الوض قسم الحادث مع صدق تعريفه عليها اذا قبل بالغيرية بين الذات
 والصفات والاف في رتبة تعريفه **قوله** ولا يقوم آية بناء على قولهم بان
 اثبت في عدم وذات المعدومات من غير قيام بعضها ببعض فانه من خواص
 الوجود لا عند بعضهم فانهم قالوا بالصفات المعدومات ان ثابته بالصفات
 المعدومات ان ثابته وقد مر ذلك **قوله** اي فاما الجوهر فانه يفتي بها الجوهر اذ
 الوض لا يبقى زمانين عند فهم حتى يطرد الف كما ينبغي في المقصد الثالث من
 لم صدق الثاني من موقف الجوهر **قوله** والامتناع آية رفع لا يتوهم من ان
 من وجها لا يفر لانه لا يطلع الوض عليه يعني ان عدم الاطلاق نارا لا يوجب
 عدم وجودها منه **قوله** فامتناع اذا وجدت آية انما في فهم الوجود الممكن الى
 الجوهر والوض ووجود الجوهر بالوجود لا في الموضوع ولا ورد عليهم الاشكال
 بانه يلزم ان لا يكون الجوهر الحاصلة في الذات من جوهر كونه موجودا في موضوع
 مع ان الجوهر جوهر سوانسب الى الادراك العنفي او الى الوجود الى ربي قاي
 المراد ما ثبت اذا وجدت في الخارج كانت لاني موضوع الى لا يفتي به الشيء
 المحض في الخارج الذي ليس في موضوع بل لو وجد لم يكن في موضوع سواء
 وجد في الخارج او لا فان تعريف شامل لما ثم انما اعتراض ايضا كونه موجودا
 بالفعل في موضوع ولا منافاة بين كون الشيء الواجد جوهر او عرضا بناء على
 ان الوض هو الموجود في موضوع لا ما لا يكون في موضوع اذا وجدت كذا
 قاله المحقق الذي في حواشي القديمة في بحث الوجود الذي في رتبة من
 جاء بعده ونقص عدم اشتراط الوجود بالفعل في الجوهر حتى قال بعضهم ان المركب
 الخبيثي كجبل من باقوت وجر من زبيح لاشك في جوهرية انما اشك في
 وجوده اقول بهذا في لفظ لانه كجبل بان المقسم الممكن الموجود اذا لا يمكن ان يرا
 به مانع لانه ان يوجد في الخارج لان كل ممكن فله فائدة بالتحديد ويستلزم

بطلان الخصامة في القسمين اذ تفسير الفهم بهذا الوجود الممكن اما ان يكون بحيث
اذا وجد في الخارج كان في موضوع او يكون موجودا في الخارج في موضوع فيخرج ما
يكون بالفعل في موضوع ويكون فيه اذا وجد كالتواجد المعلوم والحق ان الموجود
بالفعل معتبر فيه كما هو المتبادر من قولهم الموجود لاني الموضوع وتفسيرهم بان
اذا وجد في ليس لاجل ان الوجود بالفعل ليس بمعتبر فيه بل الالف في
الى زيادة الوجوب يخرج الواجب تعالى والى ان المعتبر في الجوهرية كونه بهذه الصفة
في الوجود الخارجي لاني العقل اى انه ما يتبين اذا ثبت الى وجوده الخارجي وخط
بالنسبة اليه كانت لاني موضوع ولا شك ان تلك الجواهر حال فيها بالذات
يصدر عنها انما موجودة في الخارج لاني موضوع وان كانت باعتبار فيها
بالذات في موضوع في جواهر واعراض باعتبار القيام بالذات وعدمه
كذا الحال في الوضو وهذا هو المنصوص في الشفا حيث قال اما العلم فان منه
شبهة وذلك ان يقال ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة
عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض او اوضاعها
الجواهر كيف يكون اوضاعا فان الجوهر لذاته جوهر فانه لا يكون في موضوع
الشيء وما يتبين محفوظا سوانسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى
الوجود الخارجي فتقول ان ما يتبين الجوهر جوهر بمعنى ان الموجود في الاعيان
لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لما يتبين الجواهر المعقولة فانما ما يتبين
شأنها ان يكون موجودة في الاعيان لاني موضوع اى ان هذه الما يتبين
معتقولة عن اوجوده في الالف ان يكون لاني موضوع واما وجوده في العقل
بهذه الصفة فليس ذلك في حقه من حيث انه جوهر اى ليس هو الجوهر
انه في العقل لاني موضوع بل حقه انه سواكان في العقل او لم يكن فان
وجوده في الاعيان ليس في موضوع ثم قال فان قيل فقد جعلتم ما يتبين الجوهر
انما تارة تكون جوهر وتارة عرضا وقد منعتم هذا فتقول اما منعنا ان
يكون ما يتبين شي بوجوده في الالف تارة عرضا وتارة جوهر اى لا يكون في الاعيان
يحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع البتة ولم يمنع ان يكون معتقولة

معتقولة ملك الحاقبة فصرح انتم كلامه وباحرناك فظهر ان الموجود بالفعل
معتبر في الجوهر والوضو وان من الموجود في موضوع وما يتبين اذا وجدت كانت
في موضوع واحد لا فرق بينهما الا بالجمال والتفصيل فلا يرد ان لاضلاف في اعتبار
الوجود بالفعل في تعريف الوضو ولذا يستدلون بعد ميتة الوحدة وبغيرها على
عدم احوالها في الوضو فتعريف المصنف ليس بصحيح **قوله** مفهوم ما حلت فيه
الظاهر مفهوم لها ولذا قالوا المراد بموضوع موضوع لا يخرج للاعراض
القائمة باليهيولي فانها موجودة في حق مفهوم باطن فيه ولا تدخل الصورة
اذ يصدر عنها انما موجودة في حق مفهوم للاعراض الى ان تكون اليهيولي
معتقولة للاعراض الى ان في **قوله** وكون الشيء في الصفة اى كونه في حال
من احواله **قوله** لا يتبين ان تحقيقا او تقديره وتحقيق ذلك ان ملاقات
موجود لموجود بالتمام لا على سبيل الماتة والمجودة بل بحيث لا يكون
بينها تباين في الوضع ويحصل لثنائي هذا كذا في شرح المقاصد **قوله** و
قد يؤمن آه رولا في شرح الشفا انه للمحقق التقا زاني حيث قال ومنه
وجود الوضو في الموضوع هو ان يكون في نفسه وجوده في الموضوع ونهنا
يتمتع الانتقال عليه كونه موافق لما نقد المحقق انه والى في حاشية عن نقل
الشيخ من وجود الاعراض في نفسها هو وجوداتها في موضوعاتنا **قوله**
يصح ان يقال آه فالقيام متأخر بالذات عن وجوده في وجوده فكيف
يكون نفسه وبنه انا لانه صفة هذا القول كيف وقد قلتم ان الموضوع شرط
لوجود الوضو ولو كان الوجود مقدما على القيام لم يكن الموضوع مقاضا
ايه ونوستم فليكن للترتب بالغا التعابير الاعتباري كما في قولهم رماه
فقتله **قوله** ولا يخفى ان المكان آه وليس ثمان على التعابير وحاصل ان
المكان الوجود انما يبطى منها لانه لا مكان الوجود المجولي لتحقيق الاول في الامور
الاعتبارية القائمة بها كالتعريف وان في في الذات القائمة بنفسها
فيكون الوجود ان ايضا متغايرين وفيه ان التعابير بين الامكانين في
الوضو هم وثبوتها فيما عداه لا يبدى نقفا اذ المتوهم يقول ان وجوده في

في نفسه هو وجوده في الموضوع **قوله** وان جازاها بين ان في الكون في الموضوع ونم
 من ان لا يكون في محل كما في الفرات والزمبولي والجسم او يكون في محل لكن لا يكون مقوما
 كما في صورة بالقياس الى الهيولى **قوله** وان رواته بين ان قولهم اذا وجدت
 آتاة الى ان الوجود الذي به موجوديته في الخارج زائد على ما بينه الجوهر
 والوض كما هو المنبأ في الوجود **قوله** لم يصدق آتاة لان موجوديته بوجه هو
 نفس لما بينه وان كان الوجود المطلق زائدا عليها وهذا اندفع ما قيل ان خلا
 الجوهر لا يقتضي زيادة الوجود الخاص على ما بينه بل زيادة الوجود المطلق
 والحكي فانهم يزعمون بآتاة فلا يخرج الواجب وقد يقال ان الامة تدل على
 الكلية الزائدا بغيره اما بغيره يخرج الواجب وليس بشئ لان يخرج الجوهر الجزئي
 عن الحد ولان الكلية لازم لما بينه يخرج ما يجاب عن السؤال بما هو الذي
 هو مصطلح المطلق لا الامة بغير ما به الشئ هو الذي هو مصطلح الفلاسفة
 وقيل ان قولنا اذا وجدت شئ بالمكان الوجود فلا يصدق عليه تعالى
 وبه ان الاشعار بالمكان العام مسلم وهو مخرج في الواجب والا
 شاع بالمكان الخاص **قوله** كالعلم آتاة مثال بغيره بناء على ان الادراك
 الحسي ليس من العلم ونذا زاد بعضهم فيه بين المعاني في تعريفه كما **قوله**
 وحصر آتاة كما حصر ما يجب التعريف في عشرة اجزاء والقدر والاعتقاد
 والنظر وكلام النفس في الارادة والكراهية والشهوة والفرقة والالم كذا
 نقل بعض الفلاسفة وبطلان الظاهر ان يفتي على من له ادنى فطنة ويحكم
 كيف يفتي على ذلك الفاضل **قوله** خصوص بالضرورة الى بالضرورة في اخذ
 في المحسوس ومنه هذا القول عدم الفرق بين المحسوس بالذات وبين
 المحسوس بواسطة **قوله** لا وقع الخلاف اذا تشبهت في وجود المحسوس
 وان كان به منكروا الحسيات **قوله** بين ان كل آتاة افاد بالغاية الى
 ان الاستفادة من المتن وان تنافي انواع كل واحد من هذه الاقسام لا
 مجموعا لكنه يزم ذلك بناء على تنافي تلك الاقسام **قوله** قابل لزيادة
 والنقصان بان يزيد بعد ان كان ناقصا فذكر النقصان استطراد في انما

المقصد الثاني من القول في انما

انما المتناهي لثلاث هي جنود بزيادة **قوله** لا ينافي المتناهي اي الذي كلف فيه الى المعنى
 ان لا يتصف بحد وان كان متافيا لعدم المتناهي بالفعل **قوله** فيما ضبط وجود
 اي دخل تحت الوجود جميع افراده يمكن التطبيق بين آتاة في نفس الامر فيدزم الحال
 كما في تفصيل **قوله** بغير متناهي اي غير منقطعة عنه بنا على عدم انقطاع بغيره بل
 الجسمة وهذا ينافي ان **قوله** اما ان يقبل القسمة لانه اي يكون موزعا لها
 بلا واسطة امر آخر **قوله** اقسام لكم بالعرض وهو محل لكم بالذات او الحال فيه او
 الحال في حقه او متعلقه **قوله** لان كلفها آتاة ويكون الاجزاء حاصل بالفعل لا ينافي
 مرضها بل هو اخوان على الوض **قوله** بحيث يلجم صف الجسمة بالذات ان
 بهذه القسمة تلحق الجسمة لانه لا ينافي من الحركة وانما يلحق الاعراض
 بالشيء **قوله** انه لا يجوز تعريفكم آتاة في المباحث المتشعبة منهم من اقتصر في
 تعريفكم بقبول المساواة والانداس آتاة ومنهم من ضم اليه قبول القسمة
 وذلك خطأ فان قبول القسمة من خواصكم المتفصل لان خواصكم
 المتفصل الا اذا اخذ القبول بالشيء كالا اسم انهم والمتفصل منه انه لا
 يجوز تعريفه بقبول القسمة مطلقا وان منتهى عدم القسمة لفظ القبول
 ونوجوه انه ان اريد به الوض والانهاف وبالقسمة الوضعية اذا افترقا
 انما عرض الحادة فهو مخرج بالمتفصل دون المتفصل اما لان الوضعية انما يطلق
 على ما يقابل العقيدة كما هو جوابه في تعريف الجزء واما لا يقابل عقيدة مالا
 فيها وان اريد به الطمان وبالقسمة الافتراضية لانا الطمان وكذا **قوله**
 لان الانقسام انما هو على المتفصل فلا يصح تعريف بقبول القسمة الا اذا
 اخذ القبول بكل المعنيين بلفظ اشراك الاسم اما باستعمال المشترك في
 كلا المعنيين او بآتاة القدر المشترك ويزاد بالقسمة الافتراضية فيجوز
 يشتمل التعريف للمفصل والمفصل لان عرض الافتراضية المتفصل فظنا
 على المتفصل فبذلك كل كلام الامام في الكتاب بين عندي **قوله** ان الذي يقتضيه
 كلامه ان يبقى وهو بهذا المعنى لا يلحق المقدار فان بقي لوجه المقدار
 وليس على عدم تناوبه بخلاف **قوله** وهذا المعنى يلحق المقدار لذاته

المقصد الثاني من القول في انما

فظنا

فانه لم يورده بطريق المحرر ليعتقد منه اختصاصه بالمقتضى وما قيل ان بل القابل
 للانقسام بهذا الحق هو الى اذلة بدل على عدم طرقة للمقتضى ففقد من اختصاصه
 حيث اوردوه بطريق المحرر فكيف يكون كلامه ان يفتقنا لاختصاصه بالمقتضى
قوله منع الشار بذلك لان طرقة للمقدار لذاته مع ان جز المقدار بدل على
 عدم انقطاعه لكن لما كان الاستعار حتميا جازى الى ضم مقتضاه قال نوع الشعار
 الى اختصاص **قوله** من هو ش من آراء اضراب مما يستفاد من الكلام ان يبقى
 اى فليس مختصا بالمقتضى **قوله** اى يكون معنونه آتبع ليس المراد بالانحصار
 اقتضائه النسبة في الى برج فيدخل مثل العلم يقتضى النسبة الى المعلوم في
 الى برج فيدخل مثل العلم يقتضى النسبة الى المعلوم في الخارج في النسبة
 مع ان من كيف ومنه كونه مقفولا بالقياس في البرهان لا يقرز معناه
 في ان من الامع ملاحظة البرهان اخر خارج عنه وعن حاملة لانه يتوقف
 عليه منجج الاضافة عنه سواء كان مفهوما النسبة كالاضافة او موصفا
 له كالتوضيح والملك **قوله** ولا يقتضى النسبة قدر متعلق النسبة بقرينة البناء
 اذ ليس المراد ان لا يقبل النسبة **قوله** لانه عد منه هذا الجواب مبنى على
 مذهب المحققين من الحكماء ان الوحدة وكذا العدد وعدده من الكم باعتبار
 شترية منزلة الموجود كونه مبداءا شترية موجودا كما قالوا بوجود الحركة بمعنى
 القطع والزمان بمعنى الاستمرار بوجوده وبها واما الف يكون بوجودها
 فيزبدون في توجبه فبذلك لاقتضاه كالمسح **قوله** هو النسبة الى يقال
 النسبة اصلها وان لم يكن بعض فانه نفس النسبة لشدة اقتضائه آتيا
قوله وعرفه ايضا آتيا قالوا ان الابن هي الهيئة المترتبة على الجواهر في
 الجذر لكن في ثبوت امرورا الجواهر شترية **قوله** او الهيئة الى صفة على
 اختلاف بينهم **قوله** الحاصلة دفعة وهي التي لا يمكن تمديدها اصطفا
 الا توجد الا في آثر زمان جنس النفس كذا بيت وخرط وولد اوله كذا في القفا
 تراب وطرب وودرا ووز ان يتوسطها كما اذا وضعت هذه الصوات في
 اوساط الكلام فهي بالنسبة الى القوت كالنقطة والآن بالنسبة الى

الى انظر الزمان كذا ذكره الشيخ قدس سره في مباحث الحرف فلا تشكل
 في تركيب اللفظ طامع انما زمانه عن الطرف الآتية على ما وهم **قوله** يجوز
 ان يشترك فيه كيزون بناء على ان طرقة الزمان لشي ليس الامكان انما
قوله بسبب نسبة بعض اجزائه سواء كانت الاجزاء بالفعل او بالقوة **قوله**
 واذ جعل الوضع الثغورا على ان الوضع هيئة بسيطة معدوم للشبهتين وليس
 مركبا فيها اذ النسبة فيما بين الاجزاء او فيما بينها وبين الامور الى جهة ليس
 الا القرب والبعد والى ذاة والمجاورة والتماس وليس القيام والتفقد
 نفس تلك الشبهة ولا مركبا من الشبهتين الى صلتين من تلك الشبهتين
 اذ لا دلالة على وجودهما في القيام مثلا ففقدان تركب منها فهو هيئة
 وجدانية معدولة لها فتمت برقانه عارل فيه الاقدام واعلم انه عرف الام
 السوخر في المباحث المشرقية بانه هيئة يحصل للجسم بسبب نسبة بعض
 اجزائه الى بعض نسبة متخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات في
 المواناة والاضراف ولا يخالف بين التوفيق وان كان ظاهرا بهذا
 التعريف شربانه معدول النسبة الاجزاء فيما بينها لانه قيد فيه النسبة بكونه
 موجبا متخالفها بالقياس الى الجهات وذلك لا يحصل الا بعد اعتبار
 القسمة الى الامور الخارجية ايضا الا انه في التعريف المهور جعل معدولا
 لمجموع الشبهتين وفيما ذكره اتمام معدول للنسبة المقيدة **قوله** ويسمى
 الجدة بمعنى الفضا **قوله** وهو هيئة يورث آتيا في المباحث المشرقية انه
 عبارة عن نسبة الجسم الى حاصلة او بعينه وينتقل بانتقاله في نفس
 النسبة والحق انه شامخ والمراد ان امرئى حاصل الجسم بسبب امر حاصر
 لان نسبة المحصورة ونسبة الحاضرة مستوينا في جعل احدهما بقوله او
 الاخرى لجسم والوجدان ايضا شامخ بان التعميم مثلا حاصلة بسبب
 الاحاطة بالخصوص لا نفس احاطة العمامة **قوله** فالاضافة آت خفا
 الاضافة بالذكري ان جميع المعولات كذلك لفظ الحكم فيها **قوله** الى ذات
 الممكن الخارج قطع النظر عن وصف الممكن **قوله** يعني ان يفقد آت المطابق

لا

الشيء قول الى ذات الممكن قوله
 قدر غير شدة

سباق الكلام ان تغير الغير بالتبديل المستفاد من التمثيل الا انه لما كان الحكم
يكون التبيين مغاير للمتممين به يثبت لا يبين ان يذكر في العلوم فضاء من نفع
كونه مقولة الفعل متجذرا فستر بان يفعل وهو ان كان نفس الشيء الا
ان الحكم يختلف باختلاف العنوان **قوله** اي المسمى الشا رة الى ان المراد
بالمبدأ الفاعل لا ما يتوقف عليه استحقاقه لكونه موقوفة على انه يفعل
قوله لانما لمقولة ان يفعل بعده وهو حصة المتخلفة في ضمن التبيين **قوله**
وهو ان يفعل حال هذه العبارة كمال ان يفعله **قوله** وكذا الاخر اى
انما ر في الشوب اى اثبات في الشوب فانه باق بعد الاخر اى المتجذر
الذي هو من مقولة ان يفعل **قوله** ان يفعل وان يفعل الا ان على
التجذر **قوله** دون الفعل والانفعال فانها قد يستعملان بمعنى الاثر
الحاصل بالثابت والناظر **قوله** اذ لا وجود لها كما ذهب اليه البعض و
ان كان في الفاعل جهور الحكم وكذا قال وان سلمنا **قوله** فلا عيب
فلا يكونان ذاتيين فضاء عن الجذبة **قوله** الشا رة بمقتضى الحقيقة
فيكونان نوعين حقيقيين **قوله** لا اجزاء فلا يكونان عابدين و
ان يندرجان في مقولة الكيف بناء على عدم التامية فيه واما عدم
ان اجزائها في نوع من اقسامه اعني الكيفيات المحسوسة والغيبية
والمتحققة والاستعدادية معنى تقدير تمامه انما يسلط ذلك الاختصار
لا وجودها في الكيف **قوله** واما ادراجها في الشا رة بعضهم يحيل
المبدأ واما المبدأ مقولة واحدة ولقوله ان الوصف من جملة الحكم
وان الواحد في العدد والعدد في الكم وكذا النقطة في الخط والخط في الكم
الى طريق الحق في هذا ان ينظر فان كان رسم الكمية رسما يقال
على الوحدة والنقطة وكان القول مع ذلك ذاتيا وجزا لكل واحد
منها فالكمية جنس لها كما مبدءين اولم يكونا وان كان لا يقال
او يقال قولا غير ذاتي فليت الكمية جنس لها **قوله** وهو عاقل
لها لم يفعل وهو غير لفظي بعده **قوله** لا عاقل الشا رة الى ان

ان المقصود من كونه مقولا ان يكون عاقل فلا بد ان لا يكون فوقه جنس فلا
يكون مقولا **قوله** او يكون اثبات او قول واحد منها في جنس بوجب كونه جنس
موسحا او سا فلما لا انه نفس لدخول اثبات او اكثر بنا على ما ذهب اليه
بعض المنطقيين من انه مقول على كثيرين بالفعل ونقوا الحصار في نوع واحد
كما في شرح المطالع **قوله** لا يخرج عنها كونها دائرة بين النفي والاثبات والاعراض
الى حصة من القسم مساوية لاقسام كالايجي **قوله** ويغزى الجوهر بهذه المقولة
المقدمة مستدركة في بيان حواله في شدة وانما ذكره الشيخ في الشفا
بيان حصر الموجود في مقولات عشرة **قوله** اى لا جزم موضوعا آه هذا هو
المطابق لما في الشفا وان كان عبارة المتكلم تحمل نسبة الاخرات فيها بينها والى
الامور الى جهة **قوله** لان النسبة متكررة فيه ان اعتبره النسبة الى
نسبة اخرى لا يتحقق اعتبار النسبة ان يثبت بالقياس الى الاول حتى يتكرر
النسبة ولا بد من هذا على عبارة الشيخ فانه قال واما الذي بوجب نسبة
فانما ان بوجب نسبة تحمل الماينة مقولة بالقياس الى المنسوب اليه
ويكون هناك انعكاس مثله في معنى النسبة وهذا هو الاضافة **قوله**
ان يكون منه غير ان يكون الكيف حاصل من الكيف كالحارة والبرودة
الموثرين فيما يجاور المادة انما **قوله** وهو ان يكون المذكور **قوله**
او يكون هو منه اى يكون الكيف حاصل من غير كالبروية والحارة الى صفة
فيما يجاوره **قوله** لا يقبل النسبة لثان فان احوالها لا تقبل النسبة
ان يحمل لها او ايتها نسبة بل انما يستحق الامور واحوالها كذا في الشفا
قوله يكون بالاحاطة فقط وبوسم فالنسبة بالاحاطة غير متضمنة فيها
لان الشكل مبني احاطة كم مقدار بمقدار وليس ثبت منها **قوله** فابتر
على صيغة المجهول بقرينة **قوله** كما ينبغي ان تقوم اعتبر اى الوضع
النسبتين معا والمقصود بيان اهمية الاقسام الشعة التي قرأها
القدم لا التقسيم ابتدا وبيان اهمية اقسامه فلا بد ان الشيخ لم يعتبر
النسبة الى الامور الى جهة الوضع وانما ر غيره لا يصير حجة عليه فلا

فلا يزم كثير الافام واعلم ان الشيخ نقل اول وجه الحكم من القدماء فقال العوضا
ان يكون مستفرا في موضوعه هذا ورد عليه بسبب غيره من خارج ولا في جاء
الى نسبة الى ذلك الخارج وهو اقسام ثلاثة كنية وكيفيه ووضع آه ثم قال في
وجه الحكم الذي احده ان كل عرض لا يخلو اما ان يخرج فقصوره الى ظهور شيء
خارج عن الموضوع او لا يخرج وانزى لا يخرج الى ذلك على ذلك ثلاثة اقسام
اما ان يكون وان لم يخرج الى ذلك فقد يخرج الى وقوع نسبة في استبعاد
وعينه ليست خارجة عنه واما ان لا يخرج الى ذلك ابنته فمذه الحجة
تجلى الموضوع منقضا بوجه ما لا يكون له اجرا لبعضه عند بعض حال
متغيرة في النسبة وذلك هو مقول الموضوع او هو نسبة اجرا الجسم بعضها
الى بعض ان كل واحد منها ابن هو من الكل آه ولا يلقى انه ليس على شيء
من هذه بين الوجهين اعتبار النسبة الى الامور الخارجة في الوضع وسن
اعتبارها في رتبة المتخزون مثلا يكون القيام على الانكسار كمن اللازم
من عدم اعتبارها هو الخارج بها في الجنس لاني النوع فيجوز ان يختلف لظهور
المقولة وما ذكره الشيخ قدس سره سابقا من ان الجنس بالغض
متحدان وجودا وجلا فكيف يتصور ان حصة من الجنس قامت فمضد
ثم نرى نسبة الى فضل آخر انما يريد لو قيل ان النسبة الى الامور التي رتبة
وفضل والنسبة بين الاجزاء جنس بل يقول ان الجزء الذي الماخوذ من
الامور الخارجة فضل للجزء الذي الماخوذ من النسبة بين الامور الخارجة
لا يجوز الماخوذ من البدن وانما طوع الماخوذ من الصورة النوعية فبعد
مفارقة لا يبقى تلك الحصة من الجنس بل يعدم وانما تبقى النسبة في الاجزاء
انتي هي مبدأ الحصة من الجنس اذ في موضع ويقارن النسبة الى الامور
التي رتبة انتي هي مبدأ الفعل آخر **قوله** ما بين اي الفعل والانفعال
قوله وبالمجمل آه في الشك بعد بيان وجه الحكم الذي مر فمضد ضرب من
الغريب تكلف لا اضيق صحة ويجازية لا متجان القائلون الا انه اقرب
ما حضر في هذا الوقت ويمكن ان يراد منه وجه اخر وتكلف ولورابت

رابت في ذلك فائدة اوجه حقيقة لوجبت ان اقسام شمة غير منه يكون
اقرب من هذا ولكن الغريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق فلهذا بعيدا
هذا الكلام ولا يفتي انه يخرج ان ليس المقصود الاجزاء الضبط في الانس مع
الاعتراف بعدم ضمان صحة فالعشر ان على ما قاله خارج عن الانصاف **قوله**
ان لم يكن فاما في لثانه فيخرج الزمان لان عدم قاربه بواسطة كونه مقدارا
له والفعل والانفعال اما اذا كان **قوله** اثر في اثر في القاموس فعلة اثر
او اثر على ذي اثر اولى ذي اثر اي قبل كل شيء وفي الاساس اي او لا
على ما مضى به البعض او عدم قاربهما المقارنة الزمان المقارن للمركبة
قوله لا يتجلى به ما بينه بوجبه لكون التركيب من الشيء ومن العوض
القيام به اعتبارا بتميز كل منهما في الوجود **قوله** من مقولة ان يتفعل
ان ضرب بالخروج من القوة الى الفعل تدريجا وان فسر كمال اول ما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة من مقولة وكيف **قوله** فلا يندرج الحركة
فيها لكونها محسوسة **قوله** في اثبات العرض اي في بيان بئونه وتحققه
انه لا يجوز قيامه بنفسه الا انه تركه بقية **قوله** والغزوة كائنه لها في
المقامين اختصارا وفيه اشار الى ان الحكم الغزوي يجوز ان جلد من
المقاصد اذا كان فيه خلاف ردا للشيء لفين واخذ الفع القامدين **قوله**
ارادة عرضة لا يقال انه لا يقول بعرضية لانا نقول قد وان امتنع القول
بالعرضية لا يجدي نفعا بعد القول بكونها صفة حادثة فان حقيقة العرض
هي الصفة الحادثة وفيه انه بشرط في العرضية القيام ايضا ولا قيام بهما
فالصفة الحادثة عنده اعظم من العرض فتدبر **قوله** مع استواء نسبتها
والى غير هذا مع عنده فانما صفة له تعالى عنده ولذا يوجب الحكم دون غيره
قوله واما انتقال العرض الذي آه اي انتقال الحمل على العرض **قوله**
واما في نقل آخر آه يعني في انتقال من حمل سوى الحمل السابق عليه والمحمل
المتاخر عنه وضع الانتقال فيه **قوله** وبعود الكلام فيه بان يقال حال
الانتقال الى هذا الحمل اما في الحمل الاول وهو سابقا عليه او في هذا

المقصد ان في الموضوعات
ما بين الامور

المقصد ان في الموضوعات
ما بين الامور

الحق ويؤتى عنه ولا يمكن ان يقال انه في محل آخر سوى هذا المحل
فانه يذم وجوده في غير متناهيته حال الانتقال من محل الى محل **قوله**
جاز ان يكون ان يقع يجوز ان يكون المحل الاول في ان والكون
والمحل الثاني في ان ثمان فيكون ان مفارقة من المحل هو ان مفارقة
مع المحل الثاني فيصير الانتقال على الوض من غير لزوم وجوده بدون المحل
وبهذا الحال في انتقال الجسم من مكان الى آخر على طريقة المتكلمين فان
الحركة عندهم ليس الا كون ثمان في مكان ثمان واما على طريقة الحكماء
بيان من انما امر متصل واما غير فادوات منطبقة على المسافة التي
هي قايمة الانقسامات غير متناهيته من كل حيز ففرضها مسافة
فلا يذم وجود الجسم من غير حيز حين الانتقال من حيز الى حيز عند
ايضا **قوله** وما بينه وبينها ما يعطف الى ان ليس المراد بالذات اما
الشخصية وذاتها **قوله** ولا يجوز ما اعطف على ما بينه فيكون
اشارة الى ان المراد بقوله لذاته انهم ان يكون بها واسطة او عطف
على ذاته فذاته تقيما لا مقصودا والقرينة عموم الدليل **قوله** لان حدوثه
الوضي آه او معنى المحل في المبرم والمفروض ان الشخص الوض بالمال ثم
حيث حدوثه فيه اذ لو لم يعتبر حيثية الحول كان الشخص ما به منفصل
عنه فتوقف ونشخص الوض على حدوث الحال وحواله على الشخص فيذم
انذور فانه في ما قبل يجوز ان يكون شخص كل حال والوض بذات
الآخر لا يشخصه فلا دور في الكلام انهم قالوا ان شخص كل من الاربوي
والقوة بالآخر من غير لزوم الدور والعرف في الصورتين والجواب
شخص الاربوي بالصورة معناه ان الاربوي لا يستقارده الصورة المعينة اما
لذاته كما في صورها لالتلافك او بسبب صورة سابقة كما في ميوبي
العامر عنه قايمة للقوة المشخصة بمعنى انها لا يقبل بغير تلك المعينة
والفاعل في الظاهر الاوضاع المكينة بما حين حدوثها في تلك الاربوي
من الشكل والوضع والابن في الحقيقة المبدأ الفيض لها باقاة تلك

تلك الاوضاع عندها والقوة المعينة لانه حيث انما هذه المعينة مركبة عنه
شخص الاربوي بمعنى ان المبدأ الفيض باقاة الصورة المعينة جعلها بشخصه
قدرة الاربوي بواسطة استعدادها الخاص صارت عنه شخص الحال والقوة
المعينة صارت عنه شخص الاربوي وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون للوض
استعداد ذاتي به يقتضي الحال المعين المقتضي شخصه لانه يذم ان
شخصه ولا ان يكون تواردا استعدادات متعاقبة لاني بذاته لان ذلك
مختص بالاربوي فيكون له محل له مدخل في شخصه **قوله** لمجد اما بنفسه او
بما حصل فيه فيكون للمحل مدخل فيه فلا بد من احتمال آخر وهو ان يكون
شخصه بما حصل في محل كذا قيل وفيه انه يجوز الانتقال عليه لان المحل
لا يدخل في العينة الا باعتبار الحول لما هو عنه شخص الوض وفي
شرح المقاصد في رد الاحتمال المذكور اننا ننقل الكلام الى شخص ذلك
الامر ويرجع الامر الى المحل دفعا لدور النفس وادور عليه انه يجوز
ان يحل في محل الوض على سبيل التعاقب امور غير متناهيته يكون كل
مع الشخص وشدة جاز عن الحكم والجواب ان الكلام في العينة الفا
للتشخص يجب اجتماعها **قوله** فانه لا كان لمجد مدخل في قبل يجوز ان
يكون مدخية المحل في شخصه من حيث انه محل لا اي محل معين فيجوز
مفارقة وفيه ان المحل المطلق كيف يوجب شخص الوض وان
اريد به المحل المعين اي كان يذم تواردا العقل على سبيل البديل على
معلوم واحد شخصي اعني شخص الوض **قوله** وفيه بحث اما حاصده ان
الاربوي الاربوي على معان ثلاثة لا يقع ان يكون شي منها عنه للشخص
قوله لم يكن عنه شخص اذ المبرم لا يجوز ان يكون عنه فاعينه للمعين
قوله وان اخذ مينا فكذا كذا اي ان اخذ الوجود الذي به المعين فلا
يجوز ان يكون ذلك الوجود موجودا في الخارج والا لزم ان يكون
شخص الوض بما حصل فيه وقد ابطت فيكون ارضا غيرا فاعينه
انما يكون بنفس الوض الذي قام به فلو كان عنه لقينة لزم الدور **قوله**

عينة

ويجوز أن يندرج في هذا الباب ما وجد من بعض النسخ من قوله **قوله** الوض
يجوز إلى الحق في وجوده واللام في عونه وربما يجاب به بأنه يجوز أن
يجوز إلى محل معين لا في حيث أنه هذا المعنى فيجوز الانتقال عليه وفيه
أنه يلزم التوارد على سبيل البديل **قوله** أنه يجوز أن يكون في جواز
الغرض من الترتيب المذكور لأنه مانع بكيفية الجواز **قوله** لا سدادا لمغير
آه أي المجاورة والمكان شرط لظهور السداد لأنه مع جود آه
لو كان مع الاستبعاد مع حصول الرابطة وليس كذلك **قوله** في غير
الصفة تبعا أن ينفى التجزؤا من التبعين هناك تجزؤ واحد قائم بالتجزؤ بالذات
ينسب إلى المتجزئ بالتبع باعتبار أن له نوع علاقته بالتجزؤ بالذات كالوصف
بحال المتعلق لأن هناك تجزؤا واحدا بالشخص مفهوم بهما ولا أن
هناك تجزؤين أحدهما بسبب الآخر فافهم فإنه من فيه القدم **قوله**
والوضو ليس بتجزؤ بالذات مقدمة ثمانية للدليل في قوله المتبوع
في التجزؤ تجزؤ بالذات والمتبوع في التجزؤ والوضو ليس بالتجزؤ لسبب
فما قيل أن هذه المقدمة مستدركة وهم **قوله** فاعلم أنه لا محل لوجوه
في محل لم يكن مستندة إلى غير النهاية وإن انتزعت عطف على ما يستلزم
من **قوله** ولا يتسلسل كانه قيل فإن لم يثبت يلزم التسلسل
وهو باطل وإن انتزعت آه **قوله** من هو اختصاص الناعت سببه
لأنه المذكور كانه قيل لم لا يجوز أن يكون القيام هو الاختصاص التام
والمراد بالاختصاص الارتباط وسبب التبع إليه جازي كونه سببا
له كما تفصح به عبارة الشرح **قوله** وتحققه اثبات يكون معنى القيام
الاختصاص الناعت فهو معارضة كون القيام عبارة عن التجزؤ وقد
صح المحققون بفتح المعارضة في التوفيقات ثم اللازم من الأمرين
نفي أن يكون معنى القيام الاختصاص الناعت فهو معارضة كون القيام
عبارة عن التجزؤ وقد صح المحققون بفتح المعارضة في التوفيقات ثم
اللازم من الأمرين نفي أن يكون معنى القيام التجزؤ وأما أن معناه ألا

211
الاختصاص فلا بد من ضم مقدمته وهي أنه لا ثالث فاذ بعلى أحدهما تعين الآخر
قوله أما التجزؤ صفة آه أي عوض قائم بالجوهر لأن الأمرين من الموجودات
يعينه بالتفريق الحكماء والمتكلمين فاقبل أنه أمر اعتباري فلا يلزم أن يكون
قيامه عبارة عن التبعين ثم الجواب بأنه لا فرق بين قيام الوضو والقيام
وهم **قوله** وبهذا إلى ما لا يلزم به فيكون الجسم في جبهته واحد أو غير شئ به
والضرورة فكذا به وبهذا في التطبيق بطله **قوله** الثاني آه يعني أنه لا فرق بين
قيام صفة العلم شيئا به وبين قيامه بذات الحادث وبسبب شئ شائبة
العلم أصلا لا حقيقة ولا تفرقا فلا يرد أن قيام الوضو معناه التجزؤ لا يطعن
القيام مع بطله النقص بقيام صفاته تعالى بذاته **قوله** فلا أنه لا ينبغي آه يعني
بمعنى أن قولك فكل من قائم به أن اردت به قيام الكل به ابتداء فالضرورة
م لا أن الأثر إلى الجوهر لا يستلزم ذلك وإن اردت به قيام الكل به
ولو بالواسطة فالضرورة مستلزمة كمن يطلون الثاني هم لأنه المتنازع فيه
قوله والقول آه جواب سؤال مفذر لا ينبغي تفهيم **قوله** جاز قيام العلم
آه أو لا فرق بين عوض وعوض في جواز قيام أحدهما بالوضو دون الآخر
فلا يرد أن الملازمة ممنوعة لأن الخصم لم يدع جواز قيام كل واحد للحق
عوض **قوله** قيام بعض الأغراض آه لأن المراد وأنه هل يجوز قيام الوضو
بغيره إذا لم يوجد مانع آخر **قوله** والثالث والشفاف مانع لأنه يستلزم
اجتماع السبب والمنفادين **قوله** بل هما ممكنات آه محل القدم على
التفصيل على خلاف ما في **قوله** للموتى لأن السعة والبطول ليسا عار
للنظام بل الجسم والعقول لفتها وكثرة ثباتها فانه نفس في الشاغل والمقصود
أن السعة والبطول عارضان للجسم لأجل اشكالات وتفاوت
درجاتها لأجل قوتها وكثرة ثباتها كما بينه الشارح قدس سره بقوله ليسكن
سكنات فإن السكون صفة الجسم أي الكون سبب كونه ساكنا كما
أن الحركات سبب كونه متحركا فاقبل أن عبارة الشرح تفيد أن
السعة والبطول نفس اشكالات وعبارة المتن تفيد أنها لأجل اشكالات

مبين

وديم قوله جواز ان يكون آه لا يفي ان مراتب الحركات مختلفة الحقيقة لا دخل له في
 الطوابق فان خلاصته منع كون السرعة وابطال موجودين في الخارج لم يجوز ان
 يكون من الامور الاعتبارية ان يجوز انصاف الاوضاع بها وانما قوض له ليعتبر
 وجه اختلاف مراتبها فيها ظهوراً تاماً بخلاف ما اذا كانت مراتبها متفقة فان
 اختلافها بالسرعة وابطالها يحتاج الى القول بان ذلك لاختلاف اشياء صريحة
 وان السرعة وابطال امر زائد على شئها **قوله** من مقوله قايان آه لكونها
 من الكيفيات المحققة بالكميات **قوله** من مقولة الوضع لانها جارية
 عن استواء الاجزاء واختلافها بالانخفاض والارتفاع ومن هذا علم ان
 الوضع لا يعتبر فيه الشبهة الى الامور التي رتبة **قوله** وانما ذهبوا الى المكنى
 بهم على ذلك بهذا القول والوجود الثلاثة دلالة الى صحة ذلك الحكم و
 لما كان الوجود مفيداً للحكم العام قالوا العموم وان لم ينجسوا اليه في دفع
 ذلك الف **قوله** فلهذا هم استغنوا عن هذا بناء على حمل الخروج على مفاد
 المتبادر اما على ما هو التحقيق من ان المراد به بسبقية الوجود بالعدم
 فلا شك في انصاف العام به حال مقامه فيكون قسماً الى المورث حال القيام
 غير ان تجاب ذلك التحمل **قوله** شرط بقائه كونه شرطاً لبقائه اي بقائه
 يمنع بدونه فلا ينافي القول باستناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء
 لانه بعد كونه كذا **قوله** هو الزمن وهو كونه في الجيز **قوله** وذهب
 ابو علي وابنه آه الى اتفقوا على بقائه هذه الاوضاع دون العلوم والارادات
 والاصوات والكلام سوا اتفقوا على عدم بقائها كالارادات والاصوات
 والكلام واختلفوا فيه كالعلوم فانه ذهب ابنه الى بقائها مطلقاً وابو
 علي الى بقائها العلوم الضرورية والمكتسبة التي لا تخلف بها وعدم بقائها العلم
 المكتسبة المكلف بما كاسب في المقصود الثالث عشر في بيان محل العلم
قوله يختص المكانة اي المكان وقوعه دون الزمان اذ لا اختصاص له
 بوقت دون وقت **قوله** الى لا يمكن ان يوجد آه لا متعلق حصول استفاد
 انما الاتي ذلك الوقت **قوله** الى متصفه آه وضع بذلك التفسير لزوم

لزوم اتحاد الشرط والجزء **قوله** بل هو امر اعتباري لانه الوجود بالقياس
 الى الزمان الثاني **قوله** كما لا يستلزم آه اشارة الى انقضاء بانه لو شتم
 لزم امتناع الوجود الوضعي في الحيز الاول لان الحيز مشتمل على فضاء فيلزم
 اجتماع المتكئين كما ان اتحاد مشتمل في شرط بعدم ايجاد الاول كذلك يجاز
 مشتمل في الحيز الثاني مشتمل في شرط باعدام الاول **قوله** واقع للاستنباط
 كالحركة بعد السكون وبالعكس والظلمة بعدم الضوء وامثالها لكن اجزاء
 في كل عرض يدعي بقاءه فيظهر الا ان يدعي الحدس بان كل عرض يمكن زواله
 بواسطة احسن الجزيئات الكثيرة **قوله** انه لو زال آه اي لو جاز
 زواله لما لزم من فرض وقوعه في لانه لو زال فزواله حادث والحادث
 لا بد له من علة لان الحادث علة في رتبة سوا كان وجوداً او عدماً
 وبهذا اندفع ان التلازم من التبدل على تقدير تمامه عدم وقوع الزوال
 لا امتناعه وان عدم المعلول لعدم علة فانه لا يرد به مذكور لا معنى له
 لان ذلك على تقدير ان يكون علة الاجتناب الامكان واما تقدير كونها
 الحادث فالحادث لا يحتاج في بقائه الى علة فضاء عن ان يكون عدماً
 بعد ما كما مر **قوله** وهذه الافسام آه الاحتمالات العقبية اربعة لان
 زواله اما ان يكون لذاته ولغيره والغير اما موجود او معدوم والموجود
 اما موجب او مختار واما حصرها في الافسام الاربعة فم لان الموجب
 لا ينحصر في طرد العدم والمعدوم لا ينحصر في زوال الشرط **قوله** اي من
 الترفع آه لا يحتاج الترفع الى طرد الطرد وازالة الباقى بخلاف رفع
 الباقى فانه يحتاج الى منع الطردان فقط وهذا كما ترى خطاي **قوله** لا بد
 من اشراره اذا ارادة لا تتعلق بالنقي المحض ولا يكون مقصوداً **قوله**
 ولا يقع على اصداً اذا اثر الفاعل لا يكون الاشياء محضاً **قوله** فذلك
 الشرط ان كان عرضاً آه انحصار الشرط في الوضعي والجوهر مع جواز ان
 يكون امراً اعتبارياً **قوله** فيلزم وجود آه اي حين زوال الوضعي
 وجود اعراض غير متناهية وبعوض **قوله** لان لكل واحد من الجوهر

اما كون بقا الوض مشروطا بالجهر فبقا الوض واما كون الجوهر مشروطا ببقا
الوض فلان وجود الجوهر مشروط بوجود الوض كما يكون في الجهر متلاني كل زمان
فان قلتم تجدد الاكوان ثبت المطلوب وهو امتناع بقا الوض وان قلتم
بقاها كان بقا الجوهر مشروطا ببقائه وفيه جيب اما اوله فانه انما يزعم
الادور لو كان الوض الذي هو مشروط بعينه الغرض الذي هو شرط وكذا
الجهر الذي هو مشروط بعينه الجوهر الذي هو مشروط وكلام الامرين
غير لازم وانما ثانيا فلانا لانهم يثبتون المطلوب على تقدير القول بتجدد
الوض الذي هو مشروط بقا الجوهر انما لا يلزم منه امتناع بقا ذلك الوض
قوله ثم هذا الدليل الذي ذكرتموه انه لا يخفى انه يلزم على هذا التقدير
ايراد انتفاء في استصحابا ولو اشير بهذا الدليل الذي اقيم على امتناع
ان يكون زوال بنفسه مع انكم قلتم بامتناع بقائه في الزمان الثاني
لذاته فاجوابنا كان احسن وانظم بما قبله واعلم ان هذا التفتيش موقوف
على انهم يقولون ان الوض مطلقا لا يقبل الالاموجود والمجده وانما
كالاعراض الغير الفاعلة عندكم بخلاف ما اذا كانت باقية فان زوالها
بعد بقاها لا بد له من علته **قوله** اذ لا دليل عليه آه اي ليس ما
يتوهم دليلا سوى هذا فلا بد في قوله ولا دلالة عليه **قوله** ويكون
الدور اللازم منه اي من انعكاس في الاشترط بمعنى امتناع الانعكاس
وورقته فلا يرد ان دور المجتبه شرط فيه عدم التوقف من الطرفين
وان يكونا في مرتبة واحدة وفيما نحن فيه على تقدير انعكاس ليس
كذلك **قوله** والحكم بان الطاري آه جواب عن الوجه الثاني المذكور
بقوله او نقول لما كان من الطرفين آه تركه المصنف لظهور **قوله**
بقربه من السبب بناء على عدم تعلق زمان الحدوث بينه وبين السبب
بخلاف الباقي وهذا ايضا خطابي **قوله** لان الفاعل الذي فعله
في الزمان الاول والثاني لا يقع في الزمان الثالث **قوله** بل جرد
امتناع آه هذا في المنع رطاهر بان لم يتحقق ارادته ببقائه وانما في

في الموجب فبان لم يتحقق ايجابه ببقائه بانقضاء شرطه ايجابه وبما عرفت
قوله كما يوجد الى دلت على الفرق بين الوجود الى دلت والعدم الى دلت في
انها حادثان فكلما ان الاول اثر الفاعل الموجد فلم لا يجوز ان يكون الثاني
اثر لفاعل لعدم **قوله** فذلك هو الجوهر فيدور آه اعلم ان كلام المصنف
مختص اما اوله فلان المسند لم يقبل بان ذلك الشرط هو الجوهر بل
ردوه بين كونه عرضا وجوهرا وعلى تقدير ان يزعم في لا واما ثانيا فلان
المستفاد من ظاهر **قوله** قلنا لم لزوم الدور على تقدير كونه جوهر او اسند
بغير لزوم الاثر وانما لزوم النسب فزال انما مع قدس سيرة
اختلافه بان كونه جوهر بعد ابطال كونه عرضا فلو ادعى كونه جوهر
بابطال كونه عرضا وابطاله بدوم الدور والامر في ذلك بين وبان
قوله ثم راجع الى مجموع **قوله** هو الجوهر فيدور وذاك يمنع بناء على ارجاع
هذا المنع الى منع ابدان **قوله** اذ لو كان عرضا نسب و يمنع لزوم
الدور على تقدير كونه جوهر وهذا منع قوله اي لا دور ولا نسب
وان قوله ذلك في السند اشارة الى مطلق الشرط اعم من شرط بقا الوض
وشرط بقا الجوهر وذلك اطلاق الشرط في تفسير محض الكلام محذوم كونه
هو الجوهر لجواز ان يكون شرط بقا الوض اوضاعا تنسب الى عرض
لا بد له فلا يلزم النسب ممنوع لزوم الدور لجواز ان يكون شرط بقا الجوهر
اوضاعا متساوية فيكون الوض اباقي مشروطا بالجهر مشروطا ببقائه
الاوضاع فلا يلزم الدور وعلى هذا يكون المتن مع اختصاره مستعمل على الجواب
بما خسر لكن من الشك في والى هذا التدقيق اشارة الى قدس سيرة بقوله
يكاد ينبغي ان يضبط الكلام **قوله** طر هذا بادي تغير فقال بوقيت
الاجسام لا تمتد زوالها كزوالها معدوم بالاجماع وبشهادة الحس ب
اللازمة انما لو زالت فاما بنفسها فيلزم امتناعها او غير ما اما وجودي
موجب او غير فيلزم ان يكون العدم وانفي العرف اثر الفاعل ايضا
لا فرق بين قولنا الاثر واثره لا واما زوال شرط فان كان جوهر فقلنا

قوله كما هو المشهور ان رتبة الى انه لو فسر الموت بعدم الحياة عن مثل ما
انتهى بالحياة يفتح الحكم بالموت لكنه خلاف المشهور **قوله** بتاويل ان كان
التاويل لاجل انه كبر الفهم فلا حاجة اليه لانه يترك الجز ولا ان المصدر الذي لا
يعرف بينه وبين مذكور بالتاويل يجوز فيه التذكير وان ثبت وان كان بواسطة
حق الوجود عليه فلا شك ان باق لعدم صحة حق الوجود على ان بعدا ايضا حقيقة
وطرفا التسامع وسبع **قوله** ولا يميز عليه لانه لا يخلو بحسب الاجاب اذا اوضحها
لاننا اصدنا ان الخلاف في انه يلحق الاجزا الاصلية او باعدادها بعد الانعام
قوله يحكم بالفعل اه قد عرفت ان حكم العقل ببقائها بدعي من غير مقتضى
من الحسن **قوله** اي هذا حكم معلوم ضرورة يعني ان **قوله** ضرورة متعلق بما
يستفاد مما قبله اي يحكم به ضرورة لا بقوله لا يقوم **قوله** لا يتلخى تبارك رده
فان كل محل مع جميع ما يتوقف عليه وجود الوصف على ثمانية فليعلم ان رده
المتفقين اكثر مما يعلم لئلا **قوله** وان كان اه وان لم يكن الخرم البقيني
حاصلا به وانه بل معه فكون الطرمان النفس اليه اكثر اولى لدوران الخرم
البقيني معه وان كان حاصلا باسببه **قوله** ان قدما الفلاسفة اه كلمة
ان من المحكي وزاد اوردته الى ح قدس سنة ولذا فالواجب تركه ولا
نفسا بقوله قدما الفلاسفة فقوله جوزوا قيام اه خبر كلمة ان في المتن
فلا بد ان جملة جوزوا بكلمة ان ما في المتن او في المتن فيبقى الاثر لا خبر
وتقريره لاحد بما يوجب ركائنه في الكلام **قوله** ان يقوم بها ان يخل واحدا
منها لا يجوزها والا كان للبرهان الاضافة الى ثلث **قوله** كافيته في الربط
كيف لا والوحدة الجنسية اذا كانت كافيته في الربط كما في المتخالفين
كانت الوحدة النوعية كافيته بالطريق الاولى بل كونها من الاضافة
المتكررة كافيته في ذلك **قوله** يتحقق ايضا اه بان يكون ثلثة اشياء
على نسبة واحدة بينهما في القرب والجوار فانما القول بقيام قرب واحد
بالشخص بخل واحد من التبيين دون كل واحد من الثلاثة تحكم وما قبل
ان الاضافة يختلف باختلاف المعاني فانما اعتبر القرب بين اب يكون

المتن في المتن

يكون ذلك القرب متبايناً القرب واحد منها فانما يتم لو قيل فيما اذا كان ثلثة امور
متقاربة ان القرب بين شئيين منها يتحقق بدون الثالث وهل الكلام لا
فيه **قوله** يجوز ان يخل واحد منها **قوله** ولا يتصور اجاب اي لا يتصور
مصول بهذه القضية في امر معدوم اذا المعدوم لا يكون موجبا للصوبة الانعكاس
انتهى عن الكيفيات الاستعدادية **قوله** اظهر فيما هو المقصود **قوله** والا
كان الحق واحد والواحد من حيث انه واحد لا يتصور التاليف فيه **قوله**
التاليف الواحد اي بالتلف لان الكلام فيه **قوله** بثلاثة اجزا اي بخل
واحد منها **قوله** لان عدم الحق اه كما اذا قام بجوهرين فان عدم كل واحد
منها يستلزم عدمه فانه في ما قيل ان ذلك فيما اذا لم يكن للكل قسما سواه وفيما
الحق فيه له على سوي الثالث **قوله** لان صوبة الانعكاس اه وبها الاثر
يستلزم بقا الموتر **قوله** غير ان التاليف اه تاليف آخر متاخر بالتلف التاليف
القيام لكل واحد من الثلاثة سواها ان التاليف القيام بها كان موجودا
في وجود التاليف القيام بالثلاثة او قلنا انه حدث بعد زواله والتاليف بعدم
واحد منها بسبب انتفاء الحيل هو التاليف الشخصي القيام بالثلاثة دون ما
قيام بالثلاث منها **قوله** واعلم اه تحقيق لا قيام واعتذار لمرتب **قوله** ولا
يقوم بخل واحد منها فهو قيام با عن الظاهر بان له رعاية ما هو المشهور من
مذهب **قوله** بعم المقارنات اه اي جميعا ولذا اورد وجهه الجمع بخلاف
الكيفيات انواعه الثلاثة اعني الكيفيات المحسوسة والكيفيات الاستعدادية
والكيفيات النفسانية لا يوجد في ابسط العنصرية والجماد كقوله تحت
بذوات الانفس كما سبق وانما قلنا بلا واسطة لوجود الكيفيات المختصة
بالكليات في المجزئات بواسطة العدد كالزوجية والفردية وما قبل
ان الكيفيات النفسانية لا توجد في المجزئات لان عددية صورية في عدم
سعدا التاليف الذي اقاموا على اثبات العلم بها ذلك بخلاف كما سبق
في كلام ان ح قدس سنة حيث فسر الكيفيات النفسانية بالكيفيات
المختصة بذوات الانفس عن الاجسام العنصرية ثم قال ومنع الاخصا

المتن في المتن

له ان تلك الكيفيات توجد في الحيوان دون النباتات والجمادات العقلية هذا لا يخفى ان
 بعض هذه الكيفيات كالحيوة والقدرة والعلم والارادة ثابتة للواجب والمجردات
 فلا تكون مختصة بالحيوانات انتهى **قوله** ما صح وجودا اي اثبت وجوده في موضع
 من القوة بل في الشئ كما يدل عليه البيان فلا يرد ما قيل انه لا تنزاع في وجود
 الاربعة والمتكلمون ينكرون الحكم مطلقا فما معنى اصحبه وجوده بالنسبة الى الاربعة
قوله يتوصل ان اي يكون رآه لمعرفة حقيقة ولو بوجه ما فان قيل الا قد
 لا يمكن معرفتها الا بالتوازي لانه يتوصل الى كنه حقيقته **قوله** ما على آه
 فان وجود الاقسام لا يتوقف في الغرض بل هو اعون عليه **قوله** بواسطة اخرى
 اي في انها واسطة في الغرض **قوله** حقيقة اش رآه ان قد يطلق القابل
 على ما لا يجمع مع القبول في **قوله** في حد ذاته لا باعتبار الالتزام و
 التركيب **قوله** والا كان ان اي وان لا يكون زوال مقدار وحدوث
 مقدارين آخرين بل يكونان موجودين فيه بالفعل مع بقاء المقدار
 الاول بعينه فيكون قابلا للقسمة الحقيقية لذاته وقد اثبت انه قابل
 لانقسامات غير متناهية بناء على ان امتناع الجز بزم وجود متصلة
 غير متناهية بالفعل في مقدار واحد فلا يرد ان اللازم ما ذكر ان يكون
 في المتصل الواحد متصلات متناهية حسب انقسامات الكيفية المتناهية
 لا متصلات غير متناهية حسب الانقسامات الغرضية الغير المتناهية
قوله في الحال في المادة الجسمية سواء قلنا حلولها بواسطة صدور القوة
 الجسمية او ابتدا وتكون القوة واسطة في الشئ وانما قدر
 هذه القوة لا اشارة الى علة كونها علة للمادة **قوله** والمعد لا يجب
 ان انقسامها هو المقصود والا فالمتبع اجتماعه لان الاستعداد يتوقف
 الوحدة **قوله** ثم نقول ان بيان لا تركه المصنف من حال القسمة الكيفية
 بالقياس الى الحكم المفقود **قوله** لان موضوع آه بيان لا تركه لم يتوض
 للوحدات لظهورها **قوله** مخصوص بالمقادير لا بتناول العدد وان معنى
 ان المقادير كانت متفارقة بالزيادة والنقصان يمكن التطبيق فيها

بينة

فيها بخلاف العدد فانه مركب من الوحدات والوحدات لا يتصور فيه انقسام
 بالزيادة والنقصان فلا يمكن للتطبيق فيها وما قيل ان التطبيق جعل المعاد مطبقا
 للعدد والمطابقة هي الاتحاد في الاطراف والاطراف للوحدات فليكن
 صنفه **قوله** ان ثلثه الما واة قيل ان الحكم بالمساواة قد يكون بطلا
 الوحدة التي هي خاضعة عن الحكم بقسمة الجواب ما سبق من انه لا معنى
 لتطبيق الوحدة بالوحدة **قوله** وانما ضا اذ ثلثه اي اللدقة نذا نذا
 ياتي كون الثلثة فرع الاولى والعكس لانها واسطة في الشئ كما قيل
 عليه في التوجيه **قوله** اذا فرض اجزا في كم اي يمكن حصولها فيه سواء كانت
 حاصلة بالفعل كافي العدد او كما في المقدار فجزء الاجزا لا يكون متفارقة
 في المقدار فان كان بالكل جزء موزع في كم او كان متساويين و
 ان لا يوجد كان احدهما زائدا والآخر ناقصا فانه في ما قيل لان انما
 وجد في المقدار بالكل جزء موزع في احد هما جزء في الآخر كذا
 متساويين يجوز ان تكون متساوية الاجزا متفارقة **قوله** والظاهر
 والاطهر ان كل واحد من الخواص عارضة للكم لذاته وان كانت متساوية
 فانما تنقل الانقسام مع القوة عن اعتبار مساواة اجزائه لا هو
 الصفة وعدم مساواة المجموع للبعض وكذا انقل المساواة والمقدار
 مع القوة عن القوة **قوله** انما يكون الما واة آه واما الما واة
 والافس واة المقدارية فلا يحتاج فيه الى فرض الاجزا **قوله** في الما واة
 اي الحكم والمنكم **قوله** يمكن تعريف ذلك المعقول اي الحكم منقرا
 عن موضوعه لهذا المحسوس اي بالكم المعلوم بالثبوت مع المنكم
 فالمعقول الحكم المعقول والمأخوذ في تعريف الحكم المعلوم بالثبوت مع المنكم لان
 معرفته كافي في معرفة الما واة والمفارقة **قوله** بالقياس الى
 زيد آه وهو لا يزال كذلك ابدا **قوله** لانه الموافق الكلام الامام كما
 نقلناه عن المباحث المشتركة فيما سبق **قوله** فاستنبطه ان قد
 ما عندى في توجيه كلام الامام فافتر ما شئت **قوله** لنفاني على حد

خطه

وته

رته

ان المقادير لا تكون متفارقة
 في المقدار فان كان بالكل جزء موزع في كم او كان متساويين و

واحد آه كان الظاهر ان يقول فاذي يكن ان يفرض فيه جزآن متساويان على حد
 واحد فهو المنفصل والافضل المنفصل الا انه اعتبر الاجزاء اشارة الى ان جميع
 الاجزاء المفروضة كذلك وليس المراد بتساوي الاجزاء انما يطابق الاجتماع
 يتساوى على حد واحد فانه على سبيل التوزيع بان يتساوى شيان على حد
 واحد آن على حد آخر وهذا بقولنا **قوله** بين جزين نفا **قوله** ذو وضع
 اي قابل للاثارة الجبئية اما بنفسه او باعتبار محله فلا يرد ان النقطة
 ليس موجودة في الخط فكيف يكون قابلا للاثارة الجبئية كذا قالوا وعندك
 ان قبول الاثر في الجبئية يقتضي وجودا حيا للاثارة لا قبلها وهي
 وهي موجودة في الخط وفي **قوله** لم نرد به اصلا لانه لو كان له مقدار
 مقدار في نفسه فكان حاضرا للملاقات الجزئين لانا يستلزم تداخله
 مقدارين له مقدار من حيث ان له مقدار وهو محال بهته **قوله** لم ينقص
 شيئا اي لم ينقص احد القسمين شيئا من الانتقاض فهو بمنزلة **قوله**
 ولولا ذلك آه هذا بيان اني وما ذكرته بيان اني كما لا يخفى **قوله**
 فقي قوله فان اي جزء اي اذا عرفت ان الحد المشترك في لف بالتوزيع
 لا فاقم فقي قوله ان اي جزء آه **قوله** تجوز في العبارة حيث اطلقوا
 الجزاء واراد لفظه الى انه في الخط لجامع ان كل منهما مفروض في الخط مثلا
 وما قيل في توحيد بان ضمير اثنان من ان محذوف وهو اسم
 اي جزا طرف والتفسير في فرض للحد والمفروض ان اثنان ان الحد في اي
 جزا فرض يكون بذاته ونهائية فلا ساحة فقي غايته اسمية لانه بضم
 حذف الضمير اثنان مفعولا وتقدير كمنه في طرف المكان الغير المبرهم وار
 ضمير فرض الى ما هو بعيد عن الفهم من تقدير لفظ ان الحد كما قد ذكره ليعلم
 المفروض **قوله** كالمعداورد والكاف لان الخصا به في العدد محتاج الى
 وليس كما هو سببي فقي بما في الراي بتمثيل غيره **قوله** فانك اذا اثرت آه
 انظر ان يقول لان كل واحد من الوحدات التي هي اجزاء العدد ليس لها
 حد وخصم من احدها ولعله راعي في ذلك التباين من ترتيب كل مرتبة

طاع

مرتبة من حاشية كما هو السابق الى الوهم **قوله** اي الى اتحاد الوحدات بالآحاد
 بفتح الزاوية المذكور بقوله ان كانت آه **قوله** وهو الامتداد او المقصود من غير
 الالفاظ الثلاثة هيما بيان انما يطبق على الالفاظ الثلاثة هذه المعاني والمقصود
 ما يسي في المتن ان هذه الالفاظ يطبق على هذه المعاني فلا تكرار **قوله** فانه
 آه تعين لتعميم المرح ومحو على خلاف الظاهر **قوله** اي حقايق معاني آه يعني ان
 الكلام على حذف المضاف او التجوز باقامة الدال مقام المدلول او الاستحالة
قوله لانه اذا الواحد اي التاميم في جهة واحدة **قوله** وهذا المعنى يتلوه
 ان كل خط آه ما ذكر ان اثنان مع قدس لست مع كونه غير صحيح في نفسه اذ
 المناسب لهذه المعاني الثلاثة ان يقال كل خط في نفسه طول وكل سطح
 عرض وكل جسم عمق فالف لانه الشفا حيث قال وبعض هذه عوارض
 حاشية كالكيفية كالطول والعمق الذي بالقياس شئ ما يقال ان هذا الخط طول
 والآخر ليس بطول بل قصير وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى آخر
 اي من حيث لا بعد واحد وهذا سطح عرض وذلك الآخر ليس بعرض
 بل ضيق وان كان كل سطح عرضا في نفسه بمعنى آخر اي من حيث يسمع بعد
 بعض طول لا بعد بعض عرض ويقال بهذا الجسم سخين والآخر رقيق
 وليس بسخين وان كان كل جسم له سخى بمعنى آخر اي من حيث له سخى اي من
 حيث له ثلثة ابعاد وانها فانه جميع لانه الطول الطول على الخط حيث
 انه ذو امتداد لا من حيث انه بعد العرض على السطح باعتبار انه بعد
 ثلثة ابعاد ثلثة الامتداد المفروض اولا وان كان قصيرا كطول السطح
قوله لا طول الامتدادين في الشفا من غير ان يعبر تقدم وتأخر **قوله**
 وهو احد الابعاد آه تذكر كما علم سابقا **قوله** وهو ما امتدادان في الشفا
 العرض يقال الذي فيه بعدان **قوله** وهو صواب بين السطح هكذا في مو
 من الشفا في موضع آخر ويقال معنى للثنى بجمعه السطح فالمراد بالسطح
 ما يحش به واصله الطوايه بيانية فتوجيه **قوله** الذي بجمعه سطح
 واحد كالكثرة المصنعة اثنان الى ان ذكر السطح بطريق التمثيل او ليس

منع

١٦
 في حاشية الامتداد

المقصود بيان صدق ما منع من مجرد الإطلاق على الماهي **قوله** ويقال الطول آه
لم يجمعها مع الماهي السابقة اشارة الى كثرة الاطلاقات **قوله** من كثر
العالم اي محيط كطول الاشياء وهو البعد الذي فيه اول حركة الشوك في الشفا
قوله الى الارض اي الى الشدة الذي في جانب الارض **قوله** الامتداد والواحد
الذي هو الخط صريح بهما بان المقياس الاول هو نفس الخط وبدل عليه **قوله** اي في
بعد وامتداد واحد فالظاهر ان يقول ان كل خط في نفسه طول كما وقع في التجريد
الخط طول بلا عرض ولعله اراد بالطول الطول لانه متصف بالطول بمعنى
وذا زشدن وان كان غيبه بمعنى درازي وهذا المتضمن وان صرح اطلاقه
الطويل عليه لكن لا يصح **قوله** ويصح المنة وبهذا المعنى آه لانه بهذا المعنى في كل
خط طول ولا يجري في قوله كل سطح عرضي وكل جسم ممتد **قوله** وفي المبحث
المترتبة آه تايبه لا ذكره سابقا من ان في الاطول بالقياس الى الطويل
ان في قياسه وبقياس الى غير الاطول ثلاث اقسام **قوله** كما تورد
ان قد في الجسم **قوله** فلاحده هذه الوجوه الاربعه فهو وصف بالمتن
قوله والانطباع في جري الجري الى السري في كثر الكما في التمام
الانقسام من الجانبيين **قوله** فمذا وجه آه بهذا اجتر بالنسبة الى الزمان
والمتن فلهما كونه محلا او كونه حالا وانما اذا اعتبر بالنسبة الى احد
كونه محلا وبالنسبة الى الآخر كونه حالا يكون وجهان ولم يذكر المصنف
اذ لا وجه للتخصيص **قوله** ولا باس آه انما ابس في الدخول في
المعقولات **قوله** لو وجدت اي في الخارج لان الكلام فيه **قوله** فيكون واحدا
موجودة لان ما من شأنا الوجود في الخارج يكون الانقسام به فصح وجوده
انما فيه تايبه كل بالقياس لرتب **قوله** ورتب الشكس آه **قوله** وحدة
الوحدة آه اي كل ما سوى الوحدة انما يصير واحدا بقيام الوحدة به في الخارج
وانما الوحدة فتختص بها ذواتها واحدة فلا يحتاج الى قيام وحدة بافلا
بشكس وليس المراد ان الوحدة التي هي صفة الوحدة عين الوحدة الموصوفة
بما كما توهمه ظاهر العبارة **قوله** كان آه الواحد دون الكل هذا بنى على

المتن في المبحث
المتن في المبحث

ان القيام بجز من الكل ليس موجبا لانقسام الكل بخلاف المتضمن على ما مر **قوله**
ومنه بحث آه يعني ان الجواب المذكور انما يتم لو حمل الاعتراض على طي هو من
ان الطول سرياني وغير سرياني وانقسام الكل انما يستند انقسام الحال في
الاول دون الثاني انما لو حمل على ان مقصودنا منع الملازمة المستفادة من
قوله وان لم يكن الحال في شيء من اجزائه لم يكن ممتدا مستندا لجزا ان يكون
حالة المجموع من حيث هو وهذا حصول غير سرياني فلا يلزم الانقسام فلا يتم
الجواب المذكور **قوله** فوجب ان تكون الوحدة الى المطلقه امرا اعتباريا
لان ما من شأن الوجود يكون الانقسام باضخ وجوده فلا يكون المنقسم
متصفا بما لا يوجد فيه وذلك حال فلا يكون وجودا مطلقا فلا يرد ان
التدليل انما يدل على انتفاء وجود الوحدة التي هي في الكل المنقسم والذي
انتفاء وجوده مطلقا **قوله** فان قلت ان العقل آه جواب بان اعتبار
كوتا اعتبارية ومنع وجوب انقسامها انما يلزم ذلك لو اعتبر وجودها من
حيث ذاته وانما اذا اعتبر عرضها من حيث هو مجموع فذلك لا يمكن اعتبار
آه رفع لتوهم ان يعتبر عرضها في الخارج ايضا من حيث هو مجموع بان
اعتبار الجنبات انما يؤثر في الانقسام بالامور الاعتبارية اذ يجوز
ان يعتبر العقل انتفاء شيء با اعتبارها كجانبية دون اخرى بخلاف
الامور الجارية حيث فان الانقسام باضخ مع قطع النظر عن ملا خط العقل
واعتباره **قوله** والاطهر انه لا يحتاج الى تقدير الجزاء الاقامات
بأكبر لان قامت آه او الى تقدير احتمال الثاني بقوله فان قامت آه
وان لم يتم باكثر لقيام الكثرة مراتبا او جنبا بغير هذا كما يشترط في
قدس لست اذ لا ينشأ آه **قوله** من حيث هو كبر اي من حيث ذاته
لان حيث عرض امر صاريه واحدا وليس المراد به من حيث ان يتصف
بأكثرة اذ لا يمنع لعموم الكثرة لشي من حيث ان يتصف بأكثرة **قوله**
من حيث عرض ذاته اشارة بقيد العروض الى ان ذلك الامر لا يجوز ان
يكون امرا اعتباريا لان عروض الكثرة يكون ذات الكثرة فيعود المحذور

المذكور **قوله** - واعلم انه يتحقق للمقام وما كان من غير نراضى الحكمين **قوله** - اذ
 ليس له كم متحقق بل ينقسم **قوله** - اذ ليس لها جزء آه حتى يمكن ان يكون عددا بعد
 ذلك الجزء **قوله** - ومع اي اذا كانت الوحدة منقسمة الى الوجودية والوحدانية
قوله - وجود في الاشياء اي وجود خارجي بقرينة المقابلة **قوله** - فانه لا يتجزأ
 اما اذا الوحدة لا يتجزأ فانه بنفسه **قوله** - واما ان امر واحدا آه ما ذكره الم
 المفسر يدل على امتناع قيام العدد بالعدد ودينا ما عتدب تخفيفا كقيام
 السواد حيث وقع فيه واما ان في الوجود اعدادا فذلك امر لا يشك فيه
 اذا كان في الموجودات وجدا فاما قوت واحد وكل واحد من الاعداد فاما
 نوع بنفسه وهو واحد في نفس من هو ذلك النوع ولين حيث هو ذلك
 النوع خاص والشيء الذي لا حقيقة له في ان يكون له خاصية الاربعة او
 السركينية او النماينة او الزائدية او النافضية او المربعية او المكعبة
 او الصغرى وسائر الاشكال الذي هو يامرج في ان وحدته النوعية هي
 بمعرفة تلك المرتبة وح لا يستحالة في قيام العدد بالجميع ففوقه ضرورة
 ان الاثنين لا يقوم با امر موجود واحد بالهوية ثم انما ذلك في الواحد
 بالهوية الذي لا يكون فيه تركب **قوله** - فاستنصر بوجود آه هذا الاستنصار
 انما يدل على ان العدد المقام بمثل هذا العدد ولا يكون اقرا موجودا في
 الى برج وذلك لا يستلزم ان لا يكون العدد القائم بالموجودات امرا
 موجودا واما المثال الثاني فلان عدم قيامه بنفس واحد بها لا عرفت من
 منع فوحدة العدد **قوله** - مجرد فرض واعتبار يردته ما ذكره الشيخ من
 ان كيف يكون لا لا حقيقة له حواص تترتب عليها الاحكام **قوله** - وان
 الاجزاء التي يفرض الالافني عليك ان منع اتصال الجسم عند الفداسة كونه
 محلا لكم المقص لا ان يوجد بين اجزائه حدث ترك فانه يستلزم الجز
 وما في حكمه فالصواب ان يقال وان الاجزاء التي يفرض في المقادير
 حدث ترك وان ترك **قوله** - كما في المقادير وفيها **قوله** - بسببه لا
 بعضهم اي المنكبين وهم المعتزلة فانهم شرطوا في الجسم الابعاد الثلاثة و

المفسر في قوله

واما الاشياء فيقولون ما يتركب من جزئين فضا هذا هو جسم **قوله** - ثم
 آه الظاهر ان يقال انه يتألف من سبب التفاوت في الصغير والكبير وقبول القسمة
 ووجود ابعاد عند اصحاب الجزء واما قلة الفلاسفة من الامور الثلاثة
 خواص الحكم **قوله** - مقادير بالمعنى القوي اعني المقادير المحسوسة فلا ينوهم
 المصادرة **قوله** - مقادير جسيمة المخصوصة هذا انما يتم لو لم يكن المقادير
 من خصائص الجسيمة وهو مسم الى ان يقوم الدليل عليه **قوله** - وهذا الاخذ
 آه لان مناط الاستدلال بتوارد المقادير المختلفة بالعدد **قوله** - ذلك الذي
 ذكرناه جعله رابعا لغيره بتاويل المذكور ان رة الى ان وكل ذلك
 آه مقدمة ثابته للاستدلال بالوجهين ان بقين **قوله** - اي توارد المقادير
 آه فسر التبديل بتوارد المقادير بتبديل في اتحاد المعطى اعني زوال مقدار
 جسمه وحدث آخر مع المعطى اعني التبديل **قوله** - مع كونه ثابتا في الوضع
 اي في الاشياء الجسيمة ان رة الى ان لو لم يكن ثابتا في الوضع كسطح
 الكرة لا يستلزم وجود الخط **قوله** - ثابتا في الجسم اي في الوضع والمقدار
 على ان ثابتا في المقادير الثابت ثابتا في الابعاد يستلزم ثابتا في
 الوضع **قوله** - فخللا حقيقة اعتراضات النقاش الاخر وانما باجها
 فانه يسمى للخلل وكنافجا بانما ليس الا دخول اجزا خارجية عن
 الجسم وخروجها **قوله** - المدا اي نقوا وجوده فلا يدان الدليلين انما
 فكيف به ان شئت لانكاره بغير الاعتقاد بعدمه على ان الدليل انما
 يفيد الانكار ايضا كما استطاع عليه **قوله** - مقدم على يومه يعني ان كل جزء
 يفرض منه مقدم على آخر مع قطع النظر من اعتبار امر معه **قوله** - والا
 لان آه لانه على تقدير كونه فادرات يكون اجزائه مجتمعة مقادير بعضها
 مع بعض فيكون حادث جزء مقادير اجزاء آخر فيكون حادثا فيه اذ
 لا يمنع نظرية الزمان شئ الا مقاديرته له في الحوادث والوجود فان فرض
 الشكوك ان في اوروث ههنا كما لا يخفى على المستبح **قوله** - يجمع المتأخر
 اي يمكن ان يجمع المتأخر نظرا الى ذاتها وان امتنع بها رض فلا بد والم

المفسر في قوله

لانه من حيث ذاته يمكن اجتماعه انما امتنع الاجتماع بواسطة عوض التقديم
 الزماني له بناء على كونه موقوفاً عليه من حيث العدم بعد الوجود **قوله**
 ليس الامر آه فان اجزاء الزمان في نفسها يمنع اجتماعها **قوله** متناهية في الحقيقة
 لان اجزاء الزمان زمان وليست موجودة في الخارج فلا يمكن ان يكون
 احتياج بعضها على بعض بحسب الشخص ايضاً وما قيل ان الشخص المسمى
 ينصف به الاجزاء ان يصير مرجحاً للاصحاح احتياج والعابته في الخارج **قوله**
 وهي في انفسها متناهية آه فلا يوضع لبعضها شرف بالنظر الى ذاته وان
 اتصف بالشرف بسبب الامور الواضحة فيه لان الكلام في تقديم البعض
 على **قوله** لان التقديم الترتيبي آه لانه لا بد من اعتبار المبدأ ووضعا **قوله**
 واذا تبدل اعتبارا تبدل التقديم كما في الامام والمأموم والجنس
 والزوج **قوله** والكلام في ذلك آه ان يقال على تقدير وجوده يكون
 امره مقدماً على يومه آه لا يقال يجوز ان يكون زمان الزمان اعتبارياً
 لانا نقول فيه انتراف بعد مبدء الزمان الذي يوضع التقديم والتأخر
 لاجله والزمان الاول كسائر الزمانات **قوله** فيقدم الشئ
 آه بخلاف ما اذا كان عدماً فانه على تقدير زوم الشئ تسلسل
 في الامور الاعتبارية **قوله** بالضرورة اذ بداية العرف بحكم بان
 ليس لنا ازمته غير متناهية منطبقه بعضها على بعض ومع ذلك
 يستلزم وجود الحركات لغير المتناهية المستلزم بوجود الاجسام
 المتحركة الغير المتناهية **قوله** فان التقديم الزماني آه وان ابيت
 عن اطلاق التقديم الزماني الا على ما يكون بالزمان فليكن هذا قسماً
 سادساً منه ما شئت من التقديم بالذات وغيره اتفق التقديم
 والتجذر ولم يرد معنى الظاهر اذ لا يمكن الاتصال بين التقديم والتجذر
 ولان الاتصال ليس كما والزمان كما بل اراد بالاتصال فانهم يعتبروه
 كما هو متصل بذاته بل اتصال كونه لازماً ذاتياً له فكأنه نفس الاتصال
 واضافته الى التقديم والتجذر واضافة الموقوف الى الخارج الى المتصل

نفس التقديم والتجذر وانما احتار بهذا المباحثه جعل لازم المتناهية نفس المتناهية
 يظهر كون التقديم وان خال لا جلا لانه العمل ظهور **قوله** ان عدم الاستمرار
 يعني ان المراد بالتقديم والتجذر عدم الاستمرار او الامتداد المتصل في ذاته
 غير متصرف بالتقديم والتجذر ما لم يلاحظ انقضاء بل بعدم الاستمرار فالمفهوم
 حقيقة الزمان المتصل الغير المنقطع لذاته كانه نفس اتصال التقديم والتجذر
قوله فاذا فرض آه يعني انه ليس موصوفاً بالتقديم والتأخر في الخارج
 حتى يرام كونه كما منفصلاً وكونه مجتمع الاجزاء بناء على ان التقديم والتأخر
 لكونها اقساماً فحين لو جردان متماثلين موقوفاً على ما موجودين متماثلين هو امثل
 في ذاته غير مستقر اذا فرض له اجزاء عرض بها في الزمان التقديم والتأخر
 لكونها اجزاء الامر غير مستقر **قوله** لا يحتاج في وضوئه وان كان يحتاج في
 ثبوتها الى الحركة فهي واسطة في الثبوت لافي الوجود **قوله** بخلاف ما
 عدنا ما حتى الحركة فان حقيقته كمالها بالقوة وليس يزمها اتصال حتى لو
 فرضنا ثلثة اجزاء لا يجرى وكان المتحرك حين يتحرك في الاوسط مكان
 عند حركته الى ان يثبت مكان ما بالقوة ولم يكن على متص قتيص كونه
 كمالها بالقوة لا يوجب ان يكون متصين فثبات ان يكون اجزائها متقدمة
 ومتأخرة وانما يوضع الانقسام والتقديم والتأخر بسبب الطلب فيها على
 المتصلة الموصوفة بالاتصال والتأخر وتقصيده ما ذكره الشيخ في الشفا
 ان الحركة لمجرد ان ينقسم الى تقدم وتأخر وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون
 منها في المتقدم للمركبة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم والمتأخر في
 المتصلة متماثلين للتقدم والتأخر في الحركة خاصية لمجرد من جهة ما هما
 ليست من جهة ما هما لمتصلة ويكونان معدودين بالركبة فان الحركة با
 اجزائاً بعد المتقدم والمتأخر فيكون الحركة لها عددين حيث لها في المتصلة
 تقدم وتأخر ولها مقدار ايضاً بازا مقدار المتصلة والزمان هو هذا العدد
 والمقدار **قوله** قد اوجب آه بهذا الجواب من دفع ما ذكرنا من ان اجزاء
 الزمان بعضها مقدم على بعض اذا لم يخط من حيث ذاته ولم يلاحظ متوهم

آخر قوله واذا كان لا حاضر موجودا قدر الجوز مضوبا الى ان لا يلحق به
 ليس وان الجملة في محل الزم اسم كان تامه ولا يجوز ان يكون لا البئر ثم لا
 ان يكون عالمة لبطان مدارها بوجول كان وعلما لوجوب التكرير على ما
 ارضي والمضغ واما في **قوله** فلا ماضى ولا مستقبل موجودين فيجوز ان يكون المضغ
 ليس ويجوز ان يكون للترتيب موجودين مضغ والجوز فذوق تقدير فلا ماضى ولا
 لا مستقبل موجودين من الزمان **قوله** لا شئ آه فيه كذا لانه ان اراد الـ
 الانقسام الوجودي فلا ماضى امتناعه وان اراد الفعلي فليس يمكن التاخر ان يكون
 الى حصر غير منقسم بالانقسام الفعلي وهو لا يستلزم الجزا الا ان يدعى ان الانقسام
 الوجودي يستلزم الفعلي على ما عليه المتخذون حيث قالوا ان جميع الانقسامات ممكنة
 فيجوز ان يكون متقدما به قدرته تعالى فيمكن وقوعه في تحت راسخ الاول
 وتبين امتناعه ما به يستلزم ان لا وجود الامور الغير المتناهية بالفعلي **قوله**
 برهاننا بان يكون المسند به من لا يقول بتركيب الجسم من اجزا لا يتجزى
 بل نقول بكونه متصلا واحدا في نفسه قابلا لانقسامات متناهية كتحته
 الشبه سقاني او مركبا من اجزا غير قابلة للتقسيم الفعلية قابلة للتقسيم
 الوجودية كدقيق الطيس **قوله** ولا كان حاصله اذ ملخصه بطلان وجود
 الزمان باطل وجوداته الثلاثة سواء قدر بهوارة القياس الاخر
 المركب من متصدين كما مر او قدر بقياس منقسم مركب من متصدين ذات
 ثلاث اجزاء محليات بعد اجزا الانقسام كما قدره الا ان يكون جواب الشيخ
 في ظاهر المطابقة معه والمراد بقوله ان يوجد في الحاضر ان يوجد في ضمن
 هذا وفي ضمن ذلك فلا يرد ان التقرير السابق حاصلا انه لو وجد
 الحاضر الموجود منه اما الحاضر او الماضى او المستقبل كيف وقد صرح بتقابل
 الزمان من غير الثلاثة واذا لم يكن الحاضر موجودا فلا ماضى ولا مستقبل
 موجود **قوله** بان قال آه يعني لا يمكن ان يوجد الزمان لو وجد في ضمن
 احدهما لم لا يجوز ان يكون موجودا في نفسه ولا يكون شئ منها **قوله** فان
 كلاهما اخفى من الموجود المطلق فان من الموجودات ما ليست باضطر

220
 ولا ماضى ولا مستقبل كالامور القديسة ويجوز ان يكون ان شئ من جملتها فيتحقق من
 غير ان يكون احدا وذلك لان هذه الانقسام اعتبارية حاصلة بعد فرض الـ
 الانقسام والتجزية والشئ الموجود في نفسه متصلا واحدا لانقسام فيه **قوله** وهو
 مشكل آه لا يخفى عليك ان هذا الاشكال غير وارد على ما قدرنا الجواب مطا
 لتقرير المصنف للاستدلال وانما يريد لو قدر الجواب على ما قدره القوم جوابا عن
 الاستدلال بطريق النظرية حيث قالوا ان الزمان لو كان موجودا فانا ان يوجد
 في الحال او في الماضى او في المستقبل لكن الجواب جملته لا يكون جوابا عن
 تقرير المصنف فلا يفتى **قوله** اجاب عنه والى اصل انه لو قدر الجواب بطريق
 النظرية كما في عبارة القوم كان المستلزم الاشكال واردا عليه لكن لا يكون
 مطبقا لتقرير المصنف وان قدر على وجه يطابق تقرير المصنف لا يتجه الاشكال
 المذكور فكلما المصنف لا يخوض في امتثال والقوم بانه مبني على عدم الفرق
 بين تقرير النظرية وتقرير الفرضية او القول بان معنى **قوله** اجاب عنه
 اجاب عن الوجه الثاني بان على تقرير النظرية ولذا قدر ان يح قدس سره
قوله وما كان حاصل الوجه الثاني وقدره بطريق النظرية ما لا يفوه به على
 فنهلا عن فاضل ثم اعلم انه على تقرير النظرية هذا الاشكال منقطع ايضا
 لان وجود الشئ مع انه لا يوجد في الحال ولا في الماضى ولا في المستقبل ليس متقدرا
 مطلقا بل اذا كان ذلك الشئ من المتغيرات ولا يكون منطبقا على كل الزمان
 كما ذكرته فانه موجود في كل الزمان وليس موجودا في شئ من الازمنة **قوله**
 وقد ناقض آه لا من فضاة كلامه لان مراده من **قوله** جميع الحركات الجارية
 لا يوجد ان الحركات الماضية بجمعة لا يوجد فلا يجري فيها برهان التطبيق
 لاشرائط الاجتماع فيه ولا شك ان الامور المتغيرة اذا كانت مجمعة
 الوجود لا بد ان يكون موجودة اما في الماضى او في المستقبل او الحال **قوله**
 اذا لم يوجد في شئ من الازمنة آه هذا ممنوع او يجوز ان يكون موجودا
 في كل الزمان ولا يكون موجودا في شئ منها بان يكون متصلا واحدا موجودا
 في نفسه يتقسم بعد التجزئة الى الانقسام الثلاثة كذلك الحركة منطبقه

عليه تحقيقه الاقسام الثلاثة وليس موجودة في شئ منها **قوله** فان قلت قلت
 ان كلما هو زمني فله معنى اما الحاضر او الماضي او المستقبل بخلاف الزمان كما ان
 كل ما هو مكاني له مكان بخلاف المكان **قوله** هذه من زعمه لفظية اي من زعم
 من في اللفظ اي كلمة في ولو حذف من البناء اندفع الجواب المذكور وليس
 المراد انما نزاع في انقطاع دون المعنى كما لا يخفى **قوله** اذ المقصود ان قد عرفت
 انه فاعله باحراز ان هذه الاقسام اعيا زمنية حاصلة بعد التجربة في
 موجودة في نفس من غير ان يكون شئاً منها **قوله** قلت اذا اظهر الاعمى
 بهذا اذا كان تلك العدة افراداً حقيقتاً له اما اذا كانت اعيا زمنية فله
قوله ان الحركة كالزمان آه قد عرفت ان الحركة منطبقة على الزمان موجودة
 في تمامها انما تنقسم الى الحاضر والماضي والمستقبل بعد التجربة في شئ
 لها في العقل بعد وجودها في الخارج فلا يزم من انتفاء اشياءها انتفاء
 وقوله وهو بالبدل ليس الدال لم يقل وانتم لا تقولون به اذ انقطع
 لا يكون انزاعاً **قوله** فقد بطل ذلك آه ان اراد انه لم يكن موجوداً
 في ان الوصول الى الفناء فمستحيل ان ذلك لا يستلزم ان لا يكون موجوداً
 في الزمان الذي المبدأ والنتهى وان اراد انه لم يكن موجوداً في ان الوصول
 ولا في الزمان انما بقا عليه نعم ثم انه منقوض بالاهوات والحروف
 الزمانية فانه يزم ان لا يكون موجوداً مع انما سموعة والسر واللام
 الغير القار يكون منطبقاً على الزمان كله لا موجوداً في حد فزمنه **قوله** لم يخفى
 القطع سمي به لكونه حاصلاً بسبب قطع المتحرك المسافة من غير سكون
قوله يقتضى ان تمام آه كما في المظنة ان زلزلة والشعلة الجوانة **قوله**
 حدود معروضة غير متناهية بين كل حدين يفرقان مسافة بين
 كل حصيلتين في حدين حركة لم يخفى القطع فلا يزم الجوز **قوله** فان شئاً لم
 آه لو قال بده فان فيه اعتراضاً بعدم وجود الزمان الذي هو كم متفصل
 او قال فانه ما قام ان ليس على وجوده بخلاف الحركة فانه حشوته لم يزل
 انظر الذي اوردوا الشرح قدس سره قال الشيخ في الشفا قد بنوه

بنوه هم ان اخذ على صفة اخرى فكم ان طرف المتحرك ويكون نقطة ما يفرق بحركته
 وسبباً في مسافة ما بين خطا ما كما شاع في ذلك اللفظ هو المستقيم ثم ذلك
 الخط يفرق فيه نقطة لا الفاعل لفظ بل المتوهمه واصلة له كذا كشيء
 ان يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شئ كذا كشيء كما لفظية ان
 في الخط انتم لم يفصل الى ان قال فان كان شئ مثل هذا موجوداً فيكون
 حقاً بقا ان الآن يفصل ببدل الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي
 يفرق بين زمانين يصل بينهما الى آخر كلامه **قوله** كذا كذا لا يزم آه
 ان مقصود المصنف انه يزم ان يكون زمان الطوفان بمعنى الزمان الحالى
 كما ان الحركة الشخصية من اول المسافة الى آخرها واحدة وابدية بانه كذا
 وليس مقصود انه يزم اجتماع زمان الطوفان مع الآن **قوله** لوجب ان
 يوجد الحركة فيه ان الله يزم ان يكون الحركة الموجودة في اول المسافة موجودة
 في آخرها وهو معنى فان الحركة الشخصية باقية في جميع الحدود وما لم يطرأ
 عليها التكون **قوله** اما ما مضى واستقبل اي بعد التجربة **قوله** فيستدفع
 الوجه الثاني لان بناءه كون الحاضر جزء من الزمان وذلك انما يقع
 على من سبب اصحاب الجوز **قوله** على وجود الزمان الحاضر في الزمان
 ثابت عند الكل كما ينبغي **قوله** انما نؤمن حركة في مسافة اعتبر الشيخ
 في تقرير هذا البرهان متحد بينهما مع الاختلاف في المسافة وتفق في الوجود
 دون الترك مع اتحاد المسافة فيظهر من اين ذلك المكان له مسافة حيث
 مع اختلاف المسافة في القوة الاولى واختلاف مع اتحاد المسافة في القوة
 الثانية واعتبر تلك الحركات في نصف مسافتها يظهر مقوله للتجربة وبهذا
 القدر يتم وجود امر متناهية فابن للزبارة والنقص فاعتبر الحركتين
 المتفقتين في السرعة والبطء وفي الاخذ والترك او مختلفتين في الاخذ
 والترك كما فعل المصنف مما لا حاجة اليه وقال الكاتب في شرح المعنى
 ان اعتبارها يظهر اتفاق ذلك الامكان بالمساواة ورده الثاني
 قدس سره في حواشي شرح الطوائع بان ذلك الامكان هو واحد فلا

فلا يوصف بالوادة لا يقف الى الحركة وقال صاحبنا انه انما يقف الزمان
والنفسان فانه اذا كان المكان في مرتبة واحدة في السرعة وتفق في الاثر
والترك كانا متفقين في ذلك المكان ولو فرض ان الحركة كذلك يكون متفقة
موجاهة في ذلك المكان فاذا اختلفت في الاخذ والترك اذ في السرعة والبطء
كانت مختلفتين في ذلك المكان وانت خير بانه لا بد من الاستدراك **قوله**
فحينئذ ابتداء لم يظهر ما تقدم من مبادي ذلك المكان المسافة حتى يعرج بالفتح
المذكور **قوله** المكان بمراد من ذلك الامكنة بالمكان لانه يمكن فيه وقوع
تلك المتغيرات وقولنا اوتينا **قوله** حين ابتداء الحركة المتأخرة اه هذا التفرع
كما تفرع السابق عن نظر ان لم يظهر ما يبرهن المسافة **قوله** لان العدم تعرف
اي ما لا يكون له وجود الاخرى ولا ولا يكون في ايها وليس هذا الموجود
لربح التوهم فانه لو لم يتوهم كان ذلك التوهم الموجود حاصلا كذا في الشفا
وفيه بحث لان من قال بوجوده بالتوهم قال ان الزمان ينطبق في الزمن من
نسبة المتحرك الى طرفي مسافته الذي هو يقرب احدهما بالفتح وليس يقرب الآخر
بالفتح في حصوله هناك لا يوجد حصوله هناك في الاصل لكن في النفس
ويصح في النفس فهو زها وتصور الواسطة بينهما فلا يكون في الاصل
او موجود ويصل بينهما ويكون في التوهم امر ينطبق في الزمن ان بين وجود
هنا وبين وجود هناك ثبات في شدة تقطع هذه المسافة بهذه السرعة
والبطء اللذين هناك لهذه الحركات فيكون هذا تقرير تلك الحركة
لا وجود له لكن الذي يوقعه في نفسه لصور اطراف الحركة بالفعل
كذا في الشفا والمفهوم منه ان المتحرك في الخارج في حركة بحيث اذا تقطعت
النفس انترت في ذلك المكان في اتقيا التوهم انما يستلزم اتقيا وجود
بالفعل في النفس لا يكون المتحرك بالحيثية المذكورة كما في جميع الامور
الاعب رتبة المطابقة كما في نفس الامر **قوله** وهذا ينبغي ان يدعى في
المختلف ما به ترك ما يحتاج اليه **قوله** ولا بد من الانتهاء لا من التمسك
النفوس بل لوضوح الى غير النهاية **قوله** والجواب اه لا يخفى ان هذا الجواب

الجواب انما ينبغي كونه قابلا بالحركة ولا ينبغي وجوده في الخارج والكلام فيه ولعل عدم
المطابقة الجواب قسم الشرح فليس سيرة الاستدلال **قوله** وسبب في
بيان حقيقة انه كم متصل اه لا يوجد اتفاقا اما عند المتكلم فعدم الاتفاق
بين الاكوان المتناسبة لجب الاجزاء المتناسبة واما عند الحكم فبنا على التحقيق
سبب في ومراجعا لانه **قوله** ان الحركة بمنزلة القطع لا وجود لها لكنه غير مستند
لجسور فانهم يقولون بوجودها في الزمان في الشفا كانت المسافة موجودة
وحدود المسافة من رلام الذي من شأنه ان يكون عليها ومطابقا لها او قطعا
لها او مقدار قطع لها فلو من الوجود حتى ان قيل ليس له ابتداء وجوده
قوله كما ينبغي ان عليه قد عرفت حال ما ينبغي به عليه **قوله** يفرض في الاعداد
اي انواض الاعداد كما يدل عليه قول الشرح قدس سره ولا شك ان
ما يمكن عودته اه الا ان عودته لها كان فرضا قال يفرض في الاعداد
قوله فان ما بين اه اي الامكانات التي بين الطوفان وطرفه صلى الله
عليه وسلم اكثر من الامكانات التي بين البعثين ولا شك ان موزنا
معدومات حرفة او لا وجود في الخارج ولا في الزمن لعدم استحقاق
مفصلة حتى يحكم بينها بالقدرة والكثرة وفيه انما ليست معدومة صفة
لكنها موجودات في اوقاننا **قوله** ان ما يمكن عودته اه انما يفيد لو كان
عودته للعدم بالذات اما اذا كان يتبع الحركات فلا كما لا يخفى **قوله**
على من امر من موجودين كون ارتسام امتداد الزمان من امر موجود
الحركة بمنزلة المتوسط مما لا يدل عليه كما في **قوله** ولو كان بهذا الامتنان
اه خلاصته ان الحكم كبريا من الموجودات العينية باعتبار ان مبادي
انتراعها كذلك **قوله** بانه ينبغي اه لا شك في كون هذا المنع كما به
فان ابتداء الحركة في انترابها معا هو واقع بعلمه القبي وان لم يعلم
المعينة الزمانية **قوله** الابدان في الزمان ان راد بعد ايات
السرعة والبطء اه فانها كجتم اما باختلاف الزمان عند اني والفتح
او باختلاف المسافة عند اني والزمان **قوله** فيلزم دور آخر لا يخفى ان آخر

والبطور ما بناه العقل بواسطة الحس وهو كاف في ذلك **القول** في
 لما كان الحكم المتكلم في اثبات حدوث الزمان بمراد التطبيق **قول** ويحل
 هذا الانشاق لا ينافي لانه يكفي لقبولها الوجود في الجملة بخلاف التطبيق فانه
 لا يذنب من الاجتماع عند الحكم **قول** اجاب عن الاولين هذا الجواب على رأي
 جمهور الفلاسفة فلا ينافي التحقيق انما هو الوجود هو الان السبيل وحلته
 ان الموقف منه وجود الزمان والموقوف بها حقيقة المحض ووجوده
 معدوم لكل احد غير موقوف على العلم وحقيقته فلا دور وفيه بحث ظاهر او ظاهري
 وجوده في جز المنع والقسمة المذكورة بكيفية الوجود الوهمي **قول** والمقصود
 بيان حقيقة انه هذا يعني ما نفع الامام في المباحث المشرفة عن اشياء
 من افانته الذليل المذكور على بيان حقيقة بعض المقدمات التي سبكره
 المصنف في بيان مذهب ارسطو ولا يتم هذا الجواب على طريقة المصنف
 حيث استدلل به على وجود الزمان **قول** بان القائل آه هذا القدر لا بد من انشا
 الا اذا انقضت اليه وان نعم بقول الزمان الماضي انما هو عند الزيادة والنقصان
 الذين يتفرعان على التطبيق وهو لا يكون الا اذا كان اجزا الجملة موجودة
 معا يمكن التطبيق **قول** يذم القبح آه كما استدلالهم لقبول الزيادة
 وانقضت على وجود المالحان على وجود العدد وان خير بانه انما يذم القبح
 اذا لم يتوقف صحة الحكم المذكور على الوجود اصلا بان يفتح انصاف الاعداد
 العرفية ببل لا بد من الوجود في الجملة فلا قبح كما يظهر لك بان كل فيما استدقوا
 به عليه في كل موضع **قول** ثم وجد الابن اش ربه الى ان انصاف الاب
 بالتقدم انما هو بعد وجود الابن اذا الاصل متضمنين توجدها في معاني
 اشقا فالقدم تقدمه انه له وجود مع عدم شئ اخر لم يكن موجودا وهو موجود
 فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو انه اذا اعتبر وجوده فقط **قول**
 نفس جبره الاب فيكون متقدما بنفسه لا يتقدم رايه عليه **قول** امر اريد
 على قوله متفاد عنه وما هو باعبار آه عطف على ذلك التقدم وكلمة
 لا لتأكيد النفي اي ليس ذلك اعتبار وعدم الاجماع معه ويجوز ان يكون

يكون بالفتح ليس وهو اسسه وجزء مطلقا على جملة ليس ذلك التقدم وعلى
 التقدم برب اية زائدة فيكون المنع ما ذكره الشيخ قدس سره كما هو
 المقصود **باب** **قول** فالقبليته والبعدية ما يختلف به آه الظاهر المتبادر
 من هذه العبارة ان عدم الابن يتصف بها ويتقدم بها فتارة يكون قبل
 كالعدم السابق وتارة بعد كالعدم اللاحق فلا يكون القبليته نقه لانتجاع
 انصاف القبليته بالبعدية وهو الماسب لقوله وقد يعبر عنه بان عدم
 قبل كالعدم بعد يعني انه في اللاحق على السواء قد صرح به الشيخ قدس سره
 حيث قال ان ان عدم يختلف بالقبليته والبعدية واما ما ذكره الشيخ
 قدس سره من انه قد يكون موجبا لتقدم الاب وقد يكون موجبا لتأخره
 فالعبارة الثالثة به ما يختلف بالعدم المتغير مع فتحتاج الى ان المراد
 ما يختلف به اي يجاب بعدم المتغير وليست سوى ما الحاجة الى هذا التفسير
 ولعل قدس سره تامل في كلام الامام في ذلك حيث قال وبالجملية فاقرب
 الوجود والعدم قد يكون موجبا لتقدم تارة والتأخر اخرى معلما بهذا
 ان اعتبار كون الاب متقدما على الابن ليس هو اعتبار وجود الاب وعدم
 الابن كيف كان انتهى لكن هذا طريق آخر في غاية التقدم لعدم الابن
 بان عدم قد يكون موجبا لتأخر كالعدم اللاحق والتقدم لا يكون موجبا
 لتأخر **قول** فكما القبليته نتيجة لبيان السابق **قول** ولا ما خذوا
 مع عدم الابن بان يكون عدم نفس التقدم لانه التلازم ما سبق و
 لان متاخرنا لذات الاب الاخر مع عدم الابن لا حاجة اليه بعد بيان
 المتأخرة لجبره الاب **قول** ولا ما خذوا مع وجود الاب بان يكون
 وجود الاب المقارن لوجود الابن في البعدية فتفي كون البعدية هو
 وجود الاب المقارن للابن كتنفي كون القبليته هو عدم المقارن
 لوجود الاب فاقبل ان القواب مع عدم الاب خطا **قول** ليس هذا
 اي ليس ذاتها مفتضين لانصاف بها يجب لا يكون لامر آخر قد
 فيه **قول** فلا بد من شئ آخر آه لان ذلك الشئ واسطة في انصافها

بها فلم يكن متصف بها لاجل ذاته من غير متصفه اخر فان لم يكن متصفا
 بها اصلا فلا يمكن ان يصير واسطة في اتصافها بها وان كان موصوفا بها بواسطة
 شئ اخر موصوف بها بواسطة شئ اخر فليس يلزم اتصافه بمتصفه
 القبلية والبعدية فاذفع ما قيل ان اريد بقوله ليس لذاتها اتصافا بواسطة
 في الوجود فذات الملائكة المستفادة من **قوله** والا لا تمنع اتصافها بغيرها
 فان الحركة مع الجسم لا واسطة بينهما في الوجود مع جواز الاتصاف بينهما وان
 اريد اتصافا بواسطة في الثبوت فذات **قوله** فلا بد من شئ يمتنع بها
 لذاته اذ لا بد منه وجود شئ يكون واسطة في ثبوتها لهما لا اتصاف ذلك
 الشئ بها فضلا عن ان يكون لذاته **قوله** يلحقه القبلية والبعدية لذاته
 يمنع ان يمتنع واحد اذا قسم الوجود الى جزئين حكيم بان احدهما قبل
 الآخر لاجل ذاته بحيث يمتنع ان يصير ما هو قبل بـ وبالعكس لان شئ
 واحد يوصف له القبلية والبعدية لاجل ذاته حتى ان شئ واحد كيف يصير
 يقتضي المتتبعين لذاته ولا ان شئ واحد يوصف له القبلية والبعدية
 بغير راجع له في الخارج لاجل ذاته حتى يرد انه يلزم ان يكون ذلك شئ
 كما منصفه وان يمتنع اخره في الوجود **قوله** هو الذي نسبة بالزمان
 وهو موجود وكان لابد في الخارج من امر مفارق للاب والابن بحيث اذا
 لاحظ الوجود وقسم الى جزئين حكيم بامتناع اجتماعها وان احدهما مثل
 الآخر وان لم يكن القبلية والبعدية لا الاتصاف بها في الخارج ويظهر
 من هذه المقدمة لم يتوض **قوله** فالحجاب آما هذا الجواب من دفع
 بالتفسير الذي ذكرناه اذ لا استدلال لوجود القبلية والبعدية حتى يقال
 انها اعتبار بان بل بالاتصاف الاشياء بها في الذهن كما عرفت **قوله**
 فان عدم استدلاله المستفاد من المقدمة ان يثبت اي لائم ان القبلية
 والبعدية موجودان حتى يلزم وجود موصوفها فان عدم الحادث
 موصوف بالقبلية وبيت موجودة وقد ظهر لك ما سبق ان استدلاله
 لا يصلح للسند لان عدم الحادث ليس موصوفا بها حقيقة وان كان متصفا بها **قوله**

المتصف بالزمان في الوقت
 في غير وقت

في حقيقة الزمان اي في ما يمتد الموجوده فالحال وبالسؤال الذي اشترط
 اياه فيما سبق وهو انه وفيه تحققت استمرارية الوجود من حصول الحركة بين الطرفين
 خارج المذاهب المذكورة ههنا والاحتمالات العقلية سبعة لان الزمان اما
 امر معين او غير معين وعلى الاول اما واجب او ممكن والممكن اما جوهري او عرضي
 والجوهري اما مجرد او جسم او جسماني والوضعي اما فار او غير فار والاحتمالات
 الثلاثة **قوله** وجدت انه عطف تفسري للجملة السابقة يعني ليس للمادة
 كجوهري الحركة فيه لكنه فان حركة الواجب حال ولذا لم يقل ثم ان
 تحركه بل المراد ان يوجد لا يفر الحركة نسبة اياه باستمراره في جميع الاجزاء
 حصل منه استداد وهي سببي بالزمان على نحو ما قالوا في الآن السبيل
 انه يفعل باستمراره وعدم استقراء الزمان بمعنى الامر الممتد **قوله**
 وان لم يوجد آه اي لم يعتبر نسبة الحركة بسببي **قوله** الاول آه فتر
 الشيخ في التلخيص ان دليل بوجه يندفع فيه هذا الجواب فقال كلما جازت
 ان ترفع الزمان لانك ترفعه قبل شئ او بعد شئ ومما عرفت ذلك
 فقد اوجبت مع رفعه قبلية او بعدية فتكمن قد اثبت الزمان مع رفعه
 اذ القبلية والبعدية التي يكون على هذه الصورة لا يكون الا في الزمان
 او زمان انتهى والجواب على هذا التفسير ان المتصاع عنه الرفع بالقياس
 الى شئ آخر لا بالنظر الى نفسه فلا يكون واجبا **قوله** تقدم اخر الزمان
 اي الزمان الذي حصل بنسبة الحركة اياه عندكم المنقسم بالشهور والسنين
 عند احاطة فلا يرد ان ليس للزمان عندكم اجزا فكيف انقضى
قوله وما نحن فيه اي عدم الزمان بعد وجوده او عدمه قبل وجوده
قوله انما يعنى لو كان آه فيه ان كونه موصوفا له ولو بالشيء ليس كـ
قوله اذ لو لا لم يكن آه قد عرفت ان الاستدلال غير موقوف على
 وجود ان خذ والتقدم **قوله** تحتفقه المفعي فان الاحاطة الاولى
 بمفعي الشئ وعدم الخروج عنه وان يثبت بمفعي الفارزة في الوجود **قوله**
 اي كمية آه اي ليس المراد بالمتقدم المفعي المتصور لعدم ثبوت كونه

كونه قاراً فان قيل فيكون **قول** فهو مقدار تنوع الشيء على نفسه قلت ان تنوع
 باعتبار كونه مدلول هذا اللفظ فائدة له الاضطرار في التعبير فيما سياتي **قول**
 لعمري لا يتصور آفة فائدة هذا الضميمة الاثارة الى بيان لزوم الزمان
 للحركة يستلزم لزوم القطع بانقطاعها **قول** لان الحركة المستقيمة ارادها
 الاصطلاحية وهي ما يخرج به المتحرك من مكانه سواء كانت على خط مستقيم او
 منحني **قول** ينقطع وكذلك الحركة كميته للذي ليس المذكور فانه لا يمكن ذهاب
 المقدار الى ما لا نهاية وكذا انتفاضة اية نقي الحركة الكيفية ولم يكن يتصور
 ان يقي كون الزمان مقدراً متعدياً لان في ثبوته سببه لعدم ثبوت كون انتفاضة
 في تدريجها كالجسم ولان اصحاب الكمون والبروز ينكرون **قول**
 فيقدر بترك الحركة والحركة بحسب الذات وان كانت متقدمة عليه
 لكونها علته لوجوده وكونه ميسرة قائمة بها لكنها من حيث التقدير تحتاج اليه
قول ولم يبين ذلك في الزمان قد مر بانه في ان ليس الا في وجوده
 وجوده لقوله ولا يه من الاشارة الى ما بقي من ذاته وهو انكم **قول** قد
 عرفت ما فيه من الحال في وقت اندفاع ذلك **قول** او لو ضمه الى
 كونه قائماً بغيره بغيره المتعدي لقوله لوجوده ضمه قول ان مع قد مر
 فان اقتضت محلاً موجداً بنوقفه وان دفع ما يتوهم على العرضية فخط
 فالاول **قول** اي بطل كونه الزمان موجوداً انه الاول بطل كونه مقدراً
 للحركة والثاني كونه موجوداً وقدم ذكر الموجود بنوقف المقدار به
 عليه وكلاهما مراضة كما لا يخفى **قول** لوجب آه يعني انه كونه مقدراً
 للحركة انما هو تقدير الحركات به وجميع الموجودات هي الواجب لتركيب
 لها في ذلك التقدير فيكون مقداراً جليماً وفيه ان لا يلام ان كونه مقدراً
 للحركة لاجل ذلك التقدير لا عرفت في تقدير الاستدلال **قول** واذا
 كانت آفة الحاجة الى هذه المقامات في المعارضة لما عرفت في تعدي
 وقيد بقوله المشهورة بالزمانية اي الواقعة في الزمان لا بالمعنى الم
 المصطلح لانها عروضة الشيء واحداً بالقياس الى شيء واحد **قول** و

ونسبة الشيء الواحد المتغير الى ان ثبت الغواب على في الشق ونسبة الثابت الى
 المتغير حيث قال فكان الدهر قياس ثبات الى غير ثبات **قول** فان زمان عارض
 اذ فلا يلزم من كونه عارضاً للمتغيرات مقدراً لها عروضة ثباتاً وكونه
 مقدراً للموجودات الغير القارة والقارة **قول** ما ذكره ففقهه لانا اثبتنا
 عروضة الواجب تعالى لوجوده للحركات من غير تفاوت فاقول هو بمرور
 للمتغيرات دون الثباتات قول لا يخفى ان يكون ففقهه والسن القرينة
 الخلق والجمع الثبات كذا في القبح ومعنى هذا العبارة الجزل ان
 نسبة المتغير بالقياس والبعدي والمعية من حيث انه متغير لا للجمع المتقدم
 والمتأخر منه الى متغير كذلك نسبة الى الزمان الذي لا يجمع المتقدم منه
 والمتأخر لانه اما بلا واسطة بان يكون المتغير المنسوب اليه نفس الزمان
 او بواسطة بان يكون غير ما وقع فيه وحيث يكون المتغير المنسوب منطبقاً
 على الزمان بان يكون منقسماً بانقسامه موصوفاً بالتقدم والتأخر اجزا
 على حسب اجزاء الزمان كالحركات الواقعة في الماضي والحال والمستقبل
 ونسبة الثابت بالقياس والبعدي والمعية الى المتغير من حيث انه متغير
 موصوف بالتقدم والتأخر نسبة الى الدهر بلا واسطة او بواسطة ويكون
 منطبقاً عليه بمعنى استمرار وجوده بعينه في كل وقت بعد وقت على الاقل
 فالدهر هو الزمان من حيث كونه منسوباً الى الثابت وظهر بالاستمرار
 وجوده لكون الواجب تعالى موجوداً في الماضي والمستقبل ونسبة الثابت
 الى الثابت بالمعية او لا تقدم ثبات نسبة له الى التمردد الى الزمان
 من حيث اثباته فان الزمان بالنظر اليه موصوف بالقياس والبعدي و
 عدم الاستمرار وبالنظر الى ذاته تعالى ثبات لا تقدم ولانا في اجزاء
 لان المقضييات كالثباتات موجودة بالفعل عند الواجب لانه انما
 انتم المبراه عن كل نقصان قال الشيخ في التعليقات ان الاشياء
 الموجودة دائماً والموجودات في وقت بعد وقت والشيء المقضي بالثبات
 كالزمان والحركة التي هي غير موجودة الجملة والفارة الجملة والمعدومة

عر

في الماضي والمعدوم في المستقبل كلها بالاضافة اليه تعالى موجودة وحال
بالفعل انتهى وبسبب العلم الاول وهذا المعنى امر لوجبا واذا حوت هذا
ظهر لك ان كون مقدار للتغيرات لا ينافي كون مقدار الثبات فان مقدار
التغيرات باعتبار وحدتها فيه وانها فيها بسبب التقدم والاختلاف مقدار
الثبات باعتبار كونها مقدارها معها باعتبار تغيرها باعتبار ثباتها فلا
يصح **قوله** اما غير في رعا ينطبق على التفرع فلا ينطبق على غير
التفرع والى جميع ما ذكرنا ان رتبة التفرع في حال ومن المباحث ان
يعرف كون الشيء في الزمان فيقول انما يكون الشيء في الزمان بان يكون له في
التقدم والمتأخر واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تأخر فانها ثابتة في
زمان وان كانت مع الزمان كالحل مع الحزونة وان لم يكن في الحزونة
فان كان شيء له من جهة تقدم وتأخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة
اخرى لا تقبل التقدم وانما في مثلا من جهة ما هو ذات وجوب فهو من
جهة ما لا يقبل تقدما وتأخرا ليس في زمان وهو من الجهة الاخرى في
الزمان والشيء الموجود مع الزمان ونسبة الزمان موجود مع استمرار الزمان
كله هو التدرج وكل استمرار وجود واحد فهو في التدرج والاعتناء بالاستمرار
وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت فكان التدرج قياس ثبات
الى خبر ثبات ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمقابلة اليها
من هذه الجهة هو معنى فوق التدرج وبشيء ان اتفق ما ينبغي به التدرج
فكل استمرار وجوده في سبب التغير مطلقا من غير قياس الى وقت وقت
فهو التدرج فلا بد من ان يكون الزمان انتهى اما نفس الجانبين كقولنا
اسس قبل على اليوم او غيرها كقولنا على الاب قبل ابن فلان من الزمان
في احد جانبيه اما نفس ذلك الجانب الواجب موجود في الماضي والحال
والاستقبال او غير كقولنا الواجب موجود مع زيد وقيله وبعده **قوله**
فهذه معان معقولة اه قد ظهر ان تفاوت بين العبارات الثلاثة بحسب
المعنى وخرجت عن كونها متعقبة لكن لم يظهر بهذا ان في اندفاع المعانيضة

المعارضة المذكورة **قوله** واذا توفى اه لانه ظهر ما ذكره ان الامور التي بته
نسبية عن الزمان فلا يكون الزمان مقدارا لها **قوله** ولا وجود لها في
الخارج اه قد عرفت ما فيه فلا يفيد **قوله** وقد سبق لك اه ان رتبة الى
ما ذكره بقوله لم يتحقق ما قد عرفت اه **قوله** ويرد عليه اه هذا لا يبرأ
انما يراد به لو ابرى كلامهم على ظاهره اما لو قيل ان مقصودهم انهم موهوم
بشيء من الوجود من تصور مقدار في الحوادث وتقدم بعضها عن بعض وتأخره
عنه ولا سبيل الى فهمه ونسبته الا باعتبار الحوادث التي يجلبها بالتقدم
اعلاما فلا يراد عليهم **قوله** كما هو مبهم في التفاضل هذا المذهب
مقابل المذهب كونه اثرا وممما وقال اصحاب هذا القول يجيبون
الزمان موجودا لا على تقاسمه احد واحد في نفسه **قوله** باعتبار ان
الاخر ان المتجزئ من حيث الاقتران والمقابلة **قوله** في المكان في التفاضل
لفظ المتجزئ قد يستعمل العامة لما يكون انما مستقرا عليه وربما عفا
بالمكان الشيء الى وى للشيء كالحل للشراب والبيت للناس وبالجملة
ما يكون فيه الشيء وان لم يستقر عليه وبهذا هو الاغلب عندهم وان لم
يشروا به اذ الظاهر منهم يجيبون التسميم بنقد في مكان وان استأوا والاخر
عند من فهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان وان لم يعتمد على شيء لكن
الحكم وجدوا للشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني او صانعا مثل
ان يكون الشيء في بقا رقه بالطرة ولا يسعه معه غيره اه انتهى ومنه
يعلم ان المكان بالمعنى المصطلح ليس امرا او ما يجرى العامة **قوله** شار
ايه ان اراد به من رايه بالذات نعم وان اراد ان رايه و
نوع الجسم الممكن منكم لكنه لا يقتضيه ذلك وجوده بل وجود ما ينتزعه منه
وبت رايه ينته كما هو مذهب الاشاعرة **قوله** وضروك انه يتحقق
منه الجسم وايه فيه ان الانتقال ليس الا استبدال القرب والبعد
نفس عليه في التفاضل فاللزام منه وجود ما يقرب الجسم فيه وما يبعد عنه
وانما نسب الانتقال الى المكان كونه محدودا وممما باعتبار روتوعه بين

222

مقتضى ان يكون
مقتضى ان يكون

بين الاجسام التي حصل القرب والبعد عنها **قوله** فان كان انشعب آه
 فيه ان هذا تغير في تصنيف بنج الجسم لا بالذات فالحال من وجوده وكذا
 الكلام في انه متفاوت **قوله** فان المعدوم آه اي المعدوم في الخارج لا يتحقق
 به الاثارة الحسية بل لا بد منه وجوده حين تحقق الاثارة سواء كانت قبل
 ان ينطق بوجوده ام لا كما نقطة في الخط والخط في السطح فاذ حين الاثارة موجودا
 وان لم يكن قبلها موجودا ولا يلزم ان يكون كل نقطة او خط نهاية **قوله** ان
 العلم بكونه من رايه اثارة حسية يتحقق العلم بكونه موجودا على ان العلم
 بالاثارة يتحقق العلم بالاثارة ففرضية الاول يستلزم ضرورة الثاني
 انتهى يعني ان كلام من هذه الوجوه بنسبة لمقدمة بدعيته على بدعيته لازما
 الذي لزومه ايضا بدعي وليس استدلالا بان يكون المذكور صفو القياس
 والكبرى مطلوبة تبينها ولذا اورد لفظ الضرورة تبينها على ان الضرورة هذه
 المقدمة مستندة لضرورة تلك الدعوى ولم يقل لا شرع انه اجمل فلا بد
 ان الضرورة اخذت على المقدمة وهي لا يستلزم ضرورة المدعى فانهم **قوله**
 الا ذلك اي ما يكون في مكان **قوله** اذ لكل مكان مكان اخر لا شاع
 كون المكان نفس المتمكن او جزية والا لا تنقل بالتحقق **قوله** وهذا باطل
 فطعن اذ لا ينبس المكان الى الجسم نفي فلا بد في الشراب ولا البيت
 في زينة **قوله** اما بما داخله التسلسل اللازم على تقدير الممانعة لازم
 على هذا التقدير ايضا الا ان هذا اللازم اشبه استحقاقه فلذا نفى له
قوله فيلزم التسلسل اذ لا يجوز كون كل منها مكانا آخر اذ لا ينبس المكان
 الى المتمكن يعني **قوله** ان وجوده ضروري فيه ان الجسم لا يستلزم وجوده فلهذا
 عن الضرورة وجوب الدعوى لا يسمع من كل الشرائع **قوله** كان يقال آه و
 كان يقال اللازم من عدم كونه متجزئ بمعنى حاصدا في مكان ان لا يكون
 له مكان لان لا يكون له مكان لان يكون له امتداد في نفسه فجزا ان يكون
 جزءا في نفسه ولا يكون له مكان وبتمكن الجسم فيه بما داخله ولا امتناع في
 مداخله البعد الا في البعد الجزا كما يسمى **قوله** ثم انه آه عطف على قوله

قوله وهو موجود **قوله** اي ليس جزال يعني المراد من اثبات خروجه نفي الجزئية لا النفي
 المتصور ان نفي البعدية والجزئية اذ لا يثبت الوجود الى البعدية **قوله** وسيل الملك آه
 اي لا بد ان يثبت المذكور كادون على نفي الجزئية ال على نفي الحانية ايضا وهو المطلوب
 في هذا المقام بترتيب عليه قوله ثم الجسم ينطبق عليه الا ان لم يذكر لعدم القول به
قوله وهذا المذهب ينبس الى افلاطون فين ان افلاطون لم يذهب الى تركيب
 الجسم من البهولي والضرورة بل الجسم عند جبره بسيط بوارده عليه الانفعال الوضعية
 والافعال اي الاختصاصات قد ذكرنا شرح المقاصد ان ذلك الجوهر المتعدي
 يستحق بعبارة من حيث تواردها في المتواردة يسيرة صوراً كونه حادثة له
 ومنوعة آياه **قوله** بانتهاك النقط اراد به المعنى النفوي ليشمل المجاز و
 المنقول **قوله** يظهر بطلانها في الشفا اما بيان فادقول من يرى ان
 البهولي والضرورة مكانا بيا يعلم ان المكان يفارق هذه الحركة والبهولي
 والضرورة مكانا لا يفارقان والمكان يكون الحركة فيه والبهولي والضرورة لا
 لا يكون الحركة فيها بل هوها والمكان يكون اية الحركة والبهولي والضرورة
 لا يكون الحركة البتة والمتكون اذا لم يكن استند المكان الطبيعي كالا اذا
 صار هو ولا يستبدل بهو لآه الطبيعية وفي ابتداء الكون يكون في المكان
 الاول لا يكون في صورته ويقال ان الخلق كان سريره ويقال عن آله كان
 بخار وحق النطفة انسان ولا يقال ان المكان كالا جسم كذا ولا عن المكان
 كان جسم كذا **قوله** وبعدها ما موجودا وهو موم اي مع النظر في دلائل الوجود
قوله وتوضيح آه لما كان في استندام الانطباق وكونه ماثلا لكونه الملائمة
 بينها بالتمام فيكون المكان بعدا او بالحياسة بالاطراف سطحي اذ لا خفا بانو
 المتضمن على الوجه العقلي حيث لم يبق فيه شبهة **قوله** فانهم يطلقون قد
 نعتن فيما سبق من الشفا ان الاغلب عندهم اطلاق المكان على ما يكون فيه
 الشيء وان لم يستقر عليه **قوله** على ما يمنع الشيء عن التناول اي ما يستقر عليه
 الشيء ويقع عليه اعتمادا والنزول غير النقوط فدايرد انه يلزم ان يكون
 الخليل الذي خلق به الجرح من دالسه كما ناله وكذا القوة النفسية المصعدة للروح

ونسب ذلك على ان المقصود ببيان الاطلاق لا التوقيف الجانح والمانع والحركة
 تنس من الجسد ليس فيه خيب ولا عيب **قوله** اما ان يقبل الحركة لذاته القبول
 قد يطلق بمعنى الامكان كما يقال الماينة يقبل **قوله** الوجود والعدم لذاته
 وهو المراد بهما اي ابعده اما ان يكون الحركة نظراً الى ذاته او لا يكون لها
 اي نظراً الى ولا واسطة بين السمتين وعلى الاول يلزم النسب وعلى الثاني
 يمنع انصافه بالحركة فلا بد ان انريد بعدم قبوله انما ان يكون ذاته
 مستقبلاً لعدم القبول فانه لا بد من غير حاصره ان لا يكون مقتضياً للقبول
 ولا لعدم وان اريد به عدم تصافه بالقبول نظراً الى ذاته فلا يلزم لزوم
 امتناع قبول الجسم للحركة لجواز ان يكون البعد قابلاً لها بتتابع الجسم و
 لم يكن قابلاً لها بذاته **قوله** فلانه لو قبل الحركة اه حاصلة انه لو امكن
 له الحركة لامكن له المكان ولو امكن له المكان لامكن له الحيل وهو وجود
 العمل اذ لو امكن له الحيل لامكن له الحركة لزوم من فرض وقوعه حال
 نظراً الى ذاته كمنه يلزم الحيل فلنمنع ما توهم من ان قبول الحركة لا يقتضي
 وقوع الحركة بالعقد فيلزم ان يكون له مكان آخر بل المكان المكان وهو
 لا يستلزم التسلسل **قوله** الا ترى آه وذلك لان المراد بخروج كل واحد
 خروج كل بي. سواء كان مجتمعا مع آخر او لا فاذا خرج كل واحد بهذا المعنى
 خروج الكل وليس المراد بخروج كل واحد بشرط الانفراذ عن الآخر في
 لا يستلزم الحكم على كل واحد الحكم على الكل كما في قول كل رجل يتسبب هذا
 الترتيب **قوله** فلان البعد اذا لم يقبل الحركة لذاته اي لم يكن له الحركة
 نظراً الى ذاته على ما مر **قوله** والامكان المتمكن آه وان لم يكن باطل يكون
 كل منهما موجوداً او متراً اية **قوله** من حيث انها موصوفة واما انهما
 من حيث انها ليست موصوفة بالعظم موصوفة كمتداخل الخطيين من حيث
 الوضو وتداخل السطحين من حيث العمق **قوله** وانما تختلف الحقيقة
 اذ لا تماثل بين الجوهر والعرض والمجيب ان كان كغيره مجرداً جواز
 الاختلاف لانه مانع الا انه لا كان قابلاً لكون المكان السطح البعد فنقض

223
 تعرض لاثبات الاختلاف **قوله** اما يلزم آه لا نسلم انما يلزم ان يكون الاختلاف
 في قبول الحركة وعدمه راجعاً الى الامور التي رتبة عن اللازمه لها لامر خفيقتها
قوله لا يتصور حصول فيه بناء على ان الحصول يقتضي الاحتياج اية لذاته
 يكلفا فلو اذ فيه نظر **قوله** اما لا يلزم حصول اجتماع البعدين آه وفيه حال
 ان اردتم بحصولها في جسم حصولها فيه وانما دها في الموضع وان اردتم مجرد
 اجتماعها في الجسم ونفوذها فيهما فيهما فاما لا يلزمه مسلمة وبطلان ان في
 مم فان الضروري ان كل بعدين مادتين فهما اكبر من احدهما واما اذا كان
 احدهما مجرداً قابلاً بانفسه والآخر مادياً قابلاً بالجسم وينطبق احدهما على الآخر
 حيث لا يربط المقدار بظلاله نظري وما من تداخل المقادير من حيث انها
 موصوفة بالعظم بدوي الاستحالة ولا تفاوت في ذلك بين المادي و
 المجرد ففي حق الترتيب غير سموت لم لا يجوز ان يكون المانع من التصور فليس
 المقدار مع كونه في المادته كونه موجباً كلف **قوله** سواء فرض واحد
 او متقدراً سيجي في بحث الكيفيات ان السيل عبارة عن تدافع
 الاقواس كانت متفادسة في الحقيقة متواصلة في الطول او متوحد
 في الحقيقة ايضا فعلي ان في يكون مكان السطح في انما الجاري واحداً
 وعلى الاول يكون متقدراً بخلاف الطير الواقف في الهواء الراكه فان
 مكانه سطح واحد وبعض الناظرين لم يتنبهوا فوقوا في جص صعب
قوله متحرراً ببقية حركة الى آه مادام ذلك السطح المحيط ما بالسطح
 الظاهر من السطح واذا فارق منه بفتح ذلك السطح فتدبر فانه قد
 سوي فيه بعض **قوله** وقد يقال آه هذا مدفوع بان المقصود انه لا يلزم
 في المكان والممكن في الحركة نظراً الى ذاتها فلو لم الحركة بسبب خارج
 لا ينافيه وكذلك وانى فلا ولى **قوله** ويكون شال لكل واحد وان كانت
 الحركة وضعية فان المقصود ببيان الاختلاف بين السطح والبعد في ال
 المذكورة بان البعد لا حركة له **قوله** ففراي خلق **قوله** حاكمون بذلك
 ويقولون بتعاقب الافام المذكورة في الانا عليه **قوله** فلانه بقدر آه

الاخر فقل مرآة انه اعاد **قوله** لانا نقول آه هذا الجواب لا يتم لو قررنا الاغراض بان
 قبوله التفادوت والتقدير باعتبار تفاوت الاقسام التي تجتهد وتباعد ما حتى لو
 لو فرض عدم تلك الاجسام انشئ التفادوت والتقدير **قوله** ما به تمايز آه اي
 تكون الاثرية الحسية الى احد ما غير الاثرية الى الآخر **قوله** وهو اعلم من المكان
 قال المحقق الطوسي في شرح الاثرية ان الوضع هنا هو الهيئة المعاصرة
 للجسم نسبة بعض اجزائه الى بعض لا الذي هو المقولة انه اعني ما يفرض
 بسبب نسب اجزاء الجسم الى غير الجسم لانه ما يقتضيه تاثير غريب واما الوضع
 بمعنى الاثرية وهو كون الجسم بقدر الاثرية الحسية فهو امر يقتضيه الجسمية
 الى نسبة الهيئة او ليس مما يتعلق بالصفات المختلفة انتهى ولا شك في
 ان الوضع بهذا المعنى عارض لكل جسم ولو عني وطبيعته فالجسم الطبيعي بمعنى
 الوضع شمس الجحج الاجسام على ما في المباحث المتقدمة ان لكل جسم
 وضع وتلك الاقضية وضع وهو مبين للمكان بمعنى السطح فاما **قوله**
 وهو اعلم من المكان وما الى جهة اي اعتبار بعمومه **قوله** نعم ان جفت اجزاء
 ان الجزر هو المكان والكلية مخصوصة بالسوى المحذور واية تشير عبارة
 الاثرية رات حيث قال ان الجسم اذا عني وطبيعته لم يكن له بدن موضع
 معين حيث لم يقض جسم ويرد عليه ان لانه ان لو عني الجسم ونفقه يقتضي
 المكان بمعنى السطح كيف وقد انشئ ذلك الاقتضا في المحذور والمجسط
 مدخلا في ذلك **قوله** ان يشار اليه هنا وهناك فيه ان الاثرية
 هنا وهناك يقتضي نسبة الجسم اليه بالنظر فيه ونسبة الجسم الى الوضع
 نفقه لا يقبله العقل السليم فالوجه ان يقولوا ان كل جسم فهو متاثر بالية
 في نفسه ولا يتم ان يشار اليه هنا وهناك **قوله** تلك الاغراض هي اي
 جزئيا لان نفس الاجزاء ليست مفروضة **قوله** وان كانت موجودة بالفعل
 اي مع وصف الجزئية في الهواء اي النزع الهواء في النفثة الجبر وفي القلا قاتهم
 احد العناصر مفعلي الاول تفسير بالترجيز المذكور وارادة الى الال بفتح
 بالها به وعلى الثاني لانه الى ان تانبث النفثة مع انه الهواء من كرتنا وبه

بناؤيه بالترجيز **قوله** وقد يقال آه الى لانه سقوط منع الملازمة لانه ابطال استد
 وهو لا يستلزم وضع المنع الا اذا كان سابقا له وهذا ليس كذلك اذ يجوز ان
 يستدل بان الحركة عبارة عن استبدال الامكنة من الممكن فيها **قوله** فان
 استبدال الامكنة آه في الشفا اما انه ليس متحركا فلانه ليس مبتدا الاستدلال
 فيه والمتحرك في الحقيقة هو الذي يبدأ الاستبدال فيه وهو الذي الكمال
 الاول لما بالقوة فيه نفسه حتى انه لو كان سايرا لشيء عند جاريها لكان حالها
 متغيرا اعني لو كانت الامور المحيطة به والمقارنة اياه ثابتة كما هي لا يوض
 لها عارض كان الذي عوض له يتبدل نسبة فيها واما هذا فليس كذلك
 انتهى وبما نقلت ظهرا انه فاع ما في الشرح الجديد للترجيز اذ اقبل ان
 انشأنا محذورا كبريا لم يتجرب لم يبق من ظاهر بدنه جزء غير محفوظ
 اذا ساخر من باب الى باب من ان يكون ساكن لانه لم ينتقل من مكان
 وهو باطن الكبريا وكذا الجالس في الماء اذا تحرك حركة ساوية
 لحركة الماء بحيث لم يفرق سطح الماء الملتصق به من ان يكون ساكن واما
 ذلك سقط فلا بد من **قوله** واما القدر فلا يجري آه لو اريد بالضرورة ان
 ثم الجواب في القدر ايضا مع الاثرية الى بيان مثل غلط المستدل بانه
 اقام نتائج الحركة مغايرة فبني الاستبدال عليه **قوله** وقد يمنع آه يعني ان الممكن
 بالذات انما هو المقدار والجسم يتبعه بدليل زيادة والمكان بالتخلف و
 اتقاسمه بالتكاسف والمقدار فيما نحن فيه مختلف بالفضل وان كان
 بالقوة واحدا بمعنى ان السافة واحدة **قوله** قرينة اي قرب الذوق **قوله**
 وقد يجاب كونه ان الممكن بالذات انما هو السطح الظاهر لا الجسم والا كان
 للاجزاء ايضا الباطنة فكان وهو بسبب الحفرة بزواياها كان فلا يزال المحذور
قوله انه من نعمة آه لانه ثبت عدم مساواة المكان للمكان فيكون داخلا
 تحت الباطن المذكور **قوله** فاعلم بالضرورة آه بدليل ان يقال انشغل الهواء
 الى موضع الجرح **قوله** بانه اي المقصد آه بخلاف مقصد المتحرك بالتخصيل
 فانه يجب ان لا يكون موجودا حال الحركة لانه لا يتم تحصيل الى اصل كاسمجي

في بحث اثبات الجبهة ان معنى قوله ان الجبهة مقصده المحرك بالصور في الجبهة
عنده والغرب منه كالجسمي ولا شك انما يقصد القرب منه لا بد ان يكون موجودا
حال القصد بخلاف ما يقصد المحل فيه فانه حال القصد يجب ان يكون معدوما و
حال المحل يجب ان يكون موجودا **قوله** الذي ينشئ انما ليس المراد بالمجدد
ما يتجدد به به الجهات الحقيقية بل ما يتجدد به به الجهات الحقيقية المجردة
اي بكميته **قوله** وقد اجاب عنه آة في الشفا قالوا اي اصحاب البعد ان الانوار
البيضاء انما يروى الى التجلس ولو وهم رفع شيء بشئ من الاشياء المجردة
شفا واما فانه في بقاء بعد رفع غيره الا وهم هو السبيل المدجور في نفسه وان كان
لا يبقى له قوام ولهذا السبيل في البهولة والصعوبة والبساطة في احاد
في اشياء مجتمعة ثم اذا توهم انما وغير من الاصحاب مرفوعا غير موجود في
الا نلزم ان يكون البعد الثالث بين اطرافه موجودا فذلك ايضا موجود عندنا
يكون هذا موجودا معه انتهى خلاصته ان المفروض وان كان لا يمكن
الغرض ممكن كافي في المقصود ولا يخفى انه في ما ذكره الامام بذلك **قوله**
يعني احدها مكانا آة اذ لا يشترط الاصطلاح **قوله** في الحقيقة المكانية
لان تماس السطح بالسطح متحقق فيها **قوله** وقد يقال آة الى لان عدم
الفوق فان الحقيقة المكانية يقتضي امتلاك المكان بالتملك بسبب الية
بكميته يعني وهو متحقق والسطح المحيط دون المحيط **قوله** وحقيقة ان
يكون آة جنبه شامخ فانه لازم لطيفته وحقيقته الفواعل المحدود بين
السطح **قوله** وجوزة اي الفواعل المحدود **قوله** متفقون آة انما الخلق
بينهم في الخلق بمعنى خلق المكان عن الالهي **قوله** وان تضرره عطف على
قول الخلق فالحكم يقولون ان التقدير يقتضي الوجود والخلقون بمنعونه
قوله من دونه في الوضع بان يكون على نسبة واحدة لا يكون بعضها ارفع
وبعضها اخفض سوا كانت مستوية او مستديرة الاستدلال يتم تماس
محدب ككرة صغيرة لمعز كره اخرى اذ ارفع احداهما عن الاخر **قوله**
بحيث لا يكون آة متعلق بقوله يكون اخرا واما لا بقوله متصلة آة وجودا

وجود الفواعل البهية ان فدة لا ينافي الاشارة بل انما في الوضع ان يقع كلها على خطوط
مستقيمة ولان الاتصال الاتصال في نفسه وان لم يكن ان يكون في نفسه او بافعال بعض
الاجزاء ببعض **قوله** سوا ما نشرح لا يكون متصلة **قوله** في التماس القرب
قوله او غير فدة فلا يكون من دونه في الوضع **قوله** صفة بن دوى وضع
اجزا لها اي صفة بن دوى وضع اجزا لها في النفس ولم يذكر فيه الاتصال لدلالة
الصفة على الاتصال المستحق **قوله** فان كانت ما اي في نفس الامر هناك المطلوب
قوله سطح متصل اي لا منفذ بينه سوا ما مقتضى في نفسه او بصرف جزر الجزر
غير منفذ **قوله** والاي ان لا يكون بين منفذين من منافذ اسطح متصل كانت
الصفة عبارة عن اجزا لا تتجزئ متفرقة بينها منافذ فلو كانت في جهة من
الجهات الثلاث متصلة تحقق الصفة المتصلة **قوله** وانه باطل بالية
يعني به جهة العقل بشبه بان الصفة ليست اجزا متفرقة فان فيها حارة مانعة
عن تفكك الاجزاء بخلاف الاجزاء المتفرقة **قوله** واما الوجود آة عطف على قوله عدم
الاتصال **قوله** فان اتفقت الزوايا بان كانت الزوايا با مثل الاجزا التي لا
تتجزئ **قوله** حصل المطلوب وهي ث دوى الاجزا في الوضع مع الاتصال بمعنى
عدم المنافذ **قوله** والاصار ان اصغر بينهما اذا كانت الزوايا اكبر من الاجزا
انتهى لا يتجزأ **قوله** فاما ان يشتق بان يصير الزوايا بعد وضع الاجزا الاولى
مسوية للاجزاء **قوله** او يذهب الزوايا الى كل واحد منها في الانقسام الفعلي
الى غير النهاية لانه يبقى في كل مرتبة بعضها خائفا فيقسم الى جزئين مملو وحال
المراد بالانقسام الفعلي الانقسام الذي يتميز الاجزا في الخارج وانما فيه الانقسام
بالفعل لان الزوايا فانية للقسمة الوهمي الى غير النهاية كونهما سطحيا والى
باطل لانه يستلزم في الجسم اشتغال المتبقي اعني الزاوية على اجزائه من حيث
بالفعل متميزة بعضها من بعض في الخارج وان لم تكن منفكة **قوله** قال الامام
الرازي الفرق بين التوجيهين ان مبنى التوجيه الاول ان المراد به باب
الزوايا الى غير النهاية واما ب كل واحدة منها في الانقسام الى غير النهاية
ومبنى هذا التوجيه ان المراد به باب جميع الزوايا في العدد والى غير النهاية

230

مع تحقيق في الصفة **بالفعل قول** لاني الاستدلال في معنى وضع واحدة سوالات
 مستقيمة او مستدبنة كما يدل عليه الاضراب **قوله** وهو ج او وجود الزوايا الغير
 المتساوية في السطح المتساوي في الارتفاع **قوله** مستوية اي مستقيمة لا انحناء
 ولا ارتفاع فيها **قوله** والالم يكن التماس آه لا يعني ان المكان التماس بين الصفتين
 بدني وما ذكره في بيانه مدخل فيه لانه ان اريد به التماس بينهما الاخر لا يتجزئ
 حيث يكون بينهما ما قد تغير لازم لكون كل واحد من الصفتين على وان اريد به
 التماس لاجل مقصد بغيره بحيث لا يكون بينهما ما قد تغيره المطلوب لانه
 التماس صفة متصلة بمثل وبتم الاستدلال فانضوب ترك **قوله** والالم يكن
 التماس آه وهو اريد بالاجزاء النقط ويقال لو لم يكن التماس في شيء من النقط لكانت النقط
 واحدة بنظر من الآخر لم يكن التماس في شيء من النقط لكانت النقط واحدة بنظر
 لا نقولون به بل يقولون التماس السطح بالسطح اي في كل نقطه تماس
 بمقدار كان له وجه **قوله** من تلك الزاوية حيث قالوا اذا حركت الزاوية
 على مركزه فان قطع الحرف الصغير بزم حين قطع الحرف الكبير اجزاء لازم
 وان قطع كل منة لزم انقسام الجزء وان سكن لزم تفكك اجزاء الزاوية **قوله**
 والالم يكن التماس حين نأى **قوله** فان عند المنكسر ولا يمكن للحكيم ان يقول
 بحلقة بواسطة استدلالهم بواسطة رفع احد الصفتين لان كل حادث
 مسبوق بمادة والمادة لا تنفك عن الصورة فلا بد من سبق جسم آخر فيها فلا
 يكونان متساويين **قوله** وايضا يجوز عنده اي آخر وما مر من ان خلف
 ما يشبهه به البديهة فبها ان البديهة انما يحكم بالوقوف بين الاجزاء المتفرقة
 والصفة يعتبر الانفكاك بين الاجزاء الصفة دون المتفرقة ويجوز ان يكون
 ذلك للفاعل المتحرك كما هو مذبح الاشعة او للتأليف القائم بها كما هو
 رأي ابو القاسم **قوله** في وجودنا ايضا فان سطوح الاجسام البسيطة كذا
 عندهم **قوله** اي في ان فسر له ففة بذلك لان جوارز الارتفاع دفعة بمعنى
 ارتفاعها مضافا لا يفيد لانه يجوز ان يكون في زمان **قوله** فان الارتفاع
 حركة قال الشيخ قدس سره غرضه ان شئ المطالع توضيح هذا المعنى انه

نما

انه اذا فرض زوال الانطباق في على وجه يمكن ان يتصور فيه كانت العليا مرتفعة
 عن السطح فبها بينهما اما ان يكون متصفا في جهة الارتفاع او لا وان في كل واحد
 لم يكن فاصلا متعين الاول فيكون مضافا بغيره لا يمكن قطعا الا بركة في زمان قطعه
 ان الارتفاع لا يكون وثيقا **قوله** ففي زمان الارتفاع فان الانطباق مبداء حركة
 الارتفاع وحركة السكون وزمان الحركتين واحد وان كانت حركة الارتفاع
 مقدمة بالذات على حركة السكون فالارتفاع والوصول الى الوسط كلاهما
 زمانيا بمعنى انها حاصلتان في اى معنى يفرض في زمان تينك الحركتين ولا يتبين
 حصولهما في ان معين وكما ان قطع الهواء الاجزاء في الصفة الذي يحصل به
 الوصول الى الوسط يدبر كذا قطع الصفة لاجل المضاف الذي يحصل به الارتفاع
 تدبر في ذاتها وقت تدبر فانه مائل في الاقدام ووضوح في الارتفاع
قوله لا يقال آه يعني ان الارتفاع المذكور انما لا يتم اذالم يتوقف الاستدلال
 للامانة ويكتفي بان الارتفاع دفعي اما نقول لا وحيث اذا رقت الصفة
 حصل الامانة في مناصرة عن الرفع والامانة حاصلة حال المماس
 فيجتمع المتساويان وهي ائنه فلا يمكن حصول حركة السكون في ذلك الا ان
 فيكون متاخرا عنه لا متناحرا السكون حال المماس لذوم التداخل فيكون
 الوسط في ان الامانة خالية عن الهواء لئلا يمتد **قوله** لانا نقول آه
 حاصلة ان السكون ليس متأخرا عن الامانة لانا وان كانت آية صالحة
 بعد الحركة ففي زمان تلك الحركة حصل السكون وفي كل ان حصل الامانة
 حصل الوصول الى الطرف فلا خلا **قوله** تعادلت آه الصدم اندفع و
 انشادوم اندفع واللازم من عدم اخلا تدافع اجسام العالم كلها لانه اذا
 انتهى التدفع الى منى الطرف الآخر ولا يندفع ذلك لعدم المماس في دفعه
 ثم ونظر الى آخر الاجسام وبهذا الى ان ينتفي لامتناع التداخل فمعنى **قوله**
 ويشمل انه يلزم عدم الانقطاع وحركات الاجسام **قوله** فيتحرك اجسام
 العالم كلها على التمسك على المعنى القوي وجميع التماس حركة جميع الاجسام
 فالتشادوم على هذا دفع الاجسام بعضها بعضا وقد عرفت ما هو الحقيق بالقبول

قوله الى غاية آه يخلق بخلق و نجاسف بتعريف من السداع كما بينا انما قدس
قوله يقع كلاهما آه قبل هذا في الحركة المستقيمة مخرج اما في الحركة المنعقدة فلا
 نقول المستدل لولا ان لا يمنع الحركة المستقيمة على جسم ما واللازم بطل لان في الحركة
 وفيه ان يختلف الحركة المستقيمة الى نفس الاجسام غير معلوم فيجوز ان يربح الحركة
 من جسم ما على قوس استدرا الى ما ابتدأت منه فان الترتيم بهذا الترتيم انما لا يخفى
 ان الترتيم انما هو ما ياتي الذي انبثت به كجائزته بخلاف الترتيم في البحر بلية
قوله فيحتاج الى ابطال آه بما مر من انه يستندم السداع **قوله** لو وجد افعلا آه
 حيزه انما لو احسن الخلا وقوع الحركة فيه وان كان وقوع تلك الحركة في مثلا
 غليظ وملا رقيق تكون النسبة بينهما في القوام كالنسبة بين زمان في الخلا والملا
 الغليظ فيلزم ان تكون الحركة مع العائق كهي لا مع وهو حال انما كانت من
 وجود الخلا اذ الامور الاخر لا شك في امكانها بل في وقوعها في الحركات
 اي الحركات المتحدثة في المسافة والقوة المتحركة ومقدار الجسم **قوله**
 وهو المعاري القوام الى جهات بينه اذ المفروض شي آخر فلا بد من ان يظهر
 المفارح في المعاري في القوام بل زمان يكون شي آخر كالقوة الجاذبة
 الى يد لا المتق طيس **قوله** بل الزمان كله بازاء المعاري اي في الحركة المدة
 لا في وفي القوة المتحركة ومقدار الجسم وليس المراد انه في كل الحركات بازاء
 المعاري فانه يختلف بحسب اختلاف القوة ومقدار الجسم مع ان المعاري
 فلا بد ان لو كان كله بازاء المعاري كان الحركة في الخلا متميزة او واقعة
 فلا ثم ان ليس **قوله** الذي بعد محقق آه عبارة لا شجرة الا ان الحركة
 بنفسها لا يمكن ان يستدعي زمانا لانا لو وجدت لاصح من السرعة والبطل في
 زمان كانت بحيث اذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان او في
 ضعفه كانت لا في ابطا والسرعة من المفروضة وكان من سرعة السرعة
 والبطل حين فرضنا لاصح من سرعة من انما هي ان ما بين الحركة لو اقتضى
 زمانا معين لو وجدت فيه مرتبة من مراتب السرعة والبطل او ليس شي
 من المراتب لازما لها وكانت بحيث يمكن وقوع الحركة في ذلك في نصف ذلك

ذلك الزمان واضعف فكانت تلك الحركة موصوفة بحد من السرعة والبطل حين فرضنا
 مف ولا يخفى ان خلاصة ان يدر من افتقار زمان معين ايضا فلا يفر مقصود ولا بد
 عليه ان لا يلزم الحان وقوع في نصف ذلك الزمان في نفس الامر لان وقوعها في اي جزء
 بفرض من الزمان ممكن كما بينه ان مع قدس ستر لا لم يكنف على فرض الوقوع في
 نصف ذلك الزمان بل ضم معه الوقوع في النصف ايضا ولا شك في امكانه في نصف
 الامر بل لو فهم وما قيل ان كلامه مبني على ان القيمة الواحدة يستندم جواز القيمة
 الانفكاكية والجائز ما لا يستندم من فرض وقوعه في الزمان من زمانا لا ينفك
 الحركة زمانا فليس ينبغي لان استندام القيمة الواحدة جواز القيمة الانفكاكية
 انما اثبتوا في الاجسام البتة اطيب كذا تنفق بالمانت فابنة للقيمة الواحدة
 دون الانفكاكية بان حكم الامثال واحد فيجوز على كل منها بالجوز على الاثر نظرا
 الى اليه و اجزا الزمان ليست موجودة بالفعل بل فرضية محضة فلا يمكن ان
 يقال ههنا ان حكم الامثال واحد على انه يجوز ان يكون لشخص ما ما قاله
 القيمة الانفكاكية **قوله** فكيف تقع الحركة المحققة آه وما قيل ان متحركا
 بليت لذلك ثوابته اذا تحرك في زمان لا ينقسم الا وهما فلا شك ان المتحرك
 السبع كذلك الانلاك متحرك فيه ايضا فاما ان يتأدى الحركة في السرعة و
 البطل ومقدار الحركة المفروضة وهو من البطل او يقع السبع سرعته
 اكثر مما قطعه البطل فلا حيلة يقع مقدار ما قطعه البطل في جزء وهي من الزمان
 فهوهم لان الزمان منقسم واحد لا يوزن فيه بالفعل وكذلك الحركة والانقسام
 لها انما هو في الوهم فاجز الوهم للحركة موضع في اجز الوهم للزمان على ان
 فرض وقوع حركة تلك الثوابت في جزء لا ينقسم فعلا بل وهاج به لانه
 يستلزم ان تكون تلك الحركة السبع الحركات فالحركة الواضحة في ذلك الجزء
 لا يكون الا حركة الحدود **قوله** ونحن نقول آه البات لعدم اقتضاهاية
 الحركة قدنا من الزمان بحيث لا يرد بحسب المصنف **قوله** كان هو الجواب
 في الحقيقة لان الحركة الخلائية والملائية في كذا هما واقعتان في الآن
 والتفاوت بينهما بقدر السكات المتحدثة كثرهما فان الحركة عند اصحاب

الجزء هو المكان الثاني والاخر والاثنان والاكوان عند هم من نسبة
قوله بان الحركة المخصوصة آه يعني فحق قوله لاننا مع قطع النظر عن المعادق لا يشترط
قوله بان القوة المتحركة يجب اشتدادها وضعفها والجسم المتحرك باعتبار عظم
 مقدارها وصفه وبخلاف شكله فان المربع اذا تحرك سطحه كان ابطا من الخروط
 اذا تحرك الخروط **قوله** ثم ان الزمان يزداد او يقل كما ان الزمان يزداد او يقل
 بالمدى ووقت نقصه بتناقصه في مراتب اتقاض المعادق اما ان يكون مع وقت
 يكون زمان حركتها وبطريقة الله مع وقت او اقل منه او لا يمكن فعله الاول
 يزعم ان وجود حركتها مع وقت مماثلة لوقت لا مع وقت معها وعلى الثاني يزعم ان
 مراتب المعادق الى مرتبة لا يمكن اقل منها مع ان ابدية شأ هذا بخلاف
 قال الشيخ لا الشك في هذا المذهب وانت تعلم فيما بعد انه ما من تأثير الا وفي
 طباع المتحرك انه يقبل اقل منه لو كان موثرا بغيره فيجب من ذلك ان يكون بعض
 تلك المعادقات التي فيها طبيعة الجسم وبنائها في زمانه بغير المعادق
 وهذا في بطلان ان لا يكون من الخلاصة طبيعة وبهذا يظهر انه يمكن تقرير
 ابراهيم بوجه لا يحتاج الى اثبات الحركات الثلاث واعتبار نسبة المعادقين
 كنسبة الزمانين بان يقال لو امكن الخلا لا يمكن وقوع الحركة فيه في زمان
 ولو امكن ذلك امكن وجود حركتها لا مع وقتها مماثلة لوقتها مع وقتها
 هو حال وهو انما نشأ من وجود الخلا لا لا يشهد في المكان ما سوى الخلا
 رمل في وقوعها فيكون في لا على وهو خلاصة ما في الشك ويندرج ما قيل
 انه لا يمكن وجود نسبة بين المعادقين كنسبة بين الزمانين لان الاولى من
 العدد وفي الثانية من المقدار وقد بين اقليدس ان اذا وجد نسبة
 بين المقدارين لا بد من ايجاد تلك النسبة بين العددين وكذا يندرج ما
 ذكره بقوله وقد اوجب كما لا يخفى نعم يرد عليه انه ان فرض انما والمتحرك و
 القوة المتحركة والمدة بحيث رآه لا يمكن مع وقتها ما يرد او اقل في
 زمانها من الله مع وقتها لا يزعم من ذلك ان مراتب المعادق في نفسها
 وهو ظاهر وان لم يفرض في زمانه يمكن وجودها ولا يمكن بطلان التام وهو

وهو وانه حركة لا معادق لها حركة لا معادق لها جزا اختلافها في القوة الحركية فيكون
 المعادق الى رتبة ما ولا ينعف القوة الحركية فيها لا معادق لها **قوله** لجاز ان
 ينشأ آه لا حاجة لنا الى اثبات المكان قوام ان يكون فيه نسبة المذكورة او كفي
 ان وجوده ملائمة مع وقتها كيف كانت فانه يمكن اعتبار تلك المعادق في الاتقان
 بحيث يكون زمانها مساويا للزمان الا معادق **قوله** وبان المعادق آه رفع
 الشيخ في الشك في ان لا يخذ المعادق على انها لو كانت موجودة مع وقتها
 ومثيرة كان زمانها زمان حركتها لا مع وقتها وانما لم يلح ان يكون مع وقتها
 موثمة لان المعادق اذا قيل انها غير موثمة كما كان يقال فيها ومنه لا يتقوت
 فحق المقادير ومنه هي التأثير لا غير **قوله** الجسم لو حصل آه يعني ان جواز حصوله بعد
 عن الشك في كذا او بعض يستند على تقدير حصول الجسم فيه التبرجج بما مرجح
 بخلاف ما اذا اشيع الخوف انه لا يمكن انفكاك الجسم عن مكانه حتى يحتاج الى
 المنقضى **قوله** فان كان ساكن فيه اي لوضعي وطبيعته فلا يرد انه يجوز ان يكون
 ساكن فيه بسبب من الاسباب **قوله** فان قيل آه الظاهر ان اسقاط السؤال
 والجواب عن البين والاكثاف بان اختصاص كل جزء لتلائم الاجسام وتماثلها
 فان بنى الاستدلال استخدام اختصاص الجسم بجزء دون تبرجج بما مرجح **قوله**
 اذا اختلف الامثال آه كما مر في بحث المادية من ان المادية ان لم يقف
 الشخص لذاته بل يعلق شخصها بموادها وما قيل ليجوز ان يكون الابعاد الجزئية
 متخلفة المادية من كل منها في فرد فوهم لانه اذا كانت الابعاد متعقدة
 كان البعد متجه وفيما بينها فلا يكون تلك الابعاد متعقدة كالبعد البعد بل
 واقعة في البعد **قوله** لتلائم الاجسام آه يدل على ذلك تعدد الاجسام
 واحاطة بعضها ببعض فان الحد والاحاطة بالكل يقتضي ان يكون حصوله
 في جزء من البعد الذي هو ابعاد الاجزاء من المركز وقيل على ذلك **قوله** لانه
 وانت تعلم آه يعني ان في الجواب اعتراضا بما هو مدعى المستدل وقيل
 لان فيه اعتراضا بان لا خلا بالنسبة الى الكل بان لا خلا لجزا الملائمة بين الابعاد
 الاجسام **قوله** وايضا ما لا علم آه يعني ان الجواب المذكور انما يجري في البعد

الموجود دون الموهوم وفيه ان البعد الموهوم مطلقا ليس كالمكان عند القائلين
 به بل البعد الموهوم لا يخرج من اشارة عن كون الجسمين بحيث لا يتماثلان ولا
 بما هما ثابت ولا شك ان البعد الذي هو مكان كل العالم انما يتجدد كجسور
 فيه وهو ثابت ووجهه في قوله لوصل الى السماء على ان الخلا الى السماء
 قوله ثم ينوي في قوله فليس بانواع وانواع الواقع بين الطبيعة والقوة
 القسرية مما ليس ذلك في الآلة الجارية بصيرة ما وبعدها مكان مغلوبا بطرا
 قوله بعد ما تهيئة كل منها يوجب النظم لعدم الخلا في صورة الجزئية
 لا على حده مطلقا فما قيل ان لكل واحدة من الوجود انما يدل على اتساع
 الخلا في الجملة لا على المدي الذي هو اتساع الخلا مطلقا وبهم قوله
 انزاحة من ذرق الطير ذرق اذا قذف ذرقه قوله اسبوبة في
 الفصح ثبت بين بيتا اذا صاح وناج والانبوبة ما بين كل عقد
 من العصب وهي اخوثة والجمع انبوب وانا في قوله ما
 في سن اصداء قوله بقدر ما بقدر الخشب باقسام مناديه واعلم
 عليها بخلوط ثم ادخل في الانبوبة الموهومة بالما يخرج الما في كل حرة
 مقدار ما يخرج بالمتة الاخرى بمقدار تلك المخطوط قد ربا قوله
 وما هو اي الارتفاع على بمقدار سبب من الاسباب الا لاستتباع
 المذكور فالغير المنسوب لثان هو قوله بقدر متعلق بتتبع والجملة
 الفعلية مستترة له واما قوله هو انه فلا معنى له ولعله سهو من قلم
 السامع قوله على الحديد الذي ما ليس ببيس قوله لا يخرج منها او
 ان يخرج آة وذلك لعدم جذب الهوا الملاصق بالحديد دفعة لعدم
 استواء اجزائه قوله بانواع الخلا بل لعدمه قوله بقية لظن في
 الصورة الجزئية قوله الخلا بمعنى البعد لا بمعنى المكان التي في عن ان على
 جسم تعاليم قوله الى بعد الجسم آة اي السطح ابا طنة القايمة به قوله
 وهو الحق كما بينه الشيخ في الشفا لا يجد اصلا لانا ولا ناهق بوجه
 فكل الجنس منها ولا جنس لها قوله والعدمية كالنور في المذكور

هذا هو الوجه في قوله
 لا يخرج منها او ان يخرج آة

المذكور لا يقتضي القسمة اي بقول القسمة الزمنية لان الحكم لا يقتضي نفس القسمة
 او يجوز ان لا يعرفه الفاضل قد سبق من المشتبه ان يقول لا ياتي فعلية
 عن خروج الآراء فقط الخرج لان الجود في جهة التي بقية السموم والدخول في العلم
 آة والاسوات الآتية في العلم المتعلق بالمعومين من الكيفيات العامة
 للكيفيات او لمثلها كاشوا والقاسم بالسوا والجسم والعروضه ما لا صوت الزمان
 وفيه انه لا افتقار بينهما واما بقوله القسمة بالبقية وانا مثل المثل اعني
 اتساع العلم المتعلق بالمعومين فلا افتقار بينهما لا بالماله وهو ظاهر ولا
 بالمتع اذ لا افتقار في المعومين للقسمة وان افتقارها بخلاف المعلوم البسيط
 فانه بسبب طسمة يقتضي ان قسمه والعلم مطابق له يكون مقتضيا بالمتع ولا يصل
 ذلك جعل الامام في البياض المستقيمة والماضي في شرح الملخص والسراج برزخ
 حاشي شرح التمهيد هذا القيد اعني افتقار او ثبات متعلق يقتضي للاشتملة فقط
 واما ما قيل انه مبني على ان اذا اعتبر بقوله القسمة والاشتملة في العرض فلا بد من
 جملة متعلقا بالافتقار مطلقا وان اعتبر بقوله القسمة والاشتملة في حقه على ما هو
 المنصوص في بعض عبارات فذو متعلق بالافتقار المقصود بالاشتملة لان عدم
 انقسام الحال يقتضي عدم انقسام المحل في الحظر استرسل فان العلم ببسيط يقتضي
 عدم انقسام النفس بخلاف انقسام الحال فانه لا يقتضي انقسام المحل فان المعلوم
 المتعد وقائمة بالنفس مع عدم انقسامها فليس شيئا اما اولها فانه مبني على ان
 يكون فيه في حقه متعلقا بالقسمة والاشتملة اي لا يقتضي انقسام المحل ولا عدم
 انقسامه افتقار اولي والحق في ذلك لا يخرج الحكم النقطه بقية الاشتملة
 لانه لا يقتضي عدم انقسام حذوها في الخط بل عدم انقسام نفسها فموقوف مستقر
 حال من فاعل يقتضي اي لا يقتضي حال حصوله في حقه فانه قد ان المعبر عدم
 الافتقار بحسب الوجود الخارجي دون الذاتي والالم يخرج الحكم لان افتقار
 القسمة ليس في الذات والالم يمكن تصور بدون تصور القسمة واما ثانيا
 فلان في الحظر استرسل المحل والى مثلان في الانقسام وعدمه اي الاجزاء
 المتبينة في الوضع فالقول بالثبوت وبهم لا يقال الكيفيات اما مركبة

في الشفا قوله هو التركيب واما مدافعة ما يجره بتركيب جسمه وان كان فعلة
بواسطة لكنه ليس بفعل اذ عبارة عن من المدافعة الطبيعية كذا ليس وبنه ان الحرارة
في الجا ورايتا كذا والقواب ان يقال لم يصدر عن الثقل المدافعة بواسطة
بل بواسطة التركيب والمراد ان يكون فعله الشبيه بواسطة قوله اذ لا يجوز
او خالفا في الكم آه في الشفا بطن بها انهما باب الكمية قوله ولا يمكن اذ خا
آه في الشفا بطن انهما باب القوة والقدرة قوله مناقضة بين كذا
لان مناقضة لان المقصود اولا جردا بوجه الضبط كما خرج به والمقصود آخره
تحقيق كونها من جملة المحسوسات قوله ويتحقق ان قد عرفت ان مدافعة قوله
فانه غير معلوم لو قيل مراد ان علم ان فعله بالشبيه محسوس وان لم يعلم آه
ان مدافعة هذا المنع قوله بان يكون للنفوس كالعلم والقدرة والارادة قوله
او الجسم كالجاذب والاذة والالام والعينه والمرض قوله بوضع الكيفيات
في الشفا فان لم يدخل ذلك في الكيفيات هذه المقولة وكانت الكيفيات
ما يعرف للجواهر الجسمانية فيجب ان ينقسم على قولها قلت قوله نسبة بالتركيب
الجوا او النقل كذا في الشفا قوله ثم ان الكلام على سبيل الاستدلال
او عطف على انها سرعة زوالها كانه قيل اذ هو سرعته آه وهو يترك
قوله فيقسم القسم الثاني على صفة المجهول من حرمه التي تجزئه اذ اسعه آياه
كذا في النسخة وكان الظاهر من قوله الا انه ترك الفاعل لعدم تحقق العوض به
قوله فنقض آه فعلى هذا الاستدلال ولا نقدر قوله لوجهين آه حاصل الوجه
الاول عموم من حيث الادراك فيكون اقدم اذ راجعا وحاصل الوجه الثاني
عموم من حيث الوجود فيكون اقدم اذ جردا قوله بان قد انزاجه النوني
واما بقا الشخص فتعطف به الصفة قوله في اعضائه اي في ظاهر جميع اعضائه
غير خفية بعضه معين كبر الحواس لان الحارس واجب في كل منها
قوله كما قلده بغير الحار الموجه وسكون السلام كورش قوله كما قلده بطن
هو اريد الامر الذي يوجد في عن الارض ويقال له في الارض قوله
فلا حاجة له الى توسط آه واما الحزن فلا يشترط ضوؤه من الكيفية المدركة

في ان يجر فكونه متعينة بغيره او بسيط فيكون متعينة لاسمته فلا يكون
التعريف صافيا عن شي من اضراد الموصوف لاننا نقول التركيب بطلان بالقسمته
فلا يكون متعينا بها لان المتعنى بجميع المتعنى وبسبب ما في رتبة تعنى ان
لا يكون راجعا في ربي لان ينقسم فان السوا بسيط في الخارج منقسم بحسب
انقسام الحزن بمقتضى القياس الى غير لافضائا نسبة الموجبة كقولنا
مقولته بالقياس الى الغير الى ما ينب اية قوله لا يقتضي ندانها نسبة وان
كانت عارضة بها قوله على تصور غير المراد بالغير الاسرائي ربي كما هو المتبادر
فلا بد من خروج الكيفيات المركبة قوله لان الاوضاع النسبية آه هذا على
تقدير كون النسبة ذاتيا لا ظاهرا واما على تقدير عودها فلا لا تصور
الموضوع لا يتوقف على تصور الحارض ولا على بطلان عدل عنه الى قوله ولا
يكون معقولا بالقياس الى الغير قوله معاودة بها ان راي ان المراد
تغنى استوقف الذي يقتضي التقدم لا الاستدلال قوله وكذا الحال اي في
انها موجبة لتصورات متغايرة غير متوقفة عليها قوله كالجزئية و
الكيفية العدد والمفروب في نفسه بنى جذروا الى اصل منه جذورا واذا
قرب ذلك العدد في الحاصل من ضرب نفسه يسمى كيانا والحاصل مكعبا
قوله واعتراض عليه آه والجواب ان المراد بالتوقف امتناع حصول تصور
بدون الغير لا جرد الترتيب والاحتمالية والتصورات المكسبة يمكن حصولها
وبرسوم اخرى تولية لونية استرديد لا مونة لان المقصود بالترديد ضبط
الاقسام وسهولة الاستقراء فان القسم الحسن يحتاج الى الاستقراء دون
عينه قوله كالحركة وكذا الحال في المذوقات والشمومات والشمومات
فانه يتكيف الاعف الى فيها الحواس بكيفية مدركاته قوله فانه يلحق
بشيء آه ليس المراد ببناء الفاقورة الادراكية لتساوي لانه يستلزم
ان يكون جميع الادراكات داخل في الكيفيات المحسوسة بل يتكيف الغير
بنفسه فان الناظر الى الحفرة مثلا اذا نظر الى غيرا ليس لونا فخطوة بالخطوة
بتكيف العين والخيال بها قوله فان معنى في الجسم اي في جسمه كذا في الشفا

في شئ من الخواص الخمسة من الواجب كقيمه بالعدد او لغرض اضعف مما يدركه
فان كقيمه بالقوى او بالسوى يمنع ادراك كقيمه المحسوس على ما يشهد التجربة
قوله اي يمنع ان يمنع العكس خلاف ما ذكره **قوله** كذا ذكره في كتابه اي قلنا
العكس على خلاف المنها ودر لانه المذكور في كتابه وان وقع في كلام البعض ان
ابره وانه يمنع المختلفات كانه الزيد ولغرض المتماثلات في الشئ في الارض
من شدة ابره و **قوله** معدة للاجتماع اي حياة له وليس المواد المنع او مطلقا
او لا يمنع اجتماع الحرارة مع اجتماع الصادر من طبائرها **قوله** فان كثر
آه فيكون تفرقا في ذلك فوجها بالاضافه لانا نقول جواب بتغيره الذي ليس فيه انما
كانت التفرقة في ذلك الحكم كدوب الشطط لان الاحاسيس جبرها **قوله**
مثل ما يفيد الاحساسات آه فانه اذا حذف من صورة الجزئيات
بشخصا ما حصل مخفيا بها بنفسها وهو علم بالكنهه الاجمالي الاقوى من تصوراتها
بالوجود نعم لو عرف بالذاتيات كان اقوى من ذلك العلم لكن لا اطلاع عليها
في الحقايق متغير وما قيل ان يجر ان يفقد من التفرقة علم الشئ بوجه
وان كان العلم الحقيقي حاصلا جزاء ان ذلك في الحقيقة تفيد بوجوه
الوجه ولا يصير له يحصل ما ليس في **قوله** وح اي حين لا يفرقها
انما رغبه تفصيل متعاربه في الكنهه المتقارب في الكنهه وليس التقارب
في القوة تكون القوى في هذه في الغايبات كقوى وانما لم يقل في وجه
لانها المتعذر الحقيقي سوانها بالمتعارفه **قوله** حركة دوران فانه
كل واحد منها لا يقوى على جذب الآخر على الاستقامه لتعادلهما في القوة فيجذب
على الدوران ويصعد كما يشهد في البولقة ارتفاعها في الهواء الذي يرب
في وسطها **قوله** جاذبه اي ليس بمنع وانما هي على الجوار مع كونه و
لغائه فيها هو المطلوب **قوله** وان غلب التلطف جاذبه ان يكون
التلطف غائبا لا جاذبه ففقدوا اصله في التقارب **قوله** اي جعل من هذا
آه انفرج بهذا التغير ما قاله الامام من ان قوله غلبه سندر كانه
كاجم في الانشء جسم خزان لكن تغيره الفعاليه ما ذكره في شئ قدسها

ب
ج

شئ مما لا ذنبه عليه فان الفعاليه في مقابلة الانفعاليه في اطلاقها منهم فلا يصح آه
قال الشيخ قدس سره في حاشي شريح الطالع الاصفهاني هذا العلم اذا ارتدت
الحرارة في الجسم المركب من الاجسام المختلفه بطاقتة وكثافتة وزبها ارتدت في
الجسم البسيط كالتا فادت تفرقا انما لذات وجمع المختلفات **قوله** ثم انما
يختلط آه انما ربايرد كونه ثم الى انما الاختلاط والالتزان ليس ثابتا
من الاحالة والتفرقة بين الهواء والاما بن الهواء امر الغائي في الشفاء فاما
ما قلنا من ان النار تفرق التا غلبه كذا فان اشار لا تفرق التا بل اذا اجمعا
اجزا دفعة هو افرق بينه وبين الما الذي ليس من طبيقة ان يترى من ذلك
ان يختلط به لك الهواء افرامانه فتعبد مع الما ويجدون تجارفا فانه في تميز
ان اراد ليس ذلك التفرقة من النار ابتداء ثم كذا التفرقة بين المختلفات
ايضا ليس ففعلها ابتداء وان اراد ان ليس ففعلها مطلقا فمنع **قوله** بوجاهة
التفريق اي تفريق الاجزاء المانعة عنه **قوله** كانت ابدان الحيوان بالمتساوي
او بالمتساوي **قوله** اي انما ابدان آه بان العقل ولك ذلك انتهى عن الحار
الغريزي في ابدان من حرارات احسن با اولها لا بعد التكرار والكثرة
يتساوي الحار بالقوة الذي في المركبة الاولى فان مراتب الادوية قد جعلت
اربعا لا ولي ان يفصل فعلا عن محسوس الا ان يتكرر او يكثر وانما رتبة ان بوجه
حرزها من كذا لا يهلك ولا يعبد والاربع ان يهلك وبقيده **قوله** ان افرام
الغريزي في افرامه في الطبيعة في افعالها كالجذب والتمضم ومثل ذلك في ذلك
شبه افعالها كخداية البدن وارسطيد هذه الحرارة انما يستفيد بها المركب
بالفهيان عليه كما يفاض النفس والقوى على حكي الشئ **قوله** في الشفاء **قوله**
في عين الاعشى آه لفظ الاعشى وقع موقع الامر لان الاعشى هو الذي تبصر
نهارا ولا تبصر ليلا والامر وسبب الاعشى في ارجاء سبب ما يكدر نور
ابصاره ليلا وبانوار يذوب بسبب حرارة الشئ في تبصر نارا وسبب
الحرارة ذلك فالاعشى لا يبصره حرارة الشمس بل ينفعه ونظره بالاجرة
ويمكن الاربعة بان حرارة الشمس سخنة فيكون سببا بعد الاحرار **قوله**

فيقول ما ذكره يدل على مغايرة الحرارة الكوكبية للوزنية للثابتة ومغايرة الوزنية
 ولا يدل على مغايرة الحرارة الكوكبية للوزنية ووجهه ان الكوكبية افانوية
 وافانوية او متعقبة وافانوية افعال ابدن بخارجها الفيزية
 فانها منها استندت كما في الشبكات اذات الافعال الطبيعية **قوله** لا بد
 من اذات فان كانت القوة لا تتغير عن الشئ الوارد اصدلا فلا بد ان اثر ابدن
 عنه او تدفعه بعد ثباته ابدن به اما بنفسه بان صارت قوة على دفعه
 بعد توقفه او بامداد او ايفيد في قوة وان كان الدوا وادوا بعد
 انهم لا يقابل الطبيعة على انه والموافقا كما في حفظ التركيب **قوله** ان
 الوزنية وهي التي تدفع بدن الحي تفاعل العناصر **قوله** ونهم من جملها
 آة الية ذيب جالينوس ونهم الاطباء **قوله** ان في كون الوزنية
 آة اي قابلية با هو واضح في التركيب بموجب لانام اجزاها **قوله** و
 استغادات اي استغادات المركب لاجلها فالكسار والجزى **قوله** وليست
 العناصر ولو سلم كونها متحركة بالتيهية فالحركة التبعية لا تحدث الحرارة
 والمراد بالعناصر كما في شئ من مناقضته لاسيما في **قوله** فانها لا تدور
 سطوحها لا يتحرك كما يقع ان سطوحها ما فلا بد من تحرك بعضها كانه
 بتبعيته فلك القمر لعلاقة من ان يتحرك جميعا **قوله** على انه جواب اتفق
 اي لا حركة فلا يمتنع **قوله** وبسبب الترخيب آة هذا الكلام منع لتسندنا
 الموجب كان مانعا لازوم حركة العناصر مستندا بانها انما لا يتحرك
 بحركة الافلاك **قوله** فالادبي قد عرفت وجه اختيار لفظ الاول **قوله**
 في الجواب اي عن شبهة لازم حرارة العناصر بالحركة التبعية لا عن
 شبهة الى البركان **قوله** لان ابرو آة متعلق بالنفي وعلة له **قوله**
 اي كيفية آة ينح ان تغير الطبيعة بما ذكر في قوله جازي لان الاشياء
 وسهولة من الامانة والوظيفة ليست منها والادوية يقتضي ذلك
 فلا بد ما قبل ان الوظيفة لو كانت عبارة عن سهولة الاتصاف لوجب
 ان يكون ابا بس المدفوع وثانها رطبا لكونه كذلك لاق سهولة

جوب

سهولة التفاعل بسبب تغيير اجزائه والتغيير بسبب كيفية واما ما قبل من
 النفاة بواسطة في لفظ الاجزاء الدوائية فليس شئ لان من فسر الرطوبة
 بسهولة الاتصاف لا يقول برطوبة الهواء فلا يتبع هذا الجواب من قبل **قوله** قال
 ابن سينا آة في النفاة ما حصل ان بعض الاجسام الرطبة اذا فشت اجزائه
 تجد فيه النفاة فابا يابا فابا يابا فابا يابا فابا يابا فابا يابا فابا يابا
 والى ان كان ما هو اشد النفاة فابا يابا فابا يابا فابا يابا فابا يابا فابا يابا
 قال الامام بهذا انما يذم في فسر الرطوبة بنفس الاتصاف كذا عاب راعى
 سهولة الاتصاف بالغير مع سهولة الاتصاف لعله ولا شك ان الآ
 الكل في هذا المنع وبما قلناه فذلك ان افترض ابن سينا على من جعل
 الرطوبة نفس الاتصاف وان تغير الامام كغير الجمهور اي تغير في
 الاشارة الى المذكور وابراد المصنف اعترض ابن سينا على تغير الامام
 والجواب عنه بما ذكره هو **قوله** لانه اذا كان آة التقريب غير تام لانه
 لم يجعل الاتصاف معلوما للرطوبة بل سهولة **قوله** وصفان وجود الوصفين
 غير معلوم انما المعلوم سهولة الاتصاف والانفكاك وسهولة قول الانكسار
 وشركها **قوله** باذن واحد يذنب الوصفين فيه بحث جواز ان يكون وصفه
 باعتبار الثلاثة التي في طبيعته كما هو متفقهم العوام **قوله** فليس انما
 نصح التفرع المستفاد من الفاء في قوله فليس سهولة آة **قوله** وايضا
 آة مبني على هذا اعتبار الانفصال وما يبيح في الفاء اعتبا سهولة
 هذا **قوله** وبرو ذلك لان اعراضه على تغير المذكور الامام
 على عدم الفرق بين نفس الاتصاف سهولة واذا كان كذلك براد الفاء
 المذكور على تغير ما سهولة قول الاشكال وشركها **قوله** واتفقوا على
 ان خط آة الاتفاق انما على ان خط الرطب الذي هو الى اليمين
 رطب في الشفا في فصل انفصالات العناصر لئلا يكون جوهرا ما بعد سلا
 يعني لفظ الارض وليتم كجوهرا الارض من تشبيهه بالآة والآة وقيل
 ان ذلك الحكيم انما هو رطب لم يخفى في ابدن فان اطلاق ابدن شاع

251
 التفسير

وجب انه اراد بالبطل ما يبيح من الجسم الرطب الجارى على ظاهريه جسم آخر فلا بد
 الى خلط المستر بالابس لا يفيد الحكم المذكور وان اراد الكيفية ان ربه
 في الجسم المحسوس في الرطوبة **قول** لاننا ارفق قواما هذا التفسير فبعد بان
 رقة القوام تقتضي سهولة قبول الاشكال وهو باطل والا لكانت الرطوبة
 حادثة عن رقة القوام نعم انما يحتاج رقة القوام والذهب والنسب لا يستلزم
 شيئا منها وبما ذكرنا من انما يلاحظ الجواب على ذكر من زعم كون الهواء الرطب من الماء
 لانه ارفق قواما منه **قول** وان ارقة القوام وحدها آه بشرا ان رقة القوام
 لا بد من انما هو بطل تغيره بكيفية تقتضي سهولة قبول الاشكال فالاولى ان
 يتصور ان رقة القوام توجب سهولة الشكل **قول** فلا يلزم كون انما رطبا
 لا النار العرفية ولا انما راي عندنا ان ليس في طبيعة سهولة قبول الشكل
 وان فرض جهولا في نار عندنا بواسطة في رقة الهواء وانما قلنا وان فرضنا
 لان الماء هذه بدل على شكلها بشكل ما يوقد فيها واما سهولة الشكل فغير
 معلوم فانه يجوز ان لا يكون له شكل صغرى فاذ بلغ على ما يوقد فيه
 بالوقود رقة الخارج ويؤتى التغير بغيره **قول** فانه يوجب **قول** فانه
 في الحقيقة آه كما هو عند الفلاس بل هو **قول** او متواسلة في الحقيقة
 عند الحيات والتواسل لا ينافي التداخل لانه انما يقتضي وجود الاجزاء المتماثلة
 فالتداخل فيها حاصل مع الاتصال وبذلك يتحرك الاجزاء مع بعضها بالذات
 فلا يلزم ان يكون الجواهر باطلا سببا لا على ما زعمهم ثم ذلك استدراج المبر
 للحركة قد يكون طبيعيا كما في الماء المنحدر وقد يكون قسريا كما في الرمي **قول**
 فانه صدق في الحقيقة وهو الاظهر لان تدافعها مما يشبه فيه **قول** لانه
 تفصل واحد في الحقيقة آه في كون انما منفصلا واحدا في الحقيقة
 نظرا لوان يكون السيلان سببا لانفكاك بين الاجزاء نعم الى ان اكد
 تفصل **قول** لعل الاقرب آه لعل وجه لاقرية انه قال او لا يفسر بالابس
 بكيفية التي باعتبارها تغير قبول الاشكال لم يبق بينها وبين القيدية
 فرق ثم قال بعد نقل ما قاله ابن قرة فظهر الفرق بين ابليس وانما

والاشياء وبين القيدية وانما خير بوضوح الفرق لان القيدية كيفية
 بالمانعة النامر وانما هذا من ابسوت **قول** فالابسوت هي الكيفية آه
 على هذا لا تكون ابسوت على الملموسات ولا يكون الحجر باثا ويكون انما
 رطبا وان كانت سوية الفرق كذا لست عسيرة الاجتماع او يكون واسطة
 وتقتضي هذه ابسوت بمعنى الخفاف فان الجسم المبطل اذا اثر فيه الحرارة الرطوبة
 القريبة بصعب تفرقه ويسهل اجتماعه عما كان قبله واذا جف صار الامر
 بالعكس **قول** فالتفصيل المنسوب آه لكن ذكرنا الامام في فصل بيان انما
 والارضية **قول** والمذكورة آه في التغير في تفسيره بسهولة الانواع واما ما قبل
 فبطلان المس والابس القيدية ولا يخفى انما ليس بها بل لها **قول** واعلم
 ان الفرق وجه هذا هو المذكور في الشفا وتقتضي هذا الاختلاف بيني على الاختلاف
 في تغير الرطوبة اذ لا بد فيها من الرطوبة ما ذكرناه المنان بنا على غير ما سهولة
 الالتصاق واما في الشفا على تفسيره بسهولة قبول الاشكال **قول** هو الذي
 يكون آه سواء كان بسيطا كاللا او مركبا كالقطبين **قول** هو الذي يقتضي آه
 ويقال على ما يسهل المتشقق وهو المترتب بالرطوبة الفرس على ما في الشفا و
قول وهي المفتوحة آه فيه انما لو كانت مفتوحة لكانت هي الرطوبة ولما
 انما رطب من الماء والهوا في الواجب استقامة كانه في الشفا **قول** في القوة
 بالمانعة آه لاختلاف انما رما وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي في الحار والبارد
 الغزيرية وانما رية والكوكبية **قول** وانما كان آه اي الامكان
 انما في وانما كان ممكنا عند العقل **قول** فبطلان ما قبل يجوز
 الاستدلال الى قابلية عدمية ثم خرج بما مر من انما الامور العامة بان كل
 مانع لنا الوجود العيني فالانتهاف به خرج وجوده فلا يجوز الالتصاف
 بقابلية عدمية الا ان يقال باختلاف القابليات بالمانعة **قول**
 بعدة القابلية الى كيفية **قول** فكذا لك اي عدمية اذ لا شيء سوى
 الجسم يقتضي القابلية المذكورة **قول** فسرهي على القابلية بهذا
 انما يد بالتفصيل الى ما وقع في الشفا حيث فسرها بالقابلية ثم قال انما

في زنى والمراد ما يوجب القابلية **قوله** لو كانت الرطوبة حسنة لكانت آفة
فيه بحيث اما اولاً فانه يستلزم ان لا يكون احراراً حسنة لان الهواء الخفيف
عنها لكونها متفتحة طبعه فلو كانت احراراً حسنة لكانت وازنة الهواء المو
المقدر اسكن حسنة وكان الهواء محسوساً دائماً آفة وكذا لو قيل ببر
الهوا فان دفع ما قيل في جوابه عدم خلق الهواء عن الحوائج والبرودة ثم لانه
قد يكون معناه لا بحيث لا يكون فيه حر ولا بر وكيف والاعتدال يقتضي
مرتبته متوسطة لا اقل ولا اكثر فاما ثانياً فلان عدم احساس حر من افراد
الرطوبة لا يقتضي عدم احساسها مطلقاً بل ان يكون ذلك بواسطة
عدم انفعال الملاسة بذلك الفرد اما تضعف او لموافقة العضو
الحساس او لاستمرار احساسه كيف وانتقال الادراك بشئ لا يدل على
انتفاءه في نفسه **قوله** فالأظهر انما وجوده حسنة لانه لا شك في
احساس شئ عند انتفاق الحما الذي لا م فيه ولا يرد وليس ذلك
نفس الانتفاق لانه من الاضافه المعقولة ولا ذات الجسم لانه
جسمه فهو شئ آخر وهو المفعول بالكيفية المنقضية **قوله** وان كان
يلحق آفة بان يقال لانه وجود شئ محسوس بالذات والمحسوس بالعرض
بواسطة احساس الآ بسطح العضو هو الانتفاق والجسم الحامى
المبصر بواسطة انتفاقه تشكل عين الاعشى **قوله** ولعله اراد
آفة التبرجى ليس له القياس الى المفعول الاول فانه منصوص به
انتفاق حيث كان يجب ان يعلم ان الرطب هو الذي لا مانع في طبائعه
انبتت عن قبور التشكل عن رفقته واليباس هو الذي في طبائعه
مانع فيكون نسبة الرطوبة من هذا الوجه الى اليبوسة قريباً من
نسبة الامراعى الى الوجودى فيكون الاحساس بالرطوبة ليس
الا ان يرى مانع ومقاوم وايبوسة ان يرى مانع ومقاوم انما
التبرجى بالقياس لا المفعول الثاني فانه لم يصحح به في كتاب النفس بل
قال الامور التي تليق فانه المشهور من امرها انما الحرارة والبرودة

والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة والخفة والثقور
فانه المشهور بغيرها انما بالرطوبة المفعول الذي عند الجمهور وهو
الانتفاق **قوله** والاطلاع على ما يحتويه قد عرفت ما فيه من الابرار
والنقص **قوله** فتفاء الاستاذ وقال ان الجواهر متماثلة ولا تفا
بينها بالخفة والفضل انما التفاوت في الاجسام لكثرة الاجزاء وتفتتها
فليس عوضه في الجسم فسمى بالموافقة او بليد بالتميز - على انه كبر
ضمير المصدر فان المصدر الذي لا يجوز فيه انه كبر وانما يثبت
نظراً الى لزوم ان لا فلا يثبت لا لثقل ولا لسهولة **قوله** اذا
اختلف في الصغر والكبر والتفقا في مقدار الجانب الذي هو
يخرق كل واحد منهما المداوغة الى ربي فلا يرد انه يجوز ان يكون
التفاوت بينهما باعتبار الخرق فان الكبر يحتاج في حركته الى خرق
كثير بخلاف الصغير **قوله** على ذلك التقدير ان تقدير عدم مبداء
المداوغة **قوله** ان ليس فيها مداوغة وما قيل انه لم يكن فيها
مداوغة حال الحركة القسرية تكن القسري وروى على المداوغة
الطبيعية فاعداً وافناً ولا شك ان عدم القوي ينكمش
انكشافاً من انكار عدم الضعيف فزعم لانه المداوغة
الطبيعية مشروط بوجودها لعدم المانع فاذا سحر القاهر الطبيعة
ووجد المانع من مقتضاها انتفت المداوغة لان القوة المشفاعة
بعدها ونحوها **قوله** واجاب عنه انه يمنع لقوله ولا مانع في ربي
غير ما **قوله** ونسبته الى دفع لما يقال المقصور انما مبداء المداوغة
اعلم من ان يكون الطبيعة او غير ما يقع الخلاف الميسر والاعتقاد
على الطبيعة بعيد جداً وحينئذ ابعد من حيث انتفاقه مسلم ولا
ومن حيث الاصطلاح ثم وما قيل في وجه البعد من ان الطبيعة
جوهر فلا يكون من مقولة الكيف ففيه كون الميل بمعنى مبداء
المداوغة من الكيف غير مستلزم من بقوله بانه نفس الطبيعة وانه

لو تم هذا الوجه لدل على الامتناع لا على البعد **قوله** وليس ذلك المعنى
 نفس المدافعة اي مدافعة كل واحد منها للخرقة الى جهة لان كل واحد
 منها يجذب خفة المدافعة الى خلاف جهة قطره ان المدافعة آه لكن لم
 يظهر ان للمدافعة الطبيعية مبداء غير الطبيعية وهو المقهور بالآلة
 الترتيب الاحكام عليه **قوله** اخذنا العامة من جهات الانساق
 آه بان اعتبرنا اول الانساق ثم عمومها كما سبق وفي عطف الاطراف
 عليها ان رة الى ان لا اطراف ايضا مدخلا في اخذ الجهات
 في التوضيح بقوله انني بي القدام آه اشارة الى ان هذه الاسماء
 لطيف على الجهات والاطراف كما سيجري به **قوله** في الجاه
 الذي آه اي ما بين الجانب الذي هو اقوى على ما في الشرح الجديد
 شرح حكمة العين وغيرهما والجانب الاقوى هو الجانب البعيد عن
 القلب فان حرارة القلب اضعف الجانب الذي منه وانما
 قال في الغائب لانه قد يكون الجانب الايسر قويا من بعض النوا
 ببب الاستعمال **قوله** ومنه ابتداء الحركة فان الانساق اذا اراد
 ان يتحرك من غير قاسر ابتداء من الجانب اللامع **قوله** وايه
 حركته بالنسبة الى الية حركته الارادية ما دام على النهج الطبيعي
 لا كما لو غوى فان ذلك غير طبيعي بل يتكلف كذا في الشفا واعتبر
 هذا القيد لان في ذاة الوجه قد يقع على اليمين واليسار بان يتفقه
 انهما **قوله** وهناك حالتا الابعار آه جملة حالته اي يكون حركته
 الارادية بالية بالنسبة حال كون حالتها الابعار فيه فانه اذا لم يكن
 حالتها الابعار هناك في جانب آخر لا تكون الحركة اليه بالنسبة
 بل بالتكلف **قوله** ثم عمدنا آه بان يشهدوا بالانساق بوجه
 من الوجوه الا ان اعتبر القدام والخلف للجموع حاصلا حال
 حركته وسكونه بخلاف الاجسام المتحركة غير الحيوان فان ابتداء
 فيها حين كونها متحركة فان الجهة التي يتحرك اليها قد لا تكون

والمتحركة خلفا وان تغيرت حركتها بغير قدامها وخلفها كذا في الشفا **قوله**
 ان لم تكن اجزا متمايزة كالفلك حيث يشهد في كونه الشرقية برجل سائق راس
 الى الجنوب ورجله الى الشمال فيكون فوقه الجنوب وخلفه الشمال وليست المتفرقا
 وشماله المغرب وقدامه جهة النصف المتعلق الاعلى من الفلك وخلفه ما يقابل
 قوامه فكل جسم آه جهات ست اي ما يحاذي الاطراف الستة بنوقف على
 اجزاء الاجزاء ولذا لا امتياز للجهات في الكوة الابعاد فرض الامتياز بين
 ابعادها الستة **قوله** نسما على صبغة اننا ثبت والفتير راجع الى الخاصة
قوله فلا غبار رايه من حيث آه حيث اجبروا في تميز الجهات لاجزاء المد
 المقيمة في الجسم وهي الاطراف **قوله** وان امكان آه بان على ان الابعاد
 الواصلة بين الاطراف متقاطعة على زوايا قايمة ومزق آخر بين الا
 ان العامة اعتبروا الاطراف ويبنوا الجهات بالزوايا ثم اعتبروا الابعاد
 الواصلة بينها فحقوا طول الانساق من راسه الى قدمه وعرضه من يمينه
 الى يساره وبعده من قدامه الى خلفه والى جهة اعتبروا الابعاد المتقطعة
 او لا ثم اعتبروا اطرافها وبنوا بالزوايا الجهات كذا يستفاد من الشفا
قوله فلانه اعتبروا التقاطع على قوامه آه وعلى تقدير اجتناب البعد
 الخلفه التقاطع على زوايا قايمة في ابعاد ثمانية انا اذا فرض امتداد
 واحد اصلا ووضع ونقطة من بين ان يكون الطبع توجيه فثبت عليه تقاطع
 بالقوايم ولو فرض كان ذلك الامتداد الاول الواحد غير ما ليس
 موازيا له لوقت ثلث مقاطعات اخرى على قوايم غير ذلك البعد
 وقوت جهات غير ذلك البعد كذا في الشفا **قوله** فثبتا مقدار
 دون الوضع كالدائرة والكرة بان الدائرة آه في الشفا واما الدائرة
 فله جهة لها البعد الا واحد **قوله** بهذا الكلام آه اي ما نقلته
 من الامام واما كلام المصنف فلما دلالة له على ذلك **قوله** بل في
 آه حيث اطلق الجهات على اطراف الامتدادات ولو قيل ان في كلامه
 شفا والمراد انما قد رات الجهات فمعه قوله بها جهات من مطلقته

بما بين

شفا

ما يجدوا جهتين نفس على ذلك لم يجمع في دفعه الى قسمه الجهات الى جهات
 مطلقة ومطلق الجهات والى ما قد يشير عبارة التفاحيث قال وان اعتبر
 جميع انواع التماسي حتى الى الزوايا كانت له جهات ثمان اربع الى الخطوط و
 اربع الى الزوايا ولعل في **قوله** بمر كية المارة الى ما قلنا **قوله** ان يكون
 جميع متبذلة لان الاطراف متبذلة بتبدل اوضاع الجسم **قوله** جهات
 مطلقة اي ليس اعتبارا بالنسبة الى جسم دون جسم ومطلق الجهات
 يكون جهة في الجملة **قوله** انتهى الاشارات ومقتضى الحركات التي تصفيتها
 اجمع الى عدم اخفاها لجسم دون جسم **قوله** اذ يمكن اعتبار الاشارة
 آه في انتهى التماسي وحرته واقتضيت في امتداد ذلك الجسم **قوله** ليس
 صفة للقدم والراس بان يكون طرفا مستقرا واقفا موقعا طال غيرهما **قوله**
 بل هو متعلق به أي طرف لغو بعيد التقييد به كون الولى والقرب طبيعيا
قوله واذا ثبت آه بيان لا ريبا **قوله** واعلم اني قوله في الخي بما
 قبله من بيان احكام الاعتقاد **قوله** امرا واحدا اي بالنوع يمتنع في
 كل جسم واحد من افراده فلا اجتماع للقيدين وللمتماثلين وما قيل ان
 المراد انه واحد بالشخص فوهم لان الوصف يتعدى بحسب المحدث فكيف
 يكون واحدا بالشخص في جميع الاجسام **قوله** ولا اخذ في القيمة
 اي سببه ذلك النوع بحسب الاعتبار **قوله** وقد يجمع الاشارة
 الى التماثلية بالاعتبار الواحد بالذات **قوله** هو الاشبه بالصور
 اصحابها من القول بالتعد ولم يذكر ان مع قد سببه تلك الاصول
 وما وقف عليها حتى يظهر وجه الاشبهية ولعل عند غري بيانها **قوله**
 فقد اجتمع فيه اعتقادان آه وليس هذا في الفاعل من الخلفه من انه
 لا مدافعة فيما حاز اليه لانه لا التماسي المدافعة الى جهة التي بين
 والمثبت ههنا المدافعة الى خلاف جهتها **قوله** لان الجواهر افراد
 سببها اي تماثله لا اختلاف بينها بالطبع فلا يتفاوت بالتشقق والخلفه
 لانها عبارة عن المواضع الطبيعية ولا يبر ما قبل انه يجوز ان

مات

ان يكون التفاوت والاختلاف بعقل الفاعل والخيال روائه لو لم لزم عدم التفاوت
 بينهما بآثار الاوضاع كالألوان والطعوم وان يجوز استناد التفاوت الى الهويات اما
 الاولان فظاهر لانه لو كان فيهما من خلق العقل والخلفه فيها انا الكلام في كونها
 مقتضى طلبها واما الثالث فلان الشخص عند المتكلمين على ما يجوز ان يستند اليه
 الامور التي رجيت **قوله** والخلفه في الاجسام آه اي خفة جسم بالنسبة آه كالهوا
 بالنسبة الى المتكلم الى قلة اجزائه فلذلك يعلمه فارق المنفوخ المجوس في المتكلم
 يعلمه لان قلة اجزائه الهواء المنفوخ فيه بالنسبة الى الاجزاء المائنة لا ملا ذلك الزيادة
 بالما يقتضي طغوه على الما يكذب به الحس وما في شرح المقاصد من انه يجوز ان لا
 يحس بالهين بل مع فرط الاستزاج بالاجزاء المائنة فما يكذب به العقل فانه
 كيف يحس بالاجزاء المائنة والاقبال بينهما مع غايته صغرا والتباعد بينهما ثقل
 اشارة الى ما قبل الصادر آه بيان لفائدة تفسير الخارج بالمتن بالاشارة
 الخسنة وفائدة التقييد بقوله وصار من الارادة وما قيل ان اذا
 تحرك الجرح بارادة الفاعل والخيال رالي فوق فيسلكه فسر على انه لا يهدف
 عليه انه سبب متميز عن محل الميل في الاشارة فوهم لان ذلك
 الميل ارادى كيف ولا فرق بينه وبين الميل الذي كنه لغويا في
 ايدائنا وكذا ما قيل في صورة امتناع الخلا كالدراقات والقارورة
 المخصوصة المكينة على الما فانهم قالوا الفاسر فيها امتناع الخلا وهو ليس
 ذات وضع لان الفاسر فيها ملازمة سطوح الاجسام بواسطة امتناع
 الخلا والنسبة الى امتناع الخلا على سبيل التجوز **قوله** مركبة من احد
 القياض وانما ط الاقتباس حركة اجزاء الفرق من الطرف الى الوسط
 والانبساط حركتها من الوسط الى الطرف ونسبة القدماء ذلك يقوم بخلافه
 منبعا عن ردة الى صحت خلف فيوسعون دايرتهم ويتقاربون اخرى
 الى قدام فيضيقون دايرتهم **قوله** لتروج الروح الجوارح ليس فيها
 احتراز بل هو بيان لغاية حركة القبض وهي تقبيل الروح الجوارح
 واخراج فضلاته وانتشارها بقوله لتروج آه فان الترويج انما يجرى

بالتعبد والاحتياج ونقصه ان الروح الحيواني لا يكون الا لطيفا فارادة
 ليكون سريع النفوذ ولا شك ان التلطف الى خصوص كثير الطرفة بسرع استجابة
 الى ان رتبة المناسبة جوهرية وذلك هو ذاتي الاشتغال والمزج من الانا والقب
 فوجب ان يكون له جسم بار ومناصب للروح الحيواني في اللطافة والحفة لبعده
 وهو الهوا فينفذ الى القلب والسر من المتعلقة به بان يدخل اولاً في الرية
 ثم النفس ثم يدفعه الرية بعد اصلاحه الى الودق السما بالودق الحشنة
 وينفذ منها الى سائر ارباب الوريدى ومنها الى القلب ثم منها الى جميع ارباب
 وبعد نزول الحيواني ثم ذلك الهوا ينسحق بمهاجرة الروح فلا بد من وجود الهوا
 اخر وخروج الاول فيخرج الاول مع القصدات المفصلة المزاج الروح **قوله**
 فان لم يجد في آفة من شرح المقاصد ان حركة النفس بطبيعة مركبة من صفة
 وباطنة فان طبيعة الروح والارباب من شأنا احداث الحركة من المركز
 الى المحيط ومن الابن ما واخرى من المحيط الى المركز ومن الانقباض ليس
 الغرض من الابن تحصيل المحيط بل من الوقت والمنتج الودق من جذب الهوا
 ارباب المصالح المزاج الروح ولا من الانقباض تحصيل المركز بل وقع الهوا
 المقصد مزاجه والاحتياج الى هذين الامرين مما يتعاقب لحظة فليست ثابت
 الا بالمتنقذ من القوة الواحدة انتهى ولا يخفى ان القول يكون الابن ط
 والانقباض مساعدة وباطنة بعيد فان اجرا الودق في الحاشية يتحرك من
 جميع الجوانب الى وسط الودق او الى طرفه نعم يصح ذلك القول اذا قيل
 ان حركة النفس لو تفرقت على ما ذهب اليه البعض **قوله** او لا ينع
 آفة لا ينع بها ما بعد رغبة الفعل على وتيرة واحدة من غير شعور وادراك
 على ما هو المشهور في مقابلة النفس حتى لا يكون حركة النفس بطبيعتها لعدم
 كونها على وتيرة واحدة **قوله** ولا يتجه عده عطف على فيكون الى ان كان
 المراد ذلك لا يتجه عده او الطبيعة بالمعنى المراد بهنا لا يجب ان يكون
 حتى يرد عليه ذلك اذا ما لا يكون خارجا عن التحرك بخلاف ان يكون امورا
 متعقدة فلا يلزم صدور الانقباض المختلفة عن الواحد **قوله** هو اوصاف

ان من القصد **قوله** فلا يفتح الكاف ويشد به السلام الى انقباضا في جذب الروح
 بآفة وهو الهوا النفساني **قوله** يدفع ما فضل منه اي يدفع الروح ما صار
 فضل من ذلك الغذاء الى الاجزا الداخلية المتولدة له فيه **قوله** لو غلبت
 وهو ارباب **قوله** بال جذب اي بسبب جذب الغذاء يدفع الى سبب دفع
 حركة النفس القصدات على سبيل المد والجذب المدسبب والجذب ضده
قوله حركة النفس حركة على ما اختاره صاحب الموجز فانه قال حركة الانقباض
 قسري وحركة الابن ط طبيعي يعني ان متولد الودق بالطبع بالفضل له حاله الا
 الابن ط وانما الذي يحصل له حاله الانقباض فهو مقدار فضل في شرا جاع
 بين المستلزمين ثبوتهما **قوله** كل اي قوله آفة هذه المقدمة الى قول لان كانت
 نفسانية غير مذكورة في كلام وكما يوضح بل المذكور ما نقلناه في بحث
 اشتغال الخلق **قوله** فاذا فرضت آفة وان كانت المعروفة مستحسنة
 فان امكان فرضها كاف في اثبات ان كل حركة في الارباب كانت مو
 جهة من السعة والبطون فان دفع ما فضل انما لا يتم الا في حركة اخرى يقطع
 تلك المسافة في نفوذ ذلك الزمان مع انه لم يقصر على وقوعها في النفس
 فقط بل ضم اليها وقوعها في الضعف ايضا ولا شك في امكانه على انما نقل
 امكان وقوع حركة اخرى نفوذ في تلك المدة كان من في المطوب لانا
 اما واقعة في مثل زمانها او في اقل منه او في اكثر منه فليس وفيه
 للحركة الاول في حد من السعة او سجع منه او ابطا فلا يمكن حركة الاسف
 حدة من السعة **قوله** اي صادرة آفة سواء كانت على وتيرة واحدة او لا
 فيخرج عنها الحركات البانية ومدخل في الطبيعة وليس المراد بها المعنى
 المتعارف بل هي الحركات البانية وينفذ عنها اي من الملازمة المتخذة
 الميل المستوي بالارادة في الحيوان او المدافعة بحسب ذلك الحد المتخيل
 ملازمة **قوله** وان كانت طبيعة اي صادرة لا شعور وادراك سواء
 كانت على وتيرة واحدة كما في الاجسام البسيطة او لا كما في النبات
قوله لا شعورها اي شعورا يترتب عليه تعيين حاس من السعة والبطون

وهذا هو الذي ارادى على الاختلاف في الافعال فلا ينافي ما خرج به ذلك البعض
من الطبيعة على شتمه فانه اثبت الشور الابجالي وكذا قال حتى يمكن ان **قوله**
من ان يجب وانما يطلب انما يطلب الحركة بواسطة انه لا يمكن الوصول بدونها فليس
بطلب سرج الحركات التي تتحرك وتقع في **ان قوله** وكذلك الفاسر ان اخراج
من تحت حاليها من الاسراع والابطال الى معاوي اذا فرض تحريك الفاسر
بقوة واحدة الى اختلاف في القوة والضعف بان يوجد في الفاسر في الجسم
من غير قصد الى حركته من رايها يكون مقصودا وحسب ذلك الجسم في مكانها
يتكون الفاسر على انما يمكن ان يقع بسبب تفاوت افعالها في مكانها ان يحصل
المقصود في المكان المتحرك في ان لو امكن كان تطبيقه ثم ان لا دلالة في التخصيص
بالركن على جواز الاستدلال بجميع احوالها فلا خلاف في خروج الفاسر في التبع
بعد ما فاسر واردة على انها حكم الارادة وبعبارة ذلك البعض اوضح
واخبر فانه قال والقاسر اذا فرض على انما يمكن ان يكون لا يقع ايضا
نسبة تفاوت وبما حررناك ان يقع ما قبل انما لم يكن سبب الفاسر
تفاوت يكون الزمان الذي اختصه الفاسر محفوظا في الاحوال الثلاثة
والزمان سبب المعاوقة منقسم الى سبب انقسامه فلا بد ان تكون الحركة
مع العاوي كهي لا معه وذلك لان مقصود ان القاسر لا يمكن ان يجد
السعة والبطو اذا فرض على انما يمكن لانه في جميع الاستقالات الاحوال
الثلاث على ان كلامه ليس مبنيا على فرض الفاسر في الاحوال الثلاثة
على ان الفاسر في نفسه لا يمكن ان يكون في **قوله** والقابل للحركة
هنا راية على كلام ذلك البعض يعني ان الجسم من حيث انه جسم قابل للحركة
مطلقا وليس فيه تحديد لمركبة من رايها والالكانت تلك لازمة لثبوتها
في جميع الاحوال غير قابلة لمركبة اخرى بل تتفاوت انما يكون فيجب انما
او الخاوي وقد اورد على هذا ما اورد على الفاسر بانه اذا
لم يكن تفاوت نسبة لكان ذلك انما كان محفوظا في الاحوال الثلاثة فلا يتم
الاستدلال وانت خير لعدم ورود على ما حواه **قوله** اولو لم يعاونه

243
بما وصفه لانه على تقدير عدم المعاوقة اما ان لا يكون له تقديرات بالحركة او يكون
له على الاول تقديرات بالاعانة وعلى التقديرين لا يكون في ذواتها على الاول قطا
واما على الثاني فانه اذا كان يقضي الطبيعة والقاسر افضى مراتب الاسراع
لا يتصور الاعانة فيه وانما ما قبل ان الامر الآخر لا بد من ان يكون معاوي فليس
نقول ذلك الامر هو الميل على ما خرج به ذلك البعض من دفع بان ذلك
الامر المعاوقة انما يكون في بدو الجهد من السرعة والبطو في بدو اول حركته من بدو
الميل فان الطبيعة او القاسر لا يعين مرتبة من مراتب الميل فان الطبيعة
او القاسر لا يعين مرتبة من مراتب الميل وانما يعين باختلاف الجسم وفي
الطبيعة في انكم اي الصفو والكبر والكيف اي التخلل والخالف او الوضع الى
انما جاز الابواب انتقالاتا او يجب رتبة ما بين الحركة وغلظه وما ذكرنا ان دفع
الانتفاع بين كلامي ذلك البعض حيث قال ان الحجة والسرعة والبطو هو المعاوقة
وضيح قبل هذا انما بانه الميل **قوله** فالتاخر هو قوامه لان ما سوى المسافة
والحركه والمحرك من الامور التي رتبة لا بد من الحركة فلا يمكن ان يكون في ذواتها
يزداد من السرعة والبطو فانه دفع ما قبل لم لا يجوز ان يكون امر اخر غير
القوام كالقوة الخاوية للميل طيس **قوله** مثلا فيجب واجب اختلافها في
القوة والضعف **قوله** ولا يتصور في الحركة الطبيعية انما اذا كانت في الاجسام
ال بسيطة لانه لا يكون ذلك المعاوقة الا الطبيعية فانه دفع ما قبل ما ذكرناه
قوله الاستحالة انما يدل على عدم كون الطبيعة معاوي والمعاوي الداخلية
اعلم منها فيجوز ان يكون نصف كالميل اسقط من مكان وهو بطير ايسر **قوله**
من في الحركة الفسرية اي من يتصور المعاوقة الداخلية في الاجسام البسيطة في
في الحركة والفسرية **قوله** فتتغير الحركة الطبيعية انما اذا لم يكن المعاوقة
التي هي بان امكن اختلافها يمكن الحركة الطبيعية انما اذا لم يكن المعاوقة
البسيطة منه صفة بالسرعة والبطو فانتهت الحركة وبهذا برهان على انتفاع
الخلا لا يمكن الحركة فيه لانه يجب ان يكون الخاوي عن الخاوي من الخاوي
المكان جواز وقوع الحركة فيه وانما في باطل لانه يستلزم وجود الحركة من

من غير مناف في المستند لوجود الحركة فيه على غير حد من الشدة والبطء **قوله** وكذا يد الحركة العسرية لا يلحق ان اللازم مما تقدم انه لا بد للحركة العسرية من احد المعاودين واما ان يحتاج الى كدها فلا يمكن باسباب المذكورة لانهما انما هما الحركة العسرية بدون المعاود اذ داخل طراز ان يكون في مركز المعاود في اي حال فلا يلزم اتفاق الحركة على شئ من التقديرين الا ان الحركة مع المعاود في كل حال مع لان الزمان الذي يرا المعاود الخارج **قوله** او اندخل محفوظ في الحركة الثلاث فتمت **قوله** فذلك يستدل اي لاصل ان تحديد الحركة الطبيعية و الغريبة بحد ما يحتاج الى المعاود في الخارج يستدل بكل واحد منهما على انتاج الحركة باسب بزم على تقدير إمكانه وجود الحركة بدون المعاود في الخارج او بزم ان تكون الحركة بدون المعاود في كل حال **قوله** ويستدل بالعسرية وحدها لانها هي المحتاجة الى المعاود في الداخل دون الطبيعة **قوله** اعلم ان يكون له فيه تفرق للمخفف بان الواجب ان يتولد العاوم الميل الطباعي بدل الطبيعي وحس الطبيعي على مع الطباعي خرج عن سوق كلامه لا زعم او الميل الى الطبيعى وضري ونفاني ثم ذكر ليد الطبعي حكيم **قوله** كما ذكره المصنف لقوله ولا يتحرك بالعسرية والارادة **قوله** ان الطبيعة وحدها اي بدون النفس تحدث مرتبة من مراتب اقل حسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في القوة والكبر والتخلف والاعايف والاندماج والانساق فلا بد ان الطبيعة نسبتها الى جميع مراتب الميل على السوية فلا يقتضي مرتبة معينة كما مر بيانه **قوله** لا بد من واحد مستند الى القاسم الطبيعية معانية اشارته الى انه ليس داخل في شئ من الاقسام الثلاثة لانه اقسام لما يكون مستندا الى واحد منها **قوله** ممنوع في الشيء منوثة ومنته اذا ابتدئ **قوله** من ان الطبيعة وحدها من غير اعتبار القاسم **قوله** جازاها بقوى آه باعتبار اختلاف الجسم ذي الطبيعة فيما في **قوله** القاسم وحده اي بدون الطبيعة **قوله** ربما بقوى آه باعتبار المعاود في الخارج او اختلاف الجسم المتحرك فيما في **قوله** لا تمنع آه قبل قد مر سابقا ان في البحر الموضوع على الارض مدافعة باطل فاذا جرت احد كخم المدافعة العسرية والطبيعية فيه والحوادث لا يمكنها

انها مع من فيه بل طلق واحد منها في زمان الاخر لكن لغير الزمان المتعاقبين بتوهم اجتماعهما من فيه والى كية الارض عند الاطرار فليست في البحر لا المدافعة **قوله** وفيه مع ذلك آه يجمع ان المدافعة الى حركته اخرى يستلزم التباين الخارجية واحدة **قوله** وذلك المبدأ آه على هو التحقيق وان كان المشهور انه القاسم كما يفهم من وجه الظاهر الميل في الاقسام الثلاثة **قوله** طراز ان يكون آه وكونه غلبة قريبة يقتضي ان لا يتوسط بينها غلبة لا ان لا يكون مستر وطا بشرط **قوله** او بها عطف على اعتماد النفس فيلزم دخول الكاف الجارة على الغنيم وهو لا يجوز في النسبة الا انه يتخلل في المعطوف ما لا يتخلل في المعطوف عليه **قوله** الى دعوى الثالثة اي التي ركنه في حكم التثنية **قوله** فقد اجتمع فيه آه فقد عرفت ان المعلوم وجود الاعتماد بينه واما انها مع فلا **قوله** فليحل المتجاذب آه يجمع ان هذا الجزئي مثل التردد في الحكم الكلي الا انه ليس عليه فلا بد ان الجزئي لا يثبت الحكم الكلي **قوله** بحدته كمن الغنيم بنا وبمن المدافعة بالاعتقاد **قوله** بحيث لو لا جذبه آه لا يلحق انه لا بد من وجود المدافعة فيه بالفعل طراز ان يحدث فيه عند عدم الجذب بل يبقى زائدا في اي من الاعراض التي لها بقا كالطعوم امر من الاعراض المتحدرة آه فآه كالحركات والاسوات **قوله** اي في جميع النفقات نفية كانت او غير نفية فلا بد ان البقا من النفقات المعذرة لانه الموجود في الزمان الثاني كاستدراك النفقات النفية لاجب الاشتراك فيه ولا بد من ذلك قال عند ابي بلسم ولا فاشترط في النفقات النفية منفى عليه **قوله** بالاتفاق منها استلزامه الى بطلان الثاني كما اشار الى برهاني ايضا بخلاف الملازمة فانها استلزامية **قوله** اي دعوى لا المحال في اي الاشتراك **قوله** يعني الاعتمادين آه اي ليس المراد ان موجب العقل الجسم بنية وموجب الحقة خفا في فان دليله لا يسا على هذا المعنى **قوله** فان اذا عرضت آه ان كان المقصود منه دفع استبعاد ان يكون موجب النفس الزطوية فان الذنب نفس وليس به طلب فله وجه وان كان المقصود منه اثبات المدعى فلا يفيد كما لا يلحق **قوله** الصارح انه كما ينبغي ان كسر

وغير ان فارسي مريب وكذا كل كلمة فيها صا وجم لانها لا يجمعان في كلمة واحدة
من كلام العرب كذا في الفصح السوزة **قوله** ومنه المراد بالجمع المعنى
المتقوى اى لم يقبل ما قاله الجبلى اى لا بالجمع المعطوف فانه بقا بدون المناظرة
معارضة والجواب لا اتي من **قوله** فان الزبيدي آه ولو حمل كلام الجبلى على
ان الزبطه متقوية للتحفة والتفعل بغيرها عنها بواسطة انتفا شرط او جرح
منع في بعض المواد لا ياتي في ذلك لم يكن في هذا الحكم كثيرا **قوله** مع
البيد آه فان الميعان بغير الزبطه كما ان السبب في **قوله** ان الله يرب
آه فخلق الزسوب والطفو من غير الخلق هو ان يكون للطفو الحشنة على
الما سبب في ذلك فلا بد من ان الكلام في الطفو على الالاف الطفو المطلق
قوله مركب من اجزا هو اية ليس المراد من المركب المزاجى بل التركيب الى
بين الاجزا الهوائية ليس المراد من المركب المتخلفة وبين اجزا الخشب
المجودة فلا بد ان التركيب لا يورود له لان الجبلى لم يقبل بان الاجزا
الهوائية التي صارت جزءا المتمزج سبب الطفو **قوله** الاول ان الحد يد آه
بزم هذا الامر على الجبلى اية **قوله** مطلقا في آية الى ان الجواب
عنه بما سبق نقلا عن الحكمي ان الاجتناب الى كلمة الما الكثير يمنع عن
الزسوب خلاف ظاهر كلامه **قوله** انما يكون على سبيل التبعية يعني ليس
انفوج بهما بل معنى المعارف وهو ترتيب حكم جزئى على حكم كلي بل معنى
ذكر استنى على سبيل التبعية والاستفاد **قوله** وينزول فيه ويعبر
الى الارض ان لم يمنع مانع والافح جث مع **قوله** نزل فيه حيث
تاس آه لانه يقتضى طبعه ان يكون جزءا **قوله** ويكون القدر
ان زل آه توصيه اذا فرض ان القدر ان زل نصف القدر الى راج
يكون انما زل ثلث المجموع فيكون ثلث مجموع الجسم ثلث ثلث الما سوى
له من الجسم ونسبة ثلث الجسم اى ثلث ثلث الما بالنسبة كما ان نسبة
القدر انما زل الى القدر كذلك ومنه على ذلك **قوله** في هذين
اى المثل والاخف **قوله** فمثل في المقابلة وموانه لا كان للزسوب

الزسوب بسبب زيادة الثقل كان في صورة المساواة في موضع الما مدنيا بطرح
سطحه وفي صورة الخفة كان طاقا بقدر الخفة والراب بقدر ما ياتى نقل
الما قوله في الاجرام العنينة واما الاجسام العنينة فالتسبب في اجزائها
المقتضى للتحفة كما في ابي نط **قوله** لم يكن الاجزاء الهوائية آه لانه لا يخدم الملبس عند
الحصول في الجيز الطبيعي **قوله** ان لم يكن نبات الانفس آه وان نباتي هعه
انقصت وبقي ما عداه راسه في **الما قوله** وبما قرناه في من عبارة المتن
وقوله وعدم آه **قوله** ان حمل كلام ابي باسم آه بان البراد بالوشق والطفو
مطلقا كما هو الظاهر من كلامه بل نسبة الى الما والقبيل اى بها للزسوب
والطفو بان لم يمنع عنه مانع فباردة الفعل والطفو بالتحفة بالتحفة الى الما
انزاع الاعراض الثاني لان الف من طب ليس الفعل من جهة جديدة
وان كان اكرو وزنا منه وبالتقييد بعدم اللغ انزاع الاعراض الاول
وهو ظاهر **قوله** بما يتعلق به آه بهذا التقييد لم يأت في صموده والوكا
كبره الواد ما يشهد به راس الزن والوطاة وزن الفقة الضميمة
او الاخذة التبعية **قوله** كما ان منه آه متوسر للحكم الطفى جزئى منه
لا يفيح لا يثبت له ولعله يدعى بانه **قوله** فثبت ان حركة القمر آه
وفيه اثبات الى ان هذا الوجه ينفي الجبلى ولا يثبت مذهب ابي باسم
قوله الثاني حركة ابيه آه اى اذا حرك باليد حرك من جهة الى آخر
يكون حركة ابيه الى جهة من جهة عن حركة الجرح الى تلك الجهة اذ لو فقدت
حركة ابيه على حركة الجرح لزم نفاض ابيه وهذا الوجه جارى لكل حركة جسم
نوك حركة جسم آخر ولا يجرى في حركتين جسم واحد قوله تولد احدهما الآخر
كالجرح الصاعد فلو انما يثبت مدعاها الا اذا ضم اليها ان اذا
لم يولد الحركة في ما يتبع في الصورتين كان المولد هو الاعتماد اذ لا يثبت
واذا ثبت ثوب الاعتماد في بعض القصور ثبت في كلها اذ لا يفرق
قوله متمك الجبلى آه وهو الما مدة متولد من حركة ايدوثا منها
حركة الما والاظهار من مية حركة واحدة ينسب الى الذات والى عليها

215

ما يتبع كركه رابك التفتينه قول كما تحققت بقوله وفيه نظر ولا كما سبق نقلا
 لزم ان لا يمتنع وما ذكره الاودي متنا بسببه لم يلزم انكاره قول ولا شيء
 غيرهما آه اي ما يمكن استنادا يكون اياه فلا بد ان يكون بطبيعة الجسم اذ
 الطبيعة من حيث هي لا يقتضي شيئا من الحركة والسكون ولا انه يجوز ان يكون
 اثر التوجب تعالى لانهم يجوزون استنادا للمكانات اياه تعالى ثم انه يمتنع
 على ان السكون وجودي والا فيجوز ان غايته عدم غايته الحركة على انه عدم
 ملكة فلا بد من غايته وجودية قول غايته هذا يقتضي وجود الاعتماد
 اياه بطر وقد سبق ان مذهب الجلي انتفا وبين الاعتمادات مطلق
 وهذا الوجه ايضا السفة خلاف مذهب قول لا توافق مذهب كل
 ان تقول لاجل عدم الموافقة قبل ربا بغيره ولم يقبل واستدل عليه قول
 بمن جوزه الا ظهور ان يقال فمن قال المولد للحركة والسكون هو لا يمتنع
 ولم يجوز ان يكون بين الصاعدة والهابطة اذ لا اعتماد فلا يكون
 ومن قال المولد لها الحركة جوزه ان يكون الحركة الصاعدة مولد للسكون
 الا ان الشرح قدس سره راي القرب قول بعد من الثاني كونها
 متفاديين بخلاف الحركة الصاعدة مع السكون اذ لا تضاد والابن
 الا انواع الاخرية من جنس واحد قول ومن لم يجوز ذلك آه فيه
 ان عدم التجوز يستلزم عدم الارتكاب لا ارتكاب لعدم قول
 واما قضيتهم المتعارف ان لا يمتنع ان المذهب لا يكون غايبا الا
 بعد التناذر قول كيفية بها آه كونها مغايرة للممانعة بناء على
 ان الممانعة انما يتحقق حال العجز والصدابة كما بينت في الجسم الغيب
 قبيلها وليست لذاته كونه من حيث هو العجز فيكون كيفية ذات
 قول قال الامام الرازي آه المهورات الكيفية الممونة الحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة والنفاسة والكثافة والمروحة
 والرشاش والنفاس والبلل والنقص والخفة والخشونة وال
 الملمسة والصلابة واللين والصفيق ان الرطوبة الاخرية ليست

ليست فلا قول - الثاني ان يردف آه سببي وجهه في بحث المذونات
 ثم الاضطرار بصير وجهها ان خير المذونات لا لارداف المبهرات الا
 ان يضم شي آخر معه مثل ان يقال السموات افضل بحث من المذونات
 فلهذا اخرج عن الكل والمبهرات امور فارة وابحث عن الفارة اهم
 فلهذا قدم المبهرات عن السموات قول يتعلق بشي آخر وليس
 المراد ما هو الظاهر ان بقى الى النهم وهو ان يكون رتبة واحدة
 معينة وحركة واحدة معينة متعلقة بشيئين فانه باطن بالضرورة
 بل الرتبة والحركة متعلقة بشي واحد وشي اخر يتعلق بشي
 الاول بحث ينصف بسببه بما هو اثر الرتبة والحركة فالمراد بتعلقها
 بشي آخر ان ينصف بواسطة الاول بما هو اثر الرتبة والحركة
 فان شئ ما يورد من تعلق الرتبة المعينة بشيئين قال وان حمل على ان
 لشيء الثاني تعلق منها بتعلق به الرتبة يلزم ان يكون جميع الاحوال والاهوال
 مرتبة بالمتبع اذا كانت احوالا لله في بالذات قول وهذا المكشف آه دليل
 اني على تعلق الرتبة بكل منهما بالذات وتعلق الفرق بين المحسوس بالذات
 والمحسوس بالعرض على ما يفهم من الشفا على ان ادراك الحواس انما هو بانفعال
 الحواس بهورات المحسوس بل المدرك خفيفة هي تلك الهورة فان كانت الهورة
 حاصلة في الحاسة بنفسها لا تتبع صورة اخرى كانت حسوت بالذات وان
 كانت تتبع صورة اخرى كانت حسوت بالعرض قول لا يفي به ما يمكننا
 لان الحاصل في الحاسة بعد حذف مشغلات الحواسيات نفس ما يتبعها فهو
 تصور ما يمكن الاجابي وما يمكن من تعريفاتهم انما هو ان رسم عدم الاطلاق
 على ذاتيات الماهية الحقيقية وهو بغير العلم بالوجه وقد تفضلت
 كالاول الشفاف من حيث هو شفاف وخفيفه ان من الاجسام ما شانه
 الا تحب تاثير المضي فيما وراه كالماء والماء هو الشفاف وما شانه ان يحب
 لثمة ما شانه ان يرى من غير احتياج الى حضور شي آخر بعد وجود المتوسط
 الشفافة وهو المضي كالشمس ومنه ما يحتاج الى المضي اليه وهو المثل فانه يحتاج

في ظهوره وروية الى الضوء والشفاف القابل لشفاف الفعل بفعل وجود
فانما ما يتم به شفافية وبصيرة شفافا بالفعل بما يتوسط امر آخر فيكون كما لا
ذاتيا بل بخلاف اللون فانه كمال للمكون من حيث لونه ليس بكمال ذاتي بل
بواسطة الضوء ولذا فشرحه الشفا بكيفية بكل الضوء من شفافا ان يصير جسم
مانعا لفقد المضي فيما يتوسط ذلك الجسم بكمية وبين المضي قوله والمراد بكثرة
كما لا اول آه اى ليس الاول هو ما بالقياس الى الكمال الثاني كما في تعريف
النفس والحركة بل ان لا يكون كما لا بواسطة امر آخر ومن هذا الظاهر ان تبدل
لفظ بل لا على ما في الشفا والباحث من انه كيفية هو كمال ذاتيا لشفاف بقوله
اول تبدل في حق قوله يتوقف ابصارنا بذاتنا آه فلا بد من الكيفيات
المبصرة بفتح اللون قوله ولما كان آه الاظهر ولما كان كل واحد منهما مرئيا
بالذات اذ لا دخل في جعلها شيئا فتميزت بالشرائط المذكورة قوله اورا
لكنها آه جنبها على تغايرها باعتبار الشرطين والمشرطين قوله ومع كونها
مشرطة بما والشرط مقدم على الشرط بالطلع قوله لانها اكثر آه فان
ما سوى الوجود لها ملونة والمضي منها ليست الا انوار وكون اللون مشروطا
بوجوده او ظهوره بالفتور لا ينافي قوله كما لا يخفى قوله لم ينقل بعضها من بعض
عدم الزمومية الموجهة التناقض في سلمه الا بغير المتخذه الموجب للتفاعل بخلاف
الشيء قوله مع كونه ابعده عدم وجود الا بغير المتخذه قوله وهو عدم آه لا يخفى
ان في البياض من التغير كان المراد هو الضوء المنعكس من الابواب المتخذه اشياء
فالمرى موجود وكونه بياضا متغيرا وانما في صورة انوار فليس الموجود الا ذات
الجسم وعدم وجود الضوء امر متغير فلا يتغير الزوية بالسواد اصلا الا ان
يقال ان روية السواد كروية الظلمة فتتغير والمتحقق هو عدم الزوية وليس
يشير قول الشارح قدس سره في المخرج مطلية آه ولا يخفى انه سقط قوله
وابنها فان آه اشار بتقدير الواو ولم يخله ايضا الى ان الفارق قوله فان
عاطفه على قوله لما خرج ابا بن الواو والمجرد الصريح التعقيب في ذلك فليكن
كما يتبادر الى الذهن لانه ليس عندنا لا خارجا عما والهوا فانه بهي وان كان

كان الا ومن المتن فزيادة الشارح قدس سره لفظ ايضا والفتان زيادة الكشف و
الابتناح قوله فان الابيض فابن آليس المراد بالقبول الاستعداد لانه ليس
مستعد للبيض لحصوله بالفعل ولا الامكان الذاتي لانه لا يمنع الكبري او يمنع
لشيء لا يجب خلوه عنه من العوض والاتصاف والمضي ان الابيض يعرض له
الالوان كلها من البياض ويقتضي التعاقب والتبادل وكل ما يعرض له الالوان
كلها يجب ان يكون ذاتيا عنها على التعاقب لتلحق الصفات فان عرض له
ما سوى البياض يجب خلوه عن البياض فقد انتفى البياض بخلاف الاسود
فانه لا يعرض له سوى السواد رجع يجب خلوه عنه فان قيل سلب البياض
معاوم بالضرورة فالحاجة الى الاستدلال عليه قلت المعلوم بالضرورة
الاضلاع الابيض بالالوان وهو لا يستلزم سلب البياض بل ان كان يكون
باستثناء قوله والقابل لشيء هذا البحث منع كون البياض منسوبا لشيء
كبرى دليله فاللحاق بترتب البحث تقديمه على قوله وبان عدم سلب آه لا
نسب لاسلخ لم ان هذا البحث منسوخ بما قرره لان المعنى لم يقبل بان
القابل لشيء يجب ان يكون غائبا عنه بن القابل للالوان يجب خلوه عن
التعاقب قوله والا انتفى آه لان القابل يمنع المروض اذا وجب خلوه
عن المعارض حال القبول والاتصاف امتنع انتفاءه فلا بد مما توهم ان
المراد ان القابل ما دام قابلا يجب خلوه فلا ينافي في اتصاف ذاته به فانه
ينبغي ان يراى بالقابل المستعد قوله لا اعلم حذو البياض فيكون حذو
حدوثا فليدبر ان حدوثه يقتضي وجوده في الخارج فيكون لونا
حقيقا قوله كونه شفافا اى بغير ملون قوله حذو الملون بسطرت
ما يع والماضي حذر وحذر بضم العين والموارد رديج وقد سقط الا ان
موجب حذر وسنك والفتى بالنسبة كالى وحذر بفتح من حريق الحص و
المرتك كفتق الموارد قوله كالذين الرأى قال ابو حنيفة اذا خسر العين
فهو الرأى قوله وفي المباحث المشرقية آه ان رة اى ان تقرير الوجه
الذي بطريق آخر قوله جاز ان يكون آه ينفى ان اللزوم من الوجهين ان لا

ابيض من الغورين متخذاً بذلك الوجه لا ان لا يكون متخذاً اصداً والمطلوب
 يثبت كونه لونا حقيقياً **قوله** ولا بد ان يكون ذلك الثبوت آتياً عن الخطط
 من الماء وغيره لا يكون مرتباً وفيه شبه اذ يجوز ان يكون لاجل اختلاف الشفاف
 بالظلم على ما سيجي **قوله** امكن ان يتركب الالوان اى العصبانية وينفذ
 الطرق العصبانية فلا يدرك انما يتم على تقدير كون حدوث ابيضاض بطريق
 التماس **قوله** انما هى لاجل اختلاف الشفاف اى الجسم الشفاف بالظلم فانه
 اذا كان الجسم شفافاً تمت نفوذ الضوء المستضي فيه فيخيل ابيض وازا
 سقط كان سواداً واذا اختلفت الالوان المختلفة على حسب مراتب
 الاختلاف **قوله** فوجب ان لا ينعكس آه اذ لا انعكاس لاجل الموجود ولا موجود
 الاسود ولا انعكاس منه والضوء الذي يخل ابيض فاحتمل وقوعه في
 اية جوار ان يكون للتركيب والازفيم مدخول في خصوص الانعكاس **قوله**
 ان لا ينعكس الا ابيضاض ثم يمكن ان لا انعكاس حقيقة وانما هو تخيل
 وهذا ما ذكره الامام **قوله** ان يوجد امور مختلفة هناك في صورة الاتحان
 بطريق آخر غير الاخر او صورة الانعكاس امور مختلفة **قوله** وان لم يكن لها
 وجود آه بل الموجود انما هو السواد والضوء الذي يخل ابيض فيكون وجود
 تلك الكيفيات وانعكاس متخذاً **قوله** لان المطبق افادها تخلياً آه وما قيل
 انه لم لا يجوز ان يكون لثغرات التخليد فان المطبق كبر لم يمدح وروى الى
 المستحق فمما في فاقوه في بياض الساج المسحوق **قوله** افادها مراً
 آه فيكون حدوث ابيض بطريق الاستحالة **قوله** وارتفاع الامان
 آه لانه حكم بوجود ابيض في الامثلة المذكورة ولا بياض في الحقيقة
 فيكون منها ولا شهادة بغيرهم **قوله** وهو انه قد خرج فيما نقله آه **قوله** و
 اصل ابيض هو الضوء الذي يستحال بنقص البهجة ومن **قوله** ان ابيض
 هو في الحقيقة في الاشياء ليس بضوء فانه لا يتخرج بان ابيض في
 الامثلة المذكورة منسحق وقيل المراد انه خرج فيما نقلته وان لم
 ذلك المخرج مذكوراً بهنا ولا يخفى بعده **قوله** وجعله بياضاً حادثاً حيث

240
 حيث قال لا اعم حدوث البياض بطريق آخر وقال انما ثبت المزاج ان كبراً من الالوان
 بعض ابيض بسبب مخالطة غير فراجبة وذكر الامثلة المذكورة **قوله** وبسبب
 انما سقط لانه لم يقبل ابيض من وانه متخيل كما قاله القدماء بل انه امر موجود
 حدث بطريق انعكاس الضوء من الهواء على الاجزاء المشقة **قوله** والبواقي مجيد
 بالتركيب قياساً لالوان الطبيعة على الصناعات **قوله** كفى على الغمام اى لا يخلط
 مع الضوء في الغمام **قوله** وان خالطها اى التهمة سواد مشرق هكذا في المباش
 المشقية وما ذكره الساج قدس سنة سابقاً من **قوله** ثم ان خالطت التهمة
 سواداً ليس في اجزائه اشراق حصلت الحفة المذكورة في الشفاف لعل ذلك
 الاختلاف لاجل ارادنا الحفة المشقة وغير المشقة **قوله** اذ لا عاين آه
 فيه بحث اما اذا فلا بد من عدم العلم بياض سواه لا يدل على عدمه في نفسه الا
 ان يبنى الكلام على عدم الشفاف بين حال الروية وعدمها لا يجوز الظلمة
 واما ثانياً فلانه يجوز ان يكون العاين الظلمة المحيط بالمرى كما سيجي **قوله**
 وكيف يكون آه فيه ان الذين على عدم الظلمة كما سيجي **قوله** هو الذي
 اتهم على عدم كونه عايناً فان لم يدل على ثبوت المذيق من غير مستط كونهما
 عدنية والا فلا نعم لو اثبت كونهما عدنية بدليل آخر لكان عدنية وجهنا
 آخر لعدم نفسه ما لا شفا الزونية آه اشارة الى ان خلاصة الجواب عن الحصة
 المستفاد من قوله اما لعدم في نفسه او الوجود والى قوليه والى الس
 في الغار آه زائد على الجواب للاستظهار **قوله** انتفاء الثاني آه فيه ان
 التلازم ما ذكر انتفاء الثانية مع انتفاء الاولى وهو لا يستلزم التوقف حتى
 يثبت الشرطية عما من ثمة آه اخر اشارة الى انتفاء الثانية فانه بعد في
 عليه عدم الضوء لكن ليس عما من ثمة الضوء او الشفاف ليس من ثمة
 الضوء كخارج به الشيخ في الشفاف وقال الجسم اما شفاف او غير شفاف او مضيئ
قوله اى ليس الحال المذكورة آه اشارة الى ان الاستدلال بالاختلاف
 المستفاد من مجموع **قوله** روية الجالس فانه يدل على عدم كون الظلمة عاقبة
 لا على عدمها في روية **قوله** ولا عكس لا يدل على شيء منها بل على عدم آه روية

فقط

قوله يوجد الثاني فيها والثاني عائق للثاني **قوله** لم يكن هذا القول بعيدا وان كانا
 خلاف الظاهر لانه على تقدير كون الثاني الظلمة المحيطة بالمرى الظاهر ان يكون عائقا للثاني
 كما هو في الثاني **قوله** وقد يستدل آخذا منه اذا قدر عدم الضوء عن الجسم
 مع عدم انقضاء صفة اخرى كان حاله الظلمة التي تتجلى بأمرية مبرسة وانما
 المنقضى عدم الرؤية ولا شك في تحققه حال حلول الجسم من الضوء **قوله** ولا يخفى
 على ذي فطنة انه وذلك لان القسم الاول منقذ للالوان والفرع المذكور من
 احكام الالوان كالنقص الثاني اذا حصل منها ان بعض الالوان رؤيته شرطية
 بالضرورة وبغض بالظلمة وانما ان تكون الظلمة وجودية او عدئية فليذكره
 القسم الثاني المنقذ بعد ضرورة ذكره بهذا استطراد في البيان ان كونها شرطية
 مروية البعض مبنى على كونها وجودية اذا شرط لا يكون الا وجوديا بنفسه
 عن المضي لانه لهم من القول بتجذرها في المضي لسلا بزم الانقطاع او وجود
 الاجسام الصغرى الكيفية المتبينة بالفعل في مثل الشمس وهو سقط
 لاجلها في الكيفيات لعدم قولهم في الكون ونسبها **قوله** ونضيف المضي
 من غير ان يذود وكذا لا يستغنى فيكون الجسم المستغنى مع الضوء اكبر مقدار
 منه ولذا لا يستغنى عنه فيكون اذا لم ينقص به فمافيل لو كان الضوء جسيما
 لمزم التداخل اذا زوينا وجسم الجسم القابل للضوء والتأثر به بطل ليس
 بشيء **قوله** لو كان جسيما محسوسا لكان مختلفا ما اذا كان جسيما شفا فاكافلا
 فانه لا يستغنى الجسم به اصلا **قوله** انما هي للعيون الضعيفة بواسطة ان الجيب
 بالضعف يوجب لطافة الروح البصرى وصفاته عن الكدورات واجتماعه
 وموتته بسبب النفوذ في تلك الضعفة لانها ليست الجيب وسائر ما وزاه
قوله جسيما اي جسيما متحركا ينقص من المضي **قوله** اذا لا اداة آتية ان
 انشاء الالوان والقسم معلوما بالضرورة فان المصباح المضي بالبيت
 ليس اداة ولا فاسر يوجب انقضاء شئ عنه ولان الحركة الارادية و
 القرينة تختلف تحت اختلاف الالوان والقسم شدة وضعفا وليس حال
 الضوء كذلك **قوله** كانت حركة الطبيعة آه لان الجزر الطبيعي لكل جسم

بين

واحد **قوله** يجوز ان يكون آه لاختلاف الكلام في وقوع الضوء من مضي واحد
 والتزام الفضائل اجسام مختلفة الطباع من كل جسم واحد بالطبع مما لا يخفى
 عليه عاقل **قوله** اي يتحرك بحركته اي بسبب حركته حركته الضوء ذاتية
 فلا يدان الحركة بالشئ لا يقتضي ان المتحرك جسيما **قوله** اذ لو لم يجد آه
 منع لادليس على حذاره الا ان كان كذلك رأينا في وسط المساحة
قوله اي المحنفة بذوات آه التقييد بالانفصالية بوجه عدم وجودها في
 ذوات الانفس التي ليست من الاجسام العنصرية وليس كذلك بوجودها
 في الاجسام الفلكية ايضا لكون مكانها ارادية فالاولى تركها ونسب التفرع
 المذكور بقوله فليس آه وان اراد بالانفس مابنا ول النفوس الفلكية
 ايضا كما هو الظاهر وابيه بشر عبارة الشافعي قال وانما يتعلق بذوات
 الانفس فهي التي نسق ملكات وحالات وغاية التوجه ان يقال التقييد
 المذكور ليس لتخصيص بل لبيان الاختصاص انما هو بالقياس الى بعض
 الاجسام العنصرية **قوله** وعلى هذا آه يشرعنا التلطف باختصاص عدم
 الاجابة بآداة الانفس الحيوانية مع انه على القول الثاني ايضا يتحقق فاما
 ناء خبر بيان عدم الانجاء عن القوانين او تركه **قوله** وعلى هذا بان يكون فلا
 يتجه من جملة كلام القائل **قوله** كالمجاعة والعدم ولو بسبب التفسير على
 ما سيظهر كمنها **قوله** والمجذات ثبوت ما سوى العلم من الحياة
 والقدرة والارادة للمجذات اعني العقول عند ثبوتها **قوله** على
 ان القابل آه فان المتكلم القابل بثبوت الصفات الزائدة على ذاته كما
 لا يجدها داخله وكيف لا تقرر في حقه ان المنقسم عنه الى الجوهري والعرضي
 ما سوى الواجب وصفاته ولذا الحكم على القول المشهور بحسن علم الواجب و
 المجذات حصوي وللظاهر نفس ذاتية واما على ما اختاره الشيخ في الاشارة
 من ان علم الواجب والمجذات حصوي فالظاهر دخوله تحت الكيف **قوله**
 سميت ملكة من الملك يعني القوة **قوله** حال من التحرك بمضي التغير **قوله**
 بعارض وهو التفرع وعدمه ولا كان كونه عارضا بديهيا لانه بنفسه

مادة

قوله
 انما هو بالقياس
 الى بعض
 الاجسام
 العنصرية

الى الحق والذاتي لا يكون حصوله بالقبول الى الغير لم يتقوى له ليدفع قوله فان الح
بعضها آة تنبيه على البدن ببعض جزئياته في الشفا وليس افتراق الحال و
الملكة افتراق نوعين تحت جنس فان الانقضاء منها ليس الا بالآلة البتة الى
التغير وزمان للتغير وهذا انفصال باعراض لا بفصول واحدة في طبيعة
الشيء ولا ينبغي ان يكون بين الحال والملكة اشتبه بين الشخصين بل
يجوز ان يكون بينهما شبهة ما بين شخص واحد في زمانة كالنصي و
الرجل فانه ليس يجب ان يكون البصير شخصاً غير الرجل في زمانة وازالها
غير بالاعتبار فان الشيء الذي هو حال ما كما يتبدل الجفون او لصنع لم يستقر بعد
في النفس اذا لم يكن عليه الطبع انطباعاً يشهد ان الله فيكون الشيء الواحد
بعينه كان حالاً ثم صار ملكة انتهى واما ما قيل ان الاختلاف ما يشهد
والضعف يقتضى الاختلاف بالنوع على ما يقرر عند الملك بين نواحيه ان ذلك
على تقدير ان يكون الاختلاف في حصوله جزئياته لا في حصوله في الحق
لذا افاده الشرح قدس سره في جوابي بمرحمة الحكمة العبد **قوله**
كالقوة ان اراد به ببدن تصوير الحروف بالخطا وبنه ان كونه في اليمين شيئاً
واحدة بعينه محل بحث **قوله** فكل ملكة اى ملكة على ما في التفسير فلا يد
ان الملكات الطليقة لعممة الانبياء عليهم السلام ملكات ولم يكن حال
قوله كانت حالاً اما بشخصه او بنوعه **قوله** وانت تقدم آة افتراض على
المقننه بان **قوله** فان الحال بعينها بصير ملكة انما يتبع المدعى لو كان
ملكته وليس كذلك وقد عرفت ان فاعله بما جردناه **قوله** انواع خمس
اراد بالنوع اعم من الخفيفة والاعب ربه وذا جعل بقية البقيات
نوعاً واحداً **قوله** القوى الحيوانية اى الموجودة في الحيوان كما يدل عليه
از كلامه وليس المراد ما يقال للنفس نية والطبيعة فانها بهذا المعنى
نفس الحياة **قوله** وتخصيصه آة لا يخفى ما فيه من الجاهل والتفسير
ما في القانون انه كما يتولد من كآف الاختلاط يجب مزاج ما جود كآف
هو العضو وجزء من العضو فقد يتولد من كآف الاختلاط والظواهر جود

جود لطيف هو الزوج وكان ان الكبد معدن الاول كذلك القلب معدن الثاني
وبهذا الزوج اذا حدث على خراجة الذي ينبغي ان يكون له استعداد لقبول قوة هي التي
بعد الاعضاء كما يقول الآذ النفسانية وبغيرها والقوى النفسانية لا تحدث
في الروح والاعضاء الابدع حدوث هذه القوة **قوله** في كليات القانون
عبارة القانون وان تعطل قوة من القوى النفسانية ولم يتعطل بعد هذه
القوة فمنها جى الا ترى ان العضو المفتح والعضو المذر فاما قد في الحال بقوة
الحس والحركة لمزاج فيه يمتنع عن قبولها او شدة عارضته بين الدماغ و
بينه في الاعضاء المنبذة اليه وهو مع ذلك جى والعضو الذي يعرض
له الموت فاقد للحس والحركة ويعرض له ان يعرض ويقتضى في العوض
المفتوح قوة يحفظ ثبوته حتى اذا زال المانع فاحت عايد قوة الحس و
الحركة وكان مستعداً لثبوته بسبب صحة القوة الحيوانية واما المانع هو
الذي يمتنع عن قبولها بالفعل ولأنه ذلك العضو الميت انتهى ولاحظ في
قوله وان تعطل قوة من القوى النفسانية آة وكذا القلب بقوله
في الحال وبالفعل صريح في ان مقصوده بيان مغايرتها لقوة الحس والحركة
من حيث يصدر عنها الحس والحركة بالفعل والاستدلال باختلاف
الاثار على اختلاف القوى كما هو شأن الجيب واما احتمال ان يكون
القوة واحدة وتختلف الاثار بحسب الشروط والمواضع لقيام في القوى
النفسانية والطبيعية ايضاً ولذا قال بعض شارحي القانون علم
ان العضو المذر اما قد لذات الحس والحركة واما كمالها واما القوة
وكيف كان يصح الاستدلال على التباين بين القوة الحيوانية والقوة
النفسانية وما قيل ان هذا التفسير انما يدل على مغايرتها للقوة النباتية
والمقصود بيان مغايرتها بطبع القوى النفسانية فمد موع بان مغايرتها
الباقى القوى النفسانية ظاهرة لفقدها ما مع بقا الحياة **قوله** وكذا
العضو الزايل آة قيل ان في العضو الزايل قوة النفسانية موجودة الا
ان المتحمل أكثر مما يخلف **قوله** جنس القوى النفسانية وهي الحواس

الحواس العشرة والقوى المحركة التي مع هذا الدماغ وجنس القوى الطبيعية
 وهي قوة التعبدية القسرية التي مع هذا الكبد وقوة فكيد المثل التي
 مع هذا الانثيين وجنس القوى الحيوانية التي مع هذا القلب وهي
 قوة الحياة واطلاق الجنس عليها اما للآزواج او لاختلاف انواعها
 بحسب اختلاف انواع الحيوان **قوله** كما هو المشهور عند الاطباء خلافا
 للفلاسفة انما في جنس القوى الحيوانية التقادير بانها هي قوة
 الحس والحركة **قوله** ولا ثم انما هو قوة التعبدية آتية القانون ولو كان
 المعينة بما هي قوة مفدية فقد للحس والحركة كانت البينات قد
 يستعمل لقبول الحس والحركة انتهى وفي التقييد بقوله بما هي قوة
 مفدية انشأ الى ان المراد مطلقا المفدية وهو القدر المشترك
 بين الحيوان والنبات فلا وروا للمنع **قوله** اي يتبع تلك
 الكيفيات التي من جملة الحياة فيكون مشروطة بالظهور النوعية
 المشروطة بالبنية المخصوصة وهذا ظاهر فائدة قوله ولذلك
 الجسم كيفيات يتبعها وان تغيب بانه يتبع تلك الصورة النوعية
 المخصوصة بتلك الكيفيات لقوم الكلام لادخل له في المقصود على
 انه ليس لها سوى الاعتدال النوعي كبقية يتبع الصورة النوعية
 انما في فكيف يصح قوله من اعتدال وغيره **قوله** من اعتدال زراحي
 حصى الاعتدال بالمزاج لان الاعتدال الزوجي ليس كذلك الجسم
 المركب من العناصر بنى الروح الحاصل من الاطلاط **قوله** فانهم كانوا
 آه يري ان الحياة مشروطة بالبنية بالوجهين احدهما من حيث النفا
 فان الحياة تابعة للصورة النوعية المقتضية لها التابعة للآلة
 المزاجي الذي لا يخلص الا بالبنية المخصوصة وثانيها باعتبار راي
 فان الحياة لا يفيض لا على الروح الحيواني المتولد من لطافة اجسام
 لا يخلص الا بالبنية **قوله** المتولد من بخارته الا خلاط آه اي من
 صرورة الاطلاط بخار فانه جسم لطيف بخار يولد من لطائف الاطلاط
 ينبعث من الخوف الابسر من القلب ويسرى الى ايبس فان لا و

على

عروق ثابتة من القلب نسي السرايين من اجل ما مضى من الكس الطبيعية
قوله ثم ان يقال بقا المزاج آه اي بعد فيه هناك ان الصورة النوعية الحيوانية
 على الجسم المركب المعتدل وحصول الاعتدال الروح بقا الاعتدال المزاج والروح
 تابع للصورة النوعية كونهما حافظا لها مدة بقا المركب لا اعتدال المزاجي
 متبوع للصورة النوعية في الحدوث يخرج رايه البقا وهذا هو المقصود
 من تبينه الاعتدال الحيواني للصورة النوعية المثل رايه بقوله وكذا
 الجسم كيفيات يتبعها من اعتدال غيره **قوله** فانما تغير المزاج آه عطف
 منه قول ان في قوله انه لا بد من الحياة من جسم مركب الى آخرة لا على
قوله ثم ان البقا المزاج آه على ما فهم **قوله** بسبب من الاسباب التي
 او التي رتبة **قوله** زالت الحياة لما عرفت من كونها مشروطة باعتدالها
 وانتقضت البنية تفرق الاجزاء الغضبية المتداخلة الى الانفكاك
 واضطربت الصورة النوعية لا تتفادى فيه رد لافيه المفاسد
 من ان زوال الحياة بانتقاض البنية وتفرق الاجزاء **قوله** لان
 الجزئين افع الجوهريين آه يعني ان قيام الحياة كونهما عوضا يستند على الجواهر
 متقوم به والجزان كونهما جوهريين متفقان في حقيقة الجوهرية وكذا
 الحياة فان فالاستراط من احد الجانبين كجسم فلا يبر ما يتوهم من ان
 القول بالجوهريين الخرد وتماثل افراده انما هو مذهب الاشاعرة فلا يبر
 الابطال المذكور لا على مذهب الحكماء ولا على مذهب المعتزلة **قوله**
 على ما تنة الحياة اي شان شخص او نوع او جنس على ما هو مذهب
 العدم والملكية الحقيقيين كما يقتضيه ظاهر قوله تعالى كنتم امواتا
 فاحياكم وقوله تعالى وآية لهم الارض الميتة احييناها الى غير ذلك
قوله والاطلاط ان يقال آه لان المنبأ د راي الفهم من الموت زوال
 الحياة ويدل عليه قوله تعالى كن ذاقية الموت **قوله** وعلى التقيد
 آه لا اعتبارا ببنية المحل **قوله** استغبره وذلك ان تقول ان الحق لا
 بهنا بمعنى الايجاد بالوجود المطلق لا بالوجود المحسوس فلا يضر كونه عديم

المقصود من قوله المقتضية
 ما يقتضيه الحياة

لانه من الاعداد الى دونه من غير ما قيل انه على حذف المنفاد الى اسباب
 الموت فبره نرتب **قوله** ليلوكم انكم احسن عملا **قوله** العلم لا بد فيه آفاقا
 اذا ادركت ان لا خلافا في انه مجهول لئلا حال لم يكن يكاد يشهد الفطرة بانها
 بحسب امر لم يكن لا يزال امر كان وما ذاك الا ونميز ظهور ذلك الشيء فبهذا
 القدر ضروري واما ما سواه فامر يحتاج الى دليل وهو الذي يعبر عنه بالاجتهاد
 والتعلق فان قلت المتعلق انما يتصور الشبهة فكيف في المحققات قلت
 المتعلق العلمي بكيفية التقدير والتكثير في المفهومات في انفسها ولا يستدعي
 في الخارج او الذهن **قوله** وقد عرفت انه المختار اه لانه المذهب المختار
 فلا يتوقف بين الفرق بينهما ولا يتوهم المفاضلة بين **قوله** قيس ولا بين ما سبق
 من قوله وهو المختار من التعريفات ما يكون حثيا عن الخلل سواء كان مبنيا
 على المذهب المختار او لا **قوله** ولا تمايز اه لانه صفة ثبوتية يقتضي ثبوت
 المثبت له ولا تناقض فيه بل **قوله** فاذن لا حقيقة له الى لا مابنه ثابتة
 لذلك الشيء العرف الا الامر الموجود في الذهن او لا ثبوت الاتفي الخارج
 او في الذهن **قوله** وهو العلم فيه ان ما تقدم انما يترتب على انه لا بد من العلم
 من امر موجود في الذهن واما انه هو العلم فخلافا لما قد من ضم مقدمة وهي
 ان التعلق ليس بعلم لان العلم بوصف بالمطابقة والاطمئنان والتعلق
 لا يوصف بها فاذن العلم هو ذلك الامر الموجود لا لانه ثابت به **قوله**
 علم موجود بوجوده اصلي كاشرا لكيفية النفسانية بترتيب عليه الا ان
 في الخارج كونه على ما مشا وعرض وكيف وباعتبار نفسه من
 هو معلوم موجود بوجوده ظلي اذا فليس الى الوجود الذي بهي فقد يكون
 جوهرا وقد يكون عرضا ولا مفاضلة فيه كون شي واحد جوهرا وعرضا
 باعتبار ثبوت برهانه من المدايق **قوله** اي باعتبار المطابقة اي
 باعتبار رايه موجود في الخارج **قوله** فان الملائمة اه معنى هذا التوجيه
 النحوي لمعنى العوض والاحكام التي رجيت بمعنى المحولات التي يتصرف
 بالاشياء في الخارج وهو الظاهر المتبادر من العبارة ولذا قدمه وعلى

على التوجيه الثاني يكون التعلق عبارة عن اجزاء العقل تلك المحولات سوانت
 مودة او كاذبة يعني باعتبار رصده انصافه بالمطابقة والاطمئنان وهو
 من حيث هو فان الملائمة لا يترتب على شي يمكن ان يوجد وان لا يوجد يمكن للعقل
 اجزاء المحولات التي رجيت عليه مودة كانت او كاذبة بعد الاخر وهذا
 التوجيه وان كان صرفا للتعلق عن المعنى المتبادر لكنه انشأ بقوله واما
 حيث هو موجود في الذهن فذلكم اذ من لا يمكن للعقل اي يجري عليه حكما
 لانه بعض له حكم فان الامر الموجود في الذهن له عوارض ثابتة وان لم
 يحكم العقل لها عليه **قوله** وحصول الكلام اي على التوجيه الثاني **قوله**
 ويمكن للعقل اه وذلك لان الحكم لان الحكم عليه بالاحكام التي رجيت
 الملائمة لا يترتب على شي وهي ملحوظة فتمت بانتم الحكم عليه بها وان كان موضوع
 تلك العوارض باعتبار تلك الوجود التي هي **قوله** الا بان تبين مرة
 ثالثة اولان الحكم عليه الوجود الذي من حيث وجوده فيه وحكم العقل
 على شي انما من الاليت ذات وضع تصور به ذلك الاعتبار فتمت لان
 النفس يجوز على ان لا يحكم على شي به فتعبر ذلك الشيء فتمت **قوله**
 وصاحبة لان الحكم عليها اه لا عرفت ان الحكم عليه بالي الملائمة لا يترتب
 على شي وهي ملحوظة فتمت وان كان في عودها مدخل الوجود الذي يرى
 ان الحكم في الاليت كائنه على انش من حيث هو الا ان الوجود في الخارج
 وان كان انصافه به منوطا بوجوده بخلاف العوارض الذاتية فان الحكم
 عليه بالي هو الموجود الذي من حيث وجوده فلا يمكن الحكم بالعليه الا
 بعد ملاحظة فتمت من حيث انه موجود في الذهن فتمت برهانه السر في
 بينها فقد زل منه اعدام بعض الناظرين **قوله** واما لوازم اه اختار
 لفظ اندازم وان كان الظاهر عوارض الملائمة ان لا الى ان لا يكون
 مغايرة **قوله** عارضه لان الوجودين المحققين او المقدرين لان الم
 الحكم عليه بالي هو نفس الملائمة وهو ملحوظ فتمت ان كان واحدة منها **قوله**
 في الدرجة الثانية لاني الدرجة الاولى سوانت في الثانية والثالثة

او غيرهما **قوله** واعلم انه فائدة جديدة احدها الشايع قدس سره من المباحث
المشتركة وهي ان العارض الواحد بالية الى التي الواحد يجوز ان يكون من
العارضات المانية من حيث هو كذا بانها ربن وان يكون الحكم بعودته له
حان وجوده في الذهن فقط وان لم يكن بشرط وجوده فيه فتدبر **قوله** معلوم
الاتفاق قطعا لانه ان كان في النفس ان طقة فداشع حصول المادى في الجرد
وان كان في الآلة الجسانية فلا شاع حصول الكسيرة في الضعيف فان قلت ان
يتبع ذلك اذا كان العظيم بظلمة حاملا فيه واما اذا كان حصوله فيه بان
يحق فيه صورة محصورة يكون لها مناسبة مخصوصة بما يكون مرارة الى الله
فكلما لما يتخذ صورة العنق في حصة من نفس قلت فيه اعتراف بان ليس
المالح فيه ما يتبع الجسد وهو المطلوب وبهذا ظهر الجواب عن سئل انه
ينطبق في المرافع صفو بصورة الجسد والساع على ان الانطباع فيها ثم **قوله**
وجوب الاول آه وقد يجاب بالفرق بين الحصول في الذهن والحصول في
الحق فان الاول ظرفي وان في انصافي وليس ثنى لان حصول الصورة
في الذهن يوجب الانصاف بكونه عالما فيتم يتم ذلك لو كان العلم
غير الصورة الحاصلة **قوله** وجواب الوبه الثاني ان خلاصة الجوابين الفرق
بين الوجودين الخارجى والظلى بان يرتب الاثار من انصاف والعظم
الصغر والانصاف بما هو مستوجب عن الذهن مخصوص بالوجود والى
وما قيل ان هذا الجواب لا يجزى لادوار الاشكال بموازم المانية فمدون
بان المراد بالوجود الخارجى الامنى والاشك ان لوازم المانية بها وجود
ترتب عليه الاتى ووجود ظلى فيجبرى الفرق بين الوجودين بهذا **قوله**
واقرب من هذا اى من قولهم وهو مجرد العالم والمعلوم لاختصاص كل
بالنفس الا انه على الاول عدى وعلى الثانى وجودى بخلاف عام من انه يكون
الذنى فانه على الاول انواع الاربعة للعلم **قوله** المباحث السابقة في
جواب احتياج المتكلمين المشتبه على الفرق بين الوجودية والمانية وانها
عبارة عن الصورة المعقولة **قوله** فسر العلم بالبحر عن المادى في الشا

في الشايع الباب لانه عقل محض لانه ذات مغارته عن المادى من كل وجه قد ثبت
ان السبب في ان لا يعنى الشئ هو المادى وعلاقتها لا وجوده واما الوجود والقوى
فهو الوجود العقلى وهو الوجود الذى اذا انفرد في شئ صار شئ به عقل والذى
يحتمل سببه هو عقل بالقوة والذى تالمه بالفعل هو عقل بالفعل على سبيل
الاستكمال والذى هو ذاته هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان
المانع للشئ ان يكون معقولا هو ان يكون في مادة وعلاقتها وهو المانع من
ان يكون عقلا وقد ثبت لك بهذا فامرى من المادى والعلايق المتحقق
المعارج وهو معقول لذاته ولانه عقل بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو
معقول ذاته فذاته عقل ومعقول وعاض لان هناك اشياء مستكثرة وذلك
لانه بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر ان له هوية المجردة لذاته فهو معقول
لذاته وبما يعتبر ان ذاته له هوية مجردة هو عقل ذاته انشئ ولا يخفى
على المنصف انه كلام ينادى باعلى صوت بان التجرد شرط للنقل وان
المادى ولو احققا مانع له وان العقل هو الهوىة المجردة **قوله** اندراج
العلم اى العلم الحصولى **قوله** جعله عبارة عن صفة ذات المانية ان
اراد بالصفة الصورة المجردة فهو حى فانه بين الشيخ في شغل الشايع
في خضو حى شك متعلق بمداخلة انواع من الكيف كالعلم لانواع المضاف
بالاخره عليه ان العلم عبارة عن صورة مجردة عن المادى مطابقة
لامورين خارج وان وليس من المضاف الا انه عارض المضاف
عروض لا زماله على انه نوع من المضاف كمن لا ضبط ب ح في كلامه
وان اراد بها غير الصورة المجردة على ما قاله المتكلمون من انه صفة
حقيقية ذات المانية كالقدرة فليس في كلامه اثر من ذلك **قوله**
ليس الا حضور صورة عنده اى ليس الا حضور صورة مجردة عن المادى
سواء كان صورة العينية كما في نقل الشئ لذاته وهو رتبة الثانية
كافى بتعقده بغير ذاته خال في الثانى في نفس رتب افعال العقل ان
النفس تعقل بان تاتخذ في نفسها صور المعقولات مجردة عن المادى ويكون

الصور مجردة اما ان يكون العقل اياها وانما ان يكون لان تلك الصورة في نفسها مجردة
فكأن النفس قد كفت المودة من تجريد ما والنفس تصور ذاتها وتصور ما ذاتها لاجلها
عقلها عاقلًا ومعقولًا وانما تصور ما لهذا الصور فلا يخلو كذا كذا انتهى ومختصة
العلم هي الصورة المجردة عند العاقل اما بعينها او بمثلها وهذا ما ذكره في النظم
الثاني من الاثبات ان الادراك تبتل حقيقته الشئ عند المدرك اي
الحقيقة المتخذة بنقطة او بمثلها كما تحققه صاحب الحماكات فان اراد بقوله عليه
سبحانه عن الصورة المرتبة ان جعل العقل لمصوفاً عبارة عن ذلك فهو صحيح و
لا اضطراب وان اراد ان جعله العقل مطلقاً عبارة عنه فليس ذلك في كلامه
قول وحيث زعم انه قال في نفس نسبة العقولات اليه من الهيئات الشفا
يجب ان يعلم انه اذا قيل عقل لاول قيل على المعنى البسيط الذي عرفت من
كتاب النفس وانه ليس في اختلاف صور مرتبة فمتى افته كما يكون في النفس
على المعنى الذي في كتاب النفس وذلك بعقل السبب ومنه من غير ان يكون
بأن وجوده او يتصور في حقيقة ذاته صوراً بل يغيب عنه صوراً
معقولة وهو اولى بان يكون عقلاً من تلك الصورة الفاضلة عن عقلية
انتهى وقال في كتاب النفس ما حاصله ان انواع العقل للنفس ثمانية
الاول ان يكون بالقوة وذلك عند ما لا يكون حاصلًا بالعقل ولكن النفس
تتقوى على استحضار الثاني ان يكون حاصلًا بالفعل انما هو على سبيل التخصيص
ويكون كانه ينظر الى مراتب تلك العلوم التي ان يكون حاصلًا بالفعل
انما هو على سبيل التفسير بل على الوجه البسيط وهذا كانه عالٍ
بسببه ثم ليس في ذاته يستظهر الجواب في ذاته دفعة واحدة لكن لا
على سبيل التفسير فان التفسير انما يظهر عنه ثم يبين ذلك وهذا
النتيجة انما تبدأ بعد الشئ في وتوصل الواجب والمفارقات من هذا
التفسير الا ان العقل البسيط للنفس مغاير لذاته وفي الواجب والمجردات
عنها وخصائصه ما في كتاب المباحثات العقل البسيط في الاول هو ذاته
بخلاف العقل البسيط الذي يحصل فيه كما يلزم العقل البسيط في الاول الذي

254
الذي هو ذاته لوازمه ان في العقولات المفصلة وبما يغفلان ما
وكنه بعض الناس من عقل هذه العبارة فقلنا ان الشئ مع قد ستر مع عدم
ساعة العبارة له وعدم صحة في نفسه كما لا يخفى على الفطن اما افترا على
الشرح او ان من عدم تتبع الشرح الكلام الشيخ وهو انه على اصله
لا يجوز ان يكون عقلية العقل الاول لاجل صور كثيرة فيه او ذاك يبطل
قولهم الواحد لا يصدق على الواحد لانه يلزم على هذا التقدير ان يصدق
المبدأ استباح كثيرة او لا يجوز ان يوجد العقل في نفسه لان الشئ الواحد
لا يجوز ان يكون قابلاً وقاعلاً بل لانه يوجد في النفس الكلية التي هي
النتيجة المحفوظة بين الشئ وهذا من قول وعقلية لاجل فينا عن
قول للصورة المفصلة في النفس العقل التفصيلي لا يكون ان في النفس
متقصد المفارقات فعقل بسيط قال الشيخ في كتاب النفس العلم البسيط
الذي ليس من شأنه ان يكون في نفسه صورة بعد صورة لكن هو واحد يغيب
عنه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل الشئ الذي يسمى علماً فذلك ما
مبدء له وذلك هو القوة العقلية المطلقة من النفس المتشكلة للعقل
الفعال واما التفسير فهو نفس من حيث هو نفس فاعلم ان ذلك علم
يقا في الى ان قال وعلى هذا ينبغي ان يعتقد ان في المفارقات المحضة
في عقلها الاشياء فان عقلها هو الفعل الفعال للصورة الخلاق لها **قول**
جمله عبارة عن نفس الاضافة في الشفا ان عقله ذاته عقله ذاته
عقله ما بعد ذاته لان عقله ذاته ذاته وفيه يعقل كل ما بعد العقل
ذاته عقله يعقل ما بعد ذاته وعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته على
ان العقولات والصور ان في بعد ذاته انما هي معقولة على نحو العقولات
العقلية لا النفسانية وانما هي ايضاً اضافات المبدأ الذي يكون عنه
لا فيه بل اضافات على الترتيب بعضها قبل بعض انتهى فحصل الاضافة
لازمة للعقل البسيط لانفسه **قول** وذلك يتوقف آه فيه ان الذي
منه تصور العلم الجزئي بوجه بالفرز ولا يلزم منه تصور العلم المطلق

مفقود ان يكون بدنيا والجواب ان المقصور تصور بوجه ما وذلك لازم
 من تصور العلم الجزئي **قوله** ليت عدته اي عدم شيء بل او محقق في نفسه
 سواء كانت موجودة او معدومة **قوله** والعدم لا يكون كذلك فيه ان العلم
 المعدومات وكذا الاعداد متمايزة في نفسها وان لم تكن متميزة في الخارج
قوله عدم ما يقابلها اذ لا يجوز ان يكون عدما مطلقا وهو ظاهر ولا عدم
 شيء سوى ما يقابلها لا اجتماعا مع **قوله** فيكون ثبوتها اي مفهومها وجوبها
 لان عدم العلم بثبوت بحد الصدق وان كانا متغايرين بحسب المفهوم **قوله**
 لكون المثل غايته انما يتم لو كان عدما للمجمل المركب بمقتضى السبب واما لو
 كان عدما لم يمتنع عدم الملكة في خلق المثل فيها لا يمتنع **قوله** لا يقال جاز
 آه منغ لللازمة المستفادة من قوله كانت عدما لكان عدم ما يقابلها
قوله فمضى وجودية اي ليس بسبب داخلها **قوله** لان ما بينه
 اتوا وآه ينسب ان العلم للمجاز هو بنية السوار لا ما بينه ولسه
 فالعلم ليس نفس الما بينه بل الصورة الما بينه **قوله** فهذا العلم
 لان العلم ليس نفس المحصور اي حصول الما بينه اي الما بينه الى صفة ذاته
 المتبقي ان الثابتين بالصورة لا يقولون انه حصول الصورة مطلقا بل حصول
 الصورة المجردة لذات المجردة **قوله** عالم يقوم عليه دليل عدم قيام دليل
 لا يدل على انتفاءه في نفسه بل على عدم العلم به العلم الا ان يتك بان
 ما لا دليل عليه بحسب نفسه وقد عرفت صنفه **قوله** وصورة ما موجودا
 آه لو اورد الاشكال بالهوية الشخصية الموجودة في النفس لوجب
 الاصل في ذلك ان يكون الجواب موجبا **قوله** وايضا ذاته آه بناء الجواب
 لا يمتنع الاشكال بصفات ذاته **قوله** واذني الى واجبه تارة اخرى
 وهذا هو الجواب التحقيقي وعيد التعويل **قوله** ولا شك ان النفس
 يعني ان النفس الناطقة لا جوتان صلاحية العالمية المطلقة وصلوة
 المعلومات المطلقة وبها متغايرتان او يوجد اثباتية في الصورة العقلية
 دون الاولى والحق الحزني كالمحور النسبة ولا يقتضي انتفاها بهذا

بذات وتحقق ان النفس الناطقة من حيث انما ما بينه مجردة عدم ومن
 حيث ان ما بينها مجردة قائمة بذاتها عالم وجب ان لا ما بينه مجردة معلومة
 وهذا الحال في الواجب تعالى وقابل الشيء المباحات لكل شخص حقيقة
 وشخصية تلك الشخصية زائدة عن الما بينه على ما مضى ثم ان كانت الحقيقة
 متضمنة لتلك الشخصية كان ذلك النوع مخفرا في ذلك الشخص والآه
 وخف الكثرة فيه ولا شك ان تلك الحقيقة متغايرة للمجموع الماهل من
 تلك الحقيقة وتلك الشخصية ولما خفوا هذا القدر من المتغايرة كفى ذلك
 في حصول الاصل فانه انتهى وفيه انه لا يجري في علمه تعالى بذاته لكون شخصه بين
 ذاته وكذا انه لا يجري في علم النفس بخصوص ذاته ايها ينفع اي كما انفع عن
 القابل بالعلم حصول الما بينه المجردة عن الذات المجردة اما بنفسها او
 بغيرها **قوله** واما الاشكال عليه اي على القابل المذكور واما القابل بان
 التهور الى صفة فلا اشكال لكونه المعدومات موجودة في الذم **قوله**
 من قضية المجاز وبني ان ما بينه السوار حاصلة له مع عدم العلم فلو كان
 العلم هو الصورة الى صفة لشيء لكان المجاز عالما بالسوار **قوله** مطلقا
 اي سواء كانا نظريين او بدنيين جاز الانفكاك اولى **قوله** ضرورة آه
 ان اريد انه بدم نفسه مع قطع النظر عن التعاقب قطا هو السبيل
 اذ لا اثباتية حتى يتصور المبدء بينهما وان اريد مع اعتبار التعاقب
 فمن لان التعاقب يمتنع المبدء لان المعلومات مختلفان وهذا انقص
 ما ذكره بقوله ونسب من من وحدة الذات آه **قوله** سنذكر اجتماع آه
 بهذا ظاهرا على تقرير ان يكون النظر مفيد النفس العلم واما اذا كان مفيدا
 لتعلقه فلا يلزم اجتماعها لوان يقيده نظر واحد لتعلقه بمعلوم
 في زمان ونظر آخر يقيده بتعلقه بمعلوم آخر في زمان آخر **قوله** و
 يجوز تعلقه بغيره وبين التخصيص بالضرورة بين الية الى انه لم ينقل
 عن صاحب هذا المذهب في جواز تعلق العلم الواحد بنظري وضروري
 شيء واما بالنظر الى دليله فيجوز ذلك لعدم اجتماع لزوم النظرين في العلم

عدم الجواز لانه يزعم حصول علم واحد بالتطويع بدونه **قوله** اي بعلومه من آه ان
 الى ان النظر في نفس هذا بالمعنى المتعارف فانه صفة العلم **قوله** جاز
 انفسك التي عن نفسه بنا على ان المفروض اننا لانفسك بين العلمين
قوله على انه انما يزعم آه وبها الثاني له فالعالمية عند الانفس في العلم
 فليس يلزم منه الجواب علم العالمين حتى يزعم الاستغناء عن تعدد الصفات
قوله فقد يتعلق آه ان لا ينفك قد الى ان المدعى موجبه جزئية فيكون
 في اثباته مادة واحدة وهي العلم بالشيء والعلم بالعلم به وليس المدعى
 كل ما لا يجوز الانفكاك العلم به لا يجوز تعلق العلم الواحد بها حتى يرد ان
 التذليل المذكور لا يجري في العلم بالمتضاد والاختلاف وانما في علم ما
 وهم **قوله** اي يجوز تعلقه بها لا حاجة الى هذا التفسير فان التذليل
 المذكور يدل على وقوع التعلق بها وتعلقه بها المطابقة لنظره في
 قول انه لا يجوز تعلقه بعلومه من تجوز انفكاك العلم بها كذا الظاهر
 فيجوز تعلقه بها لا يلزم التبعي واللاحق بوجه بظاهرة ان ما قال ذلك
 لانه في الحقيقة من احاطة العلم الى الخاص **قوله** انه جاز لا حقيقة
 لقان المراد منها لا يخرج الشيء كما في يقوم بنفسه الى لا يقوم بغيره **قوله**
 فليس اثبات آه وهو عدم الزوال بالشك **قوله** واثبت لا يخلو
 آه منه ان لا يلزم منه خروج المطابقة والامتناع من الاعتقاد
 الجازم ومتعلقه لا يخرجها عن حقيقة العلم والجعل المركب **قوله**
 في تمام المانية وهو الاعتقاد الجازم **قوله** مستمر ولو تجد الامثال
قوله وهو حال فيه ان انقلاب الحان انقلاب كل من الوجوب
 والممكن والمتنع الى آخر لا انقلاب حقيقة ممكنة الى اخرى فان
 الغناصير يتقلب بعضها الى بعضها **قوله** وايضا آه في لاحاطة الى قوله
 والاعقاب لا يتصور الا في امر عارض مع اني والذات **قوله**
 اخفى صفاتها اذ يتكلم الحقيقةين انما زاعج جميع انواع الادراك
قوله ومن صفات العلم آه ان الحصول بالنظر الصحيح ليس صفة

العلم مطلق بل للعلم النظري فلا يلزم من اثباته من العلم والجعل المركب
 فيها هو صفة العلم النظري **قوله** والثاني آه مع حصول الصحيح دون **قوله** انفسك
 المفقة **قوله** يعني انه يستحيل آه لا ينفك المصطلح لعدم كونها وجودية **قوله**
 بل جامع لكل منهما فان صاحب الجعل البسيط انما جاسل جرسلا مركبا او طان
 او شك او حال عن جميع اقسام الادراك **قوله** ادراك الحواس الظاهرة
 اي لا انت بخلاف الجوانات فان ادراكها بالحواس يعلم وتذا لا يقال بها
 اول العلم فاما ان كون الاحساس من العلم في لف العرف والقدرة ليس
 بشي **قوله** كالوجدان والبدنية آه يعني ان كما هذه الثلاثة طرق ووسائل
 كذا الحواس طرق والاشرف في جميع انما هو لنفس يكون الحواس تلك الطرق
 علما دون الحاصل بالحواس حكم **قوله** وللشيخ يك آه ضرورة ان قد
 اخرج في ذاتي او عارض لا ياتي في الاتفاق في الحقيقة الجزئية او النوعية
قوله فزيد الاستظهار فالخرج فيه مع كونه ابطاء لا عند الاضطرار
 الا في الاستظهار **قوله** لا يتعلق الا بالجزئيات اي بالجزئيات الخاصة
 عند النفس واما النجس وان كان سببا لا ادراكها من حيث خصوصيتها
 وهو خرج من العلم عند المتكلمين لغيرهم الحواس الباطنة فيكون العلم متعلقا
 بما يتعلق به الاحساس لكن ذلك يتعلق بالجزئيات بعد غيبها عن الحواس فيخرج
 ان يكون الاختلاف فيها الاختلاف المتعلق خصوصية **قوله** بثبوت
 الصور العقلية لاي احاطة عند العقل جزئية كانت او كلية **قوله** مع
 انتوى آه انما فيه بذلك لانه المحتاج الى البيان فان المتخالفين في
 الحقيقة متخالفان في انوارهم والاحكام **قوله** في الحدود وان كانت متخالف
 في الحدود كالنفي والاثبات **قوله** بخلاف الصور التي رضية جوهرية
 او عرضية ولذا مثل المثلين **قوله** يحل الكثيرة ايا الصور التي رضية
 المقدارية **قوله** وكذا يقدر انفسه انما ياتي على ان الصور الجزئيات
 الحسنة حاصل من النفس وبتوسط الحواس علما هو التحقيق **قوله**
 نفس عينية التي قد تنسب في حواني المظان **قوله** مجموعة معها واما

واما على التعاقب في ترتيبها على ان يكون لا مقدار لها في نفسها
 من اى في بعض الاوقات **قوله** لا استحال بقاها قوايا اما لمكانات العدد
 العنصرية فافضل الى البسط الى الانفكاك واما ابسط فلقبها الكون
 وانفاد كما نص الشيخ في ايهات الشفا على استحالة بقاها الاثنى من
 العنصرية واما **قوله** ان الصورة العقلية كونه اى تصف بالكلية في
 الجلية بخلاف الصورة الخارجية لا تصف باصلا المراد بالصورة اى
 الطبيعية الحاصلة في الذهن مع قطع النظر عن تشخصها الخاص بسبب
 المحل الذي قد يطلع عليه المعدوم كجزأ فان المعدوم ما حصل صورته في
 الذهن لا الصورة الشخصية التي هي علم لا تصف بالكلية كما يجب وانما
 شراح التجريد ان المنطق قد سبهم قسموا المفهوم الى اربعة
 والجزئي فهو موضوع الكمية هو المعدوم دون الصورة العقلية التي
 هي علوم ودون الموجودات الخارجية فمدفوع لانه ان اراد به
 ان المعدوم من حيث هو موضوع بالكلية ففاسد فاتهم قولا بان المنطق
 يبحث عن المقولات الثانية وفيها الكمية وان اراد به ان المعدوم من حيث
 حصوله في الذهن فهو الصورة بمعنى الامر الموجود في الذهن وجودا لها و
 من الاثر اض عدم الفرق بين المتعين للصورة **قوله** الشيخ في منطق الشفا
 انلفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمنع في
 من حيث انه تصور اشراك الكبر فيه على السوية بان يقال لكل سبي كذا
 الثاني جريا الى ان قال الحكمي المنع الذي المفهوم في النفس لا يمنع نسبة
 الى السبب كثيرة يطابقها نسبة شاكلة فان قلت اول كلام الشيخ يدل
 على ان الاشراك بمعنى اخر واخره يدل على انه بمعنى المطابقة قلت المطابقة
 المذكورة ما رآها الاتحاد الى صفة في الذهن وبين الحامية المجرودة عن
 الشخصات وهو من الحمل **قوله** قال البيهقي واعد الا ان المطابقة
 تقتضي بيان كيفية الحمل فيها ورثا باعتبار الاتحاد في الحامية فمذايع
 كلية الصورة آه ويس معناه الاشراك حقيقة اما بطريق الشغب والتجريد

والتجريد هو ظاهر او بوجوده في حال متفردة تصف بصفات متفردة في
 بطلان بديهة وان ذهب اليه القائلون بوجود الطباع مخرج على ان كان
 الامور الكلية ان تصف بالتفادات ويوجد في الحال المتفردة وهذا
 لا ينافي الشفا الموصوف فيها بالاشبار فانما مع قطع النظر عن الشخص الذي
 كونه ومن حيث تشخصه خبرية فالموجودات بالوجود الخارجي اى الاصلى كالأشياء
 سواء كانت موجودة في الوجود او قائمة بالزمان في ايام الايام بحالها
 وهي الصور الجزئية العقلية المتشخصة بتشخيص المحل والموجودات بالوجود
 الظلي اى الحاديات المحفولة في تلك الصور القائمة بالحال كونه بمعنى
 اى دماغ الحامية التي للأفراد المتصلة **قوله** فثبت ان حصة
 هذا يكون وصف في الانواع الحقيقية بالكلية بالقياس الى افرادها على سبيل
 التجريد باعتبار اشمال تلك الافراد على الحصة **قوله** عارض للصورة
 العقلية اى ما ثبت معلومات من حيث حصوله في النفس حصولا طبعا
 يبين من يرى المعدوم آه يثبت انه الى توجب آخره ان بان باور المعلم
 مع آخره وهو قوله ليس اذا كان المعدوم **قوله** هي الصورة العقلية
 لا المعدوم اذ قد لا يكون له وجود في الخارج واذا اعتبر من حيث وجوده في الذهن
 فهي الصورة العقلية **قوله** لم تصف اى المعدوم بالكلية اصلا لانه الى ربح
 لكونه شخصاً فيه ولا في الذهن اذ الموجود في الذهن الاشياء **قوله** وهو اى
 الارشام في غير العقل اى العقل الارشامى بنا في الوجود الذي اشارنا اليه
 لا يقعون بالارشام في المعارف بل بالعقل البسيط على ما قرره كلام الشيخ
 وكذا لا يقولون بالارشام جميع ما يتصور في الشئ فكذلك ويمكن في الوجود
 الذي من ان الارشام في العقل الفعال هو الوجود الذي فاش لا يقع به الا
 الوجود الظلي سواء كان في القوى القاهرة او الفالسية فمضى عن فرض الارشام
 منه **قوله** هكذا حقوا المقار على هذا الشئ هكذا موقوف مطلقا وعلى هذا الشئ
 طرف فهو لقوله حق اى حق المقال المذكور على هذا النظام الايقاع الذي
 ذكرنا بين اول الكلام و آخره تحقيقا مثل ما ذكرنا **قوله** وذكر الذين آه ترضى

في مع المقاصد حيث قال ذكر في المواضع من الحكماء ان الموجد في ذاته الذي هو
 والمعلوم وان من كون الارثام كليا هو ان القدرة الحاصلة منه في العقل الحار
 من الشخص كونه وان المعلوم باطن ثم قال وهذا انما يقع على راي من جعل العلم في
 المعلوم في القدرة انما يثبت او يثبت لا مدر المقصود انما ما هو في العقل والآن لكان للمعرفة
 حصول في الخارج فيكون جزئيا لا كليا وان خير ما به اذا اريد بالمعلوم القدرة الذاتية
 لم يكن بين الوجهين فرق ولا نقول بما مضى انتهى فانه اخطأ في فهم مراد المصنف اذ
 ليس في كلامه هذا انما يقع على راي من جعل العلم والمعلوم اياه من ابطال لقول المصنف
 المقول وانما في الموصوف بالهي الصورة فلا وجه لقوله وانما خير **قول** الى
 اجزاء في العلم التفصيلي لا يكون الاجزاء اجزا وكذا الاجمال **قول** علم حقيقة
 الجواب لان العلم بالجواب بوجه لا يكفي في الاقتدار على الجواب التفصيلي **قول**
 بسيط بعد التفصيل فانه كما حصل له هذا عند السؤال في تفصيله ولا فلا فهو
 كما لم يدرك على ما في الشفا فان البعد للمعلمين هو العقل الفعال للصورة **قول** اذ في
 جات الجمل المسماة عقلا للفقد وهو ان يكون الصورة في ذاته غير حاضرة في العقل
قول قد حصل في العقل شعورا فافيد ان هذه الحالة قوة لا لانه قريبة من العقل
 جدا ليس بشي اذ لا يمكن على الاقتدار على شي بدون تصور والتصور **قول**
 نعم كبر في الشفا من العلم الاعم والقادر والابدي والجمع انما هو ولا حاجة الى
 قوله كبر انما في الشفا من العلم الاعم والقادر والابدي والجمع انما هو ولا حاجة الى
 يكون العلم المنسوب في فهمه راجعا الى واحد كما هو الظاهر **قول** والمعلوم
 السؤال في معرفته ان العلم الجواب بالوجه لا يكفي في الاقتدار عليه كما يشهد به
 الوجود **قول** وظهر ان العلم في وان كان عبارة عن القوة **قول** في الشفا
 وذلك لان الفرق بين العلم والمجرد وانما هو بالتفصيل والاجزاء كما مر انما يكون
 من لا يراى الاكتاف بالحد ان هو والظاهر ان مشاورة عدم الفرق بين العلم بشي
 بالوجه والعلم بالوجه والظاهر ان المشاورة في الواحد مقصور بوجه وجه وذلك ان
 في التصديق بوجود العلم انما يتعلق بالعلم المتصور والعلم المتصور في غير ان يكون
 معلومه تصور في جهلته تصديقا **قول** مركبة من صور متقدرة هذا في الشفا

المقصد الثاني في توقف العلم
 على العلم

لما في الشفا ان العلم بسيط لاكثر في اصوله وان عقل الواجب والمفاتيح من هذا
 القليل والفكر انما يبين الذات فيها وفرد على انوات في كلام متقولا في البحث
 والظاهر ان بسيط متعلق بكل من حيث هو وكل ويجوز ان يكون العارض بسيطا دون
 المودع كالوصفة وان ينف والاطراف ثم ان حصوله في فوف على حصول الاجزا
 ومير ورتا حروفه عند النفس كما يشهد به الوجود **قول** كانه العلم باعلى وجوه
 انه في الشفا الثاني العلم البسيط الذي ليس من شأنه ان يكون له في نفسه صورة بعد
 صورة لكن هو واحد يقين منه انه صور في قابل الصور فذلك علم فاعل بشي
 ان في نسبة علم فكري ومبداه وذلك هو القوة العقلية من النفس المتكلمة
 للمعقول الفعالة واما التفصيل فهو للنفس من حيث هو نفس فاعلم ان
 ذلك لم يكن له علم تفصيلي انتهى ولا خفا في ان كلامه يدل على ان العلم بسيط لا خفا
 للعلم التفصيلي وان علم لفات في الفعالة فهو اقوى فانه علم لجميع الاجزاء دفعة
 واحدة من غير تقدم وتأخر للذات لان لا جعل لمادة وهو ايضا **قول** ولا علم
 بالذات بهذه الحالة اذ قد يقال ان المعلوم في هذه الحالة هو معلوم الشيء لكن من حيث
 اتحاد تلك الافراد اذ لا علم من تلك الافراد الاشياء ولم يتوصل العلم بالعلم
 واحد والفرق انما هو باعتبار علم من حيث هو وباعتبار العلم من حيث اتحاد
 باصدق عليه **قول** بل المعلوم فيها واحد وهو الاجزاء فانها معلومة في الاجمال
 علما ناقصا وفي التفصيل علما تاما **قول** اي التقدر او القوة العاقلة او النفس
 فان كلاهما يسمي بالذات المذكورة وما ذكره الشيخ قدس سره اظهر وان
 الكلام في مباحث العلم **قول** اربع لانه اما كمال الاستعداد والاستعداد او
 بعيد او قريب او متوسط **قول** ادراك اي حصوله لا قالوا من ان له علما حصولا
 ينف وان فو قش في ذلك كما في حواشي المطالع **قول** وليس هذا الاستعداد
 اذ فلذا جعلوه من مراتب العقل **قول** الرتبة الاولى احتراز عن الهيولى
 التي لها طبع ليس برفا لبيت خالية عن الصورة في نفسها لكون الصورة خالية منها
 وانما قال في حد ذاته لا يتبع ذاتها لا يتبع خلوه عن الصورة في الوجود الى ان
قول هو العلم بالقوة في عالمه بالملكة مقدر على العلم بوجود العلم بالضرورة في عالمه

المقصد الثاني في توقف العلم
 على العلم

المرتبة الاولى **قول** وكسفا رآه فالملكة على هذا مقابل الحال ظهور القوة الالهية
 التي باستعداد لتخصيص النظريات **قول** النبي لا يبينها قد عرفت تفصيل هذا
 الكلام بالا مزيد عليه لتبيين المذكور اى لاحظت بنية بعض الجزئيات
 الحياتية الخاصة بتوسط القوة المستقرفة بالاشراك والمباينة فيها **قول** ملكة
 راسخة بخلاف المرتبة الثانية فان فيها ملكة مستعدة للاستنباط **قول** بقوى
 باقية استحضارها فالحقيقة ان تلك ملكة استحضار النظريات الحاصلة بالاشراك
 كسب جديد **قول** في الدار الآخرة اى بعد المفاصلة عن الدنيا كما هو متصالح
 الحكيم **قول** بالنسبة الى كل نظرية فيجوز اجتماع المراتب الاربع في شخص واحد
قول بالاشبهه في وقوعه اما الشبهة في بقائه لان الاشتغال بتدبير الله تعالى
 لا يمنع توجع النفس الى امرين في هذه الاشياء العرفية شاط الكيف اجماعا
 اى لا يقع التكليف بدون اذا اخطأ لمن لا يفهم شيئا سعه وجرى مجرى تنبيه
 الله تعالى عنه وليس هذا من اجل ان التكليف لا يعلق على ما فهمه فان الملكة
 اجابية وسلسلة التكليف اختلافه **قول** هو العلم ببعض الضرورية وذلك لان
 اول ما يتكلف العبد به معرفة الله تعالى لا يمكن فهمه الا ان هو اهل النظر وهو
 في مرتبة العقل بالملكة وقدرت روح تلك المرتبة باليدوع ظهورها في اكثر الناس فذلك
 انتهى **قول** ويجري في العادات اى المعلوم ان الله يستفاد من قوانين العادة **قول** تغير الكلام
 الاستمراري فان البعض المذكور في كلامه محسوس **قول** بحسن الحسن وفتح الفصح الى ان الجملة
 لان كل حسن وفتح فان البعض من نظري لا يدرك لولا خطاب الله **قول** ولا
 جاز تصور انفسكم كما بان بتصور وجود احد هما بدون الآخر وان لم يكن الشعور واقعا
قول او عالم لا عقل له اصلا وما قيل ان الجنون لا علم له ولا عقل له فيدفع **قول**
 اصلا فان الجنون المطلق لا علم له ولا عقل له والجنون في الجملة لا يفقد علمه في الجملة بل يتبين
 لكونه بواسطة واحدة وهي كمال العقل وتبين ان العلم بالنظريات مشروط بالنظر المأمور
 كمال العقل المشروط بالعقل كمال الابدان **قول** وجوابه ان هذا الجواب غير مطابق
 للاستدلال فانه استدلال بجاز تصور الانفس كمال الابدان لا تفكك وجواز تصور الانفس كمال
 المتصور منع كونه تغير الكلام بما يرضى به بل يتم استدراكه في المقصود **قول** غير انه اى خلق

المقصود من الاستقراء في التكليف

خلق اى اعضاء وجوده **قول** وان لم يكن عالما في حالة النوم بئس من الضرورية بان محروقة عند
 واما الرتبة فيجوز ان يكون كالمسيح **قول** لا يخلو انه في حالة الاضلال المذكور انما يجوز تفصيل
 العلوم ابتداء في العلم الحاصلة فالظاهر ان الاسم عالم وان لم يكن له العلم بالعلم
 فقد اتقن ان دليل الشرح تام **قول** سوى والد الامام الرازي فانه قال ان العلم
 يتبع المعلوم لا العاقل والاختلاف بمطابقة آياته **قول** سواء تأملنا وتأمل المعلوم
 لا يقتضي تأمل العاقل انما ذلك اذا كان العلم عبارة عن صورة مساوية للمعبر
 في تمام الماينة والاصحاب لا يقولون بصورة فضلا عن الصورة المساوية على اثر جواز ان
 يكون العوارض الخارجية عن مابنه المعلوم داخل في العلم وكونه مطابقا للمعبر
 معناه ان يكون حكاية عنه ومراة لم يمدته ولا يذم اتخاذه به كيف والعلم
 اوصفة ذات عقلي والمعلوم لا يجب ان يكون كذلك **قول** واما العلم انه حاصل
 ان العلمين الحاصلين في محضين المتعلقين بعلوم واحد بالذات والاعتبار اذا
 قبل الى تحقيق كماله الى حق واحد فاما مثلاً لا يمنع اجتماعهما في ضرورة الاتحاد
 واذا نسب الى محضين فان كان كل من العلمين يقتضي الاختصاص بمحور فانه كعلمت
 بوجداننا منها متخالفان ولا هما متماثلان هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقار والتفت
 الى قبل وقال **قول** ان احد المعلوم انه اى ذاتا واعتبارا او افلا حاجة اليه بعد
 اعتراف روضة المعلوم فهو قيد اختيار على **قول** واذا فرض تعدد فيها آه بان ثلثا
 بنجد والاعراض **قول** هل يقتضيه العلم الضروري انه اى العلم الذي من شأنه ان
 يحصل بلا نظر اياهم تصور النظريات او باستقانة من الحسن غير من غير مقتضا
 الى النظر وان لا يحصل بدون وليس ان المراد ان العلم الذي حصل بلا نظر بغير حيلة
 بالنظر فانه لا يمنع تفصيل الخاص ولا انه ليس بانقلاب بوصول العلم بطريقين
 ولا ان العلم الذي حصل لا يحصل بلا نظر بغير حيلة لاخر بنظر فانه لا انقلاب ايضا
 لا خفاء في ذلك **قول** ما يقع على الآخر اى بالنظر الى كونه علما **قول** وقد صرح بعض
 العلماء اى بالنظر الى كونه علما فان قسم العلم الى كونه ضروريا ونظريا من حيث ذاته
 لا يجب رخصته في العلم او المعلوم **قول** اما الاختلاف الشخصي انه ان كان
 تعليم المتن اى لا شك في الاختلاف جوازا او وقوعا اى لا شك في الاختلاف

المقصود من الاستقراء في التكليف

بفتح جوازاً او بالاختلاف في الشخص قوماً وانما لم يحل على وقوعه كما هو الباري
 تحقق نفي العلم من التصور والتقدير لان مدعيها غير متحقق عند الاصحاب فان
 صحة العلم اليقيني لا يبرأ به الحكم وعدمه بناء على ان العلم صفة بوجوب تميزها
 التقيض **قول** وذلك بكيفية آه لانه مانع **قول** فليس النوع آه وما ذكره
 المسند ان قد صح عن بعض العلماء كونه نظرياً من حيث انه علم ثم كيف وقد ذهب
 الامام الى ان التصور كما هو في نفسه **قول** لا ما ذكره الامدي من انما ربي
 الجنس كما هو مطلق الفلاسفة حيث بعض الجواب للاختلاف في النوعي اقول لا يثبت
 على ذلك امتناع الحكم على التام لان ما فرض ان كل علمين تعلقت بموضوعين
 مختلفين عند الاصحاب ولا في محاسبة اذ لو كانت العلوم متماثلة كما هي
 في محل واحد بناء على ان ما ذكره الامدي ليس نصاً على محله بل على استحسانه
 في الجنس لجواز ان يكون مراداً ان ستم التماس في معنى ايراد هذا
 في الاختلاف بالنوع على تقدير ارادة التام في الجنس وفي الاختلاف
 على تقدير ارادة التام **قول** كما ان رايه حيث زار في الجواب في نفسه
قول وذلك يورى آه اذ لا فرق بين ضروري ومزوري **قول** خلوها من
 قيد بالاعتقاد وخصه العقل كالتقبي والمجهول عن المعلوم الضرورية جازية
 وبان طر لا لا لازم فانه يذم ما ذكره جواز خلوها من شرطية العلوم
 التي هي شرطية لا مبنية على شرطية كما في علم ان يكون فلك العلم شرطية ولا يكون
 شرطية وانما وجهه ان يثبت انه لو اتفق بقوله وانما ولم يقينه بقوله بالوجود
 كان الحكم سلباً والبحث بان الوجود انما يدل على عدم الخلو عن عدم جوارحه
قول فيه بحث آه لانه يدعي المسند ان البلية الكلية غير كونه بالتحقق الموجبة
 الجزئية وعدم الفرق الذي ادعى المسند بين الضرورية والاعتدالية
 بعضها لازم **قول** وجهه بسجدة آه فيه حيث لانه انما يلزم ذلك لو كان انقلاباً
 العلوم الضرورية متعاقبة او بكونه ذلك الانقلاب انقلاباً نظرياً ضرورياً
 ايضاً فلا يحل لا يخفى **قول** ما قد عرفته من منع الملازمة للاستفادة من قول
 جاز لا انقلاب في ضروري بل زعم الشكل **قول** وانما انه بسجدة آه فيه

حيث لانه اثبت المسند الاستحالة بقوله وما هو جازي بل يلزم من فرض وقوعه في
 الا ان يقال ممكناً بغير ملزم من فرض وقوعه **قول** فانه يجوز جوازاً في نفس الامر لا
 جوازاً عقلياً ولذا استدل عليه بقوله عام **قول** يعني انه المعتدلة آه اي قالوا يجوز
 في المعارف المكلف بها نظراً الى ذاته وباستحالة الوقوع نظراً الى كونه مكلفاً فانما يقع
 ما قيل ان التزم من ان دليل الاستحالة لا عدم الوقوع لان التكليف بالقياس يمنع
 عنه هم وان دليل المذهب الاول يدل على نفي جواز الاعتدال في الكل فالخصيص بما
 المعارف الالهية تخصيصاً لدليل العقلي بما يفي رضاء كما هو دأب اصحاب العلوم
قول من حيث ان العبد مكلف به والمكلف به لا بد ان يكون احباً **قول**
 لاختلاف آه الاحتمالات اربعة استناداً بالنظر الى الضرورية واستناداً للنظر الى
 النظرية ولا خلاف في وقوعها واستناداً للضرورية الى النظرية واستناداً للضرورية
 الى الضرورية والاختلاف في القضي وليست سوى ما انفكته من جعله بالمطالب
 من كمال العلم والاستدلال **قول** العلم بالنوع اجتماع آه اي التمهيد
 بان اجتماع القديين متمنع لا المفهوم التقوي يدل عليه ساق الاستدلال
 والجواب **قول** مبني على وجودها لان الاجتماع لا يتصل الا بعد وجود الثبوتين
 واز ليس في الزم من عدم الوجود الذي فهو في الخارج **قول** مفاد
 للذوات التي يجب الوجود سواء كانت عين الذات كما لمقدار فانه لفظ الجواهر المستقلة
 او امور اعتبارية كما هو في النسبية **قول** ومنع العلم به اي بانها راعية فضلاً
 عن كون ضرورية كما يرشد اليه دليله وقد صرح به المصنف في تعريف العلم
 قال ومنه انكر تعلل العلم بالسجدة وهو كما برز من مقتضى **قول** والمسيح ليس
 حتى ملائمتي العلم به فتصور ولا تعديلاً **قول** مانع من مقتضى مقتضى فانه لو كان
 يجد من نفسه الحكم باستحالة اجتماع القديين ولا يتصور ذلك لانه لو كان اجتماعاً
 معلوماً بوجه ما شغلت به العلم التمهيد في الاستدلال **قول** فان حكمه بعدم آه
 ساق اليه دليله والشرع **قول** سلباً العلم به اي فتصور اذ الحكم على الجواهر المطلقة
 ع فتدبر من الحكم عليه لعدم المعدية معلومة له تعديلاً وتصوراً فانهم
 فانه قد ذكر في هذا اقسام بعض الناس **قول** اذ لا توقف للتصديق اي انكر نصياً

على وجود الاطراف بل اذا كان تصديقا بالاجزاء خارجيا ومثل فيه في الحقيقة تصديقا
سببي الى ليس يمكن الوجود في الخارج ولو سلم فهو تصديقا ذهني يتوقف على تصور
الاطراف وبمعرفة في العقل **قول** فالحاصل الاستدلال ان الضروري ما لا يتوقف على نظر الاطراف
ومن الجواب انه ما لا يتوقف بعد تصور الطرفين في الشرط لقلب راجعا الى نفسه
الضروري في غير الاطراف ان يقول والحي بدل فالحاصل ليس بظاهر **قول** فالحاصل ان يتوقف
اذا اي في التصديق الضروري ولا يشهد به في توقف التصديق الضروري عن اطراف الضرورية
فلا حرج العلم فيه على الطلاقة بل من استغنى التصديق الضروري مطلقا والاقصور
الضروري فلا حاجة في تقييد العلم ان يواظب عليه بالضرورة لان التوقف على التصديق
التوقف على القصور بناء على توقف التصديق على تصور اطرافه فالحاصل ان يتوقف
فيه على عموميه وهذا لم يقرب المراد بالعدم ان يواظب على ما يكون من جنس تلك الضرورية
يشمل التصور ايضا وعلى هذا التفسير يكون التصورات المركبة وتصورات الاعمال
وتصورات انتب الضرورية وانما لها خاصية عن الضرورية داخلية في النظر
يسبق العلم بالاجزاء والممكنات والمتشعب عليها والقابل به بترتيبها بخلاف اذا لم
يقف العلم سابقا في التصديق الضروري فانه انتفاءه بالكلية **قول** او يكون
كتاب في كلمة او مجرد التخيير في العبارة **قول** فان المستحيل ليس بشيء اذ ينتج
من الشكل ان في ان المستحيل ليس بمعلوم ولا شيء في حق العلم به او حكمه والحي
عليه فثبت علم لا معلوم **قول** التو بالعلم مغفول لا يظن وانما يظن في التهمة
قول عطف على بل في بعض النسخ بدون كلمة ان وهو الظاهر وهو اكثر النسخ
بكلمة اى وهو موهوم فلم انسخ لادب له الا ان يقال المراد عطف على لا يظن
في ان لا يظن عطف الظهور انه لا يوضع العطف على المجموع وانما اختار بهذه العبارة
تفريق الانفكاك بين الموصور والصدق **قول** المستحيل ان لا ان الصورة للفقيرة
موجود خارجي في الكيفية انما يتخذ بالعدم فلو كان المستحيل في خصوص صورة في العقل
ممكن ما يثبت بوجوده في الخارج بالوجود الاصل في الازمنة ولا فرق في كون المستحيل علما
فلا يكون ما يثبت مقتضية لانتفاء الوجود وهذا الجواب ليس بخصوصه صورة في العقل
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



Hasebi Hüsnü P.
1128